

المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المعهد القومي للبحوث الجنائية
الجمهورية العربية المتحدة
القاهرة

البحوث

الأطفال غير الشرعيين
عرض إحصائي للمشكلة في مصر

المقالات

- | | |
|-------------------------|--|
| الدكتور محمد محمد مصطفى | فكرة الفاعل والشريك في الجريمة |
| الأستاذ عادل يونس | نظام المحلفين في القضاء الجنائي |
| الدكتور حسن الساعاتي | التحليل الاجتماعي للشخصية |
| الأستاذ أحمد محمد خليفة | مصل الحقيقة وجهاز كشف الكذب |
| الأستاذ بنينو ديتوليو | نظرات في علم الإجرام (بالفرنسية) |
| الأستاذ رولاند جراسبيجر | التفاعل في تسبیب الجريمة (بالإنجليزية) |

الأبراسب

دراسات . آراء . كتب . أنباء . جرائم



المعهد القومي للبحوث الجنائية
القاهرة

مجلس الإدارة

الرئيس :

السيد الوزير حسين الشافعي

وزير الشؤون الإجتماعية والعمل

الأعضاء :

الأستاذ حافظ سابق

الدكتور السيد مصطفى السيد

الأستاذ محمد إبراهيم إسماعيل

الدكتور عباس حلمي دبيق

الأستاذ علي إبراهيم الزوي

الأستاذ إبراهيم مظهر

اللواء عبد العزيز مفرج

اللواء أحمد زكي شكرى

الدكتور محمود محمود مصطفى

الدكتور علي أحمد راشد

الأستاذ محمد فتحي

الأستاذ أحمد محمد خليفة

النائب العام

مدير جامعة القاهرة

مستشار محكمة النقض

وكيل وزارة العدل المساعد للطب الشرعى

المدير العام لإدارة المحاكم بوزارة العدل

الوكيل المساعد لوزارة الشؤون الإجتماعية والعمل

الوكيل العام للأمن العام بوزارة الداخلية

المدير العام لمصلحة السجون

عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

الأستاذ بمعهد العلوم الجنائية - جامعة القاهرة

مستشار - مدير المعهد

<p>الاشتراك السنوى خمسون قرشا مع مرتبة عن ثلاثة أعداد</p> <p>•</p> <p>ثمانى العدد عشرون قرشا مع مرتبة</p>	<p>المجلة الجنائية لجمعية ١٥ شارع القصر العالى - جاردن سيتى - القاهرة</p> <p>•</p> <p>تصدر ثلاث مرات فى العام مارس . يوليو . نوفمبر</p>	<p>رئيس التحرير أحمد محمد خليفة مدير النشر</p> <p>•</p> <p>سكرتير التحرير دكتور محسن عبد الحميد السكرتيرة لجمعية</p>
---	---	--



المجلة الجنائية القومية

العدد الأول
Organization Of the Alexan-

مارس ١٩٥٨

المجلد الأول

محتويات العدد

صفحة

بحوث

- الأطفال غير الشرعيين ١

مقالات

- فكرة الفاعل والشريك في الجريمة . . ١٧

- نظام المحلفين في القضاء الجنائي . . ٣٥

- التحليل الاجتماعي للشخصية . . . ٥١

- مصل الحقيقة وجهاز كشف الكذب . . ٨٩

الاتجاه التفاعلي في تسييب الجريمة (بالإنجليزية)

نظرات في العلوم الجنائية (بالفرنسية)

أبواب

- دراسات : التصوير الملون ١٠٤

- العدالة الجنائية في النظام السوفيتي . . ١٠٥

- التشويه المتعمد لبصمات الأصابع . . ١٠٨

- آراء : محاولة في تفسير السلوك الإنساني . . ١١١

- كتب : محاولة لتفسير جناح الأحداث . . ١١٥

- أنباء : مؤتمرات وندوات علمية . . . ١٢٠

- معاهد ١٢٢

- جرائم : القتل للعرض ١٢٥

دارالمعارف بمصر

للطفلة غير الشرعية عرض إحصائي للمشكلة في مصر

يمتد هذا المقال جزءاً من بحث خاص عن ظاهرة الأطلاق غير الشرعيين في مصر يقوم به المعهد القوي للبحوث الجنائية . وقد آثرنا نشر هذا العرض الإحصائي حتى نهي الفرصة للمهتمين بهذه المسائل لكي يسهموا على ضوءها في عملية تحليل وتفسير هذه الظاهرة . وقد تول إعداد هذا الجزء من البحث قسم بحوث الجريمة بالمعهد بإشراف الدكتور حسن الساعاتي ثم الدكتور سيد عويس الذي وضع الصيغة النهائية بالاشتراك مع الدكتور محسن عبد الحميد الذي قام بالعمليات الإحصائية الفنية .

نحن نجهل الكثير عن ظاهرة الأطلاق غير الشرعيين وعواملها ، ومن ثم فهي في هذه المرحلة لا تحتاج إلى أداة للقياس بنفس الدقة التي تتطلبها أداة قياس ظواهر أخرى تكشف لنا ، عن طريق البحث العلمي ، الكثير من جوانبها . ومع هذا فإن الحاجة ملحة إلى وجود مقاييس - حتى ولو كانت هذه المقاييس تقديرية - لإلقاء الضوء على جوانب هذه الظاهرة لييسر لنا بعد ذلك إخضاعها للبحث العلمي .

وعلى ذلك فإن دراسة ظاهرة الأطلاق غير الشرعيين في مصر تتطلب ، أولاً وقبل كل شيء ، معرفة الإحصاءات الخاصة بها من حيث كيفية جمعها ونوعها وطبيعتها .

الإحصاءات الرسمية :

بدأت الإحصاءات الرسمية بوجه عام في مصر منذ سنة ١٩٠٠ . وتعتبر مصلحة الإحصاء المصدر الوحيد الذي يباشر هذه العملية ، فهي تقوم بجمع وتحليل وتبويب البيانات ونشرها .

وقد بدأت هذه المصلحة بتسجيل البيانات الخاصة بظاهرة الأطلاق غير الشرعيين في عام ١٩٣٤ ، وذلك في الإحصاء الصحي الذي تصدره

المصلحة سنويا . وقد اقتصر الجدل الخاص بهذه الظاهرة على البيانات المتعلقة بالمواليد من الأطفال غير الشرعيين مجهولي الأب فقط ، الأحياء والأموات ، وكذلك المواليد مجهولي الأب والأم . وفي حالة المواليد الأحياء ميز بين من بقى منهم على قيد الحياة ومن توفى نتيجة لإهمال أو قتل عمد ، وهذه البيانات موزعة حسب المحافظات والمديريات . وأضيف منذ عام ١٩٤٠ جدول آخر يتضمن بيانات عن النساء اللاتي في سن الحمل وعدد كل من المواليد الشرعيين والمواليد غير الشرعيين ونسبة كل فئة في الألف من النساء وذلك في المحافظات والمديريات . وقد صدر آخر إحصاء صحى فى عام ١٩٥١ ، أما البيانات الخاصة بالسنوات التالية فلم يتم نشرها بعد .

وتجمع الإحصاءات الرسمية عن طريق استمارات خاصة ترسلها المصلحة أسبوعيا إلى الأماكن التى بها مكاتب صحة . ومن هذه الاستمارات ما هو خاص بالمواليد وما هو خاص بالوفيات . وتتضمن الأولى بيانات خاصة بالمولود مثل تاريخ الميلاد والنوع وما إذا كان قد ولد حيا أو ميتاً (ويقصد بالمولود الميت الذى يولد بعد الأشهر الرحمية دون أن تبدو عليه مظاهر التنفس) . وتتضمن الاستمارة كذلك بعض بيانات عن الأب مثل حرفته وسنه وجنسيته وديانته ، وكذلك بيانات خاصة بالأم وتشمل الحرفة والسن والجنسية والديانة ومدة معاشرتها للزوج الحالى والأولاد السابقين منه لهذا المولود ومحل الإقامة وظروف الولادة .

وفي حالة المواليد غير الشرعيين مجهولي الأب فقط تذكر بعض البيانات الخاصة بالأم ولا تذكر أية بيانات عن الأب . أما فى حالة المواليد غير الشرعيين مجهولي الأب والأم معاً فلا تذكر أية بيانات عن الأم بينما قد تذكر بيانات عن الأب بالتبني . وبناء على هذه الإجراءات تجمع الإحصاءات الخاصة بهذه الفئة من المواليد .

ومما يجدر ذكره أن هذه الاستمارات قابلة للتعديل وفقاً للاتفاقات الدولية . وقد أشيد فعلا بمحصر مصلحة الإحصاء فى الجمهورية المصرية على تنفيذ ذلك فى التقرير الدولى الذى أصدرته هيئة الصحة العالمية W.H.O. فى عام ١٩٥٣ . أما فى القرى والكفور والعزب التى لا توجد فيها مكاتب صحة فتؤخذ البيانات من واقع كشوف العمدة أو الصراف شهريا ، ولا توضح فى هذه الكشوف

البيانات الخاصة بالأطفال غير الشرعيين . ويرجع هذا إلى كون السكان محدودين في هذه المناطق حيث ينسب المواليد غالباً في حالة عدم معرفة الأب أو الوالدين إلى شخص متبن . وعلى ذلك يمكن القول بأن البيانات الخاصة بالمواليد، حيث لا توجد مكاتب صحة، تشمل مواليد شرعيين ومواليد غير شرعيين بوجه عام .

ويجانب الإحصاءات الدورية بمصلحة الإحصاء يوجد الإحصاء السنوي العام الذى يحتوى على بيانات عن المواليد عموماً في الجمهورية المصرية . ولا توضح هذه البيانات المواليد الشرعيين وغير الشرعيين، كما أنها لا تمثل عدد المواليد حقيقة نظراً إلى أن مصدرها هو المقابلة الشخصية .

وتوجد في وزارة الصحة إدارة خاصة بالإحصاء . ويقتصر عملها، في الواقع، على تسهيل مهمة مصلحة الإحصاء بشأن جمع البيانات من مختلف الجهات. وتوجد أيضاً لجنة باسم اللجنة الأهلية للإحصاءات الصحية الحيوية، وهى مشكلة من الإحصائيين الفنيين في وزارة الصحة ومصلحة الإحصاء . وتنهض مهمة هذه اللجنة في الاتفاق على مختلف المسائل الفنية الخاصة بوضع الخطط وإجراءات القيد والنشر والتبويب والتحليل .

ولما كانت مصلحة الإحصاء تقوم بجمع البيانات من جميع جهات الجمهورية ، ونظراً لما تعانيه من تأخر وصول البيانات وغير ذلك من العقبات ، ورغبة منها في تحرى الدقة في القيام بواجباتها، فقد أدخل نظام اللامركزية في عام ١٩٥٧ وأنشئت عشرة مكاتب في مختلف جهات الجمهورية للإشراف على إجراءات التبليغ والتسجيل وتسهيل مهمة المصلحة في ذلك .

إحصاءات الهيئات التي ترعى الأطفال غير الشرعيين :

لم يقتصر العمل على جمع الإحصاءات الرسمية المتعلقة بظاهرة الأطفال غير الشرعيين في مصر ، ولكن رعى في نفس الوقت القيام بجمع بيانات ومعلومات عن طريق العمل الميداني لاستكمال نواحي النقص في الإحصاءات الرسمية . وقد جمعت البيانات الميدانية من مدينتي القاهرة والإسكندرية وكانت العملية محصورة في الهيئات الآتية :

المهثبات الموجودة بالقاهرة :

١- مستشفى الأطفال بالمنيرة : وهو خاص بالأطفال غير الشرعيين في محافظة القاهرة وبندر الجيزة . وقد تبين من الاتصال بمسشفى الأطفال بالمنيرة أنه لا توجد به إحصاءات عن الأطفال غير الشرعيين . فعندما يصل الطفل اللقيط إلى المستشفى يسجل اسمه كما تسجل البيانات الخاصة بوزنه وجنسه والمشاهدات العينية والوصفية للطفل في دفاتر خاصة حيث يعطى للطفل رقم مسلسل . ويتم حصر عدد الأطفال غير الشرعيين في كل عام بالقيام بعملية طرح رقم الطفل الأول لليوم الأول من بداية العام من رقم الطفل الأخير لليوم الأخير من نفس العام . ويمثل العدد الناتج من عملية الطرح عدد اللقطاء الذين عثر عليهم أحياء وسلموا إلى المستشفى للقيام برعايتهم . أما اللقطاء الذين يعثر عليهم متوفين ، فيرسلون إلى مشرحة زينهم للتأكد من أسباب الوفاة . وتعد المشرحة لإحصائية بعدد حالات الأطفال غير الشرعيين الذين يعثر عليهم متوفين في الجمهورية المصرية .

ولا يقوم هذا المستشفى بإعداد أية إحصاءات تدل على عدد الحالات وعلى البيانات الضرورية عنهم في كل عام ولو بطريقة مبدئية .
وتتلخص الإجراءات المتبعة في معاملة الأطفال غير الشرعيين في هذا المستشفى فيما يلي :

- ١- يتسلم المستشفى الطفل اللقيط بمقتضى محضر بوليس .
- ٢- يتولى البوليس تسمية الطفل على ضوء الأسماء الإسلامية ، حيث أن دين الدولة هو الإسلام .
- ٣- يقيد الطفل بسجل المستشفى وتعمل له مشاهدة عينية عن حالته الصحية ووصف عام للملامحه ووزنه ويمكث الطفل مدة أربع وعشرين ساعة تحت الملاحظة .
- ٤- ثم تأتى مرحلة تسليم الطفل إلى مرضعة ، ويتم هذا في اليوم التالى . ويتم اختيار المرضعة على أساس صحى مقياسه الوحيد هو تحديد مقدار ما تدره من اللبن ويقدر ويحلل عن طريق أجهزة طبية خاصة .

وتتقاضى الممرضة سبعة قروش يومياً نظير حضانة الطفل . وتحضر الممرضة الطفل إلى المستشفى مرة في كل أسبوع خلال الشهور الأولى . والمقياس الوحيد لمعرفة مدى نجاحها في تربية الطفل هو ازدياد وزنه . ويبقى الطفل في حضانة الممرضة حتى النصف الأول من العام الثاني ثم تأتي مرحلة أخرى هي مرحلة المربيات .

٥ - وتقوم باختيار المربية بلحنة ، والمقياس الذي يتم عليه اختيارها هو النظرة الشخصية العامة . وقد تتلقى المرشحة زيارة في منزلها للتأكد من صلاحيتها ، أو يسأل شيخ الحارة عن حالها وسيرتها وحياتها . ويعطى الكثير من المرشحات عناوين غير عناوينهم الحقيقية تكون عادة عناوين بيوت أقاربهم من ذوى اليسار والذين يسكنون بيوتاً ذات مظهر أفضل .

ويصرف للمربية نظير إعالة الطفل وتربيته ثلاثة جنيهات مصرية شهرياً . وتوضع المربية تحت إشراف المستشفى لمدة سنة ، وذلك بزيارتها عدة مرات . وبعد انتهاء العام الأول يحضر الطفل بصحبته إلى المستشفى في يوم معين من كل عام لوزنه ، إذ أن الوزن هو المقياس الوحيد لحسن تربية الطفل . وتظل المربية تتولى الإشراف على الطفل صحياً وثقافياً ونفسياً ومهنياً في نظير الثلاثة جنيهات شهرياً إلى أن يصبح قادراً على إعالة نفسه .

ب - ملجأ الأطفال بالسيدة زينب : وهو الملجأ الذى يقوم برعاية الأطفال غير الشرعيين فى الأقاليم عدا محافظتى القاهرة والإسكندرية وبندر الجيزة وهو يستقبل الأطفال غير الشرعيين وكذلك الأطفال الضالين الذين قد يظهر لهم فيما بعد أقارب يسلمون إليهم . وقد وجد أن الإحصاءات الخاصة بالأطفال المتوفين فى هذا المستشفى متداخلة يصعب معها التفريق بين الأطفال غير الشرعيين والأطفال الضالين . وبالإطلاع على سجلات الملجأ وجد أنه يمكن الحصول على إحصاءات منتظمة ابتداء من عام ١٩٤٩ . أما قبل ذلك فالبليانات مشتتة يعوزها الترتيب والتجميع والتبويب . وحتى هذه الإحصاءات المنتظمة غير موزعة على المديرية والمحافظات لمعرفة العدد فى كل منها على حدة . ولمعرفة هذا يجب الرجوع إلى ملف كل طفل لمعرفة الجهة التى جاء منها .

ويتبع هذا الملجأ نفس الإجراءات التى يتبعها مستشفى النيرة حيال الأطفال

غير الشرعيين والأطفال الضالين المودعين فيه ، إلا أن هناك نقطة اختلاف وهي أنه بمجرد وصول الطفل إلى سن السادسة من عمره يعهد به إلى مؤسسة داخلية تابعة لنفس الإقليم الذى جاء منه ، أو يعهد به إلى أسرة بديلة يشترط أن يكون دينها الإسلام وأن لا يقل دخلها الشهرى عن عشرين جنيهاً ، ويزيد هذا المبلغ تدريجياً بمعدل ثلاثة جنيهات مصرية لكل طفل فى الأسرة . هذا إلى جانب وجود بعض شروط تؤخذ على الأسرة البديلة ضماناً لرعاية الطفل وتأمين مستقبله . ويمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلى :

- ١ - أن تقوم الأسرة البديلة بإيداع مبلغ شهرى لا تقل قيمته عن جنيه مصرى واحد باسم الطفل فى صندوق التوفير الحكوى .
- ٢ - أن تقوم الأسرة البديلة بتعليم الطفل فى المراحل المختلفة .
- ٣ - أن لا تستغل الأسرة البديلة الطفل فى أى عمل لا يعود عليه بالفائدة .

الهيئات الموجودة بالإسكندرية :

١ - مستشفى الأطفال بالأنفوشي : وهو المستشفى الوحيد فى مدينة الإسكندرية الذى يحول إليه الأطفال غير الشرعيين من المدينة نفسها والأماكن المجاورة . ويحول هؤلاء الأطفال من مستشفيات الولادة ، فى حالات الحمل غير الشرعى ، ومن أقسام البوليس بناء على محضر يحرر ، فى حالة اللقطاء . وتتراوح سن الأطفال عادة بين يوم وسبعة أيام عندما يتسلمهم المستشفى ، والقليل منهم قد تزيد سنهم على ذلك وهم فى الغالب ممن يعثر البوليس عليهم . وتتلخص الإجراءات التى يتبعها المستشفى ، بمجرد تسلم الطفل ، فى تحويل شهادة الميلاد إلى المستشفى الأميرى حيث تحفظ هناك لمدة ثلاث سنوات حتى يسلم الطفل إلى الملجأ . أما بالنسبة للطفل نفسه فهو يسلم بعد فترة لا تتجاوز بضعة أيام أو فى يوم وصوله إلى المستشفى ، إلى مرضعة تنطبق عليها الشروط التى يتبعها مستشفى المنيرة . ويوجد بالمستشفى سجل خاص يكتب فيه تاريخ دخول الطفل المستشفى والجهة الحول منها واسم المرضعة والجهة التى تقيم فيها وتاريخ تسلمها الطفل . وبعد انتهاء فترة ثلاث سنوات تسحب شهادة الميلاد من المستشفى الأميرى ثم يسلم الطفل ومعه شهادة الميلاد إلى الملجأ وهو عادة ملجأ العروة الوثقى .

وبالمستشفى قسم خاص بالإحصاء يجمع بيانات ومعلومات منتظمة عن الأطفال غير الشرعيين من واقع السجلات . وهذا المستشفى يهتم اهتماماً خاصاً بالناحية الإحصائية ويصدر تقارير سنوية خاصة عن عمله كل عام . وتودع نسخ من هذه التقارير لدى هيئة الصحة العالمية .

ب - ملجأ العروة الوثقى : وهو المأوى الوحيد للأطفال غير الشرعيين بعد بلوغهم سن ثلاث سنوات . وهو يقبل من الأطفال من هم يتامى الأب أو الأبوين الذين تتولى أمرهم الجمعية التابع لها الملجأ .

وتتلخص الإجراءات التي يسير عليها الملجأ لإزاء الأطفال المودعين به فيما يلي :

- ١ - يفصل البنين عن البنات بعد سن السادسة .
 - ٢ - يتلقى الأطفال التعليم وفقاً للمناهج الدراسية المتبعة في المدارس الحكومية .
 - ٣ - يوجد برنامج خاص بأوجه النشاط يتفق مع ظروف الأطفال .
 - ٤ - لا يكتب في شهادة الميلاد الخاصة بالأطفال اللقطاء كلمة مولود من سفاح أو أن الوالدين مجهولان . بل يعطى أسماء مختلفة للآباء .
 - ٥ - تميز الجمعية المشرفة على الملجأ بين الأطفال غير الشرعيين وغيرهم . فهي تطلق على الفئة الأولى اسم أولاد الجمعية .
 - ٦ - توجد إحصائية اجتماعية بالملجأ تسهم في محاولة لفهام الأطفال غير الشرعيين حقيقة ظروفهم وموقفهم .
- ولا توجد إحصاءات في الملجأ عن الأطفال المودعين به قبل عام ١٩٥٤ .

عرض للإحصاءات الرسمية التي تم الحصول عليها

مما سبق يمكن القول بصفة عامة أن البيانات الخاصة بالأطفال غير الشرعيين لدى الهيئات التي ترعاها لا تسجل بصورة منتظمة ولا بالدقة اللازمة . ومن ثم فإن البيانات التي توجد لدى هذه الهيئات لا تقوم على أساس سليم يمكن الاعتماد عليه في دراسة ظاهرة الأطفال غير الشرعيين في مصر .

لهذه الأسباب روى الاقتصار على عرض الإحصاءات الرسمية ذات الصلة الدورية الواردة بالإحصاء السنوى الصحى ، مع العلم بأن هذه الإحصاءات

لا يمكن اعتبارها كافية لإلقاء الضوء على ظاهرة الأطفال غير الشرعيين في مصر من جوانبها المختلفة .

وقد تم الاتصال بالمستولين بمصلحة الإحصاء والإدارة الإحصائية بوزارة الصحة وأمكن حصر البيانات التي لها صلة بموضوع البحث والواردة في الإحصاء السنوي الصحي . وقد أوضح المستولون أن هذه البيانات هي البيانات الرسمية الوحيدة عن موضوع اللقطاء والمواليد غير الشرعيين .

وبناء على ذلك، وبعد التأكد من أنه لا توجد أية بيانات أو إحصاءات رسمية أخرى ذات صفة دورية ، أمكن تفريغ هذه البيانات من مصادرها الرسمية في الجداول أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ المرفقة .

الجدول الإحصائية :

جدول رقم ١

يبين عدد المواليد الشرعيين وغير الشرعيين في الجهات التي بها مكاتب صحة ، موزعين حسب المحافظات والمديريات خلال اثني عشر عاماً ١٩٤٠ - ١٩٥١ .

وقد تم حساب جملة المواليد عموماً والمواليد الشرعيين والمواليد غير الشرعيين لكل من المحافظات ومديريات الوجه البحري ومديريات الوجه القبلي على حدة ، كما حسبت الجملة للجمهورية كلها .

جدول رقم ٢

يبين عدد المواليد الشرعيين وغير الشرعيين - أحياء وأموات - موزعين حسب المحافظات والمديريات خلال اثني عشر عاماً ١٩٤٠ - ١٩٥١ .

وقد تم حساب جملة المواليد الشرعيين وغير الشرعيين أحياء وأمواتاً لكل من المحافظات ومديريات الوجه البحري ومديريات الوجه القبلي على حدة .

جدول رقم ٣

يبين نسبة المواليد الشرعيين في الألف للنساء المتزوجات ما بين سن ١٥ ، سن ٥٠ ونسبة المواليد غير الشرعيين في الألف للنساء غير المتزوجات ما بين سن ١٥ ، سن ٥٠ موزعة حسب المحافظات والمديريات خلال أحد عشر عاماً ١٩٤٠ - ١٩٥٠ .

وقد تم حساب متوسط هذه النسب لكل من المحافظات ومديريات الوجه البحرى ومديريات الوجه القبلى على حدة . كما حسب المتوسط العام بالنسبة للجمهورية كلها في خلال الأحد عشر عاماً المذكورة .

جدول رقم ٤

يبين عدد المواليد غير الشرعيين مجهولى الأب فقط حسب حالتهم وقت العثور عليهم ، أحياء أو أمواتاً ، موزعين حسب المحافظات والمديريات خلال عشرين عاماً ١٩٣٤ - ١٩٥٣ .

وقد تم حساب مجموع عدد المواليد غير الشرعيين مجهولى الأب فقط لكل من المحافظات ومديريات الوجه البحرى ومديريات الوجه القبلى على حدة في خلال هذه المدة حسب حالتهم وقت العثور عليهم .

جدول رقم ٥

يبين عدد المواليد غير الشرعيين مجهولى الأب والأم حسب حالتهم وقت العثور عليهم ، أحياء أو أمواتاً ، موزعين حسب المحافظات والمديريات خلال عشرين عاماً ١٩٣٤ - ١٩٥٣ .

جدول رقم ٦

يبين عدد المواليد غير الشرعيين مجهولى الأب والأم حسب حالتهم وقت العثور عليهم من حيث عدد الذين على قيد الحياة وعدد الأموات ومن حيث سبب الوفاة سواء كان بسبب القتل العمد أو الترك والإهمال ، موزعين حسب المحافظات والمديريات خلال عشرين عاماً ١٩٣٤ - ١٩٥٣ .

الرسوم البيانية :

وعلى أساس الإحصاءات الواردة بالجدوال المرفقة أمكن القيام بعمل بعض الرسوم البيانية الإيضاحية وبعض العمليات الإحصائية البسيطة حيث حسب النسب والمتوسطات لتوضيح اتجاه الظاهرة برسوم بيانية . وقد تم عمل الرسوم البيانية الستة الآتية :

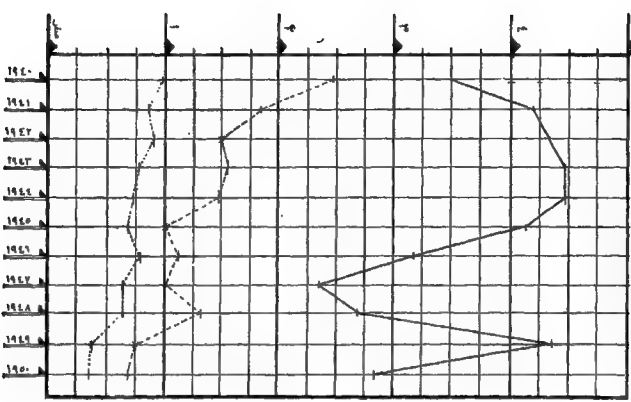
رسم بياني رقم ١

يبين نسبة المواليد غير الشرعيين في الألف للنساء غير المتزوجات ما بين سن ١٥ و ٥٠ سنة موزعين حسب المحافظات ومديريات الوجه البحرى ومديريات الوجه القبلى خلال أحد عشر عاماً ١٩٤٠ - ١٩٥٠ .
وبدراسة هذا الرسم البياني ، يتضح أن اتجاه نسبة المواليد غير الشرعيين ينحون نحو الانخفاض بصورة واضحة في الوجه البحرى والوجه القبلى وبدرجة أكبر في المحافظات .

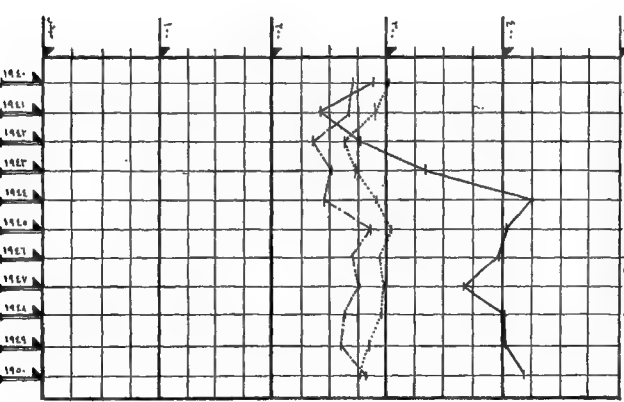
رسم بياني رقم ٢

يبين نسبة المواليد الشرعيين في الألف للنساء المتزوجات ما بين سن ١٥ و ٥٠ سنة موزعين حسب المحافظات ومديريات الوجه البحرى والوجه القبلى في خلال أحد عشر عاماً ١٩٤٠ - ١٩٥٠ .
ويلاحظ أن نسبة المواليد الشرعيين في الألف بالنسبة للمحافظات ومديريات الوجه البحرى والوجه القبلى قد تغيرت ، حيث كانت النسبة عام ١٩٤٠ في الوجه البحرى أعلى منها في المحافظات والوجه القبلى ، وفى عام ١٩٤٢ صارت النسبة في المحافظات أعلى منها في الوجه البحرى والوجه القبلى .

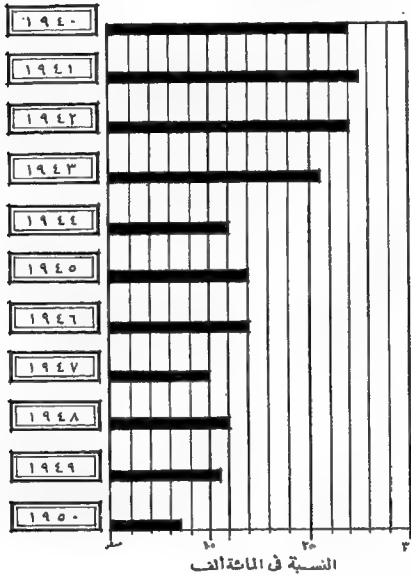
(١) وتسمير بربان رفقه
 نسبة المواليد غير الشرعيين في العراق إلى النساء وغير الشرعيات
 مائة من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٦٢ حسب الملاحظات ودرجات الوجه
 المرحوم بالجمهورية العراقية (١٩٥٠-١٩٦٢)



(٢) وتسمير بربان رفقه
 نسبة المواليد الشرعيين في العراق إلى المواليد الشرعيين
 مائة من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٦٢ حسب الملاحظات ودرجات الوجه المرحوم
 المرحوم بالجمهورية العراقية (١٩٥٠-١٩٦٢)

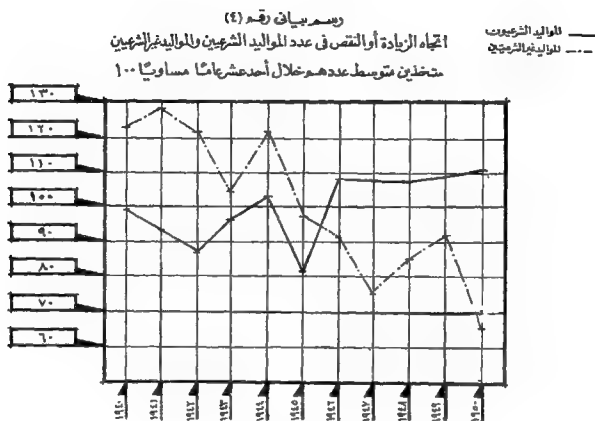


رسم بياني رقم (٣)
نسبة المواليد غير الشرعيين لكل ١٠٠ ألف مولود شرعي
خلال أحد عشر عاماً (١٩٤٠-١٩٥٠)



رسم بياني رقم ٣

يبين نسبة المواليد غير الشرعيين لكل مائة ألف مولود شرعي خلال أحد عشر عاماً ١٩٤٠ - ١٩٥٠. ويتضح من هذا الرسم أن هذه النسبة كانت أكبر ما تكون عليه في عام ١٩٤١ وأخذت في الانخفاض حتى عام ١٩٥٠ حيث كانت النسبة أقل ما تكون. وما يلاحظ أنه في عام ١٩٤٤ حدث انخفاض كبير في هذه النسبة (من ٢١ - ١٢). ومن الواضح أن هذا الرسم يبين انخفاضاً مستمراً في هذه النسبة بدرجات متفاوتة.



رسم بياني رقم ٤

يبين اتجاه الزيادة أو النقص في عدد المواليد الشرعيين والمواليد غير الشرعيين . وقد اتخذ متوسط عددهم خلال أحد عشر عاماً (١٩٤٠-١٩٥٠) مساوياً (١٠٠) ، وحسبت الزيادة والنقص على أساس أخذ هذا المتوسط كقاسم مشترك لعدد المواليد الشرعيين والمواليد غير الشرعيين في كل سنة من السنوات الإحدى عشرة واعتبار (١٠٠) كرقم مساوياً المتوسط .

والهدف من إجراء هذا هو التوصل إلى إمكانية عرض عدد المواليد الشرعيين والمواليد غير الشرعيين على مقياس واحد واعتبار (١٠٠) الحد الفاصل بين الزيادة والنقص في المواليد الشرعيين وغير الشرعيين خلال الأحد عشر عاماً .

من هذا الرسم يتضح أن زيادة المواليد غير الشرعيين من ١٩٤٠ - ١٩٤٥ كانت فوق المتوسط مع وجود انخفاض شديد في هذه الزيادة في ١٩٤٣ . ومن

١٩٤٥ - ١٩٥٠ كان عدد المواليد غير الشرعيين أقل من المتوسط وكان في نقص مستمر فيما عدا سنتي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ . ويدل الاتجاه العام على انخفاض مستمر في عدد المواليد غير الشرعيين من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠ . أما المواليد الشرعيين فقد كان عددهم أقل من المتوسط في المدة من ١٩٤٠ - ١٩٤٣ وزاد هذا العدد عن المتوسط بقليل في ١٩٤٤ . ثم نقص عن المتوسط في ١٩٤٥ . وفي ١٩٤٦ زاد عن المتوسط واستمر في الزيادة ببطء حتى ١٩٥٠ . ويبين هذا - إلى حد ما - اتجاه نحو الزيادة في عدد المواليد الشرعيين زيادة تدريجية من ١٩٤٠ - ١٩٥٠ .

رسم بياني رقم ٥

يبين عدد المواليد غير الشرعيين مجهولي الأب والأم موزعين حسب المحافظات ومديريات الوجه القبلي والوجه البحري خلال عشرين عاماً من ١٩٣٤ - ١٩٥٣ . ويتضح من هذا الرسم أن عدد المواليد غير الشرعيين في المحافظات أكبر منه في كل من الوجه القبلي والوجه البحري معاً ، وأن هذا العدد أكبر في الوجه البحري منه في الوجه القبلي . ويتضح أيضاً أن هذا العدد في انخفاض مستمر بصفة عامة ، وبالنسبة للمحافظات فهو في انخفاض ملموس عما هو عليه في الوجه البحري والوجه القبلي .

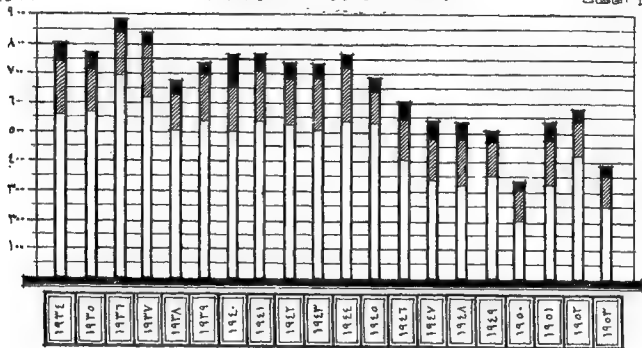
رسم بياني رقم ٦

يبين عدد المواليد غير الشرعيين مجهولي الأب والأم مقسمين حسب حالتهم وقت العثور عليهم (أموات ، أحياء) خلال عشرين عاماً من ١٩٣٤ - ١٩٥٣ . ويتضح من هذا الرسم أن عدد المواليد الأحياء أكبر بحوالي أربعة أمثال من عدد المواليد الأموات تقريباً ، ويلاحظ أن عدد المواليد الأموات في عام ١٩٤٤ قد بلغ أقصاه .

رسم بياني رقم (٥)
توزيع المواليد غير الشرعيين مجهولي الأب والأم
حسب المحافظات ومديريات الوجه البحري والوجه القبلي

الوجه القبلي
الوجه البحري
المحافظات

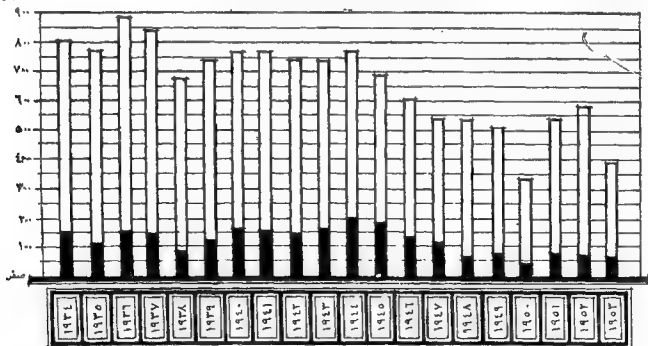
عدد المواليد



رسم بياني رقم (٦)
توزيع المواليد غير الشرعيين مجهولي الأب والأم
حسب حالهم وقت التورط لهم (أموات ، أحياء)

مواليد أموات
مواليد أحياء

عدد المواليد



ILLEGITIMATE CHILDREN

STATISTICAL PRESENTATION OF THE PROBLEM IN EGYPT

The study of illegitimate children demands a careful presentation and analysis of data related to this phenomenon. Since the National Institute of Criminology in Cairo is conducting a study on illegitimate children, it has been decided to present the data gathered in such a way that other research workers would be able to contribute to the findings of this study.

Statistics of this study were obtained from two sources :

1. Annual statistics, published by the Department of Statistics annually since 1934.
2. Data recorded by agencies concerned with the welfare of illegitimate children. Due to the irregularities and incompleteness of such data, they were omitted from this statistical presentation.

The annual statistics are presented in six tables (attached)

as follows :

1. Number of legitimate and illegitimate child-births during twelve years (1940-1951) according to place of birth.
2. Number of legitimate and illegitimate live and still-births during twelve years (1940-1951) according to place of birth.
3. Birth rates of legitimate and illegitimate children per one thousand married women between 15-50 years of age during eleven years (1940-1950) according to place of birth.
4. Number of illegitimate children from unknown fathers according to their condition, alive or dead, during 20 years (1934-1953).
5. Number of illegitimate children from unknown parents according to their condition at the time they were found, alive or dead, during 20 years (1934-1953).
6. Number of illegitimate children from unknown parents according to their condition, alive or dead, and the causes of death during 20 years (1934-1953).

On the basis of the above mentioned statistics, six different illustrative charts have been drawn and presented in this article.

فكرة الفاعل والشريك في الجريمة

تعلق على قرارات المؤتمر الدولي السابع لقانون العقوبات

الدكتور محمد محمود محمد
الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

يتولى الدكتور محمد محمود محمد مصطفى عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة في هذا المقال عرض الاتجاهات القانونية الحديثة في مسألة الفاعل الأصل والشريك في الجريمة وهي من بين المشاكل التي تناوشت المؤتمر الدولي لقانون العقوبات في دورته السابعة التي عقدها في أثينا في سبتمبر ١٩٥٧ (١).

والعميد مصطفى أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي والإجراءات الجنائية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة منذ سنوات وقد مثل الجامعة في عدد من المؤتمرات من بينها المؤتمر السالف الذكر .

١ - اختلاف التشريعات والاتجاهات الفقهية

١ - الفاعل والشريك في القانون المقارن : يمكن رد الأنظمة المختلفة في المساهمة الجنائية إلى نظامين ، يقوم أحدهما على عدم التفرقة بين الفاعل والشريك والنظام الآخر هو النظام التقليدي الذي يحرص على هذه التفرقة ، وقد أقره المؤتمر . وفيما يلي بيان ذلك .

٢ - نظام استقلال المساهمين : يأخذ بهذا النظام قانون العقوبات الروماني الصادر في سنة ١٩٠٢ ، ويمقتضاه يسأل كل من يساهم في الجريمة عما ارتكبه مستقلا عن غيره من المساهمين . ولم يرد بهذا المبدأ نص صريح ، وإنما

(١) هذا المؤتمر حلقة من سلسلة المؤتمرات التي تدعو إليها الجمعية الدولية لقانون العقوبات ، وقد عقد في أثينا من ٢٦ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، وتناول بالبحث الموضوعات الآتية : ١ - الاتجاه الحديث في فكرة الفاعل والشريك ، ٢ - الرقابة على السلطة التقديرية للقاضي في تحديد العقوبات وتدابير الأمن ، ٣ - الآثار القانونية والاجتماعية للحكم الجنائي ، ٤ - الجرائم التي تقع في الطائرات وأثارها . ويقتصر هذا التعليق على أعمال وتوصيات المؤتمر عن الموضوع الأول .

هو مستنتج من النص على تجريم عمل الشريك على حدة بصرف النظر عما يقوم به الفاعل . وقد تأثر المشرع الروماني في ذلك برأى الفقيه Bernhard Getz وهو رأى يلقي تحييداً من الشراح المعاصرين . فنظام الفصل بين الفاعل والشريك يحقق مزايا كثيرة منها :

١ - أن الشريك قد يعاقب ولو لم يرتكب الفاعل الجريمة أو يشرع فيها ، وهي نتيجة عادلة ، فقد أتم الشريك دوره وقد لا يقل في خطورته عن دور الفاعل .

٢ - لا يدع النظام محلاً للبحث في فكرة « الفاعل المعنوي » ، فإذا لم تنشأ المسؤولية لدى المنفذ ، بسبب عدم توافر الركن المعنوي أو الأهلية ، فلن يؤثر ذلك على الشريك أو فاعل آخر .

٣ - إن كل مساهم سيُسأل عما قصد المساهمة فيه ، فيراعى بذلك مبدأ المسؤولية الشخصية ، فلو كان الاشتراك في سرقة لا يسأل الشريك عن قتل الحفي عليه ، وقد تكون مسؤولية الفاعل أخف كما لو حرضه شخص على قتل وسرقة فاكتفى بالسرقة .

٤ - يكون من الممكن معاقبة شخصين على نتيجة واحدة أحدهما أحدهما عمداً وتسبب الآخر في إحداثها بغير عمد ، ومثال ذلك الصيدلى الذى يعطى لآخر مادة سامة بغير شهادة طبية فيستعملها هذا الشخص في جناية قتل ، فالصيدلى يسأل عن قتل خطأ . أما نظام وحدة الجريمة فلا يعتبر الصيدلى شريكاً لاختلاف الركن المعنوي ولا يعتبره فاعلاً في القتل الخطأ لانقطاع رابطة السببية بتدخل إرادة الشخص الآخر .

٥ - سيحول هذا النظام دون الإفلات من تطبيق قانون العقوبات ، إذ يعاقب الشريك على فعله ولو نفذت الجريمة كلها في دولة أجنبية .

٦ - من الجائز أن تسقط الدعوى الجنائية عن فعل أحد المساهمين وتبقى قائمة بالنسبة لآخرين .

٧ - حتى في مجال الاباحية ، والأصل فيها أن يستفيد جميع المساهمين ، فإن من الممكن أن يستفيد البعض دون البعض الآخر . فقوات الاحتلال يباح لها القبض والحبس والقتل دفاعاً عن نفسها ضد

العناصر الوطنية المقاومة ، ولكن لا يباح لأحد الوطنيين معاونة تلك القوات على ذلك ، وإلا كان مسئولاً عن مساعدة في جريمة .

٨ - وعلى العموم يبدو هذا النظام طبيعياً ، بينما يغلب على نظام الاستعارة طابع الاصطناع ^(١) .

وبهذا النظام يأخذ القانون الإيطالي المعمول به من أول يولييه سنة ١٩٣١ . فقد كان قانون سنة ١٨٨٩ يفرق بين المساهمة المباشرة والثانوية وبين المساهمة المعنوية والمادية وبين الفاعل مع غيره والمتعاونين وبين الشريك الضروري وغير الضروري . ثم جاء القانون الحالي وألغى التفرقة بين هذه الفئات ، فنصت المادة ١١٠ على أنه « عند ما يساهم عدد من الأشخاص في جريمة فإن كلا منهم يعاقب بالعقوبة المقررة للجريمة ، مع مراعاة نصوص المواد الآتية » . وجاء في التعليق على المادة ٤١ ، التي تتكلم على تعدد الأسباب ، أنه عندما يتعدد المساهمون في إحداث نتيجة فإن كلا منهم يسأل عن هذه النتيجة مسئولية كاملة . أما العبارة الأخيرة من المادة ١١٠ فتشير بوجه خاص إلى مراعاة المادة ١١٤ ، وهي تخول القاضي تخفيض العقوبة على من يساهم بنصيب ضئيل في الجريمة ، وهو مجرد قيد ظاهري على المبدأ الذي أوردته المادة ١١٠ ^(٢) .

وقد جاءت المادة ٢٣ من القانون الدنمركي المعمول به من أول يناير سنة ١٩٣٣ على غرار المادتين ١١٠ و ١١٤ من القانون الإيطالي مع بعض التعديل ، فنصت تلك المادة على ما يأتي : « تطبق العقوبة المقررة في القانون للجريمة على كل من ساهم في وقوعها بتحريض أو نصائح أو أعمال . ويمكن تخفيض العقوبة بالنسبة لمن قدم مساعدة ذات أهمية ثانوية أو لمن دفع الفاعل بعد أن عقد العزم على ارتكاب الجريمة أو عندما لا تتم الجريمة أو تكون المساهمة المقصودة لا يمكن تحقيقها » .

(١) انظر تقرير Johs. Andenæs مدير معهد الإجرام وأستاذ قانون العقوبات بجامعة أسلو - المجلة الدولية لقانون العقوبات ص ٢٦ ص ١٥٧ وما بعدها ، وعلى الأخص ص ١٦٢ .

(٢) انظر تعليقات كازايبانكا على قانون العقوبات الإيطالي المعمول به من أول يولييه سنة ١٩٣١ ويعلق الأستاذ جراساتيكسا على ذلك بأن « الشريك لا يسأل إلا عن السلوك الذي قام به والنتيجة التي أَرادها ، فلا يسأل عن النتائج التي لم يردّها أو الظروف التي كان يجهلها » (حضر اجتماع القسم الأول المؤتمّر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٧) .

ومن التشريعات التي أخذت بالنظام المذكور قانون العقوبات في كل من البرازيل والمكسيك . فنصت المادة ٢٥ من القانون البرازيلي على أن « كل من ساهم بأية طريقة في وقوع الجريمة يعاقب بالعقوبات المقررة لها » . وتتحدث المادة الرابعة عشرة من القانون المكسيكي عن المسؤولين عن الجريمة ، فتسأل عنها « كل من ساهم في التفكير فيها أو في الأعمال التحضيرية أو التنفيذية لها ، وكذلك كل من قدم مساعدة أو معاونة من أى نوع ، أو أخرى أحدا بطريق مباشر على تنفيذ الجريمة » .

٣- نقد النظام : بالرغم من الاعتراف بأن نظام الفصل يقضى على كثير من الصعوبات التي يثيرها النظام التقليدي ، فإنه لم يسلم بدوره من النقد . فأساسه تعادل الأسباب التي أدت إلى وقوع الجريمة ، وهو أساس يتعارض مع السياسة الجنائية الحديثة التي تقوم على تفريد العقاب ؛ إذ أن التفريد يبدأ بالترقية بين أعمال المساهمين في الجريمة . ولذلك اضطر المشرع الإيطالي إلى إدخال عدد من النصوص الخاصة لتشديد العقاب أحيانا على المحرض وأحيانا على من يدعو إلى العمل المشترك أو يقود المساهمين أثناء ارتكاب الجريمة أو يسيء استعمال سلطته أو مركزه فيحرض تابعيه أو الصغار دون التامة عشرة أو المرضي أو ضعاف النفوس على ارتكاب الجريمة (المادة ١١٢)^(١) . وكذلك فعل المشرع النمركي على ما تقدم . أما المقرر العام الأستاذ De Asua فيرى أن أهم ما يؤخذ على إلغاء التفرقة بين الفاعل والمحرض والشريك أن هذه التفرقة مستمدة من صميم الواقع ، فهي قائمة حقيقة لا مجازا ، ولا يستطيع المشرع تجاهلها وإن كان له أن ينظمها أو يتناولها بالتعديل . فهناك فروق جوهرية بين عمل الفاعل والشريك من الناحيتين المادية والمعنوية يسوغ معها القول إن المشرع لم ينشئ التفرقة وإنما يقرها .

٤- توصية المؤتمر : رأى المؤتمر الاحتفاظ بالتقسيم التقليدي بين الفاعل والشريك ، وجاء في توصيته الأولى ما يأتي : « يسجل المؤتمر أنه بالرغم من اختلاف الاتجاهات الفقهية في المساهمة الجنائية ، مرجعه تنوع الأسس التي يبنى عليها قانون العقوبات ، فإن من الممكن الاتفاق على عدد من التوجيهات قبلها غالبية الفقهاء » .

(١) انظر تقرير الأستاذ Bockelmann - المجلة الدولية لقانون العقوبات ص ٢٦ ص ١٦٧

ب- في الجرائم العمدية

٥ - القاعدة هي الاستعارة : أقر المؤتمر مبدأ وحدة الجريمة عندما يتعدد المساهمون ، وهو المبدأ المقرر في التشريع المصري ، فنشاط الشريك تبعي ، لا يعاقب عليه ما لم يرتكب الفاعل الجريمة . وينبنى على هذا أن فعل الاشتراك لا يؤخذ عليه إذا كان الفعل الأصلي لا يعد جريمة ، كإعارة شخص سلاحاً يستعمله في الانتحار أو إذا وقف عمل الفاعل عند حد الشروع وكان الشروع غير معاقب عليه . ويتفرع عن ذلك أيضاً أنه إذا صدر عفو عن الجريمة فإن هذا يستتبع سقوط الجريمة عن الشريك أيضاً^(١) . وكذلك الحكم لو سقطت الدعوى عن الجريمة بمضى المدة فإن الشريك يستفيد من هذا السقوط ولا تجوز محاكمته عن ذات الفعل^(٢) . وإذا بدأ الفاعل في تنفيذ الجريمة ثم عدل عن إتمامها باختياره فإن الشريك يستفيد من هذا العدول بالتبعية . ولا يسرى القانون على فعل الاشتراك إذا كانت الجريمة قد نفذت في الخارج . والحكم الذي يصدر ببراءة الفاعل يستفيد منه الشريك بالتبعية فيما لو أقيمت البراءة على أسباب موضوعية كعدم المعاقبة على الفعل أو عدم وقوعه أصلاً . ولما كان الشريك يستمد لإجرامه من تجريم الفعل الأصلي فلا يوجد ما يمنع من أن يكون الشخص شريكاً في جريمة تستلزم في فاعلها صفة ليست في الشريك بحيث لا يمكن أن تقع من الشريك ، فيعاقب على الاشتراك الذي يحصل من أثنى في جنابة اغتصاب ولو أن الاغتصاب لا يقع من أثنى ، ويعاقب على الاشتراك مع موظف عمومي في جنابة اختلاس ، وعلى الاشتراك مع طبيب في جنابة إجهاض .

(١) وفي هذا تقول محكمة النقض : إن إجرام الشريك فرع من إجرام الفاعل الأصل ، فإذا امتح جريمة الفاعل لسبب من الأسباب فإن التلازم النهي يقتضي محو جريمة الشريك أيضاً (نقض ١٠ إبريل سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٠٥ ص ١٥٨) .

(٢) فالجريمة في باب التقادم وحدة غير قابلة للتجزئة ، لا في تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطعه من إجراءات (انظر نقض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٦٩ ص ٣٤٧ ، ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ج ٧ رقم ٤٢٦ ص ٤٠٤ ، ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٨ رقم ١٣٢ ص ٦٠٢) .

٦ - تقييد الاستعارة : رأى المؤتمر أن يحذف من إطلاق مبدأ الاستعارة ، لاعتبارات تتعلق بالعدالة وسياسة العقاب ^(١) ، فأوصى بما يأتي :

« ١ - قد يتعدد المساهمون في جريمة واحدة ، فأياً كان النظام القانوني ، يجب أن يكون محلاً للاعتبار ما قد يختلف فيه هؤلاء في العمل الذي يقوم به كل منهم وفي خطئه الشخصي وفي كل ما يتعلق بشخصه » .

« ٢ - لا يسأل المساهمون ولا يكونون بالتالي محلاً لأي جزاء إلا إذا ثبت علمهم بأن العناصر المكونة للجريمة أو المشددة لها سوف تتم بواسطة أحدهم أو عن طريق الجميع » .

« ٣ - لا تأثير للأحوال والظروف الشخصية البحتة إلا بالنسبة لمن توافرت لديه ، سواء كانت نافية أو مخففة أو مشددة للمسئولية أو مانعة من العقاب » .

تقر هذه التوصيات نوعاً من استقلال كل مساهم بمسئوليته بالرغم من وحدة الجريمة ، فكل يسأل عن عمله وخطئه الشخصي ويتأثر بظروفه وأحواله الخاصة . وسنرى فيما يلي إلى أي حد روعي ذلك في التشريع المصري .

٧ - اختلاف المساهمين في العمل والخطأ : أما عن استقلال كل من المساهمين في مسئوليته عن عمله ، فإن المؤتمر يقر قاعدة عدم مساءلة شخص عن جريمة يقوم بها غيره إلا إذا أحاط علمه بعناصرها واتجهت إرادته إلى المساهمة فيها . فالشريك في سرقة لا يسأل عن جنابة سرقة باكره أو جنابة قتل يرتكبها الفاعل ولو كانت نتيجة محتملة للاشتراك . وعلى خلاف هذه القاعدة جاءت المادة ٤٣ من قانون العقوبات المصري تعاقب الشريك على جريمة لم يتعمدها متى كانت نتيجة محتملة لاشتراكه ، وطبقها محكمة النقض على الفاعل مع غيره ^(٢) . ومن المعلوم أن المادة ٤٣ قد أخذت عن القانون الهندي في سنة ١٩٠٤ ولا نظير لها في التشريع الفرنسي بل في أغلب التشريعات ، وهي تمثل مظهراً من مظاهر المسئولية عن فعل الغير ، وهي مسئولية لا تستقيم مع

(١) انظر البتئين ٢ و ٣ من توصيات المقرر العام - المجلد الدولي لقانون العقوبات ص ٢٦

ص ٥٣٨ .

(٢) انظر نقض ٨ يناير و ٢٩ أكتوبر ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٨٠ و ٢٨٢ . وظهر أن المادة ٤٣ قد جاءت على خلاف الأصول المقررة في القانون ، ولذلك كان يلزم عدم التصحيح في تفسيرها ، فجعلها سارية على الفاعل مع غيره فيه مخالفة لقاعدة شرعية الجرائم والعقوبات .

الأحكام العامة في قانون العقوبات^(١) .

وأما عن الاستقلال بالخطأ فإن القانون المصرى يأخذ بالقاعدة ، فبين الفاعلين تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ على استقلال كل فاعل بقصده وكيفية علمه بالجريمة ، وتقضى المادة ٤١ بمسألة الشريك عن قصده وكيفية علمه ولو اختلف في ذلك عن الفاعل .

٨- فيما يتعلق بالظروف والأحوال الخاصة : هناك ظروف عينية أو مادية تلحق بالركن المادى للجريمة ، وقد تكون مشددة وقد تكون مخففة . فإذا كانت مشددة لا تسرى على غير من توافرت لديه إلا إذا كان عالماً بها ، كمحمل السلاح في السرقة . والقانون المصرى يأخذ بعموم القاعدة ، غاية ما هناك أنه بسبب وجود المادة ٤٣ يصح القول بتأثير الشريك بالظرف المادى على أساس أنه نتيجة محتملة لاشتراكه . أما الفاعل مع غيره ، وهو ما لا تطبق عليه المادة ٤٣ ، على ما تقدم ، فإنه يجب لمساءلته عن الظرف المادى أن يكون عالماً به^(٢) . أما الظروف المادية المخففة ، كوقوع السرقة على حاصلات زراعية لا تتجاوز قيمتها خمسة وعشرين قرشاً ، فيستفيد منها جميع المساهمين فاعلين أو شركاء، علموا بها أو لم يعلموا، ذلك أنها تأخذ حكم أسباب الإباحة تحدث أثرها بصرف النظر عن نفسية المتهم .

وتأخذ الظروف والأحوال الشخصية حكم الظروف المادية ، ففى وجدت لدى فاعل تأثيرها غيره من المساهمين إذا كانوا عالمين بها ، كظرف الخدمة في السرقة وصفة الطبيب في الإجهاض . يستوى في ذلك أن يكون المساهم الآخر فاعلاً أو شريكاً . وقد أخذ الشارع المصرى بذلك فيما بين الفاعل والشريك ، فنصت المادة ٤١ على أنه « لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التى تقتضى تغيير وصف الجريمة إذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال » . أما بين الفاعلين فقد جاءت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ على خلاف التوصية فلم تفرق بين الظروف والأحوال الشخصية والظروف والأحوال الشخصية البحتة ،

(١) انظر محضر اجتماع القسم الأول للمؤتمر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، وعلى الأخص أقوال الأستاذين جرماتيك وجرافن رئيس القسم المذكور .

(٢) إذ أن قد تكون مسئولية الشريك أشد من مسئولية الفاعل مع غيره ، وهى نتيجة شاذة لتطبيق نص شاذ .

فهى جميعاً لا تؤثر على مسئولية من لم توجد لديه ولو كان عالماً بها . فالشارع المصرى لم يراع التناسق اللازم بين المادتين ٣٩ و ٤١ مما ينبئ عليه أن مسئولية الشريك قد تكون أشد مما لو كان فاعلاً مع آخر . وقد جاء فى التعليقات تبريراً لذلك أن «الشريك يساعد على إثبات أمر له عقوبة خاصة فى القانون ، أما مرتكب الجريمة مع فاعلها فقصده الجنائى هو عين ما كان يقصده لو فعل منفرداً» . وهو تبرير لا يخرج عن كونه تطبيقاً لمبدأ الاستعارة ، وهو مبدأ يؤدى أحياناً إلى نتائج غير عادلة أو إلى إخلال بميزان العقوبات . وقد اتجه رأى إلى تطبيق المادة ٤١ على الفاعل مع غيره ، على اعتبار أنه قد توافرت فى حقه أركان الاشتراك ، وبذلك يتحقق الانسجام بين أجزاء التشريع . وهذا الرأى مع عدالته لا يمكن التسليم به إزاء صراحة الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ . أما الظروف والأحوال الشخصية البحتة فلا يتأثر بها إلا من توافرت لديه فاعلاً أو شريكاً ، علم بها زملاؤه أو لم يعلموا ، وسواء كانت نافية أو مخففة أو مشددة للمسئولية أو مانعة للعقاب ، كانهدام التمييز أو الإدراك وعذر صغر السن وظرف العود وعلاقة القرابة فى إخفاء الجناة . وفى هذا لا تختلف توصية المؤتمر عما جاء فى التشريع المصرى .

٩- صور المساهمة الجنائية : رأينا أن بعض التشريعات لا يفرق بين المساهمين ، كالتشريع الإيطالى والدنماركى والترويجى . أما غالبية التشريعات فقد تضمنت تصنيفاً للمساهمين ، وإن كانت تختلف فيما بينها فى التفاصيل . فالقانون الفرنسى لم يعرف الفاعل ، ولكن عرف الشريك ويعتبر المحرض شريكاً (المادة ٦٠) . والقانون البلجيكى ينص على الفاعل والفاعل مع غيره والمساعد الضرورى والمحرض والشريك (المادتان ٦٦ و ٦٧) . وقد تضمن القانون الألمانى (بعد تعديل ٢٩ مايو سنة ١٩٤٣) هذه المصطلحات ، فيما عدا اصطلاحى الفاعل والمساعد الضرورى (المواد ٤٧ - ٤٩)^(١) . ويقتصر القانون السويسرى على بيان المحرض والشريك (المادتان ٢٤ و ٢٥) . والقانون الروسى الصادر فى

(١) وانظر كذلك القانون البولوى الصادر فى سنة ١٩٣٢ (المادة ٢٨) ، والفنلندى الصادر فى سنة ١٨٨٩ (المواد ٣-١ من الفصل الخامس) ، واليونانى الصادر فى سنة ١٩٥٠ (المواد ٤٥ - ٤٧) ، واليوغوسلافى (المادتان ١٩ و ٢٠) .

سنة ١٩٢٦ يعطى تعريفات موجزة للفاعل والمحرض والشريك ، ويدخل الإخفاء فى الاشتراك (المادة ١٧) . أما القانون الإسبانى ، الصادر فى سنة ١٩٤٤ فلا يعرف سوى الفاعل والشريك (المادة ١٦) ، وقد تبعته فى ذلك معظم تشريعات أمريكا اللاتينية ^(١) . والقانون المصرى من هذه الطائفة فهو يتكلم فقط على الفاعل والشريك (المادتان ٣٩ و ٤٠) .

لإزاء ذلك أصدر المؤتمر التوصية الآتية : « مع اختلاف وجهات النظر فى التفرقة بين الفاعل والشريك فإن من الممكن والمرغوب فيه أن تراعى التفرقة الآتية » .

١٠ - الفاعل : auteur « يعد فاعلاً من يحقق بفعله العناصر المادية والشخصية المكونة للجريمة ، وفى الجرائم السلبية يعد فاعلاً من يقع على عاتقه الالتزام بالعمل » . هذه هى الصورة العادية ، وفيها يرتكب الفاعل الجريمة بمفرده ، وهى الصورة الأولى من صور الفاعل الأصلى الثلاث التى ذكرتها المادة ٣٩ من قانون العقوبات المصرى . وهذه الصورة لا تحتاج إلى بيان ، وقد ذكرت حتى يكون بيان الفاعلين شاملاً .

١١ - الفاعل مع غيره : coauteur تقدم أن بعض التشريعات لا يعرف الفاعل الأصلى ، كالقانون الفرنسى والألمانى والسويسرى ، ومن الطبيعى عندئذ أن تختلف وجهات النظر . وقد عرف الفقه والقضاء ، فى التمييز بين الفاعل والشريك ، نظريتين : النظرية المادية والنظرية الشخصية . فالنظرية المادية تقوم على الفعل الذى يساهم به الجانى ، فلذا دخل فى الركن المادى للجريمة كان صاحبه فاعلاً ، وهى النظرية السائدة فى فرنسا فقها وقضاء ^(٢) . أما النظرية الشخصية فتقوم على البحث الشخصى لدى المساهمين . ولم يضع أصحاب هذه النظرية معياراً واحداً ، فيرى بعضهم أن الفاعل هو من ينظر إلى المشروع الإجرائى كأنه مشروعه وحده أو هو من يعتبر سيد الموقف

(١) انظر المادة ٤٥ من القانون الأرجنتينى وما بعدها ، والمادتان ٦٣ و ٦٤ من قانون بيا ، والمادة ١٠٠ وما بعدها من قانون بيرو ، والمادة ٨٣ وما بعدها من قانون فنزويلا .

(٢) جارسون - الطبعة الجديدة (سنة ١٩٥٢) ج ١ ص ١٥٤ ، رو - دروس فى القانون الجنائى الفرنسى - الطبعة الثانية (سنة ١٩٢٧) ص ٣٣٥ وما بعدها ، دوندييه دى فابر - القانون الجنائى والتشريع المقارن - الطبعة الثالثة (سنة ١٩٤٧) ص ٢٩٠ و ٢٥١ ، بورا - مطلق قانون العقوبات (سنة ١٩٥١) ص ٤٨٠ .

أو مشرفاً على تنفيذ الجريمة . وبناء عليه حكم القضاء السويسرى بأنه يعتبر فاعلاً من اتفق مع غيره على سرقة على أن يكون محصلها كله أو بعضه من نصيبه ولو لم يتم بالأعمال التنفيذية للسرقة . وكذلك من يرسم لآخر خطة ارتكاب النصب ويتفق معه على اقتسام الغنيمة ، ومن يعمل عملية استيراد النقد المزيف ولو تمت العملية بمعرفة غيره^(١) . فلا ينظر دائماً إلى الركن المادى لبيان الفاعل ، وإنما إلى أهمية دوره فى تحقيق الجريمة ، فقد يكون هذا الدور هو العامل الأول أو الأساسى فى وقوعها وإن خرج عن الأعمال التنفيذية . ويعبر عن ذلك البعض بأن التمييز بين الفاعل والشريك يرجع إلى مدى الخطيئة أكثر مما يرجع إلى الفعل المادى . وبعبارة أخرى إذا قام شخص بدور رئيسى فى الجريمة ، ولو لم يدخل فى الأعمال المكونة للجريمة ، فهو فاعل ، أما من يقوم بدور ثانوى فهو شريك^(٢) . ويعبر Metzger عن ذلك بقوله إن الشريك هو من تنصرف إرادته إلى مجرد المساعدة *volonté d'aide* ، فهو ينظر إلى المشروع على أنه من عمل غيره لا من عمله هو . أما الفاعل فينظر إلى فعله على أنه أصلى ولو لم يدخل فى الأعمال التنفيذية ، فهذه الأعمال فى نظره ثانوية بالنسبة للدور الذى يقوم به هو^(٣) .

وملخص القول إن مبنى النظرية الشخصية هو مقدار نصيب كل من المساهمين فى الخطأ المشترك أو نظرة كل منهم إلى الدور الذى ساهم به فى الجريمة . وهى نظرية محل نقد ، ولعل أهم ما يوجه إليها أنها لا تضع معياراً واضحاً أو ملموساً للتمييز بين الفاعل والشريك ، مع ما لهذه التفرقة من أهمية^(٤) . أما النظرية المادية فقد وضعت معياراً واضحاً يجنب الزلل ، وهو المعيار الذى

(١) انظر تقرير Hana schultz ، والمنشور فى المجلة الدولية لقانون العقوبات ص ٢٧ ص ١٢٢ وما بعدها .

(٢) انظر تقرير Trousse - المجلة المذكورة ص ١٥٠ وما بعدها .

(٣) انظر التقرير العام المقدم للمؤتمر - المرجع السابق ذكره ص ٤٩٤ وما بعدها .

(٤) تظهر على وجه الخصوص عند ما توجد ظروف وأحوال شخصية لدى بعض المساهمين ومن شأنها تشديد المسئولية عليهم . فإذا توافرت لدى شريك لا تشدد المسئولية عليه أو مسئولية الفاعل ، لأن الشريك يستمر إجرامه من الفعل الأصلى لا من فعله هو ، أما إذا وجدت لدى الفاعل وكان الشريك عالماً بها فإن الأخير يتأثر بها بدوره .

أخذ به المؤتمر، فجاءت توصيته كالآتي : « يعد فاعلين مع غيرهم من يقومون معاً ، بقصد مشترك ، بالأعمال التنفيذية للجريمة » . ويمكن القول إن المؤتمر قد أخذ برأى معظم فقهاء القانون الجنائي من تطبيق كل من النظريتين في ناحية ، فعند النظر إلى الركن المادى فى الاشتراك يؤخذ بالنظرية المادية ، بمعنى أن عمل الشريك لا يدخل فى تنفيذ الجريمة ، وعند النظر إلى الركن المعنوى تطبق النظرية الشخصية ، فيلزم أن يتوافر لدى الشريك قصد معاونته الفاعل فى الجريمة^(١) . وقد اقترح المقرر العام - فى تقريره المقدم للمؤتمر - أن يضاف إلى قائمة المساهمين وصف جديد باسم « المساعد الضرورى » *l'auxiliaire nécessaire* ، وهو من يقوم أثناء التنفيذ بعمل لا تتحقق الجريمة بدونهُ . وقد استعار المقرر هذا الاصطلاح عن القانون البلجيكي ، الذى عرف المساعد الضرورى فى المادة ٦٦ بأنه من يقدم مساعدة لا تتحقق الجريمة بدونها . ولكن المؤتمر لم ير الأخذ بالاقتراح ، ذلك أن كل من يساهم فى الجريمة بالمساعدة تكون مساعده ضرورية ، فإذا كانت المساعدة فى الأعمال التنفيذية كان صاحبها فاعلاً ، أما إذا كانت خارجة عن هذه الأعمال كان صاحبها شريكاً .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن الحكم على التشريع والقضاء فى مصر . فنصوص التشريع المصرى وأعمالها التحضيرية تتفق تماماً مع توصية المؤتمر . فالفاعل قد يقوم بالركن المادى كله بمفرده أو مع غيره ، وقد يوزع الركن المادى على فاعلين كما فى الخطف ، وبدء التنفيذ يعد جزءاً من الركن المادى فصاحبه فاعل لا شريك . ولكن محكمة النقض لم تقف عند هذا الحد، بل توسعت فى معنى الفاعل فاعتبرته كذلك متى كان له دور اقتضى وجوده على مسرح الجريمة للقيام به وقت ارتكابها ولو كان لا يصدق عليه مستقلاً وصف الشروع فى الجريمة^(٢) . ومثال ذلك أن يكلف أحد المساهمين بالوقوف فى مكان الحادث

(١) جارو - مطول العقوبات - الطبعة الثالثة سنة ١٩١٦ ج ٣ ص ٢٩ ، فيدال ومانويل - دروس فى القانون الجنائى وعلم العقاب الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٩ ج ١ ص ٥٧٣ وما بعدها ص ٥٨٦ وما بعدها .

(٢) أنظر نقض ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٤٣ ص ١٤٤ .

أو على مقربة منه يحرس زميله أو يشغل الحينى عليه أو الحارس حتى تتم الجريمة^(١) . ويصح أن تكون المحكمة العليا قد تأثرت في ذلك بالنظرية الشخصية أو بالفقه والقضاء في بلجيكا حيث ينص القانون على المساعد الضرورى ، ولكن قضاءها يبين مخالف لنص المادة ٣٩ والتعليقات عليها ، وهو لا يتفق مع توصية المؤتمر ، وهو أخيراً لا يستند إلى ضابط واضح .

١٢ - الفاعل بالواسطة : *l'auteur mediat* « يعد فاعلاً بالواسطة من يغرى على ارتكاب الجريمة منفذاً غير مسئول » . هذه التوصية تعنى الفاعل المعنوى ، وهو الشخص الذى ينفذ الجريمة بواسطة شخص آخر حسن النية أو بواسطة إنسان لا تتوافر لديه الأهلية الجنائية . فتنطبق قاعدة الاستعارة كان يؤدى إلى عدم مساءلة الفاعل المعنوى لأن المنفذ لم يرتكب جريمة^(٢) ، ولكن جرى الفقه والقضاء ، مع عدم وجود نص ، على أن الفاعل بالواسطة يكون مسئولاً باعتباره فاعلاً للجريمة^(٣) ، وهو ما قرره المؤتمر . وهذا الاعتبار يستند في نظر البعض إلى النظرية الشخصية في التمييز بين الفاعل والشريك ، ذلك أن الفاعل المعنوى هو صاحب الدور الاساسى في الجريمة . ولكن الراجح أن الفاعل المعنوى هو المنفذ للجريمة ، إذ لا يشترط أن يستعمل الفاعل أعضاء جسمه في ارتكاب الجريمة ، فالقانون لا يشترط وسيلة معينة ، ومن الوسائل تسخير إنسان آخر في ارتكاب الجريمة^(٤) . وبديهي أنه يلزم توافر جميع العناصر التى يتطلبها القانون لمساءلة الفاعل المعنوى عن الجريمة .

وقد يستلزم القانون صفة خاصة في مرتكب الجريمة فتتوافر في منفذها دون الفاعل المعنوى ، كما في الزنا والاعتصاب ، والجرائم التى لا تقع إلا من الموظفين ، والراجح في الفقه والقضاء أن الفاعل المعنوى لا يعاقب على الجريمة في هذه الأحوال .

(١) انظر نقض ٦ مارس سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض ص ٢٧٣ رقم ٢٧٣ ص ٧٢٣ .

(٢) انظر Legros - عنصر العمد في المساهمة الجنائية - مجلة قانون العقوبات ١٩٥٢ -

١٩٥٣ فقرة ٢٧ ص ١٢٩ .

(٣) انظر تقرير Hans shultz - المجلة الدولية لقانون العقوبات ص ٢٧ ص ١٢٧ ،

تقرير Trousse ، نفس المجلة ص ١٥٨ .

(٤) انظر في الاشتراك في التزوير جارسون تحت مادة ١٤٧ فقرة ٨٥ ، وفي التفرقة بين

الفاعل والشريك جولف - مجلة العلوم الجنائية سنة ١٩٤٨ ص ٦٧٩ .

ولم ينص القانون المصرى على الفاعل المعنوى ، بل يعتبر المحرض شريكاً عندما يتخلف القصد الجنائى لدى المنفذ ، فقد نصت المادة ٤٢ على أنه « إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب . . . لعدم وجود القصد الجنائى . . . وجب مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً » . أما عندما يتخلف العنصر اللازم لحمل المسؤولية الجنائية ، فالغالب فى الفقه أن المحرض يعد مع ذلك شريكاً ، استناداً إلى عبارة « أو لأحوال أخرى خاصة » الواردة فى ذات المادة ٤٢ ، ومن هذه الأحوال الخاصة أن يكون منفذ الجريمة غير أهل لحمل المسؤولية الجنائية . على أن هناك فارقاً بين إغراء شخص حسن النية على تنفيذ الجريمة وبين دفع إنسان غير مدرك إلى القيام بالعمل المادى ، فى الصورة الأولى يصح القول إن منفذ الجريمة هو فاعلها ولكن لا يمكن إطلاق هذا الوصف على مجنون أو صغير غير مميز . ولما كان الاشتراك يقتضى المساهمة بين شخصين فإنه لا توجد مساهمة عندئذ لأن فاعل الإدراك أو التمييز لا يعد شخصاً فى نظر القانون الجنائى ، ولا مفر عندئذ من اعتبار الشخص الآخر فاعلاً . أما عبارة « أو لأحوال أخرى خاصة » فإنها لا تنصرف إلى موانع الأهلية بل يراد بها موانع العقاب^(١) .

ويلاحظ عدم الخلط بين الفاعل المعنوى ، كما تقدم ، وبين صور أخرى . فالقانون المصرى يعتبر فى بعض الأحوال فاعلاً للجريمة من يرتكبها بشخصه أو بواسطة غيره (أنظر المواد ١٢٦ و ١٤٤ و ٢٨٥ و ٢٨٧ و ٢٩٠) ، والصور الواردة فى هذه النصوص لا علاقة لها بنظرية الفاعل المعنوى ، إذ القرض فيها أن الوسيط مسئول ، وهو الفاعل فى الأصل ومن حرضه شريك يحدد القانون فى عمله خطورة تدعو إلى اعتباره فاعلاً ، على خلاف القواعد العامة . فالمادة ١٢٦ تعتبر الموظف فاعلاً سواء أمر بتعذيب متهم لحمله على الاعتراف أو فعل ذلك بنفسه ، فلو ترك الأمر للأحكام العامة لكان الموظف فى صورة الأمر بالتعذيب مجرد شريك بالتحريض لأحد الأفراد فى جنحة ضرب .

١٣ - المحرض l'instigateur : « يعد محرضاً من يغرى الفاعل عمداً

(١) أنظر كتابنا « شرح قانون العقوبات - القسم العام » الطبعة الثالثة - سنة ١٩٥٥

على ارتكاب جريمة ، ويلزم لمعاقبة المحرض أن يبدأ الفاعل في التنفيذ ، ومع ذلك فمن الممكن المعاقبة على التحريض الذي لا يترتب عليه أثر بالنظر لخطورة الجريمة وبالشروط الملزمة لكل نظام قانوني » .

أوصى المؤتمر باعتبار التحريض نوعاً مستقلاً من المساهمة الجنائية ، فالمحرض لا يعد فاعلاً ولا شريكاً ، وهو ما أخذ به الكثير من التشريعات ، على ما تقدم . ويلزم في التحريض عندئذ عنصران : مادي ومعنوي . فالعنصر المادي لا يتوفر إلا إذا كان التحريض هو الدافع إلى الجريمة ، فيجب أن يثبت أن الفاعل لم يرتكب الجريمة إلا تحت تأثير التحريض ، أما إذا كان الفاعل قد عقد العزم من قبل على ارتكاب الجريمة ، فإن تدخل شخص آخر لتحريض الجريمة لا يجعله محرضاً . ومن الناحية المعنوية يجب أن يقصد المحرض استغلال نفوذه أو تأثيره على شخص آخر على وجه يدفعه إلى ارتكاب الجريمة ، بمعنى أن يكون لدى المحرض إرادة تنفيذ الجريمة بواسطة شخص آخر ، فإذا كان المحرض يجهل أن من يغريه على ارتكاب الجريمة سبق أن قرر ارتكابها فإنه لا يكون محرضاً . ويسرى هذا التحريض على عمال السلطة العامة الذين يحرصون الغير على ارتكاب الجرائم ، ولو اختلف الدافع كأن كان مفاجأة الفاعل وضبطه ، ذلك أن عنصرا التحريض قد توافرا ولا يعتد في قيام الجرائم بالباعث أو الغاية^(١) .

أما الشارع المصري فلم يعتبر التحريض صورة مستقلة من صور المساهمة الجنائية ، بل وسيلة من وسائل الاشتراك (المادة ٤٠ أولاً) ، وعندئذ تجب مراعاة الأحكام السابقة عند القول بوجود التحريض .

١٤ - الشريك complice : « الشريك ، بالمعنى الدقيق ، هو من يقدم للفاعل مساعدة تبعية بقصد ارتكاب الجريمة . هذه المساعدة قد تكون سابقة على التنفيذ أو معاصرة له ، وقد تكون لاحقة متى كان الاتفاق عليها سابقاً على ارتكاب الجريمة ، أما المساعدة اللاحقة التي لم يتفق عليها قبل ارتكاب الجريمة ، كالإخفاء ، فيعاقب عليها كجريمة خاصة » .
وأهم ما في هذه التوصية أن المؤتمر اعتبر الشريك من يساعد فقط على

(١) انظر تقرير Hans Schultz السابق الإشارة إليه ص ١٣٤ و ١٣٥ .

ارتكاب الجريمة ، أما من يقتصر دوره على مجرد الاتفاق فلا يعد شريكاً . وهذا إقرار لما جرت عليه غالبية التشريعات من عدم الاعتداد بالاتفاق كمنشاط في المساهمة الجنائية . ولهذا ما يبرره ، فالتفاهم إذا لم يقترن بتحريض أو مساعدة على الجريمة لا يكون سبباً أو مؤثراً في وقوعها . ذلك أنه لا يزيد عن مجرد التقاء إرادتين في مستوى واحد لا تطغى إحداها على الأخرى ، فالجريمة عندئذ تكون مجهوداً خالصاً لفاعليها . وقد اعتد المؤتمر بالاتفاق في صورة واحدة ، هي صورة الاتفاق على المساعدة اللاحقة للجريمة . فهذه الصورة لا تعد وفقاً للقانون المصري اشتراكاً بالمساعدة ، لأن المساعدة كوسيلة اشتراك يجب أن تحصل قبل تمام الجريمة ، ولكن مقدم المساعدة اللاحقة يكون شريكاً بالاتفاق . أما المساعدة اللاحقة التي لم يتفق عليها قبل ارتكاب الجريمة ، كإخفاء المسروقات أو جثة القتيل ، فقد اعتبرها الشارع المصري جريمة مستقلة (انظر المادتين ٤٤ مكررة و ٢٣٩) ، وهذا يتفق مع توصية المؤتمر .

١٥ - العقوبات التي توقع على المساهمين : تختلف التشريعات في ذلك ويمكن ردها إلى مجموعات ثلاث . فالمجموعة الأولى تأخذ بتوحيد العقوبة بين الفاعل والشريك ، فيعاقب كل منهما بالعقوبة المقررة للجريمة ، وللقاضى أن يخفف عن أحدهما أو يشدد عليه تبعاً لظروفه . وهذا هو مذهب القانون الفرنسي (انظر المادتين ٥٩ و ٦٠) ، والقانون المصري (المادة ٤١)^(١) . والمجموعة الثانية من التشريعات تجيز بالنص تخفيض عقوبة الشريك ، ويدخل فيها القانون السويسرى والألماني واليوناني والرومى واليوغوسلافى^(٢) . أما المجموعة الثالثة فتوجب تخفيض عقوبة الشريك ، لأنه لا يرتكب الجريمة بنفسه وإنما يقتصر دوره على المعاونة وبالتالي يستحق عقوبة أخف . وبهذا يأخذ المشرع البلجيكي والفنلندى والتركى^(٣) .

(١) وهذا يتفق مع التشريعات التي لم تفرق بين الفاعل والشريك ، كالقانون الترويمى والإيطالى والدنمركى .

(٢) انظر المادة ٢٥ من القانون السويسرى والمادة ٤٧ / ٢ من القانون اليونانى والمادة ٤٩ من القانون الألمانى المعدل سنة ١٩٤٣ .

(٣) فالقانون البلجيكي مثلاً ينص على أن الشريك يعاقب بالعقوبة التالية للعقوبة المقررة للفاعل (المادة ٦٧) .

وقد اقترح المقرر العام على المؤتمر أن تكون عقوبة المحرض هي العقوبة المقررة للجريمة ، أما الشريك فتكون عقوبته أخف مع جواز النص في أحوال خاصة على أن تكون عقوبته هي المقررة للجريمة .
ولإزاء هذا الاختلاف أصدر المؤتمر التوصية الآتية : « يحدد القانون العقوبات التي توقع على المساهمين بالقياس إلى عقوبة الجريمة التي ارتكبت أو شرع فيها مع مراعاة دور كل منهم وأحواله الخاصة » .

ج - في الجرائم غير العمدية

١٦ - اختلاف الرأي : هناك رأي بأن الاشتراك لا يكون إلا في الجرائم العمدية ، لأنه يستلزم قصد المعاونة في أحداث نتيجة معينة . ولما كان هذا الرأي يؤدي إلى عدم مساءلة المحرض عن النتيجة التي ترتب على الإهمال ، فقد اتجه القائلون به إلى مساءلة المحرض بصفته فاعلا ، ذلك أن القانون في الجرائم غير العمدية لا يشترط لمساءلة الفاعل أن يكون هو محدث النتيجة وإنما يكفي أن يكون قد تسبب في حدوثها . وهذا الرأي هو الذي يتجه إليه الفقه في مصر وهو الذي أخذ به المقرر العام في البند الرابع من خاتمة تقريره^(١) . أما الرأي المعارض فيقول بأن الاشتراك كما يكون في جريمة عمدية يكون في جريمة غير عمدية ، فالقانون يتكلم على المعاونة في الفعل المكون للجريمة دون تفرقة بين جريمة عمدية وغير عمدية ، وهذه المعاونة - في الجرائم غير العمدية - لا تنصرف إلى النتيجة التي حصلت ، فهي غير مقصودة من الفاعل والشريك ، وإنما تنصرف إلى العمل الإرادي التي تسببت عنه النتيجة ، هذا العمل الذي ينطوي على خطأ مشترك من الفاعل والشريك ، وبه يتوافر الركن المعنوي لدى كل منهما^(٢) .

(١) انظر استعراض الآراء المختلفة في التقرير العام ص ٥٠٢ - ٥٠٨ ، وكذلك ص ٥٣٨ .
(٢) وهذا الرأي هو السائد في فرنسا (جازو ج ٣ رقم ٨٩٤ ، وفيه ال ومانويل فقرة ٤١١ ص ٥٧١ ، دندليه دي فاير رقم ٤٣٤ . وقد أبداه الأستاذ لوجال في المؤتمر ، وما قانه أن الاشتراك يكون في الركن المعنوي للجريمة غير العمدية ، فهناك محل ل اشتراك حيث يساهم شخص في عمل ينطوي على خطورة بالنسبة للغير . وانظر في تأييد هذا الرأي : Quintano Ripollès في تقريره المقدم للمؤتمر والمنشور بالمجلة الدولية لقانون العقوبات ص ٢٦ ص ٢٠٥ وما بعدها .

لم يستطع المؤتمر القطع بأحد الرأيين ، فأصدر التوصية الآتية : « في جرائم التقصير اختلف الرأي ، فرأي فريق أنه لا يتصور الاشتراك في هذه الجرائم فتكون مسئولية كل شخص على حدة . ورأي فريق آخر أن بعض هذه الجرائم يسمح بتطبيق قواعد الاشتراك » .

د - الشخص المعنوي

١٧ - الشخص المعنوي والاشتراك : قال البعض إن الشخص المعنوي حقيقة اجتماعية أو قانونية له حقوق وعليه التزامات ، ومقتضى هذا أن تسند إليه الجرائم ويتحمل عقوباتها . ويقول البعض الآخر إن الشخص المعنوي خلق يتصوره المشرع بحكم الضرورة العملية ، والقول بمسئوليته جنائيا يرتب نوعاً شاذاً من المسئولية لا يتفق وأحكام القانون الجنائي ولا تدعو الضرورة إليه . فالمسئولية الجنائية تبنى على عنصرين يجرى البحث عنهما في الملكات الذهنية للمتهم وفي علاقة هذه الملكات بالنشاط المادى ، ولا يتصور إجراء هذا البحث على غير شخص طبيعي . ثم إنه لا يمكن أن تطبق عليه أهم العقوبات المقررة للجرائم ، وإذا أمكن تطبيق عقوبات أخرى كالغرامة فإن ذلك يؤدي إلى الإخلال بمبدأ شخصية العقوبات ، لأن الغرامة ستصيب الأشخاص الحقيقيين من مساهمين وأعضاء ، وقد يكون منهم من لم يشترك في الفعل المعاقب عليه بل يجهله . فهذا نوع من المسئولية عن فعل الغير لا يعرفه القانون الجنائي^(١) . أما أن الحاجة لا تدعو إلى تقرير هذا النوع من المسئولية فلأنه يمكن معاقبة من ارتكب الجريمة من ممثلي الشخص المعنوي ، ويستطيع المشرع أن يصل إلى الغرض المقصود بالنص على جزاءات غير جنائية في صلب القوانين الأخرى . وبناء عليه فإن الشخص المعنوي لا يكون فاعلاً أو شريكاً في جريمة .

وهذا الرأي الأخير أخذ المؤتمر فجاءت توصيته كما يلي :

« ١ - لا يسأل الشخص المعنوي عن جريمة إلا في الأحوال التي يحددها القانون ،

(١) انظر في « المسئولية الجنائية للشركات في القانون الأمريكي » تقرير فرنسيس ألن الأستاذ بجامعة شيكاغو - المجلة الدولية لقانون العقوبات ص ٢٧ - ٩ - ٤٨ .

وعندئذ يكون الجزاء الطبيعي هو الغرامة ، وهو جزاء مستقل عن التدابير الأخرى كالحل والوقف وتعيين حارس .

٢ - ذهب رأى إلى أنه لا يمكن تطبيق قواعد الاشتراك على الشخص المعنوي، وذهب آخر إلى أن كل تشريع يختص بتنظيم هذه المسألة .

٣ - من البديهي أن يبقى ممثل الشخص المعنوي مسئولاً عن الجريمة التي يرتكبها شخصياً .

• • •

L'AUTEUR ET LES DIVERS PARTICIPANTS A L'INFRACTION

Congrès International de Droit Pénal Commentaire sur les résolutions du 7ème
Athènes. 26 Septembre - 2 Octobre 1957

Par

Mahmoud M. Moustafa

Professeur de Droit Criminel

à l'Université du Caire

Il paraît souhaitable de retenir les Catégories suivantes : auteur, co-auteur, auteur mediat, instigateur et complice.

Le régime de participation doit tenir compte des différences effectives résultant, d'une part, de l'acte de participation de chacun à une action commune, d'autre part, de sa culpabilité personnelle et de sa personnalité.

Dans le domaine des infractions par faute, selon une opinion, la participation criminelle peut se concevoir.

Les personnes morales ne peuvent être rendues responsables d'une infraction que dans les cas prévus par les systèmes juridiques.

نظام المحلفين في التقضاة الجنائي
دراسة تحليلية وتطبيقية مقارنة لهذا النظام
ومدى سلامة التقضاة المصري
الأستاذ عادل يوسف
المحامى محمد مصطفى

تدرج الأستاذ عادل يوسف في مناصب النيابة العامة لدى المحاكم الوطنية والمختلطة القديمة حتى عين في عام ١٩٥٣ محامياً عاماً لدى محكمة النقض . وقد نشر له عدد من البحوث القانونية ونصاصة ما يتصل بالقانون الجنائي . ويغل وزارة العدل في المؤتمرات الجنائية الدولية منذ عام ١٩٥٥ .

التعريف بهذا النظام ونشأته :

المحلفون هم طائفة من المواطنين الذين ليست لهم أية صفة عامة ، بل يدعون للجلوس في مجلس القضاء مع رجاله لسماع الدعوى وإصدار قرارهم في وقائعها تاركين للقاضي تطبيق حكم القانون على الوقائع التي ثبتت لهم .
وأطلق عليهم هذا الاسم بسبب استخلافهم قبل مباشرة مهمتهم . ويسمى الفرد منهم juré juror) أما الهيئة ذاتها فيطلق عليها (The Jury) le jury
وقد حاول الباحثون تتبع تاريخ هذا النظام وتركوا لنا ذخيرة وافرة من بحوثهم في هذا المجال ، غير أنهم اختلفوا في تحديد بدء نشوئه . فمن راء أنه يرجع إلى العهد القديم واستدلوا على ذلك بالإشارة إليه في شريعة موسى القضائية بأن ينتخب الشعب قضاته بواقع قاض من كل عشرة رجال ، وكانوا ينصبون مجلس القضاء عند أبواب المدينة^(١) .

وأسند البعض هذا النظام إلى الماضي السحيق منذ بدأت الجماعة تشكلت تحت رئاسة رئيس القبيلة وبدأ أفرادها يخضعون لسلطته المطلقة ، فقد كان رئيس القبيلة يجمع في شخصه سلطة المشرع والقاضي والمحكم ، وكان في

(١) قاموس لاروس المالى للقرن التاسع عشر تحت كلمة محلفين ص ١١٢٣ .

قضائه يطبق قانون القبيلة وعاداتها على واقعة الدعوى . وظلت الحال كذلك إلى أن تكاثرت عدد أفراد القبيلة وتقاطعت سلطات رئيسها متأثرة بنمو نفوذ كبار رجال القبيلة ومحاربيها الأقوياء ، فاشترك هؤلاء مع رئيس القبيلة في ممارسة القضاء بين أفرادها مشركين معهم جميع أفراد اقبيلة كقضاة وقائع ، محتفظين لأنفسهم بإعلان كلمة القانون فيما ينعقد عليه رأى أفراد القبيلة - وأحياناً كانت القبيلة بأسرها هي التي تتولى المحاكمة في جانبها القانوني والواقعي^(١) .

ووجد البعض نواة هذا النظام في بلاد الأغريق حيث كانت تعقد المحاكم الشعبية "Les tribunaux des héliastes ou l'Héliée" التي نظمها صولون ، وسميت كذلك بسبب عقد جلساتها في الساحات العامة تحت أشعة الشمس . فقد كان أعضاؤها ينتخبون سنوياً بالأقراع العام وتعد بهم قائمة من ستة آلاف مواطن وتشكل من هذه القائمة عدة محاكم وكانوا يحلفون عند تل أرديتوس قبل مباشرة مهامهم . وكان عددهم غير محدود بعدد معين فكان يتراوح بين ٥٠٠ ، ١٠٠٠ عضو وأحياناً كان يصل إلى ٦٠٠٠ عضو حسب أهمية الدعوى . وقد تكون هذه الكثرة ضماناً لحسن سير العدالة في ذهن أهل ذلك الزمان أو أنها قد تفسر بحرص أولئك القضاة على الحصول على الجعل الضئيل الذي كانت تصرفه الدولة لهم في كل قضية وقدره ثلاث أبول (أصغر عملة يونانية قديمة قيمة الواحدة منها مئتين دراخمة) . وكان هؤلاء القضاة ولاية الفصل في الدعاوى الجنائية فيما عدا ما اختصت به الهيئات الأخرى - وقد مثل أمام هذه المحاكم سقراط وأرسيتد وفوسيون^(٢) ، وتولى محاكمة سقراط في تهمة إغواء الشبان والتساط عليهم التي أسندت إليه وانتهت بالحكم عليه بالموت ، ٥٠١ م خلفاً ودين بأغلبية ٦٠^(٣) وكانت مهمة القاضي في ظل هذه المحاكمات كهمة رئيس الجمعيات العامة في النظام الحالي ، فقد كان المحلفون هم الذين يتولون الفصل في الوقائع والقانون معاً ولم تكن هناك مداولة بالمعنى المعروف حالياً ، بل كان كل محلف مزوداً بكرتين صغيرتين لإحداها للإدانة والأخرى للبراءة فإذا تساوت الآراء ،

(١) مؤلف فيليب فرانك من عن كيفية الخلفة وهيئة المحلفين jury How to serve in a jury ص ٦٠ ، ٧٠

(٢) فستان هيلي في شرح التحقيق الجنائي جزء أول طبعة ثانية بند ١٠ ص ١٣ - مقال

جورج في المجلة البلجيكية لقانون العقوبات سنة ١٩٣٤ ص ١٠٠٣ .

(٣) مؤلف فيليب فرنسيس السالف الإشارة إليه ص ٧ .

عند الاقتراع اعتبر القرار في صالح المدعى عليه سواء في القضايا الجنائية أو المدنية . وكان القرار يصدر على مرحلتين الأولى عند التصديق للإدانة أو البراءة والثانية عند تقدير العقوبة أو التعويض^(١) .

ورأى البعض الآخر أن هذا النظام يرجع إلى تاريخ روما القديمة حيث كانت الجمعيات الشعبية هي التي تتولى المحاكمة^(٢) وقد كان هذا النظام شبيهاً في نشأته بالنظام الأغريقي الذي أسلفنا بيانه فكانت الجمعية الشعبية التي تتولى المحاكمة يصل مجموعها إلى ستة آلاف محلف *judices jurati* في كل قضية . ثم بدأ انتخاب المحلفين في ظل النظام الديمقراطي وتشكيل مجموعات صغيرة منهم إلى أن اختفى نظام المحلفين في ظل الإمبراطورية الرومانية وأصبح القضاء من خصائص القضاة الفنين الدائمين^(٣) .

ورأى البعض أن أثر هذا النظام قد وجد في عادات أمم الشمال الذين غزوا أوروبا الشرقية في القرن الخامس فقد كانت السلطة القضائية في تلك الأمم يتولاها الرجال الأحرار من أهل البلد ويطلق عليهم *Thingsmoend* ، في حين أن البعض الآخر يرى أن هذا النظام كان سائداً في العصور الوسطى حيث كان يجلس أنصار الناس *boni homines* في مجلس القضاء ، كما كانت الطبقة الوسطى تجلس في محاكم جنابات الأقاليم في القرن الثاني عشر وكان النبلاء يجلسون في محاكم الإقطاع في القضايا التي كانت تمس صوالم النبلاء^(٤) .

وأخيراً صمم البعض على أن هذا النظام دخل إلى الجزر البريطانية مع الفتح النورماندى^(٥) إذ كان الفاتحون يستحلون الأهالي عما يريدون تحقيقه .

-
- (١) فيليب فرنسيس ص ٢٨ المجلة البلجيكية لقانون العقوبات سنة ١٩٣٤ ص ١٠٠٣ .
 (٢) مؤلف ونيدوى فاير عن شرح القانون الجنائي طبعة ثالثة بند ١٢٢٧ ص ٧٠٣ .
 (٣) رسالة الدكتور على راشد عن اقتناع القاضي بند ٥١ - فستان هيل جزء أول بند ٦٦ وما بعده
 (٤) فستان هيل جزء سابع بند ٣١٢٥ ص ٨٤ وجزء أول بند ٢٢٤ ، ٢٢٩ .
 (٥) يستند أصحاب هذا الرأي إلى أن هذا النظام كان سائداً في أم الشمال قبل الفتح واستدلوا على ذلك من وحدة المصطلحات المستعملة في هذا المجال فكلمة *Pancé* مثلا وهي قائمة المحلفين هي كلمة نورماندية . ويزعم بعض المؤلفين الإنجليز أن نظام المحلفين ليس دخيلاً على البلاد بل هو نظام قوى أصيل (مؤلف *Esprit des Institutions en Europe* : Meyer جزء أول ص ١٥٢) .
 في حين أن البعض يرى أن هذا النظام منقول عن السلاف فقد كان معروفاً في روسيا في القرن الحادي عشر - انظر المجلة البلجيكية لقانون العقوبات سنة ١٩٣٤ ص ١٠٠٦ .

وكان هذا النظام مقصوراً في الأصل على المسائل المالية ثم امتد حتى شمل سائر الدعاوى بأن كان الحكام المنتقلون يتمخون في كل مركز اثني عشر رجلاً ويلقون عليهم ما شاءوا من أسئلة^(١) ثم يصدرن قرارهم ويطلق عليه Verdict وهي مشتقة من العبارة اللاتينية verum dictum أى القول الحق . truly said .
vrai dire^(٢) .

ونقلت الثورة الفرنسية نظام المحلفين من إنجلترا^(٣) ونصت عليه في قوانين ٢١ أغسطس ، ٢٢ سبتمبر سنة ١٧٩٠ و ١٦ ، ٢٩ سبتمبر سنة ١٧٩١ وبدأ العمل به في يناير سنة ١٧٩٢ ثم توالى عليه التعديلات التشريعية .

وساد نظام المحلفين بعد ذلك دول أوروبا^(٤) وانتقل من إنجلترا إلى البلاد الواقعة تحت النفوذ الإنجليزي ، كاسكتلاندا وأيرلندا والبرتغال وكذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وكان هذا النظام دعامة كبرى في كفاح الأمريكيين لاستخلاص استقلالهم من الإنجليز فكثيراً ما كان المحلفون يمتنعون عن إصدار قرار بالإدانة في أحوال مخالفة للقوانين البريطانية الجائرة على الرغم من ثبوت الواقعة^(٥) .

وسنحاول في الفصول التالية تعقب هذا النظام في تطوره وأن ندرس تطبيقاته

(١) أشير إلى نظام المحلفين في أمر مجمع كلارندون سنة ١١٦٦ وأمر مجمع ثورن هامبتون سنة ١١٦٧ . أنظر مؤلف الأستاذ أحمد صفوت عن النظام القضائي في إنجلترا طبعة أولى ص ٤٣ وما بعدها ، فستان هيل جزء سابع بند ٣١٢٤ ص ٨٣ .

(٢) فيليب غرافيس ص ٥٢ - المجلة البلجيكية - الملة الذكر ص ١٠٠٦ .

(٣) بورا في شرح القانون الجنائي طبعة ١٩٥١ بند ١٠٢٢ ص ٦٩٣ - وقد كان لهجات فواتير والأب فلورى وسيرفان وبيوتير على أمر سنة ١٦٧٠ الذى كان يقدر طرق الإلجاب القانونية أبلغ الأثر في التمهيد لإدخال نظام المحلفين في فرنسا . انظر رسالة الدكتور على راشد بند ٥٨ وأسماين في تاريخ الإجراءات الجنائية بفرنسا ص ٣٥ ، ٣٧ وما بعدها .

(٤) أدخل في إيطاليا والنمسا واليونان سنة ١٨٤٨ وفي رومانيا سنة ١٨٦٤ وفي ألمانيا سنة ١٨٧٧ إلخ . . .

وقد شكلت في المجر محاكم شعبية بمقتضى القانون ٨١ لسنة ٩٤٥ لحاكة يجرى الحرب مؤلفة من قاض في وأربعة أعضاء تنتدبهم الأحزاب السياسية ، أنظر مجموعة التشريعات الأجنبية الجزء الأول سنة ٩٥٤ ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

انظر المجلة البلجيكية لقانون العقوبات سنة ١٩٣٤ ص ١٠١٠ وما بعدها .

(٥) مؤلف فيليب فرنسيس سالف الذكر ص ١٠ .

فى النظم المختلفة ونبين علاقة المحلفين بالقضاء وقيمة هذا النظام ومدى إسهامه فى إرساء العدالة أو تعطيلها وأخيراً مدى ملاءمته للتشريع المصرى .

المبحث الأول

أطوار نظام المحلفين ونطاقه

يقوم نظام المحلفين كما رأينا على فكرة إشراك الشعب فى تحمل أعباء القضاء تطيناً للمتقاضين وضماناً لحسن سير العدالة . ونجد هذه الفكرة فى ثانيا تعاليم فلاسفة القرن الثامن عشر أمثال مونتسكيو وبيكاريا وفيلا نجيرى وأضرابهم^(١) .

وقد بدأ بصورة مخالفة تماماً لما هو عليه النظام الحالى ، ذلك أن المحلف فى العهد الحديث يفقد صلاحيته للجلوس فى مجلس القضاء إذا تبين أن له صلة بأحد عناصر الدعوى المطروحة . أما المحلفون القدامى فكانوا شهوداً أكثر منهم محلفين إذ كان قرارهم هو الشهادة التى يدلون بها تحت اليمين وأطلق عليهم « العارفون » Recognitors^(٢) وكان شهود النفى الذين يستشهدهم الدفاع يعتبرون جزءاً من هيئة المحلفين ثم أصبحوا يسمعون بمعرفة هؤلاء^(٣) .

وقد تضمن أمر سنة ١٢١٥ وجوب محاكمة الشخص بمعرفة نظرائه^(٤) of his pairs — "jugement par ses pairs" .

ولم يزدهر نظام المحلفين فى إنجلترا إلا بعد إبطال نظام المحاكمة عن طريق القتال بالأمر الكنسى الصادر سنة ١٢١٩ وحوالى منتصف القرن السابع عشر ظهر التمييز بين الشهود والمحلفين فأصبح المحلفون يسمعون الشهود ولا يشهدون . وفى أوائل القرن التاسع عشر تبلور المبدأ القاضى بوجوب بناء قرار المحلفين على أدلة الواقعة المطروحة دون القضاء بعلمهم . وكان قرارهم يصدر بالأغلبية

(١) فستان هيل جزء سابع بند ٣١٢٦ ص ٨٥ .

(٢) مؤلف الأستاذ أحمد صفوت ص ٥٠ .

(٣) فيليب فرانسيس ص ٩ .

(٤) جورفى فى المجلة البلجيكية لقانون العقوبات سنة ١٩٣٤ ص ١٠٠٤ .

ثم رأى وجوب صدور القرار بالأجماع قطعاً للشك^(١).

وكما سبق أن ذكرنا ، نقلت الثورة الفرنسية هذا النظام من إنجلترا^(٢) ، وقد حذت حذوها بخلق نظام محلفي الاتهام على نسق Grand Jury ومحلفي الحكم على نمط Petit Jury بإنجلترا . وكان عدد محلفي الاتهام ثمانية يختارون بالاقتراع من قائمة من ثلاثين محلفاً ويرأسهم قاض . ثم أُلغى هذا النظام بقانون تحقيق الجنايات سنة ١٨٠٨ وحلت محلهم غرفة الاتهام . على أن النظام الفرنسي للمحلفين لم ينقل نقلاً تاماً عن النظام الإنجليزي لأنه قصر على مواد الجنايات دون المواد المدنية كما أنه يختلف عن النظام الأخير في كثير من إجراءاته مما لا يتسع معه المقام للدخول في تفصيلات كل من النظامين .

وجرت الدول السكسونية على إدخال نظام المحلفين في المواد الجنائية والمدنية معاً . ونص دستور الولايات المتحدة الأمريكية في مادته الثالثة قسم ٢ فقرة ٣ على أن لكل مواطن حق محاكمته بحضور المحلفين . وجرى العمل على جواز نزول التهم أو المدعى عليه عن هذا الحق بشرط موافقة المحكمة والحكومة على ذلك^(٣) .

أما غالبية الدول فيجربى فيها نظام المحلفين في القضايا الجنائية فقط فيما عدا ما استثنى بنص خاص^(٤) .

(١) مؤلف الأستاذ أحمد صفوت ص ٥١ - فيليب فرانسيس ص ٩ و ١٠ - ومقتضى قانون الإجراءات الجنائية السويلى الحديث أصبح التصويت بأقلية ٧ من ٩ محلفين يمس القانون القديم الذى كان يستلزم الاجماع - انظر مجموعة التشريعات الأجنبية جزء أول سنة ٩٥٤ ص ٦٦٦) .
وفى الترويج يكفى أن يصدر قرار المحلفين بالأغلبية وفى بعض الولايات الأمريكية كلوزيانا تكن أغلبية ٩ من ١٢ محلف فى القضايا المعاقب عليه بالحبس مع الشغل .
(٢) انظر المناقشات والأعمال التحضيرية للجمعية التأسيسية فى مؤلف فستان هيل جزء سابع بند ٣١٢٧ وما بعده .

(٣) Federal Rules of Criminal Procedure, New York School of law 1946
قاعدة ٢٣ ص ٤٠ و ٤١ .

(٤) يمسرى نظام المحلفين فى ألمانيا على جميع القضايا الجنائية فيما عدا الخيانة والقضايا السياسية وقضايا الصحف . كما أن القضايا المتصلة بأمن الدولة تنظرها فى فرنسا المحاكم العسكرية التى لا يدخل المحلفون فى تشكيلها . وفى السويد يمسرى هذا النظام على قضايا الصحف فقط وفى جمهوريات أمريكا الجنوبية لا يمسرى إلا فى المواد الجنائية - انظر مؤلف فيليب فرانسيس ص ١٠ و بوزا بند ١١٧ ص ١٠٧ - ودونل يودى ابر بند ١٢٢٧ هامش ٢ .

المبحث الثانى

طرق اختيار المحلفين

يشترط للجلوس كمحلف عدة شروط من حيث الجنسية والجنس والسن والمؤهلات . وتختلف هذه الشروط باختلاف الدول - ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتراوح السن بين ٢١ ، ٧٠ سنة ويختلف من ولاية إلى ولاية فبعضها يشترط ألا تقل سن المحلف عن ٢٥ سنة والبعض يستبعد المحلفين من القائمة متى بلغوا ٦٠ أو ٦٥ سنة . وفي فرنسا يشترط ألا يقل سن المحلف عن ثلاثين سنة . وكان الجلوس فى هيئة المحلفين مقصوراً على الرجال إلى أن سمحت ولاية أوتاه بالولايات المتحدة الأمريكية للنساء فى سنة ١٨٩٨ بالاشتراك مع الرجال فكانت بذلك أول سابقة فى هذا النظام . بل أن بعض الولايات الأمريكية تستلزم وجود نساء بين المحلفين (كولايات كولورادو وديلاوار وإلينوى وأيوا وماين إلخ ...) ^(١) وأصبح للنساء هذا الحق فى فرنسا بأمر ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ . ومن حيث المؤهلات الخاصة للمحلفين فإن معظم الدول تكنفى بضرورة إلمامهم بالقراءة والكتابة ، غير أن التشريع الإيطالى يقصر اختيار المحلفين على ذوى المؤهلات العلمية ^(٢) كما نص قانون الإجراءات الجنائية الرومانى الصادر سنة ١٩٣٧ على أن يكون المحلفون من المؤهلين ^(٣) .

ويجب علاوة على ذلك أن يكون المحلفون من جنسية ^(٤) الدولة وأن يكونوا من ذوى السمعة الحسنة ولم يسبق الحكم عليهم بعقوبات ماسة بالشرف . ولا يجوز حرمان شخص من الجلوس كمحلف بسبب اللون ^(٥) . ويشترط أيضاً ألا يقوم تعارض بين وظيفة المحلف وبين عمله العادى مثال

(١) فيليب فرانسيس ص ٢٠ - ٢٢ .

(٢) بوزا بند ٦٧٦ و ١٠٢٤ .

(٣) دولييرو دى فاير ص ٧٠٨ هامش ٣ .

(٤) تمت القائمة التى تمدها السلطات قرينة على تمتع المحلفين المدرجين بها بالشروط المطلوبة إلى أن يثبت عكسها وعلى ذلك لا يقبل الطعن على هذه القائمة بدعوى اشتراك محلف أجنبى الجنسية فى الحكم طالما أن الطاعن لم يتقدم بالدليل المكفى - نقض جنائى فرنسى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩ سرى ١٩٤٩ - ١ - ٩٤ ، ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ سرى ١٩٥٠ - ١ - ١٤٦ .

(٥) قرار المحكمة العليا بالولايات المتحدة - انظر فيليب فرانسيس ص ٢٤ .

ذلك الوظائف السياسية والقضائية والإدارية والعسكرية الخ . ويحدد الشارع هذه الطوائف مراعيًا في ذلك الحكمة من هذا التعارض^(١) وقد يرد التعارض بالنسبة إلى قضية معينة كقيام رابطة أو صلة تحول بين المحلف وإبداء رأيه في حيدة - كما تنظم التشريعات المختلفة أحوال الإعفاء من الاختيار كمحلف . وتعد القائمة العامة السنوية للمحلفين في كل دائرة بنسبة عدد السكان . ففي مقاطعة السين بفرنسا يبلغ عدد المحلفين ١٢٠٠ أما في باقي المقاطعات فتعد القائمة بنسبة محلف واحد لكل ١٣٠٠ من السكان دون أن ينقص عددهم عن ١٦٠ أو يزيد على ٢٤٠^(٢) . وفي كولومبيا يبلغ عدد القائمة ٢٠٠ ينتخب منهم ٥ للحكم^(٣) .

ويختلف هذا العدد في الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي مقاطعة برونكس بولاية نيويورك تحتوى القائمة السنوية على ٢٦٠٠٠ محلف وتبسط في المقاطعات الأخرى إلى ٣٠٠ فقط^(٤) .

وينتخب من بين هذه القائمة قائمة أخرى لكل دورة قضائية تحتوى على عدد أصلى وآخر احتياطي^(٥) ثم ينتخب من هذه القائمة عدد معين من المحلفين في كل قضية^(٦) .

وفي بعض الأحيان تقوم هيئة محلفين خاصة للحكم في قضايا معينة . ففي بعض الولايات المتحدة الأمريكية كولاية نيويورك يوجد محلفون خاصون لجرائم معينة كالقتل ويختارون من القائمة العامة للمحلفين^(٧) . ويوجد هذا النظام في بلجيكا بالنسبة إلى جرائم القذف^(٨) . وكان هذا النظام معروفاً في فرنسا

(١) بورزا بند ٦٠٧ .

(٢) مادة ٣٨٥ مدلة بأمر ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

(٣) المجلة الدولية لقانون العقوبات سنة ١٩٣٥ ص ٣٧٠ وما بعدها - فابر ص ٧٠٨

(٤) فيليب فرانسيس ص ٧ .

(٥) ٢١ محلف أصلى ، ٤ احتياطي (م ٣٩١ إجراءات جنائية فرنسية مدلة بأمر ٢٠ إبريل

سنة ١٩٤٥ . وقد جعل قانون ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٨ هذا العدد بالنسبة إلى بعض المديرات ٢٣ ، ٥ على التوالي) .

(٦) يتراوح هذا العدد بين ٦ و ١٢ محلفاً . نظر فيليب فرانسيس ص ٣٠ - وقد أفتيس

عدد المحلفين الأثنى عشر من عدد الرسل (المجلة الدولية لقانون العقوبات سنة ١٩٣٤ ص ١٠٠٥) .

(٧) فيليب فرانسيس ص ٢٦ .

(٨) المجلة الدولية لقانون العقوبات سنة ١٩٣١ ص ٣٣١ وما بعدها .

في القرنين السادس والسابع عشر بالنسبة إلى المنازعات المتصلة بالشرف وكذلك في بعض مدن إيطاليا كنابولي وفلورنسا في القرن الماضي^(١) غير أن هذا التخصيص منتقد من الفقهاء^(٢).

المبحث الثالث

علاقة المحلفين بالقضاة

رأينا من التطور التاريخي لنظام المحلفين أن اختصاص المحلفين كان مقصوراً على الجانب الواقعي من الدعوى وأن مهمة القاضي هي تطبيق القانون على الواقعة كما انتهى إليها قرار المحلفين .

غير أنه تبين أن هذا الفصل بين الواقع والقانون وهي أكثر منه حقيقياً ، ذلك أن المحلفين لم يكن يغيب عنهم النتائج التي تترتب على قرارهم فكانوا يفضلون في أغلب الأحيان تبرئة المتهم خشية أخذ القضاة إياه بالشدة . وتخفيفاً من حدة هذا الفصل صدر في فرنسا قانون سنة ١٨٣٢ الذي أعطى المحلفين حق منح الظروف الخفيفة وتخفيف العقوبة تبعاً لذلك . ومسايرة لهذا الاتجاه ، درج رؤساء محاكم الجنايات على زيارة المحلفين أثناء المداولة ، ونظم القانون ذلك بقانون سنة ١٩٠٨ . غير أن هذه الزيارات نجمت عنها مضاعفات وخيمة فكثيراً ما كان هؤلاء الرؤساء بتورطون مع المحلفين بوعود صريحة أو ضمنية بتخفيفهم العقوبة عند الإدانة ومع ذلك فقد كانوا يخلون بوعودهم هذه ، وردا على ذلك كان المحلفون يصدرون قرارهم ببراءة المتهمين في القضايا التالية لإجراء انتقامي^(٣) .

وعلاجاً لهذه الحال ، صدر قانون ٥ مارس سنة ١٩٣٢ ، ترصية للمحلفين ، وقضى بدعوتهم - في حالة إدانة المتهم - لمشاركة المحكمة في المداولة وتقدير العقوبة فحلّ نظام التعاون النصف demi-collaboration محل نظام الفصل النصف demi-séparation بين المحلفين والقضاة .

غير أن هذا النظام لم يصلح علاجاً شاملاً ، ذلك أن المحلفين - في رأى

(١) المجلة الدولية لقانون العقوبات سنة ١٩٣٢ ص ٥٣ ، ٦٢ .

(٢) فيليب فرانسيس ص ٢٦ .

(٣) بوزا بند ١٠١٥ .

رجال القضاء المحترفين — ظلوا يصدرون قرارات متناقضة تميل إلى الأفة وتصدم الرأي العام — فصلر قانون ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ متضمناً إصلاح أساسى لنظام المحلفين مستمد من بعض القوانين الأجنبية (كالألمانيا وإيطاليا والجزائر وتونس ومراكش)^(١) وأساس هذا النظام خلق نوع من معاوى القضاة الذين كانوا معروفين فى العصور الوسطى ويطلق عليهم *échevins*^(٢) فأصبح المحلفون بمقتضى هذا الأمر طبقة من طبقات رجال القضاء وأعاونهم *assesseurs*^(٣) ومؤدى هذا النظام الجمع بين القضاة والمحلفين ورفع الحواجز بينهم وإشراكهم معاً فى التصدى للوقائع وللقانون وتقدير العقوبة — فحل نظام التعاون الشامل محل التعاون النصيف^(٤). على أن هذا التعاون ليس كاملاً بمعنى الكلمة، ذلك أن المحكمة « المشكلة من القضاة » لازالت تحتفظ بخصائصها القانونية فى التصدى للدفع والدعوى المدنية ، وقد أنقص الشارع الفرنسى عدد هؤلاء المعاوين القضائين من اثنى عشر إلى ستة « قانون ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ » ثم رفعهم إلى سبعة « أمر ٢٠ إبريل سنة ١٩٤٥ » .

المبحث الرابع

تقييم نظام المحلفين : مزاياه وصيوبه

اختلف فى تقييم نظام المحلفين ومدى إسهامه فى إرساء العدالة . وسنحاول أن نستعرض حجج القائلين ببقاء هذا النظام والمنادين بالغائه حتى إذا ما استخلصنا منها خلاصة سليمة ، تناولنا مستقبل هذا النظام ومدى ملاءمته للتشريع المصرى .

فالذين يظاهرون هذا النظام يرون فيه تحقيقاً لتمثيل الشعب فى تولى سلطة

(١) بورا بته ١٠١٥ .

(٢) مشتقة من كلمة *scabinus* اللاتينية ومعناها قاضى مساعد *juge subalterne*

(٣) مؤلف ستيفانى وليفا سور فى قانون العقوبات العام والمعلوم الجنائية طبعة دالوز سنة ١٩٥٧

بند ٥١٨ ص ٣٨٦ .

(٤) وقد أبدى البعض خشيته من هذا النظام نتيجة طغيان العنصر القضائى على معاونيه ولكن التجارب بددت هذا الخوف — انظر بورا ص ٦٨٩ هامش ١ والأجلة الدولية لقانون العقوبات سنة ١٩٣١ ص ٣٦٨ و سنة ١٩٣٢ ص ١١٢ وما بعدها ومجلة العلم الجنائى سنة ١٩٤٦ ص ١٦٩ .

القضاء وضماناً لحقوق المتهم فليس أقرب للعدل من أن يحاكم الشخص بمعرفة نظرائه من أفراد الشعب . كما أن الخلفين بوصفهم من أفراد الشعب لا يتسمون بطابع التحول المهني الذي كثيراً ما يؤدي بالقضاة المحترفين إلى ارتكاب الأخطاء القضائية . كما أنهم لا يتقبلون بالروتين وهم بوصفهم من صميم الشعب أقرب إلى الرأي العام من القضاة المحترفين ولا يخضعون إلى النصوص القانونية الخاملة التي كثيراً ما تقف في سبيل إرساء العدل . وإليهم ترجع معظم التعديلات التشريعية المتجهة إلى تفريد العقاب كإدخال نظام الظروف المخففة وتخفيض بعض العقوبات تمشياً مع الشعور العام الذين هم بضعة منه . ويذهب أصحاب هذا النظر إلى حد القول بأن هذا النظام من العمد الأصلية للنظم الديمقراطية^(١) غير أن أعداء هذا النظام يسوقون ضده الحجج الآتية^(٢) :

أولاً : لإقحام غير الفنيين من أفراد الشعب في ممارسة القضاء لا يتمشى مع النظرية الوضعية المبنية على دراسة شخص المحرم والطب له بما يناسبه من جزاء .

ثانياً : كثيراً ما يتأثر الخلفون بعوامل خارجية أو بلباقة الخصوم فيصدر قرارهم متسماً بالميل وكثيراً ما يسود قراراتهم التناقض فهم يميلون إلى الرأفة في القضايا العاطفية وإلى الشدة في قضايا الاعتداء على الملكية^(٣) أو القضايا العادية .

ثالثاً : كثيراً ما تدق المسائل القانونية على فهم الخلفين عند ما يضطرون إلى مواجهتها ، ففي بعض الأحيان يختلط القانون بالواقع « كالأوصاف القانونية وصفة المفلس في قضايا الإفلاس بالتدليس إلخ . . » ومن الصعب على هؤلاء الخلفين الذين لم يتلقوا تعليماً قانونياً من قبل أن يفصلوا في مثل هذه القضايا^(٤) .

(١) دونديو دي قابر بند ١٢٢٩ ، بورزا ص ٦٩٥ .

(٢) دونديو دي قابر بند ١٢٢٨ ، و بورزا بند ١٠٢٣ .

(٣) انظر تارد في مؤلفه عن الإجرام المقارن المشار إليه في مؤلف بورزا ص ٦٩٤ هامش ٢ .

(٤) يرى بيكاريا في مؤلفه عن الجرائم والعقوبات طبعة ثانية ص ٣٤ ، أن جهل الخلفين ميزة أكثر منها مضرة بقوله إنهم يمكنهم بمواقفهم فيقبلون عن مواطن الزلل . ويشايه في ذلك بيتر ناير في مؤلفه عن الإثبات في المواد الجنائية ص ٣٨ . ويرى جاردو جزء أول بند ١٥ ص ١٣ أن مهمة الخلفين في الأصل تنصب على الوقائع وإدانة المتهم وهذه لا تتطلب معلومات فنية قانونية بل تستند إلى الاقتناع . انظر رسالة الدكتور علي راشد عن اقتناع القاضي ص ٦٦ وما بعدها .

رابعاً : لوحظ أن المحلفين لا يتجهون كثيراً لحجريات الدعوى ولا يركزون انتباههم لما يدور في المحاكمة^(١).

خامساً : وأخيراً فإن تجنيح الجنائيات يعد مظهراً من مظاهر فشل نظام المحلفين ذلك أن سلب هذه الجنائيات من اختصاص محاكم الجنائيات وإضافتها على محاكم الجنح يجعل اختصاص المحلفين مقصوراً على نوع معين من الجرائم . وقد نقد العلامة الإيطالي بالما هذا النظام بقوله إن مقتضى تطبيق المبدأ القائل بوجوب محاكمة الشخص بمعرفة نظرائه هو أن يكون اختيار المحلفين من بين اللصوص والقتلة^(٢) ! كما وصفه أحد الفقهاء الأسبان بأنه قضاء اليانصيب^(٣).

المبحث الخامس

مستقبل نظام المحلفين

كان لهجمات مناهضى نظام المحلفين أثر في جنوح الكثير من الدول إلى العدول عن هذا النظام ، فقد عدلت إيطاليا عن نظام المحلفين وألغته بالمرسوم بقانون المؤرخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣١ والمؤيد بالمرسوم الملكي المؤرخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٥ وحل محلهم خمسة من أعوان القضاة *assesseurs*^(٤) ويرجع سبب هذا الالغاء إلى تضارب الأحكام كما حل نظام أعوان القضاة *l'échevinage*^(٥) محل المحلفين في الجزائر^(٦) . وفي ألمانيا بمقتضى المرسوم بقانون المؤرخ ٤ يناير سنة ١٩٢٤^(٧) ، وأنقصت النمسا عدد المحلفين من

(١) مؤلف جروبي عن محكمة الجنائيات ص ٣٠٨ وما بعدها .

(٢) بالما في دروس القانون الدستوري ص ٦١٣ .

(٣) المجلة البلجيكية لقانون العقوبات سنة ١٩٣٤ ص ١٠١٧ .

(٤) بورزا ص ٦٨٩ هامش ١ .

(٥) مجلة العلم الجنائي سنة ١٩٣٨ ص ١١٤ - دونديو دي فابر ص ٧٠٨ هامش ١ .

(٦) انظر بحث في تجربة هذا النظام بالجزائر بمجلة علم الجنائي سنة ١٩٣٨ ص ٦١٩ .

(٧) دونديو دي فابر بند ١٢٣٠ هامش ١ وقد صدر أمر ١ / ٩ / ١٩٣٩ بإسالة اختصاص محكمة معاونى القضاة *les échevins* إلى محكمة المقاطعة واختصاص محكمة الجنائيات إلى محكمة أول درجة بالإقليم ثم صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٦ في ألمانيا بتنظيم اختيار وتعيين المحلفين أنظر مجموعة التشريعات المقارنة عن المدة من ١٩٣٨ - ١٩٤٩ ص ٦٣ .

١٢ إلى ٦ بمرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٣٣ . كما ألغت بلغاريا بقانون ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢ نظام المحلفين وحذت حذوها يوغوسلافيا في قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٢٩ . ووجه كثير من النقد إلى نظام المحلفين في أسبانيا الذي أدخل فيها سنة ١٨٧٢ ثم أوقف في سنة ١٨٧٨ وأعيد تنظيمه في سنة ١٨٨٨ ثم ألغى بمرسوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وأعيد ثانية بمرسوم ٢٧ إبريل سنة ١٩٣١ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣١^(١) . وقد أدخل نظام المحلفين في سويسرا في القرن الماضي وأخذت به المقاطعات الصناعية الكبرى دون المقاطعات الزراعية ، وفي عام ١٨٤٨ أدخل في القضايا الجنائية التي من اختصاص القضاء الاتحادي وقد درست مسألة إلغاء نظام المحلفين في سويسرا في سنة ١٩٣٤ عند إعادة النظر في قانون الإجراءات الجنائية الاتحادي ورؤي قصره على القضايا السياسية، وتخلصت بعض المقاطعات من نظام المحلفين واستبدلته نظام معاوئي القضاء les échevins^(٢) .

ويتجه الرأي في سويسرا إلى أن نظام المحلفين قد باء بالفشل^(٣) كما أن الآراء الحديثة في فرنسا تنادي بوجوب وضع الثقة في رجال قضاء دون غيرهم^(٤) .

وإذا دققنا النظر في النظام الإنجليزي نجد أن نظام المحلفين في جوهره ليس إلا ستاراً أكثر منه حقيقة ، ذلك أن قرار المحلفين أصبح عرضة للإلغاء من محكمة الاستئناف المكونة من رجال القضاء دون غيرهم في أحوال كثيرة^(٥) . كما أنه وإن كان دستور الولايات المتحدة الأمريكية يجعل من المحلفين نظاماً أصيلاً في المحاكمات الجنائية والمدنية « مادة ٣ قسم ٢ فقرة ٣ والتعديلات السادسة والسابعة التي وردت عليها » غير أن العمل قد جرى على جواز نزول التهم أو المدعى عليه عن حق المحاكمة بحضور المحلفين متى وافقت الحكومة

(١) المجلة الدولية لقانون العقوبات سنة ١٩٣٤ ص ١٠١٤ ، ١٠١٨ .

(٢) بحث الأستاذ كلير في مجلة علم الجنائي سنة ١٩٣٩ عن قانون العقوبات السويسري الجديد ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٣) بحث الأستاذ كلير في مجلة علم الجنائي سنة ١٩٥٢ ص ٦٧٢ .

(٤) ستيفاني وليفا سور مالف الذكر بند ٤٩٩ ص ٣٧٣ .

(٥) دوديو دي فاير ص ٧٠٤ ، ٧٠٥ - وقد جاء هذا التطور بقانون سنة ١٩٠٧ بناء على تدخل رجال القضاء على أثر سلسلة من الأخطاء القضائية - أنظر المجلة الدولية لقانون العقوبات سنة ١٩٣٤ ص ١٠١٦ .

على ذلك وأقرته المحكمة^(١) . ونجد أن بعض الدول الأوروبية لم تدخل نظام المحلفين في قوانينها كالدمرك وهولنده ولوكسمبرج^(٢) .

فالانتجاه التشريعى الحالى يسير كما رأينا نحو التخلّى عن نظام المحلفين واستبدال نظام أعوان القضاء به . كما أن الأراء الحديثة تنادى بتوحيد إجراءات المحاكمة الجنائية في جميع المواد الجنائية وجعلها من اختصاص قضاة فنيين واستبعاد عنصر المحلفين منها^(٣) .

المبحث السادس

مدى ملائمة نظام المحلفين للتشريع المصرى

بيّنا أن نظام المحلفين تطور مع الزمن في الدول التي أخذت به ولم ينجح إلا في الدول التي تأصل فيها وانسجم مع نظمها الخاصة . ومع ذلك فإن الاتجاه الحديث يرمى إلى التخلص من هذا النظام لعيوبه التي أسلفنا بيانها . وكما يقول العلامة الإيطالى فىرى في مؤلفه عن علم الاجتماع الجنائى^(١) أن نقل هذا النظام إلى تشريع لم يهيا لاستقباله يعد بمثابة التطعيم الصناعى المخالف لقوانين التطور الطبيعى .

وقد سبق أن عرف التشريع المصرى نظام المحلفين في القضاء التجارى أخذاً بما تواضع عليه فريق من شراح القانون التجارى من أن التجار أعرف من القضاة العاديين بكنه المسائل التجارية وأكثر إحاطة منهم بالعادات التجارية المتبعة مصدراً من مصادر التشريع ، فقد شكل محمد على مجلساً لتجار الأسكندرية اجتمع لأول مرة في ٢٢ جمادى سنة ١٢٦١ هجرية وكان مؤلفاً من ١٢ عضواً وفي ٢٢ شوال سنة ١٢٦٢ صلب منشور بترتيب مجلس تجارى في مصر على

(١) Federal Rules of Criminal Procedure القواعد الاتحادية للإجراءات الجنائية

جميع مدرسة الحقوق بجامعة نيويورك طبعة سنة ١٩٤٦ قاعدة ٢٣ ص ٤٠ ، ٤١ .

(٢) دونديو دى فاير ص ٧٠٤ هامش .

(٣) جورفى في التطور الحديث للقضاء الجنائى ، المجلة البلجيكية الدولية لقانون العقوبات

سنة ١٩٣٤ ص ١٠٠٢ ، ١٠١٦ ، ١٠٢١ - مؤتمراً بالمرما ، انظر دونديو دى فاير ص ٧٠٨ .

(٤) الترجمة الفرنسية طبعة سنة ١٨٩٣ ص ٤٦٨ .

مثال مجلس تجار الإسكندرية^(١) . وكانت لائحة ترتيب المحاكم المختلطة الملغاة تنص على تشكيل المحاكم التجارية المختلطة من ثلاثة قضاة واثنين من المحلفين التجاري أحدهما وطني والآخر أجنبي ورأيهما قطعى فى الدعوى لا استشارى^(٢) كما تضمنت اللائحة المذكورة النص على نظام المحلفين فى مواد الجحج والجنائيات (المواد ١ إلى ٥ من الفصل الأول للكتاب الثانى من اللائحة المذكورة) غير أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ بلائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة فى فترة الانتقال ونصت المادة ٥ منه على أنه فى المواد التجارية يجوز أن يضم للقضاة الثلاثة ، بمقتضى قانون ، اثنان من المحلفين يكون رأيهما استشارياً . ولم يصدر هذا القانون كما خلا القضاء الجنائى من المحلفين فأصبح القضاء المختلط خالوا من المحلفين .

وقد ثبت بالتجربة أن القضاء المدنى قام خير قيام بالفصل فى أنواع النزاع التجارى وأن القول بضرورة وجود قضاة من التجار بجانب القضاة الفنيين قول لم يؤيده العمل كثيراً ، كما أن الأدلة تنهض كل يوم على صحة اندماج القانونين المدنى والتجارى معاً^(٣) .

هذا وقد أسلفنا القول أن الآراء الحديثة تتجه إلى تصفية نظام المحلفين وإحلال رجال القضاء الفنيين محله . كما أجمع الفقهاء على وجوب تأهيل رجال القضاء الجنائيين وتزويدهم بدراسات عالية فى العلوم الجنائية والنفسية والسير بالقضاء نحو مبدأ التخصص . وقد تبنى المؤتمر الدولى السابع لقانون العقوبات الذى عقد فى مدينة أثينا فى المدة من ٢٦ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧ هذا الاتجاه فنص عليه ضمن قراراته .

وبين لنا من هذا السياق أن نظام المحلفين لا يصلح لإدخاله فى التشريع المصرى بل يجب النأى به عنه .

(١) الكتاب النهجى للمحاكم الأهلية الجزء الأول ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) المادة ٢ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة المعدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩١٥ .

(٣) شرح قانون التجارة للدكتور محمد كامل ملش جزء أول ص ٩ ، ١٠ والقانون التجارى للدكتور عبد السلام ذهى ص ٦ ، ١٢٧ . مقال ليون كان فى كتاب الاحتفال بمرور مائة سنة على القانون الفرنسى سنة ١٩٠٤ ص ٢٥٥ - ومقال تالير فى الكتاب المذكور ص ٢٢٣ .

LE REGIME DU JURY DANS LA JUSTICE PENALE

ETUDE ANALYTIQUE ET PRATIQUE COMPAREE DE CE SYSTEME ET DE SON APPLICABILITE EN EGYPT

L'idée directrice de ce système repose sur la participation des citoyens à la distribution de la justice.

Les jurés étaient des juges du fait, laissant aux magistrats de carrière le côté juridique de l'affaire. Assez rapidement, ce système de la séparation absolue du fait et du droit se révéla artificiel. Le système de demi-séparation fut introduit en donnant au jury le pouvoir d'accorder les circonstances atténuantes et l'abaissement de la peine.

Ce système de demi-séparation, dû faire place par la suite à un système de demi-collaboration, d'après lequel les jurés doivent être appelés, pour le cas où ils reconnaissent la culpabilité de l'accusé, à délibérer et à statuer avec la Cour sur l'application de la peine. Puis, une collaboration généralisée a-t-elle remplacé la demi-collaboration en instituant une sorte d'échevinage que l'on appelle l'assessorat. Cette collaboration n'est cependant pas totale, la cour (stricto sensu) garde quelques pouvoirs propres.

Cependant, cette institution a été l'objet d'assez vives attaques et notamment de l'école positiviste, qui appelle de ses vœux une justice plus scientifique basée sur l'étude approfondie de la personne du criminel, ce qui exclut les gens n'offrant pas de compétence technique, du champ de l'administration de la justice.

On voit que la tendance moderne est actuellement à l'encontre de ce système. Il ne cadrait qu'avec les usages d'où il était né et la procédure dans laquelle il s'était formé. Au contraire, brusquement amputée et transposée dans une organisation judiciaire nullement préparée, l'institution ne pouvait constituer, selon l'expression de Ferri, qu'un greffage artificiel au mépris des lois naturelles de l'évolution.

Il faut bien reconnaître que le régime du jury a mal poussé et qu'il se trouve actuellement dans une phase de liquidation. Il cède la place à la magistrature uniforme par application du principe de la spécialisation des juges pénaux, consacré dernièrement par le VIIe. Congrès International du Droit Pénal tenu à Athènes en 1957.

On voit par là que l'introduction de ce système en Egypte ne paraît donc souhaitable.

التحليل الاجتماعي للشخصية

اتجاه جديد لقسم السلوك المعرف

للكاتبة د. هاجر الساعاتي
مدرسة الدراسات والبحوث - جامعة بغداد

قام الدكتور حسن الساعاتي أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب بجامعة عين شمس والمشرف على فرع الاجتماع بها بكثير من البحوث الاجتماعية في ميادين جناح الأحداث والتصنيع والنمو العمراني للمدينة . كما قضى عاماً رئيساً لقسم بحوث الجريمة بالمعهد القوي للبحوث الجنائية . وهو في هذا المقال يتناول موضوعاً دقيقاً يحتاج إلى خبرة طويلة في الميادين العلمية والعملية .

مقدمة :

السلوك من مظاهر الكائن الحي الطبيعية . وكلما ارتقى الكائن الحي كان سلوكه معقداً ؛ ولذلك كان سلوك الإنسان أكثر تعقيداً من سلوك الحيوان الذي يسلك بطبعه سلوكاً جامداً تدفعه الغريزة إليه . أما الإنسان فيمتاز بذكائه وقدرته على التعبير وبذلك يستطيع اكتساب الراث الاجتماعي من الأجيال السالفة أثناء عملية التطبيع الاجتماعي التي ينفرد بها الإنسان عن الحيوان . والسلوك في ذاته ، كتعبير عن حيوية الفرد ، ليس خيراً أو شراً ، فهو عمليات تنساب في حلقات متصلة لكل منها بداية ونهاية ؛ والمجتمع ، مثلاً في جماعاته المختلفة هو الذي يحكم حسب معايير وقيمه على السلوك بأنه سوى إذا كان متوافقاً مع تلك المعايير والقيم ، أو منحرف إذا كان غير متوافق معها .

والتفسير العليّ للظواهر المختلفة مظهر من مظاهر التفكير البشري الذي يحاول الكشف عن الأسباب والعوامل والدوافع . ولما كان الانحراف نوعاً خاصاً من السلوك ، لم يكن من المستغرب أن يشغل كثير من المفكرين بالهم بتفسيره والوقوف على أسبابه أو العوامل والدوافع الحديثة له . ولقد مر على الإنسان حقب طوال كان تفسيره للسلوك فيها مبنياً على توهمات فلسفية أو ظنون ميتافيزيقية أو

معتقدات دينية ، تدور كلها حول طبيعة إرادة الإنسان وعلاقتها بالخطيئة وأن الجريمة تعزى إلى التواء القرد وضلاله^(١) . ولقد عاق ذلك التفكير النظرى المبني على التوهم والظن والاعتقاد البحث الموضوعى العلمى فى تفسير السلوك المنحرف والكشف عن علله وأسبابه والدوافع إليه إلى أن نادى دارون بنظريته فى التطور والحتمية البيولوجية ، فغير مجرى التفكير البشرى إلى الواقعية والوضعية. وهكذا كان البحث العلمى فى أسباب الانحراف حديث الوجود ، فقد ظهر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وقد بدأ الاتجاه الوضعى فى تفسير السلوك الإجرامى سيزارى لمبروزو (١٨٣٥ - ١٩٠٩) الطبيب الإيطالى الذى يعد بحق مؤسس المدرسة الوضعية فى علم الإجرام . فلقد قضى هذا العالم بنظريته فى تفسير أسباب الإجرام بالحتمية البيولوجية على الأوهام التى تصور المجرم شخصاً شريراً ضل بمحض إرادته سواء السبيل . ولقد كان للمبروزو الفضل الأول فى توجيه البحث إلى دراسة المجرم نفسه بوسائل الملاحظة والقياس والفحص . ومنذ أن بدأ التفكير الوضعى فى أسباب الإجرام والعلماء يذهبون فى ذلك مذاهب شتى . ولكن مهما اختلفت الاتجاهات وتعددت وجهات النظر فلا يزال مبدأ الحتمية العماد الذى تقوم عليه النظريات التى تفسر أسباب الإجرام . وسواء كانت هذه الحتمية بيولوجية أو اجتماعية أو عقلية أو نفسية أو عضوية فالحقيقة البارزة فى هذه النظريات كلها أنها ، فى تفسيرها لأسباب السلوك المنحرف ، تغفل السلوك السوى . وربما يعلى ذلك بأن السلوك السوى يبدى شيئاً مألوفاً لا يحتاج إلى بحث ، أو أنه لا يكون مشكلة تهدد المجتمع وتتطلب من المفكرين دراسة علاجاً . وقد قسمنا هذا البحث إلى قسمين : الأول يستعرض بإيجاز أهم هذه الاتجاهات ويوضح الآراء المختلفة التى تفسر أسباب السلوك المنحرف ؛ أما القسم الثانى فيشتمل على محاولة منهجية لفهم السلوك المنحرف عن طريق اتجاه جديد هو التحليل الاجتماعى للشخصية .

J.P. Shalloo, "The Emergence of Criminology," in Clyde B. Vedder, et (١)
al. (eds), Criminology : A Book of Readings, New York, the Dryden Press, 1953
pp. ٢, 3.

عرض لأهم الاتجاهات في تفسير أسباب الإجرام

أولاً - الاتجاه البيولوجي :

فسر لمبروزو في كتابه « الرجل المجرم » Uomo delinquent أسباب السلوك الإجرامي على أساس الختمية البيولوجية التي تجعل الشخص يولد وسمات الإجرام مطبوعة على جسمه . وهي سمات تلاحظ وتقاس فتفصح عن توحش مرتسب في النفس . فالملود بهذه السمات يكسر القانون فجأة ودون سبب ظاهر ، أو ينحرف سلوكه تحت تأثير ظروف معينة كالمرض أو حرارة الطقس أو الاستثارة الجنسية أو بتأثير من الدماء . وقد يحدث النكوص إلى فظاظة الإنسان الأول ووحشيته نتيجة عوامل طارئة كإصابة الرأس بجروح أو الإصابة بالالتهاب السحائي أو السكر المزمن ، أو نتيجة حالات فيسيولوجية كالحمل والشيوخوخة ؛ فيسبل ارتكاب الجرائم البشعة .

ويحصر لمبروزو السبب الأساسي المباشر للفعل الإجرامي فيما سماه بالاندفاع الخلقى congenital impulsiveness الذي يولد المجرم مزودا به . ومن أهم الآراء التي نادى بها لمبروزو أن بعض العوامل التي تؤدي إلى نقص في بعض الجرائم ، كالتعلم مثلا ، تؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة في بعض الجرائم الأخرى ، وأن الجريمة ظاهرة طبيعية كال ميلاد أو الوفاة أو الحمل ، وأنها تحدث بالضرورة ، أي أن الشخص يجبر على فعلها ولكن بدرجات متفاوتة ^(١) .

وعلى الرغم من الأخطاء التي وقع فيها لمبروزو ، وبخاصة تلك التي تتعلق بالسمات الجسمية التي أكد أهميتها ، فإنه قد أورد في كتاباته الكثيرة آراء متنوعة فيما يتعلق بأسباب الإجرام . وتدل هذه الآراء على سعة في المعرفة ودقة

فى الملاحظة وعمق فى التفكير ، فكثير منها ملهم ودافع على البحث باعتبارها فروضاً عملية تدعو إلى التساؤل عن مدى ما تحتوى عليه من صواب أو خطأ . ولذلك لم يكن غريباً أن تبث آراؤه من جديد على أيدى أتباع محدثين رأوا فيها أصالة ودلالة ، فترسموا خطاه مفيدون فى الوقت ذاته من الكشف المتعددة التى ظهرت فى مختلف العلوم منذ عصر لمبروزوحتى العصر الحاضر^(١) .

ثانياً - الاتجاه النفسى :

١ - الإجرام نتيجة المحاكاة :

ترجم الاتجاه النفسى فى تعليل الإجرام جبريل تارد (١٨٤٣ - ١٩٠٤) الفقيه الفرنسى الذى يعد بحق رائد علماء علم النفس الاجتماعى . عاصر لمبروزو وعارض آراؤه وكان يعتقد بأن السلوك الإجرامى يعزى إلى عامل اجتماعى نفسى رئيسى هو المحاكاة . وقد أكد ذلك فى كتابه «الفلسفة العقابية» philosophie pénale الذى شرح فيه نظريته التى تفسر أسباب الإجرام .

والإجرام فى نظر تارد مهنة يتعلمها الطفل من البيئة التى تحيط به عن طريق محاكاة المحرّمين من أهله وعشيرته أو أقرانه وأصدقائه . والسلوك الإجرامى خلق يتطبع الفرد عليه اجتماعياً . ويسرى هذا الخلق بين بعض أفراد المجتمع متبعاً القانون نفسه الذى يقوم عليه انتشار البدع . ذلك القانون هو المحاكاة . فالجريمة ، كآية حقيقة اجتماعية أخرى ، نشاط اجتماعى يتمثل كالبدعة من فئة قليلة عليا إلى فئات كثيرة دونها .

والعيب الواضح فى هذه النظرية أن تارد قنع بقانون المحاكاة هذا ، وجعله المفتاح الرئيسى الذى يفسر به كل ظاهرة اجتماعية ؛ ولم يتساءل عن الدوافع إلى المحاكاة نفسها . كذلك لم يذكر تارد ما إذا كانت المحاكاة شعورية أو لا شعورية ، أو بمعنى آخر ، إرادية أو غير إرادية ؛ وما إذا كان من الممكن الكف عنها ومقاومتها ، أو أن المحاكاة ذات سلطان على الناس لا يستطيعون التخلص من آثار قانونها . كان الأحرى به ، وهو فقيه يهتم بالمسئولية الجنائية

(١) Marshall B. Clinard, "Criminology as a Field in American Sociology," in

Clyde B. Vedder, et al. (eds.), op. cit., p. 16.

ومداها ، أن يهتم بهذه المسائل ويبحثها بإفاضة . ولقد فطن تارد إلى أمر على جانب كبير من الأهمية عندما تساءل ، « ألا يمكن القول بأن روحنا قدر صغير من المجتمع متجسد (فينا) ، عاشق في المجتمع ؟ ولما كانت (روحنا) وليدة المجتمع ، فلأنها تعيش بوساطته »^(١) ولكنه ، مع الأسف ، لم يتوسع في تحليل هذه الفكرة ، بل استنتج منها بطريقة غير واضحة أن الفرد مسئول جنائياً كما هو مسئول مدنياً .

ب - الإجرام نتيجة الصراع النفسى والحرمان العاطفى :

لعل أعظم الاتجاهات النفسية أثراً وأوسعها انتشاراً وأشدّها وقعاً فى النفوس ذلك الاتجاه القائم على التحليل النفسى الذى يعزو الإجرام إلى الصراع الذى ينشب بين مكونات الشخصية ويؤدى إلى اختلالها . ويتزعم هذا الاتجاه الأستاذ وليم هيلى William Healy صاحب البحوث المشهورة فى ميدان جنوح الأحداث . ويرى هيلى وأتباعه أن الدوافع الأساسية إلى الإجرام مستترة وملفونة فى اللاشعور ، لا يمكن الكشف عنها إلا بالتحليل النفسى^(٢) . فالطفل فى نظرهم « يمر فى مراحل يقمص خلالها عناصر العالم الخارجى فى شخصه أو جسمه ، ويسقط رغبات ملحة داخلية غير مرغوب فيها على العالم الخارجى ، وفى هذه المراحل يتصور ويفكر حسب رغباته هو ، وليس حسب الحقائق الموضوعية »^(٣) ويؤكد أوجست إينخورن August Aichorn فى مقدمة كتابه *Wayward Youth* الدلالة المرضية لعدم التوافق الاجتماعى لنمو الأنا والأنا الأعلى . فالعوامل الذاتية والخارجية التى تمنع النمو السوى لوظائف الأنا المختلفة تلعب دورها كعائق للتوافق الأولى مع الواقع ، ذلك التوافق الذى يعدّه أساساً لا غنى عنه للتوافق الاجتماعى .

(١) انظر Gabriel de Tarde, "The Criminal — A Result of Imitation," in

Clyde B. Veder, et. al. (eds.), op. cit., p. 157.

(٢) Healy and Bronner, *New Light on Delinquency and Its Treatment*, New

Haven, 1936 وكذلك Alexander and Healy, *The Roots of Crime*, New York, 1935

Anna Freud, "Certain Types and Stages of Social Maladjustment," in K.R. (٣)

Bisler, et. al. (eds.), *Searchlights on Delinquency*, New York, International Universities Press, 1956, p. 195.

فالعوامل الداخلية والخارجية التي تعيق نمو الطفل وجدانياً وتمنعه من أن يربط مشاعره بموضوعات حب دائمة كالألدين ومن يحل محلها تمنع ، كما يفسر إينخون ، الخطوة التالية للنمو الاجتماعي ، أى التوافق مع المستويات الحضارية للجماعات التي ينشأ الطفل عضواً فيها . وحيثما فقدت الروابط العاطفية السوية فإن الطفل يخفق في تشكيل نفسه على نمط البالغين الذين يتعاملون معه ويطبعونهم اجتماعياً ، كما أنه لا ينجح في تكوين التقمصنات التي تصبح لباً « لأننا » أعلى قوى وكفاء ، يستطيع أن يقف حائلاً ضد القوى الغريزية ، ويجعل سلوك الفرد متوافقاً مع الحضارة التي يعيش فيها .

ج - الإجماع نتيجة طاقة غريزية زائدة عن الحد :

يتناول سيرل بيرت Cyril Burt النفساني الإنجليزى المعروف مشكلة الإجماع وأسبابها معتمداً على نظريات وليم مكدوجل William McDougall لاعلى نظرية فرويد في التحليل النفسى . ويرى بيرت أن السلوك الإجرامى ناتج عن المظاهر الطبيعية غير المقيدة للدوافع الغريزية . فالأشكال المختلفة للجناس ، كالسرقة والاعتداء والجرائم الجنسية ، وربما الشرذ أيضاً ، تعبيرات عن غرائز معينة قوية في طاقتها شديدة في انفعالاتها إلى درجة زائدة عن المعتاد^(١).

د - الإجماع نتيجة السيكوباتية :

هناك من يرى أن السيكوباتية هى السبب الأساسى للإجماع^(٢) . والطريف فى هذا الرأى أن السيكوباتية نفسها تحتاج إلى تفسير وإيضاح ، وأنها بدورها نتيجة عوامل ما زالت قيد البحث . فالنفسانيون فى نقاش حاد مستمر مع الأطباء العقلين فيما يتعلق بانهاية السلوك السيكوباتى وأعراضه وأسبابه^(٣) . ومنهم

J.G. Flugel, Man, Morals and Society, London, Penguin Books, 1955, (١) pp. 233, 234.

Benjamin Karpman, "The Nature of Psychopathy," in Clyde B. Vedder, (٢) et. al. (eds.), op. cit., pp. 166-177.

(٣) أنظر صبرى جرجس ، مشكلة السلوك السيكوباتى ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة

من يرى أن البرء منها ميثوس منه ، ومنهم من يرى أنها طيبة للعلاج ، وأنه من الممكن تحويل السيكوباتى إلى عصابى ، وإتمام علاجه بالتحليل النفسى بعد ذلك^(١) .

هـ - الإجرام نتيجة الذهان :

يرى بعض الأطباء العقليين أن الإجرام مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنماط متنوعة من الذهان psychoses . وقد أجريت بحوث على أيدى نفسانيين ، وأطباء عقليين ، واجتماعيين للتأكد من مدى صحة هذا الرأى . وعلى ضوء نتائج بعض هذه البحوث أمكن استخلاص قاعدة عامة وهى أن الذهان هو السبب الأسببى لأنواع كثيرة من الجرائم ، وبخاصة تلك الجرائم البشعة التى ترتكب ضد الأشخاص . وهناك أبحاث أخرى لم تستطع الوصول إلى هذه النتيجة نفسها . وبعد القصام Schizophrenia أخطر الأمراض العقلية وأشدّها دفعا إلى الإجرام وبخاصة ضد الأشخاص^(٢) . ولكن القصام كالسيكوباتية مرض له بدوره عوامله المسببة لظهوره .

ثالثاً - الاتجاه العضوى :

١ - الإجرام نتيجة الضعف العقلى :

ظهر من البحوث التى تناولت الأسرة المنحلة أخلاقياً أن الضعف العقلى ظاهرة شائعة بين أفرادها . وقد أدى هذا الكشف إلى ربط الإجرام بهذه الظاهرة ربطاً عللياً^(٣) . والمعروف أن الضعف العقلى إما أن يكون وراثياً ، أى صفة تحملها البويضة أو الحيوان المنوى الذى يلقيها أوهما معاً ، أو مكتسباً بعد تلقيح البويضة من مختلف اليشات التى يعيش فيها الطفل منذ أن كان جنيناً ، وذلك نتيجة أمراض أو إصابات فى المخ أو نقص فى التغذية أو خلل فى الغدد الصماء .

K.R. Eissler, "Some Problems of Delinquency," in K.R. Eissler, et. al. (١)
(eds.), op. cit. pp. 22, 23.

Warren Dunham, "The Schizophrenic and Criminal Behavior," in Clyde (٢)
B. Vedder, et. al., (eds.), op. cit., pp. 201-212.

Kimball Young, Personality and Problems of Adjustment," London, 2nd. (٣)
edn., 1952, pp. 630, 631.

ولئن صح القول بأن الإجرام ينجم عن الضعف العقلي لكان كل من في المؤسسات العقابية ناقصي الذكاء . ولكن الواقع أنها تحوى خليطاً من نزلاء يتمتعون إلى مستويات عقلية تتدرج من الضعف العقلي إلى الذكاء المفرط ^(١) . ولقد لفتت هذه الحقيقة الأنظار إلى وجود علاقة قوية بين نوع الجريمة وطريقة ارتكابها وبين درجة الذكاء .

ب - الإجرام نتيجة اختلال الغدد الصماء :

ويعتقد بعض من تسهويهم الكشوف الحديثة في ميدان الغدد الصماء أن الإجرام ناتج عن اختلال في وظائف غدة أو أكثر من هذه الغدد ؛ فينجم عن ذلك ارتباطاً في إفرازاتها وانحراف في السلوك ^(٢) . وليس هناك من ينكر أثر الغدد الصماء في السلوك ، ولكن ما وصل إليه علماء الغدد الصماء من نتائج لا يمكنهم مطلقاً من الجزم بأن اختلال غدة معينة يدفع إلى ارتكاب جريمة معينة كالقتل أو السرقة أو هتك العرض أو غير ذلك من الجرائم .

رابعاً - الاتجاه الاجتماعي :

يشتمل الاتجاه الاجتماعي في تفسير الإجرام على آراء كثيرة ومتنوعة دونها الآراء المختلفة التي يمكن إدراجها مع الاتجاهات الثلاثة السالفة الذكر . ولا عجب في ذلك ، فالإجرام سلوك اجتماعي من جهة ، والمجرمون بعض من أفراد المجتمع من جهة أخرى ، والبيئة التي يتطبعون فيها اجتماعية ؛ سواء أكانت هذه البيئة الأحوال الاجتماعية العامة التي تحيط بهم ، أم الأوضاع الاجتماعية المباشرة والأفراد الذين يتعاملون معهم فيها . وقد تشابه الأحوال الاجتماعية العامة والأوضاع الاجتماعية المباشرة في حالات بعض المجرمين إلى درجة كبيرة ، ولكن لكل مجرم موقفه الكلي المعين الخاص به وحده ، موقف ينشط فيه

(١) Leslie D. Zeleny, "Feeble-mindedness and Criminal Conduct." Am. J. Soc.,

Vol. 38, Jan. 1933, 564-578.

(٢) Max G. Schlapp and Edward H. Smith, The New Criminology, انظر

New York, 1928.

وكذلك Louis Berman, New Creations in Human Beings, New York, 1938

ويستجيب بطريقته الخاصة . وقد ظهرت في كل ميدان من هذه الميادين آراء مختلفة لتفسير أسباب الاجرام .

١- الإجرام نتيجة الأحوال الاجتماعية العامة :

يعد وليم بنجر (١٨٧٦ - ١٩٤٠) العالم الجنائي الهولندي في طلبية الجنائيين الذين يعزون الإجرام إلى الأحوال الاجتماعية العامة . ويرى هو نفسه أنها تنتج عن الأحوال الاقتصادية السيئة ، الناجمة بدورها عن مفاصد النظام الرأسمالي الذي كثيراً ما يدفع الأفراد ، وبخاصة الفقراء منهم ، إلى الجناح والإجرام . فالرأسماليون ، في نظره ، هدفهم الربح لا كفالة الحاجات البشرية ، وهم لا يتورعون عن إنقاص الإنتاج أو إيقافه إذا كان ذلك يحقق لهم الربح المنشود ، وبغض النظر عما إذا كانت إجراءاتهم للوصول إلى هدفهم تضر بالطبقة الكادحة وتشعرهم بمرارة الظلم الواقع عليها ، ذلك الظلم الممثل في تعطلهم عن العمل من ناحية ، وارتفاع أسعار الضروريات من جهة أخرى . وهذا العامل وحده كاف لدفع كثير منهم إلى الإجرام .

ولعل من أهم ما لفت إليه النظر في كتاباته قبل الحرب العالمية الأولى أثر الصحافة السيئ في نشر جرائم جديدة ، عن طريق تضليل الرأي العام من جهة ، واستثارة ما أطلق عليه « غريزة المحاكاة » عند الإنسان من جهة أخرى ، وذلك بنشر تفاصيل الجرائم الكبرى وصور الخبيث عليهم بقصد إشباع حب الاستطلاع المرضي عند العامة . أما أصحاب الصحف ، وكلهم رأسماليون ، فلا يهمهم إلا الثراء بأية وسيلة ، حتى ولو كانت استغلال القراء وتسميم أفكارهم^(١) . ويشبه هذا الرأي الأخير ذلك الرأي القائل بأن الإجرام ناتج عن وسائل الترفيه التجارية التي يقصد منها الربح بأية طريقة من الطرق : وبخاصة الأفلام السينمائية التي تصور الجرائم والخبيث عليهم والمجرمين وحياتهم وحيلهم في تضليل من يطاردونهم .

وهناك من يربط بين الإجرام والدورة التجارية ، سواء في ذلك فترة الرخاء التي تشجع على ارتكاب جرائم هتك العرض والقتل وإهمال الأطفال وتشردهم

(١) William Bonger, "The Criminal — A Product of the Capitalistic System," in Clyde B. Vedder, et. al. (eds.), op. cit., pp. 158-165.

بسبب انكباب الآباء على جمع المال وإنفاقه في الملذات ، أو فترة الكساد التي تنتشر فيها البطالة وتكثر جرائم السرقة والاعتداء والنصب^(١) .
كذلك هناك رأى يعزو الإجرام إلى النمو العمراني الحضري الذي يمتاز بالتغير الحضارى السريع ، واختلاف الحضارات الخاصة sub-cultures ، والعلاقات العابرة غير الوثيقة ، والمعايير الخلقية المتضاربة^(٢) . وتفسر كثرة انتشار الجرائم في الولايات المتحدة في العصر الحديث بأنها ظاهرة لازمت نمو المدن وما صاحب ذلك من انحلال وتغيير للأوضاع القديمة التقليدية التي كانت تضبط السلوك^(٣) .

ب - الإجرام نتيجة الأوضاع الاجتماعية المباشرة :

يقصد بالأوضاع الاجتماعية المباشرة البيئة المحصورة النطاق التي تضم أهم الجماعات ذات الأثر الفعال في تطبيع الفرد وهي الأسرة ، وثلة الأصدقاء ، وعصبة الأقران .

وقد ساد اعتقاد بأن الأسرة المنفصمة العرى بالطلاق أو الهجر أو الوفاة عامل أساسي في جناح الأحداث . ولكن الأبحاث الحديثة أثبتت أن الأسرة المفصومة ليست إلا عاملاً مساعداً فحسب ، وذلك في حالات المروق والهرب من البيت أو من المدرسة ، وهي حالات أكثر انتشاراً بين البنات منها بين الأولاد . وقد تكون الأسرة مفككة بالشقاق فتعكس مشاكلها على نفوس أطفالها ، فيحسون بعدم استقرار وجداني ناجم عن عدم شعورهم بالأمان في علاقاتهم بأبائهم . وكثيراً ما يكون الجناح نشاطاً هروبياً من تلك البيئة المضطربة وما تحدثه من صراع نفسي ، فيبحث الأطفال عن الرضا الوجداني والراحة النفسية ، وكثيراً ما يجدونهما في النشاط الخارج على القانون الذي يشبع

Martin H. Neumeier, *Juvenile Delinquency in Modern Society*, New York, (١)

Van Nostrand, Co., 1949, Chapter III.

Marshall Clinard, "The Process of Urbanization and Criminal Behavior," (٢)

Am. J. Soc., vol. XLVIII, No. 2, Sept, 1942, 202-213.

Frank Taannenbaum, "Social Forces in the Development of Crime," in (٣)

Glyde B. Vedder, et. al. (eds.), op. cit., pp. 220-222

وكذلك انظر فيما يتعلق بالتغير الحضارى وأثره في الإجرام :

Donald R. Taft, *Criminology : A Cultural Interpretation* New York, 1950:

رغباتهم ويشعرهم بطمأنينة مؤقتة . ولكن هذه الآراء تفتقر إلى مزيد من الأدلة العلمية^(١).

أما أثر الأقران والأصدقاء في استدراج كثير من الأحداث إلى الجناح فمعروف منذ القدم . وقد أثبتت أبحاث كثيرة في العصر الحاضر أهمية العصبة السئية كعامل أساسي للجناح . ومما لا شك فيه أن الفرد في جماعة من أقرانه أو أصدقائه غيره في أسرته أو وحده ؛ أو بمعنى آخر ، يتأثر سلوك الفرد تبعاً لسلوك من يخالطهم من الأفراد الآخرين . فإذا ما كان سلوكهم منحرفاً كان الاحتمال قوياً في انقياده لهم . وهذا ما نهت الأذهان إليه الأبحاث التي قام بها كل من ثرشر Thrasher و شيو Shaw و مياكي McKay و سذرلند Sutherland^(٢) ، صاحب نظرية المخالطة المتفاوتة differential association التي تلخص في أن السلوك الإجرامى ينتج عن مخالطة الفرد لأصدقاء أو أقران مجرمين مخالطة أطول مدة وأكثر استدامة وأشد أثراً من مخالطته لأصدقاء أو أقران غير مجرمين . فيكون للجماعة المنحرفة في نفسه الغلبة على الجماعة السوية ، وهكذا يميل سذرلند لخواص النفسية لنموذج السلوك ، ويؤكد أنه مكتسب ومتعلم عن طريق الخبرة الاجتماعية^(٣) . ويعزى البون الشاسع بين الجماعات الاجتماعية المختلفة من حيث معاييرها وقيمها وجميع مكوناتها الثقافية^(٤) إلى التضجر وما يجلبه من اختلال اجتماعي واهتزاز في المعايير والقيم وصراع حضارى .

ج - الإجرام نتيجة الموقف الكلى للفرد :

أشرنا فيما سبق إلى ذلك الرأى الذى يعزو الإجرام إلى صراع حضارى تتجارب أصدائه في عقل الفرد فيختلط عليه الأمر ويصبح عاجزاً عن اتخاذ

(١) Walter G. Reckless, "The Sociological Approach to the Study of Crime,"

in Clyde B. Veder, et. al. (eds.), op. cit., pp. 31, 32, 33.

(٢) Marshall B. Clinard, "Criminology as a Field in American Sociology," in

Clyde B. Veder, et. al. (eds.), op. cit. pp. 12, 13.

(٣) Edwin H. Sutherland, Principles of Criminology, Philadelphia 4th. edn.,

New York, 1947, pp. 3-9.

(٤) نقصد بالثقافة العناصر غير المادية للحضارة التي تشمل على عناصر مادية وأخرى غير مادية .

اتجاهات محددة واضحة لإزاء بعض المواقف العنيفة التي يصادفها في حياته ، فالجريمة من هذه الوجهة عملية نشاط يتحایل بها الفرد للهرب من موقف لا يطيقه ، وموقف يخل توازنه العقلي . وقد أوحى فكرة الموقف هذه إلى بعض العلماء أن يفكروا في تحليل الموقف تحليلاً منهجياً لتفسير السلوك البشرى الإجرامى والسوى على السواء . وقد هداهم ذلك إلى أن عناصر الموقف الذى يواجهه الفرد ؛ وما يتصل بها من قيم ، واتجاه الفرد بناء على ذلك ، كل هذا يدفع إلى الإجرام . فالفرد قد يقتل أو يسرق أو يزنى إذا كان لأى فعل من هذه الأفعال قيمة في ذهنه . أما الذى يحدد القيم في ذهن الفرد فهو الإطار الجيبارى الذى يتطبع فيه ^(١) . ولا يمكن تفسير الدوافع التى أدت إلى جريمة معينة إلا إذا افترض الباحث أنه يضع نفسه في الموقف ذاته الذى فعل فيه الجرم جريمته ، وفكر كما يفكر واتجه كما يتجه وبناء على الثقافة التى تطبع عليها المجرم نفسه . ولا شك في أن هذا الاتجاه يربط ما بين الفكرة السلوكية التى تنادى بشرطية السلوك ، وعالم النفس الاجتماعى الذى يهتم بالتطبيع الاجتماعى وأثره في السلوك .

خامساً — الاتجاه التكاملى :

الاتجاه التكاملى في بحث العوامل المتداخلة التى تدفع على الإجرام اتجه بعض الباحثين الحدرين الذين يفضلون أن محتاطوا حتى لا يتورطوا ، فوجدهم قد وضعوا كل البحوث التى أجريت قبلهم في موضع الاعتبار عند إجرائهم بحوثهم للكشف عن هذه العوامل . ومنهجهم في الدراسة يجمع ما بين كل ما هو مقبول في الاتجاهات الأربعة التى فصلناها آنفاً . فهم يبحثون في كل العوامل البيولوجية ، والنفسية ، والعضوية ، والاجتماعية التى يظن أنها تؤثر في الفرد فتجعل سلوكه منحرفاً خارجاً على القانون . وبُديهي أن يستفيد أصحاب هذا الاتجاه الجديد من مختلف الملاحظات التى أبداهها العلماء في تقديم لثنى البحوث التى أجريت للكشف عن الدوافع إلى الخروج على القانون ^(٢) .

J.P. Shaloo, op. cit., p. 5.

(١)

(٢) حسن الساعاتى ، في علم الاجتماع الجنائى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١

ص ١٢ وما يتبعها .

ومن اللازم أن نشير في ختام هذا القسم إلى أننا ركزنا اهتمامنا حول أهم الاتجاهات والآراء التي ظهرت لتعليل الإجرام والكشف عن أسبابه . وللقارئ الذى يرغب فى التزود بمعلومات أكثر وأعم أن يطلع على تلك الكتب الأمريكية التى تتناول موضوع الإجرام بتوسع وإفاضة^(١) . كذلك لم نشغل بالنا كثيراً بتفنيد ما أوردناه من اتجاهات وآراء ، إذ أن ذلك يخرج عن نطاق هذا البحث . ولكننا نكتفى بأن نوجه النظر إلى ذلك النقد الذى أوردته Hobbs عندما ناقش مثالب البحث فى ظاهرة الإجرام وأسبابها .^(٢)

٢

اتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف

مقدمة :

لم يكن هدفنا من عرض الاتجاهات والآراء المتعلقة بأسباب السلوك المنحرف الخارج على القانون فى القسم الأول من هذا البحث أن ننبه الأذهان إلى أى خطأ فيها ، ونفسح المجال لعرض اتجاهنا كما فعل جلوك وزوجه مثلاً فى كتابهما الحديث عن الأحداث الجانحين^(٣) ، إذ أهابا بالباحثين فى الفصل الأول منه أن يضعوا حداً للتخمين فى ميدان جناح الأحداث ، ولفتا النظر إلى الحاجة إلى حقائق أساسية تتعلق بالأحداث الخارجين على القانون ، ثم أوردنا بعد ذلك نتائج بحثهما الذى اعتقدا أنه يكشف النقاب عما غمض من هذه المشكلة^(٤) . ولكن غايتنا من هذا العرض أن نجعله مقدمة أساسية ، لأننا سنشير

Edwin H. Sutherland, op. cit., Mable A. Elliott, Crime in Modern Society, (١)

New York, 1952.

H.B. Barnes and N.K. Teeters, New Horizons in Criminology, New York, 2nd. ed., 1951.

Hans von Hentig, Crime : Causes and Conditions, New York, 1947.

A.H. Hobbs, Social Problems and Scientism, the Stackpole Co., Pen- (٢)
sylvania, 1953, pp. 311 f.

Sheldon and Eleanor Glueck, Delinquents in the Making, New York, (٣)
Harper & Brothers, Chap. I., 1952.

Sheldon and Eleanor Glueck, Unraveling Juvenile Delinquency, New York, (٤)
Harper & Brothers, 1950.

إلى بعض ما ورد فيه عند عرضنا لاتجاهنا الذى يهدف إلى فهم السلوك المنحرف والعوامل المتداخلة فى تلك العمليات processes التى تنتهى بالانحراف ؛ وبخاصة ذلك الانحراف الخارج على القانون . واتجاهنا فى فهم السلوك ، السوى والمنحرف على السواء ، قائم على دراسة منهجية جديدة أطلقنا عليها اصطلاح « التحليل الاجتماعى للشخصية » . ويتناول هذا التحليل تكوين الشخصية ونموها وتكاملها .

توضيح بعض المفاهيم :

نود ، قبل البدء فى عرض اتجاهنا ، أن نوضح بعض المفاهيم التى سترد فيما بعد والتى ستخذ منها دعائم تقيم عليها دراستنا التحليلية الاجتماعية للشخصية . ولإننا نرجو من هذا الإيضاح إعداد القارئ لفهم وجهة نظرنا ، وتيسير سبل مناقشته لهذا الاتجاه ، لأننا نؤمن بأن الآراء لا تمحص ولا يتم صقلها إلا بالمناقشة العلمية .

وتتلخص المفاهيم المراد توضيحها فيما يلى :

أولاً : المقصود بالتحليل الاجتماعى للشخصية تنبع نموها فى المحيط الاجتماعى بوجه عام ، وفى المجالات الاجتماعية المختلفة بوجه خاص . وينقسم المحيط الاجتماعى قسمين : الأول يحدد المعالم إلى درجة كبيرة ، ويقصد به الجمع أو القوم community كالقرية فى الأقاليم الريفية ، والحى فى المناطق الحضرية ؛ وقد يكون أكبر من ذلك إذا قصد به المركز أو المديرية أو أى تحديد يقابلها . والقسم الثانى غير واضح ، ولكنه شامل لعديد المجموع والأقوام ويطلق عليه المجتمع . أما المجالات الاجتماعية فوحدات اجتماعية صغرى ، دقيقة فى تفاصيلها ، وتكاد تكون منعزلة . تلك المجالات الاجتماعية هى الجماعات الأولية ، وأهمها الأسرة ، وثلة الأصدقاء ، وعصبة الأقران ، وزمرة الرفاق فى العمل ، وأى تجمع association يشترك فيه الفرد ويهتم بشئونه ويقضى فيه جزءاً كبيراً من وقته ، وتتكون بينه وبين أفرادها علاقات ودية أليفة لكثرة التقاء الواحد

منهم بالآخر في نظامهم اليومي الرتيب^(١).

ثانياً : يتوقف عدد المجالات الاجتماعية أو الجماعات الأولية في أى مجتمع على حضارة الجمع الخاصة من جهة sub-culture وحضارة المجتمع العامة من جهة أخرى . في المجتمع المبسط ذى الحضارة المبسطة يقل عدد الجماعات الأولية ، لأن الأسرة بشكلها الضيق ، والعائلة بصورتها المتسعة تمدان الأفراد بمجالات اجتماعية مختلفة . فالفرد ربيب كبارها وصديق أقرانه فيها ورفيقهم في العمل . ذلك لأن الأسرة والعائلة في المجتمع المبسط تؤديان وظائف كثيرة ؛ أما في المجتمع المعقد ذى الحضارة المعقدة فإن كثيراً من وظائف الأسرة تستلب منها بواسطة هيئات اجتماعية أخرى . ويمتاز هذا المجتمع بكثرة جموعه وجماعاته التى تتناثر وتتعدد وتتناهى في الصغر^(٢) . وكثيراً ما يحدث في هذه المجتمعات المعقدة أن تفقد الأسرة كثيراً من وظائفها دون أن تظهر جماعات أخرى لتؤدى هذه الوظائف نيابة عنها ، أو إن ظهرت فلا تؤدى هذه الوظائف بالدرجة التى تؤديها بها الأسرة ، ولا تحدث النتيجة نفسها التى تصل إليها الأسرة .

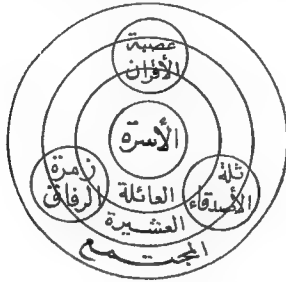
ثالثاً : لا شك في أن الصورة المبسطة للمجتمع تنطبق على الأقاليم الريفية ، وأن الصورة المعقدة له تنطبق على المناطق الحضرية . ولكن يجب أن يكون واضحاً في الأذهان أن المجتمع المبسط ليس بالضرورة مجتمعاً ريفياً ، والمجتمع المعقد ليس بالضرورة حضرياً . فالريف والحضر مفهومان يختلفان حضارياً . فالمدينة في الشرق وفي بعض المجتمعات الغربية تحتوى على بقاع مبسطة في حضارتها ، بينما كثير من القرى في الأقاليم الغربية تمتاز بحضارة معقدة . ولذلك يتحتم علينا إيراد صورتين واضحتي العالم ، إحداهما للمجتمع المبسط والحياة الاجتماعية المبسطة فيه ، والأخرى للمجتمع المعقد والحياة الاجتماعية المعقدة فيه . فالمجتمع المبسط يمتاز بصغر مساحته المسكونة ،

(١) انظر شرحاً وافياً للجماعات الأولية في

Kingsley Davis, Human Society, New York, The MacMillan Co., 1949, Pp. 239 f.

J.O. Hertzler, Social Institutions, Nebraska, Univ. of Nebraska Press, (٢) 1946, p. 163.

وانعدام الفوارق الكبيرة بين جماعته الأولية القليلة العدد ، وذلك فيما يتعلق بالقيم والمعايير . فالفرد يتطبع في الأسرة التي تنسج لتكون العائلة ، التي تنسج بدورها لتكون العشيرة ، التي تنسج بدورها أيضاً لتكون المجتمع المبسط كما في الشكل رقم ١ ، فيكون تطبعه واحداً في كل منها . فالمجتمع المبسط إذن هو ذلك المجتمع الذي تتجمع فيه كل صفات الجماعة الأولية من حيث حياة أفرادها الروتينية ، وعلاقاتهم الودية الأليفة ، والقرب المكاني والتقارب



شكل رقم ١ : المجتمع المبسط

الفكرى^(١) بينهم ؛ ومن حيث شخصية تلك العلاقات وكونها غرضاً في حد ذاتها لا وسيلة لأغراض أخرى ، ومن حيث كونها تلقائية تستحوذ على كيان الأفراد وشخصيتهم وكأنما هي دنار يغطيها من كل جانب . فالمجتمع المبسط يعد جماعة أولية كبرى .

وهناك سمة على جانب عظيم من الأهمية ينفرد بها المجتمع المبسط وهي تمكنه من الإشراف على جميع أفرادهم وضيقتهم وتوجيههم ومساعدتهم بطريقة مبسطة سهلة ، بعضها مساعدة متبادلة وبعضها « تعلم مصاحب » بالنقل عن الكبار . ومن أهم العوامل التي تساعد على الإشراف والتوجيه صغر مساحة

(١) نقصد بالتقارب الفكرى الرغبة في التمازج والاندماج التي نلاحظها بين المائلات في المجتمع المبسط ، وتنتج هذه الظاهرة عن عوامل كثيرة منها الاشتراك في حضارة واحدة تجعل للتعارف والاندماج قيمة في ذاتهما .

المجتمع ، وقلة عدد أفرادها ، ومعرفتهم بعضهم بعضاً معرفة تامة ، ووجود علاقات ودية أليفة مستديمة بينهم ، وشعورهم بوحدةهم وبمتانة الروابط التي تربطهم بعضهم ببعض وباشراكهم في عناصر حضارية واحدة ، وبعدم نفورهم من تدخلهم بعضهم في شئون بعض ، وباحترامهم للكبار الذين يمارسون ضبطاً غير مباشر تمكنهم منه سنهم وخبراتهم .

أما المجتمع المعقد فيمتاز بـ كبر مساحته المسكونة ، وكثرة عدد الجماعات الأولية وشبه الأولية فيه وتنوعها ، وانتشار جماعات ثانوية^(١) كثيرة فيه كما في الشكل رقم ٢ ووجود فوارق حضارية كبيرة وقوية بين جماعاته الأولية وجماعاته الثانوية ، وبخاصة فيما يتعلق بالقيم والمعايير ، وظهور الحاجة إلى طرق اتصال مختلفة تقرب ما بين الجماعات والأفراد ، ووضوح الفروق بين الطبقات أو جماعات المهن المختلفة فيه وكذلك بين جماعاته العنصرية . والفرد إذ يتطبع في كل جماعة من جماعاته ، التي ينشط فيها مباشرة (كما هي الحال في الجماعات الأولية) ، أو بطريق غير مباشرة (كما هي الحال في الجماعات الثانوية) وتتكون بينه وبين غيره من أفرادها علاقات بعضها عميق أليف وبعضها سطحي عابر ، إنما يتطبع في كل منها بشكل يختلف عنه في الأخرى . ويتبعد كل جماعة في المجتمع المعقد عن الجماعة الأخرى بعداً مكانياً ، بل إن كل جماعة أولية تجهد في أن يكون بينها وبين غيرها من الجماعات الأولية الأخرى تباعد فكري^(٢) . أما العلاقات التي تتكون بين أفراد كل جماعة وأفراد الجماعة الأخرى فغير شخصية وغير تلقائية ؛ كما أنها عبارة عن وسائل لغايات قريبة أو بعيدة . ولا تستحوذ كل جماعة من الجماعات الأولية وشبه الأولية ، التي يقضي فيها الفرد جزءاً كبيراً من حياته ، إلا على بعض من كيانه وشخصيته ، وليس عليهما كليهما ، كما هي الحال في المجتمع المبسط كما سبق أن أوضحنا .

Kingsley Davis. op. cit., pp. 301 f.

(١) انظر شرحاً وافياً للجماعات الثانوية في

أما الجماعات شبه الأولية فجماعات تشبه الجماعات الأولية من نواح كثيرة فريشترك فيها الفرد بشكل منظم تقريباً كاللمسرة والنقابة والجمعية الدينية والجمعية السياسية .

(٢) نقصد بالتباعد الفكري ما نراه في المجتمع المعقد ، حتى على الرغم من التلاصق المكاني ، من عزوف الأوسر عن التمازج بعضهم ببعض ورغبتهم في العزلة والانطواء . وتنتج هذه الظاهرة عن عوامل كثيرة منها اختلافهم في القيم والمعايير والمفاهيم .



شكل ٢ : المجتمع المعقد

وبينما يكون الفرد في المجتمع المبسط عضواً في جماعات أولية مختلفة ولكنها متجانسة ، يكون الفرد في المجتمع المعقد عضواً في جماعات أولية مختلفة أيضاً ولكنها غير متجانسة وكثيراً ما تكون حضاراتها الخاصة متنافرة . ويلاحظ أن العائلة ، وهي الشكل المتسع للأسرة ، ذلك الشكل الشائع في المجتمع المبسط ، لا توجد في المجتمع المعقد الذي لا تسمح الحياة الاجتماعية المعقدة فيه بوجودها . بل إن الأسرة ذاتها في المجتمع المعقد تميل إلى أن تكون صغيرة الحجم ، وذلك لاعتبارات كثيرة .

رابعاً : للفرد في كل جماعة يعيش فيها مكانة هي نتيجة وضعه بين أفرادها ، ودوره الذي يضطلع به فيها ، ومزنته أو قدره الذي يتكون له في نفوس الأفراد الآخرين نتيجة وضعه بينهم ودوره معهم . والفرد ينتظر من الآخرين الاعتراف به وتقديره ، وهم بدورهم يتوقعون منه الدور الذي يتفق مع وضعه بينهم ومع مزنته في أنفسهم . والفرد في سلوكه إنما يراعى ذلك التوقع الاجتماعي ، أي ما تتوقعه الجماعة منه ، لأنه يرغب دائماً في أن يكون عند حسن ظنهم . إذ يترتب على ذلك شدة اندماجه فيهم وقوة اعترافهم به وقبولهم له . فيمده ذلك بدرجة كبيرة من الرضاء والطمأنينة . وليست مكانة الفرد واحدة في كل الجماعات التي يعيش فيها في المجتمع المعقد ، فقد يكون في إحداها رائداً ، وفي الأخرى مريداً وفي غيرها ندا . وقد يكون في إحداها إيجابياً

متعاوناً نشيطاً ، وفي الأخرى سلبياً أنانياً متكاسلاً . وليست الجماعات متشابهة في معاييرها وقيمها وتقديرها للأفراد ؛ فقد تمجد جماعة الشخص الرائد ، بينما تمجد غيرها المريد ، وتقدر أخرى النذل . وقد تمجد جماعة الإيجابي المتعاون النشيط ، بينما تمجد أخرى السلبى الأنانى الكسلان . وقد تمتدح جماعة العدل والأمانة والفضيلة ، بينما تفضل أخرى الظلم والخيانة والرديلة ، وهلم جرا .

١ خامساً : تمتاز دراسة الفرد والمجتمع بأنها دراسة لموضوعين ديناميين ، فالفرد دائم التغير في مراحل نموه وذبوله من المهد إلى اللحد ؛ والمجتمع دائم التغير ، وإن بدا تغييره بطيئاً ، أو ظهر أن تغييره في ميادينه المختلفة بنسب متفاوتة . والفرد متغير في استجابته حتى ولو فرضنا أن الموقف الذى يحيط به غير متغير ، إذ الفرد في كل لحظة غيره في اللحظة الأخرى . فإذا ما أضيف إلى ذلك تغير المواقف الناجم عن تغير عناصرها ، ظهر لنا إلى أى حد تكون صورة الفرد في المجتمع دائماً الاهتزاز لا يمكن التقاطها واضحة المعالم محددة التفاصيل . وإذا ما تدبرنا إلى جانب ذلك تغير عناصر الموقف ما بين الشدة والضعف ، وتغير تصورات الفرد نتيجة تغييره ذاتياً لمرض أو صدمة نفسية أو إساءة جديد ، وتغير مكانته من جهة أخرى ، وتغير حضارته من جهة ثالثة ، زادت الصورة اهتزازاً وغموضاً .

٢ سادساً : إننا في دراستنا لنفـ شخصـية الفرد وتطبيعـه نختزل مراحل النمو الطويلة برموز اصطلاحية كالطفولة المبكرة ، والطفولة ، والطفولة المتأخرة ، والمراهقة ، والبلوغ ، والشباب ، والرجولة ، وهلم جرا . ولكن هذه الرموز تختلف عن تلك الرموز المستعملة في العلوم الطبيعية الأخرى في كونها غير دقيقة ولا محددة وتختلف من حضارة لأخرى . هذا فضلاً عن أن كل مرحلة من مراحل النمو تحتوى على عدد غير محدود من الخبرات التى تمر بالفرد في كل لحظة من لحظات يقظته . وإن هذه الحقيقة لكافية لوضع حد للدراسات التى لا تلقى بالا لديناميات تطبيع الفرد في الجماعات الاجتماعية المختلفة ؛ وبخاصة الجماعات الأولية ، في مراحل النمو المختلفة ؛ وأهم هذه الجماعات الأسرة ، وعصبة الأقربان ، في الحـ أو المدرسة أو محل العمل ، وثلة الأصدقاء في الحـ أو المدرسة أو محل العمل . فالفرد في الأسرة في أغلب الحضارات محدد المكانة ، معتمد على الغير ، آخذ ، ناقل ، طبع ، خاضع . وهو في

العصبية مغامر ، متنافس ، متحد ، متعاون مؤقتاً ، مكافح ، مثابر ، مبتكر ، أناني . وهو في التلة آخذ معط ، ودود ، مفض بسر ، كاتم لأسرار غيره ، هادئ ، متعاون ، مستعد للتضحية ، محب للغير . وهو في الزمرة مسئول ، متعاون لصالح العمل ، طموح ، آخذ معط ، متنافس ، حذر . هذه في رأينا ، صورة مبسطة للسلوك العام للفرد في أهم المجالات الاجتماعية أو الجماعات الأولية التي تؤثر في شخصيته ، إذ أن كلا منها تسهم في تكوين الشخصية وتطبعها بطابع خاص مميز . ولذلك يعدها بعض الباحثين جماعات اجتماعية مسيطرة ^(١) . وإن شذ فرد عن هذا الطابع العام الذي يكون جزءاً من النسيج الحضاري ، فإن شذوذه يرجع لعوامل كثيرة بعضها ذاتي خاص بالفرد نفسه ، وبعضها مجالي أي خاص بالمجالات الاجتماعية التي ينشط فيها ويتعامل مع أفرادها . وقد سبق أن ذكرنا أن عدد الجماعات الاجتماعية التي تقوم بتطبيع الفرد وشكلها ووظيفتها ، كل ذلك يتوقف على بناء المجتمع وما إذا كان مبسطاً أو معقداً .

محاولات لتحليل الشخصية :

موضوع الشخصية من الموضوعات التي استهوت كثيراً من الباحثين ، وبخاصة في ميدان علم النفس الاجتماعي . وليس تحليل الشخصية أمراً جديداً ، فهناك من يحللونها إلى عناصرها المكونة لها ، وهي عناصر بيولوجية ، وقدرات عقلية ، وخبرات نفسية في إطار حضاري ومواقف شخصية ^(٢) . ويحللها فرويد (Freud) نفسياً إلى ثلاثة عناصر هي : الهي ، والإننا ، والإننا الأعلى ^(٣) . ويحللها لا بير (La Piere) إلى نفسين هما النفس الخاصة و النفس العامة . أما النفس الخاصة فهي المسئولة عن السلوك المستتر للفرد ، ذلك السلوك الذي يأتيه في الخفاء بعيداً عن أعين الرقباء ؛ لأنه لا يجب أن يطلع عليه أحد ، وأما

Hermann Mannheim, Group Problems in Crime and Punishment, London, (١)

Routledge & Kegan Paul, 1955, p. 22.

Kimball Young, op. cit. pp. 5, 6.

Ibid., pp. 259, 260, 261.

النفس العامة فهي المستولة عن السلوك العلى للفرد ، ذلك السلوك الذى يأتيه على مرأى ومسمع من الناس^(١). ويحللها كاردنر (Kardiner) باعتبار أن « بناءها الأساسى مجموعة من الخصائص النفسية والسلوكية المشقة من الاحتكاك بالنظم ذاتها . . . »^(٢) . ومعنى النظم عنده كل ما يفعله الناس ويعتقدون فيه ويحسون به ؛ أما موضعها فى داخل الشخصية . ولهذا النظم وظيفة الملاءمة أو التكيف^(٣) . أما وليم جيمز (William James) فيرى أن « للإنسان من الأنفس بقدر ماله من أفراد يعترفون به ويحملون فى أذهانهم صورة له »^(٤) . وربما كان جيمز يعنى أن الإنسان يلعب أدواراً متعددة فى حياته تبعاً لوضعه أو مركزه ، وقدره أو منزلته عند الأفراد الذين يتعاملون معه . ويقول كبل ينج (Kimball Young) إن الظاهر عند معظم الناس أن لكل منهم نفساً مركزية متكاملة وسلسلة من الأنفس أو النماذج الشاذة (deviant selves or patterns) التى تخدم الفرد فى التوافق مع المواقف المختلفة . ثم يتفق مع ولیم جيمز فيقول إن الأفراد فى الحياة الواقعية يستمرون فى عرض متنوعات من الأنفس^(٥) .

هذه المحاولات لتحليل الشخصية ، بامتناء الاتجاه التحليلى النفسى ، ليست إلا أفكاراً غير قائمة على أساس منهجى ، كما أنها ليست مستغلة لتكوين أى اتجاه لفهم السلوك السوى أو المنحرف . أما اتجاهنا الذى سنعرضه فيما يلى فهو محاولة منهجية جديدة لتفسير السلوك عن طريق تحليل الشخصية تحليلًا اجتماعيًا .

التحليل الاجتماعى للشخصية :

إن اتجاهنا فى تفسير السلوك السوى والمنحرف يقوم على تحليل الشخصية

Richard T. La Pierre, A Theory of Social Control, New York, Mc Graw-Hill, (١)

1954, pp. 54, 55.

Abram Kardiner, The Individual and His Society, New York, Columbia (٢)

University Press, 1939, p. 12.

Abram Kardiner, The Psychological Frontiers of Society, New York, (٣)

Columbia University Press, 1945, p. 25.

Kimball Young, Sociology : A Study of Society and Culture, New York, (٤)

American Book Co., 2nd. edn., 1942, p. 125.

Ibid., p. 125.

حسب منهج اجتماعي دينامي دعامته الأساسية الاعتراف الكامل بالآثار الجوهرية التي تحدثها الجماعات الأولية في بناء شخصية الفرد أثناء عملية التطعيم التي يسير فيها حتى تم عملية البناء .

ففي رأينا أن كل جماعة أولية تنمي في كل عضو من أعضائها تشكيلا نفسياً مميزاً ؛ فيكون للفرد عدد من التشكيلات النفسية بعدد الجماعات الأولية التي ينتمي إليها . والواسطة في تنمية كل تشكيل منها هو ذكاء الفرد العام ، وقدره خاصة يمكن أن نطلق عليها اصطلاح الذكاء الاجتماعي ، والعلاقات الاجتماعية التي تتكون بين كل فرد وبين الأفراد الآخرين في كل جماعة أولية يعيش فيها ، وتكون له فيها مكانة يحددها دوره ووضعته ومزئلته وفقاً لقيم الجماعة ومعاييرها واتجاهاتها . وما الشخصية في نظرنا إلا مجموعة هذه التشكيلات النفسية . أما الذي ينظم ظهور تشكيل نفسي معين في موقف معين فهو أيضاً الذكاء العام والذكاء الاجتماعي . إنهما كالخروج الذي يدرس التمثيلية التي يخرجها دراسة تامة ويلم بكل مواقفها ويدرب كل ممثل على الطريقة التي يؤدي بها دوره على خشبة المسرح . وبدون هذا الذكاء العام وتلك القدرة الخاصة وهي الذكاء الاجتماعي لا يستطيع الفرد فهم الموقف ولا كيفية التصرف فيه تبعاً للأشخاص الذين يتعامل معهم فيه وحسب ما ينتظرونه منه في الإطار الحضاري السائد . فهاتان القدرتان إذن هما المنظم الذي لا غنى للفرد عنهما في حياته الاجتماعية في كل موقف اجتماعي . وكما أن عمل المخرج دراسة مواقف التمثيلية وتدريب كل ممثل على الطريقة التي يؤدي بها دوره في كل موقف يظهر فيه ، فكذلك عمل هاتين القدرتين ينحصر في فهم الموقف والعلاقات المختلفة فيه وإظهار التشكيل النفسي الملائم للعمل فيه . وإن كلا منا لمعرض لمواقف يقدم فيها إلى جماعات من الناس الغرباء يرغب في الاندماج معهم ؛ فلا يستطيع إبداء أى سلوك حتى يدرس الجماعة دراسة عامة سريعة ؛ فإذا انتهى من هذه الخطوة بدأ في إظهار ذلك التشكيل النفسي أو ذلك الجانب من شخصيته الذي يتلاءم مع هذه الجماعة ويسهل عملية اندماجه فيها ، ذلك الاندماج المترتب على قبول أعضائها له .

ولما كانت الجماعات الأولية التي يعيش فيها الفرد ويتعامل مع أفرادها

غير متشابهة تماماً في تركيبها ووظيفتها ، ولا في مدى اشتراك الفرد في نشاطها ولا في درجة تأثيرها فيه ؛ فإن تشكلاتها النفسية لا تكون متشابهة بالتالى .
 فيها ما يكون ضعيفاً ومنها ما يكون قوياً ، ولا بد أن يكون من بينها تشكيل أعظم قوة من غيره فيصبح هو التشكيل الغالب على شخصية الفرد . فقد يكون هذا التشكيل الغالب نامياً عن الأسرة فيكون الطابع المميز لشخصية الفرد الاعتماد والأخذ والنقل والطاعة والخضوع . وقد يكون هذا التشكيل الغالب نامياً عن العصبية فيكون الطابع المميز لشخصية الفرد المغامرة والتنافس والتحدى والتعاون المؤقت والكفاح والمثابرة والابتكار والأناية . وقد يكون هذا التشكيل الغالب نامياً عن التلة فيكون الطابع المميز للشخصية التودد وسهولة المعاشرة والهدوء والتعاون والغيرية والاستعداد للتضحية . وتتوقف قوة التشكيل النامى عن زمرة العمل على سن الفرد عند اندماجه فيها ؛ إذ كلما كانت صغيرة كان أثرها قوياً ، ويضعف أثرها بكبر السن عند الانضمام إليها . ولما كان الفرد في المجتمع المبسط يبدأ ميكراً في الاشتغال بعمل يكسب منه قوته فإن التشكيل النفسى الذى تنميه زمرة الرفاق يكون قوياً بعكس التشكيل النفسى الذى تنميه الزمرة فى المجتمع المعقد الذى يشتغل فيه الفرد فى سن متأخرة نسبياً . وإذا كان لهذا التشكيل الغلبة فإن الطابع المميز للشخصية يكون التعاون والطموح والشعور بالمسئولية والحنر ، وهو طابع شديد الشبه بالتشكيل النفسى الذى تنميه العصبية .

التشكيل النفسى ميكانيزم أو تنظم معقد :

وليكن معلوماً أن التشكيل النفسى الذى تنميه الجماعة الأولية فى كيان الشخصية ليس إلا ميكانيزماً أو تنظيماً معقداً مكوناً من مفهومات كثيرة نابعة من ديناميات الجماعة ذاتها ؛ فهو من هذه الوجهة نتاج الجماعة ومرتبتها . ولذلك ليس غريباً أن يسمى كوتو (Coutu) الجماعات التى نعيش فيها « حدود حياتنا » ؛ ويرى أننا نتقمصها أى نحقق أنفسنا بها^(١) . وإنها حقيقة أن الفرد يوجد فى اعتبار الآخرين ، وتتحقق شخصيته قانوناً أو رسمياً بواسطة

Walter Coutu, "The Criminal Personality," in Clyde B. Vedder, et. al. (١)

(eds.), op. cit., p. 53.

الجماعة . ولولا شهادة الأفراد بأن الفرد هو لما تحققت شخصيته . وهذا هو ما ننتبه عند استخراج جواز سفر أو بطاقة تحقيق الشخصية ، إذ نذهب لأشخاص يعرفوننا ليشهدوا بذلك .

أثر الجماعات الأولية في تكوين الشخصية :

وقد سبق كولي (Cooley) غيره من العلماء في تأكيد أثر الجماعات الأولية في شخصية الأفراد ، وألف كتاباً خصصه أساساً لتحليل النمو البشري عن طريق الاشتراك الاجتماعي « لنفس » الفرد . وهذا تحليل لما نصفه الآن بعملية التطبيع التي يكتسب خلالها الفرد شخصيته . ومنذ أعلن كولي رأيه في أهمية الجماعات الأولية في مؤلفه عن التنظيم الاجتماعي وبعض العلماء الاجتماعيين يؤكدون من آن لآخر دور الجماعات الصغيرة ذات العلاقات الودية الأليفة . ولكن كثيراً غيرهم شغلوا بالأشكال الكبرى للحياة الاجتماعية المعقدة . وحديثاً كشف إلتن مايو (Elton Mayo) بأبحاثه في الميدان الصناعي ^(١) أن العامل في الصناعة الحديثة ليس كلا مستقلاً غرضه الكسب الشخصي ، وتهديه في عمله اعتبارات منطقية ؛ ولكنه يشتغل غير مستقل عن رفاهه كعضو في جماعة صغيرة معقدة التركيب ، كل منها تمت وأصبحت تحتفظ بقيمة جمعية للإنتاج . ومنذ ذلك الكشف بدأ الباحثون الاجتماعيون يعرفون بأهمية الجماعات الأولية ، وبدأت تتكشف لهم تلك الحقيقة التي كشفها كولي قبل ذلك بربع قرن ، وهي أن الناس يعيشون بالفعل ، وفي المجتمع الحديث المعقد ، في جماعات أولية تمتى شخصياتهم . وقد كشفت الأبحاث الاجتماعية النفسية التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على الجنود الأمريكيين أثناء الحرب العالمية الثانية عن أهمية الجماعة الأولية في تقوية جلد الجندي الأمريكي ورفع روحه المعنوية ^(٢) . وأخيراً اقتنع العلماء بأن الفرد في المجتمع الحديث يتأثر بالجماعات الأولية في ضبط سلوكه تأثراً يفوق بكثير جداً تأثره

(١) Elton Mayo, Human Problems of Industrial Civilization, New York, The Macmillan Co., 1933.

(٢) S.A. Stouffer et al., Studies in Social Psychology in World War II, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1949, 2 vols.

بقوانين المجتمع واللوائح الشكلية الهيئات والمنظمات الأخرى ، وبالضغط العائلى بوسائل الاتصال الحديثة كالإذاعة والأفلام السينمائية^(١) . ومن أهم الأبحاث فى هذا الميدان أيضاً الدراسة الكبرى لجماعات الأقران التى قام بها هوايت (Whyte) وكشف فيها أهمية عصبة الأقران كمؤثر أولى فى سلوك الفرد^(٢) . وإن الأهمية الكبرى التى ترتبط بمكانة الفرد بين الرفاق لتظهر بأعظم وضوح فى تفضيل الأحداث والشبان صحة أقرانهم ونظراتهم فى السن على صحة آبائهم ، وفى الأولوية التى يعطونها لقيم هؤلاء الأقران واتجاهاتهم قبل قيم آبائهم أو غيرهم من البالغين واتجاهاتهم . ويقول مظفر شريف « إن استجابات الإنسان للمثيرات الاجتماعية — ما يستحسن وما يستهجن ، آماله وولائه — تنظم بواسطة معايير أو قيم ، وهى حالات خاصة من تصورات جماعة »^(٣) . ويقول جورج ميد (George Mead) ، « تستطيع النفس أن تنمو فى الخبرات الاجتماعية فحسب ، ويعتمد هذا النمو على الاتصال المتبادل بالآخرين . والنفس النامية على هذه الصورة ليست بطبيعة الحال كلا أو قدرة عقلية : إنها فقط الكيفية التى يتصور بها الشخص نفسه . ويشمل ذلك الكيفية التى يتصور بها ذاته بالنسبة لارتباطاته بالآخرين سواء كانوا أشياء أو أشخاصاً أو المجتمع »^(٤) . ولو قال الجماعات الأولية بدل المجتمع لكان أسلم ؛ لأن اصطلاح المجتمع غامض وغير محدد ؛ فالفرد فى المجتمع كالقطرة فى البحر ، فهو لا يرتبط بالمجتمع ، وإنما يرتبط بأفراد ارتباطاً مباشراً فى جماعات أولية وشبه أولية ، ويرتبط بالآخرين أكثر عدداً ارتباطاً غير مباشر فى جماعات ثانوية .

ولا ينكر أحد أننا فى حاجة ماسة إلى مزيد من البحوث الخاصة بالجماعات الأولية كالأسرة وعصبة الأقران وثلة الأصدقاء وزمرة الرفاق ، فى مجتمعات

(١) انظر E.A. Shils, "The Study of the Primary Group" in The Policy Sciences (D. Lerner & H.D. Lasswell, eds.), Stanford, California, Stanford University Press, 1951.

(٢) W.F. Whyte, Street Corner Society, Chicago, University of Chicago Press, 1943.

(٣) Muzafer Sherif, An Outline of Social Psychology, New York, Harper, 1948, p. 201.

(٤) Pail Lafitte, The Person in Psychology : Reality or Abstraction, London, Routledge & Kegan Paul, 1957, p. 53.

مختلفة . كذلك يجب ألا نفعل الجماعات شبه الأولية المتقطعة التجمع ، كـ جماعة الفصل الدراسي و أسرة النادي الرياضي أو الاجتماعي ، وثلة رواد المقهى ، وجماعة المدمنين على المسكرات أو المخدرات ممن يلتقون في مجالات اجتماعية تجمع شملهم في مناسبات خاصة أو اجتماعات دورية . إذ كيف يتسنى لنا معرفة آثارها العميقة في شخصية الأفراد والتشكيلات النفسية المختلفة التي تنميها هذه الجماعات دون أن ندرس بناءها ووظيفتها والقيم والاتجاهات السائدة فيها ؟ إن هذه الجماعات تمارس ألواناً من التطبيع للأفراد كما تسهم في تكوين شخصياتهم عن طريق تنمية تشكيلات نفسية تؤثر في حيوية الشخصية .

تشكيلات الشخصية وتنظيمها في المجتمعين المبسط والمعقد :

لما كان المجتمع المبسط ذا جماعات أولية قليلة العدد ، فإنه يترتب على ذلك أن شخصية الفرد فيه تحتوي على تشكيلات نفسية قليلة العدد أيضاً . أما المجتمع المعقد فعلى العكس من ذلك ؛ إذ أنه يشتمل على جماعات أولية وشبه أولية كثيرة العدد ، ويترتب على ذلك أن شخصية الفرد فيه تحتوي بدورها على تشكيلات نفسية كثيرة العدد . وهذا يوضح بساطة شخصية الفرد في المجتمع المبسط وتعقيدها في المجتمع المعقد . ولما كانت تشكيلات الشخصية تحتاج إلى ما ينظمها لكي يكون الفرد اجتماعياً ، فإن وظيفة المنظم تكون أسهل في المجتمع المبسط منها في المجتمع المعقد ، فتنظيم التشكيلات القليلة المحددة أبسر كثيراً من تنظيم التشكيلات الكثيرة غير المحددة . وما يزيد تنظيم تشكيلات الشخصية في المجتمع المبسط سهولة وحدة الحضارة فيه ، بحيث لا تختلف الحضارات الخاصة للجماعات الأولية فيه اختلافاً مذكوراً ؛ أما في المجتمع المعقد فإن الاختلافات بين الحضارات الخاصة للجماعات الأولية ظاهرة واضحة وشديدة ؛ ولذلك تزداد صعوبة تنظيم تشكيلات الشخصية فيه ؛ لأن البون بينها يكون شاسعاً .

وليكن معلوماً أن منظم تشكيلات الشخصية ، ألا وهو الذكاء العام و الذكاء الاجتماعي ، ليس أخلاقياً في تصرفاته . فوظيفته كما قلنا فهم الموقف ومواجهته بالتشكيل النفسي الخاص المتوافق معه والمتوافق أيضاً مع التشكيل

الغالب في الشخصية . ويمكن القول بأن وظيفة المنظم بوجه عام لإرضاء رغبات الفرد الخاصة مع المحافظة على مكانته ، أى مع الإبقاء على وضعه في الجماعات الأولية ، ودوره فيها ، ومنزلته عند أفرادها . والمنظم في هذه الناحية لا يتبع معايير ثابتة ، وإنما يتبدع شئ الحيل لإشباع رغبات الفرد وخذاع الجماعات الأولية وشبه الأولية التي لا ترضى عن ذلك . وطريقة الخداع تنحصر في أن يظهر الفرد لكل جماعة من هذه الجماعات التشكيل النفسى الذى يتوافق معها ومع التشكيل الغالب على شخصيته . فالمنظم إذن يؤدي وظائف كثيرة تبدأ بفهم الموقف ثم توجيه التشكيل النفسى الملائم ، وإشباع رغبات الفرد ، والمحافظة على مكانته بين أفراد الجماعات المختلفة ، وإتيان الأفعال التي توصله إلى غرضه .

صعوبة تنظيم التشكيلات النفسية للشخصية في المجتمع المعقد :

لقد ظهر بوضوح إلى أى حد تتعقد الشخصية في المجتمع المعقد ، وإلى أى مدى تصبح وظيفة المنظم بين تشكيلاتها النفسية صعبة . وقد يهون الأمر إذا كانت المعايير والقيم ثابتة والاتجاهات محددة ، ولكن الحياة الاجتماعية في المجتمع المعقد دائمة التغير ، ومعاييرها وقيمها غير ثابتة وغالباً ما تكون متضاربة أما الاتجاهات فغير محددة بالمرّة . وقد عبر عن ذلك كللكون (Kluckhohn) ومرى (Murray) بقولهما « ليست الشخصية دائماً " كلا " ، أى أنها نادر ما تكون متأسكة تماسكاً كاملاً " أى تكون موحدة تماماً " . فما دام مجرى الحياة مليئاً بمواقف تظهر فيها ظروف لا عداد لها ، ولا بد من الاختيار (بين حاجات وأهداف وموضوعات أهداف وتصورات ووسائل وطرق للتعبير متباينة إن لم تكن متعارضة) ، فإن التردد وأنواع الصراع تصير شائعة ، ويصبح حل الصراع نادراً ^(١) .

إن الفرد في المجتمع المعقد يعيش وسط حياة اجتماعية مهتزة أعنف اهتزاز . فالقانون ليس رادعاً كافياً ، والدين صار فكرة ولم يعد ضابطاً قوياً ، والشك تطرق إلى كل القيم والمثل . وأصبح ما يمارس غير ما يدرس ، وتنوعت الآراء

وتعددت الاتجاهات ، وطفئت الحضارة بمادياتها على ما كان سائداً من قيم روحية أخذت في الضعف والزوال . وقد ترتب على ذلك زيادة العبء على منظم الشخصية فأصبح عليه أن يحاول في كل موقف من المواقف اتخاذ قرار حاسم عند المفاضلة بين عنصرين أو اتجاهين متباينين أو متضادين . فالفرد دائماً يسائل نفسه : « أى الطرق أفضل ؟ أى الأمور أسلم ؟ أى الأشياء أجمل ؟ أى الفروض أصوب ؟ أى الكلمات أدق في نقل أفكارى ؟ أى السلوك أفيد في تقوية مكانتى ؟ أى الآراء أصدق ؟ » وهلم جرا . كل ذلك عوامل تعقد الشخصية وتعيق عملية المنظم ، لأن عوامل التغير كثرت وتنوعت ، وبدا المجتمع لبعض المفكرين معطلاً^(١) .

يضاف إلى ذلك أن متاعب الفرد تظهر مجسمة شديدة الوقع في المجتمع المعقد . وحسب الاتجاهات التي عرضناها في القسم الأول يوجد من الأفراد من يعانى مرضاً أو عيباً جسيمياً ، ومنهم من يكدر في بيئة فقيرة ، ومنهم من يعانى حرماناً عاطفياً في أسرته سواء أكانت مفضومة أم متكاملة ولكنها غير متماسكة ، ومنهم من هو فقير في ذكائه لا يستطيع فهم المواقف المختلفة ، ومنهم من هو متعطل عن العمل ولا يجد ما يحصل به على ضروريات حياته ، ومنهم من ربى في أسرة أساءت تطييعه ، ومنهم من عاش أقراناً علموه السلوك غير السوى وغير المتوافق مع معايير المجتمع التقليدية ، ومنهم من برم بالحياة ، ومنهم من يحتفظ في لاشعوره بخبرات مؤلمة تنغص عليه حياته من غير أن يدرى .

اختلال شخصيات الأفراد في المجتمع المعقد وتضارب سلوكهم مع معاييرهم :

لا شك أن المجتمع المعقد غير المستقر بالصورة التي وضعتها آنفاً يؤدي إلى انحراف أفرادها في سلوكهم عن السلوك السوى التقليدى الذى ما زال القانون الوضعى يعمل جاهداً في الإبقاء والمحافظة عليه . ذلك لأن منظم الشخصية يعجز عن أداء وظيفته وسط هذه الأحوال غير المستقرة ، فتكون النتيجة انحراف

(١) انظر Lawrence K. Frank, Society as the Patient, New York, 1949.

وكذلك انظر Herbert A. Bloch, Disorganization, Personal and Social, New York, Knopf, 1952, pp. 3 f.

الجميع وخروجهم بالفعل على القوانين الوضعية أو المعايير الأخلاقية وما يشبهها بل واتهامها بالحمود والتأخر وعدم مجازاة روح العصر ، والمطالبة بتغييرها . والواقع أنه لو استطعنا دراسة سلوك الأفراد في المجتمع المعقد لوجدناهم ينقسمون إلى الفئات الأربع الآتية : -

(أ) فئة عند أفرادها دوافع قوية للانحراف ، ولكنها كامنة لم تظهر بعد لعدم وجود الموقف الملائم الذي تتكامل فيه عوامل الانحراف . ولا شك أن منهم من سينحرف بالفعل عندما يوجد الموقف المناسب لذلك .

(ب) فئة عند أفرادها دوافع قوية للانحراف ، وتتوافر لهم المواقف ، ولكنهم عصابيون يكتبون رغباتهم ، وهكذا يكفون أنفسهم عن الانحراف . ومنهم من ينشد الراحة والتوجيه عند المعالجين النفسانيين ، ومنهم من يجد في الانحراف متنفساً وقتياً لمتاعبه العصابية ، فيجتاح بينا العصاب مستمر .

(جـ) فئة عند أفرادها دوافع قوية للانحراف ، وتتوافر لديهم المواقف ويخرجون بالفعل على القانون ولكنهم لا يضبطون ؛ إما لأنهم يحتالون لإخفاء جناحهم بالدهاء أو المال أو التهديد ، وإما لأن البوليس متهاون في القبض عليهم سواء كان هذا التهاون عمداً أو إهمالاً وتكاسلاً . وهذه الحالات تكون الأرقام المظلمة (dark numbers) في الإحصاءات الجنائية .

(د) فئة عند أفرادها دوافع قوية للانحراف ، وتتوافر لديهم المواقف ، ويخرجون بالفعل على القانون ويلتق القبض عليهم . وهؤلاء هم المجرمون المعروفون الذين يتعامل معهم المعنيون بالشئون والبحوث الجنائية .

وإنا لا ننكر أن هذه النتيجة التي وصلنا إليها بالبحث النظري سوف تصدم الكثيرين . ولكن الصدمة الناتجة من الاعتراف بهذه الحقائق أقل بكثير من تلك الصدمة الناجمة عن الوصول إلى نتائج بيولوجية تؤكد تطور البشر في سلسلة إحدى حلقاتها القردة ، ومن الصدمة الأخرى التي سببها الوصول إلى نتائج نفسية تجزم بأن جانباً من نفسية الفرد يحتوي على نزعات ينحجل من ذكرها . وإنه لما يؤسف له أن تنصرف الأبحاث العلمية إلى دراسة أفراد الفئة الرابعة المشار إليها آنفاً دون غيرهم ممن ينظر إليهم على أنهم أسوياء أو عاديون . وهذا ما أشار إليه الأستاذ سامي (T.S.Simey) في « مؤتمر الدراسة العلمية لجناح

الأحداث » عندما قال ، « ليست لدينا أية معلومات في الوقت الحاضر عن مدى ظهور ميول جانحة في سلوك كل منا في كل يوم من أيام حياتنا ، وإن المشكلة الاجتماعية التي تتطلب الاستقصاء هي العلاقة ما بين البيئة ، والجماعة وعضو الجماعة . » ^(١) وعلى أية حال فقد ظهر أن الأطفال الذين أشهروا بأمانتهم قد ينحرفون إلى الغش في مواقف يكون الإغراء فيها قوياً بالقدر الكافي ، وأن الطفل قد يكون نزيهاً إلى أبعد حد في بعض المواقف ، وغشاشاً في مواقف أخرى ^(٢) . ولقد عبر كوتو Coutu عن رأيه الذي يقترب من رأينا بقوله ، « كل السلوك ، الإجرائي وغيره ، سوى تبعاً للأحوال التي يحدث فيها » ^(٣) . ويخبرنا القديس يوحنا في إنجيله أن المسيح قد وصل بنافذ بصيرته إلى أن البشر من ساكني المجتمع المعقد منحرفون وإن لم يتهمهم أحد ، إذ قال لمن حوله عندما قدموا له امرأة أمسكت في زنا ، « من كان منكم بلا خطية فليرمها أولاً بحجر . . فلما سمعوا وكانت ضمائرهم تبتكهم خرجوا واحداً فواحداً مبتدئين من الشيوخ إلى الآخرين . » ^(٤) . وقد اعترف تابان Tappan بجزء كبير من النتيجة التي وصلنا إليها في مقال له يحاول فيه بمعلوماته القانونية والاجتماعية أن يعرف المجرم . فهو يرى أن تعريفه بأنه الشخص الذي يخرج على القانون ويحاكم قضائياً ليس وافياً بالغرض من الناحية الاجتماعية العلمية التي تميل إلى تعريف المجرم بأنه الشخص الذي يأتي فعلاً يعتقد أنه ضار بالمجتمع ، بغض النظر عما إذا كان القانون يعد هذا الفعل جريمة أولاً بدرجة في عداد الجرائم التي ينص على عقابها ^(٥) .

ولقد صرح فرويد « بوجود ميل نحو العدوان ، ميل يمكننا الكشف عنه في أنفسنا ونكون على صواب عندما نفترض وجوده عند الآخرين ، وأنه عامل يعكر علاقتنا مع جيراننا ويجعل من الضروري للحضارة أن تفرض مطالبها

Hermann Mannheim, op. cit., p. 23.

(١)

William F. Ogburn and M.E. Nimkoff, Sociology, New York, Mifflin,

(٢)

1940, p. 155

Walter Goutu, op. cit., p. 49.

(٣)

(٤) الإصحاح الثامن ، ٨ و ٩ .

Paul W. Tappan, "Who Is the Criminal ?" in Clyde B. Vedder, et al. (eds.),

(٥)

op. cit., p.p. 39 f.

العالية . إن المجتمع المتمدين مهدد دوماً بالانحلال عن طريق هذا العداء الأولي للإنسان ضد أخيه . . . وتتوقع المدنية أن تمنع أشنع ألوان العدوان من العنف الوحشي بأن تأخذ على عاتقها حق استعمال العنف ضد المجرمين ، ولكن القانون عاجز عن أن يضع يديه على الأشكال الأكثر فطنة ودهاء التي يعبر بها عن أنواع العدوان البشري . . . »^(١) ويعلق على ذلك إريك فروم (Erich Fromm) بقوله إن فرويد قبل الاعتقاد التقليدي في الفصل الأساسي بين الإنسان والمجتمع ، وكذلك المبدأ التقليدي بشرة الطبيعة البشرية . فالإنسان عند فرويد ، لا اجتماعي أصلاً ، ولا بد للمجتمع من استثنائه ، والسباح ببعض الإرضاء للترعات البيولوجية التي لا يمكن قطع دأبرها ، ولكن المجتمع من جانبه يجب أن يتسامى بدوافع الإنسان الأساسية ويكبحها بحق . وكتيجة لهذا الإخاد للدوافع الطبيعية بوساطة المجتمع يحدث شيء معجز يطلق عليه فرويد « الإعلاء » ، الذي يحول التراتزات المكبوة إلى سلوك متمدين . أما إذا كانت كمية الإخاد أعظم من القدرة على الإعلاء ، فإن الأفراد يصبحون عصائيين ، ويصبح من الضروري السماح بتخفيف حدة الإخاد^(٢) .

كيفية علاج المجتمع لمشكلة انتشار الانحراف :

والواقع أن الإعلاء الذي يتحدث عنه فرويد ويقبله فروم في شيء من التحفظ أصبح متعلداً في الحياة الاجتماعية المعقدة المقلقة العنيفة التي أصبحت المحافظة فيها على حياة لا ثقة بالإنسان أمراً شاقاً يستنفد كل تدبير الفرد وحيلته . فأصبح من الضروري إذن تخفيف حدة الإخاد ، وبخاصة بعد أن وضع انحراف الناس عامة وخرجهم على القانون أو غيره من الضوابط الأخرى في المجتمع المعقد ، وتعد على الدولة تنفيذ قوانين متخلفة لا تسير روح العصر وما شاع بين أفراد هذا المجتمع من مفاهيم جديدة فيما يتعلق بالملكية والآداب العامة ، وبخاصة المسائل الجنسية ، بعد أن أصبح الشباب من الجنسين يتزوجون في سن متأخرة وبعد مساواة المرأة بالرجل . وقد حاول مانهايم في أحد كتبه أن يظهر بوضوح أنه

Sigmund Freud, "Civilization and Its Discontents" in Man in Con- (١)
temporary Society, New York, Col. Univ. Press, 1955, Vol. I, pp. 372, 373.

Erich Fromm, "Escape from Freedom" in Ibid., p. 439.

بالنسبة لتغير مفهوم الملكية والثغرات التي حدثت في البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع البريطاني ، أصبحت بنود كثيرة من قانون العقوبات ، وبخاصة في الميدان الاقتصادي ، متخلفة عن التوسع المعاصر^(١). وهناك ميل ظاهر في دول أوروبا إلى إلغاء جريمة الزنا من قوانين العقوبات فيها ؛ كما أن العقوبات القاسية نوعاً ما لهذه الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت حبراً على ورق^(٢). إننا الآن في عصر يبيح التلقيح الصناعي بوساطة شخص غير زوج المرأة ؛ وقد خلق هذا العنصر الحضاري الجديد مشكلات جديدة في تفسير القوانين التي تعاقب على جريمة الزنا ، وحتى الاغتصاب ومواقعة المحارم . ويستخلص مانهايم من أبحاثه في هذا السبيل أن هناك ميلاً ينمو مع الأيام يبدو في استعمال اصطلاحات غامضة وعامة عند صياغة قوانين العقوبات في أيامنا هذه ، مع ترك حرية التفسير للقضاة . ويقول إن « هذه هي النتيجة التي لا مناص منها للتعقيد الآخذ في النمو للمشكلات التي يجب التغلب عليها . . . »^(٣) ويرى فلويد دل (Floyd Dell) أن النماذج الجنسية (Sexual) التي توجد في محيط اجتماعي فريد في تركيبه (أي المجتمع المبسط) الذي يحتوي على نظام الأسرة الأبوية ، والاقتصاد القائم على الحرف اليدوية ، والنظام الزراعي المستقر ؛ تصبح سيئة التوافق مع مطالب المجتمع المعقد في عصر الآلة الرفيع في فنّه^(٤). ولقد قرأنا في أكتوبر سنة ١٩٥٧ أن الجنسية المثلية بين البالغين في الجزائر البريطانية أخرجت من عداد الجرائم ، وذلك بعد أن اتخذت الكنيسة الإنجليزية قرارها التقدمي بخصوص هذه المسألة . وعلى الرغم من ذلك الإجراء العنيف الذي اتخذه المشرع المصري فيما يتعلق بالاتجار بالخشيش وحيازته ، فإن هناك من يرى عدم جدوى هذا القانون في الحد من انتشار عادة تدخينه ، وأنه من الخير عدم الإبقاء عليه . وحتى في مجتمعنا المصري الإسلامي لا يعاقب قانون العقوبات على واقعة الأثني

Hermann Mannheim, Criminal Justice and Social Reconstruction, London, (١)

Routledge & Kegan Paul, 1946.

Hermann Mannheim, Group Problems in Crime and Punishment, p. 278. (٢)

Ibid., p. 279. (٣)

Floyd Dell, Love in the Machine Age, New York, 1930. (٤)

غير المتروجة ، إذا كان ذلك برضاها وكانت سنّها ثمانى عشرة سنة أو أكثر ^(١) .
 وإلى جانب هذا الإجراء الذى يسير فيه المجتمع المعقد ، وهو إجراء ناجم
 عن الاعتراف بانحراف أفرادها ، يتخذ إجراء آخر يتوسع فيه تدريجياً . ذلك
 الإجراء هو الإشراف والتوجيه العلمى والخدمة الاجتماعية على أيدي متخصصين
 فينشد بعض العصايين الهداية والتوجيه عند المحللين والمعالجين النفسانيين ،
 ويساعد المتخصصون فى العمل مع الجماعة (group workers) كثيراً من
 الجماعات ، ويقوم المتخصصون فى تنسيق الجموع المحلية (community
 organizers) بتنسيق بعض هذه الجموع فى المجتمعات المختلفة ، كما أن الإخصائيين
 فى مساعدة الحالات الفردية (case workers) يساعدون العديد من الحالات
 فى محيطات اجتماعية كثيرة ، فى الأسرة ، وفى المصنع ، وفى المستشفى ، وفى
 المدرسة ، وفى غير ذلك من الهيئات . ولكن المجتمع المعقد ليس ناجحاً فى هذا
 المجال نجاح المجتمع المبسط ؛ لأن المجتمع المبسط قادر على ممارسة الإشراف
 والتوجيه لجميع أفراد بطريقته المبسطة غير العلمية ما دام أفرادها قليل العدد
 وما دامت مطالب الحياة فيه مبسطة ؛ أما المجتمع المعقد فيحتاج إلى إمكانيات
 عظيمة وعزم أكيد للقيام بهذا الإشراف والتوجيه لأكبر عدد من أفرادها .
 وهناك من لا يتفاعل بإمكان ذلك ما دام حجم المدينة الحديثة وعدد سكانها
 قد زاد على ما يعرف بالنطاق البشرى ، الأمر الذى يعقد حضارتها أشد تعقيداً ،
 ويجعل كيائها عصياً على الضبط ، ويؤثر فى كفاءتها الإدارية والتنظيمية
 والاجتماعية فيجعلها دون المراكز الحضرية الأصغر حجماً ^(٢) .

وهكذا نرى أن المجتمع المعقد أخذ يعترف بالحقائق التى أوضحناها آنفاً ،
 وأصبح يتسامح كثيراً فيما يتعلق بسلوك أفرادها ؛ بل إنه اضطرب إلى ذلك اضطراباً ،
 بعد أن صار الشائع فى السر والعلن الخروج على أية قوانين غير تقدمية ،
 وقوانين لا تلقى بالا إلى نتائج الأبحاث العلمية التى تكشف عن الحقائق الواقعة
 وعن الميول والاتجاهات الحقيقية لأفراد تعقدت حياتهم ظاهراً وباطناً . كما
 أن المجتمع المعقد أصبح يهتم بالتخطيط والإشراف والتوجيه والمساعدة بشكل عام
 فى حدود إمكانياته ؛ وهذا اعتراف منه بحاجة منظم شخصية الفرد إلى منظم

(١) قانون العقوبات المصرى ، الباب الرابع .

(٢) Svend Riemer, The Modern City, New York, Prentice-Hall, 1952, p. 28.

آخر خارجي ، أى فى المجتمع نفسه . وإن الحاجة إلى التوجيه الاجتماعى للأفراد فى المجتمع المعقد حقيقة اهتمت إليها كبار العلماء . فعالم الاجتماع إميل دوركايم (Emile Durkheim) يرى أن نوعاً خاصاً من الانتحار ، أطلق عليه الانتحار الفراغى غير الاستقرارى ينتج من عدم تنظيم نشاط الإنسان وما يترتب على ذلك من متاعب^(١) . ويصرح الفيلسوف جون ديوى (John Dewey) بقوله ، « نحن نحتاج إلى توجيه فى تعاملنا مع ارتباطات خاصة فى الحياة العائلية^(٢) » . والواقع أننا نحتاج إلى التوجيه فى كل ميدان لأن الارتباطات فى المجتمع المعقد ليست فى الأسرة وحدها ؛ بل صارت شائعة فى كل ناحية من نواحي الحياة . ولقد ظهر لنا من بحث أجريناه للكشف عن العوامل المتداخلة فى جناح الأحداث أن الإشراف والتوجيه كانا عاملاً أساسياً فى حفظ كثير من الأحداث من الخروج على القانون^(٣) .

وربما يتساءل القارئ عما إذا كان المجتمع المبسط خالياً من الانحراف . والواقع أن البحوث الجنائية التى أجريت فى هذه المجتمعات قليلة بشكل لافت ، ومنها ما أجرى فى قرى ليست مبسطة الحياة الاجتماعية بالشكل الذى وضعناه آنفاً . ويستخلص كلينارد (Clinard) من أبحاثه فى الريف والحضر فى الولايات المتحدة الأمريكية أن بعض أنواع السلوك التى تعد فى الحضر خارجة على القانون لا تعد كذلك فى الريف ؛ إذ أنها تتوافق مع قيم الريفيين واتجاهاتهم ، أى أنهم تطبعوا عليها وصارت جزءاً من خبراتهم المرجعية ، أما الريفيون الذين يتصورون أنهم قد تحرروا بعض الشيء من ضوابط مجموعهم ، فإنهم يصبحون أكثر تعرضاً لفرص توجد أمامهم مواقف سلوكية مناسبة لأفعال جائحة . فالرغبات الحضرية تجعل كثيراً من الشبان الريفيين يضعفون علاقاتهم الاجتماعية ويحولونها من صلات أليفة مستديمة إلى صلات سطحية عابرة ، كما أنها تتيح لهم الاتصال بنماذج سلوكية متفاوتة فى اتجاهاتها ؛ وهكذا تكثر فرص ارتكاب الجرائم^(٤) . فكأن ما يظهر فى الريف من جرائم هو من عدوى تتسرب إليه من المناطق

Emile Durkheim, "Suicide : A Study in Sociology" in *Man in Contemporary Society*, p. 394. (١)

John Dewey, "Reconstruction in Philosophy" in *Ibid.*, p. 422. (٢)

من الأبحاث ، المرجع نفسه ، ص ١٣٧ . (٣)

Marshall B. Clinard, "Urbanization and Crime", and "The Rural Criminal" in Clyde B. Vedder et al. (eds.), *op. cit.* pp. 238-246, 246-256. (٤)

الحضرية ذات الحياة الاجتماعية المعقدة عن طريق مختلف وسائل الاتصال التي تيسر انتقال بعض العناصر الحضارية من الحضرة إلى الريف . وهذا يدعم رأينا في ندرة الجرائم الفردية في المجتمع المبسط ؛ وذلك نتيجة بساطة تركيب الشخصية في هذا المجتمع ، ومهولة تنظيم تشكيلاتها النفسية المحدودة العدد ، وتوافر الإشراف والتوجيه والمساعدة لجميع أفرادها ، ووحدة الحضارة لكل جماعاته .

الخلاصة

إن الاتجاهات المختلفة التي حاولت الكشف عن العوامل المؤدية إلى الانحراف قد نجحت في تأكيد أهمية بعض العوامل في إحداث هذه الظاهرة ، ولكنها لم تنجح في تفسيرها كنشاط ديناميكي تفاعل لإحداثه عدة عوامل متداخلة . ولما كان الانحراف سلوكاً ، وكان السلوك مظهراً لشخصية الفرد ، فإننا قد وجدنا أن خير طريقة لفهم السلوك المنحرف هو تحليل الشخصية التي يصدر عنها . وتحليلنا للشخصية تحليل اجتماعي لأنه قائم على الاعتراف بأهمية الجماعات الأولية وشبه الأولية ذات الأثر الفعال في تطبيع الفرد ، وبأهمية بناء المجتمع الذي تتم فيه هذه العملية . هذه الجماعات هي الأسرة وثلة الأصدقاء وعصبة الأقران وزمرة الرفاق في العمل : وتنتمي كل منها في شخصية الفرد تشكيلاً نفسياً متميزاً خاصاً بها . وتتكون الشخصية في النهاية من مجموع هذه التشكيلات النفسية . والجماعة ذات الأثر الأعمق في تطبيع الفرد هي التي يكون تشكيلها النفسي غالباً على التشكيلات الأخرى في تكوين الشخصية ونموها . ويقوم بتنظيم هذه التشكيلات النفسية وتحديد سلوك الفرد في المواقف المختلفة منظم الشخصية ، وهو مركب من ذكاء الفرد وقدرته خاصة هي الذكاء الاجتماعي . ولما كان الفرد ينبغي دائماً أن تكون له في كل جماعة يتعامل مع أفرادها مكانة محددة مبنية على وضعه بينهم ودوره معهم ومزله عندهم ، فإنه يحاول بشئ الطرق أن يكون سلوكه متوافقاً مع القيم والاتجاهات السائدة في الجماعة التي يعيش فيها . والفرد لا يستطيع السلوك إلا بعد أن يفهم منظم الشخصية عنده عناصر الموقف ثم ينظم تشكيلاتها النفسية للعمل فيه وفقاً لما تنتظره الجماعة المعنية به ، وتبعاً للتشكيل الغالب على شخصيته .

ولكن نجاح منظم الشخصية في أداء وظيفته يتوقف إلى درجة كبيرة على

بناء المجتمع الذى يعيش فيه الفرد . فكلما كان المجتمع مبسّطاً كان تنظيم التشكيلات النفسية المكونة للشخصية أبسر . ذلك لأنه يحتوى على جماعات أولية أقل ، فتكون التشكيلات النفسية المكونة لشخصية الفرد أقل . فتصبح الشخصية مبسطة بدورها . هذا بالإضافة إلى وحدة الحضارة فى هذه الجماعات الأولية وهى وحدة تؤدى إلى تماسكها وقوة ضبطها للأفراد ، فينتج عن ذلك تماسك المجتمع واستقراره . وهكذا تصبح وظيفة منظم الشخصية فى المجتمع المبسط أسهل كثيراً منها فى المجتمع المعقد الذى تكثر فيه الجماعات الأولية وأشباهها ، ولا توجد بينها حضارة موحدة ، فينتج عن ذلك تفككها وتناثرها وضعف ضبطها للأفراد . ويزيد الأمور تعقيداً عدم استقرار الأوضاع والقيم والاتجاهات فتصبح الحياة معقدة أشد تعقيد ، ويتعذر على منظم الشخصية تنظيم تشكيلاتها النفسية المتعددة . فإذا ما أضيف إلى ذلك كله متاعب الأفراد الخاصة الناجمة عن عوامل عضوية أو نفسية أو اجتماعية كانت النتيجة انحرافهم بأية صورة ، انحرافاً كامناً لعدم تكامل عناصر الموقف ، أو مكتوباً نتيجة العصاب ، أو مستتراً نتيجة عوامل ذاتية أو خارجية ، أو ظاهراً ؛ وفى هذه الحالة الأخيرة يلتقى القبض عليهم ويعاقبون كجرائم .

ويجابه المجتمع هذا الانحراف السائد بين أفرادها بإجراءين الأول المطالبة بتغيير القوانين والمعايير والتساهل فى تطبيقها ما دام واضحاً أنها تكسر اجتماعياً لا فردياً فحسب . وسواء أرضيت الدولة عن ذلك أم لم ترض فلنبا دائماً تضطر آخر الأمر إلى تعديل القوانين لتساير التغيير الاجتماعى السائد ، وبعد ذلك اعترافاً بهذه الحقيقة التى كشفنا النقاب عنها فى هذا البحث . أما الإجراء الثانى فهو التدبير الاجتماعى الذى ينظم التوجيه العام للأفراد ومساعدتهم فى كل ناحية من نواحي حياتهم . والتوجيه والمساعدة اللتان نقصدهما عمليتان فئتان لا يستطيع القيام بهما إلا المتخصصون نظرياً وعملياً فى ميادينهما المختلفة . وبينما يحتاج المجتمع المعقد لهاتين العمليتين بصورتها الفنية المعقدة ، لا يحتاج المجتمع المبسط إلى شيء من ذلك ، لأن الصورة الساذجة للإشراف والتوجيه والمساعدة المتبادلة الشائعة فيه كافية ومناسبة للحياة المبسطة فيه . فبمزيد من التغيير فى ميدان الضبط الاجتماعى ، وبمزيد من الإشراف والتوجيه والمساعدة الفنية يستطيع المجتمع المعقد مكافحة السلوك المنحرف وحصره فى أضيق نطاق ممكن .

SOCIO-ANALYSIS OF PERSONALITY

A NEW APPROACH TO UNDERSTANDING ABNORMAL BEHAVIOUR

The different approaches which attempted to discover the factors leading to abnormality have succeeded in emphasizing the importance of certain factors in causing this phenomenon. Yet they have failed in explaining these factors as a total dynamic activity in which they act to produce other various but interrelated factors.

Since abnormality is a way of behaving, and since behaviour is an aspect of the individual's personality, the writer thinks that the best way to understand abnormal behaviour is to analyze the personality from which it emanates. His analysis is called socio-analysis; for it is based on the full acknowledgement of the importance of primary and pseudo-primary groups which have a deep effect in the socialization of the individual, and of the importance of the structure of the society in which this process is accomplished. These groups are mainly the family, the group of friends, the peer group and the occupational group. Each of these and other pseudo-primary groups develop in the individual's personality a special psychological formation with distinctive characteristics. Personality is the sum total of these psychological formations. The group, that has the deepest effect in the socialization process, develops a master psychological formation that determines the type and development of personality.

Psychological formations are organized and the individual's behaviour in different situations is determined by the personality organizer. It consists of the individual's general intelligence and a special ability, that is social intelligence. The individual, the writer assumes, cannot behave in any situation unless his personality organizer has understood the details of the situation. It can then organize the personality's psychological formations according to the expectations of the group he deals with and in accordance with the master psychological formation that typifies his personality.

The success of the personality's organizer in performing this function depends, to a large extent, on the structure of the society in which the individual lives. The simpler it is, the easier the organization process can be. This is due to the fact that it contains

fewer primary groups. Consequently, less psychological formations are developed, and personality in turn becomes simpler. Moreover, these primary groups have a unified culture leading to its integration and powerful control over individuals. This leads in the end to the integration and stability of society.

In a complex society the reverse takes place; for primary and pseudo-primary groups are abundant and with no unified values. Consequently, they become disintegrated and conflicting, with a weak control over individuals. Moreover, instability complicates life more and more, and it becomes extremely difficult for the personality organizer to organize its various psychological formations. Taking into consideration the individuals' organic, psychological, or social complaints, the inevitable result would be the prevalence of abnormal behaviour in any form, whether it is latent awaiting suitable occasions, repressed as a result of neurotic restraints, covert and undetected for various reasons, or overt and easily detected. In the latter case the individual is apprehended and dealt with according to legal stipulations.

Society deals with the prevailing abnormality of its individuals in two ways. First, it tries to change its laws and norms, and to be lenient in applying them. If it does not do this of its own accord, it is often compelled to do so by the strong factors of social change. Second, it plans for affording its individuals general guidance and aid in all aspects of life. The guidance and aid which the writer thinks of are two technical procedures which should be effected by specialists, i.e. psycho-analysts, social workers, and sociologists, etc. Thus, with more change, guidance, and aid, complex society can overcome abnormal behaviour, or, at least, keep it within the least possible limits.

مصل الحقيقة وجهاء كشف الكذب

للأستاذ أحمد محمد خليفة
مدير المعهد القومى للبحوث الجنائية

شغل كاتب المقال الوظائف القضائية حوالى أربعة عشر عاماً تظلمها قيامه بتدريس علم الإجرام والقانون الجنائى بكلية المحقق بجامعة بنى ناد وكلية المحقق بجامعة عين شمس وكلية البوليس بالقاهرة إلى أن عين مديراً عاماً للمعهد القومى للبحوث الجنائية . مؤلفاته : أصول علم النفس الجنائى ، أصول التحقيق الجنائى ، أصول علم الإجرام الاجتماعى .

مقدمة

من الإنصاف أن نقر بأن الإنسانية كانت دائماً تبحث عن الحقيقة . لم يشعر الإنسان يوماً بأنه يتبع فى التحقيق الجنائى مسالك غير ملائمة أو غير معقولة ، بل كان دائماً على يقين من أنه يتبع من الوسائل ما يؤدى به إلى كبد الحقيقة . وفى سبيل هذا الهدف ، كانت تتبع وسائل مختلفة قد نراها اليوم بالغة حد الغباء أو الخجل أو الوحشية ، وإن كانت فى زمانها موضع الثقة ومناطق اليقين . ولا شك فى أن الإنسان كان معذوراً كل العذر ، إذا أدخلنا فى حسابنا درجة ما بلغ من العلم واليقين ، ومدى ما كشف من أسرار الطبيعة ، ومقدار ما كان يتسلط عليه من خرافات وأوهام .

وإننا لنجد - حتى يومنا هذا - لدى القبائل التى ما زالت تعيش على الفطرة فى بعض بقاع الأرض ، وسائل بدائية فى التحقيق الجنائى تدل بوضوح على أن علاقة السببية المنطقية بين السبب والمسبب لا موضع لها فى عقولهم ، بل إن تفكيرهم يقصر عند حد نسبة الفعل إلى شخص أو شىء دون قدرة على البحث فى منطقية علاقة النسبة هذه . فالعقلية البدائية لا تجد بأساً فى اتهام الشجرة أو الميت بالقتل ، أو اتهام العنزة أو الطفل الرضيع بالسحر الأسود . ولهذا تلجأ بعض هذه المجتمعات البدائية فى التحقيق إلى أساليب تتفق مع هذه العقلية ، فقد يضعون حشرة فى فم الميت ، فإذا بصقها فى وجه أحد المحيطين به فهو قاتله .

وقد يجتمعون أمام كوخ القتل في الليلة التالية لموته ويصبح الكاهن بالميت يسأله عن قاتله ، ويسمى له الأشخاص اسماً اسماً حتى يسمع صوت بالكوخ أو بالقوقعة التي بيد الكاهن لدى سماع اسم منها فيكون القاتل صاحب هذا الاسم . وقد يعطى المهّم سائلاً ضاراً - قد يكون سماً - ليتجرعه فإن مات به كان جانياً وإن نجا منه أو تقبّاه كان بريئاً .

فإذا انتقلنا إلى المجتمعات البشرية الأكثر رقيّاً وجدنا التاريخ يزودنا بنوع من التحقيق ، إن كان أقل خرافة فإنه يعد في نظرنا اليوم غير منطقي وغير إنساني : وهو التعذيب .

ويذكرنا التعذيب بوسائل « التجربة » Ordeal في التحقيق البدائي بإخضاع المهّم لنوع من الألم يعد بريئاً إن تحمله ، كأن يتجرع السم - كما أشرنا - أو يسير على الجمرات أو يلقي به في ماء مثلج . والتجربة على هذا الوضع تتضمن نوعاً من العقاب لا مجرد تحقيق ، فإن من تقضى عليه التجربة كان يعتبر بذلك قد نال جزاءه . ولعل التعذيب هو جانب العذاب في التجربة استقل بذاته وإن كان حمل نفس المعنى : إنه من الناحية النظرية وسيلة تحقيق يخضع لها البريء والجاني على السواء ، ومن ناحية الواقع نوع من العقاب . وطلع فجر النهضة العقلية والعلمية ، فتخلص التحقيق من بقايا الخرافة ، وتخلص أو كاد من بقايا التعذيب ، واستند التحقيق إلى أساسين آخرين هما : المنطق والعلم . وأصبح التحقيق الجنائي فناً وعلماً لا غموض فيه ولا « ما وراء الطبيعيات » يستند استناداً صريحاً سافراً إلى أحدث مبادئ العلم ويعتمد اعتماداً مطلقاً على قواعد الاستدلال المنطقي .

والمعروف أن الدليل الذي يستند إليه في التحقيق الجنائي إما دليل مادي أو دليل قولي . ولا شك في أن العلم الحديث قد خدم الأدلة المادية خدمة كبرى ، يشهد على ذلك تلك الوسائل التي تساهم بها الكيمياء والعلوم الطبيعية والطب والتشريح وغيرها من العلوم في استمداد وتحقيق الدليل المادي . ولكن نجاح العلم الحديث في ميدان الدليل القولي كان أقل ظهوراً ، ومرجع ذلك إلى طبيعة هذا الدليل واستحصائه على وسائل التدقيق العلمي . ولعل أهم محاولة في هذا المجال كانت من نصيب علم النفس الذي أخذ يطبق المبادئ النفسية على شهادة الشهود وأقوال المتهمين واعترافهم ليعين على تبين الحقيقة من الزيف .

وكان النصيب الأكبر في هذه الجهود لعلم النفس التجريبي . وهو قائم على استخلاص الحقائق النفسية بالطريقة التجريبية أى بالقياس والتجريب الآليين . وقد اهتمت هذه الأبحاث بعنصر المعرفة من الحياة النفسية فتناولت الذاكرة والانتباه والتخيل وتداعى المعانى وتقدير الزمن والمسافة ثم اتجهت إلى عنصرى الوجدان والتزوع وشملت الانفعالات والأحاسيس والإرادة والمحاكاة . ولا يخفى ما لمعظم هذه الأبحاث من صلة وثيقة بنفسية الشاهد والمتهم .

ولكن إذا كان العلم بذلك قد كافح الأخطاء والأخطار المصاحبة للدليل القولى فإنه ظل يحلم دائماً بابتداع الوسيلة العلمية للتغلب على داء من أكبر أدواء الدليل القولى وهو الكذب . وبذلك ظهرت فى أوساط التحقيق الجنائى بعض الوسائل المادية لاستمداد الأدلة القولية .

ولعل أهمها اثنتان :

١ - العقاقير المخدرة . ٢ - جهاز كشف الكذب .

١ - العقاقير المخدرة

إن قصة العقاقير المؤثرة على العقل والإرادة قصة قديمة . ولعل الكحول من أقدم أنواعها . وقد قال الرومان قديماً : « In Vino veritas » أى فى الخمر الحقيقة . وإلى جانب المواد الكحولية توجد المخدرات المختلفة كالحشيش والكوكايين والمسكالين . وإذا كانت هذه العقاقير قد أريد بها فى أحيان كثيرة أن تؤدى إلى كشف خبايا النفوس فإن التعبير اللافت للنظر « مصل الحقيقة » Truth Serum لم يسمع لأول مرة إلا فى سنة ١٩٣٢ عندما استعمل كالفين جودارد Calvin Goddard عقار السكوبولامين Scopolamine من مشتقات الأتروبين كهدئى فى حالة وضع . وقد سبق للدكتور هاوس House فى سنة ١٩١٦ أن لفت النظر إلى خواص هذا العقار إذ كان يستعمله فى حالة ولادة وطلب شيئاً من الزوج فردت الزوجة وأخبرته بمكانه برغم أنها كانت تحت تأثير المخدر لم تعرف بعد أن الوضع قد تم . وقال إنه كان يحصل بعد ذلك فى الحالات المماثلة على إجابات صحيحة أدت به إلى الاعتقاد بأن هذا المخدر يفقد القدرة على الاختلاق وتغيير الحقيقة . ولكن علماء آخرين لم يشاركوا هاوس تأكيداً وأشاروا إلى حالات كذب وإلى

أنه إذا كان من السهل الحصول على اعترافات نافذة فإن مقاومة النائم تظل شديدة لإزاء الاعترافات الهامة وإن كان الأمر يختلف باختلاف الشخصية .

ثم جاء استعمال الباربيتورات Barbiturates في التخدير ، ومنها الأميتال Amytal والإيفيان Evipan والبنتوتال Pentothal . والمعروف أن كمية بسيطة منها تؤدي إلى الهدئة وأن كمية أكبر تحدث التخدير ، في حين تؤدي الكميات الكبيرة إلى الغيوبة والموت .

وتستعمل هذه المواد في التحليل النفسي بدل الالتجاء إلى الطريقة المطولة في التحليل وهي طريقة تدعى المعانى ، وخاصة بالنسبة للصددمات النفسية كالتي تحدث للجنود في ميدان القتال . ومن ثم أجريت التجارب لاستعمالها في التحقيقات . واختلفت نتائج التجارب اختلافاً كبيراً . فبينما يذهب البعض إلى أنه حصل على اعترافات كاملة يذهب بعض آخر إلى أن الشخص الذى يصمم على عدم الإفشاء لا يقضى تحت تأثير المخدر . ولعل هذا الاختلاف مرجعه اختلاف أثر العقار باختلاف الأشخاص واختلاف الظروف .

ولكن القدر المتيقن في هذا الخصوص هو أن هذه العقاقير تؤثر على تحكم الإنسان في إرادته قليلاً أو كثيراً وتجعله أكثر قابلية للإيحاء والانقياد وأكثر رغبة في المصارحة والإفشاء . وإذا لم يأت الاعتراف صريحاً فإن الاستجواب خليق تحت تأثير المخدر بأن يوقع الشخص في التناقض والخلط .

وعلى أية حال فإن البنتوتال هو أشهر هذه العقاقير التى استعملت كمثل حقيقة . وقد استعمل في قضية هامة في فرنسا شغلت الأذهان وأثارت الجدل .

وكانت البداية في نوفمبر ١٩٤٥ عندما ألقى القبض على فرنسى بتهمة التعاون مع الأعداء أثناء الاحتلال الألماني . ولم ينطق المتهم بحرف منذ القبض عليه . ولما كان قد أصيب برصاصة في رأسه في سنة ١٩٤٣ فقد أحاله قاضى التحقيق للفحص الطبى الشرعى . وفي ديسمبر ١٩٤٦ قرر الأطباء الثلاثة الذين فحصوه أنه مصاب فعلاً بالبيكم Aphasia وليس متصنعاً ، وفي عام ١٩٤٧ عاد قاضى التحقيق وانتدب الأستاذة هوير Heuyer ولافاستين Lavastine وجنيل بيران Genil Perrin لفحصه للبت فيما إذا كان المتهم مصاباً بحالة بيكم عضوية أو هستيرية أو أنه متصنع وفي استطاعته الإجابة . واستعمل الخبراء الثلاثة عقار البنتوتال ، وسألوه وهو تحت تأثير العقار فأجاب بكلمة

نعم، ثم أخذ يتكلم وإن كان ذلك في صعوبة ظاهرة . ولكنه بعد يومين كان يتكلم بوضوح كاف . وأقر بأنه كان يلرب نفسه على النطق منذ أشهر وهو في السجن ولكنه خشى أن يتكلم أمام قاضي التحقيق بطريقته غير الطبيعية حتى لا يتهم بالادعاء . وعلى ذلك قرر الخبراء الثلاثة أن حالة البكم غير قائمة أو أنها قد قاربت الشفاء .

وقامت على الأثر ضجة كبرى في المحافل العلمية والقضائية وثارث نائرة الصحافة والرأى العام .

وقرر مجلس نقابة المحامين في باريس أنه يعتبر استعمال التحليل العقارى سواء في الخبرة الشرعية أو لاستخلاص أقوال المتهم في أى إجراء من إجراءات التحقيق انتهاكاً لحق الدفاع .

وقررت الأكاديمية الطبية الفرنسية عدم جواز الالتجاء إلى التحليل العقارى في خبرة قضائية بقصد التشخيص أو لاستمداد المعلومات .

بل إن المتهم رفع دعوى جنحة مباشرة على الأطباء الثلاثة يتهمهم بإحداث جرح به عمداً (ثقب الإبرة لدى إعطائه المصل) وأنهم أفشوا سر المهنة بنقل المعلومات التى أفضى بها إلى قاضي التحقيق . ولكن محكمة السين - تحت رئاسة القاضى دوركام - قضت ببراءتهم على أساس أن الجرح النافه قد أجري بقصد التشخيص الطبى وأن الأطباء لم يكونوا معالجين بل خبراء عليهم أن يقدموا للقاضى المعلومات المتصلة بالمهمة الموكولة إليهم .

وقد أدت هذه الضجة إلى إحالة المتهم مرة ثالثة إلى لجنة من ثلاثة أطباء آخرين لإعادة فحصه . وقد قرروا أن حالة الأفيزيا تحسنت ولكن إصابة المتهم خطيرة بحيث تجعله عاجزاً عن الدفاع عن نفسه كما يجب ويتعين إخلاء سبيله طبيأ . وفعلأ تأجلت المحاكمة إلى أجل غير مسمى وأطلق سراحه .

وقد كان التيار كله - سواء بين العلماء أو غيرهم - متجهأ إلى الثورة على هذه الوسيلة واستعمالها في التحقيق والاستجواب . حتى الأطباء الثلاثة - هوير ولافاستين وبيران - أعلنوا أنهم لا يقرون مطلقاً بإباحة هذه الوسيلة في الاستجواب وأنهم ما التجأوا إليها إلا كوسيلة تشخيص في خبرة طبية شرعية لا كوسيلة استجواب .

وقد أثيرت للاستدلال على بطلان الالتجاء إلى التحليل العقارى في الاستجواب

اعتبارات قانونية قوية . أولها حق الإنسان الطبيعي المطلق في سلامة شخصه : جسمه وعقله ، وخاصة إزاء أى إجراء يقلل من تملكه لتمام إرادته ، وبطلان كل اعتراف أو دليل يستمد عن طريق الإكراه بأية صورة من صوره . وحق المتهم في الصمت Le droit de se taire أى حقه في أن لا يرغم على إدانة نفسه بالنطق حيث تستدعي مصلحته في الدفاع عن نفسه ألا يتكلم .

بل إن الأستاذ جارسون - وتبعه الكثيرون - وصف الوسيلة صراحة بأنها تعذيب Torture يعود بنا إلى العصور الوسطى ، وأنا إذا كنا لا نقبل اليوم أن نزل العذاب بالمتهم حتى يقر ، فإن «عقوبة التعذيب» ما تزال قائمة ماثلة من وراء الالتجاء إلى هذه الوسيلة الجهنمية .

ومن حق الصمت تشق حرية المتهم في الكذب . وقد لا نميل إلى القول بأن الكذب حق لأنه نقيصة من الوجهة الخلقية . ولكنه حرية فعلية أو رخصة للمتهم . ولا شك أن للمحقق ، بل عليه ، أن يعمل على كشف أكاذيب المتهم . ولكن إذا كان من حقه أن يفضح هذه الأكاذيب فليس من حقه أن يخنق قدرة المتهم العقلية وإرادته . هذه الإرادة التي تستطيع - ولا نقول يحق لها - أن تكذب دون أن ينالها القانون بشيء .

ولكن موضع الخلاف الحقيقي كان في شرعية استخدام التحليل العقارى في الخبرة الطبية الشرعية، مثل تشخيص البكم كما في حالة القرنسى السابق بيانها . يذهب فريق إلى أن التحليل العقارى يجوز استعماله بقصد التشخيص Narco-diagnostic ولعرفة ما إذا كانت الحالة عضوية أو نفسية أو تصنعاً لا بقصد الحصول على أقوال واعترافات Narco-analyse . وإذا حدث من المتهم إفشاء بشيء فإن الطبيب ملتزم بواجب المحافظة على أسرار المهنة ولا يستطيع أن ينقل شيئاً إلى القاضي فيما عدا ما يتصل بالحالة المراد تشخيصها . ويضيف هذا الفريق إلى ذلك أنه لا يحسن الالتجاء إلى هذه الوسيلة إلا عند الضرورة وفشل كل وسيلة أخرى . وإن من حق المتهم دائماً أن يرفض هذه الوسيلة . ولا يرى أنصار هذا الرأي أن التصنع حق أو حرية للمتهم تعين المحافظة عليها، فإن كان المتهم يلجأ أحياناً إلى أخبث الوسائل للتصنع والتضليل فليس من الإنصاف حرمان العدالة من الاستعانة بالخبرة لفضح تصنعه وتضليله . ولا يختلف الالتجاء إلى التحليل العقارى عندئذ عن الالتجاء إلى أخذ عينة من الدم لفحصها

أو استعمال جهاز قياس الموجات الكهربائية للمخ أو الدق على الجسم لاختبار الأعصاب .

ولكن أغلب الرأى يتجه إلى عدم جواز استخدام التحليل العقارى فى الطب الشرعى . فالتصنع ، بادئ الأمر ، نوع من الكذب ، كذب يتصل بحاله ، وهو حرية للمتهم أمام القاضى وأمام الخير . وليس معنى ذلك أنه ليس للخبير أن يكشف التصنع بالفحص والملاحظة . ولكن ليس له أن يهدم قدرة المتهم على التصنع . عليه أن يقف عند حد العلامات والدلالات . ولهذا فلا محل للمقارنة هنا مع فحص الانعكاسات العصبية أو تحليل الدم ، إذ فى هذه الحالات ومثلها يقف الفحص عند حدود العلامات دون نهجم على إرادة المتهم أو محاولة تعطيلها .

وهم يرون أن استخدام التحليل العقارى فى الطب الشرعى جدير دائماً بأن يتزلزل من التشخيص إلى انتزاع المعلومات والاعترافات كما تؤكد ذلك القضية الفرنسية ، وبهذا نصبح أمام « مصل الحقيقة » الذى يخل بكل حقوق الإنسان . ألا يؤدى هذا الإجراء إلى إقرار المتهم بتصنعه ؟ ألا يعنى ذلك أنه تحت ستار تشخيص التصنع يتدخل الخبير لانتزاع اعتراف من المتهم بتصنعه ؟

أما المسألة الثانية التى ثار فيها النظر فهى حالة ما إذا وافق المتهم على تخديره واستجوابه تحت المخدر أو طلب ذلك .

ويرى البعض أنه لا يوجد مانع قانونى من تخدير المتهم واستجوابه إذا طلب هو ذلك لإظهار براءته . بل إنه من الظلم أن يرفض طلب المتهم قد يحقق له فائدة . ويذكر بندر Binder أن التحليل العقارى يستعمل فى إحدى القضايا إذ جمد التحقيق فيها عند مرحلة تكافأت عندها كفتا البراءة والإدانة ، وكان المتهم مصرّاً على أنه كان بعيداً عن مكان الحادث ليلة وقوعه ، ورأت النيابة استجوابه تحت تأثير المخدر فوافق على ذلك . وظل تحت المخدر مصرّاً على أقواله . وترتب على ذلك حفظ القضية .

ونحن نرى أن يمتد حظر استخدام هذه الوسيلة مهما كان الغرض ومهما كانت الظروف . إن التخدير أخطر وسيلة يمكن أن تنسرب إلى قاعة التحقيق ، والسماح بها مهما أحاطت بذلك الضمانات معناه التعرض لكل الآثار البليغة التى تنجم عن إساءة الاستعمال . إذا أبحنا استعمال التحليل العقارى بموافقة المتهم ،

أفلا يسمىء إلى مركزه أن يرفض ؟ أو لا يكون في ذلك إكراه أدبي له على أن يخضع لهذه الوسيلة ؟ وإذا اشتد حرصنا فحتمنا أن يكون ذلك بناء على طلبه - فما هو الخط الفاصل بين الموافقة والطلب ؟ ألا يتصور عند ذلك التحايل والادعاء بأن المتهم هو الذى طلب ، في حين أنه لم يصدر منه سوى الموافقة على ما طلب إليه ؟ أما ما يقال من أن هناك تخديراً لمصلحة المتهم لا يجوز حرمانه منه فلا نظن أن هناك شيئاً من هذا . إن هناك دائماً احتمالاً أن يعترف المتهم أو يسمىء إلى مركزه أو يشي بنفسه عن واقعة أخرى أو يختلط عليه الأمر فيمزج الحقيقة بالخيال وينطق بخرافة قد تؤخذ عليه .

ومن ناحية أخرى فإن هناك عدداً من الناس لا يتأثرون بهذا المخدر ، فهل يكون في مصلحة العدالة أن يصروا على الإنكار وتخرج صحائفهم بيضاء في حين أنهم هم مذنبون ؟

٢ - جهاز كشف الكذب

أما جهاز البوليجراف Polygraphe الذى يطلق عليه الاسم الدارج « جهاز كشف الكذب » Lie-Detector فيقوم على حقيقة فسيولوجية وهى أن أجزاء الجسم المختلفة تخضع من حيث حركتها إما للجهاز العصبى الإرادى أو للجهاز العصبى الذاتى . فما كان خاضعاً للجهاز العصبى الإرادى يستطيع تحكيم الإرادة في حركته كالأطراف والأعين والحنفون والشفاه وغيرها مما تتبع حركته رغبة الشخص وإرادته ، وما كان خاضعاً للجهاز العصبى الذاتى يكون في حركته مستقلاً عن الإرادة كعضلات القلب والغدد وغير ذلك من عضلات الأحشاء الداخلية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الانفعالات النفسية المختلفة لها آثار جثائية تختلف باختلافها . فإذا كان في استطاعة الشخص أن يتحكم في أعضائه المتمتعة بالحركة الإرادية فيمنع عنها آثار الانفعال ، فليس في استطاعته أن يمنع الأعضاء الذاتية الحركة من التأثير بهذا الانفعال .

ينبنى على ذلك ، أنه إذا أمكن قياس هذه التغيرات اللاإرادية استطعنا

أن نتبين وجود الانفعال مهما كان الشخص حريصاً على إخفاء ظواهره . فإذا سألنا الجاني عن أمر له صلة بالجريمة فقد ينفي علمه به ولكننا نقف — بواسطة القياس — على ذلك الانفعال الذى أثاره سؤالنا مهما أفلح فى إخفاء الآثار الظاهرة للانفعال كالارتجاف والشحوب .

والفكرة فى ذاتها قديمة بل موغلة فى القدم . فقد لجأ القدماء إلى وسائل التحقيق مرتكرة على هذه الحقيقة وإن اتخذت مظهراً خرافياً . ومن ذلك تجربة حفنة الأرز لدى الصينيين القدماء إذ يطالب المتهم بأن يارك فى فمه حفنة من الأرز بعض الوقت فإذا وجدت بعد ذلك مختلطة باللعباب كان بريئاً وإذا وجدت جافة ثبتت إدانته . ومثل ذلك تجربة « البشة » التى ما زالت آثارها قائمة لدى بعض الأعراب فى مصر . وهى عبارة عن قطعة من المعدن يحميها « المشع » على النار حتى تنوهج ويطلب من الشخص المراد اختبار صدقه أن يمر بلسانه عليها فإن احترق لسانه كان مذنباً ، وإن لم يحترق كان بريئاً . وكان الاعتقاد فى البراءة والإدانة نتيجة هذه التجارب مرتكزاً على أسباب غيبية كالقول بأن الله يحمي البريء من احتراق لسانه ولكن الحقيقة العلمية هى أن عدم احتراق اللسان مرجعه وجود اللعباب الذى يحميه من الاحتراق .

وقد أخذ العلماء ، وخاصة فى ميدان علم النفس التجريبي ، فى صنع أجهزة لقياس آثار الانفعالات حتى وصلوا فى النهاية إلى جهاز كشف الكذب الذى يقيس فى وقت واحد تغيرات التنفس وضغط الدم وإفراز العرق . ولاستعماله يجلس الشخص المراد اختباره على مقعد وتثبت على صدره أنبوبة لتسجيل التنفس ويربط بذراعه جهاز لتسجيل ضغط الدم ويوضع كفاه على رقيقتين من المعدن لتسجيل إفراز العرق عن طريق تمرير تيار كهربائى ضعيف .

ويشرح للمختبر كيف يعمل هذا الجهاز وماذا يسجل . ثم تلقى عليه أسئلة عادية لتبين أثر الإجابات البريئة فى تنفسه ونبضه وإفراز عرقه حتى يقارن فيما بعد بأثر الأسئلة الحرجة . ويحصل الخبر بعد ذلك على نتائج الاختبار التى تسجلها مؤشرات متصلة بهذه الأجهزة .

ويراعى وضع أسئلة الاختبار فى صيغة تكون الإجابة عليها بنعم أو لا ، أى أن لا تتطلب إجابة مطولة . فمثلاً ، إذا كان الاتهام فى سرقة من مسكن فإنه يلحق على المتهم أسئلة كالاتية : هل سرقت سيارة ؟ هل خطفت حافظة

نقود ؟ هل سرقت من مسكن ؟ هل زورت وثيقة ؟ هل دهمت إنساناً في الطريق ؟ إلى غير ذلك . ويطلب منه أن يجيب عن هذه الأسئلة بنعم أو لا . فإذا أجاب بلا - وكان هو السارق - فإن الجهاز يسجل تغيرات التنفس والنبض والعرق عند إجابته بلا على السؤال المشير إلى التهمة ، وهو هنا السؤال الخاص بالسرقة من مسكن . ثم تمضي الأسئلة في مجموعات على هذا الوضع .

ونذكر فيما يلي قضية - ذكرها جورف - أوضح جهاز كشف الكذب كل ما كان يكتنفها من غموض . فقد حدث أن اختفى أحد التجار في ظروف غامضة ولم يعثر له على أثر . ثم ألقى القبض على شخص كان قد رؤى مع المختفي لأخر مرة ، كما وجد حائزاً لسيارة هذا الأخير . وباستجوابه أنكر أية صلة له بمصير التاجر المختفي ، فرؤى اختباره بجهاز كشف الكذب .

ويسأله وتسجيل آثار انفعالاته تبين أنه كاذب في إنكاره لجريمة القتل . ولكن كيف السبيل إلى إثبات الاتهام عليه وهو مصر على الإنكار ؟ وكيف يمكن معرفة كيفية القتل وسلاحه ومكان الجثة ؟ عند ذلك وجهت إليه عدة مجموعات من الأسئلة ، كل مجموعة منها تشمل عدة احتمالات لطرف معين من ظروف الجريمة . فوجهت إليه مجموعة من الأسئلة المتصلة بطريقة القتل : هل الجنى عليه أغرق ؟ أطلق عليه الرصاص ؟ دس له السم ؟ خنق ؟ فأظهر الجهاز أنه كذب عندما أجاب بلا عن السؤال الخاص بإطلاق الرصاص فترجع أن الجنى عليه قد مات رمية بالرصاص ، وقد عثر فعلاً على مسدس مخفي تحت مقعد السيارة . ثم أُلقيت عليه مجموعة من الأسئلة لمعرفة كيفية التصرف في الجثة : هل حرق ؟ أُلقيت في اليم ؟ دفنت ؟ فظهر من آثار انفعالاته التي سجلها الجهاز أنه كذب عندما أجاب بلا عن السؤال الأخير . كما أمكن بنفس الطريقة التوصل إلى مكان دفن الجثة حيث ظهر أنه مقبرة . ولما كان مكان المقبرة مجهولاً فقد جرى له برسم للولاية قسم إلى أقسام وأشير له إلى كل قسم منها مع سؤاله إن كان الدفن حدث به ، فلما سجل الجهاز آثار الاضطراب وعلامات الكذب عند الإجابة بلا على وجود المقبرة بأحد هذه الأقسام ، جرى برسم آخر لهذا القسم مقسم إلى عشرة أقسام ، وهكذا جرى برسم بعد رسم حتى انحصرت المنطقة في ميل ونصف ميل مربعين . وعند ذلك قام المتهم فحطم الجهاز وجعله غير صالح للاستعمال . وفعلاً بالبحث

في المقبرة الكائنة بهذه المنطقة وجدت جثة القتيل .

ويقال في مزيا استعمال هذا الجهاز إنه أداة لكشف الكذب أدق من مجرد الاعتماد على القراسة والملاحظة بغير أجهزة ، وهي سلاح ذو حدين ، كما أن استعماله يضيق من دائرة الاتهام وبذلك يبعد الشبهة عن الأبرياء من أول الأمر فضلاً عن أنه يجوز الاستعانة به في غير الشئون الجنائية لفحص كل شخص يراد تكليفه بعمل يستدعي الثقة به .

والواقع أن نجاح الجهاز مرتكز أولاً على الخبير الكفء لإجراء هذه التجارب وتفسير نتائجها فإن هذا الواجب المزدوج يستدعي للماماً كافياً بعلم النفس ووظائف الأعضاء وخبرة طويلة بالتحقيق والاستجواب فضلاً عن صفات من الصبر والمزاج المعتدل والذكاء والثقة بالنفس والشخصية الدمثة الحبيبة . ومع كل ذلك فإن هذا الجهاز لا يصلح في كل الأحوال . فهو لا يصلح إذا كان المتهم مصاباً بحالة عصبية أو عقلية أو مصاباً بمرض في القلب أو الجهاز التنفسي . كما أن الاضطراب الشديد والخوف من احتمال الخطأ أو من مجرد الاتهام أو من أسئلة شخصية محرجة قد يعرض الاختبار كله للفشل .

وحتى إذا لم يكن هناك عائق يحول دون ذلك فإن هذه الوسيلة في ذاتها معبأة بعوامل الخطأ . فمن ناحية ، الانفعالات التي تهدف إلى رصد آثارها والحكم على أساسها بصدق المتهم أو كذبه قد يكون منشؤها أمراً آخر غير الكذب أو الشعور بالإثم المتصل بالجريمة موضوع التحقيق ، كأن تكون متصلة بفعل آخر أو جريمة أخرى ارتكبها المتهم .

ومن ناحية أخرى — إذا كانت هذه الوسيلة تفضح نية الخداع لدى المتهم وتكشف كذبه فإنها لا تنفع بشيء إذا كان المتهم نفسه مخدوعاً فيما يفرض به . فإذا أجاب المتهم ، أو الشاهد ، إن اختبر بهذا الجهاز ، إجابات خاطئة مع اعتقاده بصحتها فإن الجهاز لا يسجل عليه الكذب ، أي أن هذه الوسيلة عاجزة عن الوقوف على الحقيقة مطلقة .

ويختلف التدليل بجهاز كشف الكذب عن التدليل بالتحليل العقارى في شيء هام . فإن الدليل في هذا الأخير هو نفس الأقوال التي تصدر عن المتهم سواء كانت اعترافاً صريحاً أم أقوالاً أخرى تساعد على إدانته ، في حين لا ينطق المتهم عند اختياره بجهاز كشف الكذب بغير لا أو نعم ويكون

الاستدلال عندئذ - في غير حالة إقدام المتهم على الاعتراف بعد اختياره أو أثناءه - مركزاً على تقرير خبير الجهاز الذي يفحص النتائج ويدرس الإجابات ثم يبلّغ برأيه فيما إذا كان المتهم صادقاً أو كاذباً .

ويعرض للذهن هنا وجه شبه كبير بين استعمال جهاز كشف الكذب واستخدام الكلب البوليسى . فما لم يصدر من المتهم اعتراف نجدنا إزاء قرينة مبناها أن الكلب تعرف على رائحة المتهم ، أو أن الجهاز - طبقاً لتفسير الخبير - قد سجل علامات تدل على كذب المتهم .

وهنا نتساءل : هل يكذب جهاز كشف الكذب ؟ إن هذا الجهاز لا يعمل وحده بل إنه بغير الخبير المتمكن لا يساوى شيئاً ، ومع ذلك فإنه يتبين عموماً، من واقع تجارب طويلة مع أدق الأجهزة وأكفأ الخبراء، أن هناك دائماً نسبة من الخطأ تدور حول الخمسة في المائة، بالإضافة إلى نسبة تراوح بين خمسة عشر وعشرين في المائة يكاد يستحيل فيها على الخبير البت فيما إذا كان المتهم صادقاً أم كاذباً .

وإذن فنحن إزاء وسيلة محوطة بنتائجها بغير قليل من الشك ، وسيلة قد لا يراها البعض أفضل من الالتجاء إلى حاسة الشم لدى الكلب البوليسى. مع افتراض أمانة الخبراء في كل منهما . وهذا ما دعا المحاكم في أمريكا - حيث يشيع استعمال هذا الجهاز في التحقيق أكثر من أى بلد آخر - إلى رفض السماح بتقديم النتائج التي يسجلها هذا الجهاز كدليل في المحكمة ورفض طلب المتهم الذي يعرض اختياره أمام المحكمة بهذا الجهاز . إن هذا الجهاز في نظر القضاء الأمريكى لم تصبح له قيمة علمية توحى بقدر كاف من الثقة في دقة ما يسفر عنه من دلالات .

ولكن ذلك لا يعنى إبطال هذه المحاكم للوسيلة نفسها فإن ما قد يسفر عنه الجهاز من نتائج يسوّغ الالتجاء إليه في مراحل التحقيق السابقة على المحاكمة . ومن ثم فإن اعتراف المتهم نتيجة اختياره بهذا الجهاز لا يعد باطلاً لأنه لا يستند إلى إجراء باطل في ذاته ، على شرط أن لا يكون الاعتراف نفسه مشوباً بما يطله كتهديد المتهم أو إكراهه أو خداعه قبل أو أثناء أو بعد الاختبار وهو ما يطلق عليه تعبير وسائل « الدرجة الثالثة » Third degree .

فإذا انتقلنا إلى القانون المصرى لانجد مانعاً قانونياً من الالتجاء إلى هذا الجهاز ولا نرى ما يتعين معه إبطال الاعتراف المترتب على استعمال الجهاز بمجرد الالتجاء إلى هذه الوسيلة . ولا يمكن أن تقارن هذه الحالة بحالة الالتجاء إلى العقاقير في الاستجواب ، إذ بينما تؤثر هذه العقاقير في الوعى والإرادة ، لا يهدف الجهاز إلى غير قياس الآثار الفسيولوجية للانفعالات التى تمر بالمتهم أثناء الاختبار . ولكن إذا كان استعمال الجهاز قانونياً في ذاته فإنه ما زال — كما قدمنا — قاصراً من الوجهة العلمية بحيث لا يمكن الاعتماد على التفسير الذى يقدمه الخبير لنتائج الاختبار في الحكم بالإدانة ، وإلا كان التسبب قاصراً ومبطلا للحكم مثل الاستناد إلى تعرف الكلب البوليسى فحسب أو — مع بعض الفارق — مثل الاستناد إلى شهادة منوم مغناطيسى عن عملية تنويم . فإن الأسباب في جميع هذه الأحوال لا تؤدي إلى المنطوق عقلاً ومنطقاً .

وبقى سؤال : هل يجوز للمتهم قانوناً أن يرفض اختباره بجهاز كشف الكذب ؟ قد يرى البعض أنه لا يجوز له قياساً على إيقاف المتهم في طابور العرض القانوني ، ولأن الجهاز لا يتعرض له بشيء بل يقتصر على تسجيل آثار انفعالاته التى تعرض له في التحقيق . ولكن القول باختبار المتهم بزعم أنه إخلال بحق الصمت المقرر للمتهم . ومقتضى هذا الحق ترك المتهم يعبر عما يريد أن يعبر عنه من مكونات نفسه وإخفاء ما يشاء . فكل مساس به — ومن ذلك إحاطته بهذه المراسد التى يتكون منها الجهاز — يعد إخلالاً بهذا الحق . ولا بد — من ثم — من موافقة المتهم .

ولا يخفى في هذه الحالة من تلاعب جهة التحقيق في شرط موافقة المتهم والادعاء بموافقة على خلاف الواقع ، كما هو الأمر بالنسبة لتحليل العقارى ، فإن موافقة المتهم طيلة إجراء التجربة لا يستغنى عنها عملاً ، إذ يستطيع المتهم أن يلوذ بالصمت عن لا ونعم أو أن يعتمد الحركة أو يصم أذنيه لإفساد التجربة ، هذا إن لم يقدم على تحطيم الجهاز .

ويبدو مما تقدم أن مصطلح الحقيقة وجهاز كشف الكذب ليساً شيئاً واحداً ينظر إليهما نظرة واحدة . فأولهما ردة ، لا ريب فيها ، إلى عهود التعذيب وإن كان عذاباً بغير ألم ، أما ثانيهما فما زال أسلوباً طفلاً من الناحية العلمية يحبو ويتعثر وليس — بعد — جديراً بالاعتماد عليه كدليل رشيد .

المراجع الرئيسية

1. Jean Rolin : Drogues de Police. Paris, 1950.
2. G. Heuyer : Narco-Analyse et Narco-Diagnostic. Paris, 1949.
3. F.E. Inbau : Lie detection and Criminal interrogation. U.S.A. 1949.
4. F. Gorphe : L'appréciation des preuves en justice, Paris, 1947.
5. T. Reik : The Unknown Murderer. London, 1936
6. H. Binder : Revue internationale de Criminologie et de Police Technique (Vol. VIII No. 3. 1954)
7. H. Munsterburg : On the Witness Stand U.S.A., 1926.

٨ — أحمد محمد خليفة : أصول التحقيق الجنائي ، بغداد ١٩٤٩ .

LA NARCOSE ET LE POLYGRAPHE

A l'occasion de la célèbre affaire Cens (Paris 1948) la question de l'emploi de la narcose chimique dans l'instruction criminelle et en médecine légale a soulevé des vives discussions.

Presque tout le monde est d'accord sur l'illicéité de l'épreuve à la narcose au cours de l'instruction, étant contraire aux droits et aux garanties élémentaires de la défense tant qu'elle prive l'inculpé de ses facultés de libre détermination.

* De l'autre côte, l'emploi du narco-diagnostic en médecine légale constitue également pour une forte majorité une atteinte à l'intégrité physique et l'intégrité psychique du prévenu. L'opinion contraire soutient qu'il puisse être appliqué dans les états apparentés à la simulation ainsi d'ailleurs que d'autres techniques courantes en médecine comme les ponctions veineuse ou lombaire et l'électroencéphalographie.

Mais il faut noter que la simulation est une liberté du prévenu partant de son droit à se taire qui, à son tour, constitue une partie inséparable du droit de défense. Les procédés de l'instruction peuvent tendre au dépistage de la simulation mais sans entraver le libre fonctionnement des facultés de la psyche.

L'illégitimité du procédé est étendue, à notre avis, au cas du consentement de l'inculpé à se mettre à l'épreuve, car une exception pareille à la règle pourrait entraîner tous les abus qu'on puisse imaginer dans la fonction de l'instruction.

Le polygraphe, qui enregistre les manifestations physiologiques de l'émotion de mensonge, est un autre procédé, de base de psychologie appliquée, qu'on utilise, notamment en Amérique, dans l'interrogatoire.

Cet apparatus ne vaut presque rien sans l'opérateur bien doué et qualifié qui s'occupe de l'application de l'épreuve et de l'interprétation de ses résultats. Il est à noter, en plus, que seul la conscience de tromper puisse se révéler dans les résultats; le polygraphe n'est donc pas un détecteur de vérité objective.

Le polygraphe est encore en ses débuts. La proportion d'erreurs, dans les meilleures circonstances, est toujours élevée. Les tribunaux en Amérique ont décidé l'inadmissibilité de ses résultats en justice.

Pour nous, la preuve coulant de cette épreuve est encore mineure du point de vue scientifique et ne mérite pas à l'heure actuelle d'être admise en justice, mais l'épreuve même n'est pas illicite, un aveu qu'elle puisse procurer n'est donc frappé de nullité.

ينشر هذا الباب ملخصاً للبحوث والدراسات الهامة سواء ما يجرى أو ينشر منها في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج .

التصوير الملون في التحقيق الجنائي

موجز لمقال أدوين كونراد Edwin Conrad

The Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science
Vol. 48, No. 3 - 1957

٦ - عدم جودة الأفلام نفسها .
ولهذا يتعين وضع هذه النواحي موضع الاعتبار عند تقديم الفيلم الملون كدليل لإثبات اللون الأصلي أمام القضاء .
وقد استعمل التصوير الملون في قضايا القتل لتصوير مسرح الجريمة وموضع الجثة وإصاباتهما .
وقد حكمت إحدى المحاكم بقبول التصوير الملون في حجة عرض لحم فاسد للبيع ، وقد صور هذا اللحم المضبوط بين لحوم أخرى طازجة ، وقدم الاتهام الصور الملونة كدليل مادي ، ورغم اعتراض الدفاع فقد قبلت المحكمة هذه الصور . وإذا لا يمكن لدليل آخر أن يثبت فساد اللحم المشتبه فيه أدق مما تثبته الصور الملونة إذ أوضحت تماماً الفرق بين اللحم الطازج واللحم الفاسد .
إن الكثيرين يرون أن التصوير الملون يصلح أداة من أدوات الإثبات المادي ، فاللون له قيمة دلالية واضحة في تصوير المناظر والأشخاص والأشياء . ولم تعد الصور الملونة بشعة أو ذات تأثير سيء ، رأى المحلفين لمجرد أنها تحتوي على الألوان اللازمة .
وقد أخذ البعض بالرأي الذي يرى أن قبول التصوير الملون كدليل في التحقيق خاضع لنفس القواعد والحدود والقيود القانونية التي تحكم قبول التصوير العادي ، ولكن من الواضح أنه إذا كان اللون نفسه موضعاً للجدل فإن عدم انطباق اللون على الأصل ، يؤثر على قبول الصورة أو عدم قبولها كدليل .

التصوير العادي (الأبيض والأسود) أمر معروف ، ولكن الطبيعة التي تحيط بنا زاخرة فعلاً بالألوان ، وإغفال هذه الألوان في التصوير يبعدنا عن الواقع . والتصوير الذي يعطينا حقيقة الكون كما نراه ، يعطينا بعداً ثالثاً هو اللون . ولهذا ينبغي أن نقبل التصوير الفوتوغرافي الملون على أنه أقرب إلى الطبيعة .
ولكن : هل يمكن أن نحصل على صورة ملونة تنطبق انطباعاً تاماً على الطبيعة ، أي على الأصل الذي نسوره ؟ إن التقدم في فن التصوير الملون لا يمكننا من الحصول على صور ملونة تضاهي الأصل من جميع النواحي . ولكن هذا النقص الزاهر لم يمنع المحاكم من الأخذ بهذه الصور الملونة كدليل معترف به . فما هي أسباب النقص الفني في التصوير الملون ؟

- ١ - عدم كفاية الضوء .
- ٢ - عدم ضبط وقت الالتقاط .
- ٣ - عدم دقة عملية التحميض .
- ٤ - الأنسواء العاكسة : إذ من الممكن أن تختطف الألوان في التصوير عن الطبيعة لانعكاس الأنسواء في بعض الأحيان .
- ٥ - عوامل سيكلوسية وبصرية : لا يمكن للأفلام الملونة أن ترى الألوان كما يراها الإنسان ، لأن العدسات البصرية التي يمكن بواسطتها أن نرى الأشياء كما تراها العين المجردة فضلاً عن الحالات النفسية المختلفة وكذلك ما يصيب بعض الأفراد من حساسية لوني .

العدالة الجنائية في النظام السوفيتي

ملخص لكتاب «People's Courts in the U.S.S.R.» Moscow 1957 (١)

تأليف شينين L. SHEININ

التي تعرض عليهم يوحى من إدراكهم الثوري لفكرة العدالة إذ لم يكن قد صدر قانون العقوبات أو للإجراءات الجنائية بعد .
وعقب انتهاء الحرب الأهلية بدأ وضع التشريعات المتعلقة بالعقوبات والإجراءات الجنائية ، وبدأ إحلال محاكم جديدة « محاكم الشعب » محل المحاكم الثورية القائمة .
ومنذ بادئ الأمر لم تكن مهمة تلك المحاكم مجرد العقاب على الجرائم بل كانت لها رسالة تربوية هامة .

العدالة الجنائية والستور السوفيتي

ولقد تضمن الستور السوفيتي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العدالة الجنائية في الاتحاد السوفيتي ، فلقد أصبح - صراحة - من الطبيعة الديمقراطية للمحاكم السوفيتية وعن علاقتها الوثيقة بالشعب وعن عملها وأهدافها ، فاستلزم الدستور مشاركة مندوبين عن الشعب في الفصل في الدعاوى .

كما نص الستور على استقلال القضاء ومساعدتهم من مندوب الشعب ، فليس لأحد أن يتدخل بأي وسيلة في أعمال المحاكم .
وينص الستور على علانية جلسات المحاكم إلا في الحالات المستثناة بنص خاص ، ولجميع المواطنين الحق في شهود تلك الجلسات كما أن الصحافة الحق في متابعتها .

إذا حاولنا التعرف على فكرة العدالة الجنائية في الاتحاد السوفيتي ، لا يمكن القول أن الحكومة السوفيتية قضت منذ بدء الثورة الشيوعية عام ١٩١٧ على النظام القضائي الذي كان سائدا في العهد القيصري ، حيث كانت المحاكم في ذلك العهد تقوم على المظهرية فكانت تعقد الجلسات في قاعات فخمة زهية يقوم على أبوابها حراس ويتكثف حجباتها الوثيرة بالقضاة والموظفين في ملابسهم المخضراء الأنيقة . ولم يكن للناس أمام القضاء سواء بل كان القضاء يكيل العدالة يأكثر من كيل حسب مراكز ورتوات ونفوذ الخصوم . وكان القضاة يختارون من ملاك الأراغى والأثرياء والتجار فكانوا يهيمنون كل البعد عن مشاعر وآلام الشعب . ولذلك كان الشعب عزوفا عن اللجوء إلى تلك المحاكم نتيجة للخبرات المريرة التي عرفها عن تلك المحاكم وقضاةها . ولذلك فلم يكن من المستغرب أن يعمد الشعب - كأول عمل ثوري يقوم به في بدء الثورة في فبراير عام ١٩١٧ - إلى حرق « دار العدالة » في مدينة « بتروجراد » .

ولقد واجهت الحكومة السوفيتية صعوبات عديدة في سبيل إقامة عدالة جنائية سليمة نتيجة تسريع الجانب الأكبر من كانوا يشتغلون المناصب القضائية في العهد القيصري . ولكن حرصا ما أنشئت محاكم ثورية كان أعضاؤها من الطبقة العاملة يقومون بالفصل في الدعاوى

(١) قام الأستاذ على حسن فهمي الباحث المساعد بالمعهد القوي للبحوث الجنائية بتلخيص

هذا الكتاب .

عليه قانونا على هؤلاء الذين يتدرون عرضا ولأول مرة في هذه الجريمة .

ويمكن القول أن هذه الثنائية في العقاب أصبحت المحور الذي يقوم عليه عمل الأجهزة القضائية والعقابية بالاتحاد السوفيتي .

المسئولية الجنائية :

والقانون السوفيتي يقرر عدم مسئولية فاعلي الإدراك والتمييز . فإذا ما اشتبهت المحكمة في القوى العقلية المتهم واعتقدت أنها غير طبيعية فإن لها طبقا للمادة ٢٤ من قانون العقوبات السوفيتي، أن توقف مؤقتا لإجراءات المحاكمة وأن تأمر بتوقيع النقص اللازم على المتهم بواسطة خبراء « معهد الطب الشرعي العقل » . فإذا ثبت أن بقوة العقلية خلافا ، أمرت المحكمة بوضعه في مستشفى للأمراض العقلية لعلاج .

استقلال الهيئات القضائية :

يساهم الشعب مساهمة فعلية في تكوين المحاكم بالاتحاد السوفيتي ، إذ يساعد القضاة مندوبون من الشعب العامل يتمتعون بنفس الحقوق ويمارسون نفس السلطات التي للقضاة ، فلمهم أن يستجوبوا المتهمين ولهم الحق في سؤال الشهود ومناقشة الخبراء . . إلخ ، وفي غرفة المداولة يشتركون مع القضاة على قدم المساواة في إصدار الأحكام والقرارات . وعلى الرغم من أن المحكمة تتكون من قاض واحد يساعده اثنان من « مندوبي الشعب » People's assessors فإن الأحكام والقرارات تصدر بأغلبية الآراء . بل إن المادة ١٩ من قانون النظام القضائي السوفيتي تنص على أنه إذا تغيب القاضي يحل أحد هؤلاء المندوبين محله ، ويتمتع هؤلاء من بين المال والجند والمدربين والموظفين والأطباء والعلماء وغيرهم .

ونفس الدستور السوفيتي على استقلال القضاء ومساعدتهم من مندوبي الشعب ، كما نص على أنه ليس لأحد أن يتدخل بأي صورة في أعمالهم .

ويوجب الدستور أن تجرى سائر الإجراءات القضائية باللغة المحلية للمقاطعة أو الجمهورية التي تقع بها المحكمة ، كما يسمح للمصنوم باستعمال لغاتهم المحلية ، وهو بهذا يكفل المساواة لسائر المواطنين من القويات المختلفة التي يتكون منها شعب الاتحاد السوفيتي .

ولقد كفلت المادة ١١١ من الدستور السوفيتي حق الدفاع بالنسبة للمتهم ، واعتبرته أحد الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها . كما كفل الدستور مساواة المواطنين جميعا أمام القانون بغض النظر عن وظائفهم وثرواتهم وقوياتهم وعقائدهم الدينية وعضويتهم في الحزب .

ضمانات العدالة الجنائية

سنحاول أن نورد - بإيجاز - النقاط البارزة للنظام الجنائي السوفيتي محاولين التعرف على مدى الضمانات التي يكفلها تحقيقا للعدالة الجنائية . .

دستورية وقانونية الأوامر واللوائح :

في ٢٠ يونيو ١٩٣٣ أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس قوسسيري الاتحاد السوفيتي قرارا بتشكيل مكتب الادعاء للاتحاد السوفيتي برئاسة مدع عام . وأناط للقرار بهذا المكتب عدة اختصاصات هامة من بينها مراقبة دستورية الأوامر واللوائح التي تصدرها جهات الحكومة المركزية وحكومات الجمهوريات والسلطات المحلية، وعدم مخالفتها للقوانين .

شرعية الجرائم والعقوبات :

وتوقع المحاكم العقوبات طبقا للقانون وحسب طبيعة ونوع الجريمة . وبينما تلحق المحاكم السوفيتية عقوبات شديدة بالخونة والجوايسس والقتلة وأولئك الذين يلحقون الأذى بالامتلاكات الاشتراكية ، نجد أنها في نفس الوقت تحكم بعقوبات بسيطة تصل - في كثير من الأحيان - إلى أقل من الحد الأدنى المنصوص

١٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية السوفيتي بموجب الحصول على أدلة كافية ضد التهم خلال أسبوعين من تاريخ القبض عليه وإلا أُعطي سبيله . الدور التربوي للمحاكم والمؤسسات الإصلاحية بالاتحاد السوفيتي :

وعندما تصدر المحاكم أحكامها بالمقاب على الجريمة ، فإنها لا تهدف بذلك مجرد عقاب المذنب بل إنها تهدف - في الوقت ذاته - إعادة تربيته بحيث يصبح مواطناً عاملاً شريفاً يأخذ دوره في بناء المجتمع الاشتراكي . وفي نفس الوقت فإن عمل المحاكم في الاتحاد السوفيتي له قيمة تربوية كبرى بالنسبة للمواطنين جميعاً ، فملاتية الجلسات تسمح لأكثر عدد من المواطنين شهودها والوقوف على تفاصيل وظروف ووقائع ودوافع الجريمة ، كما يتعرفون على العقوبة التي ترفع وفي هذا كله ما فيه من رذع عام لمن تسول له نفسه المساس بالحقوق التي كفلها الدستور والقانون .

بل إن القوانين المختلفة تقصص عن ازدواج فكرة العقوبة وفكرة التربية ، فالقانون السوفيتي لا ينظر إلى العقوبة على أنها انتقام ولا يستهدف بها إلحاق الأذى والامتهان، ولعل هذا يتجلى في وضوح في نظام العقوبات الذي أقره المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي والذي أدخل صورا من صور الدفاع الاجتماعي يتجلى فيها عنصر التربية كالترخيص والعمل الإجباري دون حرمان من الحرية .

بل إن المحاكم في أثناء نظرها للدعوى لا تكن بمقاب المذنب فقط بل إنها تحاول أن تتعرف على العوامل التي سهلت وقوع الجريمة ، وتصدر بذلك منشورات إلى السلطات المختصة لاتخاذ ما تراه من خطوات كافية بتصحيح الأوضاع تلخيا لوقوع الجريمة .

وتقوم عملية تأهيل وتربية المذنبين في الاتحاد السوفيتي على حقيقة ميكولوجية هامة هي بث الثقة في نفس المحكوم عليه في أنه بوسعه

ويقوم بدور الادعاء أمام المحاكم السوفيتية مكتب الادعاء يرأسه مدع عام يعاونه نواب عنه يختارهم من بين رجال القانون . ويقوم عمل مكتب الادعاء على الوحدة والمركزية ، إذ أن المدعي العام للاتحاد السوفيتي يعارض سلطاته مباشرة وعن طريق نوابه في سائر أقاليم الدولة ، وتنص المادة ١١٧ من الدستور على أن « يمثل مكتب الادعاء يعارض وظائفهم مستقلين عن أي تأثير يوم يتمتعون بحسب المدعي العام للاتحاد السوفيتي » . ولما كان سير العدالة الجنائية يتوقف - إلى درجة كبيرة - على حق وكفاية القائم بالتحقيق وعلى حياده وضميره ومهارته وخبرته وكان من الضروري أن يقوم التحقيق الجنائي على أسس علمية، فإن ثمة مهلاً للبحوث الجنائية « Institute of Criminology » ملحقات مكتب الادعاء يقوم على البحث الجنائي العلمي ، كما يقوم بتجريب الوسائل الفنية في كشف وتحقيق الجرائم وينشر أبحاثاً مبتكرة في علم الإجرام .

ضمانات المهتمين في القانون السوفيتي : ويكفل الدستور والقوانين حماية الحقوق الشخصية والحريات الفردية . وفي المجتمع السوفيتي تحترم حقوق الفرد في ظل الروح الجماعية ، ويقوم النظام الاشتراكي بفرض وتنمية هذه في نفوس الشعب حتى أصبحت سمة بارزة من سمات شخصية الشعب السوفيتي . فطبقاً للقانون يعتبر أي اعتداء على حقوق الأفراد - بغض النظر عن مصدره - جريمة معاقبا عليها . بل إن القانون يمنع المواطنين الحق في اللجوء مباشرة إلى المحاكم في حالات معينة - كالقذف والسب - دون دفع رسوم . وفي هذه الحالة يقوم المجني عليه بدور الاتهام وتلتزم المحكمة بنظر الدعوى ومعاينة المذنبين .

ولا يجوز القبض على أي شخص للاشتباه في ارتكابه جريمة ما دون الحصول على إذن سابق بذلك من مكتب الادعاء ، بل إن المادة

وكانت تصدر بين الحين والحين أوامر بالإفراج عن الكثيرين من المحكوم عليهم تقديراً لسلوكهم المثالي في تلك المسمكرات حيث أظهروا كفاءة في العمل وامتيازاً في السلوك .
ولقد كان لهذا كله أثره في الحد من ظاهرة الجريمة بصفة عامة في الاتحاد السوفيتي ، خاصة بما يسمى « بالجريمة المخترقة » .

أن يحيا من جديد حياة عاملة شريفة .
لقد قامت الحكومة السوفيتية منذ بدء الثورة بإنشاء مستعمرات كثيرة للعمل ألحق بها الجناحون من الأحداث حيث يتلقون التعليم والتأهيل المهني اللازم .
كما لجأت الحكومة السوفيتية إلى استخدام هذه الأساليب الإصلاحية التربوية مع المحكوم عليهم من البالغين في مسمكرات العمل الإصلاحي

التشويه المتعمد لبصمات الأصابع^(١)

ذلك المبدأ هو أن بصمات كل شخص تعد فريدة في نوعها لا مثيل لها ولا شبيه ، ومن ثم أصبحت البصمات أفكك سلاح يشهره المجتمع في وجه الجريمة .

ولكن التشويه المتعمد للبصمات لم يعد نادر الحدوث ، وهو محل اهتمام خبراء تحقيق الشخصية من ناحية البحث العلمي . والحقيقة الخافية على المجرمين أن هذا التشويه لا يحول دون تحقيق شخصياتهم ، بل على العكس يكون بمثابة علامة فريدة مميزة .

ومن أمثلة التشويه الكامل لبصمات الأصابع ما أحدثه روبرت جيمس بأصابعه ، وكان قد اعتقل بتكساس في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤١ وعندما أدخلت بصماته تبين أن المناطق التي بها أشكالها قد أزيلت بشرتها ، ولما استجوب قرر أنه أجرى عملية جراحية لإزالة بشرة أصابعه العشرة واستبدالها بجلد من إبطيه ، ثم فصل ذلك الجلد بعد أن التحم بأصابعه . وقد اعترف بشخصيته الحقيقية ويساويته ، ولما طلبت الفيشات المحفوظة له بمكاتب تحقيق

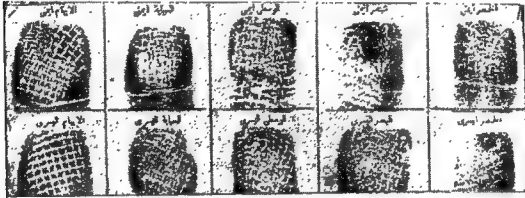
كتب الدكتور جيمس بيركز James Burkes أستاذ أمراض الجلد في كلية الطب بجامعة تولان الأمريكية مقالاً نشرته أخيراً إحدى المجلات الطبية وصف فيه حالتين مرضيتين عولجت خلالها أطراف الأصابع بغرشاء من السلك من النوع الذي يستعمل لإزالة آثار الإصابات بالحدري . وقد ذكر في هذا المقال أنه قد ظهرت طبقة جديدة فوق المنطقة المزالة وكان الجلد أملساً فيها حداً خطوط دقيقة رفيعة متقاطعة متوازية ، وأن خبراء تحقيق الشخصية قالوا إن البصمات الجديدة للذين المريضين لا تفيد في تحقيق شخصية صاحبها ، ولا يمكن وضعها ضمن أى مجموعة في التصنيف العام . وأضاف أن احتمال تغير بصمات الأصابع يجعل تحقيق الشخصية عن طريق البصمات غير مضمون بعد أن كان مؤكداً .

إن ما يرضه الدكتور بيركز لن يكون سبباً في أن تفقد الثقة في بصمات الأصابع كدليل قاطع لا يرقى إليه أدنى شك ، والمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه حجية البصمات لن يتغير أبداً

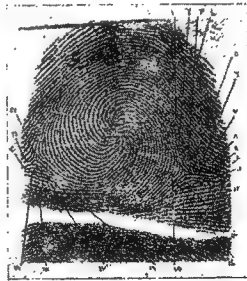
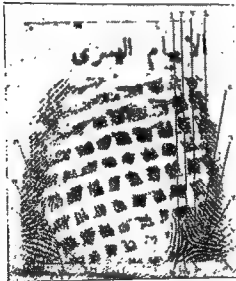
(١) هذه الدراسة للصاغ عبد الكريم درويش أركان حرب مصلحة تحقيق الشخصية والباحث المنتدب بالمعهد القوي للبحوث الجنائية .

والمثل الآخر في هذا الباب من تجاري في مصلحة تحقيق الشخصية . ففي يوم ١/٦/ ١٩٥٨ علمت أن أحد المساجين ويدعى « ح . ع » ، أرسل للكشف عن سوابقه ولما فحصت أصابعه وجدت مصابة بحروق على شكل خطوط هندسية متقاطعة (شكل ١) نتيجة محاولته إتلاف بصماته بأن وضعها على شبكة من السلك مما يستعمله البنّاؤون (مهززة) ، وكان السلك يحمى على النار وقد أجريت عدة محاولات لأخذ بصماته بطريقة تظهر أجزاء سليمة من الخطوط

الشخصية قبل التشويه وفحصت أمكن من مقارنة النقط المميزة التي بقيت في عقل الأصابع تحقيق شخصيته ، فإذا وضعنا في اعتبارنا ما قاساه الشخص المذكور من آلام مبرحة ، والتكاليف الباهظة التي تتطلبها العملية ، وصعوبة الحصول على جراح ماهر يقوم بها أدركنا أنه لم يحرز بسببها أى نجاح في تنكرو ، إذ أنه يمكن للخبير أن يعتمد على بصمات كانت محلًا للتشويه ، فالعملية في حد ذاتها لم تمنح من تحقيق شخصيته .



شكل (١) بصمات أصابع « ح . ع » وقد أُلغتها بأن وضعها على شبكة من السلك المحمى فأصبحت بحروق على شكل خطوط هندسية .



شكل (٢) : رغم ما أحدثته « ح . ع » من تشويه في بصماته فقد أمكن إيجاد ٢٢ نقطة تشابه بين البصمة السليمة والبصمة المشوهة مع ملاحظة أن القضاء في مصر يكن : ١٢ نقطة .



شكل (٣) : بصمة «ح.ع» أخذت بعد ثلاثة عشر يوماً من تشويه أصابعه
ويلاحظ أن الخطوط الحلمية قد بدأت في الظهور .

الأصبع مثالا لبقية أصابعه المشرقة تبين لنا أنه كان يحاول عبثاً إخفاء شخصيته ، بل إنه وضع نفسه موضع الشبهات .

إن السؤال الآن هل ستمود بصماته بنفس الوصف الذي كانت عليه قبل حرقها ... ؟
لقد أمكننا بعد ثلاثة عشر يوماً أن نعاود أخذ بصماته وقد لاحظنا أن البشرة قد بدأت في الالتئام وأن الخطوط الحلمية قد أخذت في الظهور (شكل ٣) ، ولكن هل ستكون بنفس الشكل قبل حرقها ؟ المستقبل سيكشف لنا عن ذلك ...

الحلمية التي لم تتأثر بالتشويه ، وأمكن فعلا الكشف عن شخصية هذا السجين ، والمثور على ملفه المسجل ، وقد سبق أن حكم عليه في ١٧ قضية آخرها حكم بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وكان يتحمل اسماً مستماراً .

ويوضح الشكل (٢) بصمة الإبهام اليسرى قبل وبعد التشويه العميق الذي أحدثته ببشرة أصبعه ، ويلاحظ أن بها ٢٠ نقطة مميزة . وإذا علمنا أن القضاء في مصر يكتفي باثنتي عشرة علامة مميزة وإذا ما اتخذنا هذا



يرحب هذا الباب بكل ما يرد إليه من آراء
فيما تعرض له المحلة من موضوعات .

محاولة في تفسير السلوك الإنساني^(١)

الأشخاص يحاولون عادة القيام بتحقيق ما يرغبون
في عمله ، وما يستطيعون عمله وما ينبغي أو
ما لا ينبغي عليهم عمله .
هناك اتجاهان يحاولان أن يفسرا في بساطة
بأسلوبين مختلفين أى نوع من أنواع السلوك
الإنساني :

١ - فالأخصائي البيولوجي ، إذ يفسر
سلوك الإنسان ، يفعل ذلك وصورة الحيوان
أمامه . فهو يتخيل الفرد ، أولا وقبل كل شيء ،
تركيباً عضوياً *organisma* ، أى مخلوقاً حياً
من النظام والمضلات والأعصاب ، ولكل من
هذه الأشياء وظيفة حيوانية خاصة . وهذا التركيب
المعنى عند الأخصائي البيولوجي ليس إلا نظاماً
واحداً . فإذا حاول أن يفسر نوعاً من أنواع
سلوكه يتم عادة بما يدور في داخل التركيب
المعنى نفسه وإلى المؤثرات الآلية الفسيولوجية
والمؤثرات الميكانيكية البيولوجية . وهو يندى
في عمله دائماً بالتفاعل الفسيولوجي والعمليات
البيولوجية بسلوك الفرد . فإذا تصرف الإنسان
في أمر ما بأسلوب معين أو عندما يتفاعل أمام
تجارب معينة ، نجد أن الأخصائي البيولوجي
يسارع إلى أن يعيه بناء بعض العناصر والنتائج
والحوادث الداخلية في التركيب المعنى الحيوانى
للإنسان ويستعمل هذه في تفسير السلوك الظاهري
الملاحظ .

يحاول هذا المقال عرض وجهة نظر علم
النفس الاجتماعي . وعلى اعتبار وجهة نظر حديثة
تحاول تفسير السلوك الإنساني على ضوء الحقائق
العامة لعلم البيولوجيا وعلم الاجتماع .

ويقتصر الكلام في هذا المقال على موضوع
تفسير السلوك الإنساني في حد ذاته بصرف
النظر عن حسنه أو قبحه أو كونه سوياً أو غير
سوى . ولا يخوض في عمليات تأثير العوامل
التكوينية البيولوجية وعوامل البيئة الاجتماعية
- كقوى عامة - في تحديد السلوك الإنساني .
وكذلك لم يتعرض المقال للكلام في موضوع
السلوك الإنساني السوى أو غير السوى .

والسلوك الإنساني كما يقصد به في هذا
المقال هو : عمليات التكييف المستمر التي
تحقق التوازن الديناميكي في الأشخاص الذين
يوجدون عادة في أوضاع اجتماعية مختلفة : أى
أنهم يكونون أعضاء في جماعات متعددة ولم
مراكز اجتماعية فيها *Statuses* ويؤدون أدواراً
اجتماعية *Social roles* بصفتهم أعضائها .
وهذه الأوضاع تكون عادة في البناء الاجتماعي
Social Structure المجتمع الذي يعيشون فيه :
أى أننا نجد أن لكل منهم مقاماً معيناً في إحدى
طبقات المجتمع ويعيش في ظل ظروف معينة
وأماكن معينة وفي خلال أوقات معينة . وهؤلاء

(١) كتب الدكتور سيد عويس الباحث الأول بالمعهد القومى للبحوث الجنائية هذه الخلاصة
على ضوء ما أثير عن موضوع تفسير السلوك الإنساني في قسم بحوث الجريمة بالمعهد .

وتنبثق أيسر التفسيرات - من وجهة هذه النظرة العامة - من عملية تكوين الانعكاسات الشرطية (Conditioning of reflexes). وهذه الوسيلة يمكن استنتاج فكرة عامة للتغيرات الآلية لردود فعل التركيب العضوي في أثناء كل عملية تكوين شرطى Conditioning ومن ثم يمكن محاولة تفسير سلوك الإنسان عن طريق الاستجابات الشرطية المختلفة Conditional responses .

فعمليات النشاط المعقدة مثل الشروع في الزواج أو القيام بعملية جمع الثمن أو إقامة سفلة زار يمكن تحليلها إلى مجموعاتها المتشابهة من الاستجابات الشرطية . والإنسان - تبعاً لهذه التفسيرات - هو عبارة عن تركيب آلى معقد إذا ضغط على جزء معين فيه نتج نشاط معين بسبب هذا الضغط ، أو كما يقال إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالمهر والحصى .

وفي الواقع أن دائرة نشاط عملية التكوين الشرطى لا تعد على العموم بعض محاولات محدودة لتفسير بعض الأنماط اللاإرادية مثل غرض طرف العين أو تفسير سلوك بعض الحيوانات أو أوجه نشاط الأطفال الذين لم يبدأوا الكلام بعد . .

وتطبيقات عملية التكوين الشرطى كأداة تفسير عام لسلوك الإنسان يخلط الظروف البيولوجية الضرورية لسلوك الحيوان بالظروف الكافية لسلوك الإنسان على وجه الخصوص . فإذا فسرنا اختلاف أوجه نشاط وتجارب الفلاحين المصريين والعمال الهنود والجنود السويديين والسياسيين الروس على أنه اختلاف يرجع إلى عمليات التكوين الشرطى المختلفة لانعكاساتهم الأولية ، فإننا في الواقع لا نفسر المشاكل الخاصة التي يبرزها لنا كل نمط سلوكى من أنماط هؤلاء الأشخاص . . إن عملية التكوين الشرطى لا تقول لنا عنه تفسيرها لسلوك الإنسان أكثر من أن جميع الحيوانات : الإنسان والقرود والقط . . إلخ لها حياة تاريخية عصبية ، وأن

جميع بنى الإنسان هم مركبات عضلية عصبية وأن هذه تتغير كلياً وأجهاً بيئات مختلفة .

وعندما نطلق على الإنسان قولنا أنه تركيب عضوى يفهم من ذلك عادة أنه أكثر من بناء آلى له حدود مختلفة . . فنحن إذ نرى الطفل الوليد ينتفض أو يرفض بتقديمه مثلاً ، نمزو ذلك إلى دافع أو مشيئة ما . . وكلما أصبح مثل هذا الفعل منطلقاً ثابتاً فإننا نميل إلى أن نمزو ذلك إلى حاجة أو غريزة أو ميل كامن في التركيب العضوى بحيث على النشاط والعمل . . وعلى هذا فإننا نميل إلى أن نرجع عادة - تفسير كون التركيب العضوى في حركة دائمة إلى إحدى القوى الدافعة التي نمزو وجودها بصفة طبيعية في داخل التركيب العضوى ذاته .

والحقيقة أن هذا التفسير لا يجدى شيئاً . . فالإنسان بطبيعته كائن ذو حركة مستمرة وفي تغير مستمر ولا داعى مطلقاً إلى السؤال عن الدافع إلى نشاطه وحركته . . وللتعبير « تركيب عضوى » يتضمن في الواقع معنى الحركة المستمرة والتناقض المستمر والتغير المستمر وتبديله إزاء بأنه يحتوى على دافع ما أو مشيئة ما أو غريزة ما ليس سوى مجرد استنباط عقلى مضلل .

والغريزة كاصطلاح تتضمن معانى متعددة أكثر من الضرورى فهي تستعمل للتعبير عن السبب في نشاط معين والفرص من نشاط معين والنشاط المعين ذاته ولو حاولنا تقدير نظرية الفرائض منطقياً فإننا نجد تفسيرها لسلوك الإنسانى غير ذى قيمة .

إن أوجه النشاط المتنوعة التي يتكون منها تواريخ أناس يتشابهون من الناحية البيولوجية تضطرون إلى الاعتراف بأن عناصر وأهداف السلوك الإنسانى ليست بيولوجية الأصل ، ولكنها تنبع من البيئة التي ينشط فيها الناس . . وأهداف السلوك الإنسانى ومماثلة مختلفة عادة ومتغيرة دائماً وكذلك نجد أن قيم الإنسان الاجتماعية ليست كذلك ثابتة على مر الأجيال .

لاعب أدوار اجتماعية على مسرح الحياة . ويشير الدور الاجتماعي إلى :

١ - وحدات السلوك التي يتكرر حدوثها إلى درجة انتظام هذا الحدث .

٢ - وإلى أن هذه الوحدات السلوكية المنتظمة ، تمت - عادة - بصلة إلى سلوك آخرين وأن تكرر هذا التفاعل يكون عادة أنماطاً من سلوك موجب متبادل .

ولا تمنى فكرة الدور الاجتماعي أن لكل شخص دوراً اجتماعياً واحداً فقط . فالشخص الواحد قد يؤدي أدواراً اجتماعية عديدة ومختلفة . ومن جهة أخرى نجد أن كل دور اجتماعي يكون جزءاً من النظم الاجتماعية المختلفة والمواقف الاجتماعية المتبادلة بين الأشخاص التي يتحرك الشخص بينها .

وسعى فرصة التعبير عن المواقف والإحساس بها تختلف هي أيضاً باختلاف أوضاع الناس الاجتماعية والطبقية . لأن التعبير عن المواقف التي تتوقعه من الآخرين ويتوقعه الآخرون منا يكون أوصافاً مميزة وهامة للكثير من الأدوار الاجتماعية . فالتعبير عن المواقف بين أبناء وبنات البلد في المجتمع المصري ، مثلاً ، غيره بين أبناء وبنات الطبقة الوسطى ، وهو بين أبناء وبنات الفلاحين غيره بين أبناء وبنات أساتذة الجامعات .

واختيار الدور الاجتماعي كفكرة مجردة أساسية ييسر لنا إعادة بناء التجربة الداخلية للشخص وكذلك للنظم الاجتماعية التي تكون بناء اجتماعياً تاريخياً . فالإنسان كشخص هو عبارة عن نتيجة ما يؤديه من أدوار اجتماعية معينة وتأثير أداء هذه الأدوار على نفسه ومن جهة أخرى نجد أن المجتمع كبناء اجتماعي يتكون من أدوار اجتماعية قد امتزجت كالمقطع الدائرية في الدائرة الكلية لنظمه الاجتماعية . وعلى هذا فننظم الأدوار الاجتماعية ذو أهمية في بناء نوع معين من البناء الاجتماعي ، وله أيضاً مفهوم

٢ - أما طالب علم الاجتماع فهو يحاول أن يبين مكان الإنسان وسلوكه بالنسبة إلى النظم الاجتماعية institutions في مجتمعه . فهو لا يميز الفرد أو حتى ما يدور بخلفه عن وضعه الاجتماعي والتاريخي . وهو يفسر خلق الفرد وسلوكه عن طريق هذه النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي الذي يتكون من مجموعها . وهو ينظر إلى التجارب الإنسانية على أنها تجارب أناس اجتماعيين لا تراكيب عضوية حيوانية . ولما كان طالب علم الاجتماع مهتماً بالأوضاع الاجتماعية وبالبراعث على السلوك وليس بالظروف الجسدية والمؤثرات الميكانيكية العضوية ، فإنه لا يحاول تفسير السلوك الإنساني على أنه تحقيق لظروف تتعلق بالجوهر في نطاق الفرد ذاته ، وإنما يحاول أن يفسر خلق الفرد وسلوكه على أنه تحقيق لوظائف اجتماعية في نطاق شبكة من العلاقات الاجتماعية الموجودة فعلاً والتي لا ينتهي مداها .

وإذا غيرنا وجهة نظرنا من السلوك الخارجي للفرد كتركيب عضوي ومن تفسير مثل هذا السلوك عن طريق العناصر الفسيولوجية والتراكيب الآلية ، واعتبرنا الإنسان شخصاً يعمل مع أشخاص آخرين ويتنافسهم ، فإنه يتحتم علينا أن نبحث عن نماذج للسلوك التي يصطلح عليها الناس . وأن نفيد من التجارب الشخصية التي تقع للناس بعضهم لبعض .

وأقل ما يحتويه السلوك الاجتماعي هو نشاط شخص له صلة بشخص آخر . ومعظم أعمال الناس هي أوجه نشاط من هذا النوع . فمثل المرء هو عمل متبادل بين أشخاص يعرف عنه الآخرون غالباً بمجرد وعيهم به . وهو يمت مباشرة إلى ما يتوقعونه من سلوك للشخص وما يتوقعه الشخص من سلوكهم .

وكالشاعر أو الفيلسوف الذي يصنف سلوك الإنسان على أنه سلوك الممثل على المسرح فإن طالب علم الاجتماع يرى أن الإنسان هو

ضمي نفسى للأشخاص الذين يمثلون البناء الاجتماعي .

إن طالب علم الاجتماع يركز تفسيره لسلوك الإنسان ، أولاً وقبل كل شيء ، لا على العناصر الثابتة في نطاق التركيب العضوي الفسيولوجي بل على المواقف المتبادلة بين الأشخاص ، ويستند تحليله النهائي على الأبنية الاجتماعية التي يحيا الأشخاص حياتهم في نطاقها .

والاختلاف الواضح بين ما يهتم به طالب علم النفس الاجتماعي بصفة أساسية وبين ما يهتم به الأخصائي البيولوجي يتضح إذا ما أخذنا في الاعتبار طريقة تناول كل منهما إحدى الظواهر كظاهرة الجوع مثلا .

فالجوع عند الأخصائي البيولوجي هو الجوع دائما . وما يهدف إليه الأخصائي البيولوجي إزاء هذه الظاهرة هو اقتفاء أثر الملاحظات الممكنة بين شهوة الجوع كما يحسها الشخص الجائع وبين العمليات الفسيولوجية المستمرة في التركيب العضوي للشخص . وهو إذ يفعل ذلك فإنه لا يهتم بالتقييم الاجتماعي لجوع الشخص الجائع . فالجوع عنده يتضمن علاقة ما بين اهتزازات حائط المعدة وبين إحساس الشخص الجائع بقصراته . ونجد من الناحية الأخرى أن طالب علم النفس الاجتماعي لا يرى عمليات الجوع هذه ، أساساً ، إلا على ضوء مستويات اجتماعية مختلفة . لأنه مهما كانت العمليات الفسيولوجية الجوع فإن طالب علم النفس الاجتماعي يهتم ، أولاً وقبل كل شيء ، بالمعنى الذي يعطيه الشخص الجائع الجوع . فقد يستخدم الجوع سلاحاً ضد سلطة معينة ، أو يستخدم لإثارة رأى عام معين ونجد الكثير من

الأمثلة على هذا بين بعض المسجونين السياسيين والمصلحين الاجتماعيين وقد استخدم هتلر الجوع كوسيلة إرهابية في معسكرات الاعتقال النازية . . ويجمع المسلمون طوعاً من طلوع الشمس حتى غروبها في أيام رمضان أداء لفريضة دينية . . وهناك نوع آخر من الجوع يستخدمه الفناون والفنانات وكذلك الرياضيون ومن على شاكلتهم مقصد المحافظة على رشاقة أجسامهم أو تحقيقاً للإبقاء على وزن معين لها . . وكل هذه الأنواع من الجوع أو الصيام تتضمن مدى واسع من المعاني والقيم ، ومن ثم مدى واسع من البواعث بصرف النظر عن وجود عصابات معوية متشابهة في كل حالة .

وباختصار أن وجهة النظر التي عرضت في هذا المقال لا ترى أبداً عدم جدوى التواحي البيولوجية أو التكوينية للإنسان ، لأنها تكون جهازاً لازماً له لكي يعمل ويسلك على أنه يجب أن لا يفر من البلب أن طبيعة هذا الجهاز هي أن ييسر أو لا ييسر عمل الإنسان أو سلوكه وليس طبيعته أن يكون العنصر الحاسم لأعمال وسلوك الإنسان .

ووجهة النظر هذه لا تقول مطلقاً بأن كل شيء يتعلق بسلوك الإنسان يعتمد أولاً وقبل كل شيء على التنشئة الاجتماعية أو التدريب الاجتماعي كما أنها لا تقول كذلك بأن الميزات البيولوجية وحدها هي المقويات الرئيسية لسلوك الإنسان . والصراع بين هذين الاتجاهين لا يمكن في رأينا حله بقولنا إن الشخصية ما هي إلا نتاج العوامل التكوينية والعوامل البيئية الاجتماعية . ثم نلوذ بالصمت . فإن ما نحتاج إليه حقاً هو أن نعرف بدقة كيف يؤثر كل من هاتين المجموعتين من القوى العامة على الفرد بكليته .

يقوم هذا الباب بعرض مفصل أو مجمل لأحدث وأهم الكتب الجنائية والتنبؤية بما يظهر أو يرسل للمعجلة من مؤلفات .

عرض وتلخيص لكتاب « محاولة لتفسير جناح الأحداث »^(١)

Unraveling Juvenile Delinquency

شلدون جلوك واليانور جلوك Sheldon Glueck and Eleanor Glueck

نشر مطبعة جامعة هارفارد كامبردج . ولاية ماساشوستس . الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٥١

أفضل متكررة من تلك التي إذا ارتكبتها من هم فوق السادسة عشرة من أعمارهم فإنها يعاقبون عليها كجرائم (جنحاً كانت أو جنائيات) بالإضافة إلى حالات التردد والهروب من المدرسة والهروب من البيت والاتصال بأشخاص فاسدين وما إلى ذلك ، على أن تكون مثل هذه الاستجابات من الفرد نمطاً سلوكياً لا مجرد رد فعل حدث مرة نتيجة لموقف ما .

وقد استند الباحثان في دراستهما للظاهرة على فحص مجموعتين من الأحداث :

مجموعة تجريبية من الجانحين ومجموعة ضابطة من غير الجانحين .

ثم عقدا مقارنات بين ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج .

وقد حرصا على أن تتماثل المجموعتان في جوانب أربعة :

١ - متوسط الأعمار .

٢ - متوسط نسب الذكاء العام .

كثير من الدراسات السابقة في علم الإجرام التي عرضت لظاهرة « جناح الأحداث » لم تستطع أن تحقق في تناولها لها ما يتطلب بحثها الموضوعي من احتياجات وكان من أبرز ما أخذ عليها أنها :

١ - استندت إلى نظرية استاتيكية للظاهرة .

٢ - تناولت الظاهرة من جانب - أو جوانب - بالذات وأغفلت الظاهرة في تكاملها .

٣ - اعتمدت - في الفحص - على وسائل تنطوي على كثير من القصور .

ومن هنا نشأ الإحساس لدى مؤلفي الكتاب : شلدون جلوك واليانور جلوك بأهمية تناول الظاهرة بشكل يتفادى فيه جوانب القصور بقدر الإمكان .

والسلوك الجانح كما يراه مؤلفا الكتاب هو مجرد صور من سوء تكيف الأفراد مع النظام الاجتماعي الذي يعيشون فيه .

وجناح الأحداث هو حل هذا الأساس :

(١) نوقش هذا العرض في قسم بحوث الجريمة بالمعهد القوي للبحوث الجنائية وقام بالصياغة الأخيرة الأستاذ محمد عزت حجازي الباحث المساعد بالمعهد .

- ٢ - قياس مستوى التحصيل في القراءة والحساب عن طريق اختبار استانفورد الجمعي
- ٣ - تحديد نوع الذكاء والقدرات عن طريق اختبار وكسلر بليغيو .
- ٤ - تحديد الاتجاهات العامة والمشاعر الغالبة .
- ٥ - تحديد للخصائص العامة للذكاء وطرق التفكير عن طريق اختبار رورشاخ .
- الفحص الطبي النفسي :
- استيوار الحالة يقوم به الطبيب النفسي .
- الفحص الاجتماعي :
- ١ - أكثر من استيوار يقوم به الأخصائي الاجتماعي للحالة ولن يمكن أن يقدم ما يثرى من المعلومات عن تاريخ الحالة الاجتماعي .
- ٢ - الرجوع إلى الوثائق الشخصية وغير الشخصية التي ترتبط بتاريخ الحالة .
- وقد استلزم العمل تحديدا صريحا للعناصر التي ينبغي أن تشملها الدراسة :
- تحديد جوانبها وتحديد دلالاتها .
- وسعى يتجنب الخلط رؤى أن تنظم عملية جمع الحقائق وتسجيلها عن طريق :
- ١ - التقدير الكمي - التقديري بالطبع - لكل الحقائق الكيفية .
- ٢ - إعداد كشوف بحث تفرغ فيها الحقائق المعطاة بشكل منظم وعلى أساس مقبول .
- وقد دفع بالباحثين اشتغالهم زنا باختبار على جنوى أساليب الإصلاح والمقاب المختلفة بالإضافة إلى الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة ، دفع هذا هما إلى أن يحاولا التحقق مما إذا كان ممكنا أن يتوصل إلى طريقة يستطاع بواسطتها تقدير درجة احتمال تطور الطفل إلى حدث جانح . على أن يكون هذا التقدير في مرحلة من مراحل نمو الطفل لا يكون فيها وقت الإصلاح قد فات وبحيث يكون التقدير ممكنا قبل ظهور الصور الأولى للسلوك الجانح (بأن يعتمد على ما يتكشف عنه من دراسة مختلف خصائص

- ٣ - الاتجاه إلى جنسيات معينة .
- ٤ - الإقامة في أحياء مختلفة من مدينة بوسطن .
- واختيرت المجموعتان من أحياء تتوفر الأسانيد التي تشير إلى تخلفها بالنسبة لغيرها من الأحياء فكانت المجموعتان :
- ١ - ٥٠٠ من الجانحين من نزلاء اثنتين من إصلاحيات الولاية ولأغلبهم سجلات إجرامية تؤكد حقيقة إصرارهم على الجانح .
- ٢ - ٥٠٠ من غير الجانحين ممن أكد فحص حالاتهم والرجوع إلى سجلات المحكمة أنهم لم يبدؤوا سول يرتكبوا أفعالا تعد جرائم - من قبل .
- وقد رؤى أن تتناول الدراسة المدينة من أربعة جوانب :
- ١ - الجانب الاجتماعي الحضاري .
- ٢ - الجانب العضوي .
- ٣ - الجانب العقلي .
- ٤ - الجانب الانفعالي المزاجي .
- على أن يعتمد في هذه الدراسة على أدوات البحث أكدت انطباعات صحتها وثباتها إلى الحد الذي يطمئن على كفاية صدق ما يكشف عنه من حقائق وما يتوصل إليه من فروض .
- وقد مهد للفحص بدراسة استطلاعية قصد بها إلى تحقيق :
- ١ - تحديد أدق للجوانب التي تشملها الدراسة .
- ٢ - اختبار سلامة ودقة أدوات الدراسة المختلفة .
- وقد سار الفحص على النحو التالي .
- الفحص العضوي :
- ١ - فحص مورفولوجي .
- ٢ - فحص طبي .
- الفحص العقلي :
- ١ - قياس مستوى التحصيل عن طريق اختبار « استانفورد للتحصيل » .

عليها في التعريف بمقومات الموقف الذي يدفع إلى الجناح هي :

- ١ - التركيب العضوي للفرد .
- ٢ - الخصائص المزاجية والانفعالية للفرد .
- ٣ - الخصائص العقلية للفرد .
- ٤ - الاتجاهات في بعض جوانب السلوك .
- ٥ - العوامل الاجتماعية الحضارية التي يتأثر بها الفرد .

ويحتم الباحثان بالقول بأنه إذا أريد أن يستعان بالنتائج التي أنبأ إليها في تخطيط سياسة علاجية وقائية تجاه ظاهرة جناح الأحداث لزم أن يدخل في الاعتبار أمران :

- ١ - أن هذه الظاهرة ترجع في وجودها إلى مركب من عوامل عدة بيولوجية ونفسية واجتماعية .
 - ٢ - أنه في الوقت الذي تتناول منه بحاكم الأحداث أو المؤسسات الإصلاحية أو هيئات الخطة الاجتماعية مشكلة الحدث الجناح تكون عوامل السلوك غير الاجتماعي قد استقرت في نفوس الأحداث والظروف التي تحيط بهم .
- ولكن ثمة بضع توصيات يمكن أن تبين على سلوك سبيل يخفف من وطأة المشكلة على المجتمع ، أهمها :

- ١ - أن يقدم كيان الأسرة عن طريق برامج لإصلاح شاملة بحيث تمان على أداء وظيفتها التربوية بشكل مرض .
- ٢ - أن يحدث تدير أسامى في وظيفة المدرسة فتعدل المناهج وألوان النشاط فيها لتتبع مخارج سوية موجبة للعاجات المختلفة .
- ٣ - أن تتضافر جهود الطب والطب النفسي والخدمة الاجتماعية لإعداد النشء لثقافة بمسؤوليات الأسرة المتزايدة .

فلذا تيسر هذا وواكبه إصلاح في الأنظمة الاجتماعية المختلفة لترضى الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع أمكن أن نتوقع أن يكون تناولنا لمشكلة جناح الأحداث أكثر فاعلية وبيدوى .

الفرد ومقومات الوضع الذي يعيش فيه) . وقد استطاع الباحثان أن يقدموا ثلاث قوائم احتمالات تستند على جوانب ثلاثة :

- ١ - بعض ما كشف عنه الفحص الاجتماعي .

- ٢ - بعض ما كشف عنه اختبار روروشاخ .
- ٣ - بعض ما كشف عنه اختبار الطبيب النفسي للحالات .

وتتطوى هذه الجوانب الثلاثة على عوامل تباثر فاعليتها في تحديد مقدمات شخصية الولد والوضع الذي يعيش فيه قبل التحاق الولد بالمدرسة وهو الوقت الذي يجري فيه استمالة الاحتمالات .

وتتكون كل من قوائم الاحتمالات الثلاث من خمسة عناصر تتباير في مجموعتي العينة المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة .

ولم يشأ الباحثان أن يتنبأ من دراستهما إلى ما عرف في الدراسات في علم الإجرام باسم « أسباب الجناح » وإنما حاولا أن يعرفا بمقدمات الموقف الذي يدفع إلى الجناح والذي ينطوى على أكثر من عامل تباثر تأثيرها في فاعلية متبادلة . ولهذا فقد راعيا في تحديدهما الخصائص الدينامية للموقف الذي يدفع إلى الجناح :

- ١ - أن لا تعتمد على أى من العناصر الأربعة التي ثبتت في مجموعتي العينة (متوسط الأعمار - متوسط نسب الذكاء العام - الانتباه إلى جنسيات معينة - الإقامة في أحياء مختلفة) .
- ٢ - أن لا يكتفى بوجود ارتباط إحصائي بين عامل معين والانفصاح في طريق الجناح القول بأن ثمة علاقة وظيفية بينهما . فلابد من أن تؤكد نتائج الدراسة ونتائج دراسات أخرى وجود علاقة وظيفية بالفعل بين الجانبين .

- ٣ - أن لا ينظر إلى ما كشفت عنه الدراسة على أنه كل العوامل المؤثرة في الموقف . فقد تكشف دراسات أخرى عن عوامل جديدة . والجوانب التي تناولتها الدراسة ويمكن أن يعتمد

فروض كثيرة تزعمها المؤلفات في علم الإجرام
عن جناح الأحداث .

٤ - جاء الاستدلال من هذه الحقائق
موضوعيا بشكل واضح فلم تفر كل هذه
الحقائق الباحثين على استخلاص تميمات
سطحية ، فكان ما استخلص منها :

• قوائم الاحتمال :
حاول الباحثان بإعدادها أن يسيرا في
طريق التحقق بما إذا كان يمكن أن ننتجيا بما
يكون عليه السلوك الإنساني - لفرد بالذات -
من مجرد تفحص ظروفه الشخصية وظروف
الموقف الذي يمش فيه .

عرضا للفكرة وبيننا كيفية إعداد قوائم
الاحتمال ومدى صحتها وثباتها وأشارا إلى أنها
ليست للكلمة الأخيرة في الموضوع - على الرغم
بما يتوفر فيها من خصائص تبث على الثقة بها .

• الخصائص الدينامية للموقف الدافع
إلى الجناح :

لم يشأ الباحثان أن ينتهيا إلى ما يعرف
باسم أسباب الجناح لاعتقادها بأن السلوك
الإنساني في كل صوره محاولات للتكيف في
مواقف مختلفة مقومات كل منها كثيرة ومعقدة
ومتبادلة التأثير .

ولهذا حاولا أن يستخلاصا من العوامل التي
بدا واضحا أن لها فاعلية بارزة بين سائر العوامل -
نقول حاولا أن يستخلاصا مقومات الموقف الذي
يؤدى بالفرد إلى الجناح . فتفاديا بذلك ما يترتب
على تحليل الموقف إلى عناصره من تضيق
لخاصية الدينامية فيه وهى أبرز خصائصه .
التوصيات :

لم تكن التوصيات التي انتهيا إليها
« خطابية » قط . كانت واقعية . ومنهثلة
بالقدر الذي تسمح به نتائج البحث . وقد
عرضت في ضوء أبرز المشاكل التي تترتب
العمل في مجال جناح الأحداث .
غير أنه مع تقدير الجهد التي بذلت في

« تعليق »

الجوانب التي نعتقد أنها ترضى الناقد
الموضوعي يمكن أن نجعلها في :
جوانب شكلية وجوانب موضوعية .

أولا : الجوانب الشكلية

كان التيبوب موقفا . بدى بالمشكلة ثم
عرف بمفاهيم المصطلحات التي اعتمدت عليها
الدراسة وقدم المنهج تفصيلا ثم أوردت المصطلحات
التي توفرت من الفحص في الجوانب المختلفة
وأخيرا رقت عليها النتائج .

ولما كان من الأفضل أن يحفظ العرض
الاتساق فقد روى أن تضاف بعض المواد في
ملاحق حسة حتى لا يؤدي وضعها مع النص
إلى قطع الروابط بين الأجزاء المختلفة للموضوع .

ثانيا : الجوانب الموضوعية

١ - عرف بالمشكلة بقدر كاف من
الوضوح ووضعت وضعها الصحيح بين الدراسات
في علم الإجرام باعتبارها مجهداً يرضى احتياجات
معينة . وأشار بأمانة إلى الدراسات الأخرى في
نفس الموضوع بشكل برزت معه أهمية هذه
الدراسة كتناول لظاهرة في تكامل عناصرها
بعضها مع بعض .

٢ - وعرض المنهج وفلسفته وأشار إلى
جوانب النقص المختلفة وعناصر كل أدوات
للبحث فيها وبدا من كل هذا حرص الباحثين
على الاعتماد على أكثر من أداة من أدوات البحث .

٣ - وفرت للدراسة من الحقائق الموضوعية
عن الظاهرة أكثر مما وفرت أية دراسة أخرى عنها .
وكانت هذه الحقائق من الدقة والعمق والموضوعية
بحيث استطاعت أن تقدم أدلة يمكن أن يستند
إليها في إعادة النظر في كثير من النظريات
السابقة في نفس الموضوع وفي اختبار صحة

والضابطة من أولاد أتوا من أحياء مختلفة .
 وفكرة الحى المتخلف هنا غامضة تقتصر إلى كثير
 من التحديد والوضوح . والمعايير التى قدمها
 الباحثان لتحديد طبيعة الحى المتخلف معايير
 غير دقيقة بل غير سليمة فى بعض جوانبها .
 ٣ - لم يخلص عرض الحقائق التى تفرقت
 من الدراسة والاستدلال منها من بعض التجاوز
 عن الدقة : كيف توصل الباحثان إلى التقدير
 الحى الدقيق للقوارق الكيفية بين خصائص
 أسر آباء الجانحين وأسر أمهاتهم (وكذلك
 بالنسبة لغير الجانحين) فى حين أن معلوماتهما
 فى هذا الصدد مصدرها الأول - كما ذكرنا -
 أمهات الأولاد ومعلومات هؤلاء الأمهات عن
 أسر أزواجهن لا يمكن أن تكون صحيحة ودقيقة
 إلى الحد الذى يعتمد عليها فى عقد مقارنات ؟
 وأيا ما كان النقد الذى يثار حول عمل
 الباحثين فلا نعتقد أن منصفاً يمكن أن ينكر
 عليهما حقهما من التقدير لما صادفاه من توطيق
 فى الارتقاء بمستوى واقعية وموضوعية العمل فى
 مجال الدراسات فى علم الإجمام فى مرحلة
 الملاحظة ومرحلة التحليل للحقائق ومرحلة
 التفسير .

فالمعمل وإن كان لم يقدم فرضاً يفسر
 المشكلة حل نحو ما توجدنا فى العلوم الأخرى
 - وذلك لأكثر من سبب - فإنه قد طور
 فلسفة البحث فى المشكلة وعملية الدراسة فيها
 بشكل يمكن أن يعهد لكثير من التقدم فى هذا
 المجال .

هذه الدراسة فإن هناك ملاحظات لا بد من
 إيائها :

١ - حبذا لو كرس الباحثان كل هذه
 الجهود لتفهم ضرب واحد من ضروب جناح
 الأحداث، إذن لكانا أكثر واقعية فى النتائج
 التى انتهى إليها ، ولتفاديا كثيراً من الصيغ
 « التجريدية » عن مقومات الموقف الدافع إلى
 الجناح .

لا نقى بهذا أن مجهوداً يبذل لتفهم طبيعة
 كل من ألوان الجناح على حده يمكن أن يفنى
 من دراسة جناح الأحداث مفهوم ، ولكننا نقصد
 به أن البدء بتفهم طبيعة كل من ألوان جناح
 الأحداث يعمق يمكن أن يقدم مع الزمن حقائق
 تمهد لتفهم دقيق لجناح الأحداث كلون من
 ألوان السلوك الإنسانى .

٢ - لم يسلم اختيار العينة - وهى نقطة
 الارتكاز فى البحث - من قصور :

اقتصرت العينة فى مجموعيتها التجريبية
 والضابطة على الأولاد دون البنات وكان المتوقع
 أن يمتشى اختيار العينة مع ما يتطلبه منطق
 البحث فيشمل بنات مع الأولاد . وإلغريب أن
 الباحثين لم يغيروا إلى ما ذفهم إلى ذلك .

واقتصرت العينة فى مجموعيتها التجريبية
 والضابطة على أولاد بيض . فأغفلت بذلك
 الملونين وكان المنتظر أن يحترم الباحثان طبيعة
 الواقع الذى أجرى فيه البحث والذى يسهم
 الملونون فى تحديد مقوماته بشكل أساسى ملحوظ .
 اختيرت العينة فى مجموعيتها التجريبية

مؤتمرات وندوات علمية

١ - المؤتمر الثالث عشر لعلم النفس التطبيقي

يدعو الاتحاد الدولي لعلم النفس التطبيقي لمعقد هذا المؤتمر بمدينة روما في المدة من ١٢ إلى ١٤ أبريل ١٩٥٨ . وفيما يلي فروع علم النفس الأربعة التي سيرعرض لها المؤتمر بالبحث :

- ١ - علم النفس الصناعي والتوجيه المهني .
- ٢ - علم النفس الطبي .
- ٣ - علم النفس التربوي .
- ٤ - علم النفس القانوني والجنائي .

وستعقد جلسات عامة تلي فيها تقارير عن الموضوعات الآتية :

- ١ - علم النفس وتدريب الأشخاص الذين يتولون مناصب الإدارة .
- ٢ - علم النفس وتدريب الأطباء (آراء ورغبات) .
- ٣ - علم النفس وتدريب المدرسين .
- ٤ - علم النفس وتدريب القضاة .

وفيما يلي بيان تفصيل بما سيرعرض في المؤتمر فيما يتصل بعلم النفس القانوني والجنائي :

موضوعات تقارير القسم والبحوث الفردية :

- ١ - ما عاون به علم النفس في سيكولوجية تأدية الشهادة .

٢ - التوفيق بين المسجونين المفرج عنهم وبين المجتمع وما تسهم به الميادانات النفسية والطرق التي تتبع .

موضوعات الندوات والبحوث الفردية :

١ - مشكلة فحص المتهم من الناحية النفسية

٢ - ديناميكية الجماعة في الصعوبات فيما يتصل بمسلكها الإجرامي

٣ - ما تتضمنه فكرة أن الإنسان له نفسية سوية أو شاذة من الناحية النظرية والعملية (مع القسم الثاني) .

موضوعات البحوث الفردية :

١ - السبب وما توسى به من ميول إجرامية (ما قدمته البحوث النفسية من عظمات) .

٢ - علم النفس الذي يتصل بالإصلاح ، خبرات مقارنة في مختلف الدول .

٢ - الندوة الدولية عن الدراسات الكلينيكية للإجرام

دعت الجمعية الدولية للعلوم الجنائية إلى ندوة تعقد في مدينة روما لمدة ثلاثة أيام من ١٥ - ١٧ أبريل سنة ١٩٥٨ لمناقشة موضوع الدراسة الكلينيكية للإجرام - أهدافها ووسائلها وعلى وجه الخصوص الموضوعات التالية :

١ - ضرورة السعي للرق بالدراسة الكلينيكية للإجرام في جميع البلدان

٢ - إمكان دراسة الأنماط المختلفة للمجرمين في معاهد معدة لهذا الغرض

٣ - السير بالبحوث التجريبية في ميدان العوامل الإجرامية *criminogénèse* والفاعلية الإجرامية *criminodynamique* وكذلك في ميدان معالجة الأنماط المختلفة من المجرمين .

التربوية بل باستبعاد صفة العقوبة منها من الناحية الشكلية ، والابتعاد عن توقيع العقوبات التقليدية على الأحداث ، كذلك فيما يتعلق بتوفير المرونة الكافية للتحويل من تدبير إلى آخر بما يتماشى مع النضوج النفسى والاجتماعى للحدث .

واللغات الرسمية بالمؤتمر هى الإنجليزية والفرنسية بصفة أصلية والألمانية بصفة احتياطية .
وفى شأن كل ما يتصل بتنظيم المؤتمر أو الاشتراك فيه أو الاستعلام عنه يجرى الاتصال بالبروفسور سترال بال عنوان الآتى :

Professeur Ivar Strahl Hjalmar Brantings-
gatan 4 A, Uppsala, Suède.

٤ - المؤتمر الدول للطفولة

دعى الاتحاد الدول لحماية الطفولة بالاشتراك مع « الهيئة القومية البلجيكية للعمل لصالح الطفولة » والصليب الأحمر البلجيكي ، وإدارة حماية الطفولة بوزارة العدل البلجيكية إلى مؤتمر يعقد بمدينة بروكسل من ٢٠ - ٢٦ يوليو ١٩٥٨ عن « مسؤولية الآباء فى تربية الطفل » وكيفية إعدادهم للقيام بها فى ظل ظروف الحياة الحديثة التى تجعل الوالدين يميزان أحياناً عن القيام بإعداد الطفل للحياة العامة . وتلقى بالمؤتمر محاضرات عامة عن :

١ - الصراع بين الأجيال والصراع بين الأفكار .

٢ - حاجات الطفل فى مراحل العمر المختلفة .

٣ - علاقات الوالدين بالأسواق التى يتصل بها الطفل ، وبالجهات التربوية التى تتدخل فى حياته .

٤ - تأثير الارتفاع بمستوى المعيشة على مسؤولية الوالدين تجاه أطفالهم .

٥ - إعداد الطفل ليكون عضواً فى الجماعة وروب أسرة فى المستقبل .

وتدعو الجمعية كل من يرغب فى الاشتراك فى هذه الندوة إلى الاتصال بالبروفسور بينينوى توليو بعنوانه

Professeur Benigno di Tullio, Piazza
Cavour 25, Roma.

٣ - المؤتمر الدول الخامس للدفاع الاجتماعى

دعت الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى إلى مؤتمرها الخامس الذى يعقد فى ستوكهولم من ٢٥ - ٣٠ أغسطس ١٩٥٨ لدراسة موضوع « دور الجهات الإدارية أو القضائية فى حالات عدم التكيف الاجتماعى للأطفال والمراهقين » .

ويعنى المؤتمر بدراسة الفروع الآتية لهذا الموضوع :

١ - مراحل النمو الشخصى للأطفال والمراهقين : وما يتصل بذلك من تحديد سن الرشد الجنائى (سن المسؤولية الكاملة) وحد أدنى لسن المسؤولية الجنائية ، واعتبار عنصر التمييز فى تقدير مسؤولية الحدث أو التقيد بمراحل العمر محددة تعين لكل منها تدابير خاصة يمكن توقيعها فيها ، أو الاكتفاء بتحديد مرحلة من العمر لكل تدبير على حدة .

٢ - الجهات المختصة بالفصل فى أمر الأحداث : وتطور فى هذا المجال المقارنة بين نظام محاكم الأحداث ، وبين نظام لجان رعاية الطفولة المطبق على وجه الخصوص فى البلاد الاسكندنافية ، وكذلك النظم القضائية الخاصة والشبيهة بالقضائية ، وما يرتبط بشكل النظام من تحديد مدى اختصاص هذه الجهات واقتصراره على نظر الجرائم وسجدها أو شموله للحالات الخاصة بما قبل الانحراف أو الرعاية العامة للأحداث .

٣ - التدابير التى توقع على الأحداث : وتميزها عن التدابير الخاصة بالبالغين ، ليس فقط فيما يتعلق بتوسيع مضمونها نحو الروح

٥ - مؤتمر الاتحاد الدولي لرعاية الطفولة

عن « الطفل في العائلة »

دعى الاتحاد الدولي للطفولة إلى مؤتمر عن (الطفل والعائلة) يعقد في طوكيو من ٢٣ إلى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ تحت رعاية حكومية اليابان ، وبالاتحاد مع مكتب الطفولة بوزارة الصحة والرعاية العامة باليابان .
ويهدف المؤتمر إلى توجيه العناية بالمجهودات الوقائية التي يمكن أن تبذل لرعاية الطفل داخل العائلة من النواحي الصحية والنفسية - دون الاكتفاء بالرعاية العامة التي تنتم حتى الآن بصفة العلاج أكثر منها ارتباطاً بفكرة الوقاية .
وسيتضمن برنامج المؤتمر اجتماعات ، وحلقات للمناقشة ، واستقبالات وزيارات لمؤسسات رعاية الطفولة باليابان .

سكرتارية المؤتمر :

- International Union for Child Welfare
1, rue de Varembe, Geneva, Switzerland.
- The Children's Bureau, Ministry of Health and Welfare Tokyo, Japan.

وتوزع أعمال المؤتمر بين الأقسام الآتية :

- ١ - بيت الأسرة والملاحة الزوجية كأساس لتربية الطفل .
- ٢ - الوالدان والطفل في الستين الأوليين من عمره . العناية الصحية والتربوية .
- ٣ - الوالدان والطفل في سنوات ما قبل الدراسة . مركز الطفل في العائلة . اتصال الطفل بالوسط الخارجي .
- ٤ - الوالدان والطفل في مرحلة الدراسة . علاقتهما بالمدرسة . أوقات الفراغ .
- ٥ - الوالدان ومرحلة المراهقة - العلاقات الأسرية والاستقلال الاجتماعي - المراهق التلميذ ، والمراهق العامل .
- ٦ - الوالدان والطفل وعلاقتهم بالجهد التي تبذل لرفع مستوى المعيشة .

سكرتارية المؤتمر :

- Union Internationale de protection de l'enfance 1, rue de Varembe, Genève, Suisse.
- Oeuvre nationale de l'enfance 67, avenue de la Toison d'Or, Bruxelles, Belgique.

معاهد

مدرسة علم الإجرام الإكلينيكي - روما

Ecole de Criminologie Clinique

برامج دراسية خاصة في الناحيتين النظرية والعملية مع العناية بالفحص الطبى النفسى والاجتماعى لشخصية المجرم والتحليل الدقيق للحالات الفردية السوية وغير السوية والمراضية إذ لا ينبغي أن تقتف معرفة المهتمين بمشاكل الجريمة عند حد

أسست في روما في العام الدراسي نوفمبر سنة ١٩٥٦ - يولية سنة ١٩٥٧ مدرسة لعلم الإجرام الإكلينيكي تابعة لمعهد علم الإنسان الإجراى بجامعة روما - Institut d'Antropologie Clinique لديها أن يتابع رجال العلم

وهدف هذه المراكز إعادة تكييف هؤلاء الأحداث .

٢ - معهد الملاحظة التابع لبوليس الأحداث . ومهمته إجراء فحص طبي نفسي اجتماعي عن الأحداث الجانحين لتسهيل اتخاذ إجراءات تقويمهم .

٣ - مراكز إعادة التربية وهي تابعة لهيئة الأحداث . ومهمتها دراسة شخصية الحدث في حالة تشرده أو ارتكابه أفعالا غير مشروعة قبل محاكمته وذلك لمعرفة الوسائل التي يمكن اتباعها لإعادة تكييف الحدث مع البيئة .

٤ - الخلفات الاجتماعية التابعة للإدارة العامة للمؤسسات الوقائية والعقابية لمساعدة الأحداث الموضوعين تحت نظام الحرية المقيدة .

٥ - المعهد القوي للملاحظة التابع للإدارة العامة للمؤسسات العقابية والوقائية ، ومهمة هذا المعهد أن يقوم بفحص طبي سيكولوجي واجتماعي للمحكوم عليهم بمقربة أكثر من ثلاث سنوات ، وذلك بفرض إلحاقهم في المؤسسات العقابية المناسبة لكل منهم و إيجاد وسائل تربوية وطبية أكثر فاعلية لإعادة تكييفهم .

٦ - مؤسسة العزل القضائية التابعة للإدارة العامة للسجون . والمختصة بدراسة وعلاج الأشخاص غير الأسوياء من الناحية النفسية وكذلك مرضى العقول والمحكوم عليهم أو الموضوعون تحت رقابة السلطة القضائية .

أما برامج دراسة مدرسة علم الجريمة الأكلينيكي فتشمل الناحيتين النظرية والعملية :

البرنامج النظري :

- ١ - صلة علم الجريمة بالقانون الجنائي
- ٢ - دراسة « الإنسان » وهي أساس كل نشاط وقائي أو عقابي أو تربوي .
- ٣ - الأسباب البيولوجية النفسية الاجتماعية للجريمة .

الآراء المختلفة أو التناقض النظرية في علم الجريمة فقط بل يجب أن تتوفر لهم القدرة على فحص شخصية العميل بحيث يكون أساسا السياسة الوقائية العلاجية التربوية ولا يمكن تحقيق الإصلاح في الميدان العقابي إلا على أساس نتائج دراسات منهجية علمية بحتة .

ولقد أقرت المؤتمرات الدولية الحديثة المختلفة سياسة وجوب دراسة شخصية المجرم وفحص عدد كبير من متناهي الإجرام للتحقق في معرفة الأسباب الطبية والسيكولوجية والاجتماعية الدافعة إلى سلوكهم ، وكذلك معرفة الوسائل الفعالة لمعالجهم وإعادة تربيتهم . والقصد من ذلك تحويل البحث من الميدان العام في علم الجريمة إلى الميدان الفردي أي من علم الجريمة العام إلى علم الجريمة الفردي الأكلينيكي .

ولقد نظمت الجمعية الدولية لعلم الإجرام بمعاونة هيئة اليونسكو دراسات خاصة بعلم الجريمة في لندن واستوكهولم وروما . وقد حضر هذه الدراسات نخبة من القضاة ورجال البوليس والأطباء والمحامين وموظفي السجون ، ولكن هذه الدراسات اقتصرت فقط على الدراسات النظرية ، وأغفلت جانبا هاما من الدراسة وهو شخصية المجرم وإبراز سماته وهو ما يمكنهم من تفهم الفروق بين المجرمين وخاصة عند توقيع العقوبة ، ومن التعرف على أسباب ودينامية الظواهر الإجرامية المختلفة .

ومن هنا تتضح أهمية تنظيم دراسات أكلينيكية إلى جانب الدراسات النظرية . وتستعين هذه المدرسة في عملها بالمؤسسات الآتية :

- ١ - المراكز الطبية النفسية التربوية . ومهمة هذه المراكز الفحص الطبي النفسي الاجتماعي للأحداث الذين يظهرون في يشبههم المنزلية أو في المدرسة سلوكا غير عادي وتكون لديهم استعدادات خاصة لنشاط لا اجتماعي ،

البرنامج العمل : ويكمل هذا البرنامج
النظري دراسات عملية .

وتتكون الدراسة العملية في المعاهد والمؤسسات
المختلفة السابق ذكرها .

وبدء الدراسة ستة شهور ويمكن جعلها
ثلاثة بالنسبة لمن لديهم معلومات كافية في علم
الجريمة . ويدير المدرسة البروفسور دى توليو
مدير معهد علم الإنسان الإجرامى ويعاونه في
التدريس أساتذة من جامعة روما وديرو
المؤسسات المختلفة وشبراء أجنبية .

٤ - أسباب ودينامية الظواهر الإجرامية
بشكل عام .

٥ - أسباب ودينامية الظواهر الإجرامية
الخاصة كالاعتداءات الجنسية والاعتداء على
الأشخاص أو الأموال .

٦ - اختبارات طبية نفسية اجتماعية
لشخصية المجرم بطريقة منهجية .

٧ - علاج طبي نفسى تربوى للأنماط
المختلفة من المجرمين .

القتل للعرض^(١)

في القانون المكتوب ، وغير المكتوب

حدثت وقائع هذه القضية منذ قرن من الزمان في الولايات المتحدة الأمريكية -- قبل الحرب الأهلية . حينما كانت الحياة الحديثة وانتشار الصناعة في المراحل الأولى لها . وفي قضية مماثلة بعد الحرب العالمية الثانية حكم بحبس الزوج سبعين سنة . . . ولكن حفارة القرن الماضي في أمريكا جادت على بطل هذه القضية بمصير آخر .

• • •

أصابه وبات ليلته الثانية في بكاء ونشيج كالأطفال ، فلما أصبح الصباح أرسل إلى وولده ريج وإلى صديق آخر هو صمويل باتروث ، وأطلق يريده في حضرتها أنه « قد حل في العار ولا تقوى عيني أن ترتفع إليك » .

وكان كى قد استأجر غرفة في ناد مواجه لقصر سيكلز تفصله عنه حديقة عامة . وكان يستطيع من غرفته أن يرقب إشارات تريزا بمنظار مقرب فلما غابت عنه في اليومين الأخيرين أراد أن يقترب من عرين زوجها ليستطلع الأمر عن كثب . . . وفي ضحى ذلك اليوم وكان يوم الأحد ، مر أمام القصر جيئة وذهاباً ملوساً بمئذله ثلاث مرات . . . إشارة متفحاً عليها بين العشيئين . . .

ولمحه سيكلز وهو يرسل إشاراته ، فثارت حواسه ، وأراد صدقة باتروث أن يهدئ من ثورته . ، ونصحه ألا يدخر ومما لست الفضيحة ورد عليه سيكلز أن المدينة كلها تتحدث عنها وطلب منه أن

كان دانييل سيكلز أحد الشبان البارزين في الحزب الديمقراطي وعضواً في الكونجرس عن ولاية نيويورك . وكانت مشاغله السياسية تصرف اهتمامه عن نذر الخطر التي كانت تحيط به وتشير إلى علاقة آثمة بين زوجته تريزا وبين صديقه « كى » المدعى العام لمدينة واشنطن . إلى أن وصله في مساء يوم جمعة خطاب مكتوب بخط ممسوخ السيات ومحور بأسلوب ركيك . . ينهى في استعجاء وحيث إلى الزوج الفافل أن « كى » يستأجر منزلاً لأحد الزوجين في الشارع رقم ١٥ ليجتمع فيه بالزوجة الخائنة « وينال منها مطلقاً ينال منها زوجها » .

لم يتم سيكلز ليلته . وفي الغد تلمس للرأى لدى أصلقائه ، فأنبأه وجورج ولد ريج « سكوتير البيت الأبيض أن العشيئين قد شوهدا يدخلان منزل الشارع رقم ١٥ في يوم الأربعاء السابق ، فحين جنون سيكلز وأسرع إلى زوجته صاعباً كالأعصار فانزع منها اعترافاً مكتوباً يحرمها مفصلة وقائماً عارية دقاتها . ثم انهارت

(١) قام بتلخيص وقائع هذه القضية الأستاذ حسن علام الباحث الأول بالمعهد القوي للبحوث

الجنائية .

القضية لن تمر كثيرا من القضايا الماثلة ، وقالت الصحف أنها ستكون سابقة قضائية تقرر مبدأ هاما في شأن مدى سلامة موقف الزوج في مثل هذه الظروف .

وهكذا . . بين الأيس والرجاء - مثل سيكلز أمام المحكمة في الرابع من أبريل سنة ١٨٥٩ ليواجه هجوم المدعى العام عليه كقاتل تروى وتدبر قبل ارتكاب جريمته وأعد لها عدتها وذل إلى ميدانها مجهزة بمعدات تكني لمركبة حرية وانقص على فرسته المزلاء من أى سلاح وأمن في الاعتداء رغم ما تبين من عجز كى عن المقاومة ، ورغم صرخاته وتوسلاته التي كانت تجعل في جنبات الميدان فلم تلق إلا أذنا صماء وقلبا متحجرا ، صمم صاحبه على قتل غريمه وتمثيل به . . . « لا أقول هذا ، أها السادة المحلفون ، لكي أشعل أقدنكم تجاه المتهم المائل أمامكم . وإنما لأبين لكم حكم القانون الذي يقضى بأن إزهاق الروح بسلاح ميت في يد الطرف المتمكن من غريمه وفي ظروف تنبئ عن الوحشية والانتقام ، هو اغتيال مع سبق الإصرار - بغض النظر عما قد يسبقه من عوامل الإثارة » .

وكانت خطة الدفاع ترى على العكس إلى إبراز عنصر الإثارة والوصول به إلى اختياره مانعا من تجريم الفعل دون الاكتفاء به طرفا مخفقا . وتكاتف أعضاء هيئة الدفاع لتصوير الإثارة على أنها ناشئة عن ضبط زان في حالة التلبس ، ثم لتعبئة شهور المحلفين واستثارة خيالهم ليسلوا بهم إلى الإحساس بشعور الزوج في ذلك الموقف واضطرابه إزاءه ، اضطرابا ساهم الدفاع « بالجنون العاطفي » وطالب باعتباره مانعا المستولية .

وقف المحامى جراهام يقول للمحلفين « إنكم تقرر هنا ثمن فراش الزوجية » . وإن ما فعله سيكلز يقضي في تديره القانون الساوى . فإذا كان القانون الوضعى لا يعاقب الزانى بالقتل

ينهب إلى النادى المقابل ليتحقق من استئجار كى غرفة به . وكان باتوروث لا يزال في الطريق إلى النادى عندما سمع صوت سيكلز يهوى خلفه « كى ، يا أها الخسيس . . لقد جلبت العار على بيتى . . ويجب أن تموت ! » وشاهد باتوروث في يد سيكلز في تلك اللحظة غدارتين أطلق منهما النار واحدة بعد أخرى على كى ، وحاول هذا أن يئاسكعه بعد الإطلاق الأول فخلص منه سيكلز ، وألقى كى عليه المنظار المقرب الذي كان يحمله في ذلك الوقت ، ولكن سيكلز أطلق النار للمرة الثانية فسقط كى بجوار إحدى الأشجار متوصلا إليه ألا يطلق عليه النار . . ولم تلتفت سيكلز إلى توصله بل تقدم إليه وهو يردد صيحته « أها المحرم . . لقد دقت بيتى ويجب أن تموت ! . . » وأطلق ثلاثة على معدته ، وكانت هي الأخيرة إذ خرج إليه من النادى من حال بينهما . . . ولم يلبث كى إلا قليلا حتى لفظ أنفاسه الأخيرة .

وثاب سيكلز إلى رشده بعد تلك الثورة العارمة ، فتقدم في هدوء إلى مقر النائب العام وسلم نفسه إليه . . وبعد إجراءات التحقيق رفض أن يرفع كفالة الإفراج ، فبقى في السجن حتى موعد المحاكمة . . وكان في دخوله السجن شقاء للأثر الذي تخلف لدى الجمهور من جراء العنف الماحصر الذي عالج به الموقف وصنى به حسابا مع غريمه . . وبإغلاق باب السجن على سيكلز فتحت له أبواب متسعة من عطف الجمهور عليه وانحياز الرأي العام إلى جانبه . وكان لمركز كى كدع عام أثره على الرأي العام ، فأثار اهتمامه بالقضية ، كما أثار مخضلة على الخنى عليه نفسه إذ انتهك الحرمات التي هو معين لحمايتها . ولعل مركز القتل هذا وصفة القتال كأحد أطباء الحزب الديمقراطي الحاكم في ذلك الوقت - كل ذلك جعل للقضية أهمية بالغة فأرسلتها الصحافة عنايتها وجرت أنهارها بالتعليقات المستفيضة عليها . واتضح بذلك أن

السابقة التي ابتدع فيها نظرية « الجنين العاطق »
 وطلب من القاضي أن يحيل الأمر كله إلى
 المحلفين للفصل في القضية دون ما إجراء آخر .
 ومرت الدقائق طويلة والمحلفون غثولون
 المدولة وأغلبهم إلى جانب البراءة والأقلية
 تتضايل شيئاً فشيئاً حتى انحصرت في واحد
 منهم اتجه إلى ركن الثروة وركع واستخار الله
 وعاد ليغير رأيه وينضم إلى المجموعة فتخرج
 إلى الجسوع المتلهفة في قاعة الجلسة بقرارها .
 براءة المتهم .

رقت الجسوع في الطرقات وحاول جمع
 من المتوسمين لإجلاء جياد عربة ميكاز وجر
 العربة بدلا منها عندما ركبها ميكاز خارج
 المحكمة . وهتفت الجماهير وشتت لأعضاء هيئة
 الدفاع تحية لجهودهم الجارية .

هذا في واشنطن وخارج قاعة المحكمة على
 وجه الخصوص ، ولكنه فيما عدا ذلك قوبلت
 البراءة بمواقف مختلطة . . فطلبت صحافة
 نيويورك باستقالة ميكاز من نيابته عنها
 وبإبتهاده عن الحياة السياسية . وطلعت
 بعض الصحف بأن استعداده لإهانة كرامة
 تريزا بنشر اعترافها المكتوب ، كان إيذانا بانتهاء
 عصر الفروسية . . غير أن سيكلز عاد فأرجعها
 سيده لبيته . . ولكن . . لم يكتب للفتوى
 الصفاء ، وادت تريزا كذاً بعد ثمان سنوات
 وهي بعد في سن الثلاثين .

... واتبى المطاف بسيكلز إلى إسبانيا مفرراً
 لبلاده . وهناك دخل في جولة غرامية مع الملكة
 السابقة إيزابلا ، وتزوج إحدى سيدات البلاط
 الإسباني لكي يستمر بهما الزواج علاقته بالملكة
 السابقة !

وهكذا عاش ذلك الذي ذرع في خياله
 مساك القانون غير المكتوب واستنجد بأخلاقيات
 العصر في انتقامه من عشيق أراته . . . عاش
 منحياته موزعاً بين دورين : دور الخنوع . . .
 ودور الخداع .

« فإن ذلك يحملكم المشولية في تحكيم ضمائركم ..
 فهي تعكس إرادة المبدأ ! » ومفاجأة الزاى
 لا تمنى سوى أن يكون مقارباً للواقعة بما لا يدع
 مجالاً للشك في إيمه . والزاى القتل عندما شاهد
 الزوج شاهده وهو يستغل ما أحده للاتصال
 بالزوجة الخائنة - حجرة في النادى المواجه ،
 وحديقة ذات أشجار بينه وبين منزل الزوجة ،
 ومنظار مكبر يتيح له مراقبة الفرصة التي تسنح
 ليشتي المسكن الوداع ، ومأوى خاصاً في الشارع
 رقم ١٥ وسط جيران من الزوج لا يصلحون
 للشهادة عليه « فا يرونه كأن أحداً لم يره » -
 كل الأسلحة التي كان يحتاج إليها كزان في
 ذلك اليوم المشؤم ؛ فلم يكن في حاجة إلى
 غدارة أو سلاح آخر وهو يقتطم في الميدان رافعاً
 « علم الزنا » - متديله الأبيض الذي يؤدى به
 الإشارات ويحدد به المواعيد .

وقدم الدفاع الورقة المدون عليها اعتراف
 الزوجة وقرأها بما حوت من تفاصيل عارية
 كانت كفيلاً بإيقاظ خيال المحلفين وإثارة كل
 من سمعها ، أقرأها بعد ذلك في الصحف .
 وبعد عشرين يوماً من المرافعات ومحا
 الشهود لحسن القاضي المحلفين الوضع القانوني
 للقضية فذكر لهم أنه إذا مضت فترة ولو كانت
 يوماً واحداً بين علم الزوج بالزنا وبين الجريمة ،
 فإن ذلك يجعل القتل بعد ترو وين ثم يكون مع
 سبق الإصرار - وإن كان ظرف الزنا يسمح
 بأن تخفف العقوبة إلى مستوى القتل العادى .
 أما عن الجنين الذي أصاب المتهم وقت الحادث
 فقد دعا القاضي الدفاع إلى إثباته .

ولكن الدفاع لم ير أن يحمل في القضية
 عبثاً جديداً ، وأراد أن يستغل ما أثار به
 شعور المحلفين بالمشقة بمبادئ الدين والأخلاق
 وامتناعاً لفرائز القتل مقررة بتقاليد ذلك
 الزمان . وشعر الدفاع بتفجؤ الموقف وتبسته
 نكي يقامر بطلب شاذ في مثل هذه القضية
 الخطيرة ، فأغفل لإثبات الجنين اكتفاء بالمرافعة

الضعف العقل ليس بذاته عاملاً من عوامل الإجرام فإن تأثيره يتحصّر في تحديد مستويات من الرغبات التي تقتضى الأشباع والتي تكون في حالة الضعف العقل أقرب إلى الشهوة الصريحة . وكما هو الحال فيما يتعلق بتعدد الدوافع نجد أن الجريمة الواحدة قد تقتضى وسائل متعددة فلا يرتكبها إلا من تيسرت له هذه الوسائل جميعاً كما في حالة الحصول على مال بطريق التهديد فإنه يلزم لمن يرتكب هذه الجريمة أن يتسم بصفتى العنف والقدرة على الإيهام حتى يوقع في قلب المخبى عليه أنه سيصيبه الشر الذي يهدده به إذا لم يتخذ ما يطلبه منه . وأخيراً فإن الحالة الانفعالية للشخص لها تأثيرها في تحديد رد الفعل الذي يتخذه في مواجهة

الموقف ، ويمجد التوازن بين اعتماد الشخص وبين الظروف المحيطة به السلوك الذي ينتهى إليه . فالشخص المتسرع يقع في الخطأ بسبب ما تعوده من السجلة في معالجة الأمور . والشخص المثبت قد يقع في الخطأ أيضاً بسبب وجوده في حالة سكر أو تخدير - بل إن التؤدة إذا وصلت إلى درجة التردد المزمن فإنها تولد توقراً عصبياً ينتهى غالباً بتصرف مبسر لا تدبر فيه .

وبمواجهة هذه العناصر الثلاثة : الدافع ووسيلة الأشباع والحالة الانفعالية ، مع تقدير تفاعلها المتبادلة ، نستطيع أن نصل إلى فكرة متكاملة عن العوامل التي تشترك في تحديد السلوك الإنساني .

الاتجاه التفاعلي في تسييب الجريمة

للبروفسور رولاند جراسبرجر

الأستاذ بجامعة فيينا ومدير المعهد الجنائي بالفيينا

كما أن قوة الدافع تتأثر بمدى الإشباع السابق له بحيث أن امتداد فترة الحرمان تزيد قوة الدافع، لأن الحاجة للإشباع تختزن وتولد توتراً يزيد في قوة الدافع، على أن تعود الشخص على التعرض للمؤثر الذي يثير الدافع فيه يجعله أقل استشارة له. وعلى العكس نجد المراهقين أقل مقاومة للدواعي الإغراء لحدة الدافع بالنسبة لهم. وكذلك في حالة من يكون لديهم ميول منحرفة لا يكشفونها إلا بعد التفويض.

هذا ويحدث كثيراً أن يجمع في الجريمة دافعان كما في الاختصاب بدافعي الجنس والسيطرة والنصب بدافعي الكسب والسيطرة وكلما تعددت العوامل كلما زاد ارتباط الجريمة بشخصية الفاعل وصعب تقريره.

ومن ناحية وسائل الإشباع نجد أن الفئود التي ترد على الطرق الطبيعية تزيد احتمالات السقوط ما لم تكن الوسائل غير العادية تخفف لتقييد مماثلة. كما أن احتمالات السقوط تزيد أيضاً عندما يحدث تسيير في جانب واحد هو جانب الطرق غير العادية.

وتتبع صور السلوك المنحرف في هذا الشأن بسبب ضعف الإمكانيات البدنية للشخص وما يتبعها من صعوبة النجاح في العلاقات الاجتماعية، فإذا لم يمكن تمويض تلك الإمكانيات بواسطة أخرى كاللاد فإن خطر السقوط يزداد في هذه الحالة.

كذلك قلل وسائل الإشباع المرتبطة بضعف الحيلة الناتج عن ضيق في اللحن. على أن

الفرد كالمجتمع كليهما كائن عضوي شديد التعميد. ولذلك لا يمكن تحليله لفهم طبيعته، وإنما يلزم له نظرات ففافة تلمح التفاعل الكامن بين عناصره التي يؤدي إلى صور معقدة من الاتجاهات الإجرامية.

والجريمة ليست نتاجاً لميول أصلية ذات طابع خاص وإنما هي حصيلة لوضع خاص لمفاتيح متعددة تجتمع في ظروف معينة. ويلزم لفهم أسباب الجريمة النظر في كل ما يساهم في تحديد سلوك الفرد من عوامل تجعله عاجزاً عن تملل الاحتياجات الاجتماعية لموقفه الخاص.

ولكي نصل إلى فهم صحيح لتسييب الجريمة ينبغي أن نذكر أن الفعل الإجرامي إما هورد فعل انفعالي من الفرد كنتيجة لدوافع وحاجات خاصة تتطلب الإشباع. ويتضمن ذلك مواجهة عناصر ثلاثة: الدافع والوسائل الميسرة لإشباعه والحالة الانفعالية.

فقوة الدافع وتقارب الفترات التي تتطلب فيها الإشباع تزيد الفرصة السقوط. وذلك كما في الدافع الجنسي الذي تضعف قوته مع تقدم العمر وتقل معها نسبة جرائم الاختصاب في المراحل المتقدمة من أعمار مرتكب هذه الجريمة.

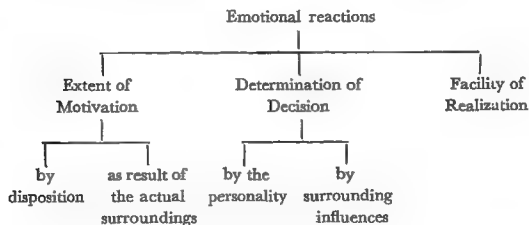
ولكن قوة الدافع تتفاعل مع وسائل إشباعه وتتبع اتجاهها مخالفاً في حالة الممارسات الجنسية مع الأطفال. ففي فترة الحيوية الجنسية يكون لدى الرجل فرصة الإشباع الطبيعي لحاجاته الجنسية بما لا يدع لديه حاجة إلى تلك الممارسات الشاذة.

points out how far the decision finally made is the result of a clear motivation, disclosing the proper character of the individual and how far it is the product of just an accidental coincidence of facts beyond all responsibility.

One may be inclined to make rashly and undeliberated decisions and thus be disposed to act contrary to one's moral understandings. The other may in general act only on a well balanced deliberation, but would come under the influence of alcoholic intoxication. In one case it is the habit, in the other one the deviation of the habit, that led into failure.

It is easy to understand that an extraordinary reduced motivation and a speeded up facility of its realization favour quick decisions and will in this way increase the danger of disrailment. But on the contrary also the permanent irresolution may be the source of trouble. Suffering from a lot of complexes that make a decision impossible, the individual sometimes dams up such a tension, that finally he acts in a short, absolutely undeliberated way.

For the sake of orientation on the main determinants of the troubles rising from this wing, Fig. VII may be pointed out.



(Fig. VII.)

These short remarks are far away from being a complete information on the synthesis of the causes of crime. They should just show the close entanglement between the different determinants of behaviour urging a permanent control by simultaneous observation. What we do need is not so much an analysis of causes as a synthesis of our findings that pays tribute to the high complexity of human behaviour.

would do it. A well dressed beauty is, for instance, for a person with higher intelligence an object of multiple admiration. He enjoys the harmony of built, the symphony of colors and estimates the charming intelligence that makes every discussion with her a pleasure. Quite different is the idiot who does not know how and what to talk about, he has no aesthetic aims. A woman is for him only sex. In this way there exists for the feeble-minded more sources of erotic irritation than for the average man.

For what concerns the possibilities of indulgement, Fig. VI of principal determinants can be pointed out.

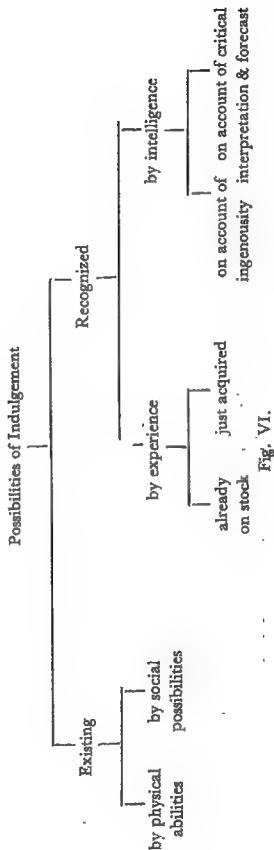
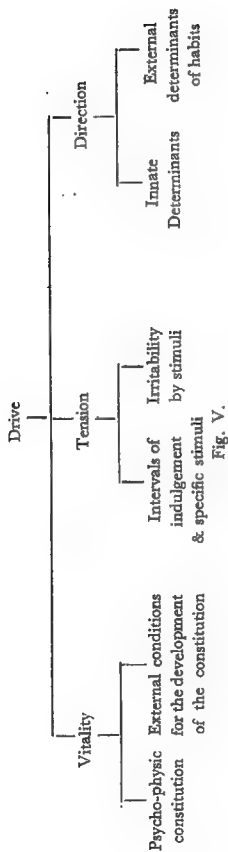
Also on the field of possibilities a bundle of qualities may be on work. An example of this is the scheme of operation used by the extortioner. Extortion is in general, indicating a sense of violence, but the extortioner reaches his goal not by direct application of this violence. He only threatens. The success of his threats depends on how far he could make the victim believe that he will act according to his threats and how able he can describe the results of refusal. So the extortioner needs both, violence and ability to mislead. A checkup of the previous convictions of 63 men arrested for extortion 1931 in New York City, had the results shown in Table I.

Table I.

	Once Arrested for Fraud	Never Arrested for Fraud	Total
Once arrested for violence	30	13	43
Never arrested for violence	19	1	20
Total	49	14	63

This Table shows that according to the double-track approach to the victim, the extortioner has a double wing records. There was only one individual who, as a beginner, had no convictions corresponding to violence and deception ability.

The mutual interference of more or less steady dispositions and changing surroundings is also found in the fields of emotional reactions. The antagonism between disposition and surroundings



effect can be reached by a unilateral widening of the accessible abnormalities.

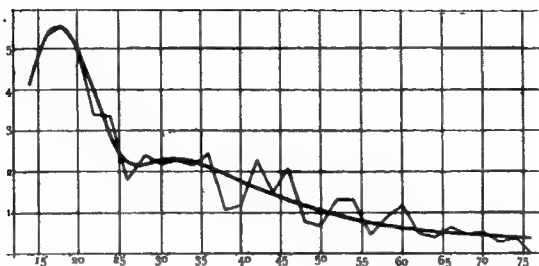
Troubles may rise in this way not only by reduced physical abilities. Of no lesser importance are the difficulties in the establishment of social relationships. If in the course of time the sexual potency is lost, then the remaining drive will ask for a substitute of intercourse by another form of carnal knowledge. If the individual is in the lucky possession of a larger bank account, then his reduced erotic attraction may be paralysed by other benefits he is able to offer. For the unwealthy man, on the contrary, this easy outlet does not exist. On account of his restricted social possibilities, his failure in getting a legal form of indulgement may be easier. Therefore, the seduction to abuse a child is for the poorer larger than for the wealthy.

But the difficulties are not only rising from an actual alteration in the given possibilities of indulgement. To the same effect may lead a narrowness of mind, that makes the individual unable to recognise the given chances.

On the other hand, the origin of the criminal action may lay in a suddenly acquired understanding of not yet fully realized forms of sexual practice. Already acquired experience is usually assimilated and therefore less dangerous than a sudden enlightenment on apparently until then missed opportunities. By a defect in the ability of critical forecast and an existing inclination to impulsive reaction severe results may be caused by a small widening of the experience on sexual abnormalities. The public discussion of sexual perversions even in the form of scientific researches is always a dangerous beginning and should be based on a deep understanding of common responsibility.

As defects in the intellect will in general reduce the ability to find both the legal and the illegal forms of indulgement, feeble-mindedness is mostly not to be considered as a criminogenic fact. Tests made in the United States disclosed that the mental age of the criminals shows no striking deviations from the average age figure.

But there are special conditions in the case of the feeble-minded that leads to a general reduction of higher interests. Thus the feeble-minded knows in general only vegetative aims. So it happens, that on account of his restricted intellectual life, erotic wants are often dominating. Therefore the feeble-minded interprets an event oftener in a specific erotic way, than the mentally well fit person



(Fig. IV.)

Homosexual convicts (urging partners) according to age

An early acquaintance with perversion makes often an individual unable to adopt normal forms of indulgement, that are not arising social troubles. Social life urges a lot of restrictions in the pursuit of personal interests. It is therefore absolutely wrong to deny the necessity of adapting the personal needs to the general interests on the field of sexual relation

The failure to control the direction that the drive takes in the look-out for indulgement is not a specific problem of sex offences. It can be considered as a general determinant of criminality. Thus we shape the following figure for the criminogenic facts rising from the wing of the drive. (Fig. V.)

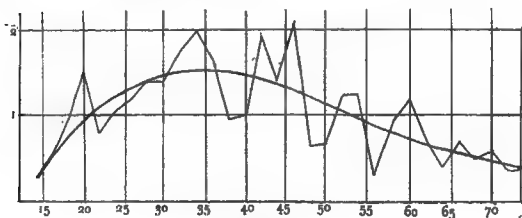
In the genesis of crime, sometimes not only one drive is on work but a plurality. So, for instance, some rapists are committing the crime for want of sexual indulgement and authority. On the other hand, the imposer swindles often not only for want of gain, but also out of a tendency to dominate. As more drives are on work, as richer is the bundle of motives, as closer are the links to the personality, the more difficult is the resocialization of the individual.

Passing to the second field of criminogenic peculiarities, the possibilities of indulgement, it needs no explanation that each restriction in the normal possibilities of indulgement, that is not paralysed by a similar restriction in the abnormal forms, will increase the probability of failure. On the other hand, the same

an intercourse with the other sex. Even the majority of homosexuals is initially on the look-out for heterosexual experience. Thus it may happen, that the habitual form of indulgement does not correspond to the innate disposition. Later in such an event, the individual becomes aware of his perversion, and gradually abandons the normal sex life and shifts to more and more perverted forms of indulgement.

So it happens that the crime rates observed in the different age groups show often, besides the juvenile disrillment and the surrogate indulgement of the senile, a third culmination of the sex offences in a medium age. As the perversion is mostly discovered in a period of already fading vitality, this culmination will never reach the climax of juvenile delinquency.

A very instructive example of this development is given by the crime rates of homosexuality. Fig. III shows the total of involved persons, whereas Fig. IV covers only those individuals that figured as urging partners in the homosexual relation.



(Fig. III.)

Homosexual convicts according to age

As in general everybody can reach an indulgement of his drive in various ways, the finally adopted form of sexual practice is for him not so much a question of gain or loss of indulgement as that of practicing it with the highest possible pleasure. If these are taken into consideration the manifold troubles rising from practiced perversion, it will in almost all cases be more advisable for the individual to find his indulgement in an incompletely satisfying but normal way, than to step right into perversion. That should be mentioned by everybody giving advice in sexual difficulties.

intercourse show for instance two maxima. Both are laying beyond the age of highest vitality.

The explanation of this fact is got by referring to the possibilities of indulgement. Due to well cultivated relationships and acquaintances an object for indulgement will be in this period of sexual vitality mostly at hand. For this reason the danger of disrailment in the age of highest sexual vitality is, in general, reduced.

Quite different is the situation, when a recently rising drive meets an individual mentally and socially unprepared. Without experience in the indulgement of the just awoken drive the juvenile often directs his aims towards the child, from whom he expects a minimum resistance. But also for the older man the situation is often difficult. Due to the weakness of his sexual vitality which only seeks temporary relief on long intervals, he often neglects his usual sexual relationships and, a lack of mutual interest makes it, afterwards, difficult for him to find a willing partner. Reduced physical abilities may lead to additional handicaps. So often he has to be on the look-out for a surrogate instead of the type of women he wants, and here, the child is often the easiest accessible object of indulgement.

But the strength of the drive is not only the result of its vitality. Even glands with reduced productivity can lead to very urgent needs, if a considerable amount of wants is dammed up by excessive long intervals of abstention. Besides the vitality of the drive, its tension is to be taken into consideration.

The tension of the drive results not only from the time that elapsed since the last indulgement, it is also dependant on momentary stimuli. As the effectiveness of a stimulus is given by the individual's sensibility, the tension of the drive is the result of both the individual's constitution and its surroundings.

Permanent acting stimuli will lead in general to a far-going accustomming and adaptation of the individual. The greatest danger is therefore met in the moment that confronts the individual first with the specific stimulus. That is another reason for the high crime rates of juveniles.

Additional troubles, especially in the field of sex crimes often rise from an inclination to a specific object of indulgement. In spite of the fact that each individual has an innate direction of his sexual wants, it starts in general on the way of common experience. That means that after a transitory period of masturbation, the first steps towards erotic experience mostly are leading to

influences leads into lawlessness. In addition it is to be mentioned, that the perilous nature even of specific criminogenic facts lays often not so much in themselves, than in a failure of assimilation.

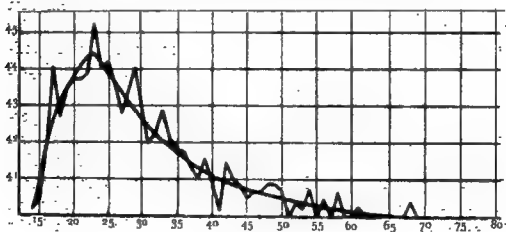
To get right understanding of crime causality, it is useful to mention that the criminal action is an emotional reaction of the individual, caused by specific drives and interests, that urge indulgement. Therefore all researches on the causes of crime have to cover the following three main fields of rising trouble: drive, possibilities of indulgement, and emotional reaction Fig. I.

Crime

Drive	Possibilities of indulgement	Emotional reaction
-------	------------------------------	--------------------

(Fig. I.)

As it is the drive with its immanent wants that confronts the individual with the problem of indulgement, it seems to be clear, that the danger of failure grows with a rising frequency of needed indulgements. An instructive illustration of this fact is given by the crime rates of rape according to the age of the offenders Fig. II. They show only one clear culmination at 23.



(Fig. II.)

Rape crime rate according to age

Such a far-going correlation between vitality of drive and crime rates seems, at least on the fields of sex offences to, be an exception. Most of the sex crimes are not culminating in the period of the highest productivity of the sexual glands. The crime rates found for the abuse of children in another way than by

TOWARDS A SYNTHESIS OF THE CAUSES OF CRIME

PROF. ROLAND GRASSBERGER

Professor of Criminology
University of Vienna

The Author is the Vice President of the International Society of Criminology and the Director of the Institute of Criminology of the University of Vienna.. The following article was dictated by him when he was a visiting professor in February 1957 at the University of Cairo and the National Institute of Criminology.

One must not forget that both the individual and the society are, as organisms, very complex units. Therefore, with analysis alone a complete understanding can never be reached. It is necessary to get in a more or less synoptic observation and understanding of the dynamics forming the complexity of all criminal trends.

For this reason, it was necessary to establish a system that gives the possibility of complex observation. It is illustrated by some facts of sex criminality, that should not mean that its application is restricted to that type of crime. It was, in fact, developed during a study of crimes against property.

In investigating the causes of crime, one has to be on a permanent look-out not only for facts of mere criminogenic nature. In the majority of cases, crime is not the product of specific criminogenic tendencies. Much oftener the source of troubles lays but in an unhappy constellation of facts, that only under the given circumstances led to an illicit decision. Thus the criminologist never is in the agreeable position of a physician, that, like the bacteriologist, can identify a specific bacterium as the reason of the disease.

Under this understanding a study on the causes of crime has to cover in a more or less synoptic view all facts that are, in general, determinants of the individual's behaviour, thus being responsible for his good decisions as well as for his bad ones. Only in this way it becomes clear, which alteration in the balance of these

المعاونة المتنوعة .

وبالمقارنة مع ما شاهدته في المعاهد التي زرتها في مختلف بلاد العالم أستطيع أن أؤكد أن هذا المعهد يتميز بإصالة خاصة سواء في تنظيمه أو في الروح السائدة فيه . فهو ليس قاصرا على الناحية التعليمية كما هي الحال في بعض تلك المعاهد التابعة للجامعات . وليس تابعا للإدارة العقابية كبعض المعاهد الأخرى . وإنما هو باستقلاله وخصنيته المعنوية المترف بها يستطيع أن يساهم في حرية وإقدام أكثر في مختلف الميادين المرتبطة بالسياسة الجنائية بل بالتقدم الاجتماعي للبلاد عامة . يساعده على ذلك تمثيل الجهات المختلفة المعنية بهذه النواحي في مجلس إدارته الذي يرأسه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . والذي يساهم أعضاؤه في إعطاء قيمة عملية لدراسات المعهد وذلك بتطبيقها في الإدارات التي يمثلونها .

وما يذكر في هذا الشأن أيضا ما يتلقاه مساعدا البحث في المعهد من تدريب في صور محاضرات يلقيها أساتذة وإحصائيون في المواد المختلفة . وهم جميعا يتصفون بنشاط وحسب ظاهرين في دراسة الظواهر الإجرامية .

وأستطيع منذ اليوم أن أؤكد أن هذا المعهد من أفضل المعاهد التي زرتها وأحسنها تنظيما ، ومن المؤكد كذلك أن الهامة تستطيع أن تجد في دراساته مرجعا غنيا يميز الدراسات الأكاديمية بالإحصامات والتجارب الحية . وهو بذلك يحقق جميع مطالب الدراسة الحديثة في العلوم الجنائية . ويساهم في تحقيق الخير للبلاد وتميز تقدمها الاجتماعي .

بالنسبة له بتقومه وتحقيق الدفاع عن المجتمع . ويقوم القاضي باستيفاء هاتين الناحيتين لمواجهة الجرم الذي حدث فعلا وكذلك الخطر الاجتماعي الذي يمثل في حالة المجرم نفسه .

وهذا يؤكد دائما اتجاه علم الإجرام إلى منهج الدراسة الفردية المتبع في العلوم الطبية والنفسية .

والغاية الأخرى التي يتجه إليها علم الإجرام الاكلينيكي هي معاملة المحكوم عليه المعاملة التي تقتضيها حالته الخاصة باعتبار كونه عاديا أو شاذا أو مصابا بمرض عقلي ويجب في جميع الأحوال أن يؤدي العلاج إلى تربية شخصيته وتعزيز قوة إرادته - وأن يكون الوصول إلى ذلك غرضا واضحا على الدوام في نظام السجون وعلى الأخص المؤسسات التي تخصص للمعتادين والشواذ .

وفي تفريد العقاب وتقوم المجرمين تكن الأهمية الخاصة لعلم الإجرام الحديث إذ يؤدي بذلك إلى سياسة جنائية سليمة تهدف إلى منع الجريمة وتقوم المجرمين والدفاع عن المجتمع .

(٢) في ضوء ما تقدم وباستعراض الأغراض المرسومة للمعهد القوي للبحوث الجنائية في القانون الصادر بإنشائه - نجد أنها توظف الاحتياجات اللازمة لقواعد السياسة الجنائية من منع الجريمة الذي تقوم به جهة البوليس ، وتحقيق العدالة التي تنهض به السلطة القضائية ، وتقوم المجرمين التي هو واجب الإدارة العقابية . ويقوم المعهد في هذا الشأن كتركز لنشاط هذه الجهات جميعها ببحث جهودها دائما بأوجه

نظرات في العلوم الجنائية والمعهد القومى للبحوث الجنائية

للبروفسور بنينو ديتوليو

مدير معهد الإجرام الأكلينيكى بجامعة روما

أهمية من دراسة أصحاب الشذوذ أو العاهات العقلية - وهم في شأنه دراسة جميع العناصر التى تتكون منها الحياة النفسية في تفاعلها وحركتها وما تنتج من صور مختلفة للشخصية الإنسانية قد تخطط أحيانا بصور الشخصية الشاذة أو السيكوباتية .

وفي دراسة أنواع المجرمين الثلاثة : العادى ، والشاذ ، والمريض العقل لا يقتصر الإثر على دراسة حالته النفسية بل يشمل البحث عوامل الجريمة وجنورها العميقة ومدى فاعليتها . وفي هذا يلزم لقيام هذه الدراسة المتكاملة من يمكن تسميته « بإخصائى الإجرام » - الذى يلزم أن يكون على إلمام كاف بالدراسات النفسية والأمراض النفسية والطب العقل لمواجهة حالات العاديين والشواذ وذوى العاهات العقلية .

وقد اتفق جميع المتخصصين في البلاد المختلفة على ضرورة بحث حالة المتهم قبل الحكم عليه وذلك على الأقل في الجرائم ذات الخطر الوصول إلى توقيع جزاء يتميز بالعدالة والدقة والكفاية .

وهنا يجب مواجهة الجريمة من ناحيتها : أنها مخالفة لقاعدة قانونية ، وأنها سلوك إنسانى يجب تفهم مضمونه النفسى واعتباره الإيجابية . وبذلك تتطلب الدعوى الجنائية تحقيقاً مزدوجاً : لإثبات وجود الجريمة من الناحية القانونية ، ومن الناحية الأخرى تعرف شخصية من ارتكبها ومدى مسؤوليته وما يحتاج إليه تفريد العقاب

(١) يقوم القاذون الجنائى على مبادئ ومعايير محددة سلفاً في حين أن علم الإجرام يقوم على الملاحظة ويبحث ظاهرة الإجرام من الناحيتين الإنسانية والاجتماعية ليضع نتائج بحثه في خدمة المجهودات التى تبذل في سبيل الوقاية من الجريمة وقمعها وتقويم المجرمين - وذلك على أساس من دراسة الإنسان نفسه .

وتتجه دراسات الإجرام شيئاً فشيئاً نحو الدراسة الفردية للمجرم - وهو الاتجاه الذى يمكن تسميته « بعلم الإجرام الكلينيكى » والذي يأخذ في الاعتبار ناحيتين أساسيتين : دراسة شخصية المجرم وتشخيص حالته ، وعلاجه من النواحي الطبية والنفسية وال تربوية .

فدراسة شخصية المجرم من جميع نواحيها ذات أهمية بالغة في تفهم مدى مسؤوليته الأخلاقية إذ أن كل ما يجد على حريته في الاختيار يكون له أثره على مدى تلك المسؤولية - ومعرفة العوامل المؤثرة عليها ضرورى لتحقيق تفريد العقاب .

هذا والجريمة التى يرتكبها شخص عادى ليس به شذوذ نفسى أو مرض عقلى . تمير عن إرادة اتجهت إلى ما يخالف الصالح العام لمعز في الضوابط الفردية والاجتماعية التى تمنع الشخص عادة عن ارتكاب الإثم وهى ضميره وأخلاقه من جهة والتأثير الرادع المقوبة المقررة من جهة أخرى .

ودراسة هذا الشخص العادى ليست أقل

- 2. Section de Recherches Pénales et Pénitentiaires.
- 3. Section de Recherches Criminalistiques.

Ce qu'il est intéressant de souligner, c'est la part effective que les membres du Conseil d'Administration prennent ainsi dans les conclusions et les décisions que soumettent ces trois sections de recherches décidant de les introduire et de les faire accepter dans leurs administrations respectives. C'est ici qu'apparaît le rôle central de l'Institut National de Criminologie que celui-ci peut jouer grâce à l'autorité et à la personnalité de ses collaborateurs.

Le statut de l'Institut prévoit d'autre part que les fonctionnaires des Ministères, des administrations et des organisations gouvernementales sont priés de mettre à la disposition de l'Institut toutes les informations et statistiques nécessaires pour l'accomplissement de sa tâche.

Il est intéressant de constater également que les collaborateurs de l'Institut subissent un training constant, suivant des cours et des conférences que des professeurs et des spécialistes viennent leur faire.

L'état-major de l'Institut est composé de trente chargés de recherche tous universitaires et provenant de différentes disciplines. Tous ont été sélectionnés en vertu de leur formation de base et de leur intérêt manifesté pour la criminologie. Ils sont des collaborateurs dynamiques et enthousiastes étudiant tous les phénomènes qui intéressent la lutte contre la criminalité du point de vue scientifique et pratique, forgeant jour par jour des idées nouvelles et prenant chaque jour des initiatives à la suite d'observations et discussions entre experts.

L'Institut National de Criminologie se prépare ainsi à remplir la mission de tout premier plan que nous avons développé plus haut et qui consiste à pratiquer la criminologie individuelle ou clinique.

Dès aujourd'hui nous pouvons affirmer qu'il est un des meilleurs et des mieux organisés que nous ayons visité. Il est certain que l'Université pourra trouver dans l'Institut une très riche documentation et une source d'informations et d'études qui viendront renforcer l'enseignement académique par les statistiques et les expériences vécues.

En bref, nous sommes autorisés à penser que l'Institut National de Criminologie du Caire répond en tous points aux exigences les plus modernes de la criminologie et qu'il est un des principaux organismes qui contribuera au bien-être et au progrès social de l'Egypte.

ainsi avec plus d'efficacité dans les divers domaines intéressants.

De son poste d'observatoire, il peut suivre chaque administration et la faire bénéficier de ses connaissances et de ses informations les plus récentes en la matière afin qu'elle puisse développer une activité toujours plus efficace dans sa lutte contre la délinquance et le crime. Il peut ainsi en quelque sorte guider la politique générale en matière de répression, de rééducation du délinquant, de défense de la société et de progrès social du pays en général. Il n'y a pas de doute en effet que la lutte contre les facteurs de la criminalité permet d'éliminer tout ce qui agit défavorablement sur la personnalité humaine et facilite ainsi l'application des mesures et remèdes d'ordre social pédagogique et rééducatif qui amélioreront l'individu et dès lors la société.

L'Institut National de Criminologie est au centre de toutes les administrations s'occupant directement des problèmes sociaux et ceci se manifeste juridiquement et concrètement dans la composition de son conseil d'administration.

Celui-ci se compose en effet de :

- a) Le Ministre des Affaires Sociales et du Travail (Président).
- b) Le Procureur Général.
- c) Le sous Secrétaire ou le Directeur Général de chacun des Ministères des Affaires Sociales et du Travail, de la Justice et de l'Intérieur.
- d) Le Sous-Secrétaire-Adjoint du Ministère de la Justice pour le Département de Médecine Légale.
- e) Trois professeurs des Universités.
- f) Le Directeur Général de l'Administration des Prisons.
- g) Le Directeur Général de l'Administration d'Identification.
- h) Quatre membres à choisir sur la base de leur background et nommé par arrêté du Ministre des Affaires Sociales et du Travail.
- i) Le Directeur de l'Institut.

Les membres du Conseil d'Administration — en dehors de leur tâche administrative — forment trois commissions dont chacune étudie les problèmes qui lui sont soumis par les trois grandes sections spécialisées de l'Institut prenant ainsi part activement dans les travaux et les recherches de l'Institut. Les trois sections en question sont :

1. Section de Recherches Criminelles.

- c) la coordination des efforts faits par le gouvernement et les organismes privés en Egypte, en vue de combattre le crime par les mesures préventives et correctives qui s'imposent.
- d) l'établissement des bases scientifiques pour l'élaboration d'une politique criminelle et correctionnelle s'adaptant aux besoins nationaux.

L'Institut est organisé de telle manière qu'il peut pleinement satisfaire à toutes les exigences de la police en matière de prévention du crime, de même qu'à toutes les demandes de l'autorité judiciaire qui peut s'efforcer ainsi de mieux individualiser la peine afin de la rendre plus juste et plus efficace, et de l'administration pénitentiaire afin que celle-ci puisse réaliser au mieux la rééducation sociale et morale de chaque condamné.

Nous ne pouvons nous empêcher de penser — car nous avons rapporté cette forte impression de nos visites — que l'Institut National de Criminologie du Caire se retrouve au centre de ces diverses institutions, leur insufflant le dynamisme en les encourageant et les aidant par sa collaboration variée et constante.

Qu'il nous soit permis aussi de faire état de notre connaissance des instituts de criminologie des autres pays que nous avons eu l'occasion de visiter et de les comparer avec l'Institut National de Criminologie du Caire. Il est certain que ce dernier s'en distingue et nous apparaît vraiment comme une organisation originale à la fois par sa structure juridique et administrative et par l'esprit qui y règne.

Les Instituts de criminologie se limitent à développer en général une activité académique et scientifique étant donné qu'ils font partie intégrante des Universités.

Parfois encore, ils sont spécialisés dans l'étude des problèmes de la rééducation des délinquants, faisant partie de l'administration pénitentiaire.

En Egypte, l'Institut de criminologie est au contraire organisé de manière à pouvoir être au centre de tous les organismes qui par leur activité luttent contre la criminalité individuelle et collective, d'où son rayonnement et son prestige.

Son statut lui confère l'autonomie en affirmant que l'Institut sera un organisme indépendant, avec personnalité juridique et présidé par le Ministre des affaires sociales et du travail.

Son statut autonome permet à l'Institut National de Criminologie d'agir avec plus d'initiative et de liberté et d'intervenir

tous les condamnés et particulièrement des sujets qui sont par leur déséquilibre, les plus dangereux pour la société.

Ce qui revient à dire que la criminologie clinique doit trouver son application la plus étendue et la plus systématique dans le domaine pénitentiaire et particulièrement dans les instituts pour les délinquants récidivistes, anormaux psychiques et débiles mentaux. Cela évitera que de tels instituts libèrent des individus encore socialement dangereux et enclins à commettre de nouveaux délits.

La criminologie tend donc bien à rendre toujours plus effective la lutte contre le délit, puisqu'elle permet une précision toujours plus grande dans l'individualisation de la peine et qu'elle favorise la rééducation effective du délinquant, ce qui constitue certainement les principes de base d'une politique criminelle moderne.

Cette dernière selon les directives énoncées par les organes compétents des N.U. et par les experts de la Société internationale de criminologie, s'oriente toujours plus fortement vers la prévention du délit, la rééducation du délinquant et la défense de la société.

Quant à la prévention du délit, c'est à la police qu'il reviendra de la réaliser, remplissant ainsi sa fonction préventive et sociale. Le régime pénitentier s'organisera de telle façon que chaque condamné puisse y être soumis à toutes les entrevues et traitements medicopsychopédagogiques et à toutes les mesures de prévoyance indispensables pour une effective rééducation morale et sociale.

Ce n'est qu'ainsi qu'une défense rapide et efficace de la société pourra se faire grâce à une lutte contre la délinquance et que la justice pénale pourra se transformer en une organisation de progrès social.

II.

Si nous examinons les attributions de l'Institut National de Criminologie du Caire conférées par son statut promulgué par l'acte No. 632-1955 nous constatons que l'Institut est chargé de :

- a) la recherche en matière du crime et de la peine comprenant l'étiologie et la prophylaxie criminelles, la détection scientifique des crimes et le traitement et la correction des délinquants et des détenus.
- b) l'enseignement, la formation professionnelle et la préparation dans les divers domaines théoriques et pratiques ci-dessus énoncés.

ment, c'est-à-dire qui permettent de différencier chaque délinquant des autres, en un mot de faire de la criminologie individuelle, ou criminologie clinique.

La criminologie moderne doit donc viser à devenir toujours plus individuelle et à se transformer en une criminologie clinique, par laquelle il faut entendre "la connaissance des conduites humaines antisociales et criminelles, basées sur l'observation et l'analyse approfondie des cas individuels qu'ils soient normaux, anormaux ou pathologiques."

Quant à la méthode à suivre dans l'étude du délinquant, on comprendra qu'il ne peut pas s'agir en criminologie clinique du même examen que celui qui est pratiqué ordinairement dans le domaine des sciences médicales et psychologiques.

Et une autre fin que poursuit la criminologie clinique, c'est l'établissement d'un traitement adéquat du condamné pratiqué sur la base de la connaissance de sa personnalité et des exigences pédagogiques particulières qu'il requiert.

C'est surtout dans le traitement du condamné considéré individuellement que la criminologie clinique trouve son application la plus directe et la plus étendue. S'il est vrai en effet que chaque délinquant se différencie des autres, il est évident que seul le critère clinique permettra d'adapter le traitement à sa personnalité et à faire qu'il soit vraiment efficace.

Le traitement thérapeutique qu'on lui appliquera consistera en un complexe de mesures et interventions médicales, psychologiques, pédagogiques et morales que l'on pratiquera pour obtenir la rééducation morale et sociale de chaque délinquant.

Suivant que les délinquants entrent dans une des trois catégories admises des délinquants normaux, anormaux ou aliénés, le traitement auquel ils seront soumis variera suivant le cas et sera inspiré par la psychologie clinique ou la psychiatrie clinique.

De toute façon, la psychothérapie choisie pour chaque type de condamné ne donnera de résultats satisfaisants que si elle est adaptée aux besoins de chaque sujet et tend à éduquer son caractère et à raffermir sa volonté.

Le critère clinique s'impose davantage quand en plus de l'application de la psychothérapie individuelle ou de groupe, des traitements médicaux sont prévus tendant à corriger les défauts de développement physique et les disharmonies fonctionnelles et psychiques éventuelles du condamné. Car c'est une des missions de la criminologie moderne que de normaliser la personnalité de

paré à étudier tout type de délinquant tant le délinquant normal, que l'anormal, le psychopathe ou l'aliéné. On rencontre un nombre toujours plus élevé de sujets qui au moment de l'infraction, se trouvent dans une situation psychique exceptionnelle ou qui commettent le délit sous l'influence de troubles psychiques plus ou moins graves ou dans des états de véritable psychose qui se terminent souvent avec le délit.

Tous les spécialistes des différents pays sont d'accord pour reconnaître la nécessité de soumettre la personne de tout inculpé, surtout s'ils s'est rendu coupable d'un délit grave, à un examen médical, psychologique et social, c'est-à-dire à un examen clinique complet car les résultats de celui-ci seulement permettront au juge d'individualiser les cas du délinquant et d'appliquer la sanction avec justice, précision et efficacité.

Il ne faut pas perdre de vue en effet que le délit avant d'être une infraction à une norme juridique, est avant tout une action humaine. Pour bien la comprendre et la connaître, dans son contenu psychologique et son aspect social, il est indispensable de procéder à l'étude de la personnalité de celui qui l'a préméditée, préparée et posée.

C'est en se basant sur ce qui précède et en partant de ces principes que les spécialistes de tous pays affirment de manière toujours plus concordante que le procès pénal doit se baser toujours plus rigoureusement sur une double enquête : l'une juridique, pour s'assurer de l'existence de l'infraction, l'autre anthropologique ou criminologique pour connaître la personnalité de celui qui l'a commise. Il faut en effet graduer d'une part la responsabilité et individualiser la peine, d'autre part prendre toutes les mesures qui s'imposent pour la rééducation de l'auteur et la défense de la société.

Ceci souligne le double rôle du juge qui doit pouvoir évaluer et connaître l'infraction dans son aspect technico-juridique mais qui doit également savoir comprendre et juger la personnalité de l'auteur. Plusieurs codes pénaux en vigueur aujourd'hui, exigent que l'on tienne compte pour chaque infraction de sa gravité et de ses mobiles mais que l'on évalue en même temps le caractère du délinquant et sa capacité à commettre des délits en vue d'apprécier à quel point il représente un danger social pour la société.

D'où l'intérêt croissant manifesté dans le domaine criminologique à toutes les études consacrées à la méthode et aux moyens dont on dispose pour étudier la personnalité du délinquant pris isolé-

l'inhibition psychologique, qui est la base de la faculté de l'autodétermination.

C'est pour cela que l'étude du délinquant normal présente un grand intérêt et ne peut se faire qu'en appliquant systématiquement et rigoureusement les principes de la psychologie dynamique et sociale et de la psychologie différentielle qui étudie les variations plus ou moins marquées de la personnalité, trop souvent confondues avec les personnalités anormales et psychopathiques.

D'où il apparaît que l'application de la méthode clinique est aussi du plus grand intérêt pour tout type de délinquant normal. Celle-ci seule permet de formuler un diagnostic clinique différenciant et individualisant chaque délinquant et déterminant s'il s'agit d'un sujet normal, anormal ou aliéné.

Il faut admettre en effet que s'il existe des délinquants normaux, il existe aussi des délinquants anormaux. Les enquêtes les plus récentes le confirment révélant un pourcentage de 70% d'anormaux à la suite d'un examen clinique sérieux des délinquants communs.

Il ressort de ceci que l'étude clinique des délinquants communs doit se pratiquer sans idée a priori et sans aucun préjugé puisqu'elles peut mener à reconnaître l'état normal ou anormal du délinquant. C'est précisément pour cette raison que le spécialiste doit être à même, de pratiquer un tel examen clinique et doit posséder une connaissance approfondie de la psychiatrie et de la psychologie car ce n'est qu'après l'examen clinique qu'il pourra conclure que le sujet est normal, anormal ou aliéné.

Si l'on tient compte d'autre part du fait que l'examen clinique du délinquant doit viser surtout à rechercher les causes du délit et plus précisément à reconstituer la genèse et la dynamique des phénomènes criminologiques pris un à un, c'est-à-dire à étudier des phénomènes qui échappent généralement à l'activité du psychiatre et du psychologue, on comprend mieux et il apparaît plus évident que le spécialiste le mieux indiqué pour de telles enquêtes sera celui qui tout en ayant la préparation psychologique et psychiatrique indispensable, est également compétent pour mener les enquêtes criminologiques, en un mot le criminologue.

La criminologie clinique naît en effet de la fusion de la psychologie clinique spécialement intéressante dans l'étude du délinquant normal, et, de la psychopathologie et psychiatrie cliniques nécessaires pour l'étude du délinquant anormal, psychopathique ou aliéné.

Ceci revient à dire que le criminologue clinique doit être pré-

à un certain moment contre l'intérêt social, l'action inhibitive des motifs individuels et sociaux n'ayant pas été suffisante.

A notre avis, les spécialistes doivent surtout s'intéresser au délinquant normal, c'est à dire comme nous le disions plus haut, à l'individu, qui ne présente ni anomalie physique ou psychique, ni maladie en relation directe avec le délit, a cependant commis un acte considéré par le code pénal comme un délit.

L'expérience montre qu'en principe l'individu normal grâce à sa conscience et à sa moralité évite le délit et que l'action intimidatrice de la peine agit comme un frein suffisant lorsqu'il se sent entraîné à commettre un délit.

On peut en déduire qu'il est rare que l'homme normal devienne un délinquant et que le groupe de ceux-ci heureusement représente toujours un faible pourcentage de la population.

C'est la raison selon nous pour laquelle il est particulièrement intéressant d'étudier le délit commis par l'homme normal, c'est à dire par celui qui agit avec son libre arbitre en toute connaissance de cause et n'ignore aucune des conséquences de ses actes, restant libre jusqu'au bout de poser ou non l'acte délictueux.

Dans une telle étude où la psychologie prévaut, il faut tenir compte des caractéristiques personnelles et plus précisément de tout ce qui touche au vaste domaine des impulsions, des tendances, des inclinations afin de pouvoir considérer le délit comme une manifestation caractéristique du sujet, réagissant contre des stimulations particulières.

Il faut rechercher la genèse psychologique du délit, particulièrement pendant la période de préparation et d'élaboration de l'action délictueuse, toujours partiellement consciente et partiellement inconsciente afin de remonter à la dynamique du délit même, où des forces instinctives, des tendances, des tensions, des émotions et des passions s'affrontent, et où interviennent les processus de compensation de défense, de transformation, d'où surgissent les conflits et les réactions.

Ceux qui posent un acte délictueux présentent en général, rappelons-le, une faible capacité instinctive, un affaiblissement des possibilités d'inhibition et de la conscience morale, un désaccord plus ou moins grave entre le moi individuel et le moi social, c'est à dire un conflit plus ou moins intense entre intérêts individuels et intérêts sociaux.

Cela revient à dire que le délit, même pour l'homme normal, est d'habitude le résultat d'un défaut dans le mécanisme de

visent à la lutte contre la criminalité.

Les études criminologiques doivent s'orienter de plus en plus de nos jours vers une forme de criminologie individuelle que nous appellerons plus précisément "La Criminologie Clinique".

Les deux aspects principaux de la criminologie clinique sont : le diagnostic de la personnalité du délinquant et son traitement médico-psycho-pédagogique.

Le premier mettra en relief les traits marquants de la personnalité du délinquant faisant connaître la genèse et la dynamique de son action délictueuse. Cette étude nous permet de juger et d'évaluer son aptitude à commettre le délit et d'apprécier ainsi à quel point il représente un danger pour la société. Il est utile d'insister sur le fait que cette analyse du sujet est nécessaire dans tous les cas quelque soit la nature et la gravité du délit. Il y a en effet dans toute infraction des mobiles particuliers qui doivent être recherchés et connus pour évaluer exactement la culpabilité et la responsabilité du délinquant, afin de les combattre et les éviter dans le but de pouvoir rééduquer le délinquant.

La recherche de ces mobiles est nécessaire, en tout cas, soit que l'individu ait agi librement sous sa pleine responsabilité soit qu'il ait agi en état de responsabilité atténuée à cause de conditions psychiques particulières au moment du délit.

Innombrables en effet sont les facteurs qui peuvent altérer la faculté de compréhension et de décision d'un individu. Il va de soi que si la capacité d'agir librement constitue la base de toute responsabilité morale, toute limitation de celle-ci représente également une diminution de la responsabilité.

Les avis de tous les spécialistes en cette matière concordent de plus en plus. Ils reconnaissent que la liberté "de vouloir" est susceptible de variations plus ou moins fortes dues à différentes causes surtout lorsque celles-ci représentent un trouble de nature émotionnelle.

Le premier but important atteint par la criminologie clinique consiste donc à permettre un diagnostic exact de la personnalité du délinquant. Grâce à celui-ci, on pourra rechercher la genèse et la dynamique du phénomène criminel particulier, ce qui est indispensable pour pouvoir individualiser la peine avec le maximum de précision.

Le délit de l'homme normal, c'est à dire de celui qui n'est ni anormal, ni malade mental, doit être considéré comme l'acte d'un homme dont la volonté dans le conflit des motifs, a été déterminée

CONSIDERATIONS SUR LA CRIMINOLOGIE ET L'INSTITUT NATIONAL DE CRIMINOLOGIE DU CAIRE

Prof. Benigno Di Tullio
Professeur d'Anthropologie Criminelle
à l'Université de Rome

L'Institut National de Criminologie du Caire en collaboration avec l'Université du Caire a invité dernièrement le Professeur Benigno Di Tullio à faire des conférences en matière d'Anthropologie criminelle. Le Professeur Di Tullio, Président honoraire et fondateur de la Société Internationale de Criminologie, a bien voulu nous préparer cet article que nous avons l'honneur de publier dans le premier Numéro de notre Revue

I.

Avant toute chose, je voudrais souligner les rapports qui existe à mon sens entre la criminologie et le droit pénal. Il est certain qu'ils s'agit de deux disciplines différentes même si elles se rencontrent à certains moments dans leur lutte contre la criminalité.

Le droit pénal est une science normative tandis que la criminologie est une science d'observation. Celle-ci en effet étudie les divers phénomènes de la criminalité du point de vue humain et social car elle met à la base de tout activité préventive, répressive, et rééducative la connaissance et la compréhension de la personne humaine.

Nous sommes pour notre part convaincu que la base de l'étude de la criminalité est la connaissance de l'être humain considéré non pas seulement comme le fruit de son milieu, mais comme l'expression synthétique de forces héréditaires et du milieu, et comme le résultat du processus évolutif et formatif qui se retrouve dans chaque individu.

Cette conception nous fait saisir et entrevoir l'importance qu'il convient d'accorder à la personnalité humaine dans toute enquête criminologique moderne et dans toutes les manifestations qui

Mes vifs remerciements vont à Mademoiselle Lucienne Talloen des Nations Unies qui a bien voulu me prêter une collaboration que j'ai particulièrement appréciée en vue de rédiger le texte français de cet article.

Di Tullio

THE NATIONAL INSTITUTE OF CRIMINOLOGY CAIRO.

BOARD OF DIRECTORS

Chairman

Mr. Hussein El-Shafei *Minister of Social Welfare and Labour.*

Members

Mr. Hafez Sabeck	<i>General Prosecutor.</i>
Dr. El-Said M. El-Said	<i>Rector of Cairo University.</i>
Mr. Mahmoud I. Ismail	<i>Counsellor, High Court of Cassation.</i>
Dr. Abbas H. Rabii	<i>Assistant Under-Secretary of State, Ministry of Justice.</i>
Mr. Aly I. El Zamzamy	<i>Director-General, Administration of Courts, Ministry of Justice.</i>
Mr. Ibrahim Mazhar	<i>Assistant Under-Secretary of State, Ministry of Social Welfare and Labour.</i>
Mr. Abd El-Aziz Mcfreh	<i>Deputy-General, Department of Public Security, Ministry of the Interior.</i>
Mr. Ahmad Z. Shoukry	<i>Director-General, Prison Department, Ministry of the Interior.</i>
Dr. Mahmoud M. Moustafa	<i>Dean of the Faculty of Law, Cairo University.</i>
Dr. Aly A. Rashed	<i>Professor, Faculty of Law, Ein Shams University.</i>
Mr. Mohamad Fathy	<i>Professor, Institute of Criminal Science, Cairo University.</i>
Mr. Ahmad M. Khalifa	<i>Counsellor, Director of the National Institute of Criminology.</i>

<p><i>Editor-In-Chief</i> Ahmad M. Khalifa <i>Director, The National Institute of Criminology</i></p> <p style="text-align: center;">*</p> <p><i>Executive Officer</i> Mohsen A.E. Ahmed <i>The Technical Secretary of the Institute</i></p>	<p>The National Review of Criminal Science 15, Kasr-el-Aly Str., Garden City, Cairo</p> <p style="text-align: center;">* *</p> <p><i>Issued three times yearly</i> March-July-November</p>	<p>Annual Subscription <i>Three issues</i> Fifty Piasters</p> <p style="text-align: center;">* * *</p> <p><i>Single Issue</i> Twenty Piasters</p>
--	--	---

Distributors: THE NEW PUBLICATIONS

DAR AL MAAREF - Cairo

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by
**The National Institute of
Criminology
United Arab Republic
Cairo**

RESEARCH

Illegitimate Children
Statistical presentation of the problem in Egypt

ARTICLES

- | | |
|---|-----------------------------|
| L'auteur et les participants à l'infraction | <i>Dr. M. M. Moustafa</i> |
| Le régime du jury dans la justice pénale | <i>Mr. Adel Younis</i> |
| Socio-analysis of personality | <i>Dr. Hassan El-Saaty</i> |
| Le sérum de vérité et le polygraphe | <i>Mr. A. M. Khalifa</i> |
| Considérations sur la criminologie | <i>Prof. B. Di Tullio</i> |
| Towards a synthesis of the causes of crime | <i>Prof. R. Grassberger</i> |

STUDIES . NOTES . BOOK REVIEWS . NEWS . CRIME



المجلة الجنائية القومية

يُصدرها
المعهد القومى للبحوث الجنائية
الجمهورية العربية المتحدة
القاهرة

البحوث

مشكلة توحيد العقوبات للسالة الحرية
السيئة والحرمان الأحداث

المقالات

الدكتور أحمد عزت راجع
الدكتور عبد المنعم المكي
الدكتور سامي محمود علي
الدكتور ولغجانج دوليش
الدكتور أحمد مصطفى

سيكولوجية المجرم المائل
صور الإنسان في أذهان اليابا
رسوم اليابا
بعض مظاهر الإصلاح في سجون النمسا (بالإنجليزية)
التحليل الطيف والبحث الجنائي (بالإنجليزية)

الأبواب

دراسات . آراء . كتب . أنباء . جرائم



المعهد القومي للبحوث الجنائية
القاهرة

مجلس الإدارة

الرئيس :

السيد الوزير حسين الشافعي

وزير الشؤون الإجتماعية والعمل

الأعضاء :

الأستاذ حافظ مابق

الدكتور السيد مصطفى السعيد

الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل

الدكتور عباس حلمي ديع

الأستاذ علي إبراهيم الزوزي

الأستاذ إبراهيم مظهر

القواء عبد العزيز مفرح

القواء أحمد زكي شكرى

الدكتور محمود محمود مصطفى

القواء محمود حدى حجاج

الدكتور علي أحمد راشد

الأستاذ محمد فتحي

الدكتور محمد زكي

الأستاذ أحمد محمد خليفة

النائب العام

مدير جامعة القاهرة

مستشار محكمة النقض

وكيل وزارة العدل المساعد للطب الشرعى

المدير العام لإدارة المحاكم بوزارة العدل

الوكيل المساعد لوزارة الشؤون الإجتماعية والعمل

الوكيل العام للأمن العام بوزارة الداخلية

المدير العام لمصلحة السجن

عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة

المدير العام لمصلحة تحقيق الشخصية

الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

الأستاذ بمعهد العلوم الجنائية - جامعة القاهرة

المدير العام لمصلحة تحقيق الشخصية سابقاً

مستشار - مدير المعهد

<p>الاشتراك السنوى خمسون قرشاً مصرى من ثلاثة أعداد</p> <p>شمن العدد عشرون قرشاً مصرى</p>	<p>المجلة الجنائية لجمعية اشايح القصر العالى - جاردن سى - القاهرة</p> <p>تصدر ثلاث مرات فى العام مارس . يوليو . نوفمبر</p>	<p>رئيس التحرير أحمد محمد خليفة مدير التحرير</p> <p>سكرتير التحرير دكتور محسن عبد الحميد السكرتيرة لى للشهد</p>
--	--	---

المجلة الجنائية التونسية

محتويات العدد

صفحة

بحوث :

- مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية ١
السينما وانحراف الأحداث ٣١

مقالات :

- سيكولوجية المجرم المائل ٥٣
صور الإنسان في أذهان البنايا ٨٩
رسوم البنايا ١٠٥
التحليل الطيفي والبحث الجنائي (بالإنجليزية)
بعض مظاهر الإصلاح بسجون النخسا (بالإنجليزية)

دراسات :

- منهج بحث اجتماعي أجرى على حي فقير مزدحم ١٠٩
التشويه المتعمد لبصمات الأصابع ١١٢
تحديد الضوابط الاجتماعية ١١٥

آراء :

- السنجون في العصر الحديث ١١٧
مبادئ الاختبار بالبوليجراف ١٢١
رأى في مقال « التحليل الاجتماعي للشخصية » ١٢٣
جناح الأحداث ١٢٥

كتب :

- عرض لكتاب « الجريمة والمجتمع » ١٢٨

أنباء :

- مؤتمرات وندوات علمية ١٣٢
اجتماعات دولية ١٣٥
بحوث ١٣٦

جرائم :

- قضية البار ١٣٨

مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية قياس اتجاهات

هل توحيد العقوبات السالبة للحرية في عقوبة نوعية واحدة فيختفي بذلك تمدد هذه العقوبات إلى حبس وبجن وأشغال شاقة ؟ لقد أراد المعهد القوى للبحوث الجنائية أن يستطلع رأى الطوائف الأثنية صلة بهذه المشكلة حتى يتبين اتجاهاتها في شأنها . وقد قام بهذا البحث قسم بحوث العقاب بالمعهد بإشراف القائم مقام يس الرفاعي . وكتبه الأستاذ حسن علام الباحث الأول بالقسم عل ضوء ما قام به من دراسات . وقد قامت الأمانة ناهد صالح الباحثة المساعدة بالقسم بالعمليات الإحصائية للبحث .

تسير التشريعات المختلفة في شأن العقوبات السالبة للحرية في اتجاه من اتجاهين : التوحيد أو التعدد ، فلما أن يقرر المشرع عقوبة سالبة للحرية واحدة لكافة الجرائم بصرف النظر عن درجة خطورتها ويكون مناهج اختلاف العقوبة من جريمة إلى أخرى هو مدتها لا نوعها ، ولما أن يقرر أنواعاً مختلفة للعقوبات السالبة للحرية بحيث تتنوع العقوبات تبعاً لأنواع الجرائم .

ومنذ أواخر القرن الماضي ودعاة الإصلاح وعلماء العقاب ينادون بضرورة توحيد العقوبات السالبة للحرية ، وذلك منذ عقد مؤتمر سنوكهلم عام ١٨٧٨ . ثم سجلت اللجنة الدولية للعقوبات والسجون في اجتماعها الذي عقد في جنيف في أغسطس ١٩٤٦ رغبتها في « أن تزول العقوبات السالبة للحرية القائمة على أساس فروق ترجع إلى طبيعة الجريمة وخطورتها وأن تحل محلها عقوبة واحدة ، تكمل أثناء التنفيذ بالتدابير التي تقتضيها مواجهة حالة كل محكوم عليه » .

وكذلك قررت اللجنة الدولية الخاصة بنظم العقاب والسجون التي انعقدت في « برن » عام ١٩٥١ الموافقة بالإجماع على اقتراح بتوحيد العقوبات السالبة للحرية على أساس أنه « حتى في الدول التي يحتفظ قانونها بنظام تعدد العقوبات السالبة للحرية يرتسم اتجاه جديد ، لا إلى الحد من عدد تلك العقوبات فحسب ، بل إلى ترك قسط أوفى من الحرية لإدارة السجن للتقليل بقدر الإمكان من

الفروق القائمة بين هذه العقوبات من حيث كيفية تنفيذها كما نص عليها القانون بالقضاء على التقسيمات المبنية على طبيعة الجريمة وجسامتها ليحل محلها تقسيم جديد مؤسس على ضرورة تفريد العقاب .

ولقد أخذت بعض التشريعات بنظرية توحيد العقوبات السالبة للحرية . فمثلا لم يرد بقانون العقوبات الهولندي الصادر في عام ١٨٨١ سوى عقوبة الحبس المؤقت (من يوم إلى عشرين سنة) والحبس المؤبد ، كذلك نص قانون العقوبات السوداني على عقوبة الحبس دون غيرها وهو إما مؤبد وإما مؤقت ، كما أخذت بنظام التوحيد تشريعات كثير من الدول منها الولايات المتحدة وإنجلترا . أما المشرع المصري فلم يأخذ بفكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية بل نص على أربع منها هي الأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن والحبس مع الشغل والحبس البسيط ، والأشغال الشاقة والسجن من عقوبات الجنايات والحبس بنوعيه من عقوبات الجنح ، أما الحبس في المخالفات فهو دائما حبس بسيط . والأصل أن تتميز هذه العقوبات عند التنفيذ من ناحيتين أولا - الجهة التي يتم فيها تنفيذ العقوبة المحكوم بها وثانيا - نوع العمل الذي يكلف به المسجون . فالأشغال الشاقة تنفذ في اللمانات ويشغل المحكوم عليهم بها في أشق الأعمال (وخاصة في قطع الأحجار في الجبل) (م ١٤ من قانون العقوبات) ، أما عقوبة السجن فتنفذ في السجون العمومية (التي توجد في المحافظات وعواصم المديرية) ويشغل المحكوم عليهم داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة (م ١٦ من قانون العقوبات) ، أما عقوبة الحبس فتنفذ في السجون المركزية أو العمومية ، والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشغلون داخل السجن أو خارجها في الأعمال التي تعينها الحكومة ، أما المحكوم عليه بالحبس البسيط فله في بعض الأحوال أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن (م ١٨ عقوبات) .

ويعمل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة في قطع الأحجار بالجبل لمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات فقط من المدة المحكوم بها ، وبعد قضاء هذه المدة يعمل داخل اللبائن أو خارجه في أعمال تتشابه مع الأعمال التي يكلف بها المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس .

فالأعمال المختلفة التي يكلف بها المحكوم عليهم تتشابه بالنسبة لجميع أنواع

العقوبات السالبة للحرية ، والعمل الوحيد المتميز من بينها ، وهو العمل في قطع الأحجار بالجبل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ، قاصر على فترة معينة يقوم بعدها المحكوم عليه بأعمال لا تختلف عن تلك التي يقوم بها المحكوم عليه بعقوبة السجن أو الحبس .

ولتقدير نظام تعدد العقوبات السالبة للحرية في ضوء الاتجاهات الحديثة في علم العقاب ، نلاحظ ، مبدئياً ، أن السياسة العقابية الحديثة تستهدف حماية المجتمع ضد الجريمة بإصلاح المحكوم عليه وإعادةه إلى المجتمع عضواً نافعاً بانياً لديه الرغبة في أن يحترم القانون والقدرة على العمل المنتج الشريف كأى مواطن صالح . وهذا ما ذهبت إليه القاعدة ٥٨ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي أقرها مؤتمر هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين في صيف عام ١٩٥٥ . فقد حددت هذه القاعدة الهدف من الإيداع في السجن بما يتمشى مع السياسة العقابية الحديثة فنصت على أن « الغرض من عقوبة السجن وما يشابهها من التدابير السالبة للحرية ، وأساس مشروعيتها ، هو في النهاية حماية المجتمع من الجريمة . ويتعين لإدراك هذه الغاية أن تستغل فترة السجن بما يضمن عودة السجين إلى المجتمع ، ولديه الرغبة في أن يحترم القانون ، والقدرة على ذلك وعلى الاعتماد على نفسه في حياته » .

وبذلك تصبح العقوبة السالبة للحرية مجرد إطار حازم لإصلاح المحكوم عليه ولا يكون من أغراضها إيلاؤه أو إرهاقه بعمل شاق أو مهين . ولقد اتجهت الآراء الحديثة إلى أن الغرض من العمل في السجن هو إعادة تربية المسجون بتعليمه حرفة أو حرفاً تصلح له سلاحاً في سوق العمل الحر ، ويتوعدده عادات العمل الحميدة والتشبي مع أوضاعه وعلاقاته التي تواجهه في الحياة العادية . وفي ضوء ذلك تكون الأعمال المرهقة التي يكلف بها المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة عقوبة بدائية عقيمة لا هي للنتاج ولا هي للتربية ، ومن ناحية أخرى تكون التفرقة بين حبس مع الشغل وحبس بسيط تفرقة لا داعي لها إذ لا حياة في العصر الحاضر بغير عمل سواء في داخل السجن أو خارجه . فإذا ما رفعت هذه الفروق بين العقوبات السالبة للحرية التي تأخذ أسماء مختلفة (أشغال شاقة . سجن . حبس) فإنه لا يبقى داع لتعددتها ويكفي عندئذ أن توجد عقوبة واحدة هي « السجن أو الحبس » .

ويقوم إصلاح السجين في ظل العقوبة الموحدة على معاملته بما تقتضيه حالته واحتياجاته ورغباته الشخصية . فيكون اختيار العقوبة السالبة للحرية دون غيرها من العقوبات وتوقيعها عليه على أساس أنها أصلح إجراء يتفق مع حالته الخاصة فإذا ما حكم عليه بها فإنه يراعى في تنفيذه ما يلائمه من وسائل تيسر له إصلاح نفسه ، فلقد أكدت البحوث والاكتشافات العلمية الحديثة أن الاتجاه الإجرائي لدى الفرد لا يعالج إلا بمواجهة ظروف ذلك الشخص الذاتية والاجتماعية وتوجيه عناية خاصة إلى شخصه .

وهنا يبرز الهدف الأساسي من توحيد العقوبات السالبة للحرية ، إذ ليست هذه الفكرة مجرد تعبير عن تصفية الفروق بين الصور المتعددة لتلك العقوبة أو تسوية المعاملة في المؤسسات العقابية المختلفة على درجة واحدة من الشدة أو الصرامة أو نوع العمل ، فإن التوحيد يستهدف إزالة العوائق والتعقيدات القائمة في النظم العقابية والتي تحول دون مواجهة حالة كل محكوم عليه على حدة ، ومواجهة ظروفه الذاتية والاجتماعية وسد احتياجاته الفردية .

ولما كانت احتياجات المجرمين تختلف اختلافاً كبيراً من فرد إلى فرد وجب أن تتخذ الوسائل المختلفة لكي يعطى كل محكوم عليه ما يناسبه من معاملة في الإطار العام للعقوبة السالبة للحرية ، وأن يقوم علاجه داخل السجن على أساس من المعاملة الفردية المستنيرة المتبصرة باحتياجاته الخاصة وعلى أساس دراسة جوانب شخصيته والظروف التي أدت به إلى الجريمة ، وكذلك البيئة التي سيعود إليها بعد الإفراج وطريقة معيشته قبل الحكم وما ينتظر أن تكون عليه بعد انتهاء تنفيذها .

وهذا يقتضى وجود نظام لتصنيف علمي سليم للتلاءم بيني على أساس دراسة وتشخيص الحالات الفردية المستمد من التاريخ الاجتماعي الكامل للحالة ومن الدراسات والاختبارات العلمية للمذنب الفرد . ويستلزم هذا تحليل مشاكل كل فرد بواسطة استخدام كل الوسائل الفنية الممكنة كالبحت الاجتماعي والاختبارات الطبية والنفسية والعقلية والدراسات الثقافية والحرفية والدينية والرياضية ثم تقرير برنامج علاجي تعليمي تدريجي على ضوء البحوث والدراسات سألقة الذكر وتتبع تقدم ونجاح التزليل في البرنامج الموضوع له مع تعديله وتغييره كلما استدعى الأمر ذلك .

وهنا تنضج أهمية توحيد العقوبات السالبة للحرية إذ أنه يجعل المحكوم عليهم مجموعة كبيرة واحدة يكون قد ثبت للقاضي - يبعث حالة المتهم قبل الحكم عليه - أن كل فرد من أفرادها تصلح له تلك العقوبة بالذات ويكون على الإدارة العقابية أن تواجه أفراد هذه المجموعة لتعالجهم كلا حسبما تقتضيه حالته وظروفه الخاصة بصرف النظر عن نوع الجريمة أو مدة الحكم .

كما أن من مستلزمات توحيد العقوبات السالبة للحرية أن تنوع المؤسسات العقابية ويقصد بذلك وجود أنواع مختلفة من المؤسسات كل منها ذات تخصص في طبيعة عملها ، وذلك يقتضى بناء كل نوع منها على نسق خاص وأن يكون لكل برامج خاصة ونظم معينة ، إذ أن الجمع بين المسجونين من جميع الفئات والأنواع في مؤسسة واحدة علاوة على فسادة ومضاره فإنه يتعارض مع أبسط مبادئ الإصلاح إذ أن تلك المبادئ توجب فصل كل نوع من التزلاء على حدة على أساس السن والجنس ووفق طبائعهم وأخلاقهم وسلوكهم وسجل إجرامهم وطبيعة الجرائم التي ارتكبوها وحالتهم العقلية والصحية والنفسية والثقافية والحرفية وما هم في حاجة إليه للتأهيل والعلاج من جميع الوجوه ودرجة التحفظ اللازمة لكل منهم وكذلك كل العوامل التي يجب أن يحسب حسابها لإمكان إيجاد علاج فردي مركر لكل نزير .

ويعتمد تنفيذ هذه النظم في السجون على تزويدها بالموظفين الكفاء الذين لهم من الدراسة والخبرة ما يؤهلهم للسير بالسياسة الإصلاحية إلى أهدافها المرسومة وأن يكون من بينهم متخصصون في الطب والتربية والخدمة الاجتماعية والتدريب المهني بالتعاون مع المسئولين عن الإدارة والتحفظ للوصول إلى ما يرجى من إصلاح للتزلاء .

هذا هو ما تشير به مبادئ علم العقاب الحديث التي انتهت إليها أحدث التجارب في نظم العقوبات السالبة للحرية والتنفيذ العقابي .

غير أن تطبيق هذا المبدأ وأحلاله محل مبدأ تعدد العقوبات السالبة للحرية الذي يتبعه قانون العقوبات ونظام السجون لدينا يعتمد على مدى استيعاب المصلين بالنظام العقابي لتلك الاتجاهات الحديثة واعتناقهم لها فضلا عن

استعداد الجمهور لتقبل التغيير دون وقوع خلخلة في قيام العقوبة بدورها في الضبط الاجتماعي .

وإن الأخذ بفكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية قد يكون مثار اعتراضات من نواح عدة ، فالقسوة والرغبة التي يوحى بها ذكر الأشغال الشاقة قد تكون من الأهداف التي يرى المحافظة عليها من يرون في العقوبة زجراً للمجرم وردعاً لغيره عن ارتكاب الجريمة .

وتوحيد العقوبات السالبة للحرية قد يخلق في نظر بعض رجال القانون فراغاً في النظام الجنائي إذ لا تبقى حدود قائمة تميز بين العقوبة التي توقع على مجرم ارتكب جناية وآخر ارتكب جنحة أو مخالفة وقد لا يكفي في نظر بعضهم أن تحدد مدد معينة لعقوبة كل من الجناية والجنحة والمخالفة .

والنظم الخاصة بمراعاة الحالة الشخصية للمتهم وتشخيص احتياجات المسجونين وتصنيفهم على هذا الأساس قد تبدو أكثر تقدماً مما يحتمله ضمير المجتمع في نظراته الحالية إلى المجرم ويخشى من السير وراء هذه الاتجاهات أن ينفلت معيار الضبط الاجتماعي أو أن تكون الكفايات اللازمة للقيام بها غير متوافرة لدينا بما يفسد تلك النظم إذا أخذنا بها .

ويواجه أصحاب الاتجاهات العقابية الحديثة هذه الاعتراضات بالتساؤل عن القيمة الحقيقية لفكرة الردع ومدى تحقيقه عن طريق العقوبة ، وعن الأهمية المنطقية لارتباط تقسيم الجرائم بأنواع العقوبات . وعما إذا كان من الممكن الجمع بين نظام تقديى يقوم على المعاملة الفردية للمسجونين وبين الحزم في إدارة النظام العقابي بما يحفظ له هيئته ، وعما إذا كان من المستطاع إيجاد التوازن بين هذه الاعتبارات النظرية وبين الاعتبارات العملية المتصلة بأوضاعنا الاجتماعية والإمكانات الميسرة لدينا .

ولإزاء ما يثيره الأخذ بفكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية من مناقشات وخلافات ترتبط من عدة نواح بفلسفة العقاب واتجاهات السياسة العقابية رؤى استطلاع صدى الأخذ بهذه الفكرة في المجتمع المصرى .

غرض ومجال وطريقة البحث :

تكونت لجنة خاصة من أعضاء القسم لوضع مشروع للدراسة يحدد الغرض منها ، كما يحدد ، بصفة مبدئية مجال البحث وطريقته وخطواته .

ورؤى بعد مناقشة هذا المشروع أن يكون هذا البحث لاستطلاع صدى الأخذ بفكرة التوحيد في المجتمع عن طريق قياس الاتجاهات فلا يكون ذلك بإجراء مجرد استفتاء بطرح سؤال واحد يصوغ المبدأ اجمالاً وتتطلب الاجابة عليه إما الموافقة أو عدمها ، وإنما تحلل الفكرة إلى عناصرها الأولية ويبين محتواها وما يترتب على الأخذ بها وما يحيط بها من عوامل متفاعلة ثم يقاس اتجاه الأفراد بالنسبة لكل هذه المحتويات .

ورؤى كذلك أنه لا يمكن استطلاع اتجاهات الرأى العام بصفة عامة في حدود مدة البحث وإمكانياته ولأسباب عدة لعل أهمها هو التفاوت الثقافي بين فئات المجتمع المصرى تفاوتاً شاسعاً بحيث لا يمكن أن تتبع معها جميعاً طريقة إرسال قائمة أسئلة الملثها كما أن إمكانيات البحث لا تسمح باتباع طريقة المقابلة .

كذلك كان لطبيعة الفكرة موضوع البحث أثرها في تحديد نطاقه والغرض منه ، ذلك أن فكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية مبدأ حديث لا يمكن أن يفترض علم الكافة به ولا أن يتوقع أن يكون لرجل الشارع دراية بما يتصل به من مبادئ علم العقاب الحديث ومقتضياته ، وقياس اتجاهات الأفراد عامة يكون بالنسبة لمشكلة متبلورة يعيشها الأفراد عامة وتشغل حيزاً من تفكيرهم ويلمون بها إلماماً يسمح لهم أن يدلوا برأى فيها وذلك كقياس الاتجاهات بالنسبة لتحديد النسل أو مشكلة الطلاق أو تعدد الزوجات .

لكل ذلك رؤى أن يكون هذا البحث لقياس اتجاهات فئات معينة تتصل دراساتها أو خبرتها بمبادئ الإصلاح والعقاب وهذه الفئات هي :

١ - رجال القضاء والنيابة .

٢ - المحامون .

٣ - ضباط البوليس .

٤ - ضباط مصلحة السجون .

٥ - أساتذة القانون والاجتماع وعلم النفس في الجامعات المصرية .
وهناك فئة أخرى لها أهميتها وهي الفئة التي يمسها مباشرة الأخذ بفكرة التوحيد وهي فئة المحكوم عليهم .

ولكن رؤى أن لبعض أفرادها - وخاصة المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة - مصلحة مباشرة في الأخذ بهذا المبدأ أو بعض عناصره ، كما أن الغالبية العظمى من نزلاء السجون أميون أو ذوو ثقافة بسيطة لا تسمح لهم بملء استمارة البحث أو تفهمها . وعلى ذلك استبعدت هذه الفئة من البحث إذ هي تحتاج للدراسة أخرى تقوم على الاختبار الشخصي وطريقة دراسة الحالة .

وتحدد بذلك موضوع البحث بحيث يقتصر على قياس الاتجاهات المرتبطة بفكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية لدى بعض الفئات التي تتصل دراستها أو خبرتها بهذه المشكلة .

وتحدد الغرض من البحث في عناصر ثلاثة :

١ - قياس اتجاهات المثقفين المتصلة دراساتهم بالمسائل العقابية بحيث يمكن عن طريقه معرفة المستوى الذى وصل إليه رسوخ الاتجاهات العقابية الحديثة بين هذه المجموعة ومدى وضوحها لديها وارتباط فكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية عند أفرادها باتجاه أو بآخر من الاتجاهات السائدة في السياسة العقابية .

٢ - تبين استعداد أفراد الفئات العاملة في أجهزة النظام العقابي لتقبل فكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية إذا ما تقرر الأخذ بها .

٣ - استكشاف الأثر المتوقع لتطبيق فكرة التوحيد في المجتمع المصرى على اعتبار أن أفراد الفئات التي سيجرى عليها البحث في مراكز تسمح باعتبارهم محكمين في هذا الشأن .

على أن يكون قياس الاتجاهات عن طريق استمارة بقائمة أسئلة ترسل إلى عينة ممثلة للفئات التي وقع عليها الاختيار وتصنف الإجابات عليها بالطرق الاحصائية لاستكشاف الاتجاهات الشائعة في تلك الفئات إزاء الفكرة موضوع البحث .

خطوات وضع الاستشارة :

شكّلت لجنة خاصة قامت بوضع مشروع استشارة لقياس اتجاه الفئات التي رأى قصر البحث عليها وعرض هذا المشروع على هيئة القسم فانتقلت إلى صورة للاستشارة أجرى اختبارها في نطاق محلي بتوزيعها على السادة أعضاء الهيئة الفنية للمعهد باعتبارهم يمثلون الاتجاهات الثقافية التي تنبع منها الفئات التي سيستطلع رأيها وهي الاتجاهات القانونية والاجتماعية والبوليسية ، وصيغت نبذة مختصرة للتعريف بموضوع البحث والمشكلة موضع القياس ، وزعت على السادة أعضاء المعهد مع الاستشارة .

ونوقشت نتائج هذا الاختبار والملاحظات التي وردت على الاستشارة ثم رأى قيام اللجنة التي وضعت مشروع الاستشارة بمراجعته في ضوء كل ذلك وانتهت إلى وضع مشروع جديد روعي فيه :

١ - تبسيط نقط القياس وحصرها لتجنب التشعب وتشتيت أفكار من يطلب رأيه .

٢ - التركيز على مبدأ توحيد العقوبات السالبة للحرية وما يتصل به من اتجاهات في السياسة العقابية والتنفيذ العقابي دون جعل تفاصيل تطبيق المبدأ موضع قياس اكتفاء بورودها في المذكرة المرافقة للاستشارة .

٣ - مراعاة التوازن في صياغة عبارات الاستشارة بين الاتجاهات التقدمية والاتجاهات التقليدية في العقاب وبين ما يتفق مع اتجاه توحيد العقوبات السالبة للحرية وما يختلف معه حتى لا يكون فيها تحيز لجاناب أو لآخر .
وفي اجتماع هيئة القسم أقرت هذه الأسس وسيرا على نهج التركيز والتبسيط اختصرت بعض عبارات من المشروع حتى انتهى إلى الصورة التي ارسل بها إلى أفراد العينة التي تم اختيارها (انظر الملحق) ومعها المذكرة الخاصة بموضوع البحث بعد تعديلها بما يتمشى مع التعديل الذي أجرى في الاستشارة .

وقد أصبحت الاستشارة في صورتها النهائية مركزة على قياس الاتجاهات بالنسبة إلى خمس نقط أساسية :

- ١ - فلسفة الردع أو الإصلاح كأساس للسياسة العقابية .
- ٢ - الألم البدني والألم النفسى فى تنفيذ العقوبات السالبة للحرية .
- ٣ - العمل فى السجن بين الايلام والتأهيل .
- ٤ - توحيد العقوبات السالبة للحرية أو تعددها .
- ٥ - النظر إلى الجريمة أو إلى احتياجات المجرم فى تحديد العقوبة ونوع المعاملة التى يتلقاها .

وأصبحت الاستارة مكونة من ١٢ عبارة يؤثر أمامها بالموافقة أو عدم الموافقة مع إثبات أية ملحوظات عن كل عبارة ، وعلى أن تبين الآراء الخاصة بشأن موضوع البحث فى مجموعه فى نهاية الاستارة .

وتحدد الاستجابات التى تثبت أمام عبارات (بنود) الاستارة اتجاهات أفراد العينة بالنسبة لموضوع البحث وتفصيلاته على الوجه الآتى :

١ - البند الأول والثانى : يحددان الاتجاه بالنسبة للهدف من العقوبة (الردع أو الإصلاح أم الردع والإصلاح معا) .

٢ - البند الثالث والرابع : يحددان الاتجاه بالنسبة للايلام البدني والنفسى فى العقوبة .

٣ - البند الخامس والسادس : يحددان الاتجاه بالنسبة للغرض من العمل فى السجن .

٤ - البند الثامن والعاشر : يحددان مدى وضوح وتأکید فكرة التوحيد لدى أفراد العينة .

٥ - البند الحادى عشر والثانى عشر : يحددان اتجاه أفراد العينة نحو ترجيح أهمية مواجهة الجريمة نفسها أو ظروف المجرم وشخصيته فى تحديد العقوبة .
كما أن هنالك بعض المقارنات التى يمكن اجراؤها بين بعض البنود لتوضح اتجاهات معينة فمثلا :

- ١ - البند الثانى والتاسع : لبيان مضمون فكرة الردع لدى أفراد العينة .
 - ٢ - البند السابع والتاسع : يحددان مدى الشكلىة فى فكرة الردع لدى أفراد العينة .
 - ٣ - البنود الثالث والرابع والخامس والسابع - لبيان مدى اتساق الاتجاهات المتصلة بالردع والإصلاح .
 - ٤ - البنود التاسع والعاشر والحادى عشر : لبيان سبب عدم الموافقة على التوحيد .
- اختيار العينة :

بعد تحديد الفئات التى تدخل مجال البحث اتفق على مصادر الحصول على مجموعات هذه الفئات وقد تم الحصول على مجموعة رجال القضاء من إدارة التفتيش القضائى بوزارة العدل ومن إدارة النيابات ، ومجموعة المحامين من نقابة المحامين ، ومجموعة ضباط السجون من مصلحة السجون ، ومجموعة ضباط البوليس من إدارة كاتم أسرار وزارة الداخلية ، ومجموعة أساتذة القانون والعلوم الاجتماعية والنفسية من كليات جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية .

وبعد الحصول على هذه المجموعات واستعراضها ، قررت هيئة البحث نظراً للتفاوت الشاسع بين عدد أفراد الفئات المختلفة أن من الأصوب أن يكون إختيار العينة على أساس عدد محدد من كل فئة لاعلى أساس نسبة واحدة من العدد الكلى لكل فئة .

وقررت هيئة البحث أن يكون العدد الذى يؤخذ كعينة من كل فئة هو ستون فرداً حتى يكون مجموع العينة فى حدود إمكانيات البحث . وقد تم اختيار هذا العدد بالاستعانة بالجدول العشوائىة .

الخطوات التنفيذية :

بعد اتمام وضع الاسمارة المعدة لقياس اتجاهات الرأى العام بشأن توحيد العقوبات السالبة للحرية ، واختيار العينة العشوائية من ذوى الثقافات والمهن المختلفة التى يهم الوقوف على آرائهم فى هذا الصدد ، أرسلت الاسمارة إليهم مع المذكرة التى تشرح فكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية والأسس التى تستند إليها ومقتضيات الأخذ بها وما قد يشور حوطا من اعتراضات أو بوجه إليها من نقد ومناقشة تلك الاعتراضات ، كما زودت الاسمارة بتعليقات ترشد

إلى كيفية ملء الخانات للرد على الأسئلة الواردة بها .

وتم إرسال الاستمارات - بالبريد - مع المذكرة الشارحة وخطاب موجه إلى من أرسلت إليه الاستمارة برجاء الرد خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلامها ، كما أرسل مع هذا مظروف معنون باسم المعهد حتى يمكن إعادة الاستمارة بداخله دون بذل جهد أو عناء من جانب من أرسلت إليه الاستمارة .

وقد أرسلت الاستمارة إلى ٣٠٠ شخص وهم أفراد العينة العشوائية من ذوى المهن والثقافات المختلفة التى استقر الرأى على استطلاع آرائهم ، وتم إرسالها إلى عدد ٢٨٠ منهم بالبريد ، كما أرسلت إلى عدد ٢٠ من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والحقوق بجامعة الإسكندرية مع أحد أعضاء القسم انتقل إلى الإسكندرية وقام باختيار أفراد العينة عشوائياً وسلمت استماراتهم إلى المختصين بكل من الكليتين .

وأرسل استعجال إلى من لم ترد منهم ردود بعد مضي أسبوعين من إرسال الاستمارات وقبلت الاستمارات التى وردت فى مدة أسبوعين بعد إرسال الاستعجال .

عدد

١٥٣

وبلغت جملة من وردت استماراتهم فى ذلك الموعد
أى بنسبة ٥١٪ من العدد الذى أرسل أصلاً

٢

وجملة من اعتذر عن الرد
وجملة من أعيدت أوراقهم بمعرفة مصلحة البريد لعدم

١٥

الاستدلال على عناوينهم

٨

وجملة الاستمارات التى استبعدت

١٢٢

فيكون الباقي وهم من لم ترد ردودهم

نسبة الردود التى وردت من كل فئة بعد استبعاد الاستمارات التى ردت
لعدم الاستدلال على العنوان كالاتى :

المستشارون : ٤٠ ٪

القضاة : ٥٠ ٪

وكلاء النيابة : ٧٥ ٪

النسبة العامة لرجال القضاء : ٥٥ ٪

أساتذة القانون	: ٣٠ ٪
أساتذة الاجتماع وعلم النفس	: ٣٣,٣ ٪
النسبة العامة لأساتذة الجامعة	: ٣١,٧ ٪
ضباط السجون	: ٧٥,٨ ٪
ضباط البوليس	: ٦٠,٧ ٪
الحامون	: ٤٣,٦ ٪
النسبة العامة	: ٥٣,٣ ٪

صعوبات اكتتفت العمل في البحث :

يظهر مما تقدم بيانه في شأن غرض ومجال البحث وطريقته أن صعوبات عملية أدت إلى الاقتصار على استخدام قائمة أسئلة ترسل بالبريد وأثر ذلك على مجال البحث وأدى إلى تحديد الفئات التي يشملها إذ استبعدت منه فئة المسجونين كما اقتصر البحث على فئات مثقفة يمكن أن تتبع معها طريقة قائمة الأسئلة ، وكان لهذا بدوره أثره على تحديد الغرض من البحث إذ لم يعد ثمة مجال لاعتباره قياساً لاتجاهات الرأي العام وإنما تحدد الغرض منه كما سبق بيانه في استكشاف اتجاهات المثقفين في نواح تتصل بالمشكلة ، واستعداد القائمين بالعمل في الأجهزة العقابية (البوليس والنيابات والمحاكم والسجون) لتقبل الاتجاهات الحديثة ، واستطلاع رأي المجموعة كلها في أثر التوحيد لدى الجمهور .

وقد حددت تلك الصعوبات العملية والتي تتصل على وجه الخصوص بإمكانيات القسم من حيث عدد الباحثين المساهمين في إجراء البحث ، ومن حيث توافر الأدوات اللازمة للعمليات الاحصائية أدت هذه الصعوبات إلى الاقتصار على عينات محدودة العدد من الفئات المختلفة ، وهذا العدد كان يمكن زيادته لو لم توجد هذه المحددات حتى يكون أكثر تمثيلاً للفئات التي تناولها البحث .

كما أنه من جهة أخرى قد تكاثفت عدة عوامل على خفض نسبة الردود التي وصلت من بين ما أرسل من استمارات . فعلم التعود على الوسيلة التي اتبعت

وهي قائمة الأسئلة ، جعل كثيرين منهم لا يهتمون بالاجابة عليها وردها إلى المعهد . كما كان لعدم إثارة موضوع البحث من قبل في المحافل العامة أثره كذلك في ضعف اهتمام الكثيرين به .

ونتيجة نقص عدد الردود من ناحية أخرى عن عدم وضوح بعض العناوين التي تم الحصول عليها من المصادر التي تم الاتصال بها رغم أن تلك المصادر هي الجهات الرسمية المركزية للفتاات التي شملها البحث ، كما أنه تبين بالنسبة للموظفين منهم أن بعضهم قد نقل من العنوان الذي أرسلت إليه الأوراق به ، لذلك أعيد عدد من الاستمارات المرسلة بمعرفة مصلحة البريد لعدم إمكان الاستدلال على المرسل إليه .

تحليل بيانات الاستمارات الواردة :

أجرى تفريغ الإجابات الواردة بالاستمارات التي وردت إلى المعهد وعددها ١٥٣ استمارة في ثمانية جداول أثبتت فيها النسب المئوية للاتجاهات المختلفة واتضح من تحليلها ما يأتي ^(١) :

جدول رقم (١)

يبين الاتجاهات بالنسبة لجميع بنود الاستمارة

يتضح من هذا الجدول أن الاتجاه الغالب يرى أن تهدف العقوبة إلى إصلاح المحكوم عليه (٩٩,٣٪) وإلى ردع غيره عن ارتكاب الجريمة (٨٥,٦٪) إلا أن نسبة الموافقين على هدف الردع من أسانذة الاجتماع وعلم النفس كانت منخفضة نسبياً (٥٠٪) .

ويلاحظ أيضاً من هذا الجدول أن اتجاه الاجابات يسير نحو الاكتفاء في تنفيذ العقوبة السالبة للحرية بالإيلام النفسى الناجم عن حرمان المسجون من حريته دون حاجة إلى إيلامه بدنياً (٧٦,٥٪) وأن العقوبة يجب ألا تتضمن

(١) ستنشر الجداول كاملة عند قيام المعهد القوي للبحوث الجنائية بنشر هذا البحث في صيغته النهائية .

الإيلام البدنى (٦٦,٦٪) ولم يخرج عن هذا الاتجاه سوى المستشارين فبلغت نسبة الموافقين منهم على الإيلام البدنى (٦٢,٥٪) بينما تعد نسبة الموافقين عايه من القضاة وأساتذة القانون مرتفعة إلى حد ما بالنسبة للفئات الأخرى إذ بلغت (٤٤,٤٪) بينما كانت هذه النسبة منخفضة بين وكلاء النيابة (١٣,٣٪) كما يتضح من هذا الجدول أيضاً الإجماع التام على أن هدف العمل فى السجن هو إعداد المسجون لكسب عيشه (١٠٠٪) بينما وافق (٢١,٥٦٪) على أن يكون القصد من العمل هو الإرهاق البدنى .

ويتضح أيضاً أن الاتجاه الغالب هو الموافقة على إلغاء العمل فى قطع الأحجار الذى يكلفه المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فبلغت نسبة الموافقين (٦٦,٦٪) وكان هذا الاتجاه أوضح ما يكون بين القضاة (٧٧,٧٪) وبين ضباط البوليس (٧٦,٥٪) .

كذلك اتجهت الأغلبية إلى الاكتفاء بنوعين من العقوبات السالبة للحرية (٥٨,١٪) وإلغاء الأشغال الشاقة وأن إلغائها لا يضعف من الردع العام (٥٨,١٪) إلا أن الأغلبية (٦٣,٤٪) رفضت فكرة التوحيد الكامل للعقوبات السالبة للحرية .

أما فيما يختص بأساس التفرقة بين المحكوم عليهم فنجد أن نسبة الموافقين على اعتبار دراسة شخصية المجرم الأساس الذى يعتمد عليه فى إقامة التفرقة بين المحكوم عليهم قد بلغت (٧٥,٨٪) بينما بلغت نسبة الموافقين على اعتبار الجريمة أساساً لهذه التفرقة (٦٠,١٪) ويلاحظ هذا الاتجاه بالنسبة لمختلف الفئات عدا أساتذة الاجتاع وعلم النفس فقد اجمعوا على أن الشخصية هى أساس التفرقة وكانت نسبة القائلين منهم بالجريمة (٤٠٪) فقط .

جدول رقم (٢)

يبين اتجاهات الموافقين وغير الموافقين على توحيد العقوبات السالبة للحرية

يلاحظ من هذا الجدول أنه على الرغم من أن هناك مجموعة وافقت على البند العاشر أى على توحيد العقوبات السالبة للحرية (٣٦,٦٪) وبمجموعة أخرى لم توافق عليه (٦٣,٤٪) إلا أن المجموعتين قد اتحدتا فى عدة اتجاهات تفصيلية

فالأغلبية في كلتا المجموعتين وافقت على أن تهدف العقوبة إلى إصلاح المحكوم عليه وردع غيره عن ارتكاب الجريمة كما وافقت على الاكتفاء في تنفيذ العقوبة السالبة للحرية بعنصر الايلام النفسى دون حاجة إلى الايلام البدنى وأن الغرض من العمل في السجن هو إعداد المسجون لكسب عيشه بعد الافراج وليس ارهاقه بدنياً كما وافقت على إلغاء العمل في قطع الأحجار الذي يكلف به المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة وعلى أن أساس التفرقة بين المحكوم عليهم هو دراسة شخصية كل منهم .

كما يلاحظ أن هذه الاتجاهات كانت أوضح في مجموعة الموافقين على توحيد العقوبات السالبة للحرية منها في مجموعة غير الموافقين عليها عدا البند الثانى الخاص بالردع فنجد أن نسبة الموافقين عليه في مجموعة غير الموافقين على التوحيد كانت أكبر منها في مجموعة الموافقين على توحيد العقوبات السالبة للحرية .

ومع ذلك فهناك بعض الاختلاف بين المجموعتين ، فبالنسبة للبند الثامن الخاص بالاكتفاء بنوعين من العقوبات السالبة للحرية وإلغاء الأشغال الشاقة نلاحظ أن (٤٤,٣٪) من غير الموافقين على مبدأ التوحيد يوافقون على البند الثامن بينما بلغت هذه النسبة ٨٢,١٪ بين الموافقين على مبدأ التوحيد . وبالنسبة لهذا الفريق الثانى أمكن تفسير الجمع بين الاتجاهين أى بين التوحيد وبين القول بالاكتفاء بنوعين من العقوبات السالبة للحرية بالرجوع إلى الاستمارات التى تمثل هذا الاتجاه والتى وردت بها ملاحظات لتفسيره . فوجد في استمارتين منها أن السبب في الموافقة على البند الثامن هو مجرد ذكر إلغاء الأشغال الشاقة في ذلك البند ، وفي خمسة استمارات أخرى أوضحت الملاحظات المبينة أمام البند العاشر أن الموافقة على التوحيد هي في حدود إلغاء الأشغال الشاقة فقط أى بمعنى الإبقاء على نوعين من العقوبة السالبة للحرية (سجن - حبس) طبقاً للبند الثامن على أن موافقة أصحاب هذه الاستمارات على البند العاشر مع إثبات هذه الملاحظة لا يخلو من معنى .

ويلاحظ أيضاً وجود اختلاف بين الموافقين على التوحيد وغير الموافقين عليه في الاتجاه المتعلق بأن في إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة إضعاف للأثر الرادع لفكرة العقوبة لدى الجمهور فنجد أن أغلبية الموافقين على مبدأ التوحيد

غير موافقين على هذا الرأي (٩٢,٥٪) . في حين كانت نسبة غير الموافقين عليه في المجموعة غير الموافقة على البند العاشر (٣٤,٣٪) فقط ويتضح هذا الخلاف أيضاً بالنسبة للاتجاه الخاص باتخاذ الجريمة أساساً للتفرقة بين المحكوم عليهم فنجد أن (٩٢,٩٪) من الموافقين على التوحيد لا يوافقون على هذا الرأي بينما كانت نسبة الموافقين عليه بين الفريق الغير موافق على التوحيد (٩٠,٨٪) :

يتضح لنا إذن من هذا الجدول أن الموافقة أو عدم الموافقة على مبدأ توحيد العقوبات السالبة للحرية كان لها أثر محدود بالنسبة للاتجاهات المتعلقة بهذا المبدأ وإن كان من الملاحظ أن الاتجاهات الخاصة بمجموعة الموافقين على مبدأ توحيد العقوبات السالبة للحرية أقوى وأشد تماسكاً وتناسقاً منها بين غير الموافقين عليه والتي تعد إجاباتهم في جملتها مشتتة إلى حد كبير في كل بند بين الموافقة وعدم الموافقة.

جدول رقم (٣)

يبين الاتجاهات بالنسبة للهدف من العقوبة

يتضح من هذا الجدول أن نسبة (١٣,٧٪) من الاجابات اعتبرت الاصلاح هدفاً أوحده للعقوبة وأن نسبة بالغة الضآلة (٠,٦٪) تعتبر الردع هو الأثر الوحيد الذي يمكن الوصول إليه من العقوبة . أما غالبية الآراء (٨٥,٧٪) فقد اتجهت إلى أن تهدف العقوبة إلى إصلاح المحكوم عليه وأن تؤدي في الوقت نفسه إلى ردع غيره عن ارتكاب الجريمة . على أنه تظهر من الجدول بعض اتجاهات تفصيلية جديدة بالتسجيل ، فأساتذة الاجتماع اتجهت أغلبية من بينهم (٥٠٪) إلى أن إصلاح المحكوم عليه هو الهدف الوحيد للعقوبة على عكس الاتجاه العام لمجموع الاجابات ، وفي نفس الوقت كانت في هذه الفئة الاجابة الوحيدة (١٠٪) من بين أساتذة الاجتماع ، (٠,٦٪ من المجموع الكلي) التي رأت أن تؤدي العقوبة إلى الردع دون غيره وقد أثبت صاحب هذه الاجابة في استمارته أن إصلاح المحكوم عليه يستلزم كثيراً من الوسائل التي ليست لدينا الآن مما يدعو مع كل الأسف إلى عدم الموافقة وأن مبدأ الردع وإن كان غير سليم إلا أنه

مضطر للموافقة عليه لأنه أنسب لظروف المجتمع الراهنة .
 وتميز القضاة من بين مجموعة رجال القضاء بأن (٢٢,٣٪) منهم اعتبرت
 الإصلاح وحده هدفاً للعقوبة في حين أجمع المستشارون ووكلاء النيابة على
 الجمع بين الردع والإصلاح .

جدول رقم (٤)

يبين الاتجاه بالنسبة للإيلام النفسى أو البدنى المترتب على العقوبة

يتضح من هذا الجدول أن (٦٥٪) وافقوا على الاكتفاء في تنفيذ العقوبة السالبة
 للحرية بالإيلام النفسى وقد وصلت نسبة الموافقين بين وكلاء النيابة إلى ٨٦,٧٪
 وبين ضباط البوليس ٧٣,٥٪ وبين أساتذة الاجتماع وعلم النفس ٧٠٪ في حين
 أن نسبة الموافقين على ذلك بين المستشارين كانت (٣٧,٥٪) فقط .
 أما فيما يختص بمراعاة عنصر الإيلام البدنى في العقوبة السالبة للحرية
 فكانت نسبة الموافقين عليه (٢٢,٢٪) وكانت أقل نسبة بين وكلاء النيابة
 (١٣,٤٪) وأعلى نسبة بين المستشارين والمحامين (٣٧,٥٪) .
 على أنه قد وافق فريق آخر ولكنه صغير (٩,٨٪) على العبارة
 الخاصة بالإيلام البدنى كعنصر من عناصر العقوبة (بند ٣) وفي نفس الوقت
 على العبارة الخاصة بالاكتفاء بالألم النفسى الناتج عن حرمان المحكوم عليه
 من حريته دون حاجة إلى الإيلام البدنى (بند ٤) وذلك رغم ما في العبارتين من
 تناقض . وقد أبدى معظم أفراد هذا الفريق ملحوظات تفسر إجابتهم على هذا
 النحو فيذهب قسم منهم إلى الإبقاء على الإيلام البدنى كأحد عناصر العقوبة
 التأديبية داخل السجن لآفي تنفيذ العقوبة عامة، ويرى القسم الآخر وهو الغالبية
 (١٠ استمارات من ١٥ استمارة) أن يراعى الإيلام البدنى أو يكتفى بالألم
 النفسى طبقاً لما تقتضيه حالة المجرم الشخصية (٦ استمارات) أو بمراعاة حالة
 المجرم ونوع الجريمة (٤ استمارات) .

جدول رقم (٥)

يبين الاتجاه بالنسبة لهدف العمل في السجن

يتضح من هذا الجدول أن نسبة كبيرة (٧٧,١ ٪) اعتبرت أن إعداد السجين لكسب عيشه بطريق مشروع بعد الافراج عنه هو الهدف الوحيد للعمل ، وقد وصلت هذه النسبة إلى (٩١ ٪) بين أساتذة الاجتماع وعلم النفس و (٨٧,٥ ٪) بين أساتذة القانون ، وكانت أقل النسب هي نسبة القضاة فبلغت ٥٥,٥ ٪ فقط .
بينما يلاحظ أن الجميع لم يوافقوا على اعتبار الارهاق البدني للمسجون هو الهدف الوحيد للعمل في السجن في حين أن أقلية (٢٢,٩ ٪) وافقت على كل من الارهاق البدني وإعداد المسجون لكسب عيشه كهدفين متلازمين للعمل في السجن، وقد بلغت هذه النسبة بين القضاة (٤٤,٥ ٪) وبين المستشارين (٣٧,٥ ٪) بينما بلغت بين أساتذة الاجتماع (٩ ٪) فقط وبين أساتذة القانون (١٢,٥ ٪) و (١٣,٤ ٪) بين وكلاء النيابة .

جدول رقم (٦)

يبين الاتجاهات بالنسبة لأساس التفرقة بين المحكوم عليهم

يلفت النظر في هذا الجدول تشتت الاتجاهات على مستوى متقارب ، وعدم حصول أى اتجاه على أغلبية مطلقة ، فقد وافق على اعتبار الجريمة وحدها (بند ١١) أساساً للتفرقة بين المحكوم عليهم (٢٠,٩ ٪) ووافق على اعتبار شخصية المجرم (بند ١٢) وحدها (٣٥,٣ ٪) في حين اتجهت أكثرية الإجابات (٤١,٥ ٪) إلى الموافقة على كل من البندين ١١ و ١٢ رغم ما يظهر في عبارتهما من تعارض ، وقد أوضح معظم الموافقين عليهما معا في ملحوظاتهم أن ذلك يعنى تأسيس التفرقة بين المحكوم عليهم على أساس الجريمة بتعدد أنواع العقوبات ، وعلى أساس شخصية المجرم بدراسة حالته وإيداعه في المؤسسة المناسبة في حدود نوع العقوبة التي توقع عليه .

هذا وقد تميزت اتجاهات أساتذة الاجتماع في هذا الجدول بأنهم رفضوا جميعاً أن تؤسس التفرقة بين المحكوم عليهم على الجريمة وحدها ، وارتفعت بينهم على العكس نسبة الموافقة على شخصية المجرم وحدها كأساس للتفرقة بين

المحكوم عليهم فبلغت (٦٠٪) في حين كانت نسبة المستشارين في هذا الاتجاه (١٢,٥٪) وكانت النسبة العامة لهذا الاتجاه (٣٥,٣٪) .
وعلى العكس كان الاتجاه الغالب بين أساتذة القانون لصالح الجريمة وحدها كأساس للفرقة وكانت نسبة موافقتهم على هذا الاتجاه هي أعلا نسبة فيه (٤٤,٤٪) في حين وكانت النسبة العامة لهذا الاتجاه (٢٠,٩٪) .

جدول رقم (٧)

يبين اتجاهات الموافقين وغير الموافقين على أن إلغاء عقوبة
الأشغال الشاقة يقلل من الأثر الرادع لفكرة العقوبة لدى الجمهور

يوضح هذا الجدول اتجاهات الموافقين وغير الموافقين على أن إلغاء عقوبة
الأشغال الشاقة يقلل من الأثر الرادع لفكرة العقوبة لدى الجمهور ، وإرتباطها
باتجاهاتهم نحو فكرة الردع (بند ٢ من الاستمارة) ونحو إلغاء العمل في قطع
الأحجار الذي يكلف به المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة (بند ٧ من الاستمارة) .
وبلاحظ مبدئياً أن نسبة الموافقة العامة على (بند ٢) الخاص بفكرة
الردع كانت مرتفعة ، (٨٥,٦٣٪) وقد زادت ارتفاعاً لدى الموافقين على أن
إلغاء الأشغال الشاقة يقلل من القوة الرادعة للعقوبة (٩٥,٤٪) في حين كانت أقل
لدى غير الموافقين (٧٩,٧٪) .

على أن اختلافاً في اتجاه الفريقين قد ظهر بشكل أوضح فيما يتعلق بالبند
السابع (الخاص بإلغاء العمل في قطع الأحجار) فإن أغلبية واضحة من غير
الموافقين على (بند ٩) كانت أيضاً في جانب إلغاء العمل في قطع الأحجار
(بنسبة ٨٦,٤٪) في حين أن الذين وافقوا على بند ٩ ورأوا أن إلغاء عقوبة
الأشغال الشاقة يقلل من الأثر الرادع لفكرة العقوبة لدى الجمهور هؤلاء
لم يكن لهم اتجاه غالب واضح فيما يتعلق بالعمل في قطع الأحجار فرفضت
أغلبية ضئيلة (٥٣,٢٪) إلغاءه ، ووافق (٤٦,٨٪) على إلغائه مما يدل على أن
الأثر الرادع الذي يحرص هؤلاء على الوصول إليه بإبقاء عقوبة الأشغال الشاقة
لا ينتج من العمل المرهق بمثل ما ينتج من مجرد وجود هذه العقوبة شكلاً في
عداد العقوبات التي يحكم بها .

هذا وقد كانت اتجاهات الفئات المختلفة تفصيلياً متناسقة مع الاتجاهات العامة في هذا الجدول .

جدول رقم (٨)

يبين اتجاهات الموافقين وغير الموافقين على إلغاء العمل في قطع الأحجار بالنسبة لعنصر الايلام في العقوبة وهدف العمل في السجن

يوضح هذا الجدول ارتباط الموافقة أو عدم الموافقة على إلغاء العمل في قطع الأحجار (الذي يكلف به المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة) باتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بالايلام البدني أو الاكتفاء بالالم النفسي الناتج من الحرمان من الحرية ، وكذلك فيما يتعلق بالهدف من العمل في السجن وهل يقصد به الارهاق البدني أم إعداد المسجون لكسب عيشه بعد الافراج .

ويتضح من الجدول أنه لا يوجد فرق واضح بين الاتجاهات الكلية للموافقين وغير الموافقين على إلغاء العمل في قطع الأحجار الذي يكلف به المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فيما عدا البند الثالث الخاص بالايلام البدني للعقوبة فنلاحظ أن نسبة غير الموافقين على الايلام البدني بين الموافقين على إلغاء العمل في قطع الأحجار (٧٣,٨٪) وهذا الاتجاه صحيح بالنسبة لمختلف الفئات عدا أساتذة القانون والمستشارين ، فبلغت النسبة في كل منهما (٤٠٪) فقط بينما نلاحظ أنه بالنسبة لغير الموافقين على إلغاء العمل في قطع الأحجار بلغت النسبة (٤٧,٨٪) وبين سائدة القانون (٧٥٪) وأسائدة الاجتماع وعلم النفس (٦٦,٧٪) وضباط البوليس (٦٢,٥٪) وعدا ذلك فإننا نلاحظ أنه بالنسبة للبندين الرابع والخامس لا يوجد اختلاف واضح بين المجموعتين من حيث اتجاه الموافقة أو عدم الموافقة عليهما وإن كانت النسب أوضح بين الموافقين على إلغاء العمل في قطع الأحجار ، أما بالنسبة للبند السادس فقد أجمع على الموافقة عليه كل من الفريقين .

ويلفت النظر في إجابات الموافقين على إلغاء العمل في قطع الأحجار أن أغلبية من المستشارين وأسائدة القانون (٦٠٪ من كل منهما) ترى أن يراعى في العقوبة عنصر الايلام البدني ومع ذلك قد يفهم اتجاههم إلى إلغاء العمل في

قطع الأحجار على ضوء ما ورد في بعض الاستمارات التي يتمثل فيها هذا الاتجاه من أن الموافقة على إلغاء العمل في قطع الأحجار هي على أساس أن هذا النوع من العمل غير منتج وأنه لا مانع من تكليف المحكوم عليهم بأعمال شاقة أخرى ولكنها أكثر إنتاجاً .

وفي فريق غير الموافقين على إلغاء العمل في قطع الأحجار نجد أن نسبة (٤٧,٨٪) لا ترضى أن يكون الإيلاء البدني عنصراً من عناصر العقوبة ولا ترضى بأن يكون القصد من العمل هو الإرهاق البدني للمحكوم عليه . ونجد تفسيراً للجمع بين هذين الاتجاهين في تسع من الاستمارات أبدى أصحابها أن العمل في قطع الأحجار ليس مرهقاً في كل الأحوال وبالنسبة لجميع المحكوم عليهم وأن موافقتهم على بقاء هذا النوع من العمل مشروطة بأن يكلف به من يكون قيامه به يتفق مع حالته ونفسيته وطبيعة عمله الأصلي وما سيقوم به من عمل بعد الإفراج عنه أو أن يبقى مع استخدام الطرق والآلات الحديثة في القيام بهذا العمل .

نتائج البحث :

حدد الغرض من البحث في ثلاثة عناصر :

- ١ - معرفة اتجاه مجموعة المثقفين ذوى الصلة بالموضوع بشأن فكرة التوحيد وما يتصل بها من مبادئ السياسة العقابية .
- ٢ - تبين مدى استعداد الفئات العاملة في أجهزة العقاب لتقبل فكرة التوحيد وموقفها إزاء المبادئ المرتبطة بها .
- ٣ - استكشاف الأثر المتوقع لتطبيق فكرة التوحيد في المجتمع المصرى باعتبار أفراد العينة محكمين .

وقد انتهى البحث إلى نتائج في هذه النواحي الثلاثة على الوجه الآتى :

أولاً : اتجاه المثقفين المتصلة دراساتهم بموضوع البحث - في شأن توحيد العقوبات السالبة للحرية ومبادئ العقاب المتصلة به :

لم توافق الأغلبية (٦٣,٤٪) على توحيد العقوبات السالبة للحرية توحيداً كاملاً وإن كانت قد وافقت (٥٨,١٪) على إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة والاكتفاء بعقوبتي السجن والحبس ، ورأت (نسبة ٥٨,١٪) أيضاً أن إلغاء

تلك العقوبة لا يقلل من الأثر الرادع لفكرة العقوبة لدى الجمهور وأيدت الأغلبية كذلك إلغاء العمل في قطع الأحجار بالجليل مما يكلف به المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة (٦٦,٦٪) واقرن ذلك باجماع على أن يكون الغرض من العمل في السجون هو إعداد المسجون لكسب عيشه بعد الافراج عنه مع اتفاق الأغلبية (٧٧,٧٪) على رفض الارهاق البدني كهدف للعمل في السجون وعلى ألا يكون الايلام البدني عنصراً من عناصر العقوبة (٦٦,٦٪) وإنما يكتفى بالألم النفسى الناتج عن حرمان المحكوم عليه من حريته (٧٦,٥٪) هذا مع الموافقة (٨٥,٦٪) على اعتبار الردع من نتائج العقوبة والموافقة في نفس الوقت بنسبة تقرب من الاجماع (٩٩,٣٪) على أن تهدف العقوبة إلى إصلاح المحكوم عليه . وارتبط ذلك بموافقة الأغلبية (بنسبة ٧٥,٨٪) على أن يكون أساس التفرقة بين المحكوم عليهم هو دراسة شخصية المحرم وإيداعه المؤسسة المناسبة وذلك بنسبة أكبر من تلك التى اتجهت إلى أنه لا يستغنى عن تنوع العقوبات لأجل التفرقة بين مرتكبي الجرائم المختلفة (٦٠,١٪) على أن الربط بين عناصر هذا الاتجاه تقتضى الإشارة إلى الاعتبارات الآتية التى توضح تفاعلاته الداخلية :

١ - إن موافقة الأغلبية على إلغاء الأشغال الشاقة يعتبر اتجاهاً عملياً له أثره العميق في السير نحو التوحيد الكامل للعقوبات السالبة للحرية ، فالأشغال الشاقة هي العقوبة الوحيدة التى تتميز باقترانها بفكرة الايلام البدني عن طريق الارهاق في العمل الذى يتخذ في التنفيذ صورة قطع الأحجار في الجبل وقد حظيت هذه العناصر جميعاً باستنكار الأغلبية بنسب مرتفعة .

وبمجرد إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة (وإلغاء اللبانات تبعاً لذلك) يصبح نزلاء السجون مجموعة واحدة تجتمع طبقاً للنظام الحالى في السجون العمومية ، ولا ينفصل عنها إلا بعض المحكوم عليهم بمدد قصيرة (لا تزيد على ثلاثة شهور) ممن ينفذ عليهم الحكم في السجون المركزية . ويفرض الواقع نفسه في هذه الحالة : إن الفارق بين الأحكام الصادرة بعقوبات سالبة للحرية هو فارق في المدة فحسب . ويقتضى ذلك مواجهة الأمر الواقع وإزالة الشكليات التى تمنع تأسيس معاملة أفراد مجموعة النزلاء المعاملة التى تقتضيها احتياجاتهم الشخصية

عن طريق التصنيف وتنويع المؤسسات وتزويدها بالموظفين والاختصاصيين اللازمين لتنفيذ سياسة عقابية سليمة .

٢- إن نسبة عالية (٧٥,٨٪) قد وافقت على اعتبار شخصية المجرم أساساً للتفرقة بين المحكوم عليهم ومع ذلك فإن (٤١,٥٪) من هذه النسبة رأت في الوقت نفسه عدم الاستغناء عن تنوع العقوبات للتفرقة بين المجرمين على أساس اختلاف جرائمهم . في حين أن الذين اعتبروا شخصية المجرم هي الأساس الوحيد للتفرقة بين المحكوم عليهم بغض النظر عن جرائمهم هؤلاء كانوا يكونون نسبة أقل (٣٥,٣٪) .

والاتجاه إلى مراعاة ظروف المجرم الشخصية في ظل تنوع العقوبات السالبة للحرية ولو أنه اتجاه سائد في النظم التي تأخذ بتعدد العقوبات ، إلا أنه يتميز بالشكلية والسطحية إذ يقتصر على تقسيم المسجونين تبعاً للجنس والسن والسوابق وما إلى ذلك من المعايير الجاهزة ولا يواجه ظروف كل مجرم على حدة ولا يراعى احتياجاته الشخصية القائمة على دراسة شخصيته .

وإذا ما لوحظت النتيجة العملية للبقاء على نوعين من العقوبة السالبة للحرية مما أشرنا إليه آنفاً ، وكيف أن إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة يجعل المسجونين في حقيقة الأمر مجموعة واحدة تختلف من حيث المدد المحكوم بها فإنه في ظل هذا الوضع لا يكون في قانون السجون الحالي نفسه ما يفرق بينهم على أساس تنوع العقوبة ، وعلى ذلك ينبغي أن تؤسس التفرقة بينهم على أساس واحد هو دراسة شخصية المحكوم عليه واحتياجاته الفعلية . على أن تحقيق ذلك يقتضى أيضاً إزالة الشكليات التي تفرق بين المحكوم عليهم لجرائم مختلفة لاتاحة الفرصة لتحقيق تصنيف شامل سليم لمجموعة المسجونين وتنويع المؤسسات مع توفير الخدمات التخصصية والموظفين والاختصاصيين اللازمين للقيام بها .

٣- إن أغلبية تكاد تكون اجماعاً (٩٩,٤٪) قد قبلت إصلاح المحكوم عليه كهدف للعقوبة . ، على أن (٨٥,٧٪) من هذه النسبة رأت أن تؤدي العقوبة في نفس الوقت إلى ردع الغير عن ارتكاب الجريمة . وقد كانت نسبة الموافقة على الردع كأثر للعقوبة عالية حتى بين الموافقين على التوحيد الكامل للعقوبات السالبة للحرية ، إذ بلغت (٦٩,٥٪) ويعكس كل ذلك النضال بين فلسفتي الردع والإصلاح في المجالات العلمية دولياً ، وقصور

جميع حركات إصلاح النظم العقابية عن الاستغناء عن درجة من الألم تحدث نتيجة للتدابير أو العقوبات التي توقع ولو كان ذلك مجرد ألم نفسي ناتج عن الحرمان من الحرية أو الخدمتها أو الحرمان من بعض الحقوق المالية كإفراغ المصاردة. — ولو أن غلاة دعاة سياسة الإصلاح يرون أن لا مجال للدع إطلافاً وأن سلب الحرية يجب ألا يتجاوز الحدود الضرورية للحفاظ على المحكوم عليه .

ثانياً : استعداد الفئات العاملة في الأجهزة العقابية لقبول فكرة التوحيد واتجاهاتها إزاء المبادئ المرتبطة بها :

من بين الفئات التي شملها البحث تتميز فئات ضباط البوليس ورجال القضاء وضباط السجون بأنها تعمل في الأجهزة العقابية القائمة بمهام الضبط والحكم والتنفيذ — على التوالي .

وقد كان رجال القضاء معتدلين ومتوسطين في اتجاهاتهم من بين الفئات الثلاث غير أنهم تميزوا بمعارضتهم للتوحيد سواء كان شاملاً أم قاصراً على إلغاء الأشغال الشاقة (هذا فيما عدا فئة القضاة التي أبدت اتجاهها واضحاً نحو إلغاء الأشغال الشاقة على عكس اتجاه المستشارين ووكلاء النيابة) في حين كانت موافقة ضباط السجون على التوحيد أعلا من النسبة العامة للموافقة عليه سواء في التوحيد الشامل أم في مجرد إلغاء الأشغال الشاقة .

وقد كان اتجاه الفئات الثلاث في الموافقة على إلغاء العمل في قطع الأحجار بالجليل بنسبة أعلا من نسبة الموافقة العامة عليه .

كما أنه فيما يختص باتجاههم إلى أن إلغاء الأشغال الشاقة لن يضعف من الأثر الرادع لفكرة العقوبة لدى الجمهور كان اتجاههم إلى ذلك بنسبة أعلا من النسبة العامة أيضاً وبرز في هذا الشأن ضباط البوليس (٧٠,٦٪) في حين أن النسبة العامة (٥٨,١٪) وهذا الاتجاه من ضباط البوليس على وجه الخصوص له دلالة كبيرة إذ أن فكرة الردع العام تتصل بنسبة ارتكاب الجرائم أى بحالة الأمن العام التي هم مسئولون عنها وأقرب الفئات إلى التكهن الصحيح بشأنها .

وفما يتعلق بالاتجاهات الخاصة بمعاملة المجرمين تميز رجال القضاء من بين الفئات الثلاث بنسبة عالية (٢٨,١٪) في التمسك بتنوع العقوبات كضرورة للفرقة بين المجرمين على أساس جرائمهم . في حين كانت نسبة ضباط السجون في هذا الاتجاه أقل النسب بين الفئات الثلاث وعلى العكس تميز ضباط السجون

بأعلا نسبة اعتبرت شخصية المحرم هي الأساس الوحيد للفرقة بين المجرمين كما تميزوا بأعلا نسبة اعتبرت الاصلاح هو الهدف الوحيد للعقوبة .

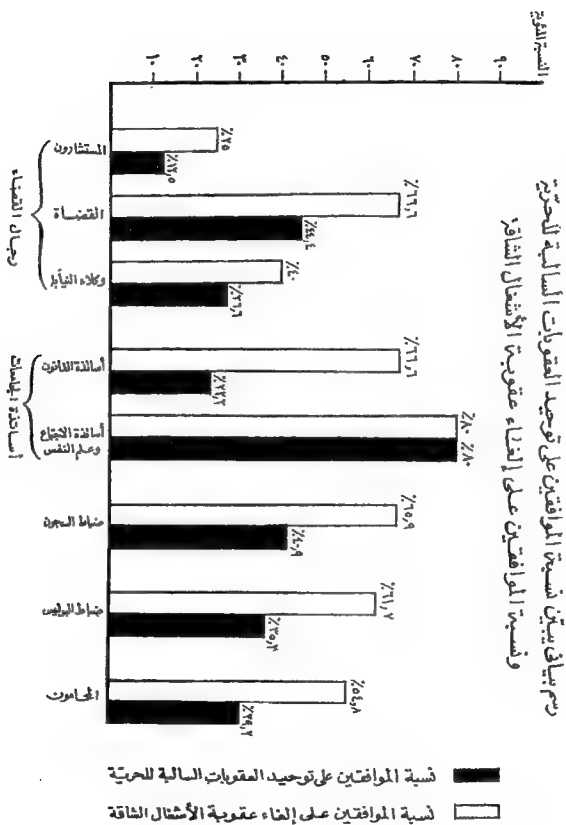
ثالثاً : صدق توحيد العقوبات السالبة للحرية في المجتمع المصري :

ثبت مما تقدم أن الاتجاه الغالب بين مجموعة المثقفين كان ضد التوحيد المطلق للعقوبات السالبة للحرية ، وكانت موافقة بعضهم على التوحيد محددة في صورة إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة والابقاء على عقوبتي السجن والحبس ، على أن إلغاء الأشغال الشاقة قد حصل على أغلبية في ذاته (موافقة ٥٨,١٪ على بند ٨ من الاسئارة) وأبدت أغلبية مماثلة (٥٨,١٪ غير موافقة على بند ٩ من الاسئارة) أنها لا ترى أن إلغاء الأشغال الشاقة يضعف من الأثر الرادع لفكرة العقوبة لدى الجمهور ، ويمكن أن يفترض على هذا الأساس أن المجتمع المصري مستعد لقبول فكرة إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة . وهي تعتبر خطوة هامة وركناً أساسياً في توحيد العقوبات السالبة للحرية ، وإن صدق هذه الخطوة لن يكون على حساب خلخلة الضبط الاجتماعي في اعتياده على العقوبة كأحد عناصره .

دراسات تكميلية :

نظراً للصعوبات التي حددت الغرض من البحث وقصرت مجاله على فئات محدودة ومنعت أن تمتد إلى فئات أخرى يتمثل فيها مباشرة صدق توحيد العقوبات السالبة للحرية ، ويدخل في هذه الفئات الشخص العادي الذي يضار من الجريمة أو قد يتورط في ارتكابها وبوجه خاص الذين حكم عليهم فعلاً وأودعوا السجن أو اللبانات ، وأهالي المجنى عليهم في الجرائم الهامة ما يقع منها على الأشخاص أو الأموال .

ولما كانت دراسة هذه القطاعات تحتاج إلى باحثين يقومون بإجراء استبيان شخصي للحالات التي يشملها البحث وقد يقتضى الأمر اتباع طريقة بحث الحالة في بعض تلك القطاعات فإن من المفيد أن يجرى بحث على هذا المستوى يستهدى فيه بنتائج البحث الحالي ويكون مكملًا له حتى تكون أى خطوة تتخذ في هذا السيل قائمة على أسس محققة .



(ملحق) بنود الاستشارة

- ١ - أرى أن تهدف العقوبة السالبة للحرية إلى إصلاح المحكوم عليه .
- ٢ - أرى أن تؤدي العقوبة التي توقع على المحكوم عليه إلى ردع غيره عن ارتكاب الجريمة .
- ٣ - أرى أن يراعى في العقوبة السالبة للحرية وجود عنصر الإيلاام البدني زجراً للمحكوم عليه .
- ٤ - يمكن في تنفيذ العقوبة السالبة للحرية الأثر النفسي الناتج عن حرمان المحكوم عليه من حريته دون حاجة إلى إيلاامه بدنياً .
- ٥ - أرى أن يقصد من العمل الذي يكلف به المسجون إرهاقه بدنياً .
- ٦ - أرى أنه يوجه العمل في السجون إلى إعداد السجين لكسب عيشه بطريق مشروع بعد الإفراج عنه .
- ٧ - أرى إلغاء العمل في قطع الأحجار الذي يكلف به المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة .
- ٨ - أرى الاكتفاء بنوعين من العقوبات السالبة للحرية : السجن (مؤبد ومؤقت) للجنايات ، والحبس للجناح والمخالفات ، وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة .
- ٩ - إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة يضعف من الأثر الرادع لفكرة العقوبة لدى الجمهور .
- ١٠ - لا داعي لتعدد العقوبات السالبة للحرية في التشريع (أشغال شاقة . سجن . حبس) وأرى توحيدها في صورة واحدة .
- ١١ - توحيد العقوبات السالبة للحرية يخل بالترقية الواجبة بين مرتكبي الجرائم المختلفة .
- ١٢ - التفرقة بين المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية لا تكون بتعدد أنواع تلك العقوبة وإنما تكون بدراسة شخصية من يحكم عليه وإيداعه في المؤسسة المناسبة .

THE PROBLEM OF THE UNIFICATION OF THE EXISTING MULTIPLE FORMS OF DEPRIVATION OF LIBERTY IN SINGLE TYPE OF PUNISHMENT

(MEASURING ATTITUDES)

The problem of the unification of the different types of deprivation of liberty is connected with most problems of modern penology, especially with the purpose of punishment, the philosophy and organization of prison labour and the classification of prisoners.

This research has been conducted to measure the attitudes of five categories of specialists towards this problem and the connected questions. These five categories were :

1. Members of the judicial corps.
2. Lawyers.
3. Police officers.
4. Prison officers.
5. University teaching staff (Law, Sociology, Psychology).

A questionnaire consisting of 12 questions was constructed. After testing the questionnaire in a pilot study, it was sent to a sample of 60 persons chosen at random from the whole population of every category, with a total number of 300 questionnaires of which 153 (51 %) were returned.

The answers were tabulated in 8 tables covering the responses to all the items of the questionnaire. It shows majorities in favour of:

- 1 — Reformation as an aim of punishment. (99.34%)
- 2 — Deterrence as a result to be obtained from punishment. (85.63%)
- 3 — Rejection of corporal pain as an element of punishments
deprivative of liberty. (66.6%)
- 4 — Rejection of any aggravation of suffering caused by
the deprivation of liberty. (76.47%)
- 5 — Rejection of physical fatigue as an aim for prison
labour. (78.44%)
- 6 — Approval of vocational rehabilitation as purpose of
prison labour. (100%)
- 7 — Abolition of the "cutting of stone" as a hard labour
modality. (66.6%)

- 8 — Abolition of "Penal Servitude" and preservation of "detention" and "imprisonment". (58.1%)
- 9 — The abolition of "penal servitude" would not diminish the deterring effect of punishment on the public. (58.1%)
- 10 — Rejection of a complete unification of the different types of deprivation of liberty. (63.39%)
- 11 — The unification of such types of punishment contradicts the necessary differentiation between offenders committing different crimes. (60.1%)
- 12 — The differentiation between offenders should be based on the study of the character of each offender and placing him in the suitable institution. (75.8%)

CONCLUSIONS :

1. The general attitude indicated by the research was found to be in favour of the abolition of "Penal servitude" as a type of deprivation of liberty. This abolition decreases the number of such types and is in itself a practical step towards complete unification. Moreover it would result in mixing those previously sentenced to penal servitude with other prisoners. Such a situation would accentuate the need for classification which cannot be practically applied under the dual system of detention-imprisonment. This would prove the futility of such system and bring forth the need for a complete unification.

2. The categories directly involved in crime prevention showed some significant attitudes: Prison officers showed a more favorable attitude towards the unification than the general percentage. Among police officers the percentage showing confidence that the abolition of Penal servitude would not diminish the deterring effect of punishment was higher than the general percentage indicated by the total results.

3. The legislator can proceed to the abolition of "Penal servitude" as a type of deprivation of liberty with no great risk that such a step would affect social control.

السينما وانحراف الأحداث

معرض بحث أجرى في بلجيكا

قامت بإجراء هذا البحث المحامية - Gabrielle Raymond
Decharneux لدى محكمة الإشتنايف بلجيكا ونشر بمجلة
Revue de Droit Penal et de Criminologie بالبلد الثامن
(٥٦ - ١٩٥٧) . وقد قام كل من الأكتات آمال عثمان وعلى
مجاهد وناهد صالح الباحثات المساعدات بالمعهد القوي للبحوث
الجنائية بترجمة وتلخيص هذا البحث .

في مجال البحث في أسباب انحراف الأحداث يثور كثير من الاهتمام
ولمناقشة حول أثر السينما في تلك الظاهرة . ولقد أجريت في هذا الشأن عدة
أبحاث وأبدت آراء وصيغت نظريات مختلفة وبصفة خاصة تلك التي نادى بها
علماء النفس والإجرام ورجال التربية . فيذهب فريق إلى أن السينما تلعب
دوراً أساسياً في ظاهرة الجريمة بينما يرى آخرون أن أثر السينما يكاد لا يذكر
أو أنها لا أثر لها على الإطلاق .

أما عن طبيعة أثر السينما على الأحداث فيعتقد البعض أنه يتعلق
بالناحية الجنسية بينما يرى آخرون أن أثر السينما ييلو في صورة ارتكاب أفعال
العنف ومخالفة القانون .

ففي فرنسا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا ظهرت عدة آراء ونظريات تختلف
المتخصصين في شئون الأحداث تذهب في جملتها إلى أنه يجب عدم إغفال أثر
السينما على الأحداث إذ يسهل استجابتهم لمتختلف المؤثرات وذلك نظراً لضعف ملكة
النقل لديهم . وعلى العكس كانت نتائج البحوث التي أجريت في إنجلترا وأمريكا
واستطلعت فيها آراء العلماء الذين يعملون في الميادين المتصلة بانحراف الأحداث .
فقد نشر في نيويورك بحث سنة ١٩٥٠ استطلعت فيه آراء أربعة وخمسين عالماً في ميادين
علم النفس والطب العقلي وعلم الإجرام والتنشئة الاجتماعية وظهر من ذلك اتجاه

معظمهم إلى أن السينما ليس لها أثر إيجابي في هذا المجال . إذ يرون أن الإجرام إنما يرجع إلى أسباب عديدة وأن مدى استجابة الأحداث للمناظر السينائية يتوقف أساساً على استعداداتهم وتربيتهم . ومن هؤلاء الأستاذ Martimer J. Adler إذ يتساءل عن السبب في أن بعض الأحداث — دون غيرهم — يسلكون سلوكاً منحرفاً على الرغم من تردد كل من الفتيين بنفس القدر على السينما . كما أن لجنة شكلتها وزارة الداخلية في بريطانيا سنة ١٩٤٨ للقيام بدراسة أثر السينما على الأحداث قامت باستطلاع آراء ١٣٤٤ أشخاصاً في شئون الأحداث وانتهت إلى أنه لم يثبت أثر السينما كعامل في انحراف الأحداث . وقد أشارت جمعية القضاة في تقريرها المقدم إلى تلك اللجنة إلى :

- ١ — أن علاقة السينما بالانحراف لا تزال محل جدل في الدول المختلفة .
 - ٢ — ليست هناك أدلة كافية من شأنها أن تؤيد ما زعمه البعض من أن الأحداث ينحرف سلوكهم لمجرد ترددهم على السينما .
 - ٣ — إذا بدا في حالة حدث ما أن السينما كانت مسؤولة عن انحرافه فإن القيام بدراسة تحليلية شاملة له ستظهر أن هذا الطفل كان سينحرف أياً كانت الظروف .
 - ٤ — إذا كان للسينما دور ما فإنه قاصر على عرض أمثلة لوسائل ارتكاب الجرائم فقط دون أن تكون باعثاً دافعاً منذ البداية للانحراف .
- ومن المؤتمرات الأخيرة التي تناولت هذه المشكلة ، مؤتمر ميلانو سنة ١٩٥٢ عن الصحافة والسينما والإذاعات الخاصة بالأطفال ، ومؤتمر علم السينما Filmologie الذي عقد في باريس سنة ١٩٥٥ ولم يكن في أعمال هذه المؤتمرات ما يمكن اعتباره إضافة علمية في هذا المجال .
- كما أجريت كذلك عدة أبحاث عن أثر السينما في الأحداث من الناحية النفسية . واتجه البعض إلى أن المشكلة تدور أساساً حول بيان مدى قدرة الأحداث على فهم قصة الفيلم . إذ أن قدرتهم على ذلك ضعيفة نظراً لصغر السن لأن الوسائل الفنية تبلغ من التعقيد درجة تجعل من الصعب على البالغين أنفسهم إدراك حقيقة المقصود .
- ويرى كثير من علماء النفس أن مشاهدة الأفلام قد تسبب حدوث ظاهرة

الإسقاط Projection أو الاندماج Identification وهذا لا يتحقق إلا بالنسبة لمن يكون لديه استعداد خاص فتتوقف تلك النتيجة على الناحية النفسية والعقلية والبيولوجية والجنس والسن والتنشئة الاجتماعية . وقد تمكنوا من الوصول إلى هذه النتيجة عن طريق الملاحظة المباشرة عقب انتهاء الفيلم .

وقد نشر كل من Mary Field في إنجلترا و Majorie Dows في الولايات المتحدة ما توصلوا إليه من أن أغلب الأحداث يعيشون في وقائع الفيلم أثناء العرض ويسهل استجابتهم لتلك المؤثرات بل إن هذا يزداد طردياً مع صغر السن .

واتجهت آراء أخرى إلى أنه يجب عدم إغفال أثر الفيلم على الناحية الإنفعالية وبصفة خاصة ما يثيره من حزن وفرح . واختلفت الآراء بصفة خاصة عند البحث في أثر السينما بعد مرور فترة من الزمن على مشاهدة الفيلم . ومن التجارب التي أجراها الأستاذ Gasare Masalli والتي أيدتها النتائج التي توصل إليها Heuger—وذلك عن طريق الملاحظات التي أجراها في عيادة الطب النفسي للأطفال — اتضح أن القدرة على استيعاب ما يتضمنه الفيلم ومدى رسوخه في الذهن يكون ضعيفاً لأن المناظر التي تشاهد أثناء العرض لا تستمر واضحة في الذاكرة ولا يبقى منها إلا مجرد الانطباع العام . غير أن هذا لا يمنع من أن بعض تلك الصور وإن مرت سريعاً فإنها قد تسبب صدمة نفسية كما أن مدى تأثير الفيلم على الحالة النفسية قد يدوم بعض الوقت وبصفة خاصة الانطباعات الخاصة بالفرح والحزن . وقد توصل الدكتور Pierre de Moal وكذلك M.M. Fongere الذي تناول فحص ١١٦٣ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٦، ١٠ إلى سنة أن ٥١٪ من الأولاد ، ٥٩٪ من البنات كانت أحلامهم تدور حول الأفلام التي شاهدوها وبصفة خاصة المواقف العنيفة وما أثارته من ذعر وفرح .

ويجدر الإشارة كذلك إلى النظرية التي قال بها البعض والتي تقوم على ما يتوافر لدى الأطفال من ميل نحو التقليد وهذا ما يبدو أثناء اللعب إذ كثيراً ما يقلدون أبطال الأفلام التي شاهدوها والتي أثارت في نفوسهم تأثيرات متباينة .

أما عن الأبحاث التي أجريت على الأحداث الجانحين أنفسهم لبيان ارتباط السينما بالانحراف ، فقد تم إجراؤها بطريق إرسال قوائم أسئلة إلى

مجموعات من الأحداث للإجابة عليها . وقد كان مجال هذه الأبحاث جميعاً هو مجموعات الأحداث الجانحين دون استخدام مجموعة ضابطة . وانتهت هذه الأبحاث في مجموعها إلى النتائج الآتية :

- ١ - أن الجانحين يترددون بكثرة على السينما .
- ٢ - أن وسيلة ارتكاب الجريمة بين نسبة كبيرة منهم مقتبسة من الأفلام دون أن يكون الفيلم دافعاً أساسياً للسلوك الإجرامى .
- ٣ - أن للسينما تأثيراً على القيم الأدبية وبصفة خاصة بالنسبة للبنات ، وقد تبين أن مشاهدة الأفلام الغرامية قد تدفعهن إلى ارتكاب الأفعال المنافية للأداب والجرائم الجنسية .

كما كان من نتيجة بعض الأبحاث التى أجريت فى هذا المجال أن توصل Cyril Burt, William Healy إلى أن السينما لا تتدخل فيما يتعلق بانحراف الأحداث إلا بنسبة ١٪ إلى ٥٪ ، بينما يرى Dr. Rouvray أنها تتدخل فى ٣١٪ من الحالات .

هكذا يتبين من تلك الأبحاث أن أثر السينما على السلوك وبصفة خاصة فيما يتعلق بالانحراف لايزال محل جدل فهو لايعلمون أن يكون مجرد فرض يحاول البعض اختبار مدى صحته . وهذا يرجع إلى تعقيد السلوك الإنسانى بوجه عام ، إذ الانحراف هى الحالة التى يكون فيها الشخص فى صراع ينتهى إلى عجزه عن التكيف وفقاً لمقتضيات البيئة الاجتماعية . وعلى ذلك فالأمر يقتضى القيام بدراسات أوسع نطاقاً فى هذا الميدان وأن تقوم تلك الدراسات على أساس اختيار مجموعة تجريبية ومجموعة ضابطة تختار على أساس تثبيت مختلف العوامل كالجنس والسن والوسط الاجتماعى .

الغرض من البحث :

يدور هذا البحث حول بيان أثر السينما فى سلوك الأحداث الإجرامى . فليس الغرض منه بيان أثر السينما على صغار السن بوجه عام ومن كل النواحي ، بل إن مجال البحث يقتصر على علاقة السينما بالسلوك الإجرامى كما حددته القوانين وذلك ببحث مجموعة من الأحداث الجانحين ومجموعة من غير الجانحين .

أما عن سن الأحداث في المجموعتين فيتراوح بين ١٢ و ١٨ سنة .
 إذ أن هذا المستوى يكون وسطاً بين مراحل الطفولة والبلوغ . ويعتبر سن ١٨ سنة الحد الأعلى لاختصاص محاكم الأحداث في بلجيكا . أما عن اختيار سن ١٢ سنة كحد أدنى فيرجع إلى الاتجاه نحو استبعاد الجنوح في سن الطفولة لا سيما أن عدد الأحداث الجانحين في سن ١٢ سنة كان من القلة بحيث لا يوصل البحث في هذه الحالة إلى نتائج ذات قيمة .

مجال البحث :

المجموعة الأولى (التجريبية) : يبلغ عدد الأحداث الجانحين ٢٣٧ حدثاً ، من بينهم ١٧١ من الذكور ، ٦٦ من الإناث وتتضمن :

(أ) كل الجانحين الذين وصلت حالاتهم إلى نيابة Liège وذلك في خلال الفترة ما بين أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وأول نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقدموا إلى المحاكمة وأدينوا . ويبلغ عدد هذه المجموعة ١١٣ حدثاً ، من بينهم ٦٦ من الذكور ، ٤٧ من الإناث . وتعتبر هذه أول سابقة لدى أغلبهم .

(ب) ١٢٤ حدثاً من العائدين وذلك في خلال الفترة من ديسمبر ١٩٥٠ حتى مايو ١٩٥١ وأودعوا مؤسسات التربية التابعة للدولة ، ومن هؤلاء ١٠٥ من الذكور ، ١٩ من الإناث . ويقع ٥٨ منهم في مؤسسة S. Hubert ، ٤٧ في مؤسسة Home solar de Jumet هذا وليس المقصود بالعود هو المفهوم القانوني حيث يتطلب القانون حتى يعتبر الشخص عائداً أن يكون قد صدر عليه نهائياً حكم بالإدانة ثم اتهم في قضية أخرى إنما يؤخذ بمعنى أوسع نطاقاً حيث يشمل حالة مجرد الاتهام السابق .

المجموعة الثانية (الضابطة) : . ويبلغ عدد الحالات في المجموعة الضابطة ٣٣٥ حدثاً من بينهم ١٦٥ من الذكور ، ١٧٠ من الإناث . وتشتمل هذه المجموعة على :

(أ) ٢٨٠ من الأطفال والمراهقين . منهم ١٣٠ ذكراً ، ١٥٠ أنثى من تلاميذ المدارس في Liège ويطلق على هذه الفئة اسم « التلاميذ » .

(ب) ٥٥ حدثاً من بينهم ٣٥ ذكراً ، ٢٠ أنثى من يعملون في مصانع
وحدات Liège .

أساس اختيار المجموعة الضابطة :

روعى التماثل فيما يتعلق بالسن والحالة الاجتماعية ومحل الإقامة .

(١) السن : أغلب الأحداث تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٩ سنة ،
وقليل منهم من يقل عمره عن ١٢ سنة أو يزيد عن ١٨ سنة . كما أن ٦٥٪ من
الأولاد الجانحين ، ٦٤٪ من غير الجانحين يزيد سنهم عن ١٥ سنة ويقل عن
١٨ سنة .

أما بالنسبة للبنات في المجموعة الضابطة فلإن ٥١٪ فقط يزيد سنهن عن
١٥ سنة وذلك في مقابل ٨٠٪ من الجانحات .

(ب) الحالة الاجتماعية : لوحظ أن يكون أغلب التلاميذ في المجموعة
الضابطة ممن ينتمون إلى بيئات الطبقة البرجوازية الصغيرة والعمال اليدويين
حيث تقترب ظروف حياتهم الاجتماعية والمادية إلى حد كبير من ظروف
المجموعة التي اتخذت عينة ممثلة للأحداث الجانحين . كما روعى أن تضم
المجموعة الضابطة عدداً من غير التلاميذ ممن يتكسبون من عملهم وذلك لكي
تكون مجموعة غير الجانحين ماثلة لمجموعة الجانحين التي تشمل تلاميذاً وصبياناً
في فترة التدريب على العمل ومراهقين يقومون بأعمال يتكسبون منها .

(ج) محل الإقامة : الأحداث الجانحون بصفة خاصة يقيم أغلبهم في
المناطق الصناعية والحضرية وتقيم نسبة ضئيلة منهم في المناطق الريفية . لذا أن
المدارس التي دخلت في نطاق البحث تتقبل الأطفال من المدينة والمناطق الأخرى
المجاورة .

جدول يبين المناطق السكنية التي ينتمي إليها مجموعات الأحداث الجانحين
وغير الجانحين الذين يشملهم البحث

المناطق السكنية		الجانحين		غير الجانحين	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
مناطق حضرية مزدهرة		٧٩٪	٧١,٢٪	٧٦,٦٪	٨٢٪
مناطق حضرية أقل ازدهاراً		١٣٪	١٣,٧٪	١٠,٦٪	٩,٥٪
مناطق ريفية .		٨٪	١٥,١٪	١٢,٨٪	٨,٥٪

من هذا الجدول يتضح أنه لا يوجد فرق واضح بين المجموعتين فيما يتعلق
بمحل الإقامة .

وسائل البحث :

١ - قائمة الأسئلة Questionnaire : صممت قائمة الأسئلة على أساس واحد
للمجموعتين مع بعض الاختلافات التفصيلية . وتتضمن القائمة سؤالاً عاماً
ثم مجموعتين من الأسئلة .

السؤال المبدئي العام : « ما هي وسائل التسلية المفضلة لديك - اذكرها
طبقاً للأفضلية ؟ » . وروعي في صيغة هذا السؤال أن يتجنب ذكر السينما حتى
يترك المجال مطلقاً أمام المستخبر مما يساعد الباحث على معرفة وضع السينما بالنسبة
لوسائل التسلية الأخرى .

المجموعة الأولى : تدور الأسئلة حول بيان مدى وكيفية الذهاب إلى السينما .
« هل تذهب إلى السينما ؟ كم مرة ؟ مع من ؟ منذ متى بدأت ذلك ؟ هل
كنت تذهب بناء على رغبتك ؟ إذا لم يكن الأمر كذلك فن الذي
يدفعك إلى الذهاب عادة ؟ »

المجموعة الثانية : تدور الأسئلة حول بيان مدى تأثير السينما على اتجاهات الأحداث

الداخلية، ومدى استجابة الحدث لهذا المؤثر. لماذا تحب السينما؟ هل تختار نوع الفيلم أم أن الأنواع تستوى لديك؟ ما نوع الأفلام التي تفضلها؟ هل تتذكر الفيلم بعد مشاهدته؟ ما هي الوقائع والمناظر التي لها تأثير على سلوكك؟ هل تدفكك السينما إلى إتيان فعل سيئ؟»

٢ - الملفات : المجموعة الأولى من الأحداث الجانحين كان من السهل الاطلاع على ملفاتهم . أما نزلاء المؤسسات فقد صممت لهم استمارة خاصة يقوم المختصون بملئها وتتضمن البيانات الضرورية والخاصة بالفعل الإجرأى والوسط الاجتماعي والمهنة والصحة والذكاء والأخلاق والصفات والاتجاهات المختلفة ومحاولة بيان الأسباب الدافعة إلى الانحراف .
أما عن المجموعة الضابطة فكان من الصعب الحصول على تلك البيانات لعدم وجود من يقوم بجمعها ولم يمكن الحصول على أكثر من البيانات الأولية والخاصة بالسن والجنس ومحل الإقامة .

الإجابات على الأسئلة وتحليلها :

السؤال المبدئي العام : « ما هي وسائل التسلية المفضلة لديك ؟ اذكرها طبقاً للأفضلية » .

يتبين من الإجابات أن السينما تعتبر من وسائل التسلية المفضلة لدى أغلب الأحداث في المجموعتين ، إذ أن ٤٥٪ من الجانحين في مقابل ٢١,٧٪ من المجموعة الضابطة يجعلون للسينما المكانة الأولى بين وسائل التسلية وكذلك ٣٠٪ من الذكور الجانحين ، ٢٤,٣٪ من المجموعة الضابطة ، والذين يعدونها في المرتبة الثانية تبلغ نسبتهم ١٦,٥٪ من الإناث الجانحات ، ٢٥٪ من المجموعة الضابطة . أما الذكور فتبلغ النسبة ٢٣٪ من الجانحين ، ٢١,٧٪ من المجموعة الضابطة . كما تبين أن ٣٧,٥٪ من الجانحات ، ١٩,٤٪ من المجموعة الضابطة وكذلك ٣٤٪ من الجانحين و ٢٠,٦٪ من المجموعة الضابطة لا يميلون إلى السينما .

وتعتبر السينما في نظر البعض الوسيلة الوحيدة للتسلية ويراها كذلك ٢٧٪ من الجانحات ، ٥,٥٪ من المجموعة الضابطة و ١٦٪ من الجانحين ، ١,٢٪ من

المجموعة الضابطة . وقد تبين أن الأحداث في المجموعة الضابطة يترددون على وسائل التسلية الأخرى إلى جانب السينما ؛ كما أن لهم أوجه نشاط مختلفة مثل الرياضة بأنواعها والموسيقى والقراءة والرحلات وغيرها . هذا في حين أن الأحداث الجانحين بوجه عام نشاطهم محدود في هذا المجال .

وبما يجدر بالذكر أن الوسيلة التالية للسينما التي تفضلها مجموعه الجانحات هي الرقص . هذا في حين أن الوسيلة الأولى للتسلية في المجموعة الضابطة هي الرياضة والرحلات وتعتبر السينما لديهم في المرتبة التالية .

المجموعة الأولى من الأسئلة : أهمية التردد على السينما ، والظروف التي يتم فيها .
السؤال الأول : « هل تذهب عادة إلى السينما ؟ اذكر على وجه التقريب عدد مرات ذلك سواء في الشهر أو في الأسبوع ؟ »

التردد على السينما ظاهرة عامة في الفئات محل البحث سواء في ذلك الجانحون وغير الجانحين . وقد تبين أن ٦٠٪ في المتوسط من الذكور ، ٥٥٪ من الإناث يذهبون على الأقل مرة واحدة في الأسبوع إلى السينما . ولا يبدو اختلاف ظاهر في مدى التردد بين المجموعتين ، على أنه يظهر في مجموعة الجانحين اتجاهات تتميز بالمبالغة ، فتعلو في هذه المجموعة عنها في مجموعة غير الجانحين نسبة من يترددون على السينما مرات عديدة في الأسبوع . كما تعلو بشكل ظاهر نسبة من لا يذهبون منهم إلى السينما على الإطلاق فتبلغ ٧٪ من الذكور الجانحين مقابل ٠,٦٪ من غير الجانحين وتبلغ في الإناث ٩٪ من الجانحات مقابل ١٪ من غير الجانحات .

هذا ولم يظهر وجود أية علاقة بين الذهاب إلى السينما ومدى ما يتوافر لدى الفئات المختلفة من رغبة في ذلك ، إذ أن البعض وإن كان لا يميل أصلاً إلى الذهاب إلا أن الدافع إلى ذلك يكون مجرد مرافقة الوالدين أو الأخوة أو الأصدقاء .

وقد تناول البحث كذلك مقارنة نسبة التردد على السينما قبل سن ١٦ سنة وبعد بلوغ هذا السن حتى ١٨ سنة فتبين أن نسبة التردد على السينما تزداد فيمن يزيدون عن سن ١٦ سنة عنها فيمن يقلون عن هذه السن وذلك بين الجانحين وغير الجانحين على حد سواء .

السؤال الثاني : « من الذى تذهب معه عادة إلى السينما ؟ »

يذهب أغلب الأحداث إلى السينما في صحبة والديهم أو أقاربهم أو اخوتهم أو غيرهم ممن يتولون رعايتهم . إلا أن الذكور بوجه عام أكثر حرية في هذا المجال إذ أن ٢٠,٨٪ فقط من الجانحين يذهبون مع والديهم أو من يقوم مقامهما وذلك في مقابل ٢٤٪ من المجموعة الضابطة ، بل وتزداد تلك الحرية مع كبر السن فتصبح ١٧,٣٪ للجانحين ، ٢١,٤٪ لغير الجانحين فيما بين ١٦ ، ١٨ سنة وفي الوقت نفسه تزداد نسبة اصطحاب رفاق من الجنس الآخر فترفع من ١,٨٪ للجانحين ، ٦,٨٪ لغير الجانحين وذلك قبل بلوغ ١٦ سنة إلى ٥,٢٪ من الجانحين مقابل ١٣,٥٪ من غير الجانحين في المجموعة من ١٦ — ١٨ سنة .

أما البنات فلن ٦٤,٢٪ من المجموعة الضابطة يذهبن مع والديهن أو من يقوم مقامهما . بينما ٢١,٦٪ من الجانحات فقط يذهبن بنفس الشروط . كما أن ٢٢,٣٪ من الجانحات يذهبن في صحبة الأصدقاء من الجنس الآخر وذلك في مقابل ٤٪ من المجموعة الضابطة .

وتتغير هذه النسب فيما بين ١٦ و ١٨ سنة فلا يذهب مع والديهم من غير الجانحات سوى ٥٣,٤٪ ومن الجانحات ٢٩,٣٪ ، في حين تزداد نسبة اصطحابهم للجنس الآخر إلى ١٥,٩٪ لغير الجانحات و ٢٢,٥٪ من الجانحات .

هذا مما يدعو إلى التساؤل عن أثر السينما في السلوك والحال كذلك . هل يمكن القول بأن التردد على هذا النحو إنما هو نتيجة لإهمال الرقابة والتوجيه مما يؤدي إلى الانحراف أم أن السينما لها أثر مباشر على ظاهرة الانحراف سواء باعتبارها سبباً أو عاملاً مساعداً ؟

وقد تبين أن حوالى ٢٢٪ من البنات الجانحات اللاتي تقل أعمارهن عن ١٦ سنة يذهبن برفقة الأصدقاء من الجنس الآخر مما قد يدل على أن المناظر السينمائية أو مجرد الظروف المادية المصاحبة لمشاهدة الفيلم تهينهن مجالا مناسباً لميوطن الجنسية .

السؤال الثالث : « في أى من بدأت الذهاب إلى السينما ؟ »

لقد تبين أن ٥٠ ٪ من الأحداث عموماً بدأوا يترددون على السينما قبل بلوغ سن ١١ سنة وإن كان قد لوحظ أن أفراد المجموعة الضابطة بدأوا في سن أصغر من الجانحين وبصفة خاصة البنات إذ يسبقن الذكور في ذلك .

السؤال الرابع : « هل ذهبت إلى السينما من تلقاء نفسك أول مرة ، أم اصطحبك أحد إليها وإذا كان الأمر كذلك فمن الذى اصطحبك » .

يذهب معظم الأحداث إلى السينما أول مرة مع والديهم سواء في ذلك الجانحون وغير الجانحين ، ذكوراً وإناثاً . ويرتبط ذلك بما سبق الإشارة إليه من أن الغالبية منهم يبدأون في الذهاب إلى السينما في سن مبكرة (تحت ١١ سنة) ولعل ذلك يرجع إلى أن الوالدين عند ذهابهم إلى السينما يفضلون اصطحاب أطفالهم على تركهم في أى مكان آخر أو تركهم يزاولون وجوهاً أخرى من النشاط غير المأمون .

وارتباط بدء الذهاب إلى السينما في سن مبكرة باصطحاب الوالدين للطفل في أول مرة يبدو واضحاً في كل المجموعات محل البحث . فغالبيت الأحداث غير الجانحين من الجنسين ، وهم يبدأون الذهاب إلى السينما في سن مبكرة ، ترتفع نسبة اصطحاب والديهم لهم أول مرة (٩٢,٨ ٪ من الإناث ، ٧٧,٧ ٪ من الذكور) عن النسبة الخاصة بالجانحين (٦٠,٨ ٪ من الإناث ، ٥٧ ٪ من الذكور) وهم يبدأون الذهاب إلى السينما من سن متأخرة نسبياً .

المجموعة الثانية من الأسئلة : العلاقة النفسية بين السينما والصغار ومدى تأثيرها في حالة الانحراف .

السؤال الأول : « لماذا تحب السينما ؟ »

وقد امتنع الكثيرون عن الإجابة على هذا السؤال . فإن تحديد الدافع في مثل هذا الشأن يصعب على الكبار ويصعب من باب أولى على صغار السن .

وقد كانت الإجابة الغالبة هي تفضيل السينما عن أية أداة أخرى للتسلية لما توفره من راحة للمتفرجين حيث يمضون بعض الوقت في مشاهدة الفيلم وذلك نظير مقابل بسيط . وقد ظهر اختلاف على نحو ما بين اتجاهات الجانحين وغير الجانحين فيما يتعلق ببعض البواعث التي تدفعهم للذهاب إلى السينما . فمثلا ١٦,٦٪ من الجانحات ، ٨,٩٪ من الجانحين يقررون أن الدافع لديهم هو مجرد مشاهدة القصة التي يدور حولها الفيلم ، كما أن ١٣٪ من البنات يكون الدافع هو مشاهدة الممثلين والممثلات .

أما بالنسبة لغير الجانحين فيبرز اتجاه بينهم إلى أن سبب التفضيل هو التمتع بمشاهدة الأفلام وما تتضمنه من وقائع مطابقة إلى حد ما لما عليه الواقع . كما أن نسبة كبيرة منهم وتبلغ ١٤,٦٪ من الذكور ، ١٩,٦٪ من الإناث يعتقدون أن الذهاب إلى السينما قد يتحقق من ورائه إفادتهم من الناحية الثقافية .

السؤال الثاني : « هل تختار نوع الأفلام التي تذهب إليها أم أن أنواعها لديك سواء ؟ »

فقد لوحظ وجود اختلاف فيما يتعلق بأساس الذهاب إلى السينما . أي ما إذا كان يتم بناء على اختيار نوع الفيلم أم أن ذلك لا يؤخذ في الاعتبار حيث يكون الغرض هو مجرد الذهاب إلى السينما . وقد تبين أن نسبة الجانحات ممن يذهبن إلى السينما دون اختيار الفيلم تبلغ ٤١,٦٪ مقابل ١٩,٩٪ لغير الجانحات . ويتوقف اتجاه الأحداث في هذا على المستوى الثقافي الذي ينتمون إليه . ففي المجموعة الضابطة ، نجد أن ٤٠,٥٪ من البنات اللاتي يعملن في المصانع لا يخترن الأفلام ابتداء وذلك في مقابل ١٦,٥٪ من التلميذات .

ويقل الفرق في الذكور بين مجموعتي الجانحين وغير الجانحين . وخاصة إذا ما أضفنا نسبة ١٠٪ من الجانحين التي تمثل من يذهبون منهم إلى الأفلام طبقاً لاختيار والديهم أو لإخوتهم (في حين أنه لا يوجد من غير الجانحين من يذهبون إلى السينما على هذا الأساس) . وهذه الحالات يجدر إضافتها إلى المجموعة التي يتحقق بالنسبة إليها اختيار الأفلام إذ أنه يتم منذ البداية عن

طريق الإخوة أو الوالدين أو غيرهم وهم بدورهم قد يكون لهم تأثير على نفوس الأحداث الذين يصطحبونهم .

السؤال الثالث : « ما هي الأفلام التي تحبها ؟ »

أما عن نوع الفيلم المفضل فيوجد بشأنه اختلاف بين الذكور في المجموعتين بدرجة محدودة . فيفضل الجانحين الأفلام التي تدور حول الحروب والجرائم والوقائع العنيفة ورعاة البقر . هذا في حين أن المجموعة الضابطة تميل نحو الأفلام الترفيهية والثقافية . أما البنات فلا يوجد فرق واضح بين المجموعتين ، وإن كان ١٤,٩٪ من المجموعة الضابطة في مقابل ٩٪ من المجموعة الأخرى تميل نحو الأفلام الثقافية .

السؤال الرابع : « هل تذكر الأفلام التي تشاهدها ؟ هل تتحدث عنها ومع من ؟ »

كشف البحث عن أن ٩٢٪ من البنات ، ٨١٪ من الذكور غير الجانحين وذلك في مقابل ٥٥٪ من البنات ، ٥٧٪ من الذكور الجانحين تتوافر لديهم القدرة على تذكر الفيلم . وأن الكثيرين يذكرون أنهم كثيراً ما يعيدون رواية القصة التي يدور حولها الفيلم إلى والديهم أو إخوانهم أو أصدقائهم . كما يتذكرون الوقائع عند محاولة نقد الممثل . هذا والذين لا يتذكرون الفيلم يعزون ذلك إما إلى النسيان أو لعدم أهمية الفيلم أو لأنهم يرون أنه لا داعي لذلك . وهذه الإجابات قد يكون لها دلالة من الناحية السيكلوجية .

السؤال الخامس : « هل للسينما تأثير على سلوكك ؟ هل لها تأثير حسن ؟ هل لها تأثير سيئ ؟ هل يمكن أن تدفعك إلى ارتكاب فعل سيئ أو دفعتك من قبل إلى مثل ذلك ؟ (وهذا وجه إلى المجموعة الضابطة) — هل دفعتك إلى ارتكاب جريمتك ؟ (ووجه ذلك إلى الجانحين) . »

يرى ٥٦٪ ، ٥٧٪ من غير الجانحين وغير الجانحات أن للسينما تأثيراً حسناً عليهم ، في حين أن ٥,٦٪ فقط من الذكور الجانحين يتوافر لديهم نفس الاعتقاد ، ولا توجد فتاة واحدة من الجانحات تعتقد ذلك ، هذا في حين أن ١٩,٣٪ من الجانحين في مقابل ٤,٨٪ من المجموعة الضابطة يعتقدون أن

السينما لها تأثير سئ عليهم كما يرى ٥١٪ من الإناث ، ٤٨,٥ ٪ من الذكور في المجموعة الجانحة أن السينما ليس لها أى تأثير كما يذهب إلى هذا الرأي ٣٤٪ من المجموعة الضابطة من الجنسين .

والواقع أن موضوع السؤال كان دقيقاً . فلم تكن الإجابات التي وردت بشأنه صريحة في أغلب الحالات بل إن الكثيرين امتنعوا عن الإجابة عليه . والحقيقة أن السؤال يمكن أن يكون محل نقد وبصفة خاصة من الناحية السيكلوجية ، إذ حاول بعض الأحداث أن يدلوا بأراء إلى الباحثين لا تتفق وما يعتقدونه في قرارة أنفسهم ، وقد يرجع ذلك إلى تأثير الباحثين على الأحداث عند توجيه هذا السؤال واتضح ذلك بصفة خاصة في حالات الجانحين منهم ، لذا يجب أخذ تلك البيانات بشئ من التحفظ .

أما عن المقصود بما يكون للسينما من أثر حسن كما يدعى البعض ، فذلك يرتبط بالنسبة للمجموعة الضابطة بصفة خاصة ، بأن الأغلبية فيها كما سبق أن ذكرنا تفضل الأفلام الثقافية والترفيهية وهذه قد يكون لها أثر على الحالة النفسية كما أنها قد تساعد على اتساع أفق الأحداث وتزويدهم بخبرات علمية قد يتعلمن تحقيقها عن طريق آخر .

والواقع أن مدى تأثير الفيلم نسبي ، يتوقف على نوع الفيلم وشخصيات الأفراد . فقد يكون من شأنه تحريك ما لدى الفرد من شعور نبيل أو عكس ذلك أو لا يكون له أدنى أثر . وهذا يتوقف على ما يتوافر لدى الفرد من استعدادات وخبرات شخصية .

تقدير الحقائق التي كشف عنها البحث :

إن المشكلة التي يتناولها هذا البحث وهي بيان العلاقة بين السينما وجناح الأحداث تعتبر من أدق المشاكل ، ولهذا فإن الحقائق التي كشف عنها ليس من شأنها أن توصل إلى نتيجة قاطعة في هذه المشكلة بل هي مجرد معلومات أمكن الوصول إليها في حدود المادة التي تناولها البحث . وإن البيانات التي توصل إليها يجب أخذها مع التحفظ . فالإجابات لم تكن تخلو من التضليل وعدم التزام الصدق بالنسبة للأحداث محل البحث . إذ هم بدورهم لم يقدروا أهمية البحث

وما يسفر عنه من نتائج . كما وأن الباحثين من جانبهم قد يكونون على قدر من التحيز عند توجيه الأسئلة حتى ولو كان ذلك دون تعمد حيث يضعون البيانات الخاصة بالسينما في الاعتبار الأول ، ويعملون بطريقة أو بأخرى على إبراز تلك الناحية . انه ولولا هذا التدخل لكانت تلك البيانات الخاصة بالمجموعة الضابطة أكثر دقة . كما وأن بعض الأسئلة بطبيعتها كانت من الدقة بحيث يحتاج الأمر إلى الفطنة عند استخلاص النتائج من الأجوبة . وعلى الرغم من ذلك فإن لهذه البيانات أهمية لا يجوز إغفالها .

نتائج البحث :

١ - لقد عرض عالما الإجرام المشهوران شلدون واليانور جلوك في مؤلفهما « الطريق إلى الانحراف » "Delinquents in the making" المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها وذلك عند البحث في عوامل انحراف الأحداث . وأكدوا أهمية استبعاد العوامل المشتركة بين الجانحين وغير الجانحين . وقد ساعد السير على ذلك المنهج في هذا البحث على الوصول إلى النتيجة الأساسية فيه . إذ لم تتضح من المقارنة بوجه عام وجود فروق جوهرية بين المجموعتين محل البحث من شأنها أن تبرز للسينما كأداة للتسليّة أثراً خاصاً على السلوك الإنساني . ولو اقتصر البحث على المجموعة الجانحة فقط ، لأدى هذا إلى التضييق إذ تدعو النتائج في هذه الحالة إلى الربط بين أثر السينما والانحراف . فإذا تبين أن الأحداث الجانحين يترددون على السينما مرة في الأسبوع مثلاً فقد يدفع ذلك إلى الاعتقاد بوجود رابطة بين انحرافهم وبين ترددهم على السينما، وخاصة لما يكونون عليه من قابلية للتأثير في هذه السن . هذا الاستنتاج يمكن تفنيده إذا ما ثبت من بحث مجموعة من غير الجانحين أن مشاهدتهم لنفس هذه الأفلام وب نفس القدر من التكرار إذا فرض وتمثلت مختلف العوامل الأخرى لم يكن من شأنها أن تدفعهم إلى الانحراف .

وعلى ذلك فإن الاستعانة بمجموعة ضابطة في هذا البحث ، وما ظهر معه من تماثل أغلب البيانات الخاصة بتلك المجموعة مع البيانات التي أمكن الحصول عليها بالنسبة للمجموعة الجانحة، قد أدى ذلك إلى استبعاد أثر السينما بوجه عام كدافع إلى الانحراف .

٢ - يتبين إذن أن السينما ليست سبباً قائماً بذاته للانحراف . ويثور البحث فيما إذا كانت السينما مع ذلك تلعب دوراً إيجابياً في بعض الظروف بالاشتراك مع عوامل أخرى .

ولم تسعف ظروف البحث وما تم الحصول عليه من بيانات في الوصول إلى حل قاطع لهذا التساؤل . إلا أنه تبرز في هذا الشأن بعض الظواهر الجديرة بالتسجيل على سبيل المثال وخاصة ارتباط تحرر الفتيات من اضطهاد أسرهن في الذهاب إلى السينما بازدياد مصاحبتهن المبكرة لرفقاء من الجنس الآخر، فقد ثبت أن هذه الظاهرة أكثر وضوحاً للجانحات منه في حالات غير الجانحات .

ولقد ثبت في نفس الوقت أن الفتيات اللاتي كن يتمتعن بهذه الحرية في الذهاب إلى السينما ، لم يكن من بينهن سوى حالتين من أسر تتمتع بمستوى أدنى معقول ولكن الأم في الحالتين كانت أرملة ومضطرة إلى العمل خارج المنزل مما يقلل من رعايتها لأولادها . وأما الحالات الأخرى فكانت جميعها من أسر متصدعة لا تقوم بالحد الأدنى من واجباتها في التربية والرعاية سواء لإدمان الأب على الخمر أو سلوكه سلوكاً سيئاً (٤٠٪) أو لانفصال الأبوين (٣٥٪) أو لعجز الأبوين أو مرضهما .

وليس من الصعب تبين العلاقة بين الحرية الزائدة عن الحد وبين الانحلال الأخلاقي أو التشرذم أو الجرائم الأخلاقية . فالدور الذي تلعبه السينما في هذه الحالات ؟ هل تلعب دوراً معيناً إيجابياً أم أنها مجرد وسيلة لقضاء الوقت يمكن أن تحل محلها أية وسيلة أخرى . فذهاب الجانحات إلى السينما كثيراً مع رفقاء من الجنس الآخر وتفضيل نسبة كبيرة منهن الدنيا على أية وسيلة أخرى للتسلية يدفع على الاعتقاد بأن السينما تتفق بشكل خاص مع اتجاهاتهن .

وتتمثل ميزة السينما في هذا المجال عن أية وسيلة أخرى لإشباع هذه الاتجاهات بأنها وسيلة سهلة ومريحة وميسرة للجميع . إذ تسمح بقضاء بضع ساعات هادئة في الظلام نظير أجر زهيد وبذلك يكون للظروف المادية لحفلات السينما أثر أكبر مما لموضوع الأفلام ذاتها . يؤكد ذلك عدم اهتمام غالبية الجانحات باختيار موضوعات الأفلام التي يشاهدونها . وعدم تذكرهن لما يشاهدونه منها .

ومن هذا يمكن القول بأن السينما تتدخل في المراحل الأولى للانحراف كعامل مساعد . ويتمثل في هذا دورها الإيجابي المحدود في الانحراف وعلى وجه الخصوص في مظاهر سوء السلوك والتشرد بين الفتيات .

٣ - يظهر كذلك ارتباط بين ميل الأحداث إلى التردد على السينما وبين مظاهر السلبية وضيق مجالات اهتمامهم . فبينما نجد الفتيات في المجموعة الضابطة تتنوع وسائل التسلية التي يمارسها إلى جانب السينما بلاحظ فرق واضح بينهن وبين الجانحات في ممارستهن لأنواع النشاط الحركي والألعاب الرياضية ويتمثل في الجانحات على العكس فقر في الذوق وفي النشاط سواء أكان رياضياً أم ثقافياً . وتتمثل بلادتهن في النسبة العالية من بينهن التي تذهب إلى السينما دون عناية باختيار موضوع العرض ونيانتهن له بعد انتهائه . ويرتبط ذلك بما يظهر من فحص ملفاتهم من أن ٦٩٪ منهن يقل مستوى ذكائهن عن المتوسط ، وأن ٥٤٪ منهن يتصفن بالبلادة أو عدم الاكتراث أو انحطاط القوى أو الكسل . ومن هنا كانت السينما هي الوسيلة المفضلة أو الوحيدة في تسلية ٦٠٪ منهن .

ويدعو هذا إلى الاعتقاد بوجود ارتباط بين تلك السمات الشخصية لهن وبين طبيعة السينما كوسيلة للتسلية ، حيث لا تتطلب مشاهدة الفيلم أى مجهود جسمي أو ذهني ، وبذلك يمكن أن يقال أن السينما تقابل الأفيون كوسيلة للاسترخاء في البلاد التي لا يتشتر فيها هذا المخلر .

ويدعو وجود هذا الارتباط إلى التساؤل عما إذا كان التردد على السينما نتيجة أو سبباً للانحراف . يرى البعض أن الجانحات لديهن ميل نحو السينما بسبب ضعف إرادتهن وقدراتهن . في حين يرى آخرون أن السينما هي التي تصرفهن عن وسائل أخرى للتسلية أكثر حيوية وفائدة . على أن كلا من الرأيين يتضمن جزءاً من الحقيقة . فاتجاه الأحداث إلى السينما يتفق مع ما فيهن من بلادة وضعف في المستوى الثقافي . ولكن اعتياد التردد على السينما يزيد فيهن صفات السلبية وعدم المبالاة . وبذلك تساعد السينما على أن تجعل منهن تربة خصبة للانحراف .

٤ - السينما باعتبارها وسيلة من وسائل نقل الأفكار لا يمكن أن ينكر ما لها من أثر على سلوك الأحداث . ولم يصل هذا البحث إلى ما يؤكد إيجابياً هذه الفكرة . غير أن أثر السينما من هذه الناحية يخضع للقاعدة العامة من أن تأثير

أى واقعة أو شخص يتوقف على التكوين النفسى لهؤلاء الذين يواجهون تلك الواقعة أو ذلك الشخص وهذا طبقاً للمبدأ المعروف « تفاوت الاستجابة » الذى يفسر اختلاف رد الفعل لدى أشخاص مختلفين فى موقف معين .

فهؤلاء الذين يتوافر لديهم ابتداءً استعداد لارتكاب أعمال العنف والعصيان والتفكير فى الحيل المختلفة غير المشروعة والقيام بالأدوار الشريرة ، فإن مشاهدة أفلام العصابات من شأنها أن تكشف عما يتوافر لديهم من هذه الميول العدوانية حيث يتقمصون شخصية الأبطال كما يقتبسون منها الوسائل المختلفة لارتكاب الجرائم وكيفية إخفاء معالم الجريمة وبالتالي تساعدهم على الفرار من وجه العدالة . أما بالنسبة للأسوياء الذين ينتمون إلى بيئات يسود فيها احترام القانون فلا يتحقق بشأنهم هذا الأثر ، بل قد يتقمصون شخصية البوليس السرى ويفكرون فى الطرق المختلفة لتعقب المجرمين .

كذلك فإن الحياة المرفهة والنجاح الباهر الذى تحصل عليه بطله الفيلم فى دور الغانية غير الشريفة ، قد تكون محلاً للرضا ورمزاً لأمانى الفتيات اللاتي ينتمين إلى بيئات منحلة . فى حين أنها بالنسبة للفتيات العاملات واللاتي ينتمين إلى أسر شريفة لا تكون أكثر من خيالات تظل غريبة عنهن وكثيراً ما تكون لديهن مبهتاً للاستكار .

وعدم النضوج الإدراكى لدى بعض المراهقين وكذلك زيادة القابلية للإيحاء ينتج عنها تأثير بوقائع الفيلم قد يصل إلى حد الخلط بين الحقيقة والخيال . فى حين أن الأسوياء من الشبان والشابات يستطيعون أن يميزوا بين ما يرونه من خيال فى السينما وبين ما تقتضيه الحقائق الواقعة . والمريض السيكيوباتى قد يؤثر عليه صورة لا تحمل أى معنى للعدوان بالنسبة للشخص العادى ولكنها تظل متسلطة على المريض حتى تدفعه إلى ارتكاب جريمة . وفى هذا يؤكد العالم الأمريكى R.E. Couison أنه إذا كانت شحنة المفرقات معدة للتفجير فإن الحادثة قد تقع أياً كان السبب وعلى ذلك إذا لم يذهب حدث معين إلى السينما فقد يقرأ قصصاً بوليسية أو حوادث تنشرها الصحافة وعن طريق ذلك قد يصل إلى الوسيلة التى يتبعها فى قتل أخيه أو زميله .

فالأفلام السينمائية بوجه عام ليست فى ذاتها منافية للأداب أو على هذه

الدرجة من الخطورة إذ أن الفيلم قد يجمع بين مختلف المناظر والوقائع . بل قد يكون في القصة التي يدور حولها الفيلم عظة من شأنها أن تحرك لدى الحاضرين ما يتوافر لديهم من شعور نبيل . فأنظر السينما والحال كذلك يتوقف أساساً على ما يتوافر لدى الفرد من استعداد خاص .

وفي ضوء ذلك وبمراعاة ما ظهر من اختلاف في طريقة اختيار الأفلام التي يشاهدها الأحداث يمكن أن نقدر النتائج التي أسفر عنها البحث من ناحية شعور الأحداث نحو تأثير السينما عليهم . إذ قرر أكثر من نصف غير الجانحين أن لها تأثيراً حسناً عليهم ، في حين أن الجانحين يرون أن لها عليهم تأثيراً سيئاً أو أنه ليس لها عليهم تأثير على الإطلاق . فإن ما أبدوه من ذلك — برغم ما يجب أن يؤخذ به من تحفظ — يؤكد أهمية العامل الفردي واختلاف الصفات الشخصية في تحديد علاقة السينما بالانحراف .

وفي ختام هذا البحث يمكن أن نحدد تأثير السينما على الانحراف بما انتهت إليه أبحاث F.K.Shuttelwork & M. A. May من أن السينما ليست سبباً أولاً لاختلاف المظاهر السلوكية للأطفال والمراهقين . ولكن اتجاهاتهم الداخلية قد تستثار بالتردد عليها بحيث يكون للأفلام على الأشخاص المختلفين تأثيرات متعارضة .

وإذا لم تكن هذه النتيجة قد تأيدت بقوة بالعناصر التي تحققت في هذا البحث فلنأخذ على الأقل نتفق مع جميع الحقائق التي تناولها والتي دحضت الوهم الذي كان شائعاً والذي يعتبر السينما أحد الأسباب الرئيسية لانحراف الأحداث .

وإذا كان هذا البحث لم يصل إلى تحديد جميع الحقائق المرتبطة بهذه المشكلة ، فإن من المأمول في بحوث أخرى يهيأ لها مزيد من الوسائل وتجري على نطاق أوسع ، أن تصل إلى نتائج أكثر عمقاً وتكاملاً مما وصل إليه هذا البحث .

تعليق^(١)

عنى هذا البحث بإبراز الميزة التى اختص بها عن البحوث السابقة فى هذه المشكلة — وهى استخدامه مجموعة ضابطة من الأحداث غير الجانحين . ولا شك أن تقدم البحوث فى الظواهر الاجتماعية مرتبط بترقية أسلوب استخدام المجموعة الضابطة فى البحث للتحقق من القيمة الواقعية للارتباطات الظاهرية . على أنه يلاحظ على استخدام المجموعة الضابطة فى هذا البحث ملحوظتان : الملحوظة الأولى خاصة بشروط اختيار أفراد المجموعة الضابطة والعوامل التى روى تشيها بين أفراد المجموعتين فقد كانت هذه العوامل محددة فى نطاق السن والمستوى الاجتماعى ومحل الإقامة — ولم تتطرق إلى العلاقات الأسرية أو الأسلوب التربوى إلى غير ذلك مما كان يقتضى بذل مجهود أكبر فى اختيار الحالات ، بل فى فحصها أيضاً مما يرتبط بوسيلة البحث ذاتها، ويقودنا بذلك إلى الملحوظة الثانية .

فيلاحظ من جهة أخرى أن استخدام وسيلة « قائمة الأسئلة » لم يسمح بالوصول بشروط المجموعة الضابطة إلى المستوى المأمول من الدقة والتحديد . وعلى الرغم من أنه أشير تحت عنوان وسائل البحث إلى الملفات الفردية فإن أية معلومات تفصيلية عن الحالات لم تيسر إلا فى المجموعة الجانحة ، أما المجموعة الضابطة فقد اكتفى فى شأنها بالمعلومات الأولية وحدها . ولم يلجأ الباحث إلى تلك الملفات إلا عندما أراد أن يثبت وجود عوامل أخرى للانحراف فى الحالات الجانحة أكثر من مجرد التردد على السينما فأشار إلى أن كل أو معظم حالات الجانحات اللاتي يتمتعن بحرية أكثر من غيرهن فى التردد على السينما يتمتعن إلى بيئات غير متماسكة وفى هذا فأتى الباحث أن يعقد مقارنة مع المجموعة الضابطة أو بالأحرى لم يكن يستطيع أن يعقد هذه المقارنة لأن حالات هذه المجموعة لم تفحص فحصاً فردياً تفصيلياً ، والتجأ الباحث لإزاء ذلك فى عجلة إلى التعلق بالبداية المعروفة الخاص « بتعدد العوامل فى الانحراف » .

ويسلمنا هذا إلى النظر فى طريقة البحث نفسها . فقد كان البحث إحصائياً

(١) كتب هذا التعليق الأستاذ حسن علام وكيل نيابة أحداث القاهرة السابق والباحث الأول بالمعهد القومى للبحوث الجنائية .

في أساسه ، واستخدم قائمة أسئلة للحصول على البيانات المطلوبة . وليست هذه هي الوسيلة الملائمة في نظرنا فهي إنما تصلح لجمع بيانات كمية أو مقننة : أو لقياس اتجاهات . وإذا كانت المجموعة الأولى من الأسئلة في تلك القائمة تستهدف فعلا الحصول على بيانات كمية فإن المجموعة الأخرى قد ضلت بين قياس الاتجاهات وبين محاولة الوصول إلى حقائق مباشرة عن علاقة السينا بالانحراف وهو ما لا يمكن الوصول إليه بهذه الطريقة ويتمثل ذلك على وجه الخصوص في السؤالين الأول والخامس من هذه المجموعة .

فالسؤال الأول وهو عن سبب الرغبة في التردد على السينا اعترف الباحث أن الإجابة عليه كانت سطحية ، والأمر لا يتعلق في هذا الخصوص بصعوبة تبصر الأحداث بل والكبار بالدافع لم نحو السينا - كما ذكر الباحث ، وإنما الواقع أنه لا يصح أن يكون الغرض من هذا السؤال هو معرفة الدافع الحقيقي وإنما يمكن فحسب أن تكون الإجابة عليه موضع دراسة من الناحية النفسية ، والباحث يندع نفسه إذا أراد الوصول إلى أكثر من ذلك .

والسؤال الخامس الذي يطلب من الحدث أن يحدد تأثير السينا عليه إن خيرا أو شرا - هو في ذاته قد بلغ درجة من السطحية تدعو إلى الاعتقاد بأن الباحث بعد أن أجهد نفسه في صياغة الأسئلة السابقة أراد في هذا السؤال - وهو الأخير في القائمة - أن يلقي عبء البحث كله على أفراد العينة التي يتعامل معها فأراد أن يأخذ منهم إجابة صريحة مباشرة عن مشكلة البحث نفسه وهي تأثير السينا في انحراف الأحداث .

ولم يستطع بعد ذلك أن يستفيد من إجاباتهم على هذا السؤال إلا أن جعل مجرد اختلاف إجاباتهم عليه مثلا على مبدأ مقرر من قبل هو مبدأ « تفاوت الاستجابة » . ولعل الواقع هو أن تحديد مدى انطباق هذا المبدأ على السينا ، في ظل مبدأ « تعدد العوامل في الانحراف » - لعل هذا هو ما يمكن أن يكون غرضا منتجا من القيام ببحث عن علاقة السينا بالانحراف .

والوصول إلى هذا الغرض يقتضي أن نه طنع له على وجه الخصوص طريقة « دراسة الحالة » التي يمكن أن تكشف عن تفاعل السينا مع العوامل الأخرى المصاحبة للانحراف ، وتمكن في نفس الوقت من تثبيت قدر أكبر من العوامل بين المجموعتين الجانحة والضابطة مما يساعد على زيادة التحقق من أثر السينا

ومداه - على أن تتناول دراسة الحالات فحصها نفسيا للكشف عن مستوى الذكاء والاتجاهات النفسية العامة فضلا عن الاتجاهات الخاصة نحو السينما ، ولا مانع من الاستعانة بالملفات الفردية للحالات الحانحة على أن تكمل البيانات الأساسية المطلوبة عن طريق الاستيبار الشخصى (Interview) ويستعان بنفس هذه الوسيلة فى دراسة حالات المجموعة الضابطة .

أما عن النتائج التى انتهى إليها البحث فى حدود منهجه ، فإنه فيما عدا ما أشرنا إليه عرضا فيما تقدم - يلفت النظر أن الباحث يقرر أساسا أن استخدام مجموعة ضابطة أسفر عن عدم وجود فروق ظاهرة بين الحانحين وغير الحانحين فى موقفهم من السينما وأنه لم يظهر مثلا أن إحدى المجموعتين تتخذها وسيلة للتسلية فى إغراق عييزها عن المجموعة الأخرى التى لا تهتم بها إلا عرضا . وأغفل بذلك الفروق التفصيلية بين المجموعتين والتى تشير إلى ازدياد نسب الاتجاهات المتطرفة بين الحانحين إذ تتميز بينهم - وخاصة بين الذكور منهم - نسب الذين لا يذهبون إلى السينما إطلاقا ، والذين يذهبون إليها مرات عديدة فى الأسبوع الواحد قد تصل إلى ست مرات .

فى مثل هذه البحوث لا نتوقع أن نجد نتائج كلية صارخة بل إنه كلما تميزت الاتجاهات بأغلييات ساحقة كلما أشار ذلك إلى ضعف أهمية المعنى الذى يتناوله البحث ، واقترابه من البداهات . وإنما تزداد الأهمية العلمية للحقيقة التى يكشف عنها البحث كلما اتصلت بالدقائق والتفصيلات .

هذا إلا أن يكون الباحث قد تورط هنا فى التدليل على المقدمة التى استهل بها استنتاجاته والتى ألمح فيها إلى أهمية استخدام مجموعة ضابطة وأن البيانات التى يتحصل عليها منها قد تمحو قيمة ما يستتج من بيانات المجموعة التجريبية وحدها ، وضحى فى سبيل التدليل على ذلك بالتفصيلات ذات الدلالة والتمس ظاهرة كلية تعينه على ما يدافع عنه من مبدأ سابق .

والباحث قد تواضع فى نهاية تقريره عن بحثه فانتحل للبحث خلاصة اقتبسها من أقوال غيره (F.K. Shuttelwork & M.A. May) واعتبر فيها السينما عاملا مساعدا يعتمد اتجاه تأثيره على نوع شخصية المتفرج ، ثم أقر بأن نتائج البحث لم تؤكد هذه الخلاصة فى قوة . ولعله إذ التجأ فى النهاية إلى هذه الخلاصة المنقولة لم يفته منذ البداية أن يبدى ولاءه لمبادئ ثلاثة :

١ - أهمية استخدام مجموعة ضابطة .

٢ - مبدأ تعدد العوامل فى الانحراف .

٣ - مبدأ تفاوت الاستجابة .

سيكولوجية المجرم العائد

للكئبر اأءء عزء راءء
أسءاء علم النفس - ءامءة الإسكندرية

أءبى لكءءور أءء عزء راءء أسءاء علم النفس أهلاً
مبكراً بالدراساء للنفسية للجريمة . وقء وضع مؤلفاً فى علم النفس
الءنالى فى عام ١٩٤٢ عءء ما كان منءباً بءامءة بفاءاء لءءريس
هله الماءة . وهو يؤكء اليوم هءا الاهءام بإقاءه على معالءة
موضوع من أعءء موضوعاء علم الجريمة وهو نفسية المجرم المائه .

١ - ءهفاء

المجرم العاءء هو من ىءورء فى الجريمة مرة بعء أخرى ءون أن ءءلى فى
رءعه وءقوءه طرق العقاب المألوفة أو ءى طرق الملائنة والءأءب . وقء ىءاءر
لى الءهن أنه المجرم المءرف الءى نشأ على الجريمة وألفها وءمرس بها واختارها
عن قصد وسيلة لكسب رزه ، فهو لا ىءء عنها بءبلاء . الواقع أن هءا المءرف
لا يعدو أن يؤلف شءوراً ىسيراً من ءءافل المءرمين الءى ىءلمهم على معاوءة
الجريمة ءأمر عوامل وظروف شئى مباشرة وءبر مباشرة ، من بئبها ضعف العقل ،
أو الفءءاءة العاطفية الاجءاعية ، أو شءة القابلية للإبءاء ، أو الإءمان ،
أو اضطراب صرىء فى الشءصبة ، أو ظروف اجءاعية ونفسية باهظة .

وإن ءعء فلنفر من الناس لا ىنقصهم الءكاء والءءرة على الءبصر فى
العواقب والمءاعب الءى ءنءم عن الجريمة ، وهم لى هءا لا ىءنون منها ربءاً
ظاهراً ، ومع هءا ىءكرر اقءرافهم لها مرة بعء مرة ، ءأءءهم الءيرة من أمر ما
ىءفعهم لى سلوكهم هءا . لى ءنب هؤلاء فرىء لاقوا العذاب من انءرافهم
ألاًواناً : عقاب الوالءىن فى عهد الصفر ، وعقاب المءءمع فى عهد الكبر ، فلم
ىصءهم العقاب عن السءر والاضلال . وأعءب من هؤلاء ءمبباً فءة ءناء لهم

الحياة الممهدة السهلة بعد أن يبدؤوا فى الانزلاق ، فلا يقدرّون على كف سلوكهم الإجرامى حتى فى مثل هذه الظروف التى يصرحون أنفسهم بأنّها ظروف مقبولة مرغوبة !

لقد دل إحصاء أمريكى حديث على أن المجرمين العود يؤلفون ٨٠٪ من نزلاء السجون . كما دل إحصاء آخر أشمل منه على أن نسبة كبيرة من نزلاء السجون فى أغلب الدول ، مجرمون عائدون . غير أن الإحصاء مهما كان مصدره يغلب أن يكون تقديره دون الواقع . ذلك أن عدداً كبيراً ممن يقعون فى قبضة العدالة لأول مرة لا يمكن معرفة ماضيهم ، ولأن الإحصاء لا يسجل عادة الجرائم التى يكون عقابها دفع غرامة مالية ، أو التى يحكم فيها بوقف التنفيذ أو بالتسريح قيد المراقبة أو كلمة الشرف ، هذا إلى جرائم أخرى كثيرة يفلت أصحابها من يد العدالة ، وإلى اختلاف القانون الجنائى من بلد إلى آخر . . ومهما يكن من أمر فهذه النسبة الضخمة من المجرمين العائدين تدعو إلى كثير من التأمل والقلق ، وتشير فى صراحة إلى إفلاس طرق الردع والعقاب المألوفة ، أو إلى تضافر ظروف قاهرة تكره الناس على الجريمة بالرغم مما تجره من عقاب . وفى كلتا الحالتين تبدو الحاجة ماسة إلى البحث العلمى الدقيق فى مختلف العوامل التى تؤدى إلى المعادة ، وفى أساليب الزجر والتقويم التى تكفل علاجها والوقاية منها .

الحق أن باب « المجرم العائد » لا يزال هزيباً مهوشاً مبتوراً فى كتب علم الإجرام والطب النفسى الحديثين ، يشار إليه بإشارات هامشية عابرة بدل أن يتخذ منه موضوعاً جديداً للبحث الموصول .

لقد كان المجرم العائد يدرج بالأمس فى زمرة « المجرمين المطبوعين » الذين نادى بهم لمبروزو فى نظريته الشهيرة التى لم تصمد للنقد لأسباب عدة من أظهرها أنها تخلط بين مجالين لا صلة لأحدهما بالآخر . فالجريمة مفهوم قانونى متغير بتغير الزمان والمكان . . لذا فالزعم بأن الشخص يولد مجرماً خلط بين القانون وعلم الأحياء .

وقال فريق آخر أن المجرم العائد يعانى من « جنون خلقى » موروث ، فلم تكن هذه النظرة أكثر وضوحاً أو أسلم منطقاً من الأولى ، بل كانت أدنى إلى

التحقير منها إلى التفسير - التفسير العلمى الذى يستقصى مختلف الدوافع والعوامل والشروط . .

ثم ظهر بعد ذلك اتجاه يكاد يكون على النقيض من الاتجاهين السابقين ، وفحواه أن المجرم العائد « مجرم مصنوع » تصوغه الظروف الاجتماعية عن طريقة عملية الإشرط conditioning ، فالإجرام المتكرر نتيجة اكتساب عادة ثبتت وتحجرت .. وهذا اتجاه يأتيه العيب من ناحيتين ، أولاها إهمال أثر العوامل الوراثية فى عملية التعلم وكسب العادات والثانية أنه يتخذ العادة مبدأ للتفسير ، مع أن العادة تصنف ولا تفسر ، فهى نفسها فى حاجة إلى التفسير . إن بقاء العادة وتحكمها دليل على أنها تستجيب لحاجات نفسية عميقة الجذور ، فما هى هذه الحاجات النفسية ؟ . الواقع أنه ليس فى دنيا الكائنات الحية شئ يطرد حلوله لمجرد أنه بدأ . ففهوم « القصور الذاتى » كما يصفه علماء الفيزيقا لا ينسحب على الأحياء لأن سلوكها مرهون دائماً بتفاعلها مع البيئة . . أى أن هناك عوامل موصولة تؤثر فيها على الدوام .

ثم خلف من بعد ذلك اتجاه يرى أن المجرم العائد لابد أن يكون مضطرب الشخصية ، ويبدو اضطرابه هذا بوجه خاص فى عجزه عن التكيف لعالم الواقع ، وفى عجزه عن الصبر والانتظار وإرجاء إشباع دوافعه . . غير أنه انضح أن هذا الاتجاه يسرف فى التعميم ولا يتمشى نفسه مع الواقع . فهناك فئة من العود - صغارهم وكبارهم - لا يجنون عسراً فى مراعاة الواقعين المادى والاجتماعى ، بل وفى السيطرة عليهما . إذ كثيراً ما يفلح الطفل الجانح من هؤلاء فى المحافظة على حياته وكيانه فى ظروف لو أحاطت بغيره من الأطفال الأسوياء لقصبت عليهم . وكلنا يعرف المجرم « الأصيل » الذى يتيح لنفسه ولذويه فرصاً للعيش والبقاء أشمل وأوفر مما يقدر عليه الشخص الخير فى العادة . كما أنهم يستطيعون الصبر والانتظار لإبان تصميم جرائمهم وما تقتضيه من حرص وحذر وتضليل .

الحق أن علم الإجرام كان عليه أن ينتظر تعاليم مدرسة التحليل النفسى وكشفها الكلينيكية حتى يظفر بأضواء جديدة على شخصية المجرم العائد . ذلك أن هذه المدرسة وفقت - أكثر من أية مدرسة أخرى وبفضل ملاحظاتها

الفردية الميكروسكوبية - وفقت إلى أن تتعمق دوافع الإجرام المعروفة وإلى الكشف عن دوافع أخرى ، كما أنها قلبت كثيراً من الأوضاع والأفكار القديمة عن الجريمة حين بينت أن الخلود غير صريحة أو حاسمة بين السلوك السوي والسلوك الشاذ ، بين السلوك الاجتماعي والسلوك المضاد للمجتمع ، فكلاهما يفسر بنفس المبادئ ، والفارق بينهما في الدرجة لا في الجوهر . وقد زودت علماء الإجرام بإطارات جديدة أدرجوا فيها فئات من المجرمين لم يكن من الممكن إدراجها في صنف معين ، كما اقترحت ضرباً أخرى من العلاج غير السجن والعزل وإلزام النصائح ، وأشارت إلى طرق للوقاية لم تخطر لأحد على بال . أما منهجها الديناميكي النشئ الذي يبحث عن العوامل العليا ، ويفسر الظواهر النفسية بدراسة أصولها وتاريخها ونموها ، فقد أصبح منهجاً لا غنى عنه لسبر أغوار الشخصية الإنسانية في حالتها استوائها واعتلالها . ومن الإنصاف أن نقول إن الصورة الديناميكية التي رسمتها لنا هذه المدرسة عن الشخصية من حيث هي مجال داخلي يصطرع فيه كثير من الدوافع والقوى ، وهو مجال يصطرع في الوقت ذاته مع مجال البيئة الاجتماعية والحضارية - وهي صورة لا تقتصر على الوصف فحسب ، بل تتجاوزه إلى التفسير ومعرفة الأسباب . . من الإنصاف أن نقول إن هذه الصورة تعتبر أهم ما أضافته هذه المدرسة ، لا إلى نظرية الشخصية فحسب ، بل وإلى علم النفس بوجه عام .

من أجل ذلك كانت هذه المدرسة أقدر من غيرها على الإجابة عما يتصل بسلوكية المجرم العائد . وهنا يتعين علينا إن أردنا البحث في العوامل والدوافع التي تحمّل المجرم على المعاودة^(١) ، أن نحيط في نظرة سريعة موجزة بالصلة بين الشخصية والسلوك بوجه عام عند هذه المدرسة ، ثم بالعوامل التي تؤدي إلى الفشل في عملية التطبيع الاجتماعي ، فليست الجريمة إلا مظهراً من مظاهر هذا الفشل .

(١) وجه أن عدداً كبيراً من المود يتخصصون في جريمة معينة كالسرقة أو السطو أو السلب أو التهريب أو التزيف والتزوير . . . وأن عدداً آخر يغيرون طراز الجريمة .

٢ - الشخصية والسلوك

تصور لنا مدرسة التحليل النفسى الشخصية ميداناً تصطارع فيه قوى ثلاث رئيسية ، أو تمثيلية تقوم بأدائها هذه القوى الثلاث ، أما منظر الرواية فمعركة . والسلوك محصلة ونتاج لاصطراع هذه القوى التى يطلق عليها الذات الدنيا ، والذات ، والذات الخلقية أو العليا .

الذات الدنيا ID :

هى مصدر الطاقة البيولوجية والنفسية بأسرها ، ومستقر الدوافع المختلفة الجنسية والعدوانية^(١) التى يولد الفرد مزوداً بها ، والتى ترجع إلى ميراث النوع البشرى كله . فهى طبيعة الإنسان الحيوانية . كما تشمل الجزء الأكبر من ذكريات الطفولة المبكرة خاصة ما اتصل منها بالدوافع المحظورة ، هذا فضلاً عن الميول والصدمات الانفعالية المكبوتة وما ارتبط بها من ذكريات . والذات الدنيا تسير بوحى « مبدأ اللذة » ، أى أنها تندفع لتحقيق دوافعها بكل صورة وبأى ثمن : فى سلوك الإنسان الظاهر والباطن ، فى أحلام اليقظة وأحلام النوم ، فى فلتات اللسان وزلات القلم ، فى ألعاب الأطفال ، ورسوم الفنانين ، وطقوس البدائيين ، وجرائم المجرمين .. والذات الدنيا لا شعورية محضة ، فليس بينها وبين عالم الواقع اتصال مباشر ، لذا فهى لا تعرف شيئاً عن الأخلاق ، أو عن الخير والشر ، ولا تعرف شيئاً عن المنطق أو الزمان والمكان . فالرضيع يصرخ ويرفس ويتبول متى شاء ، وحيث شاء ، وكيفما شاء . إنها الصورة البدائية للشخصية .

الذات أو الأنا EGO :

جانب من الشخصية يتكون بالتدريج من اتصال الطفل الصغير بالعالم الخارجى عن طريق حواسه . فالطفل الصغير يرى اللهب جذاباً فيلمسه فيشعر بالألم ، فيتعلم أن يتجنب اللهب . كذلك يتعلم عن طريق السمع أن هناك

(١) ليس هذا مقام الجدل والتعرض للتفاصيل فى موضوع الفرائز والدوافع العدوانية حتى لا يشغلنا الشجر عن رؤية الغابة .

أصواتاً تنذر بالخطر فيتفادى مصدرها أو يقي نفسه منها . كذلك يتعلم عن طريق خبراته الحسية أنه لا يستطيع أن يظفر بما يريد متى أراد وكيفما أراد ، وأن هناك ضرباً من السلوك تجلب له السرور وأخرى تجلب له الألم . على هذا النحو تتكون « الذات » وتنمو بتأثير الخبرة والتربية فتحد من غلواء الذات الدنيا وتعمل على ضبطها وتوجيهها ، فتحشى الطفل من الأخطار التي تهدد كيانه إن انساق لمطالب الذات الدنيا دون حذر . فوظيفة الذات إذن وقائية . على أن للذات وظائف أخرى : فهي التي تختبر المدركات الحسية ، وتنتق الذكريات ، وتهيمن على الجهاز الحركي الإرادي ، فمن طريقها تتحقق الدوافع بالفعل أو لا تتحقق . موجز القول أنها أداة التكيف في الشخصية ، أداة تقييم الواقع وتكييف السلوك .

وذات الطفل الصغير ضعيفة فجأة ، لذا وجبت علينا حمايته حتى تشتد ذاته . أما « ذات » الراشد السوي الناضج فتسير على هدى « مبدأ الواقع » لا مبدأ اللذة — وهو مبدأ يحمل الفرد على أن يرجئ إشباع دوافعه ورغباته ، وأن يحتمل ما يترتب على هذا الإرجاء والتنازل من ألم وقى في سبيل اللذة الآجلة . وبعبارة أخرى فهو يحاول إرضاء دوافع الذات الدنيا بغير الطرق الفطرية الساذجة ، إما بكبت الدوافع التي لا يتفق تحقيقها مع الواقع ، أو التي تضر بصالح الفرد في المجتمع ، وإما بتحويل هذه الدوافع أو الاستعاضة عنها بغيرها ، أو تأجيل إرضائها . هذا لدى الراشد السوي . أما لدى الطفل والعصابي (المصاب بمرض نفسي) والذهاني (المصاب بمرض عقلي) وكثير من المحرمين ، فالأمر على عكس ذلك ، إذ لا تزال « الذات » لدى هؤلاء تخضع لمبدأ اللذة إلى حد كبير أو قليل . إن الذات هي ما نستطيع أن نسميه على وجه التقريب بالشخصية الشعورية أو الإرادة .

الذات العليا SUPEREGO :

هي ما نستطيع أن نسميه على التجوز « بالضمير » . هي قوة أو جانب من الشخصية يتكون من استدماج الفرد ، أي من تشربه عن غير قصد ، الأوامر والنواهي والتقاليد الشائعة والصادرة من كل ذي سلطة في محيطه ، ممن يحبه أو يحترمه أو يخشاه أو يعجب به ، وخاصة من والديه . هو جانب يتفصل

عن «الذات» كما انفصلت هي عن «الذات الدنيا». فيه تركز القواعد والقوانين والمعايير والمثل التي تريد الحضارة والتربية أن تأخذ بها الفرد، فهو القوة الرئيسية لتطبيع الفرد طبيعياً اجتماعياً. وفيه تركز أهداف الفرد ومثله وفكرته عن نفسه وما كسبه من أفكار عن العدل والظلم، عن المباح والمحظور، وفيه ترسخ معتقدات لا يشعر الفرد بها أو لا يؤمن بها إيماناً صريحاً. هو قوة يكتسبها الفرد من بواكير طفولته، لذا فهو لا شعورى إلى حد كبير. وللذات العليا وظيفتان رئيسيتان، الأولى مراقبة «الذات» وتوجيهها ونقدها وإملاء الكبت عليها. والثانية معاقبتها بوخز الضمير أى «بالشعور بالذنب» إذا تعاونت مع الذات الدنيا واستسلمت لدوافعها المحظورة. وممى تكونت الذات العليا واستقلت عن سلطة الوالدين، أصبح الفرد «حاملاً» للحضارة الخلقية للمجتمع الذى يعيش فيه، وأصبح يحمل بين جنبيه «رقباً» يحول بينه وبين إثيان كثير مما ميل إليه من المحرمات والمحظورات، لا خوفاً من عقاب خارجي، بل خوفاً من وخز ضميره. موجز القول أن الذات العليا هي خليفة الوالدين في نفس الطفل، هي مجموعة القيود التي يجب أن تمتثل لها «الذات»، هي سلطة داخلية تشريعية قضائية تنفيذية في آن واحد. وبما أنها تعرف خافية النفس وما تنطوي عليه من محظورات مكبوتات، فهي تعاقب على النية كما تعاقب على الفعل سواء بسواء.

والذات العليا تكون في أول الأمر صورة من تعاليم الوالدين، ثم تعززها بعد ذلك التربية في المدرسة والمجتمع وما يقرؤه الفرد عن سير الأبطال ممن يعجب بهم ويود أن يكون على شاكلهم. غير أنها ككل خبرات الطفولة ذات أثر عميق باق في حياة الفرد كلها، وفي تكوين خلقه. نعم، قد يصيبها التحوير والتعديل كلما زادت خبرة الفرد وثقافته، لكنها تظل محتفظة على الدوام بقدرتها على الحكم والنقد والعقاب، مدينة بالجزء الأكبر من سلطتها إلى الصلات العاطفية التي قامت بين الطفل والديه. إن عملنا الخير رضيت عنا، وإن عملنا الشر عاقبتنا بوخز الضمير — إنها وريثة خوفنا من الوالدين في عهد الصغر.

وعند نشوء الذات العليا يزداد العبء على كاهل الذات. فبعد أن كانت الذات تتنازعها قوتان تعمل على التوفيق بين مطالبيهما وهما الواقع والذات الدنيا، إذا بها تصبح مقر شد وجذب بين ثلاث قوى عليها أن ترضيها جميعاً،

وأن توفق بينها جميعا . فإن ثار دافع من دوافع الذات الدنيا تعين على الذات أن ترضيه بصورة لا تضرب بمصالح الفرد في المجتمع ، ولا يترتب عليها شعوره بالإثم من جراء سخط ضميره . فإن نجحت الذات في هذه المهمة التوفيقية العسيرة ، كنا بصدد شخصية متكاملة موحدة متزنة ، وإن فشلت في هذا التوفيق لشطط في القوى الثلاث المحيطة بها ، فالنتيجة اضطراب نفسى أو تزلزل أخلاقى أو سلوك إجرامى أو غير ذلك من ضروب سوء التوافق .

يتضح لنا من ذلك أن السلوك الاجتماعى السوى مرهون بشرطين : أولهما ذات مميزة تستطيع أن تفرق بين المباح والمحظور ، وبين الواقع والخيال ، ذات تكون في الوقت عينه قوية تقدر على كف الدوافع المحظورة ، وناضجة قد ارتقت من مستوى مبدأ اللذة إلى مستوى مبدأ الواقع وأصبحت تؤثر اللذة الآجلة على اللذة العاجلة . ثانيهما ذات عليا احتضنت المعايير التي يقرها المجتمع واستقلت عن سلطة الوالدين . فإن لم يتوفر أحد هذين الشرطين أو كلاهما مال الفرد إلى الجريمة . فإن كانت العوامل التي تعطل الذات والذات العليا عن أداء وظائفهما تلك ، عوامل دائمة الأثر أو مما يتعذر معالجتها ، فالنتيجة الطبيعية أن يتكرر ارتكاب الجريمة . وهنا يندرج المجرم العائد المعتوه ، والدهانى ، والعصابى ، والسيكوباتى ، والمجرم « السوى » الذى نشأ في بيئة إجرامية آمن بمعاييرها وقيمتها واتخذ من الجريمة مورد رزق له .

٣ - الجريمة فشل في التطبيع الاجتماعى

يقصد بالتطبيع الاجتماعى عملية التفاعل الاجتماعى التي يتم بها تشكيل الفرد لبيئته عن طريق استمجاها مقومات الحضارة التي ارتضاها المجتمع لنفسه . هي العملية التي يتم بها تلقين الفرد وتعليمه أنماط السلوك والشعور والتفكير الحضارية حتى تصبح طبيعة ثانية له . والربية الخلقية والاجتماعية التي يقوم بها البيت والمدرسة لب عملية التطبيع وأهم جانب فيها . وتبدأ عملية التطبيع من المهد ثم تستمر طوال الحياة .

ويكاد يجمع علماء النفس اليوم على أن الأثر الذى تتركه عملية التطبيع في الفرد إبان طفولته المبكرة - أى في حوالى السنوات الخمس الأولى من حياته - أشد خطراً وأبعد غوراً في تكوين شخصيته وتشكيلها منه في أية مرحلة أخرى

من مراحل نموه ، حتى قبل - وكان الفضل في هذا الكشف للمدرسة التحليل - إن بذور الشخصية توضع في الطفولة المبكرة ، وفيها توضع بذور الصحة النفسية أو اعتلالها . فما لا يكاد يشك أحد فيه اليوم أن خبرات هذه المرحلة الباكرة ، وما يمتد به الطفل فيها من أحداث وصدمات انفعالية ، يترك في نفسه آثاراً تبقى إلى عهد الكبر ، ويكون لها صداها في صلاته بالناس وبالأشياء وبنفسه ، أي يكون لها صداها في توافقه الاجتماعي وتوافقه الذاتي . فمن شب على طفولة هائلة سعيدة خلت من القسوة والكراهية والإهمال والخوف والحرمان والتدليل ، استقبل مراحل المراهقة والشباب والرجولة سليماً سعيداً موفقاً في أعماله وصلاته بالناس . ويقول الممارسون للتحليل النفسي أنهم كلما تتبعوا أصول اضطراب الشخصية والإجرام لدى الكبار وجدوا أعراضها المنيرة في الطفولة المبكرة . فالطفل في هذه الناحية أبو الرجل ، والإنسان لا يستطيع أن يفر من طفولته مهما حاول .

على أن هذا يجب ألا يكون موضع دهشة : فالطفل في هذه المرحلة الباكرة لا يكون خاضعاً لتأثير جماعة أخرى غير أسرته ، وهو إلى ذلك سهل التأثير ، سهل التشكل ، شديد الحساسية ، شديد القابلية للاستهواء ، عنيف الانفعال ، قليل الخبرة ، ضعيف الإرادة . . فلا غرو أن يكون أثر الأسرة غالباً نافذاً باقياً في تكوين شخصيته ، وفي توجيهها إلى الخير أو إلى الشر ، إلى الصحة أو إلى المرض .

لقد اتضح أن العواطف والاتجاهات الأولى التي تتكون لديه في هذه المرحلة ذات أثر عميق باق في تعيين موقفه من المجتمع ومن نفسه ، وفي تشكيل نظرتة العامة إلى الدنيا . فمن نشأ في بيئة عداوية لم يشعر بالصدقة أينما ذهب ، ومن نشأ على تربية قوامها الاستغلال وسوء المعاملة توقع هذا من المجتمع وتصرف وفقاً لما يتوقعه من المجتمع . ومن كانت صلاته بوالديه في هذه المرحلة مما يحول دون حبه لهما أو احترامه ، وجد كل صلاته بالكبار أو من يمثلون السلطة والنفوذ صلات عسرة يغشاها التحدى أو العلوان . وقد يظل طول حياته عاجزاً عن تحرير هذه العواطف والاتجاهات . فالبيوت التي تفيض بالود والتفاهم القائم على الثقة والاحترام والتقدير والمحبة ، والتي تحتفظ بتوازن جميل بين الحرية والقيود ، هي البيوت التي تخرج الأمسياء والسعداء والراشدين . أما البيوت

التي تنبت عواطف الكره والحقن القائم على الخوف والغضب والتمترز ، فهي البيوت التي تخرج للحياة أفراداً هدم الصراع النفسى أو مالت نفوسهم إلى الحرمة .
وغنى عن البيان أن يكون لأم الطفل ثم لأبيه وأفراد أسرته أكبر الأثر في تطبيعهم والسير به إلى التوافق الاجتماعى الحميد أو غير الحميد .

أثر الأم :

من الطبيعى أن يحب الرضيع أمه لأنها تقترن في ذهنه بإرضاء حاجاته ، أى بالتخفيف من الألم والتوتر الذى يحس بهما بين حين وآخر ، غير أن هذا الحب سرعان ما يقترن بخوف شديد من أن تتركه وحيداً . ذلك أنه تعلم أن عدم وجود الأم معناه الألم — الألم الذى ينشأ من عدم قضاء حاجاته . ثم إن الطفل الصغير يعيش في الحاضر وحده بما فيه من لذة أو ألم ، وهو لا يعرف الماضى والمستقبل ، ومن ثم فهو يعجز عن أن يدرك أن غيابها عنه غياب مؤقت ، فكلمها اختفت عنه شعر بشقاء ربما لا يعدله إلا حزن الشخص الكبير لفقد آخر عزيز عليه .

على أن هذه الصلة السعيدة بين الصغير وأمه لا يمكن أن تمضى دون أن يجد من الأمور ما يكدرها : فالطفل لابد أن يقطع ، لابد أن يترك وحده لفترات قصيرة ، لابد أن يتعلم النظافة وضبط أمعائه ومثاقته ودوافعه العدوانية^(١) . وهنا يقوم في نفسه صراع عنيف بين رغبته في إرضاء حاجاته ودوافعه وبين رغبته في إرضاء أمه . وبما أنه يحب أمه ويخاف أشد الخوف أن تتركه وحيداً ، إذا به يتنازل عن لذاته الغريزية لإبقاء على هذا الحب وفراراً من هذا الخوف . وسرعان ما يفتن إلى أمور أخرى مما تنغص صلته بأمه : فهذا مولود جديد اتجهت إليه عناية الأم ، وهؤلاء إخوة وأخوات يقاسمونهم حبه العارم الأنانى لأمه ، وهذا هو الأب . . . ومن الطبيعى أن يؤذى نفسه انصراف أمه عنه إلى هؤلاء « الدخلاء » ، فإذا به يثور ويغضب وتبدو في سلوكه الكراهية والغيرة والاندفاع والعدوان . لكنه مستعد أن يتنازل عن شيء من ذلك متى وجد لقاء هذا التنازل

(١) ما عليك إلا أن تلاحظ طفلاً صغيراً بين الثانية والرابعة لترى ماذا يصنع بنفسه وبالتعب والألعاب إن ترك وحده دون رقابة أو قيده . حتى قيل : من طبيعة كل طفل أن يكون جانحاً .

عظماً وتشجيعاً وتحبذاً من أمه . من هذا نرى أن موقف الأم من ترويض هذا الحيوان الإنساني الصغير ذو أهمية بالغة في تحويل دوافعه البدائية الساذجة وتكوين خلقه . ولأنها لتوفق في مهمتها هذه متى فهمت حاجاته ، وأعطته الوقت الكافي لتحويل سلوكه البدائي . وهذا يقتضي منها كثيراً من الصبر والرفق والتسامح والابتعاد عن التزمّت والقسوة . فإن وفقت في ذلك تم فطامه بنجاح ، وبالتدرّج ، من « مبدأ اللذة » إلى « مبدأ الواقع » ، وأصبح قادراً على أن ينتظر ، وعلى أن يحتمل ، وعلى أن يصبر لضروب الحرمان فيها بعد . ودون هذا لا يكون التوافق الاجتماعي ممكناً . على أن المهم في هذه الصلة بالأم أن يدرك الطفل وأن يشعر أن إبقائه على حب أمه يجلب له من الراحة والسرور ما لا يجلبه التحقيق الفوري المباشر لرغباته .

وقد لوحظ أن الأطفال الذين لا يجتازون هذا الطور بسلام ، يلاقون فيما بعد صعوبات جمّة في صلاتهم بالناس . كما لوحظ أن كثيراً من المجرمين ينجزون عن إرجاء تحقيق رغباتهم لأنهم لا يستطيعون عقد صلات حسنة بالأس في محيطهم .

يضاف إلى هذا أن الأم أول وسيط بين الطفل والعالم الخارجي . فإن أساءت تقديمه إلى هذا العالم تعطل نموه وظل طول حياته يشعر بالوحدة والاغتراب . لأنها أول من ينقله من الاهتمام المفرط بحسبه وذاته إلى أشخاص وموضوعات أخرى في العالم الخارجي . وبدون هذا الانتقال والقطام يظل طول حياته مركزاً حول نفسه وجسمه^(١) ، ولا يجد في الدنيا لذة إلا فيما يستمدّه من جسمه وذاته ، وفيما يجده من تحقيق دوافعه العنوانية الطفولية . فإن أسرفت الأم في الكبح والحرمان ، أو أسرفت في إشباع دوافعه وترك الحبل على الغارب ، أو أهملت طفلها ولم تكن به عناية كافية ، أو تركت ذلك لغيرها ، أو تغيب عنه فترات

(١) من أبرز ما يلاحظ عند أغلب المجرمين مهما اختلفت نماذجهم ظاهرة « مركزية الذات » "Egocentrism" التي تبدو في عجز الواحد منهم عن تكييف نفسه للواقع ، وعن تقدير الأمور والحكم عليها من وجهة نظر الغير ، وعن استشعار المسؤولية الاجتماعية ، فإذا به ينفع كل الفور لإشباع دوافعه بكل ثمن ودون نظر إلى العواقب أو لما يجره على الغير من أذى وألم . فوجهة نظره الذاتية وحدها هي الغالبة . وهذه الظاهرة مما يتم بها خلق الطفل الصغير وما يبدو في تفكيره وألدابه ومعاملة الغير . وهي من أكبر العقبات في سبيل العلاج الاجتماعي والنفسى ، لأن العلاج كالتربية لا بد أن يقوم على إقامة علاقة طيبة .

طويلة من الزمن . . لم يتم هذا القطام على وجه سليم .
والطفل في الثالثة من عمره يستطيع في العادة أن يحتمل قدراً معيناً من التوتر ، وأن ينجح في معالجة الدوافع الغريزية التي تستجلبها البيئة ، كذلك تصبح علاقاته بموضوعات العالم الخارجي أهم لديه - إلى حدما - من الإرضاء المباشر للدوافع . فإن ساءت تربيته في هذه السنوات المبكرة لم يحتمل ضروب التوتر والحرمان فيما بعد من حياته ، فلا يلبث أن ينكص على أعقابها طفلاً قوام سلوكه الأنانية والعنوان .

ولندكر أن حرمان الطفل من عطف أمه في سنواته الخضر لا يتيح لميوله الأخرى ، الجنسية والحبية ، أن تلتحم بميوله العلوانية فتخفف من حدتها ، فتظل هذه الميول التدميرية وحدها منزلة تعبر عن نفسها بصورة مستقلة وبطرق شتى ، أى في اتجاهات غير اجتماعية أو مضادة للمجتمع .

وقد وجد أن سوء صلة الطفل بأمه في السنوات الثلاث الأولى من عمره بوجه خاص ، لا يقل في خطورته ، إن لم يزد على ما يحدثه انفصالها المتكرر أو الطويل عنه . فالتناوب المتكرر لبديلات عن الأم يفقد الطفل شعوره بالأمن والطمأنينة ويؤثر في نفسه الشعور بالحيرة والارتباك والقلق ، ويجعل توافقه الاجتماعي على أساس سليم ثابت أمراً مستحيلاً . هذا ما أيدته بحوث كثيرة من أظهرها بحوث الدكتور Bowlby الطبيب النفسي ومدير إحدى العيادات النفسية بلندن : فقد قارن ٤٤ فقى من اللصوص العود بمجموعة أخرى تشتمل على نفس العدد من الفتيان ساء توافقهم الذاتي لكنهم لا يسرقون . فوجد أن الغالبية من اللصوص العود ساءت صلاتهم بأمهاتهم من عهد مبكر من حياتهم ، وكان الغياب الطويل للأم عن طفلها عاملاً مشتركاً بين هؤلاء جميعاً . كما دلت بحوث أخرى - أجريت على الأطفال الذين كانوا يحلون عن المدن الكبرى ، إبان الحرب العالمية الثانية ، فيحرمون من عناية أمهاتهم ، ويوكل أمرهم إلى أفراد يعاملونهم « بالجملة » لا فرادى - دلت على أن هؤلاء الأطفال تبلى على وجوههم الوحشة والعزلة ، ويعجزون عن عقد صداقات مع غيرهم من الأطفال أو الكبار ، كما تبلى لديهم نزعات علوانية صريحة نحو المجتمع في سن الشباب ، بل كانوا أعصى في التقويم والإصلاح عن غيرهم من الشباب المشكلين والجانحين .

الأب وتكوين الضمير :

في خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأولى تكون العلاقات العاطفية والاجتماعية بين الطفل والديه قد أخذت تنمو وتتعدى . والطفل الذكر يجب والديه في أول الأمر على حد يكاد يكون سواء . غير أنه بمضي الزمن يزداد تعلقه بأمه وتأخذ بوادر العزوف عن أبيه تدب في نفسه . وهذا أمر يجب ألا يبدو غريباً أو بعيد الاحتمال . فلعل الطبيعة تعد بهذا لوظيفته الطبيعية في سن البلوغ ، وتعينه على أن يحب شخصاً آخر من غير جنسه ، وعلى أن يكون لنفسه فكرة عن الجنس الآخر . والطفل — ككل محب — يؤذى نفسه أن يكون له شريك فيمن يجب . إذ ذاك تأخذه الغيرة حين يرى من ينافسه في هذا الحب ، بل ويأخذه الحنق والحققد على من يعتدى على « حقه » في هذا الحب الغامر . لكنه حقد يقرن في نفسه بالخوف من أبيه ، وبمشاعر النقص والغيرة والذنب من هذا المنافس القوي . هذا الموقف الغريب الذي يمتزج فيه حب الأم والتعلق الشديد بها ، بالخوف من الأب والرغبة في استبعاده ومشاعر أخرى بغیضة يسمى « الموقف الأوديبى » . وبما أنها عواطف ومشاعر كريمة أجمه غير مساعة ، فسرعان ما يلفها الكبت فتكون منها « عقدة أوديب » — ويحدث عكس هذا على وجه التقريب لدى الطفلة .

غير أن خوف الطفل من أبيه وما يلاقيه من تهديد الأب له أثناء تأديبه وتطبيعها ، يغرى الطفل بالتنازل عن حبه وتعلقه الشديد بأمه و « إعلاء » هذا الحب إلى مودة لها ولوضوعات أخرى . ومتى تم هذا لم يعد ثمة داع لبقاء الغيرة والمنافسة بينه وبين أبيه . ولما كان الطفل يعجب في الوقت ذاته بأبيه ، إذا به يستعير عن رغبته في استبعاده بالرغبة في احتوائه ، فيتمصص شخص أبيه ومعايرته ومثله . ومن هنا تتكون في نفس الطفل « الذات العليا » : أهم العوامل في تطبيع الفرد وتكييفه للمجتمع ^(١) .

(١) ليس التقمص محاكاة أفعال أو تقبل آراء ، بل اندماج شخصية في أخرى اندماجاً كلياً حتى لتصبح الأولى كالثانية تحس باحساسها ، وتفكر بمقلها وتصدر عن رغباتها . فالتقمص توحّد في الآراء والأفكار والمشاعر والرغبات جميعاً . ومن اللوائح التي تحمل الطفل على التقمص ، الحب والإعجاب والرغبة الشديدة في أن يكون على شاكلته من يتقمص ، أو يكون الدافع إليه الخوف والتهديد —

على هذا تكون الذات العليا وريثة عقدة أوديب التي تحل عادة على النحو السابق — لدى الطفل السوى — في بدء السادسة تقريباً ، إن لم يحدث ما يحول دون حلها وتصفيتها .

ويتوقف نجاح الطفل في تصفية هذه العقدة على ما لقيه من قبل من تربية سليمة رشيدة ، وعلى ما يلقاه في هذه المرحلة من حسن تصرف الأبوين . فالطفل الذي لم يتعرض للحرمان الشديد في عملية الرضاعة أو من فراق الأم ، ولم يفطم من ثدى أمه قطعاً مبالغاً فيه ، ولم تفرض عليه عملية ضبط الأمعاء وضبط المثانة في عذف أو تعجيل ، بل جازته الأم عن تضحياته هذه عطفاً وحناناً . . . مثل هذا الطفل يتقبل في يسر وسماحة ما يفرض عليه من أوامر ونواه . فإذا ما استقبل مرحلة أوديب كان مرشحاً لأن يجتازها بسلام . أما الطفل الذي فرض عليه الحرمان والكبح الشديد لإزاء هذه العمليات جميعاً ، أو الذي لاقى إزاءها إشباعاً مسرفاً ، أو كانت تربيته متقلبة بين ذلك ^(١) ، فأكبر الظن ألا يجتاز هذه المرحلة بسلام .

ويؤكد لنا « التحليليون » أن الطفل إن عجز عن اجتياز هذه المرحلة ظل طوال حياته متعلقاً تعلقاً شاذاً بأمه قد يعوقه عن الزواج ، أو يصيبه بالعداوة إن تزوج ، وأصبح معرضاً للشذوذ أو الانحراف الجنسي . كما أنه يظل في كره وخصام دائم — ظاهر أو باطن — مع أبيه أو مع من يمثلون الأب في نظره من الرؤساء ومن يبدون السلطة والنفوذ . بل يزيدون على ذلك أن الطفل لن يوفق إلى التوافق الصحيح مع نفسه ومع المجتمع إن لم يوفق إلى حل الصراعات النفسية التي تكونت لديه لإزاء والديه في هذه المرحلة . . . وذلك عن طريق التقمص والإعلاء . فالإجرام ، في نظرهم ، مسرح يمثل عليه المحرم صراعاته اللاشعورية القديمة التي تجعله في حالة من التوتر الانفعالي لا سبيل إلى التخفيف منه إلا بالجريمة ،

وفي هذه الحال قد يصبح التقمص سلبياً زائفاً هداماً . على هذا النحو ليس هناك ما يمنع الطفل الذكر من أن يتقمص شخص أنه وبطالها . وهذا ما يحدث بالفعل ، ولكن على وجه أقل وضوحاً وأثراً من تقمصه شخص أبيه . والعكس صحيح في حالة الطفلة .

(١) ذلك أن القسوة والكبح الشديد لا يعوضان الطفل عما يلاقيه من حرمان وصدد لدوافعه الفطرية ، كما أن الإشباع الشديد يحمله لا يطبق أى حرمان . أما التقلب بين الكبح الشديد والإشباع الشديد فيترك الطفل ويجعله في حالة دائمة من الحيرة والتلق وعدم الاستقرار ، هذا إلى أنه يهز ثقته في نفسه وفي والديه .

وبعبارة أخرى فإجرام الكبار امتداد مباشر لمعركة وضعت خططها في عهد الطفولة المبكرة .

ظهر لنا مما تقدم أن التقمص الإيجابي السليم هو أساس تكوين الضمير الخلقى واكتساب الاتجاهات المكيفة لإزاء السلطة ، فهو لب عملية التطبيع الاجتماعي ، وشرط جوهرى للسلوك الاجتماعى المتوافق . وعلى هذا يمكن القول بأن الإجرام يرجع إلى شنوذ في عملية التقمص إلى انحراف أو قصور أو اخفاق أو انتكاس فيها . والطفل يتقمص المعايير الأخلاقية لوالديه إن كانت الصلة حسنة بينه وبينهما ، أى كانت قائمة على المودة والعطف المتبادل . أما إن كان يحمل لهما الكراهية والخوف من جراء معاملة جافية أو معاملة تقوم على القسر والتهديد أو النبذ والإرهاب ، انحرف نموه الخلقى على غير ما يرجوه الوالدان ، بل قابل جهودهما للتأثير فيه بالتحدى الظاهر أو الباطن ، ولم تلق مطالبهما الخلقية منه إلا المقاومة فضلا عن المعارضة أو التمرد . ومن ثم يعاق نموه الخلقى أو يضطرب اضطراباً شديداً .

ونضع ما تقدم في صورة أخرى فنقول : من شروط التطبيع السليم أن يتقمص الطفل ، في غير قسر أو إكراه ، الأنماط الحضارية للمجتمع مثله في والديه . غير أن التربية الأولى كثيراً ما تحيد عن جانب الرفق والاعتدال والحزم . بما يجعل الطفل يحتضن إزاء والديه وإزاء المجتمع كراهية شعورية أو لا شعورية يتراكم بعضها فوق بعض فتفصح عن نفسها في صورة سخط أو ضيق أو توجس أو قلق وقنوط ، وقد تبدو في صورة إجرام أو اضطراب نفسى : عصابى أو ذهانى أو سيكوسوماتى ، أو غير تلك من ضروب الاعتلال التى تدل على فشل في عملية التطبيع الاجتماعى .

وإليك مايقوله Bronner و Healy فى إحدى دراستهما للأحداث الجانحين : « اتضح لنا من دراسة حياة هؤلاء الجانحين أن القيود الاجتماعية والمخطورات لم يكن لها وجود عند الكثير منهم ، وذلك نتيجة لسوء تكوين الذات العليا لديهم . فلم تقع على روابط عاطفية قوية تربطهم بشخص ذى سلوك اجتماعى سليم . وبعبارة أخرى لم يتسن لأحدهم قط أن يتقمص شخصاً يمثل في نظره الوالد الصالح . فلم يقم الأب أو الأم بلور يعجب به الطفل ، أو قاما بلور لم يقبله الطفل مثلاً أعلى له لانعدام المودة والصلة الحبية العميقة بينه وبينهما » .

ولنستمع بهذا الصدد أيضاً إلى ما تقوله باحثة من أظهر الباحثات المعاصرات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية عن جموح الشباب الأمريكي في الوقت الحاضر وتمرده ومروقه . تقول « مرغريت ميد » Mead : « إن فشل الأطفال في تقمص آباؤهم قد برز وتضخم في الولايات المتحدة من جراء سرعة التغير في المعايير الاجتماعية واختلاف وجهات النظر بين أولئك وهؤلاء . . . لقد انحل دور الأب وتفكك ، فأصبح شخصية واهنة ، منهوكة القوى ، لا تزور البيت إلا لبلى ، مما جعل عملية التقمص الموفق مستحيلة أو تكاد . . . والمشكلة أعقد وأخطر في حالة الإبن . لأن الطفل الذكر لا بد له أن يتقمص إلى حد ما شخصية أبيه أو راشد آخر يقوم مقامه ، فهذا شرط ضرورى للتوافق الحسن في عهد الكبر . وحتى إن كانت الأم حانية وتستحق الإعجاب فهي لا تستطيع أن تزود الابن بطريقة يسير على هديها في الحياة . إن زاد تعلقه بها تعطل نموه العاطفى ، وإن تقمص شخصها أصبح في خطر من الانحراف الجنسى أو نوع آخر من سوء التوافق . إن أفدح ضريبة يدفعها الأطفال عن حياة الأسرة تنشأ من التعارض بين الابن وأبيه ، ومن فرط اعتمادها على أمه . وعكس هذا صحيح بالنسبة للبنات » .

هذه الصورة الناطقة لحال الأب الأمريكى الحديث تكملها صورة أخرى للأمم الأمريكية رسمها المحلل النفسى الأمريكى إريكسون Erikson : « . . . إنها تشرع لغيرها وتنسى نفسها ، وتبيع لنفسها ما لا تبيع لغيرها . . . فهي الحاكمة بأمرها دون منازع فيما يتصل بمسائل العرف والأخلاق ، في البيت وفي النادى ، ومع هذا فهي تأذن لنفسها أن يبدو الغرور في مظهرها ، والأنانية في مطالبها ، والطغالة في انفعالاتها . وحين يصطدم سلوكها هذا مع ما تتطلبه من احترام أطفالها لها فهي تلوم الأطفال ولا تلوم نفسها أبداً . ومع أنها تبدى عداء للدواء للتعبيرات الجنسية الساذجة الحرة حين تصدر عن أطفالها . . . إلا أنها لا تميل — كلما تقدم بها العمر — إلى التضحية بالمظاهر الخارجية للتنافس الجنسي ، كارتداء ملابس المراهقات ، والإسراف في التطرية والتعرية ، هذا إلى إدمانها الشره على ما تتضمنه الكتب والأفلام والأحاديث من موضوعات واستعراضات جنسية . وهي تدعو إلى ضبط النفس وكبحها ، لكنها عاجزة عن ضبط نفسها عن الأكل كى تظل في حدود الملابس التى

تؤثرها على غيرها . كما أنها تتوقع من أطفالها الشدة والصرامة على أنفسهم مع أنها تهتم برقاها اهتماماً شاذاً . . . إلى أن يقول : « إنها أم غير سعيدة . لا تحب نفسها ، إنها أم يتقلها القلق . وهى تعرف أن أطفالها لا يحبونها . بالرغم من احتفائهم بها فى عيد الأم . إنها تمثل الخزيمة لا الانتصار » . وبعبارة أخرى موجزة فهى أم تمثل الطغيان والنفاق ونبد الأطفال وضعف الإرادة كما أنها صورة معروفة للبرود الجنسي ! وبعد هذا كله لا يزال الناس يتساءلون عن المسئول الأول فى انحراف الشباب !

٤ - عوامل الجريمة

من الخطأ أن نظن أن علم النفس الجنائى يقف جهوده على البحث عن العوامل النفسية للجريمة ، إذ أنه فى الواقع يبحث فى العوامل البيولوجية والاجتماعية والحضارية للجريمة أيضاً . فعلم النفس الجنائى ليس علماً ندياً محضاً . ذلك أن الإنسان وحدة نفسية جسمية تعيش فى مجتمع ، فمن المحال فهم السلوك الصادر عنه إلا بمراعاة هذه العوامل جميعاً إذ يتفاعل بعضها مع بعض ، ويؤثر بعضها فى بعض . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالسلوك، أيا كان نوعه ، لا يمكن أن يفهم إلا إذا أدرجناه فى إطار من تاريخ الفرد برمه — فالحاضر السلوك . ذلك أن المواقف الخارجية تتغير معانيها ودلالاتها باختلاف الأفراد . فالحادثة التى تكون فى نظر زيد من الناس صدمة شديدة تودى به إلى الانهيار ، قد تكون فى نظر آخر شيئاً تافهاً أو لا شىء على الإطلاق . . . إن البيئة الخارجية لا تحركنا كما يحرك الإنسان المائدة أو قطعة من الحجر ، بل كما يحرك السوط الحصان : فالسوط لا يدفع الحصان ويزيحه إلى الأمام ، بل يستثيره ويستغزه فيندفع الحصان بنشاطه الذاتى ودوافعه الخاصة .

أما التفسيرات الذرية الواحدية التى كانت تقدم بالأمس لتعليل الجريمة ، فقد ثبت بطلانها من الناحيتين النظرية والعملية ، يشهد بذلك فشل محاولات الإصلاح والتقويم القائمة عليها ، لأن كل علاج لا يهاجم الأسباب الحقيقية للعلل لا يحدى ولا ينفى قليلاً . إن ظاهرة معقدة كظاهرة التوافق الاجتماعى

يبعد أن تكون من البساطة حتى يكون اضطرابها وقفاً على عامل واحد أو حادث واحد . إذ لابد من عدة طبقات من القطران كى تحول الصفحة البيضاء إلى اللون الأسود الخالك . لابد من عدة عوامل تختلف فى نوعها وخطرها وترتيبها الزمنى لتفسير السلوك الإجرامى . وعلى المصلح أو المعالج أن يفتش عن الأهمية النسبية لمختلف العوامل وتفاعلها فى كل حالة خاصة .

وتصنف عوامل الجريمة إلى عوامل « متعاصرة » أى تؤثر فى نفس الوقت وعوامل « متعاقبة » أى تؤثر على التواتر .

فأما العوامل المتعاصرة فعوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية . والبيولوجية إما موروثية (أو جبلية) ^(١) : كقوة الدوافع الغريزية ، وكالذكاء والمزاج والقدرات الخاصة ، ودرجة التأثر والحساسية والحيوية ، ودرجة الصمود واحتمال الحرمان . . أو عيب موروث فى الجهازين العصبى والغدى . أو تكون العوامل البيولوجية مكتسبة كاضطراب غدى أو عطب عصبى .

أما العوامل النفسية فيندور أغلبها على الصراعات الشعورية واللاشعورية (العقد النفسية) وكيفية استجابة الفرد لهذه الصراعات .

وأما العوامل الاجتماعية والحضارية فهنا الفقر والمعتقدات وأثر الأفلام والأقلام وجيرة السوء والطرق الخاصة لتأديب الأطفال ، والتي قد تختلف من حضارة لأخرى اختلافاً بعيداً .

ولسنا فى حاجة إلى تأكيد الرأى الذى يعتنقه العلماء اليوم وهو أنه « ليست هناك وراثية (أو جبلية) دون بيئة ، وليست هناك بيئة دون وراثية » . فالجبلية الغضبية أو العدوانية لا تؤدى إلى الجريمة إلا فى وسط عائلى تربوى حضارى معين . كما أن أثر العوامل الاجتماعية والحضارية مرهون بوراثية الشخص أو جبلته . فن الناس من يستجيب للحرمان بالعدوان ، ومنهم من يستجيب له بالانسحاب والانطواء . . ولتذكر أن العوامل الموروثة أو الجبلية استعدادات عامة جداً وليست سمات فعلية للشخصية . والتعلم هو الذى يحيل هذه الاستعدادات إلى سمات فعلية . فيجب أن يكون الفرد ذكياً لكى يكون محتالاً ، وأن يكون خفيف اليد كى يكون نشالاً ، وأن يكون قوياً كى يكون قاطع طريق . . . وقد

(١) Constitutional تشمل العوامل الموروثة والمكتسبة من سن مبكرة جداً حتى ثبتت وتحجرت بقدر قليل أو كبير فأصبحت لا تتأثر تأثيراً محسوساً بالعوامل الاجتماعية والحضارية .

دلت دراسة التوائم العينية Identical twins التي يصبح أحدها مجرمًا والآخر غير مجرم ، دلت على أن الإجرام لا يتوقف على عوامل موروثية أو مجبولة فقط ، بل وعلى كيفية انتماج هذه العوامل في شخصية الفرد .
أما العوامل المتعاقبة فتصنف إلى عوامل مهددة ، وأخرى معززة ، وعوامل معجلة أو مباشرة .

فأما العوامل المهددة فهي التي تهبط الطريق للإجرام وتكون بمثابة تربة صالحة له . وتشتمل هذه العوامل على البناء الجنبلي للشخصية من ناحية ، وعلى خبرات الطفولة المبكرة وما خلقته في نفس الفرد من صراعات نفسية أكسبته اتجاهات خاطئة نحو الناس ونحو نفسه ، وعادات سيئة غير اجتماعية للتعامل مع الناس .

وأما العوامل المعززة فهي التي تتوسط بين الطفولة وعهد الكبر ، كالأثار السيئة التي تتركها المدرسة والامتحانات والفشل في نفس الطفل ، وتلك التي يتركها الفقر والرفاق والمطالعات والإذاعات والخلافات العائلية ، ومن هذه العوامل أيضاً الصبر الطويل على ظلم أو اضطهاد ، وشطط مستوى الطموح الذي يقيمه الفرد لنفسه .

ويقصد بالعوامل المعجلة أو المباشرة الأحداث والظروف الخارجية أو الأزمات النفسية التي تندلع في أثرها الجريمة . إنها القشة التي تقصم ظهر البعير ، والقطرة التي يطفح بها الكيل .

ويتوقف وقوع الجريمة بالفعل على الشدة النسبية لهذه العوامل . فإن كانت العوامل المهددة قوية عامرة ، لم تكن ثمة حاجة إلى عنف العوامل المعززة والمعجلة . وعكس هذا صحيح . وبعبارة أخرى فالعلاقة بين هذه العوامل المختلفة علاقة تفاضل وتكامل .

الاستعداد الإجرامي المكتسب :

لاحظ التحليليون أن السلوك المضاد للمجتمع تظهر نذره من عهد مبكر في حياة الفرد : في صورة « شقاوة » في البيت ، أو هرب من المدرسة ، أو خلس وسرقة . كما لاحظوا أن الجريمة عند الكبار — في كل الحالات التي درسوها — كانت امتداداً مباشراً لجناح الطفل . وبما لاحظوه أيضاً أن أغلب المجرمين

— إن لم يكن جميعهم — يتسمون بمركزية الذات الطفلية وعدم النضج العاطفي الاجتماعي : كالعجز عن ضبط النفس ، والعجز عن التعبير الانفعالي بصورة متزنة ناضجة بعيدة عن التعبيرات الطفلية ، والعجز عن إرجاء تنفيذ الدوافع حتى إن تعارض ذلك مع مصلحة الفرد ، وحتى إن كان العقاب متوقفاً . . فخرجوا من ذلك بأن هناك استعداداً خاصاً يكتسبه الفرد في طفولته فيمهد الطريق أمامه إلى الإجرام. ومن دون هذا الاستعداد المكتسب لا تؤدي العوامل والظروف الخارجية به إلى الجريمة . وليس هذا الاستعداد إلا تكويناً نفسياً يجعل الفرد شديد التأثر بالآثار السيئة للبيئة . فكأنه نوع من زيادة الحساسية أو الاستهداف الإجماعي Allergy . غير أن اكتساب هذا الاستعداد المضاد للمجتمع لا يترتب عليه بالضرورة أن يصبح الفرد مجرماً بالفعل ، إن هو إلا عامل ممدد فقط .

ويقوم هذا الاستعداد على عمدة ثلاثة :

- ١ — شطط في الدوافع الغريزية — الجنسية والعدوانية — لعدم تهذيبها .
 - ٢ — « ذات » ضعيفة تخضع لبدأ اللذة .
 - ٣ — ضمير خلقي أصابه الشذوذ في تكوينه ولم يستقل عن والدين .
- وقد أبدت هذا الرأي بحوث كثير من العلماء . فها هو ذا « بيرت » Burt الذى درس الأحداث الجانحين دراسة سيكولوجية واجتماعية مستفيضة ، والذى لا يمكن عده من أتباع مدرسة التحليل النفسى ، ها هو ذا يقول : « إن أشيع العوامل وأشدّها خطراً وتدميراً هي العوامل التى تدور حول حياة الأسرة » . ويتمشى معه فى ذلك Bagot فى دراسات أحدث . ثم إن كليهما يحذران من الإسراف فى توكيد العوامل البيئية التى يعزى إليها الإجرام فى نظر كثير من الناس والعلماء : كالفقر ورفاق السوء وأوقات الفراغ والفشل الدراسى . ولعل أهم بحث يعزز هذا الرأي هو ما قام به Bronner و Healy على إخوة أشقاء يعيشون فى نفس البيئة . إذ اتضح منه أن الأخ الذى يشب بمنأى عن الجريمة هو الذى قدر له أن يشب على صلة « حسنة » بأمه أو شخص آخر فى الأسرة .

٥ — تصنيف المجرمين المود

رأينا أن « الذات » هي الأداة التى تهيم على الجهاز الحركى الإرادى وعن

طريقها تتحقق الدوافع بالفعل أو لا تتحقق ، كما رأينا أنها تسترشد في عملها هذا بمطالب الواقع من جهة ومطالب الضمير الخلقى من جهة أخرى . فإذا تعطلت الذات عن القيام بوظائفها هذه ، أو وهنت أو انحرفت ، لعب موروث أو مكتسب ، عضوى أو نفسى أو اجتماعى ، وكان هذا التعطل أو الانحراف مما يتعذر أو يستحيل علاجه أو تقويمه بطرق الردع المألوفة ، فالنتيجة الحتمية أن يتكرر وقوع الفرد في الجريمة بالرغم مما تجره عليه من عقاب ، فيصبح مجرماً عائداً .

على هذا الأساس يمكننا تصنيف المجرمين العود تصنيفاً علياً إلى أربعة أصناف أو مجموعات :

المجموعة الأولى: وتشمل المجرمين ذوى الاستعداد الإجرامى المكتسب . وهؤلاء يمكن تقسيمهم إلى ٣ فئات :

- ١) الذين يتعرضون لضغط اجتماعى أو اقتصادى أو نفسى موصول .
- ب) الذين تكفى الأحداث العادية لاستفزاجهم نتيجة لعنف استعدادهم الإجرامى .

ج) الذين يرتبط هذا الاستعداد الإجرامى لديهم باستعداد عصائى (مرض نفسى) . ويطلق على هؤلاء المجرمون العصائيون .

المجموعة الثانية : وتشمل المجرمين الذين تعطلت الذات لديهم من قصور أو اضطراب عضوى عصبى :

- ١) تسمى كإدمان الخمر والمخدرات .

ب) أو عضوى كحالات ضعف العقل وجنون الشلل العام وأورام الدماغ ج) و عبي كالصرع .

المجموعة الثالثة : وتشمل المجرمين الذين تعطلت الذات لديهم من اضطراب ذهائى (مرض عقلى) .

المجموعة الرابعة : وتشمل المجرمين الذين تعطلت الذات لديهم لأسباب لا تزال موضع جدل . وهؤلاء هم المجرمون السيكوباتيون .

المجموعة الخامسة : وتشمل المجرمين الذين نشأوا في بيئة إجرامية فتواطأت الذات لديهم مع ضمير خلقى منحرف مضاد للمجتمع . ويتضح من هذا التصنيف أنه يقوم على درجة اشتراك « الذات » في

الجريمة . لذا يجب أن يتوقف عقاب هؤلاء أو علاجهم على ما إذا كانت ذواتهم قد أسهمت أو لم تسهم في الجريمة .

٦ - المجرم الضعيف العقل

لضعف العقل درجات أحطها العته فالبلالة فالغباء الشديد . وضعف العقل عند البله والمعانيه إما وراثي أو ولادى ، فقد ينجم عن إصابة المخ عند الولادة أو من اضطراب هورمونى أثناء حياة الجنين . أما الأغبياء فليسوا حالات باثولوجية في العادة بل أشخاص على درجة ملحوظة من ضعف العقل . ويندر أن يكون المعتوه أو الأبله مجرمًا معتاداً لأن حالته العقلية لا تلبث أن تنكشف من جرمته الأولى فيعزل في مؤسسات ضعاف العقول إن أتيح له ذلك ، أما الأغبياء المسرفون في الغباء أو ما يسمون « الهوكى » Morons فأدنى إلى العودة إن تركوا وشأنهم دون رقابة ، وغالباً ما يتخذهم كبار المجرمين وسائل لتنفيذ أغراضهم : الأولاد للنشل والبنات للدعارة .

وقد وجد أن نوع الجريمة يتمشى مع درجة الضعف العقلى ، ففي الطبقات الدنيا من ضعف العقل تشيع جرائم التشرد والتدمير والقسوة ، أما الذين يسرقون فهم في المتوسط أعلى ذكاء من ذلك ، كما أن ضعيفات العقل اللاتي يرتكبن الجرائم الجنسية فأعلى درجة من الجميع . ذلك أن الفلاح ، حتى في عمل الشر ، يحتاج إلى قدر معين من الفهم والإدراك .

الحق أن كثيراً من جرائم ضعاف العقل لا يصح أن نسميها جرائم بالمعنى الدقيق . فالتشرد قد لا يكون سببه تصميم عامد من الشخص على الهرب وهجر البيت ، بل مجرد عجز منه عن توجيه نفسه في الطرقات . وكشف العورة في الأماكن العامة قد لا يكون سببه تعمد الشخص تجريح الناس بل مجرد عجزه عن تقدير العرف الاجتماعى وقصور بصيرته . من هذا يتضح أن أثر الضعف العقلى كعامل مهم للإجرام أثر سلبي وليس إيجابى فهو يسهل التردى في الجريمة لكنه لا يحفز عليها . ذلك أن الذكاء يزود المرء بالوسائل ولا يزوده بالدوافع . فهو يوجه ويرشد ، لكنه لا يلفع ويحفز .

ونشير من ناحية أخرى إلى أن ضعف العقل يعطل « الذات » عن الانتقال

من مبدأ اللذة إلى مبدأ الواقع - وهو انتقال يقوم بدور بالغ في التوافق الاجتماعي - وذلك لأنه يعجز الفرد عن تكيف سلوكه وفق خبراته السابقة ووفق مقتضيات المستقبل ، كما أنه يحول دون إعلاء الطاقة الغريزية إلى مسالك اجتماعية مقبولة ، ولذا تظل الذات ضعيفة عاجزة عن ضبط الدوافع .

٧ - المجرم الذهاني

في المرض العقلي - ولأسباب غير معروفة حتى اليوم - يفقد المريض صلته بالواقع ، كما تنقلب الدوافع الغريزية والصراعات المكتوبة فتصبح شعورية ، وتبدو للمريض أكثر واقعية من أى شيء في العالم الخارجي ، وتهار « الذات » فتعجز عن ضبط الدوافع لعجزها عن التمييز بين الواقع والخيال ، ويصبح اللاشعور وحده المسيطر على أفكار المريض وأفعاله ، فليس من الغريب إذن أن ترتكب الجرائم أحياناً في حالات الجنون .

وتشتم جرائم مرضى العقول إما بفظاعتها أو سخفها أو الغرابة في طريق ارتكابها ، لذلك يندر أن نجد نسبة كبيرة من المجرمين العود بينهم ، إذ سرعان ما ينكشف اضطرابهم فيعزلون . فقد وجد Healy من فحص ألف مجرم عائد أن ٦,٩٪ منهم مصابون بأمراض عقلية مختلفة . كما وجد أكثر من باحث أن جنون القصاص أوثق ارتباطاً بالأجرام من أى مرض عقلي آخر .

وقد حاول بعض الباحثين من الأمريكيين معرفة درجة الارتباط بين الأمراض العقلية المختلفة (الوظيفية والعضوية) وبين الإجرام ، أى مدى خطورتها وأثرها في الدفع إلى الجريمة ، فخرجوا بالنتيجة الآتية : القصاص - جنون الهذاء - جنون إدمان الخمر - الجنون اللوري - جنون الشيخوخة - جنون الشلل العام .

٨ - المجرم العصائبي

من المعروف أن العقد النفسية استعدادات لا تسيغها « الذات » بل تنجمها وتنبذها فتكبتها . لذا كانت العقد عناصر ثائرة على الذات لا تنسجم معها ولا تخضع لقانونها وضبطها بل تتربص بها الدوائر وتسبب لها كثيراً من المتاعب .

ومن ثم كانت العقد مصادر لأفعال شاذة ومشاعر شاذة واندفاعات شاذة لا يمكنه ضبطها والهيمنة عليها : فهي تقصر المرء على الخوف حين لا يرى العقل داعياً إلى الخوف ، وترغمه على الارتباب أو الإسراف في الغيرة وهو يعرف أن أساس هذه المشاعر سخي ، لكنه لا يملك من أمره شيئاً . عندها يفتن أن إرادته قد غلت . وأنه لم يعد سيد نفسه كما يريد أن يكون . من أجل هذا يبدو سلوك الفرد غريباً سخيلاً في نظره وفي نظر الناس : فالخوف من موقف خطر خوف معقول ، لكن الخوف من المشي في الشارع أو من حيوان غير ضار كالفأر مثلاً خوف شاذ ، والحزن على فقد عزيز شعور معقول ، لكن الانقباض أو الانهيار الشديد إثر حادثة بسيطة عابرة شعور غريب غير مفهوم ، وأغرب منه أن يصاب الفرد بالانقباض إثر نعمة هبطت عليه كترقيته في عمله أو ظفروه بجائزة . ثم إن السلوك الصادر عن العقدة لا يتناسب عادة مع شدة أو نوع المنبه الذي استثاره . فالتقد الطفيف قد يثير نوبة من الغضب العنيف . والنكتة العارضة قد تثير البكاء ، والغارة الجوية تثير الذعر في فرد ، والبرود في آخر . . . وهكذا ينجم عن العقد أن يصبح الإنسان شديد الحساسية لبعض المنبهات الخارجية والتفسية .

ومن أظهر ما يتميز به السلوك الصادر عن العقد أنه يتنافى تنافياً تاماً مع ما يعرفه الناس عن خلق الفرد ، كالسرقة التي يرتكبها تلميذ نموذجي الخلق وهو في غير حاجة إلى ما سرق ، وكالانفجار الانفعالي لشخص يعرف بهدوئه أو عدم اكتراثه ، وكالجرمة الخلقية يرتكبها شخص معروف بورعه وتقواه . ومن مآسى الحياة أن كثيراً من الناس يجدون أنفسهم عبيد اندفاعات ونزوات شاذة غريبة كل الغرابة عن مبادئهم ومثلهم ، ومع هذا فهم لا يستطيعون تحليلها أو كبجها ، أو يرغبون في أشياء لا تعلو إلى ما ارتضوا لأنفسهم من خلق . فلا غرو أن يعتقد هؤلاء أنهم ألعوبة في أيدي قوى خارجية تحركهم . وقد كان لمدرسة التحليل الفضل في أنها كشفت عن أفعال إجرامية تشبه في تكوينها الأعراض العصابية إلى حد كبير : كالسرقة القسرية ، والتجوال القسري ، وغية الإحراق ، والاندفاع العدواني على صديق أو قريب ، وكبعض جرائم الاعتداء الجنسي والاعتداء المسلح والقتل . . . ومن أظهر ما تتميز به هذه الجرائم أنها لا تصدر عن تدبير سابق ، بل بطريقة تلقائية جبرية ، كما

أنها ليست تعبيراً مباشراً عن رغبة في الكسب المادى أو العلوان على الغير . فإن تواترت - وهى تنزع دائماً إلى التواتر - كان طابعها نمطياً رتيباً . هذا إلى استغلاق دوافعها على الفهم ، وانعدام التحوط عند ارتكابها . وتلك الطريقة المذهلة المريبة التى يتخذها الجاني وهو يدافع عن نفسه أو وهو يعترف ، بل إن أهم ما يميز هذه الجرائم العصابية شكلها الرمزي^(١) ، فهى أفعال غير مكيفة للواقع . وقد دلت الدراسات التحليلية النفسية على أن هذه الجرائم تستهدف - ككل سلوك - خفض توترات وجدانية ، وأنها تجسّد acting out لصراعات نفسية لاشعورية ، أى لعقد تدور حول النقص أو الإثم أو الحقد والكراهية أو الغيرة أو الخوف . . . وبعبارة أخرى فالسلوك الإجرامى ، أو « العرض الإجرامى » فى هذه الأحوال يخند نفس الغرض ويؤدى نفس الوظيفة التى يؤدىها العصاب وهى إرضاء دوافع مكبوتة والتماس نوع من الألم يرضى الضمير الآثم . والفارق الوحيد أن العصابى يكتفى بإرضاء دوافعه فى عالم الخيال ، فى حين يحققها المجرم العصابى بالفعل . وما يعزز هذا الرأى أن المجرم من هؤلاء - أو المريض بوجه أصح - لو كف عن الإجرام قبل أن تحسم صراعاته وتحل أزمتة النفسية ظهرت عليه أعراض العصاب .

ومن الطبيعى أن يعاود الفرد من هؤلاء تكرار الجريمة ما دامت أزمتة النفسية قائمة لم تحل . فكأن الجريمة فى هذه الحال كبعض الألعاب التى يكررها الطفل الذى يعانى مشكلة نفسية ، مرة بعد أخرى ، أو كأحلام اليقظة أو أحلام النوم التى لا تبرد تتواتر ليلة بعد أخرى ما ظلت مشكلة الفرد شاخصة . . وكل تلك محاولات للتخفيف من التوتر واستعادة التوازن النفسى . بل لعلك لاحظت أن الناس جميعاً يميلون إلى تكرار الحديث عن حوادثهم المؤلمة التى كان يظن أنهم يبدون نسيانها : كحديث المرء عن إهانة لحقته ، أو شجار بينه وبين آخر ، أو عملية جراحية متتظرة . . .

وما يذكر بهذا الصدد ما ظهر من أنه ليس هناك فارق جوهري بين

(١) رمز الشيء ما ينوب عنه ، أو يدل عليه ، أو يعبر عنه ، أو يشير إليه . أو هو تصوير محسوس لفكرة أو معنى مجرد يصعب التعبير عنه بصورة أخرى . والتعبير بالرموز شائع فى حياتنا اليومية ، وفى مقوس البداى وأساطير الأولين ، وما ينتجها الفنانون . كما أنه أساس الأمراض العصابية والأحلام وأحلام اليقظة والألعاب الأطفال وكثير من النكات . .

الصراعات اللاشعورية التي تقوم وراء الأعراض العصابية وبين تلك التي تسبب الأعراض الإجرامية ، فالعوامل النفسية التي تؤثر في المجرم العصابي توجد دائماً لدى العصابي . تُرى ما الذي يجعل صراعاً بعينه يؤدي إلى العصاب طوراً وإلى جريمة تارة أخرى . يبدو أن القدرة على احتمال الألم والحرمان تقوم بدور في ذلك . فمن لم يطق احتمال توتراته الموصولة نزع إلى صب ثورته على العالم الخارجي . وعلى هذا تكون قدره العصابي على احتمال الحرمان أكبر من قدرة المجرم العصابي . ويرى كل من Healy و Alexander أن المسئول عن هذا التوجيه لابد أن يكون عاملاً جبلياً ، إذ يبدو أن الطبيعة المنطوية للعصابي واكتفائه بإرضاء نفسه في عالم الخيال لا عالم الواقع ترجع إلى عامل جبلي . لكن Friedlander ترى أن الصراعات اللاشعورية لا يمكن أن تؤدي إلى الإجرام إلا على أساس من استعداد إجرائي مكتسب ، وأن العامل النوعي لتسبب الجريمة هو الثقل الموصول في معاملة الطفل بين الإشباع المفرط والكبح الشديد لدوافعه الغريزية . ويساندها في رأيها هذا كثيرون .

لقد وجد أن نسبة المجرمين الذين تبدوا لديهم أعراض إجرامية نسبة كبيرة . كما أمكن التمييز بين ثلاثة أصناف منهم ولو أنها نماذج غير واضحة الحدود بل متداخلة إلى حد كبير من حيث أسبابها ومن حيث أعراضها ؛ كما هي الحال في جميع الوحدات المرضية :

١ - المجرم المائثوم .

٢ - المجرم المقسور .

٣ - المجرم المتربص بالسلطة .

(١) المجرم المائثوم :

من الظواهر الغريبة التي كشف عنها التحليل النفسي لدى طائفة من مضطربي الشخصية والمجرمين بل ومن « الأسوياء » ، أنهم يقومون بأعمال ، ويتورطون في أخطاء ، ويضعون أنفسهم على الدوام في مواقف مثيلة ومآزق لا ينالهم منها إلا العنت والتعب أو الألم والعذاب . . . كأنهم يفتشون عن عقاب أنفسهم ، أو كأنهم يجدون لذة في هذا العقاب فهم يلتمسونه أبداً .

ويتخذ هذا العقاب الذاتي لديهم صوراً شتى : من العقاب الجسدى بإدمان المخدرات ، إلى العقاب الاجتماعى بالإهمال أو التكاسل ، واقتراف ما يسئ إلى السمعة ، والإجرام أحياناً . . . ومن هؤلاء أيضاً فئة يتصيدون المشاكل ويخلقون المتاعب لأنفسهم كأنهم موكلون بإيذاء أنفسهم : كالموظف الذى لا يرتاح إلا إذا بدد كل مرتبه ، والزوجة التى تنقب عن الشر فلا يصيبها إلا ما هو شر منه ، والمريض الذى يعرض عن استشارة الطبيب أو عن تنفيذ أوامره ، والمجرم الذى لا يهدأ إلا إذا قص على الناس جريمته أو أخذ يتردد على مكان الجريمة ، والشخص الذى يعجز عن التفاهم الصحيح المريح مع زملائه بالرغم من ذكائه وحسن سيرته . . . إنهم قوم يورطون أنفسهم على الدوام فى متاعب مالية ومهنية وعائلية وصحية مع ما لديهم من خبرة وذكاء يكفل لهم تجنبها . كأنهم لا يجدون راحة إلا فى التعب ، أو لذة إلا فى الألم ، أو سعادة إلا فى الشقاء ! وأعجب من هذا كله أن الدنيا إذا أقبلت على أحدهم فأصاب نجاحاً مادياً أو اجتماعياً ، لم يلبث أن يختل ميزانه أو تبدل عليه مظاهر الاضطراب النفسى والاجتماعى تحرمه لذة الفوز وتعطله عن الماضى فى سبيل هذا النجاح ، أو تعود به إلى سيرته الأولى . فإذا ما عاد إلى سيرته الأولى زال عنه ما غشيه من اضطراب . . من أمثال هؤلاء التاجر الذى يصيب ثراء فلا يلبث أن يضيعه فى الميسر ، أو يقع فريسة لمرض نفسى ، والموظف الذى تسوء حاله ويضطرب سلوكه إن صادفته ترقية غير منتظرة ، والفتاة التى يحول أهلها دون زواجها بمن تحب ، حتى إذا ما سويت الأمور وارتضوا بهذا الزواج ، أصيبت ببرودة جنسية . وقد لاحظ شيخ مدرسة التحليل أن بعض الناس يصيبهم المرض النفسى حين تزال العقبات الخارجية التى كانت تعترض نجاحهم ، وأنهم ليظلمون فى صحة نفسية سليمة ما داموا فى حالة فقر أو مرض جسدى أو نكد .

ولو سألت هؤلاء وأولئك فقد يقولون إنه « سوء الحظ » ويكتفون بهذا تعليلاً . غير أن مدرسة التحليل النفسى كشفت الغطاء عن خفايا نفوس هؤلاء ، فانتضح أنهم يعانون من شعور غامض موصول بالذنب أو الإثم لا يعرفون له أصلاً ولا سبباً ^(١) ، إنهم يعانون من وطأة ضمير آثم أو مما يمكن أن يسمى « عقدة إثم » . وبما أننا تعلمنا منذ نعومة أظفارنا — عن طريق عملية إشراف لاشعورية —

أن نتوقع العقاب حين نشعر بالإثم، وأن هذا الشعور بالإثم لا يحويه إلا العقاب، فالعقاب هو الذريعة الوحيدة للتخفف من وطأة الضمير (خليفة الوالدين) والظفر بشئ من راحة البال، فليس من المستغرب إذن أن يلتصق هؤلاء العقاب بتورطهم - عن غير قصد شعورى - فى مثل تلك الأعمال حتى تهدأ نفوسهم ويتخففون من هذا الشعور الأليم. وبعبارة أخرى نستطيع أن نقول إن لديهم « حاجة لاشعورية إلى الإيذاء الذاتى » تقوم واء « سوء حظهم » هذا.

وقد كان Freud أول من بين أن هناك نوعاً من المحرمين تدفعهم عقدة الإثم إلى ارتكاب الجريمة، وأنهم بعد ارتكاب الجريمة - وخاصة بعد العقاب - يستعيدون توازنهم النفسى. وقد استطاع أن يبين أن هذا الإحساس الخفى بالإثم يمكن رده دائماً إلى الصراع الأوديبى، وأن الجريمة ترتكب طمعاً فى العقاب. أما التخفف من التوتر والألم فيرجع إلى أن الجريمة المرتكبة، مهما كانت خطيرة، ليست الجريمة البشعة التى كان الفرد يقصد إلى ارتكابها لا شعورياً، ألا وهى استبعاد الأب أو الاعتداء عليه وقتله طمعاً فى الاستحواذ على الأم والاستئثار بها. وهذا يشير إلى ضمير أرعن يخشاه الفرد أكثر مما يخشى المجتمع. بل هذا يشير إلى شخص يعاقب نفسه على النية لا على الفعل، فهو ضحية وهمه وخلقه ولا مناص له عن التكفير. فكان هذا « الإيذاء الذاتى » حيلة نفسية عصابية تعنى الذات الشاعرة من الإحساس البغيض بالإثم. وهو الحيلة الدفاعية الغالبة التى يصطنعها المحرم المأثوم.

على أن هناك طريقتين رئيسيتين يحاول بهما الفرد التخفف من وطأة الإثم عقاباً له على ما تورط فيه من جرائم سابقة - فعلية أو متوهمة - بارتكاب جريمة جديدة. فأما أولاهما وأبسطهما فمن طريق العقاب الذى يترتب على ارتكاب الجريمة الجديدة - وهو عقاب يرجوه الفرد ويتوقعه توقعاً لاشعورياً. وفى هذه الحالات ترتكب الجريمة على وجه يسهل الكشف عن مرتكبها أو يحتم ذلك، كما أنه يميل طوعاً إلى تقديم أدلة ضد نفسه، فالذى يهيمه فى هذه الحال هو العقاب لا الجريمة.

الطريقة الثانية أن يحاول الفرد التخفف من الإثم بربطه بجريمة جديدة. وقد ينجح فى محاولته هذه إما لأنه يعتبر الجريمة الجديدة أقل فظاعة من الجريمة القديمة، أو لأنه يجد فى عقاب المجتمع وانتقامه عنراً يبرر به ما تنطوى عليه

نفسه من دوافع عدوانية دفينة . فكأن لسان حاله يقول : « لدى ما يبرر عدواني ، ألم يعاقبني المجتمع عقاباً شديداً ؟ » وتختلف هذه الحالة عن الحالة السابقة في أن ما يبرجوه الفرد هو تبرير لعدوان راهن وليس تكفيراً عن جريمة سابقة .

على أن أمثال هذه الأفعال الإجرامية لا تمس المصدر الأصلي للاشعوري للإثم والعدوان . ومع أنها تخفف من الشعور بالإثم بصورة وقتية ، إلا أن الحاجة إلى ارتكاب الجريمة لا تزال قائمة . وهذا يؤدي إلى معاودة الجريمة . فإذا بالفرد يلور في حلقة مفرغة : العدوان يولد العقاب ، والعقاب يولد بدوره عدواناً من الفرد أشد وأعنف .

وغنى عن البيان أن العقاب لا يجدى في مثل هذه الحالات ، بل العلاج النفسى الذى يطلع الحانى على دوافعه العدوانية العميقة وعلى أصلها . أنعاقبه للتكفير عن ذنبه ؟ ، لكنه ذنب ليس مسئولاً عنه . أنعاقبه لئزجره ؟ ، لكن العقاب لا يخففه ، بل هو أكثر ما يتوق إليه . أنعاقبه لردع غيره ؟ ، لكن أمثاله لا يخافون العقاب بل يفتشون عنه . أنعاقبه لإصلاحه ؟ ، لكن هذا عبث لأن إرادته الشعورية لا تستطيع أن تقهر لاشعوره . فالعقاب إذن لا معنى له من الناحية السيكلوجية ، فضلاً عن أنه ضار من الناحية الاجتماعية لأنه يزيد إمعاناً في الإجمام .

ونشر أخيراً إلى أن التحليل النفسى قد بين عملية العقاب الذاتى وكشف عنها في نايأ كثير من اضطرابات السلوك الخطيرة لدى الأطفال التى تسبق الجريمة العصابية لديهم فيما بعد . كما بين أن كثيراً من الأطفال يعاودون السرقة والشقاوة ويرفضون قبول العطف من والديهم ومدرسيهم . . . لكى يعاقبوا .

(ب) المحرم المقسور :

من المعروف أن المصابين بالعصاب الوسواسى يشكون من أفكار وخواطر تستحوذ عليهم وتستبد بهم فلا يستطيعون الخلاص منها مهما بذلوا من جهد ومهما حاولوا إقناع أنفسهم بالعقل والمنطق ، أو يشعرون باندفاعات قسرية شاذة للقيام بعمل معين ، أو التللفظ بكلمات وعبارات معينة ، فمن هؤلاء من يشعر باندفاع لإبذاء نفسه أو سب غيره أو صفعه على قفاه أو عد أعمدة المصابيح في

الشوارع ، أو إلقاء نفسه من مكان مرتفع ، أو الإسراف في غسل يديه . . . وقد تكون هذه الاندفاعات القسرية إجرامية فيشعر المريض أن هناك « شيئاً » يدفعه إلى سرقة بعض الأشياء من المحال العامة ، أو إلى إشعال النار في بيت أو حقل ، غير أنه يندر جداً أن ينفذ الوسواسي ما يشعر به من اندفاعات إجرامية كالقتل أو الانتحار ، إذ في مقدوره أن يكف نفسه ، وهذا ما يميز عن الذهاني مريض العقل . أما الأفعال التي ينفذها فيفطن إلى سخفها وشذوذها ، بخلاف الذهاني . بل إن الوسواسيين يكونون في العادة على مستوى خلقى رفيع . إنهم قوم فضلاء لكنهم غير سعداء . وأكبر الظن أن تكون أفعالهم القسرية ردود فعل واحتياطات رمزية ضد انطلاق ما تحمله نفوسهم من دوافع محظورة ، جنسية وعدوانية . فالإسراف في الاغتسال والنظافة قد يكون رد فعل على ميول دفينّة قذرة ، وإسراف بعض الناس في التأكد قبل نومهم من أن باب المنزل أو صنبور الغاز مقفل احتياط رمزي ضد رغبات جنسية أو عدوانية مكبوتة تخشى المريض أن تنفجر وأن تطفئ عليه فهو يوصد أمامها الأبواب . فكان هذه الأفعال القسرية تعبيرات رمزية عن القوى الكابتة في الشخصية ، ومحاولات لتجنب عواقب الرغبات المحظورة .

أما في الجرائم القسرية وهي جرائم التي يتعرض لها الوسواسي ذو الاستعداد الإجرامي المكتسب ، فيكون الفعل الإجرامي تعبيراً رمزياً عن الرغبة المكبوتة لاقوة الكابتة ، تعبيراً عن شيء يرغب فيه الفرد لاشعورياً . فكثيراً ما يكون إشعال النار رمزاً لرغبة جنسية مشبوبة مكبوتة ، وكثيراً ما تكون السرقات القسرية تعبيرات رمزية عن رغبات جنسية مكبوتة أيضاً ، ويكون المسروق رمزاً جنسياً . على هذا الأساس أيضاً يمكن تفسير سرقات الطفل المتخلف في دراسته والذي يختلس كتب زملائه المتفوقين وعويناتهم ، أو حالة تلك العانس التي تعمل في ملجأ للأطفال وتسرق ملابس الأطفال ، لا لتبيحها بل لتكديسها في حجرها . وهذا طفل في الثامنة كان يحب معلمته حباً شديداً ، فكان يسرق من نقودها على الدوام ، لا ليشتري بها أشياء يحتاج إليها بل ليدفن النقود في أرض حديقة المنزل ! فلما انكشف أمره وسأله في ذلك قال لها : « أحب أن يكون لدى شيء منك لأنني أحبك كثيراً » . هنا كان المسروق بديلاً لاشعورياً عن المحبوب . على هذا النحو يسرق الأطفال النقود والحلوى ممن يحبونهم من

الناس - كالوالدين مثلاً - فالمال والهدايا دلائل على الحب ، وبدائل عن الحب سواء قدمت طوعاً أو أخذت اغتصاباً .

في هذه الجرائم القسرية تمتد يد الفرد رغماً عنه إلى سرقة شيء تافه ، أو طعن صديق ، أو إشعال ثقاب كما لو كانت تحركه يد ساحر . فهو يتصرف كالنائم نوماً مغناطيسياً أو الذي يتجول أثناء النوم ، مسلوب الالب مقسوراً فإذا ما أتم فعلته أخذ يفسرها بأنه « لم يكن هو نفسه الذي فعل تلك الأعمال » أو أنه « لم يقصد إلى أن يرتكب هذه الأفعال » أو « بأن شيئاً خارجاً عنه قد دفعه إلى ذلك » ، ثم يأخذه الندم العميق . . . أمثال هؤلاء التعساء لا يجدون لذة في القيام بأعمالهم القسرية ، ولا يجنون من ورائها فائدة ، ولا يقومون بها عن تفكير وتقدير نفى ، ولا يتمثلون العواقب ، وكل ما هناك أنهم يجدون في أداؤها تخففاً مما يكابدونه من ضيق شديد وتوتر نفسى ، فهى عندهم بمثابة الحمر والمخدرات لدى من يفزعون إليها .

(ج) المحرم المتربص بالسلطة :

من المعروف أن العصابي شخص جعلته خبرات طفولته شديد الحساسية والتأثر بمواقف خاصة : مواقف التقذ والحرمان أو المواقف التى يشتم منها رائحة الكراهية أو الإذلال أو الإثم أو فقدان العطف . . . فإذا به يستجيب لهؤلاء المواقف استجابة مشتتة أو شاذة . إنه يحس وخز الإبرة طعنة خنجر ، ويترك الحبة هائلة كالكبة ، ويسمع الهمسة صيحة . لقد أصبح غير قادر على الاحتيال .

وقد أمكن فصل فئة من الجرائم العصابية تكشف عن حتمية مرتكبها الزائدة حيال كل ما يمثل النفوذ والسلطة ، ويكون الدافع الرئيسى لها كراهية لاشعورية نحو الأب نجمت عن حل غير موفق للصراع الأوديبى ، لكنها لا توجه مباشرة إلى شخص الأب ذاته بل تزاح وتنقل في صورة تمرد أو عدوان على كل ما يمثل سلطة الأب وقيوده ، على الرؤساء أو على الجماعة التى ينتمى إليها الأب ، أو على معتقداته أو ثقافته . . . هؤلاء لا يطبقون السلطة ثأراً لظهور من مظاهرها ، ويعتبرون أى مظهر لها حاجزاً وقوة متعسفة تتردد التردد والثورة عليها . وليس هذا مستغرب . إذ من الثابت أن العدوان إن لم يمكن تصبه على

المعتدى اتجه إلى بديل عنه ، إلى رمز له . . . وكبش القداء في حالتنا هذه هو السلطة .

لاشك أن للمحظور جاذبية تغرى كثيراً من الناس بارتكابه ، ولو لم يكن محظوراً فقد ما يشاء من إغراء . لكن مجرد قيام الخطر يثير في بعض الناس العداوة الكامنة نحو السلطة ، كأنهم يرون في المحظور تهديداً جديداً من السلطة فيعملون على توكيد ذواتهم ، وقد تتخذ هذه الرغبة في اقتراف المحظور أحياناً شكلاً قسرياً .

هذا في مراهق قبض عليه لاختلاس نقود لم يكن في حاجة إليها ولم يكن أبوه يمنعها عنه ، وقد دل التحليل النفسي على أنه كان يثور على كل محظور : فقد كان يثور إن منع من الخروج ليلاً ، وكان يعترض على آراء والده وعلى كل ما يقوله ويفعله ، على أنه لم يكن ليفصح عن هذه المشاعر والاعتراضات علانية ، فإن جرؤ على ذلك خاف واستكان من خشية والده . كما ظهر أن مشاعره وموقفه من ناظر مدرسته شبيهة بتلك . وقد دل الفحص أن السبب الحقيقي لجرمته كراهية لاشعورية لأبيه ، إذ لم يجد سلاحاً أمضى من هذه الجريمة لإيذاء أبيه وجرح كبريائه ، لا سيما إذا عرفنا أن أباه من رجال القانون . إن التمرد على الحيل القديم سمة سوية في مرحلة المراهقة ، تعين المراهق على النمو وعلى الاستقلال وعدم الاتكال الطفلي على والديه ، لكن هذا التمرد لا يحتم ارتكاب سلوك إجرائي إلا إذا سبقه استعداد ممدد للجريمة . لقد كان هذا الفتى يكبت عداوته لأبيه ، فاتجهت هذه العداوة وتحولت إلى من يبدعهم السلطة في المدرسة ، غير أن هذا التحويل لم يكن منفذاً كافياً لها ، فإذا به يتورط في جريمة . وقضى على الفتى فلما عاد سيرته الأولى إذا به يهرب من البيت . .

وقد أشرنا من قبل إلى أن القسوة والحرمان الشديد يولدان الكراهية للسلطة الأبوية ولكل ما يشبهها أو يمثلها ، ونضيف إلى ذلك أن القسوة قد تفسر الطفل على أن يستسلم ويستكين أو يرى الخلاص في تملك أبيه فيمضى في تزلفه ومجد لذة في الخنوع . وهذا الموقف السلبي الخانع يمنع الطفل من تنمض صفات الذكورة ويثبت في نفسه شعوراً عميقاً بالنقص . وقد وجد في كثير من الجرائم الموجهة إلى السلطة أن الدافع الرئيسي إلى ارتكابها رغبة الفرد في أن يثبت للناس ولنفسه ما لديه من رجولة وذكورة !

٩ - المجرم السيكوباتي

لا يزال مفهوم الشخصية السيكوباتية وأسبابها ونماذجها . . لا يزال هذا كله غامضاً وعرضةً للجدل كبير بين الباحثين . غير أننا نستطيع أن نخرج من مختلف البحوث التي أجريت في هذا الاتجاه بالصورة الآتية : فالشخصية السيكوباتية لا تبدو فيها الأعراض الجسمية التي تبدو لدى العصابي ، ولا تسم بالتفكك الشديد فيما نراه لدى الذهاني . لكن أصحابها مع ذلك على درجة كبيرة من الانحراف ، إذ يتسمون بفرط الأنانية ، والعجز عن ضبط النفس ، وإدمان الكذب والخدعات ، والاصطدام المتكرر بالقانون وقواعد العرف ، دون أن تعلق وجوههم حمرة الخجل أو وخز الضمير من سوء ما يعملون . وأغرب من هذا أنهم لا يفيدون مما يمر بهم من تجارب بالرغم مما قد ينعمون به من ذكاء . فقد يفقد الفرد منهم عمله لسبب معين ، ثم لا يلبث أن يضعه مرة أخرى وثلاثة بعد شهر أو عام للسبب نفسه . فإن كانوا تلاميذ لم تجد معهم العقوبات المدرسية . وهم عاجزون عن مجارة الناس ومساربتهم حتى لو تلقهم الحياة بضربة تلو أخرى ، فهم ككرات المطاط لا تترك فيهم الصدمات أثراً ، بل يشبون بعدها وكأن لم يصبهم شيء .

واضطراب السيكوباتي لا يبدو في تفكيره وشعوره وخياله بقدر ما يبدو في سلوكه الخارجي وصلاته بالناس . إنه يحسد صراعاته النفسية ودوافعه اللاشعورية ويشبعها في عالم الواقع لا في عالم الخيال كما يفعل العصابي . أي أنه لا يرضى بالاشباع البديل .

ويرى البعض أنه ليس من الضروري أن يكون السيكوباتي مجرمًا ، فغير قليل منهم لا يجرمون . فإن أجرم السيكوباتي لم يتخصص في جريمة بعينها ، ولم تقتصر جرائمه على فئة معينة من الناس ، بل تنصب على جميع من يلاقه منهم . ويقول الدكتور صبري جرجس - وله في هذا الموضوع بحث قيم - إننا لا نكاد نجد اثنين من الباحثين يتفقان على المعنى المقصود من السيكوباتية إلا أننا نستطيع أن نلمس في تعدد التعاريف بعض الصفات المشتركة : فالسلوك السيكوباتي يظهر من سن مبكرة ، وهو ينزع إلى التكرار والثبات ، هذا إلى أنه سلوك اندفاعي لا اجتماعي ، غير قابل للتعديل فيما نعرفه حتى الآن .

٢٠ - المجرم « السوى »

رأينا فيما تقدم أن السلوك الإجرامى ينشأ بوجه عام من اضطراب فى القوى النسبية لأركان الشخصية الثلاثة وهى الذات الدنيا والذات والذات العليا . غير أن هناك استثناء واحداً لهذه القاعدة ، هو المجرم الذى أصبح مجرمًا بمجرد أنه اعتنق المعايير الخلقية لبيئته الإجرامية التى نشأ فيها ، والتى صاغت ضميره الخلقى على شاكلتها . فى كثير من الطوائف والطبقات تشيع عواطف واتجاهات وأفكار تتعارض مع المعايير السائدة فى المجتمع بوجه عام . من أمثال تلك : أن السرقة من الأغنياء لا تعتبر سرقة ، أو أن العمل الشريف لا يغنى أحداً ، أو أن الملكية سرقة واغتصاب . وفى الريف عادات لو عمل بها فى المدن عدت جرائم ، وفى الصعيد تقاليد وسنن لو عمل بمقتضاها فى غير الصعيد كانت جرائم . فالطفل الذى يشب فى هذه البيئات المحدودة الخاصة فيعتنق أنماطها الإجرامية ويؤمن بها يكون بمنأى من الصراع بين أركان شخصيته ، أى يكون سويًا من الناحية النفسية ولو أنه منحرفٌ من الناحية الاجتماعية ، لذا يطلق عليه اسم المجرم السوى .

إنه مجرم قد لا تعوزه القدرة على التمييز والتبصر وضبط النفس ، ولكن تعوزه الرغبة فى الامتنال للمعايير الاجتماعية العامة والإيمان بها وهو يقوم بسلوكه الإجرامى عن عمد وقصد واختيار ، ويضع خطة لجرائمه ، ويعمل على التستر وإخفاء معالم الجريمة ، فإن ضبط وعوقب جعله العقاب أكثر حرصاً وحذراً . وهو بعد هذا بمنأى عن الندم ونزخ الضمير من جراء إجرامه إذ ليس فى نفسه صراع بين ذاته وذاته العليا .

بين هؤلاء بندرج كثير من المجرمين المحترفين الذين اختاروا الجريمة وسيلة لكسب الرزق ، والذى لا يزيدهم السجن والعقاب إلا انزعالاً عن المجتمع السوى ، وحنقاً عليه ، وتكراراً للجريمة .

غير أن فريقاً من العلماء يشكون فى وجود هذا النموذج « السوى » وحجبتهم فى ذلك أنه من غير المحتمل إلى حد بعيد أن يستطيع الوالدان المجرمان تربية أطفالهما على نحو يجعل تكوين شخصياتهم سويًا . لاشك أن لبيئة الإجرامية

أثراً بليغاً في شخصية الطفل الناشئ ، لكن هذا لا يرجع فقط إلى امتصاص الطفل المعايير الإجرامية ، بل وإلى الاضطراب الذي تحدثه مثل هذه البيئة في تكوين شخصيته وخلقه بما يقيم في نفسه استعداداً إجرامياً مكتسباً . وقد دل البحث على أن هؤلاء الأطفال يبدون هذا الاستعداد على نحو بارز ، وأنهم يعجزون عن الامتثال لمعايير خلقية سوية فيما بعد لأن بيئتهم الأولى أحدثت اضطراباً في تكوينهم النفسي لا يمكن تقويمه بمجرد تغيير البيئة .

• • •

THE PSYCHOLOGY OF RECIDIVISM

By

Prof. A. E. RAGEH

Faculty of Art — Alexandria University

Recidivism is one of the subjects that has not been studied sufficiently although statistics show continuous increase in the number of recidivists in almost every country.

New approaches in psychoanalysis have clarified several important psychological aspects of recidivism. They clarified the effective role of early childhood in making up the individual's personality, and in directing it to good or bad, soundness or abnormality and deviation. They showed that crime is just a failure in the socialization process resulting from a defect or a deviation in the process of Paternal Identification. As a result of such defect the individual could acquire a criminal disposition, which if interacted with other factors would lead the individual to commit crime. They also stated that recidivism of neurotic criminal is a type of "repetition compulsion", which dominates and forces the individual to repeat his criminal act as long as the psychological problem in his unconscious is unsolved.

In general, recidivism could be ascribed to a profound disturbance in Ego and Superego formation. Thus recidivists can be classified according to the cause of this disturbance as follows :

- 1 . The cause may be organic as in most cases of mental deficiency, organic psychoses and many cases of epilepsy.
- 2 . The cause may be psychotic.

3 . The cause may be psychopathic.

4 . And in most cases the cause may be neurotic. It is important here to state that neurotic disposition does not lead to criminality unless it is associated with an acquired criminal disposition and stimulated by other social or psychological factors. However, neurotic criminals can be classified into three groups — overlapping as to the causes and symptoms — as the case in morbid entities :

1 . The criminal from a morbid sense of guilt.

2 . The compulsive criminal.

3 . Criminality by displaced aggression towards authority.

Some psychoanalysts see that there is another group of recidivists who may be called "Normal Criminal". They are normal from the psychological point of view, normal as there is no conflicts among the three sides of self. However, they are abnormal from the social point of view as they have been grown up in criminal environments and have identified norms and values that contrast with these of the society. On the other hand, other scientists doubt that there is such a group among criminals. They argue that it is difficult for a child to grow up in such environment without acquiring an abnormal disposition which would be the real cause of his recidivism.

Thus, the study of the psychology of recidivism shows that the main problem is that of psychotherapy and early prevention. Psychotherapy must attack the real causes and not the symptoms, and every case is a unique one which implies particular care and special treatment.

* * *

صورة الإنسان في أفهام البغايا

للدكتور عبد المنعم المصطفى
مدرس علم النفس - جامعة عين شمس

يتولى الدكتور عبد المنعم المصطفى والدكتور سامي محمود حل الإشراف على أعمال الفحص النفسي لحالات البغايا في بحث «البغايا في القاهرة» الذي يقوم به المهد . وفيما يلي يبين الدكتور المصطفى ما لفت نظره أثناء إجراء الاختبارات النفسية على البغايا متصلاً بتصويرهن الجسم الإنساني . ويعقب الدكتور سامي بعد ذلك مبحثاً ما وقف عليه عنهما -حاول باختيار الرسم أن يؤيد الفروض التي ذهب إليها الدكتور المصطفى .

تمهيد

الإدراك والشخصية :

إذا نظر جماعة من الناس إلى شجرة قريبة في وضوح النهار اتفقوا فيما بينهم اتفاقاً أساسياً في إدراكها . أما إذا كان الظلام دامساً فقد يختلفون في إدراكهم لها . فغموض الموقف يفرض على كل منهم أن يعتمد إلى خياله الخاص لتأويل الإحساسات الواردة من ذلك الشيء الغريب . وتتوقف نتيجة التأويل على درجة غموض الموقف المدرك من ناحية ، وعلى عوامل كثيرة في شخصية الفرد من ناحية أخرى . فالحالة الانفعالية الراهنة ، هلماً كانت أو ضيقاً أو أمناً ، والمشاعر الذهنية ، والتجارب الماضية ، والاستعدادات العقلية ، والتكوين المزاجي السائد ، كل هذه العوامل تلعب دوراً كبيراً في تعيين النتيجة النهائية لعملية التأويل .

والحق أننا في كل موقف من مواقف الحياة نعلم إلى التأويل الشخصي في محاولتنا تكوين فكرة عنه ، إلا أن عنصر التأويل يتزايد دوره كلما أمعن الموقف في الغموض والإبهام . معنى هذا أن إدراكنا للأشياء والأشخاص كما

يعكس بعض عناصر الحقيقة الواقعية ، فهو يعكس كذلك كثيراً من الحقائق عن أنفسنا . بوسعنا إذن إذا أردنا أن نكشف أكبر قدر ممكن من العناصر الشخصية عن فرد ما أن نواجهه بمجموعة من المواقف الغامضة ونطلب منه أن يحاول تأويلها .

إنه سيفقد حائراً أمام كل موقف من هذه المواقف ، ولا بد أن يسارع إلى تكوين فكرة عنه ، فكرة تقضى على الغموض وتعيد إليه — من ثمة — اتزانه الانفعالي . وطالما كان الموقف غامضاً فالشخص مدفوع إلى أن يلجأ إلى رصيده الذهني الخاص في محاولة حل معيياته . وخلاصة القول أن نتيجة إدراك الشخص لهذه المواقف تعكس فضلاً عن نشاطه الذهني الخاص ، أساليبه في التكيف للمواقف الجديدة ، ومحاولاته في القضاء على التوتر الانفعالي الذي تحدثه فيه جذوة هذه المواقف وغرابتها .

اختبار بقع الحبر :

وقد زدنا العلامة السويسري « هرمان رورشاخ » بمجموعة من المواقف الغامضة صنعت بطريقة غاية في البساطة : بقعة حبر على ورقة بيضاء ، ثم نطوى الورقة نصفين متساويين ونضغط بأصابعنا عليها فينتشر الحبر على جانبيها وإذا بنا لزاء شكل غريب تكون عن طريق الصدفة ، أي لزاء موقف إدراكي جديد علينا كل الجدة . صنع رورشاخ بهذه الطريقة آلافاً من البقع بزخرف منها . بعد تجارب عديدة عشر بقع أثبتت صلاحيتها في إثارة خيال الأفراد الذين حاولوا تأويلها ، كما أثبتت كفاية رائعة في الكشف عن الفروق بينهم في الاستجابة لها . وعرفت هذه البقع العشر باسم « اختبار رورشاخ التشخيصي » ، وأجريت آلاف الأبحاث على هذا الاختبار ، وأنشئت المعاهد لتدريسه كطريقة في الفحص السيكولوجي وفي تشخيص الأمراض النفسية والعقلية . وأثبت الاختبار أنه أداة في الكشف عن الأمور الآتية :

(أولاً) في الناحية العقلية : الاهتمامات السائدة ، سعة الأفق الذهني ، القدرة على التخيل الإبداعي ، القدرة على الضبط المنطقي للأفكار ، القدرة على الإدراك الموضوعي للحقيقة الخارجية ، المستوى العقلي بوجه عام .

(ثانياً) في الناحية الانفعالية : السمات المزاجية السائدة ، القدرة على الضبط الانفعالي ، القدرة على الاستجابة العاطفية للعالم الخارجى ، عمق الروابط الإنسانية ، شدة مقاومة الفرد لميوله ودوافعه ، قدرة المرء على التوفيق بين دوافعه وبين مقتضيات الواقع .

(ثالثاً) في التشخيص : إلى أى حد يعتبر الشخص ناضجاً في تكوينه النفسى ، التنبؤ بالانهيار النفسى ، التمييز بين العناصر العصبية (أعراض المرض النفسى) والعناصر الذهانية (أى المتصلة بالخلل العقلى) في شخصية المريض ، التنبؤ باستعداد المريض لتقبل العلاج .

ويقتضى الكشف عن هذه الأمور تحليل استجابات الفرد للصور العشر إلى عناصر متعددة ، لكل عنصر منها دلالاته السيكلولوجية الخاصة ، ومقارنة هذه العناصر بعضها ببعض مقارنات إحصائية متعددة .
وفى إالى ذكر لبعض العناصر التى نعتد عليها فى تفهم التكوين النفسى للفرد :

١ - عدد ونوع الاستجابات التى تتضمن تخیل حركة ، حركة إنسان ، أو حيوان ، أو حركة عضو من أعضاء جسم إنسانى أو حيوانى ، أو حركة جماد ، أو قوة طبيعية (عاصفة ، انفجار بركانى ، جاذبية أرضية) . ويدخل فى تأويلنا لهذا العنصر مدى العجز الذى قد يعانيه الفرد فى تصور الحركة عموماً أو فى أى مجال من مجالات الحياة ، والنسب القائمة بين عدد الإستجابات الحركية فى المجالات المختلفة .

٢ - عدد ونوع الإستجابات التى تؤول بقعة الخبر باعتبارها كلا واحداً متماسكاً ، وعدد الإستجابات التى لا تتناول غير جزء - كبير أو صغر - من البقعة . واستعداد الشخص لرؤية الأجزاء قبل الكل ، أو الانتقال من الكل إلى الأجزاء عن طريق التحليل ، أو من الأجزاء إلى الكل عن طريق التآليف . وهل التحليل الذى يلجأ إليه الشخص تحليل يدل على اهتمام زائد بالدقائق والتفاصيل؟ وهل عملية التآليف تعكس حاجة شديدة إلى الربط بأى ثمن بين أجزاء لا رابط بينها فى واقع الحياة ؟ أو هل التحليل والتآليف يسيران جنباً إلى جنب على نحو طبيعى لا صنعة فيه ولا تكلف ؟

٣ - حساسية الشخص للألوان أو للأشكال أو للخصائص اللمسية .

وتوزيع الاستجابات على هذه العناصر الثلاثة من التأويلات الحسية للبقع ؛ وقدرة الفرد على استخدام أكثر من عنصر من هذه العناصر الثلاثة في الوصول إلى استجاباته ، وزوجه إلى تغليب عنصر منها على آخر .

وهناك عشرات من العناصر التي يتناولها البحث في استجابات أى شخص للصور العشر التي يتكون منها اختبار « رورشاخ » وليس هنا مجال الإفاضة فيها . ثم هنالك المقارنات الإحصائية بين هذه العناصر ، ودراسة البناء العام الذي ينهض من تساند هذه العناصر بعضها مع بعض وتفاعلاها فيما بينها . وهنالك أخيراً الحكم على شخصية الفرد من حيث النضج النفسى ، ومن حيث التكامل الانفعالى، ومن حيث الذكاء، ومن حيث تشخيص مرضه إن كان هنالك مرض .

الانسان فى تصورات البغايا

يتبين للقارئ مما سبق أن اختبار رورشاخ يصلح لدراسة الأشخاص الذين لا يحسنون أو لا يرغبون الإفصاح عما بنفوسهم . ولا شك أن البغى وخصوصاً إذا كانت سجينة — حال البغايا اللاتى قمنا بفحصهن نفسياً فى المؤسسة العقابية للنساء — لا ترحب بالحديث المباشر عن نفسها ترحيب المريض النفسى الذى يلجأ إلينا طالباً العون . ولعل هذا هو السبب الرئيسى الذى من أجله وضعنا اختبار رورشاخ على رأس قائمة الاختبارات النفسية التى استخدمناها فى بحث « البغاء فى المجتمع القاهري » . وقد أثبتت تجربتنا أن البغى قد لا ترحب بالمقابلة الإكلينيكية لما فيها من مواجهة صريحة لمشاكلها، فى حين أنها لا تمنع فى الحديث عن صور لا معنى لها فى نظرها، ولا تمس حياتها من قريب أو من بعيد . ونتوقع بعد الفراغ من البحث أن تسد نتائج هذا الاختبار الثغرات التى تتخلف لا محالة عن الفحص السيكيانترى والبحث الاجتماعى، فضلاً عن الاختبارات السيكلوجية الأخرى .

وعندما قررنا استخدام هذا الاختبار كان لدينا افتراض عام هو أن البغى إنسان اضطربت علاقاته الإنسانية ، وكنا نتوقع من ثمة أن يتعكس هذا الاضطراب فى إدراكها لصور الإنسان التى تتخيلها فى مختلف بقع الخبر العشر . ولم تكن لدينا فكرة واضحة عن مظاهر الاضطراب فى تصور البغى للعناصر الإنسانية .

وبعد دراسة عشرات الحالات تجمعت لدينا مجموعة من الملاحظات الهامة تفيدنا في وضع فروض علمية نعتقد أن تحقيقها تجريبياً سوف يؤدي إلى الكشف عن كثير من القوى النفسية اللاشعورية التي توجه سلوك البغايا .
ونرجو أن يفهم القارئ أن الملاحظات التي نعرضها فيما يلي لا يمكن أن نعتبرها أساساً كافياً لاستخلاص نتائج عامة أو نهائية ، فلا بد من الاستمرار في الدراسة حتى تكتمل المادة الكافية لتحقيق فروضنا .

الملاحظة الأولى :

ومع ذلك فبوسعنا أن نؤكد أن البغايا ، موضوع الدراسة ، يتفقدن في ظاهرة واحدة على الأقل ، هي العجز عن إدراك كائنات إنسانية متكاملة في تكوينها تكاملاً طبيعياً سوياً ، أو قائمة بنشاط حركي سوى .
قد تتمكن البغي من إدراك إنسان كامل في بقعة من البقع ولكنه في هذه الحالة أقرب إلى الجثة الهامدة منه إلى الكائن الحي ، أو هو حي ولكن حياته تبدو مشوبة بنشاط عجيب يقربه من الأشباح ، أو الشياطين ، أو الشخصيات التاريخية والجغرافية ، أو الوحوش الضارية .

الملاحظة الثانية :

إن تحليلنا للاستجابات التي تتضمن حركة للجسم الإنساني كشفت عن غلبة الحركة الآلية على الحركة الحيوية التلقائية . فترددت استجابات مثل :
العيون المفتوحة ، الأصابع الممتدة ، عضو تناسلي منتصب ، الأفخاذ المشدودة ، السيقان المرفوعة ، الأذرع المتصلبة . إن الحركة في جميع هذه الاستجابات ليست كالحركة التلقائية الصادرة عن كائن حي ، ولكنها حركة ميكانيكية تعكس إحساس البغي بالتقلصات ، والتوترات العضلية في جسدها هي . إنها تعكس إحساسات عضلية غير مريحة ، تختلف عن الإحساسات التي تنعكس في إدراك الشخص السوي لامرأة ترقص ، أو لرجل يصافح آخر ، أو لسيدة ترفع يديها إلى السماء في ضراعة وتوسل ، أو حتى لإنسان جالس .

الملاحظة الثالثة :

هذه الملاحظة تكمل الملاحظتين السالفتين ، وهي كثرة ورود استجابات تتضمن تمزيقاً عنيفاً للجسم الإنساني ، أو تناثراً لأجزائه ، أو تألفاً بين أجزاء

فى غير المواضع الطبيعية ، أو اختلاطاً بين أعضاء أكثر من جسم واحد . ولعل تفسير ذلك يكمن فى موقف البغى من جسدها ، وهو موقف يتميز بشدة الإحساس العضلى بأجزاء ذلك الجسم ، أى الانشغال به انشغال المريض المصاب بأوجاع فى هذا العضو أو ذلك من جسمه . ويبدو كأن البغى فى مرحلة بدائية صرفقة من التطور النفسى ، مرحلة استغراق فى الإحساسات البدنية . أو لعلها قد تطورت ولكن ممارسة البغاء وما يتطلبه من التماس الجسدى — بلارغبة أو إرادة كاملة — هو المسئول عن انسحاب البغى من الاهتمامات الإنسانية الخارجية إلى الانشغال الجرسى بجسدها .

الملاحظة الرابعة :

النتائج التى وصلنا إليها إلى الآن تشير فى جلاء إلى غلبة الاستجابات التى تعكس شعوراً عدوانياً عنيفاً ، شعوراً عدوانياً موجهاً إلى الذات نفسها ، أو إلى موضوعات خارجية . فما أشد العنصر العدوانى فى تمزق البدن ، أو فى تصور جسد مقطوع الرأس ، أو امرأة قطعت رجلها حتى ركبتها ، أو رجل بطنه مفتوحة ، أو فى جسم تسيل منه الدماء ، أو فى رجل لا هو بالإنسان ولا هو بالحيوان ولكنه على كل حال إنسان على وشك أن يفترس أحداً ، أو فى شخصين يتشاجران .

الملاحظة الخامسة :

الملاحظات السابقة ملاحظات عامة متصلة بالاستجابات ذات المضمون الإنسانى ، وهى مستخلصة من عدة حالات ، ولكن التباين كبير بين الحالات الفردية المختلفة . فلا يحق لنا أن نعتبر البغايا جميعاً من نمط واحد بعينه من أنماط الشخصية . قد تتفق البغايا جميعاً فى فساد تصوراتهن للإنسان نتيجة لاضطراب علاقاتهن الإنسانية واختلال إحساسهن بأجسادهن دون أن يعنى ذلك اتفاقهن فى التكوين النفسى . ويتعبّر آخر إن البغايا يشاركن فى هذه السمة أو تلك من سمات الشخصية ، ولا يشاركن فى نمط بعينه .

دراسة حالات

قبل أن نعرض بعض التقارير نحب أن ننبه القارئ إلى أن اختبار الروشاخ

ير بمرحلتين : مرحلة العرض الأصلية وهذه لا يتدخل فيها الإخصائي بأى حال وإنما ترك الحرية الكاملة للشخص الذي ندرسه كي يستجيب لكل بقعة بأى عدد من الاستجابات ، بل وترك له حرية رفض أي بقعة . وبعد أن نقرغ من الصور العشر ، يتناول الإخصائي النفسى كل استجابة مستفسراً من الشخص المدرس عن المنطقة التى رأى فيها هذا الشيء أو ذاك ، وكيفية رؤيته له كما يرحب بأى فكرة جديدة . ولذلك نجد فى المرحلة الثانية ظهور أفكار كانت الصدمة الأولى تمنعها من الظهور ، والمقارنة بين ما يظهر فى المرحلة الأولى من استجابات وما يطرأ عليها من تعديل أو إلغاء فى المرحلة الثانية له دلالة كبيرة . ونحب أن نشير أيضاً إلى أننا لن نقدم تحليلاً شاملاً عن الحالة ، وإنما نكتفى بتحليل الاستجابات من ناحية تصور الإنسان .

الحالة الأولى

فتاة فى التاسعة عشرة من عمرها ، ذكاؤها منخفض ، وثقافتها متخلفة جداً ، وتهمتها « دعارة » وهى سجينبة بالمؤسسة العقابية للنساء بالقناطر الخيرية . عدد استجاباتها للاختبار قليل جداً ، والنشاط الذهنى أقل ما يمكن : فالتحليل يجذب ، والقوى الدافعة لبذل الجهد فى غاية الضعف . ومع كل ذلك فالرغبة فى التعاون مع الأخصائى غير معدومة .

الصورة الأولى :

« دى عبارة عن صبغة » .

أول استجابة للصورة (صبغة) تكشف عن عجز مؤقت عن تبين أى شىء له دلالة فى بقعة الخبر . إنها مجرد صبغة ، أى لا شىء . ولكنها استطاعت بعد الاطلاع على الصور العشر واعتماد الموقف أن تستخلص فى مرحلة الاستفسار شيئاً له صلة بالإنسان . فهى تقول : « دى عبارة عن صبغة . . . لكن ظهر لإنسان ومفتوح » ثم تمضى فى تمزيقها لجسم الإنسان ، « من غير يدين ، من غير رجلين ، من غير رأس » .

الصورة الثانية :

وهذه أول صورة فى المجموعة يظهر فيها لون غير اللون الأسود ، إنه لون الحبر الأحمر مختلطاً بالبقعة السوداء .

وقد تأخرت عن الاستجابة لمدة ٢٥ ثانية ، وهو زمن طويل بالنسبة لأي شخص سوى في مثل سنها . وبعد مضي هذه الفترة الطويلة قالت :
« عاملة زى بطن الإنسان »

قالت هكذا دون تفصيل ، ودون توضيح لجنس الإنسان . وفي مرحلة الاستفسار تنكر هذه الفكرة على النحو التالي :
« مفياش حاجة زى بطن الإنسان ، لكن هنا زى طيرة ماشية ومتشرحة (لحظة صمت) . أقول لحضرتك ؟ حاجة . . . يمكن صرصار . »

هروب من فكرة الإنسان مشقوق البطن ، والاحياء بفكرة حشرة مشرحة . ذلك طبعاً أهون من فتح بطن « بنى آدم » . اضطراب انفعالي أكيد مصاحب لفكرة الجسد الإنساني الممزق ، وقد انعكس هذا الاضطراب في الخلل المنطقي الذي أصاب تيار التفكير بعد ذلك إذ رأت الطيرة ماشية على الرغم من كونها مشرحة .

الصورة الثالثة :

« عاملة زى بطن الإنسان المفتوحة » ثم إنكار للفكرة في مرحلة الاستفسار .
« قلت لحضرتك مصارين لإنسان . . . لكن هي مش مصارين ، هي عبارة عن ميه وماشى فيها سمك » لا تزال فكرة البطن المفتوحة متسلطة على تفكيرها ، وذريعتها في ذلك السيمترية التي تميز بقعة الحبر . سذاجة متناهية في تفسير « السيمترية » . ومن المهم أن نذكر أن الصورة الثالثة توحى بشدة لأي شخص حتى لو كان غيباً أمياً بفكرة شخصين متقابلين يحملان شيئاً أو ينحنيان في تحية متبادلة ، أو يراقصان . ويندر جداً أن تغيب هذه الفكرة عن ذهن أى شخص سوى .

الصورة الرابعة :

استقبلتها بالإنكار التام ، « مفياش أى حاجة ... مش شايفه أى حاجة ، مش بتفكرنى بأى حاجة . لأ أبداً » .

ما هذه الحدة في الإنكار ؟ إنها أكبر دليل على إثبات وجود شيء لا ترحب به النفس ويحس أن تتغاضى عنه تجنباً للتوتر الانفعالي .
وفي مرحلة الاستفسار تنسى إنكارها في البداية ، وتقول : « قلت لحضرتك

زى البيت المهلوم » إن أنهار وحدة الجسد الإنسانى مصحوبة بأنهار البيت
فى تخيلات هذه السيدة المسكينة .

الصورة التاسعة :

تمضى ٣٩ ثانية قبل أن يظهر الشاؤم مرة أخرى متمثلاً فى الاستجابة
الوحيدة لهذه الصورة . « عاملة زى صهر الإنسان ومتقطع ثلاث حثت . لكن
هو متقطع شخصياً » .

لقد استندت إلى أن الصورة تتألف من ثلاثة أجزاء متصلة ولكنها ملونة
بالألوان مختلفة . فكان الحالة سارعت إلى الاستناد إلى هذا التغير فى اللون لتؤيد
فكرتها السابقة عن البدن المتمزق . فى حين أن كثيراً من الناس يرون فى هذه
الألوان المختلفة وسيلة للوصول إلى أفكار متعددة بعيدة كل البعد عن التمزق .
ونلاحظ أنها تستخدم فى الاستجابة ضمير المذكر .

الصورة العاشرة :

فى هذه الصورة ترى لأول مرة جسد امرأة ، ولكنه جسد متمزق ، « دى
بطن واحدة ومفتوحة ، لكن دى الفشة بتاعها والمصارين بتاعها » .
استجابة وحيدة لصورة تستثير الخيال لدى معظم الناس لكثرة ما فيها من
عناصر كل منها يوحى بأكثر من فكرة ، ولألوانها الزاهية المفرحة ، ولتفرق
أجزاءها . ولكن يبدو أن تفرق الأجزاء يثير الملح لدى أى شخص فى حاجة
شديدة إلى لمّ شئت نفسه ، وتجنب الإحساس بالتمزق والانهار .
ولذلك فلا تلبث أن تعود فى مرحلة الاستفسار إلى تذكر الجسد الممزق ،
وكانها تحاول إبعاد الشر عن نفسها ، « إنسان مفتوح ومصارينه » ، ثم تغلبها
الفكرة الأصلية فيختلط عليها الأمر :

« أنا قلت كده فى الأول لكن مفيش مصارين . فيه حاجات غريبة .
دى زى حثت فى جسم الإنسان ، ودى عاملة زى ماسورة الإنسان ، جوه
برضه . . . زى بزاز الست ، الحثتين دول زى بزاز الست ، ودول زى البطن
المفتوحة ، ودى زى الفشة ، ودى زى ماسورة الإنسان اللى بتنزّل الأكل فى
البطن » .

يبدو من هذه الاستجابات سيطرة تصور الجسد الإنسانى على ذهن هذه البغى . والتصور ينطوى على تشويه لحقيقة الإنسان الواقعية فهو خال من الحركة الحيوية وإن كان خاضعاً لقوى ميكانيكية تتمثل فى التمزق والتناثر . ثم إن الأجزاء قد لا تنتمى إلى جسد واحد بالذات كما تبين فى آخر استجابة إذ اختلطت فيها أنداء المرأة بماسورة الطعام ، وغير هذه وتلك من أعضاء متناثرة . على أن تشوه صورة الإنسان فى ذهن البغى لا تبلغ دائماً هذا الحد من البعد عن الواقع ، ومخالفة أحكام المنطق . وفيما يلى عرض لاستجابات حالة أخرى أكثر من حيث النضج العقلى والانفعالى .

الحالة الثانية

مسلمة ، عمرها ٢٨ سنة ، محبوسة بالمؤسسة العقابية بالقناطر فى قضية دعاة ، لها سوابق متعددة فى الدعاة والتخريض والتشرد . تحسن القراءة ، حديثها يكشف عن ثقافة يندر وجودها فى وسط بغايا المؤسسة . نزاع مستأصل مع أمها . حاجة شديدة إلى إرضاء سلطات السجن بالطاعة والعمل ، وسعى إلى إرضاء الأخصائى .

الصورة الأولى :

« الصورة دى بتصور لى كده الوسطانية بنت وده متيها لى شكل فستان وعليه زى البتاع اللى بيطير ده ، اللى بيطير بالليل ده اسم إيه ، الأسود ده . . . الوطواط » . (تبكى بدموع سخينة وبعد لحظات تمالك نفسها وتمسح دموعها) ثم تواصل تأويل الصورة فتقول :

« زى الهدهد ماسك الفستان بإيديه ، زى حاجة مقيدة » .

لم تقطع إذا كانت رأت بنتاً أو فستاناً ، ومن أجل هذا ناقشتها فى المرحلة الاستفسارية وإليك نص المناقشة :

الأخصائى : فستان أو واحدة ؟

السيدة : فستان بتاع واحدة والوطواط ماسك فيه . الوسط زى فستان بكونتين ، كولة كده ، وكولة كده ، فستان ملود زى مريلة مدرسة مثلاً .

الأخصائي : والوطواط ؟

السيدة : الاثنين دول . شكلهم زى الوطواط أو بمعنى أصح زى الكلاب الصغيرين . لهم شكل كلاب بس ده مش بيتغير ، هو شكل فستان . بقى الكلب ماسك فى الكتف ده . طبيعة الكلاب وهى صغيرة كده تيجى تشمش فى الواحد ، عشان الواحد عطوف كده على الحيوان .

والمشاهد أن هذه السيدة قد رأت فى الصورة لأول وهلة فتاة ، ولكنها سارعت إلى إبدالها بجماد (فستان امرأة بدلا من امرأة بفستان) . واختفت حركة الانسان التلقائية لتحل محلها حركة غير تلقائية ، حركة من الخارج ، فالفستان يجذبه حيوان من كتفه . والفتاة (التى استحالَت إلى فستان) واقعة تحت سلطان حيوان يرمز فى حضارتنا للخراب والنحس والظلام ، هذا السلطان معبر عنه فى صورة قوة جاذبة ، أما القوة النابعة من الذات فلا وجود لها . إن هذه الاستجابة صادرة عن إنسان يحس بأن الإرادة الإنسانية ملغاة ، وتعاطفه مع الحيوان أعمق من تعاطفه مع الإنسان فقد تطورت فكرتها حتى انتهت إلى ما يأتى : « فستان يجذبه من الكتف حيوان صغير يثير العطف والشفقة ويستحقهما » .

الصورة الثانية :

عندما قدمت لها الصورة الثانية قالت مشيرة إلى بقعة حمراء مختلطة بالبقعة السوداء « ده كده منظره عامل زى الدم كده ... وحش . بس فيه فى وسط الدم ده حاجة زى باب جامع كده ... يعنى (لحظة صمت) . . . بس زى باب جامع كده وملوث ، قدامه دم ، منظره وحش أوى . . . بس ، هو كده شكله . » الدم هو أول تأويل لبقعة الخبز ، إنه رمز للتلوث الخلقي ، والجامع رمز غير جنسى ظهر كإجراء دفاعى ضد التخيلات الجنسية التى أثارها فكرة الدم . ومن البين أن هذه الاستجابة تعكس إحساس البغى بتلوث جسدها . إنه إحساس بغض تحاول --- دون جدوى --- تخفيف حدته بواسطة فكرة الجامع ، وهو رمز اجتماعى للطهر الأخلاقى .

الصورة الثالثة :

واستطاعت أن ترى في الصورة الثالثة منظر إنسان ، إلا أنه غريب غير مألوف « دا عامل كده زي اتنين بيمسكوا بعضهم ، بس منظرهم يعني مؤلم كده . » ثم تشير إلى بقعة حمراء فتقول :
 « منظر الدم ده مش . . . مش تمام . الاتنين دول زي بيثيلوا حاجة مع بعض ، إنما الدم ده زي غبار كده بين الاثنين . »

الصورة الرابعة :

ثم تشوه صورة الإنسان عندما نقدم لها اللوحة الرابعة فلا تستطيع أن تميز إن كانت ترى إنساناً أو وحشاً أو عفريتاً . كل ما تستطيع أن تقرره أنها بصدد كائن قبيح ، مشوه ، مختل النسب ، إذ تقول :
 «عامله زي رجلين الوَحش. يعني عبارة عن وَحش ، نص وَحش كده .. شكله وَحش أوى . عامل زي العفريت ، زي واحد (أى إنسان) كاشش كده في نفسه ، إنما وحش (قبيح) . . . هوه كده شكله زي ما تقول وَحش وكاشش ، طبعاً الوحش ده يفرس . (ضحك) مفيش شك . »
 وفي المرحلة الاستفسارية يتضح التشويه للجسد الإنساني بصورة تفصيلية :
 « الرجلين تحت ضخمة أوى ، وهوه واقف على رجله كده إنما كاشش زي واحد مستلبد لواحد عايز يفرسه ، إنما في الوقت نفسه كاشش ، إنما المناخير مش باينه . زي في السينما بيلبسوا كده في الأفلام الأفرنجى زي شيتا مثلاً ، زي الغوريلا ، وبقه مكشر . »

الصورة السادسة :

« المناظر دى غريبة أوى شكلها كده ، يعني ساعات الواحد بيقدر يعبر عنها ، وساعات بيتوه فيها كده . (فترة صمت طويلة) . . . اتنين ملفوفين في ملايات ، من تحت العمود ده (إشارة إلى جزء مستقيم في أعلى الصورة) . . . ويعني زي ما تقول مستورين خالص كل جسمهم . . . بس واقفين قصاد بعض كده . . . زي ما يكونوا جاينين من جامع ، من حاجة ، لأن كلهم

شكلهم كده مستور أوى وواقفين يسلّموا على بعض أو حاجة . ونفس العمود اللي في الوسط ده بتعبر زي جامع . والبقة دى زي سحاب . بس المنظرين دول (بقعتان بلون أسود داكن خلف صورة المرأتين) اللي وحشين ، زي شارع مظلم كده » .

ليس أروع من هذه الاستجابة في تصوير تفاعل القوى النفسية المتصارعة في نفس البغى : ١ - الانشغال بفكرة التلوّث الأخلاق التي ظهرت في الاستجابة للصورة الثانية (منظر الدم) ، وللصورة الثالثة (منظر الدم واثنين متهاسكين ، والغبار النائر بينهما) وللصورة الرابعة (الوحش الآدمي) ، ويظهر في الاستجابة لهذه الصورة في تلك الحيرة إزاء التيه الذي تمثله الصور المختلفة ، والشوارع المظلمة . ٢ - الشعور بالذنب مع الرغبة الشديدة في التحرر من الآثام (امرأتان مستورتان عائدتان من الجامع) .

تختلف هذه الحالة عن الحالة السابقة في قدرتها على أن ترى صورة كاملة لإنسان ، ولكن فكرتها عن الإنسان تقربه من الحيوانية الكاسرة القبيحة . الإنسان موجود في أحيائها ولكنه ملطخ بالدم أو بالغبار ، أو هو في مثل قبح الغوريللا أو الشمبانزى . أى أنه ليس إنساناً يمكن أن ترتبط به ارتباطاً عاطفياً . ولا يتسع المجال هنا كي نعرض أمثلة أخرى تبين الفروق بين البغايا في إدراكهن لجسم الإنسان ويكفى أن نقرر أن السمة الرئيسية المشتركة بينهن - حسب الحالات المدروسة إلى الآن - هي العجز عن تصور الإنسان في نشاط تلقائى سوى ، والمبادرة - على العكس من ذلك - إلى تمزيق بدنه ، وإلا فرويته خاضعاً لقوى خارجية خفية تسمى إلى تكامله . ولعل القارئ يتساءل : ما السر في هذا التمزيق الذى يصاب به البدن الإنسانى في مخيلة البغى ؟ وما السر في هذا التشوه الذى يلحق تكوينه ؟ وما السر في تجريده من الإرادة الذاتية ، والقوة الحيوية التلقائية ؟

ليس لدينا أى تفسير نهائى ، فالبحت لا يزال جارياً ، وما زلنا في مرحلة الفروض . ولكننا نشعر شعوراً قوياً أن السر يكمن في نرجسية البغى ، وفي اضطراب علاقاتها الإنسانية . فلنبحث عنه في هذه القطيعة العاطفية بين البغى وبين الناس . ولنبحث عن هذا السر في ضعف إحساسها بالعنصر الإنسانى ، ذلك الإحساس الذى يضفى على جسدنا وأجساد غيرنا تكاملاً وجمالاً .

LA REPRESENTATION DE L'ETRE HUMAIN CHEZ LES PROSTITUEES, D'APRES LE TEST DE RORSCHACH

Par

A.A. EL-MELIGI

Ph. D. Institute of Psychiatry, London

Chargé de Cours, Univ. Ein Shams, Le Caire

Nous avons été amenés à nous servir du Test de Rorschach pour étudier les facteurs dynamiques responsables de la prostitution en tant que comportement, psycho-social. Nous avons été frappés par la fréquence des réponses ayant trait au corps humain aussi bien que par les bizareries de la vision de l'être humain. C'est ainsi que nous pouvons formuler, sous forme d'hypothèses de travail, les résultats suivants de notre enquête.

1. Les prostituées auxquelles nous avons administré le Rorschach ont ceci de particulier : que leurs réponses au contenu humain, trahissent leurs impuissances à se représenter le corps humain normalement constitué et capable de se mouvoir sans entrave. De plus, elles se montrent hésitantes à accepter la vision de la figure humaine, une fois suggérée.

2. L'analyse du mouvement humain indique, en outre, que le mouvement mécanique l'emporte sur le mouvement spontané. Sont fréquentes des interprétations comme : yeux ouverts, doigts tendus, penis en érection, cuisses tirées, jambes levées, bras rigides, corps suspendu. Le mouvement, suggéré par ces interprétations, reflète une sensation de mouvement subi, que les prostituées éprouvent dans leurs propres corps. Quelle différence avec la perception d'une femme qui danse, de deux hommes qui se serrent la main, d'une femme qui implore le ciel en tendant les bras ou simplement d'un bonhomme assis !

3. Ajoutons que les interprétations du "corps morcelé" sont fréquentes : il s'agit des corps déchiquetés, éparpillés, dont les parties sont anormalement accolées ou mélangées. Ce qui semble indiquer que les prostituées manifestent un intérêt maladif à l'endroit de leur propre corps.

4. Les résultats recueillis autorisent à conclure que les prostituées sentent une agressivité intense que, tour à tour, elles

dirigent contre leurs propre corps ou contre le monde extérieur. Que d'agressivité dans l'image du corps morcelé, d'un corps décapité, d'une femme sans jambes, d'un homme éventré, d'un corps qui saigne ou de deux hommes qui livrent une bataille !

5. Les constatations qu'on vient de faire ne signifient guère que toutes les prostituées sont incluses dans une seule et même typologie. Elles montrent simplement que les prostituées ont en commun une vision perturbée du corps humain, résultat des vicissitudes de leurs rapports interhumains.

Ces observations s'appuient sur les protocoles de 30 prostituées que nous avons eu l'occasion d'examiner à la prison des femmes au Caire. Nous sommes en train de constituer un groupe de contrôle afin de confronter ses résultats avec ceux qu'on a obtenus sur le groupe des prostituées. Signalons enfin que Dr. Sami Ali* a proposé et appliqué un test de dessin, d'inspiration psychanalytique destiné à mettre à l'épreuve la validité de nos observations concernant la vision du corps humain chez les prostituées. Ce test dans lequel l'élément moteur imaginaire prédomine, montre déjà, à l'étape de tâtonnement où nous en sommes, une très grande similitude des résultats obtenus avec le Rorschach, aussi bien que la possibilité d'interpréter la prostitution du point de vue dynamique en tenant compte de l'évolution psychosexuelle dans ses rapports avec l'image du corps.

(*) Psychanalyste Egyptien, dont un premier rapport sur les dessins des prostituées est publié dans le présent numéro.

رسوم البغايا

للدكتور سامي محمود علم
مدرس علم النفس - جامعة القاهرة

أدى تطبيق اختبار رورشاخ (بقع الحبر) على بغايا منطقة القاهرة إلى الكشف عن حقيقتين هامتين : الأولى أن غالبية استجابات البغايا لاختبار رورشاخ تتضمن الإشارة إلى الجسم الإنساني وإلى جسم البغى ذاتها على وجه التحديد ؛ والثانية أن إدراك البغى للجسم ، كما تراه في بقع الحبر ، يتم على عمقها عن تصور أعضاء الجسد الإنساني تصوراً متسقاً ، وعلى فشلها في الربط بينها ربطاً صحيحاً . مما يبرر الغرض القائل بأن سلوك البغى يعتمد على تصورها للجسم الإنساني تصوراً مضطرباً .

لتحقيق هذا الغرض - الذى لمسه الدكتور عبد المنعم المليجى في دراسته لاختبار رورشاخ لدى البغايا - اقترحتُ الاستعانة بالرسم للتوصل إلى معرفة تصور البغى للجسم الإنساني . فجاء اختبار الرسم تعديلاً لطريقة الرسم الحر التى أستخدمها في التحليل النفسى للأطفال ؛ وهو يقوم على المبدأ العام التالى : في كل لحظة من خبرتنا الشعورية واللاشعورية يختلف وعينا بجسمنا باختلاف ما نعمل وما نحس وما نتخيل . ولعل أقرب حالة نلمس فيها تغير تصورنا للجسم تكون قبل النوم مباشرة : إذ نشعر بالتدريج أن جسمنا تختفى منه بعض الأجزاء بينما تطفئ عليه أجزاء أخرى ، وإنه يميل إلى الانكماش أو الاستطالة ، وأنه يتلاشى رويداً رويداً في مكان ليس له من الأبعاد غير عمق المحيط .

وتغير إحساسنا بجسمنا يؤدي حتماً إلى تغير إحساسنا بالعالم أيضاً ، ذلك لأن الجسم هو معيار تقويمنا للظواهر الحسية وهو المبدأ الذى نستند إليه في توجيهنا المكافئ . وحين يختل هذا المعيار ، تنقص قدرة الشخص على تنسيق المدركات الحسية ويظهر له العالم في شكل غير مألوف . فإن كان الشخص النائم يدرك المنبهات الحسية - الباطنة والظاهرة - إدراكاً غريباً فذلك مرجعه

إلى اختلاف إحساسه بهيئة الجسم في النوم عنها في اليقظة . مما يحول بينه وبين إدراك الأشياء على علاقتها .

غير أن تباين تصور الفرد لجسمه وللعالم لا يكون إلا في حدودٍ تعينها درجة نموه النفسى والجسمى . فتطور تصور الجسم يمر بمراحل مختلفة تتميز كل منها بسيطرة عنصرٍ بالذات دون العناصر الأخرى . فالمشاهد مثلاً في دراسة رسوم الأطفال — المرضى منهم والأسوياء — أن أول العناصر التى يتوحد بها الطفل هى النباتات ، وأنه يتوجه باهتمامه — حين ينتقل من المرحلة الفمية oral إلى المرحلة الشرجية anal — إلى تقليد الحيوانات والتوحد بها قبل البلوغ إلى مرحلة التكيف الاجتماعى الأخيرة والتوحد بالوالدين على أثر تسوية الصراع الأودىي (المرحلة القضيبية phallic والتناسلية genital) .

من هذا نرى أن دراسة تصور البغى للجسم الإنسانى لا يمكن أن تكون إلا عن طريق تتبع الأطوار التى مرت بها صورة الجسم حتى بلغت إلى حالتها الراهنة.

لذلك كله قمت بتطبيق اختبار للرسم يطلب فيه من البغى أن ترسم — على التعاقب — إنساناً وحيواناً ونباتاً وبناءً . وكل عنصر من هذه العناصر يميز لمرحلة معينة من مراحل النمو النفسى ، فضلاً عن وجود مقابلة بين عالم الحياة وعالم الحماد لأهمية هذه المقابلة فى الكشف عن ميول الفرد الذهانية والوسواسية إلى التوحد بالحماد والفرار من الحياة بكافة أشكالها .

أما تفسير الرسوم فيستند إلى التحليل الصورى لعناصرها . وهو يهدف إلى تحديد المرحلة التى وقف عندها تطور صورة الجسم وتشخيص ما اعترى هذه الصورة من اضطراب : وهذا لا يمنع من اللجوء من حين لآخر إلى التفسير الرمزى الذى عودنا إياه التحليل النفسى ، كلما مست إلى هذا ضرورة ما .

ما النتائج التى أفضى إليها اختبار الرسم لدى البغايا ؟
تلك النتائج الأولية — رغم جزئيتها — على ما يأتى :

١ — ليس ثمة نمط واحد تنسب إليه شخصية البغى ، بل أنماط مختلفة .

فن الممكن التمييز بين شخصية هستيرية (مصحوبة بأعراض جسمية conversions أو بمخاوف حيوانية phobias) وشخصية وسواسية ، كما أنه من الممكن التمييز بين شخصية مطبوعة بطابع الذهان وشخصية تكاد تكون سوية في قدرتها على التكيف الاجتماعي .

٢- تدل الحالات التي تم فحصها عن طريق الرسم على غلبة عناصر ما قبل المرحلة التناسلية pre-genital في شخصية البغى ، وإن كان ثمة أقلية تتميز بنضج نسبي وبنمو بلغ إلى المرحلة القضيبية phallic : وإلى الموقف الأوديبي .

٣- تتجنب البغايا رسم جسم الإنسان متعللات بصعوبته . بينما السبب الأساسي هو ارتباط الجسم بصراع نفسى موضوعه العلاقات الإنسانية بين البغى والآخرين من الجنسين .

٤- تتجه البغايا في رسومهن إلى الجمع بين عناصر متناقضة أو إلى تغيير نسب الأشياء المرسومة ، وهذا الاتجاه نلقاه خاصة لدى الجانحين من الأحداث .

هذا عرض موجز لبعض نتائج اختبار الرسم لدى البغايا . وهى - على اقتضاها - تسمح لنا بإثارة إشكاليات هامية :

أولاً : كيف يفسر سلوك البغى علماً بأن كل بغى تنتسب إلى نمط مختلف من الشخصية ؟

ثانياً : هل المميزات الصورية التي شاهداها في رسوم البغايا قاصرة على البغايا وحدهن ؟

LE TEST DE DESSIN CHEZ LES PROSTITUEES (ETUDE CLINIQUE SUR LES IMAGES DU CORPS)

Par

SAMI ALI

Docteur es - lettres - Paris

Chargé de cours, Faculté des Lettres Alexandrie

L'application du test de Rorschach a montré, chez les prostituées du Caire*, une référence constante au corps propre en même temps qu'une persistance à voir le corps comme une image morcelée.** Ce qui suggère l'hypothèse suivante : *en tant que comportement psychosocial, la prostitution repose sur une image perturbée du corps propre.*

Une variante de la technique psychanalytique de dessin sert à explorer cette dimension particulière de la personnalité des prostituées car, interprété sur le plan de la construction formelle,*** le dessin s'avère capable de préciser la manière dont le sujet "vit son corps" dans une situation donnée, selon les limites imposées par son évolution psychosexuelle. Or, "vivre son corps" et "vivre le monde" sont deux aspects différents et complémentaires d'une seule et même expérience. C'est ainsi que toute déformation de l'image du corps propre se traduit immédiatement par une saisie déformée du monde extérieur.

Mais notons ceci qui est capital : l'évolution psychosexuelle est jalonnée par des images-types du corps propre, correspondant aux stades évolutifs différents. Et c'est précisément ces images, le degré et les particularités de leur structure aussi bien que les distorsions qu'elles subissent, que le test de dessin est destiné à mettre en relief. Il consiste à demander au sujet, au cours de l'entretien clinique et sans ordre pré-établi, de dessiner, aux crayons de couleur, un bonhomme, un animal, un végétal, un bâtiment enfin.

D'ores et déjà, les premiers résultats permettent de formuler les conclusions, suivantes :

(*) Dans le cadre du projet d'étude de la prostitution, patronné par l'Institut National de Criminologie — Le Caire.

(**) Cette première partie du travail fut effectuée par Dr. El-Meligi et fait l'objet d'un article publié dans le même numéro.

(***) Il nous est impossible de décrire ici la technique d'interprétation dont nous nous servons. Disons simplement qu'elle s'inspire de la méthode que Mme Françoise Dolto a mise au point en France à partir de la psychanalyse infantile.

1. Loin de constituer une variété à part, les prostituées appartiennent à plusieurs types de personnalité à la fois. A côté des types hystérique (phobique et de conversion) et obsessionnel qui prédominent, le type psychotique (paranoïde) ne fait pas défaut, pas plus que les sujets jouissant d'une personnalité socialement adaptée.

2. Les éléments pré-génitaux sont les plus fréquents, malgré l'existence d'une minorité, relativement mûre, fixée au stade œdipien de l'évolution psycho-sexuelle.

3. En général, les prostituées refusent de dessiner les formes humaines, prétextant leur difficulté. Cependant la raison profonde d'un tel refus réside dans le fait que le corps est devenu pour elles le symbole de relations humaines fragiles et contradictoires.

En conclusion, on peut se demander si les qualités formelles des dessins de prostituées se limitent à celles-ci et dans quelle mesure il est possible de comprendre le comportement des prostituées en tenant compte de leur typologie. C'est dans ce sens que s'engagent actuellement nos recherches.

* * *

ينشر هذا الباب ملخصاً للبحوث والدراسات الهامة سواء ما يجرى أو ينشر منها في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج .

منهج بحث اجتماعي أجرى على حى فقير مزدحم

عرض وتلخيص كتاب Street Corner Society — Chicago 1955

تأليف وليام فوت هرايت William Foote Whyte

الناس وهم يعملون . ثم وجد يده ذلك أنه تقدم في وضع منادج البحث الميداني وأنه أدى ذلك إلى وضع خطة للدراسة وجمع البيانات . ويقول الباحث :

« تختلف دراسة بحى عن الدراسات السابقة التي قام بها ليندز Lynds « المدينة المتوسطة » وكارولين وير Carolyn Ware « قرية جرينيتش » . وليس بحى دراسة المشاكل الاجتماعية باعتبار أن المجتمع المنظم كل التنظيم غير موجود » .

وقرأ الباحث دوركايم Emile Durkheim وبارتو Pato في كتابه « العقل والمجتمع » ويرى أن مثل هذه الكتب تعرض وجهة نظر عامة . ثم قرأ في الانثروبولوجيا الاجتماعية مبتدئاً بمالينوسكى Malinowski وقد بدا له أن هذا يقربه من المجال الذي يبحث فيه ، ولكن بحوث هؤلاء في القبايل البدائية بخلاف هذا للبحث فهو دراسة لحى في وسط مدينة كبيرة . وقد قابل الباحث كيمبال Kimbal بعد دراسته لمجتمع صغير في إيرلندا ثم تناقش مع التون مايو Elton Mayo وانتهوا « إلى أن الدراسات السابقة وإن أفادت فقد أغفلت نظرية التفاعل إذ مهما كانت الذاتية فإنه يمكن أن نقيم من الناحية الموضوعية نمطاً للتفاعل بين الناس أى

أولا : خطوات تمهيدية :

بعد أن استقر رأى الباحث على اختيار هذا الحى بدأ يخطط دراسته فرجع إلى دراسات نظرية اجتماعية مشابهة رغم عدم وجود دراسة دقيقة عن مثل هذه الأحياء . ثم بدأ يدرس تاريخ الحى ونواحيه الاجتماعية المختلفة كسوى المعيشة والمساكن والأسواق والتوزيع والبطالة من ناحية ، وهيكل التنظيم السياسى وعلاقته برجال المصائبات والبوليس وأنماط التريبة والوسائل الترويحية والكنيسة والصحة العامة والاتجاهات الاجتماعية من ناحية ثانية . وقد وجد أن البحث يحتاج إلى عدد من الباحثين لمحاوئته ولكن خبرته جعلته يتخلى عن ذلك . وتناقش الباحث مع كثيرين وخصص وقتاً لدراسة أنماط الصداقات بين الناس عن طريق القياس الاجتماعى . وبدأ ذلك بسؤال إحدى الأسر عن أصدقائها وأعدادها ، ثم ذهب إلى هؤلاء الأشخاص وحصل منهم على قائمة بأصدقائهم وعرف في نفس العملية شيئاً عن نشاطهم الجمعى . وبهذه الطريقة استطاع أن يضع على خريطة التركيب الاجتماعى لبعض أفراد هذا المجتمع . لم يستطع أن يتم ذلك لأنه وجد أنه يستطیع أن يتعرف على التركيب الاجتماعى مباشرة عن طريق ملاحظة

(١) نوقش هذا العرض في قسم بحوث الجريمة بالمعهد القومى للبحوث الجنائية وقام بالصياغة الأخيرة الأستاذ محمد خيرى الباحث بالمعهد .

ارتكاز البحث :

يركز الباحث اهتمامه على التركيب الاجتماعي لمجتمع الناصية ويرى أنه يمكن تبين هذا التركيب عن طريق التعرف على العلاقات بين الأفراد وهي تكون في صورة تعاون أو تصارع أو تنافس ... الخ .

عناصر لم يتناولها البحث :

البحث في التركيب الاجتماعي لمجتمع معين يشمل دراسة النظم الأسرية والدينية والقانونية واللغوية والخلقية والاقتصادية والاجتماعية ، من ناحية ودراسة العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد بعضهم مع بعض من ناحية أخرى .
وهذا البحث لا يتناول إلا دراسة التركيب الاجتماعي لمجتمع الناصية حيث تفهم العلاقات القائمة بين أولاد « شلة » واحدة ، وكذلك علاقات أفراد هذه « الشلة » بالمتخرجين من الكليات وبرجال المصائب والسياسة .
وهذا فقد أغفل بحث النظم الاجتماعية .

الفروض :

لا يشير الباحث صراحة إلى الفروض الآتية ولكن يمكن استقراءها من خلال بحثه :

١ - تؤدي الملاحظة الدقيقة للعلاقات بين الأفراد إلى بيانات يمكن الاعتماد عليها لمعرفة النظم الاجتماعي في مجتمع ما .

٢ - يمكن أن نقيم من الناحية الموضوعية نمطاً للتفاعل بين الناس مهما اختلفت ذاتية الأفراد .

٣ - يمكن أن تدرس شخصية واحدة في الشلة لتعرف على بقية أفرادها .

٤ - لا تمنع الفروق بين الأفراد أو بين الجماعات من وجود بعض التشابه ، ولهذا فإن دراسة إحدى عصابات الناصية قد تكفي للوصول إلى نتيجة عامة عن جميع العصابات من هذا النوع ، استناداً إلى ظاهرة التشابه .

كيف يؤثر أ ب و كم من الوقت يمضيه معاً . ومن الذي يقترح عملاً ما عندما يجتمع أ ب ، ج وهكذا . وتؤدي الملاحظة الدقيقة لمثل هذه العلاقات إلى بيانات يعتمد عليها لمعرفة النظم الاجتماعي في المجتمع . ويرى الباحث « أنه أول من طبق هذه النظرية في الميدان العلمي » .

ثانياً : منهج البحث :

في قلب إحدى المدن في الولايات المتحدة ، حتى قدر مزدحم أسطاه المؤلف أسحق كورنر فيل Cornerville ، يسكنه إيطاليون رحلوا إلى الولايات المتحدة من أنحاء إيطاليا المختلفة ، وقد بدأ الباحث أن هذا الحى صورة طبق الأصل الحى القدر المزدهر ، لأنه لاحظ أنه يتميز بأن عدد السكان الذين يقطنون القدان المربع أكبر بكثير من عدد في أى حى آخر ولهذا فقد اعتبر اختياره لدراسة هذا الحى من هذه الناحية اختياراً موضوعياً .

الفرض من البحث :

راودت الباحث فكرة التعرف على حلول مباشرة للمشاكل القائمة في حى كورنر فيل ولكنه سرعان ما عدل عن ذلك إذ أيقن أن غاية البحث يجب أن تكون البحث نفسه أى البحث العلمي الذى يكشف الظاهرة في فواحيها المختلفة ، بصرف النظر عما يترتب على ذلك من نتائج قد يفيد منها المصلح الاجتماعي أو غيره .

مجال البحث :

يدور البحث حول دراسة التركيب الاجتماعي لحى فقير مزدحم . سكان هذا الحى من الإيطاليين وأولادهم ، ويتميز هذا الحى في نظر غير القاطنين له حياً غامضاً خطراً فقيراً ، تعمه الجريمة والنشاط الشرير والفقائه الهدامة . وقد استغرق إجراء هذا البحث أربع سنوات .

يرى الباحث - ورغم ظهور كثير من هذه البحوث فإنها لا توضح كيف انتهت إلى نتائج البحث ولذا فمتد ما يقوم الباحث بعينه الميداني بعيداً عن الميدان نفسه فإن حياته الاجتماعية الشخصية قد تؤثر في هذا البحث أما إذا « عاش » للباحث في المجتمع الذي يدرسه فإن حياته الشخصية تبرز به . وإذن فالتفسير الحقيقي لكيفية عمل البحث تتضمن بالضرورة حياة الباحث في فترة البحث كما تساعد هذه الحياة في تفسير عملية تحليل البيانات .

ثالثاً : مدى انطباق الطرق المستخدمة على ضوء طبيعة المشكلة :

رأى هويت واضع بحث مجتمع الناصية أن دراسة الحى المزدحم الفقير لا يتحقق دون دراسة التركيب الاجتماعي لمجتمع الناصية وأنه لا يمكن دراسة هذا المجتمع دراسة شاملة لأن ذلك يتطلب وقتاً ومجهوداً طويلاً؛ ولذا فقد رأى أن دراسة عينة كنموذج قد تحقق له ما يحاول أن يتوصل إليه من نتائج . على أن العينة التي اتخذها هويت تشمل عينات مختلفة فقد أخذ عينة لأولاد الناصية وعينة لأولاد الكلية وعينة نائلة لأحد رجال المصايد ورابعة لواحد من رجال السياسة فإذا وجه إلى هذه الطريقة أنها تعمم ملاحظاتها فقد فطن إلى ذلك هويت إذ يذكر أن بحثه يقتصر فقط على « دراسة مجتمع الناصية في حى مزدحم فقير هو حى كورنيل الإيطالي » .

أما الطرق التي اتبعها هويت في جمع معلوماته فهي من حيث الصلاحية والاعتماد عليها تتفق وأحدث المتابعين التي تتبع للدراسة مجتمع حاضر . فإن طريقة الملاحظة المشتركة قد ضمنت له الحصول على بيانات قد لا يمكن الحصول عليها عن طريق كشف البحث أو صحيفة الاستبيان . هذا ومحاولة دراسة مجتمع الناصية عن طريق كشف البحث أو صحيفة الاستبيان لا يؤدي إلى كشف العلاقات التي

نوع البحث :
اجتماعى حضارى ، وصنى تحليلى .

منهج البحث :

(أ) اعتمد الباحث على المنهج التاريخي عندما تعرض للدراسة تاريخ حى كورنيل .
(ب) اعتمد الباحث على فن المقابلة عند دراسته للأفراد وذلك لاكتشاف طبيعة المجتمع الذى يعيشون فيه ولكنه لم يعم بالناس بوجه عام وإنما عنى بأناس معينين ولاحظ أشياء معينة يقومون بها . كل هذا بقصد التعرف على النمط العام للحياة . ولا يمكن « أن يعرف هذا إلا عن طريق ملاحظة الأفراد الذين تكون أفعالهم هذا النمط » .

(ج) اعتمد الباحث على تاريخ الحياة كما يقلبها الشخص نفسه .

(د) اعتمد الباحث على طريق الملاحظة الإيجابية (المشاركة) أى أنه يأخذ شريطاً سينمائياً للظاهرة لا صورة فوتوغرافية لها .

وقد أكد الباحث نفسه أهمية ملاحظة الناس في حياتهم المادية أى ملاحظة سلوكهم وذلك بصرف النظر عن الحكم الأخلاقى . واختار المحلة (Settlement) لأنها تضم نواحي نشاط مختلفة لأفراد مختلفين . ثم تحدث مع الإخصائية الاجتماعية التي اقترحت له مقابلة أحد زعماء القلة وأفهمه مهمته وهي « دراسة الأحياء المزدحمة الفقيرة في المدينة » وقد ذكر الباحث أنه لو قام بدراسة الحى من الخارج دون التعرف بالناس ومشاكلهم فإنه لن يحصل على شيء ذو قيمة علمية فلاحظ الحياة المالية والدنيا التي تشمل الصورة الكاملة للمجتمع موضوع الدراسة وتتضمن : أندية القمار ، شلل أولاد الناصية وأولاد الكلية وتجمعات رجال السياسة . ونجمل ما يشير إليه الباحث في أن منهج البحث اللازم للدراسة الميدانية للمجتمعات الصغيرة أو المنظمات الاجتماعية منهج جديد سفي

وكيف يتجنب الحديث عن آراء تنص بموضوعات حساسة . وأن الفرد لا يعتبر عضواً في جماعة دون أن يشترك في المناقشة ، وأنه لابد أن يخاطب الناس على قدر عقولهم وأن يستعمل ألفاظهم وتعبيراتهم وأن يعيش في بحثه . لأن ما هو طبيعي في هارفارد مثلاً ، ليس طبيعياً في كورنويل .

كما عرف أنه عندما يقرض أحداً يرى أن يؤكد لنفسه إنه من الممكن أن يعمل الإنسان معروفاً لصديق فيكون ذلك سبباً في توتر العلاقات بينهما . وأنه يجب في مرحلة جمع البيانات أن يرتبها ترتيباً زمنياً ثم يقوم بتقسيمها طبقاً للموضوعات المختلفة : السياسة ، العصابات ، الكنيسة ، الأسرة ، كما يقسمها طبقاً للجماعات أولاد الناصية . . . الخ ، ثم يعمل فهرساً . وتعلم أنه لدراسة الجماعة لابد من ملاحظة نشاطها ومعرفة العلاقات التي تربط الأفراد بعضهم مع بعض كما تحقق أنه من المهم أن يلاحظ الجماعة في فترة طويلة .

وتعلم أنه لو انضم لفريق دون فريق فإن الفريق الثاني لن يساعده في الحصول على معلومات يعتمد عليها ، وأن يركز البحث فقط معينة .

تربط الأفراد بعضهم مع بعض ويبان التفاعل الناجم عن اتصالهم كما أدى إلى ذلك دراسة الحالة التي قامت على طريقة الملاحظة المشتركة .

قضايا يعلم بها الباحث :

١ - دراسة عينة دراسة مركزة تكشف عن طبيعة الظاهرة .

٢ - أن الطريقة الإحصائية لا توضح كنه العلاقات التي تربط الأفراد بعضهم ببعض .
٣ - أن هدف البحث - أي بحث - هو لبحث نفسه يصرف النظر عما يترتب عليه من نتائج قد يستفاد منها .

٤ - أن دراسة أية ظاهرة دراسة ميدانية تتطلب معرفة نظرية سابقة لها للإفادة منها بقدر ما تكون مرحلة استطلاعية .

رابعا : بعض ما تعلمه الباحث أثناء بحثه :

تلم أن يتصل بفرد واحد كفتح المجموعة .
وأن يجادل الناس طويلاً أو يحكم عليهم حكماً أخلاقياً سابقاً . وأن يشارك في مناقشات أولاد الناصية في موضوعات كان لا يعرف عنها شيئاً على الرغم من اهتمام الناس بها في كورنويل .

التشويه المتعمد لبصمات الأصابع^(١)

الشكوك حولهم ويميزهم عن ذي قبل ، إلى جانب أنه يكون محل اهتمام خبراء تحقيق الشخصية من ناحية البحث العلمي .
وقد أثير في المقال السابق إلى حالة « ح . ع . » الذي أتلّف بصماته بأن وضعها على

نشر في العدد الأول من المجلة دراسة عن التشويه المبني لبصمات الأصابع ، أوضح فيها أن هذا التشويه متى حدث لا يمنع من تحقيق شخصية المجرم وذلك هي الحقيقة الخافية على المجرمين ، هذا فضلاً عن أن التشويه يثير

(١) هذه تمة الدراسة التي قام بها الصاغ عبد الكريم درويش أركان - حرب مصلحة تحقيق الشخصية والباحث المتدرب بالمعهد القوي للبحوث الجنائية ، وقد نشر الجزء الأول منها في العدد الأول من هذه المجلة .

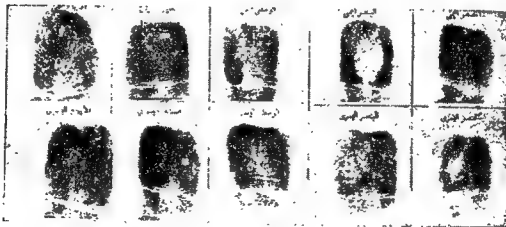
مصلحة تحقيق الشخصية منذ عام ١٩٤٠ هذا الشخص .

ويلاحظ أن البصمات الأصلية لهذا الشخص كان بها تشويه بالخنصر الأيمن والإبهام الأيسر ، وهذا التشويه على ما يبدو نتيجة لإصابات بالأصابع ، ولما أحرق أصابعه ضاعت معالم هذه الإصابات القديمة . والذي يبدو مدهشاً أنه حتى هذا التشويه الذي كان بالأصابع قبل حرقها قد عاد بنفس شكله ووصفه في البصمات التي أخذت بعد النشام الحروق تماماً مثلما كان من قبل (شكل ٢) .

فلذا أدخلنا في اعتبارنا ما قاماه الشخص المذكور من آلام مبرحة في سبيل حرق أصابعه لإخفاء بصماته وإخفاقه في ذلك لأدركنا أنه لم يكن من وراثتها شيئاً ، فالتشويه لم يمنع أولاً من تحقيق شخصيته ، ثم إن محاولته هذه قد أثارت حوله الشكوك والرغبة بما يثبت في نفس الشخص المشتبه عن الكشف عن سوابقه - بما لا يدع مجالاً للشك - اعتقاداً راسخاً بأن هذا الشخص من ذوي السوابق .

شبكة من السلك المحمى فأصيب بجروح على شكل خطوط هندسية متقاطعة ، وكان لتساؤل هل ستعود بصماته بنفس الوصف الذي كانت عليه قبل حرقها ؟

لقد وضع « ح . ع . » في ١٩٥٨/١/٦ عتب أن أحرق بصماته تحت الملاحظة ، وبعد ثلاثة عشر يوماً أخذت بصماته فوجد أن البشرة قد بدأت في الالتئام وأن الخطوط الخلمية قد أخذت في الظهور . وفي ١٩٥٨/٣/٦ أي بعد شهرين تقريباً من تمده حرق أصابعه أخذت بصماته للمرة الثالثة ، وفي هذه المرة كانت بصماته واضحة على جميع أصابع اليدين تقريباً ، عدا البنصر الأيمن الذي كانت بشرته ما زالت في حاجة إلى مزيد من الوقت لتتئمل (شكل ١) ونتيجة لالتئام الحروق ظهرت خطوط واضحة المعالم بحيث يمكن الاستفادة منها ومضاهاها . وقد اتضح من مقارنة هذه البصمات التي أخذت منه بعد زوال التشويه أنها تنطبق تماماً على البصمات الأصلية وأن شكلها العام وجميع خطوطها الخلمية وعلاماتها المميزة الرقيقة هي بذاتها الموجودة على البصمات المحفوظة بأرشيف



شكل (١) : عدد أن التأت المجروح عادت جميع الخطوط الخلمية بشكلها ورمحها وميزاتها الأولى (عدا البنصر الأيمن فقد كان في حاجة إلى مزيد من الوقت) .



شكل (٢) : النقط المشابهة في البصمات قبل الحرق وبعد زوال آثاره . وحتى الإصابات القديمة عادت للظهور بنفس شكلها بعد التئام الحروق .

تحديد الضوابط الاجتماعية

Techniques of Neutralization

موجز لمقال سايكز وماتزا G. M. Sykes and Matza

American Sociological Review, Vol, 22 No. 6 — 1957

تقدير واحترام إلى من يمثلون للقانون . فإذا كان صحيحاً أنه يأخذ مجموعة من القيم والمعايير تتعارض من أساسها — مع تلك السائدة في المجتمع فإن موقفه هذا يبدو غير مفهوم .

٣ — أن ثمة من الملاحظات ما يسمح بالقول بأن الجانحين يفرقون — غالباً — بين أشخاص يمكن أن يكونوا ضحايا وأشخاص لا يصح أن يكونوا كذلك .

٤ — أنه مما يشك فيه القول بأن كثيراً من الأحداث الجانحين لا يستجيبون البتة لمطالبات التوافق الاجتماعي التي تلح عليهم من النظام السائد في المجتمع ، فإن ثمة احتمالاً قوياً في أن الطفل يمثل ما يفرضه عليه المجتمع من ضرورة التوافق مع النظام السائد وإن كان هذا لا يفي إلا يقع من الطفل ما يتحده .

فلا سبيل إذن إلى إنكار حقيقة هامة وهي أن العالم الذي يعيش فيه الحدث الجانح إنما هو عنصر في الشكل العام للمجتمع الكبير الذي يشاركه فيه أولئك الذين يمثلون للقانون ويعتقدون التوافق مع السائد في المجتمع من معايير .

ولعل هذا يضمن في مواجهة مشكلة من أبرز المشكلات في فهم السلوك الإنساني وهي : لم يخرج بعض الناس على قوانين يؤمنون بها ! وينتف من درجة تعقد المشكلة أنلقواعه والمعايير الاجتماعية لا ترد في صورة « الأمر المطلق المألوم » وإنما هي أقرب إلى أن تكون توجهات للسلوك يجد إمكان التزامها بعض اعتبارات تختلف باختلاف المواقف والأشخاص .

يتفق كثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية في النظر إلى السلوك الجانح على أنه نمط سلوكي مكتسب من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي . وهي فكرة عبر عنها إدوين سذرلاند في نظريته في السلوك الإجرامي ؛ وتنطوي — فيما تنطوي — عليه — على أن السلوك الجانح يتطلب إكتساب : ١ — أساليب للاجرام .

٢ — دوافع وسوافز وأساليب تبرير واتجاهات تميل عن الخروج على القانون . وإذا كانت العمليات التي يتوفر عن طريقها اكتساب هذه الآليات قد حظيت بدراسة كافية فإن مضمون هذا الذي يكتسب لم يلق بعد ما يستحق من الاهتمام .

وربما كانت المدرسة الفكرية البارزة الوحيدة التي عرضت لهذا الموضوع قد تركزت آرائها حول فكرة الحضارة الثانوية الدائمة إلى الجناح التي تمثل أبرز خصائصها في وجود نظام من القيم ينصرف عن ذلك الذي يأخذ به القطاع من المواطنين الذين يمثلون للقانون . ولكن هذا الفهم للدول الحضارة الثانوية يعيبه :

١ — أن ما ينطوي عليه هذا الاتجاه من أن ينظر الجانح إلى سلوكه المنحرف على أنه صواب يستتبع القول بأن الجانح لا يشعر بالإثم أو العار عندما يمرض لموقف يسأل فيه عن تصرفه أو يدان فيه ويؤاخذ عليه . وهذا يتعارض مع ما يلاحظ على الجانحين في مثل هذه المواقف من مشاعر وأحاسيس .

٢ — أن الجانح كثيراً ما ينظر نظرة

المجتمع العقاب .

٤ - إدانة من يدينون الجاني :

ينتقل مركز الاهتمام من السلوك الجاني نفسه إلى دوافع من يدينونه وسلوكهم . ومن الطعن في سلامة دوافع الآخرين يمكن أن يصل الجاني إلى موقف يمكنه من ألا يرى في سلوكه الجاني خطأ على الإطلاق .

٥ - لولاء للالتزامات أعمق :

ويتمثل في التفهمية بما يتطلبه المجتمع الكبير من أجل الوفاء بما تتطلبه مصالح الجماعة الصغيرة (أشقاء مثلاً أو أسدقاء)

والجاني ، وإن كان يقشَل في أن يمثل لما يفرضه عليه النظام السائد للقيم من التزامات فليس معنى هذا أنه يرفضها تماماً . هو يرى نفسه في مواجهة إشكال يلزم أن يحل فيه هو على أساس الخروج على القانون .

ومن ثم فالسلوك الجاني لا يعني رفض المعايير التي يقدمها النظام السائد بل يعني أن ثمة معايير أخرى تستلزم ولأدنى .

وقد لا تكون عمليات تحييد الضوابط الاجتماعية من الفاعلية إلى حد أن تعزل الفرد عن تأثير متطلبات الواقع الذي يعيش فيه ما يتمثله هو منه وما يأتي من استجابات الآخرين من يمثلون للقانون . على أنه يمكن القول بأن هذه العمليات تلعب دوراً حاسماً في إضعاف الحواجز التي تعزل دون السلوك الجاني وهي بهذا تكون خلف كثير من حالات الجاني .

وثمة اتجاهان يمكن أن يسير فيهما البحث في هذا الموضوع يستحقان شيئاً كبيراً من الاهتمام :

١ - أن نعقد تفهماً لتفاير عمليات التحييد للضوابط الاجتماعية تبعاً لاعتبارات مختلفة : السن ، النوع ، الطبقة الاجتماعية ، الجماعة الحضارية التي ينتمي إليها الفرد .

٢ - أن نعقد تفهماً لطبيعة عمليات التحييد للضوابط الاجتماعية وعلاقتها بالصورة المختلفة للسلوك الجاني .

وهذه المرونة هي التي تسمح للجاني - في كثير من حالات الجاني - بالنظر إلى سلوكه المنحرف على أنه عمل مقبول بالنسبة له وإن كان غير ذلك بالنسبة للآخرين من يمثلون للقانون .

وتبرير السلوك الجاني - أي فهمه على النحو الذي أشرنا إليه - عملية تحييد الفرد الجاني من أن يلوم نفسه أو يابه هو بلوم الآخرين له . ولكنها لا تكون لاحقة بالفعل الجاني دائماً فقد تسبقه وتمهد الطريق له .

ومحليات تبرير السلوك الجاني هذه هي ما نسميه تحييداً للضوابط الاجتماعية . وتتصل في صور أساسية خمس :

١ - في المسؤولية :

ولا يقف في المسؤولية عند مجرد اعتبار السلوك الجاني « حادثة عارضة » أو نحو ذلك مما ينطوي على إنكار إرادة الشخص له . فقد ترد الأعمال الجماعية إلى فعل قوى خارج الفرد لا تدخل في نطاق سيطرته .

فلذا تيسر للجاني أن يصل إلى هذا التصور للموقف ومقوماته فليس ثمة ما يمنع من أن يخرج على القيم والمعايير السائدة دون أن يعني هذا أي طعن في صلاحيتها .

٢ - في وقوع ضرر :

إذا كان القانون مفرق بين جرائم « شر في ذاتها » وجرائم غير « قانونية » ولكنها « ليست » مما يتعارض مع الأخلاق ، فإن في مقدور الجاني أن يسلك هذا السبيل في تقدير مدى الخطأ الذي يرتب على سلوكه .

وهو يعمل في هذا على تبين ما إذا كان ثمة من أخير نتيجة لسلوكه . والمجال يتسع لأكثر من تفسير .

٣ - في وجود ضحية :

يفسر الأذى أو الضرر على أنه « ليست » له في واقع الأمر - هذه الصفة « فهو مجرد انتقام عادل أو عقاب .

فلذا بالضحية يصير مجرمًا وبالجانح أداة



يرحب هذا الباب بكل ما يريد إليه من
آراء فيما تعرض له المجلة من موضوعات .
والآراء التي تنشر تعبر عن رأى كاتبها .

السجون في العصر الحديث

للواء احمد زكى شكرى

مدير عام مصلحة السجون

١ - الجريمة مرض يجب علاجه .
٢ - يعتبر التزليل فرداً من أفراد الدولة له
من الحقوق ما للفرد المادى .
٣ - تعمل المؤسسات على تأهيل المسجونين
علمياً وعملياً لإعادتهم إلى المجتمع أعضاء نافعين .
٤ - ترمى المؤسسات المسجونين عقب انتهاء
مدة عقوبتهم وتوجيه الأعمال الملائمة لكل منهم .
ونمضى فى قراءتنا لتفسر لنا الناحية
التطبيقية من هذه المبادئ العامة الى ارتضتها
الدولة أو نتتبع أسد السجناه ليكون مذكورة
إيضاحية لهذا القوانين وسنرى ، وبالجبال ما نرى ،
يدا حنوناً مصافحة تهز يمين السجين فى شوق
وطرفة وتتايطذراعه بوجه ينبض بالبشر وقلب يخفق
بالواجب وتمضى به إلى حياة الناس غير غريب
ولا بعيد ، وكأنا مخرج لتوه من منزله ، ونظن
الرجل صاحب السجين حين يقدمه للجلوس فى
عربة تنهب الأرض وتستقر فى جوف شركة
أو مصنع وتتراسم الأيدي نحو الخدمات ، فلا
تمضى دقائق إلا والسجين يرتدى ثوب العمل
ليدخل قريراً راضياً ويخرج وجهاً عرق الجهاد
نور يزين جبينه الشاكر ، ونشكر الرجل على
صنيعه ووفائه للصداقة ، ولكن الرجل يهش
لهذا الشكر غير المألوف عنده ، إذ كيف
نشكر منسوب الشركة وقد جاء لينفذ أوامر
ربها بالسجين ، أ هناك شكر على واجب ؟

سنمضى إلى جولة وأعية وفى إيماننا شريقتنا
وأصالتنا لتتلمس سبيل العلاج فى ميادين شرقية
وغربية علنا تهتدى إلى رأى جديد أو نظام جديد
فمنجزه بواقفنا وأوضاعنا ثم نجعله بداية فى
طريق الإصلاح نسعى بعده إلى سلم الترقى حتى
ندرك غايته إن كانت له نهاية ، ونستطيع بعدها
أن نرضى ضباطنا التى منحها الذليل صفاته
والأهرام مجدها وتاريخها والسلام عقله وعلمه .
وفى عيد أمنا مصر أحنى عصر ثورتها أقدم لها باقة
الجهاد عطرة بالوفاء شلية بالحببة ندية بروح
التقدير وتحمل الأمانة والسعادة بالواجب .

فإذا ما طرقتنا أول باب وهبنا على بعض
جنان الحياة رحبت بنا يد المدنية ومضت بنا إلى
سحرها فى النفوس المحبة لتريتنا كيف يمكن أن
تحيا بلادها بدون ذكر لكلمة سجون . ولماذا
نذكرها ونفس كل امرئ فيها حكم تزيه لا يحيل
مع همزات للشياطين ولا يصحده فضل الحياة
فينسخطف الأمن من الآخرين ويلقى فى بحر
الجماعة الرائق أكنار أنانيته . ولا أدري أنفق
طويلا أمام هذه السجون المعطلة فقه أدركنا
عندها أملا أم تمضى إلى حيث نفتش عن بلاد
تكون فيها سجون ثم نسأل عن نظمها ، فإن هذه
المثالية فى الإنسانية هى كل المنى ، ولكن
الخيال ليس كل الحقيقة ، وأمام لوحة راقية
لدولة متشددة سنقف طويلا لنقرأ :

والأحكام البسيطة وهي شديدة الحراسة وبأسوار .

٣ - تعليمية وهي خاصة بالمسجونين الشبان
التعليم الحرى والعلى وهي ذات حراسة وأسوار .
٤ - مفتوحة وهي خاصة بالمتخزين ذوى
الأحكام البسيطة والسابقة الأولى ولا تحوطها
أسوار .

ونظام الاستقبال في النظامين واحد إذ يبدأ
بمزل السجين لمدة ثلاثين يوماً ، وعند إحصائه
يتسلم منه كاتب خاص أسنانه وأوراقه وملابسه
ثم يدخل للاستحمام وتعطى له ملابس المؤسسة
ثم تؤخذ له أشعة للصدر وصورة فوتوغرافية
وبصمات لأصابعه ويجرى عليه الكشف الطبى في
مدة أربع وعشرين ساعة ، وتجرى له التحليلات
الطبية للدم وغيره . ثم يقابله بعد ذلك كل
من الأخصائى النفسى والاجتماعى والعصبى والواعظ
ومتلوب من إدارة التعليم لمعرفة كفاءته ثم يقدم
كل منهم تقريراً عن نتيجة دراسته وذلك في
بحر ثلاثين يوماً من تاريخ دخوله المؤسسة ثم
تعرض التقارير على مجلس التصنيف الذى يقرر
تسكيته وتصنيفه ويحول النزىل إلى العنبر
المخصص له حيث يقيده اسمه وتحفظ له تذكرة
عليها صورته وغرفته عند حارس العنبر . وتنقسم
العنابر إلى أقسام مختلفة :

(أ) شديدة الحراسة وهي غرف ذات
أبواب بقضبان حديدية غير متقابلة ولا توجد
بها نوافذ ، وتغلّق عند الغروب بواسطة آلات
ميكانيكية . ويقوم بهذا العمل حارس العنبر
ومحتويات الغرفة هي : سرير ودولاب وبماعة
الراديو وطاولة وكرسى وحوض غسيل (مياه
ساخنة وباردة) والتهوية والإضاءة بواسطة نوافذ
جانبية بأسقف زجاجية غير قابلة للكسر .

(ب) متوسطة الحراسة : وهي غرف ذات
أبواب خشبية متقابلة وبها نوافذ مرتفعة من
الزجاج الغير قابل للكسر ، وبها نفس المحتويات
السابقة .

ونسأل الرجل عن الرقابة التى متفرض على
السجين ، وهى متعقبة عن العمل ، ويفهم
الرجل أننا غريباء عن دياره وإلا لعرفنا . إنه
لا يوجد عندهم هذا النظام الذى يسمونه المراقبة ،
ألا يكنى السجين ما لاقاه من محن الحياة حين
أخطأت في حقّه فأكلت من عمره زماناً حرم فيه
من مباحج الحياة وحرّيتها ، ألا يجب على
المجتمع أن يحدد للسجين ميلاده مرة أخرى .

ويضع منا السجين في زحمة الحياة وتعفى
إلى حيث المؤسسات فتلس نظمها وأوضاعها
فتقدم لنا ألوانها ، وهي :-

١ - مؤسسات عقابية وهي خاصة بجميع
مرتكبي الجرائم في مختلف السن .

٢ - مؤسسات إصلاحية وهي خاصة
بالنزلاء المكنن إصلاحهم ، وتختلف الجرائم
والسن ، وتوجد من هذه مؤسسات مفتوحة بدون
أسوار أو حراسة ويعتبر إليها النزلاء
المؤثوق بهم .

٣ - مجنون وهي خاصة بالأحكام الطويلة .

٤ - مجنون زراعية وهي مجنون قليلة الحراسة
ويتنخب لها النزلاء المؤثوق بهم ويكونون عادة
من الشباب حاجة العمل إلى سواعدهم الفتية .

٥ - مجنون الحجز وهي مخصصة للمحبوسين
احتياطياً أو المحكوم عليهم بأحكام بسيطة لا
تزيد على ثلاثة شهور .

٦ - مؤسسات نساء وهي مفتوحة لمرتكبات
الجرائم مختلفات السن .

٧ - المستشفى الرئيسى لجميع النزلاء من كل
الأمراض المصابين بأمراض معدية أو مزمنة أو
يحتاجون لعمليات رئيسية ، والعجزة .

وتكاد هذه التتسيات تتقارب من أنظمة
بعض البلاد الأخرى والتي تنقسم السجون إلى :

١ - عقابية وهي لمتلدى الجرائم وذوى
الأحكام الطويلة وهي شديدة الحراسة محاطة
بأسوار .

٢ - محمية وهي لمرتكبي السابقة الأولى

السجون الحديثة في مصر :

لن نستطيع بكلمات قليلة أن نستوفي المقارنة بين الظلام والنور فيما نال السجون المصرية من إصلاح خلال الخمسين سنة الأخيرة ، ولكن أقدم لحة خاطفة وأضوء أضع بها النقط على الحروف لتكون بداية أمام من يحاولون البحث ويضمون سقائك التاريخ شرحاً وتفصيلاً .

شهدت الفترة ما بين أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مسئولية تاريخية تورط فيها المستعمرون وأذقانهم من الحاكمين فخلعوا من السجون المصرية مقابر للأحياء يخرج منها المسجون مهزوز الكرامة مشعباً بروح الحقد والكراهية القاتلة ليجد حاضراً مظلماً وأسرة مشردة جالمة تمحف به صرخات المواطنين — هذا مجرم فاسطوره . قد سطت للصخور قلبه وأذل المدول كيانه وعاقه التقليد عن طريق التوبة وتخرقه قوة عاتية لاتبالي بأمره : في حصّة ولا موهبة ؛ فورثها تفرور بدمه ورهبها تسيطر على إحساسه والسياط خلف ظهره تستح على إلهامه . قطوعيته . غذاؤه جوع في طعام والملايس الحمراء والخيش كسوة الشتاء والصيف . وقد كان هذا العذاب مسلطاً أيضاً على ضفاف النساء والأبرياء من الأطفال المذيعين في إصلاحياتهم . وغطت به الاستعمار مطور هذه المأساة وأعانه عليها قوم آخرون تماؤفوا على تنمية الجرمية ليكتبوا صفحات مظلمة في تاريخ مصر ويلوثوا طهارة النيل بأبشع الصور . لا يريدون البناء قدر ما يبتغون الهدم المروع ترى من المثل ؟ أم المستعمرون الذين كان من بينهم المدير والمفتش والمأمور ورؤساء الإدارات ؟ أم هم عملاء الاستعمار الذين يجهلون وسائل الترجية ؟ أم هو قصر رأس الحكمة وضحايا أوروى المعمورة الذين كانوا صبيلاً مسخرين محرومين من كل خير — مأخوذة عليهم منافذ الهواء ومسالك القضاء ؟

لقد جاءت الثورة المباركة فذت يدها

(ج) قليلة الحراسة : وهي غرف ذات أبواب خشبية متقابلة وبها نوافذ غير مرتقمة من زجاج غير قابل للكسر ولا تغلق أبوابها مطلقاً وقد يحتفظ المسجونون بمفاتيح غرفهم معهم وفي المساء يفتح باب العنبر وسده .

(د) عنابر الامتياز : وهي إما أن تكون على شكل غرف أو عنابر ، وهي خاصة بالمسجونين ذوي السلوك الحسن . والفرض منها تشجيع بقية المسجونين على السلوك الحسن وفيها تنعدم الرقابة والحراسة .

(هـ) المنزل : وهي مبان منفصلة مخصصة للعقوبة .

(و) التأديب : ويخصم للنوى السلوك الرديء والمشاغبين .

(ز) منازل خاصة للأحداث والنساء : وهي ثيلات مكونة من ثلاثة طوابق تشرف عليها عائلة .

وى كل مؤسسة مدارس للزلاء تقدم التعليم العلمى والحرفى كالكهرباء واللاسلكى والنجارة والصبانة وميكانيكا الطيران وقطع النيار ، كما تولي عناية فائقة لترفيه عن المسجونين بالرياضة البدنية والسباحة والموسيقى وتشجيع الهوايات . وى كل مؤسسة كنائس لإقامة الشعائر الدينية يتولى الوصل فيها وعاطف معينين من مجلس إدارات الكنائس . ولزيارة المؤسسة مرة كل أسبوعين لمدة نصف ساعة وتزداد لساعة إذا قدم الزائر من مكان بعيد ، ولا يزيد عدد الزوار عن ثلاثة . أما البريد فيصرح لكل تزيل بكتابة ثلاثة خطابات وتلقى أربعة أسبوعياً . ويوجد بكل مؤسسة مقصف (كاتنين) خاص بها يعرض فيه ما يلزم للزلاء — بأسعار متوافرة بواسطة كوربورات بقم نقدي . ويوجد بكل مؤسسة مستشفى خاص بها يعالج المرضى ويجرى التحاليل ويصرف الأدوية .

الوطنية البارة إلى هؤلاء المرضى، تتسع عن كواهلهم وصمة هذا التعذيب وتفسح لهم سبيل الإصلاح وتبعث الأمل إلى النفوس المنعقدة اليائسة لتنبه ضميرها وتقوم سلوكها وتسمو بفرائرها ومشاعرها وتهديها إلى صراط الحق والخير .

في ظل هذا التوجيه الوطني الحكيم قامت مصلحة السجون بإعادة النظر في أمر السجين بتدريبه على المهن الفردية المربحة وفطمت وسائل الرعاية لأسرته وعملت على تأمين مستقبله وحطمت عنه التقليد الخديلى ليكون له من ضميره قيود ومن أخلاقه حدود . وحسنت أنواع الغذاء وتركت للسجين حرية في أمر التدخين . وأنشئت المقاصف وأقيمت الملاعب الرياضية وبُنيت قاعات ومسارح لمرض التمثيليات والأفلام الصحية والأدبية والثقافية وسمح بالاستماع إلى الإذاعة ولا سيما البرامج التوجيهية والفنية . ثم أضيفت غرف السجون لتكوين الإضاءة أمام أنظارهم بشيراً بنور الأمل ينفذ إلى قلوبهم . وبدئ في تميم نظام نومهم على الأسرة لحمايتهم جميعاً من الأضرار التي يسببها اقتراس الحصر المنسوجة من الكيف وحل عن نظام التعليم السابق وإن كانت ثمرته قد تحققت في عدة تجارب ، عدل عن ذلك إلى تثقيفهم على ثلاث مراحل طبقاً لمتنـاج يتضمن التربية الدينية والتربية القوية والتربية الصحية على أوسع نطاق

طبقاً للقرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر عام ١٩٥٨ . وأنشئت المكتبات الى تضم ألوف الكتب في مختلف العلوم والفنون . هذا إلى جانب حلقات الإرشاد والتدوات الدورية وإقامة الشعائر والاحتفال بجميع المناسبات دينية ووطنية وإنشاء مجلات الحائط الأسبوعية .

ولم تقف رعاية المسجون عند شخصه بل امتدت إلى أسرته ونظر فيها إلى حاضره ومستقبله وقد أنشئ المجلس الاستشارى الأعلى للسجون يضم صفوة من رجال القاذون والطب والاجتماع والإدارة والعمل إلى جانب تنظيم هيئات الرعاية في مختلف العواصم .

ولم يقف الأمر عند إصلاح الأنظمة بل إن هذا الإصلاح في طريقه إلى إنشاء السجون الحديثة مزودة بالإمكانيات التي تحقق الهدف المنشود .

كل ذلك وكثير غيره قامت به المصلحة الشائرة ليصل نور العدالة والإيمان إلى قلب المسجون وضميره . إنتاج وبناء وتحرير ، ثقة وتشجيع وأمل كبير . وفي ظل مبادئ الثورة المباركة ، وفي رحاب الإنسانية العارفة ، وفي ميدان الضمير الاجتماعى وعلى أطلال الاستعمار ومظلمة المظوية إلى الأبد ومن دروس الماضى وإشراقه الحاضر وأمل المستقبل نوالى جهد العاملين لإعادة بناء المواطن السجين .

مبادئ الاختبار بالبوليجراف^(١)

قررتها الأكاديمية الأمريكية لخبراء البوليجراف في اجتماعها السنوي الرابع

بواشنطن في ٥ ، ٦ سبتمبر ١٩٥٧ ونشرت بمجلة :

The Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science

Vol. 48, No. 5 — 1958

يمكن العمل فيه يتطلب جهازاً يرصد بطريقة دائمة أنماط حركة القلب والأوعية الدموية وحركة تنفس المختبر . كما أننا نعرف بالرغبة في الإفادة من الأجهزة التي ترصد تغيرات فسيولوجية أخرى لها علاقة بكشف الخداع . ونعرف كذلك بأن الرغبة في البحث في هذا الميدان تحتم علينا أن نكون على وعي بالتطورات التي قد تؤدي إلى زيادة يقيننا بصحة وثبات النتائج التي نتوصل إليها .

ثانياً : الخبير

(أ) مؤهلاته : نعرف بأن خبير البوليجراف لابد أن يكون مستجوباً ماهراً ، ومدرّباً تدريباً منهجياً دقيقاً على استخدام الجهاز وأساليبه الفنية .

(ب) السلوك غير الفني : فبإلزامنا نعتبر من جانب المختبر سلوكاً غير فني :

١ - أي ادعاء بالكمال ، فالخبير لا يدعي الكمال لأنه يعرف منذ البداية أنه لا يمكن أن يؤدي كل الناس اختباراتهم بواسطة هذا الجهاز بنجاح ، فضلاً عن أن الكمال لا يتحقق في أي

نحن أعضاء الأكاديمية الأمريكية لخبراء البوليجراف (جهاز كشف الكذب) مع اعترافنا :

— بالمساهمة الكبيرة للأجهزة والطرق الفنية التي يستخدمها خبراء البوليجراف في أي ميدان يكون تحديد صدق الإنسان فيه ذا أهمية .
— وبالتقدير لثرائد الذي لاقته نتائج اختبارات البوليجراف ،

— وبالشفقة الشديدة التي يعقدها رجال القانون ، ورجال الأعمال ، والهيئات الحكومية على نتائج اختبارات البوليجراف ،

— وباحتمالات الأضرار المديدة التي تنتج حين يستخدم الجهاز أشخاص غير مدربين أو لا يتمتعون بدقة فنية ،

مع اعترافنا بهذه الاعتبارات فقرر هذه المبادئ لتوجيه أعضاء الأكاديمية وإرشاد كل شخص يستخدم الجهاز أو يعتمد على نتائجه .

أولاً : الجهاز

إننا نعتقد أنه لا يمكن الحصول على نتائج مناسبة إلا بجهاز مناسب وأن أقل مستوى

(١) يراجع مقال « مصل الحقيقة وجهاز كشف الكذب » الذي نشر بالعدد السابق من المجلة

(العدد الأول — السنة الأولى) .

والأشخاص المختبرين. ولا يطبق مثل هذا الشرط في حالات الاختبارات الروتينية التي تجري قبل التوظيف أو الاختبارات الأولية. وفي الحالات التي تكون أقوال الشركاء متناقضة فإننا ننصح باختبارهم جميعاً على البوليجراف.

(ج) الصلاحية للاختبار: لا ينبغي أن تجري اختبارات البوليجراف إلا على أشخاص سليمي الجسم والعقل والوجدان وإذا رأى الخبير أن حالة المختبر لا تسمح لسبب جسمي أو عقلي أو وجداني فيقول إجراء الاختبار حتى يصبح في حالة طبيعية.

(د) الاختبارات الاختيارية: نمتدع بأن اختبار البوليجراف فعل اختياري من جانب المختبر.

(هـ) حجرة الاختبار: ينبغي أن تضم حجرة الاختبار بمظهر قبيح. فلا ينبغي أن تحتوي على ما يشتت البصر أو الضوضاء الآتية من الخارج أو حرارة غير عادية. . . أو أي شيء من العوامل التي قد تحول دون نجاح الاختبارات.

رابعاً : التقرير

ينبغي أن يكون تقرير الخبير واضحاً دقيقاً شاملاً لما دار أثناء الاختبار ، متصلاً بموضوع التحقيق وبراؤه الفني بنتائج الاختبار ولا تقدم هذه التقارير إلا للأشخاص ذوي السلطة .

عملية تتدخل فيها الإرادة البشرية .

٢- أى إدعاء بمؤثرات فنية لم يحصل عليها المختبر .

٣- أى إدعاء بوجود أجهزة أو طرق أو مناهج مريبة . والمختبر الأمين يسمى للنهوض بالمهمة عن طريق نشر أساليبها الفنية .

٤- أى استخدام للبوليجراف بقصد تصيد الاعترافات وحدها مما قد يؤدي إلى إغفال وظيفة أخرى ذات أهمية الجهاز وهي إبعاد الشبهة عن البريء .

٥- أى سلوك أو اتجاه أو حيلة أو خدعة في إدارة الاختبار قد يؤدي إلى الميل باعتراف زائف .

٦- أى تقرير عن الاختبار يختلف عما يعتقده الخبير .

٧- أى منشورات تتضمن اختبارات مازسة . ولا ضرر من إيضاح العملية الآلية للجهاز بحيث لا تتضمن أي أسئلة خادعة .

ثالثاً : الاختبار

(١) أسئلة الاختبار: إننا نعتقد أن الأسئلة التي تسأل أثناء اختبار البوليجراف ينبغي أن تكون عن الموضوع الذي يطلب فحصه ولا يسمح باستخدام الأوليجراف لمحاولة إيجاد خطأ للمختبر . أما مجال الأسئلة فيحدها الموضوع نفسه مع ترك صياغتها إلى مهارة المختبر .

(ب) الأشخاص المختبرون: إننا نعتقد أنه لا بد أن تكون ثمة صلة واضحة بين موضوع التحقيق

رأى فى مقال (١) « التحليل الاجتماعى للشخصية »

عل ما يشيع عنها من آراء ليست واضحة تماماً بل متضاربة فى بعض الحالات .

يقول الأستاذ الدكتور الساعاى فى ص ٨٥ « إن الاتجاهات المختلفة التى حاولت الكشف عن العوامل المؤدية إلى الإنحراف قد نجحت فى تأكيد أهمية بعض العوامل فى إحداث هذه الظاهرة ولكنها لم تنجح فى تفسيرها كنشاط دينائى كلى تتفاعل لإحداثه عدة عوامل متداخلة » وهو قول يوسى بأن الفلسفة التى تستند إليها الدراسة تنطوى على النظر إلى الظواهر موضوع البحث فى تفاعل جوانبها بعضها مع بعض بشكل دينائى . ولكن طابع الدراسة - التى يمكن استخلاصه من عرض المقال لها - هو طابع استاتيكي صرف لا يختلف - فى مقوماته الأساسية - كثيراً عن الدراسات التى أطرحت - فى المقال - لما أخذ عليها من أنها تنظر إلى السلوك المنحرف نظرة استاتيكية . وليس أدل على هذا من أن يقال إن « كل جماعة أولية تنمى فى كل عضو من أعضائها تشكيلات نفسية مميزة ، فيكون للفرد عدد من التشكيلات النفسية بعدد الجماعات الأولية التى ينتمى إليها وما الشخصية فى نظرنا إلا مجموعة هذه التشكيلات النفسية » ص ٧٢ . وأن « الجماعة ذات الأقران الأعزق تنطبع الفرد هى التى يكون تشكيلها النفسى غالباً على التشكيلات الأخرى فى تكوين الشخصية ونموها » ص ٨٥ . ونعتقد أن ليس ثمة من الدراسات الموضوعية لعملية التنشئة الاجتماعية - أو لتطبيع الاجتماعى - ما يؤيد هذا الرأى .

لا جدال فى أن كثيراً من الوسائط

مقال التحليل الاجتماعى للشخصية الذى نشرته « المجلة الحنائية القوية » فى العدد الأول من المجلد الأول للأستاذ الدكتور حسن الساعاى هو محاولة للاستفادة من نتائج دراسات سابقة فى بعض العلوم الإنسانية - وعلم الاجتماع بصفة خاصة - للوصول إلى تفسير للسلوك المنحرف يكون - من وجهة النظر المنهجية - إطاراً ينتظم المحاولات العلمية التى تبذل لفهم هذا اللون من السلوك الإنسانى ويكون موجهاً لتجارب لاحقة فى هذا المجال .

وقد كنا نود أن نعرض لمناقشة كل من عناصر المقال ، ولكن ضيق المجال يجعلنا على أن نكتفى بمناقشة أبرز ما اختلفنا فيه مع الأستاذ الدكتور حسن الساعاى بالنسبة لما ورد فى المقال مؤكدين أن فى المقال كثيراً من الجوانب القيمة التى يمكن أن تكون أساساً لإضافات جديدة فى علم الإجرام .

أما عن توضيح المفاهيم الأساسية التى استند إليها المقال فقد جاء كافياً فى بعض جوانب فقط . فقد كنا نتوقع أن يكرس اهتمام أكبر لتعريف بالمفاهيم الثلاثة : ثلة الأصناف وعصبة الأقران وزمرة الرفاق ، بشكل يكشف عن خصائص تركيب كل منها ويبين العلاقات السائدة فيها والوظائف التى تؤديها لأنها كانت من الدعائم التى قامت عليها فكرة التحليل الاجتماعى للشخصية ، واستمدت أكثر مقوماتها . كما كنا نتوقع أن تتحدد دلالات مفاهيم أخرى مثل : السلوك المنحرف والذكاء العام والذكاء الاجتماعى وغيرها . فلا يجوز - فى مقال كهذا - أن يقلل تحديد دلالاتها اعتماداً

(١) تعليق للأستاذ محمد عزت حجازى للباحث المساعد بالمعهد القومى للبحوث الجنائية على مقال الدكتور حسن الساعاى « التحليل الاجتماعى للشخصية - اتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف » الذى نشر بالمجلد الأول من هذه المجلة .

فإذا كان الانحراف لا يبدو أن يكون إخفاقاً من الفرد في التكيف مع موقف من المواقف التي تعرض له في حياته مع الآخرين على التحو الذي يتوقفه - أو يتطلبه - المجتمع من خلال ما اتخذ من أساليب لتنظيم ما يباشره أفراد من ألوان التفكير والسلوك - وذلك بفعل نقص الآليات المزود بها الفرد للتكيف ؛ وكان الانحراف - بناء على ما تقدم - مفهوماً اجتماعياً لا يطلق إلا متمشياً مع واقع اجتماعي وفي مواقف بالذات ، فإننا لا نفهم أن يقال أن الأفراد في مجتمع ما لديهم كلهم دوافع قوية للانحراف وخاصة إذا كان هذا في سياق تحليل اجتماعي للشخصية . ولذا نأخذ على هذه الآراء :

١- أنها ، بحكم أنها تستغرق فيمن تتحدث عنهم كل أفراد المجتمع المعقد ، تفترض أن الطبيعة الإنسانية - في المجتمع المعقد على الأقل - شريرة في أساسها ، وإن كان ثمة اختلاف في الآثار التي ترتب على هذه الخاصية بفعل اختلاف الظروف الخارجية بالنسبة للفرد من البشر .

٢- أنها تنطوي على التسليم بفكرة وجود ما يسمى « الجريمة الطبيعية » وهي فكرة تقول بأن ثمة ألواناً من السلوك أو التفكير ينظر إليها الناس في المجتمع على أنها جرائم بغض النظر عن اختلاف المجتمعات واختلاف المجتمع الواحد باختلاف الزمان . ولا يغير الأمر أن يقال أن الحديث في هذا الصدد مقصود به المجتمع المعقد فقط . إن علماء في حداثة علم الإجرام وله خصائصه والظروف التي ظهر وما زال يعيش فيها يفيد في تقلمه أن تتناول الظواهر التي تدخل في مجاله تناوياً موضوعياً فتلاحظ وتحلل ويحاول تفسيرها في واقعها الحى أكثر مما يفيد في هذا الشأن أن تحلل بعض الحقائق التي كشفت عنها من ظواهر دراسات تموزها الموضوعية وتفتقر إلى النضج تحليلياً ينتهي إلى تفسيرات مبنية في التجريد .

- جماعات وأنظمة - تشارك في الافتقار بالفرد من البشر من المرحلة البيولوجية التي يكون عليها عند مولده إلى مرحلة الكائن الاجتماعي القادر على التكيف بنبجاء نسبي مع أكثر المواقف التي تعرض له في الحياة . ولكن الذي يسهم به كل من هذه الوسائط في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد ليس هو خلق تشكيل نفسي مميز وإنما هو توفير خبرات تتفاعل مع خبرات أخرى من وسائط أخرى وتثرى الشخصية بإمكانيات التفاعل - بشكل أو بآخر - مع مختلف المواقف التي يتواجد فيها الشخص في كل آن .

فإذا انتقلنا من هذا إلى مناقشة «الكشف» الذي انتهى به البحث في ص ٧٩ « والواقع إنه لو استطعنا دراسة سلوك الأفراد في المجتمع المعقد لوجدناهم ينقسمون إلى (فئات أربع) عند أفراد كل منها دوافع قوية للانحراف » ولكن :

- تظل هذه الدوافع في المجموعة الأولى كامنة لا تظهر لعدم وجود الموقف الملائم الذي تتكامل فيه عوامل الانحراف .

- تبقى هذه الدوافع في المجموعة الثانية مكتوبة برغم توافر المواقف الملائمة لظهورها لأن أفراد هذه المجموعة عصابيون .

- تتوفر لدى أفراد المجموعة الثالثة المواقف للإجرام ويخرجون بالفعل على القانون ولكنهم لا يضبطون .

- تتوفر لدى أفراد المجموعة الرابعة المواقف للإجرام ويخرجون بالفعل على القانون ويضبطون وهم المجرمون .

نعتقد أن المجال لا يسمح بمناقشة هذه الآراء تفصيلاً مع إحساننا بأهمية مناقشتها في تفصيل على أساس أنها النتيجة الهامة التي انتهى إليها المقال . ولكننا نكتفي بالقول بأن ما تنطوي عليه هذه الآراء لا يتماشى مع الحقائق التي انتهت إليها الدراسات الحديثة في الأثر وبيولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس .

جناح الأحداث

عرض مختصر للتقرير المقدم من لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي

لدونالد كليمر Donald Clemmer

American Journal of Correction, Vol. 20, No 1—1958

وفي صيف عام ١٩٥٣ عين رئيس اللجنة القضائية بالمجلس المسر روبرت هندركسن رئيساً لهيئة تنفيذ قرار المجلس . ثم تألفت لجنة فرعية من ثلاثة من الأعضاء ، وقد بلغ عدد التقارير التي قلمتها اللجنة الفرعية ونشرها ، اثني عشر تقريراً . وقد توصلت اللجنة إلى صياغة وثيقة عرفت «بقانون الأطفال الجانحين» وهي الوثيقة رقم ٤٣١ «مجلس الشيوخ» والتي تضمنت إعانة الولايات والأقاليم والمدن بمساعدة مالية قدرها ٢٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار وذلك بقصد بذل جهود فعالة لتحسين سلوك الشباب وتدريب الموظفين الذين يزاوون مشاكل الأحداث الجانحين ولقيام ببحوث في هذا الميدان وإعانة البرامج الوقائية التي تضطلع بها المؤسسات العلاجية. ولقد كان من بين الفحوص التي قامت بها اللجنة دراسة علاقة «العمالة» بين الشباب وبين ظاهرة الجناح ، كما حاولت تفهم الصلة بين عجز الشباب (بين سن ١٣-١٩) عن إيجاد عمل مناسب وبين ظاهرة سوء السلوك بينهم، كما تنهت اللجنة تبعاً لهذا الأسلوب من التفكير إلى دراسة موضوع التلاية الذين يتخلفون عن الدراسة نتيجة مزاولتهم أعمالاً تؤدي بهم إلى السلوك الجانح حيث أبانت عدة نتائج منها ، إنه لم تكن هناك توصيات ودراسات تشخيصية علاجية كافية لحوالة الشباب اللين في سن الدراسة وأن عدداً كبيراً منهم قد استغرقهم العمل الرزق حتى من انتظامهم في الخدمة العسكرية . وقد أرادت اللجنة أن تدفع بين الجمهور أهمية الآثار المترتبة على وسائل الاتصال الجماعي Mass Media في التنشئة الاجتماعية السليمة

إن الحقيقة ذات الدلالة الواضحة والمستقرة من دراسه الميادين المختلفة لعلم الجريمة في السنوات الأخيرة ، كانت نتيجة لبحوث رجال التشريع من أعضاء المجالس النيابية أكثر مما كانت نتيجة منطقية متوقعة لبحوث التي تقوم بها الجامعات والمؤسسات والهيئات المشرقة على تنفيذ القانون . ولا تصف الجان التشرعية أعمالها بأنها بحوث علمية وإنما هي تقارير أو دراسات يقوم في الغالب قانونيون بصياغتها صياغة واضحة يفهمها الجمهور ، وليس الشأن الشأن كذلك بالنسبة للغة الدقيقة والصيغ الإحصائية التي يستعملها العالم الاجتماعي . وتستطيع لجان الكونجرس إظهار نتائج ما توصلت إليها تقاريرها في الوقت المناسب ، فإن لمكانة الأعضاء وانتظام حضورهم وكفاية الاعتيادات المالية واتساع مجال دراساتهم (مما يدعو إلى الإفادة من الإحصائيين في نواحي العلوم المختلفة) ، لكل هذه العوامل مجتمعة أثرها في تيسير مهمة الأعضاء ، والتقرير الذي نعرض ملخصه هنا - وهو تقرير لجنة مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة عن جناح الأحداث ، جاء نتيجة لقرار المجلس رقم ٨٩ بتاريخ أوليونيه سنة ١٩٥٣ الذي طالب فيه القيام بدراسة دقيقة كاملة عن ظاهرة جناح الأحداث في الولايات المتحدة . كما طالب هذا القرار بصفة خاصة تزويد المجلس بمعلومات عن عدد حالات ونوع جناح الأحداث ، والأسباب والعوامل التي تؤدي إليه ، وعلى كفاية القوانين والإجراءات الفيدرالية المتصلة به ، وكذلك مدى انتشار المخدرات بين الأحداث.

لجمع المعلومات والبيانات عن ظاهرة الجناح بين أحداث الهنود . ووجدت اللجنة أن من العوامل المصاحبة لجناح الأحداث وجود المدارس الفقيرة وأخياء البيوت التي لا تتوفر فيها الوسائل والضروريات التي تتفق وأبسط مبادئ كرامة الحياة الإنسانية ، هذا فضلا عن عاملين آخرين هما الفقر الشديد وظروف العمل غير المناسبة . وقد وجدت اللجنة أنها إزاء هذه العوامل لابد من أن تضع تقريراً مؤقتاً يشمل على هذه الدراسات ويوصى بسن تشريعات لتحسين كافة هذه النواحي والارتقاء بها .

وثمة ميدان قامت اللجنة بدراسته هو تجارة بيع الأطفال وتبادل الاتجار بهم بين مختلف الولايات . وقد وجدت اللجنة الفرعية أن حوالي ٢٥,٠٠٠ طفل لا يوضعون في المؤسسات الاجتماعية المعترف بها قانوناً والتي تقوم بتنفيذ الإجراءات القانونية الخاصة بالتبني، وكشفت اللجنة أن آلافاً عديدة من الأطفال يباعون عن طريق المولدات والمخامين والاطباء الزوجين الراغبين في التبني وذلك دون القيام بفحوص طبية أو بحوث اجتماعية نفسية تتصل بملامة الطفل لمذنب الزوجين أو العكس ، ولهذا أعدت اللجنة مشروع قانون لتصحيح المسائل القائمة ولم يصدر منه .

ورأت اللجنة وهي بإزاء دراسة ظاهرة جناح الأحداث أن تدرس المشاكل المتصلة بالشباب والمخدرات ، فعقدت عدة مؤتمرات في مناطق تمثل مختلف الولايات ، وبحث الأعضاء وجهات نظر اخصائيين أعلاوا إعداداً مهنيّاً لتفسير موضوع إدمان المخدرات والاتجار فيها . وإذا كانت قد أعوزت اللجنة الأرقام الدالة على مدى انتشار المخدرات بين الأحداث فإنها تبينت مع ذلك أن من ١٤ ١٩٥٠ ٢٨,٥ قسمة التي سجلها مكتب المخدرات الفيدرالي في يونيو عام ١٩٥٥ : ١٤٥ ر ٣ منها أي بنسبة ١٣٪ أهم فيها أشخاص تقل سبهم عن ٢١

كالروايات البوليسية والمزلية وبيئة الجريمة والسبنا والتلفزيون ، وقد ترتب على ذلك أن عين القائمون بصناعة الكتب الهزلية مديراً لوضع قانون لها ، كما بدأت جهود صارمة لتنظيف السوق من الكتب الفاسدة . أما في صناعة التلفزيون فقد استجاب المسئولون لدراسات اللجنة بمراجعة حذف البرامج التي لها آثارها السيئة في نفوس الشباب . هذا وقد أخذت اللجنة صناعة السبنا على ما تعرضه من صور جنسية فاضحة أو صور العنف التي تؤدي بالشباب إلى عدم الإحساس بالآلام الإنسانية . وبالإضافة إلى ذلك فقد أثارت اللجنة موضوعاً حساساً هو الصور الفاضحة التي تقع في أيدي الشباب ويقوم بنشرها في أرجاء البلاد نقر من الذين انضمت لديهم التيم الخلقية . وقد درست اللجنة المطالب إلى يجمعها هؤلاء المفسدون من رواج بضاعتهم الفاضحة بأربعة ملايين من الدولارات . وقد أرجع علماء الطب النفسي الذين استقدمتهم اللجنة للإفادة من علمهم وخبراتهم ، ذبوع هذه الظاهرة إلى عاملين : سن الشباب من ناحية وإلى العقلية الفضولية الجنسية من ناحية أخرى ، وأن وصف وإظهار الأفعال الجنسية الشاذة بالطريقة التي تبدو بها هذه الصور لما يبدو الشباب إلى الفطن بأنها أفعال يقوم بها جميع الأسوياء من الناس في سلوكهم ، ومن أسئلة هذه الصور صورة صغار الأطفال في سن الأربع سنوات في سلوك جنسي شاذ . ولهذا جمعت اللجنة أسماء ناشري هذه الصور وقدمتها إلى إدارات البؤس في جميع أنحاء الجمهورية كما أثارت حملة عنيفة ضد من تسول له نفسه نشر مثل هذه الصور الفاضحة ، وقد أفادت هذه البيانات لجنة أخرى من أعضاء الكونجرس لإصدار قانون لإصلاح هذا الشأن . وقد اهتمت اللجنة بظاهرة الجناح بين الهنود « السكان الأصليين » فعقدت جلساتها في شيكاغو وداكوتا وجنوب غرب الولايات المتحدة

وأوضحت اللجنة أن إهمال أوقات الفراغ عامل من عوامل تعميق النهوض بالمجتمع ، وأن كثيراً من الأفعال الإجرامية التي يرتكبها الأحداث أو الكبار قد ارتكبت أثناء ساعات الفراغ ، إذ جمعت البيانات التي دلت على أن نسبة كبيرة من الأفعال المانعة كان الباعث إليها - على الأقل كما يبدو للباحث لأول نظرة - محاولة إيجاد طرق مادية لشغل أوقات الفراغ ، فالاهتمام بوقت الفراغ وبالنواحي الترويحية اهتمام في مضمه ، وخاصة إنه كلما اتسع لطاق استيعال الآلات أدى ذلك إلى انخفاض ساعات العمل وطول فترات أوقات الفراغ . ومع أن تقادير اللجنة لا تقترض أن تحسين الوسائل الترويحية قد يحل مشكلة جناح الأحداث ، فإنها أشارت إلى وجوب الاهتمام بها ، فالحاجة البشرية والنهضة بالمجتمع كلاهما يحتاجان رعاية كبيرة .

وشملت دراسات اللجنة أنواع السلوك المنحرف ومناه عند الحدود المكسيكية ، وقيم العمليات التنفيذية للقوانين العقابية الإصلاحية الخاصة بالشباب ، وموضوع الخمور ، ونواحي العمليات التنفيذية للقوانين العقابية الإصلاحية الخاصة بالشباب ، وموضوع الخمور ، ونواحي نشاط المصايب وخاصة وسائلها التخريبية . ولقد شغلت اللجنة نفسها بمجال واسع التعرف على دوافع السلوك المنحرف للشباب أو العوامل المصاحبة لهذا السلوك ، واستطاعت أن تكشف علاقة بعض هذه العوامل بالنشئة الاجتماعية أو البيئة الثقافية المحيطة التي ينشأ فيها الطفل . ونستطيع أن نقول أن كثيراً من اللجان التي تبحث في شؤون الجريمة تتألف من أعضاء الكونجرس أو من باحثين يعملون في الهيئة الفنية في الولايات والمند أكثر مما تتألف من أساتذة الجامعات أو الهيئات التي تشرف على تنفيذ القانون ، كما نشير إلى ما ترتب على دراسات هذه اللجان من تقديم مشروعات قوانين تصل هذه الدراسات .

سنة وعرف كذلك أن انتشار المخدرات بين الأحداث يتركز في مدن كبيرة مثل لوس أنجلوس ونيويورك وشيكاجو وفيلادلفيا وديترويت كما وجد أن هناك ارتباطاً بين انتشار المخدرات بين الشباب وبين الأحياء المزدهرة الفقيرة Slums في هذه المدن الكبرى ، واهتمت اللجنة بالإجراءات الكفيلة بإصلاح هؤلاء الشباب وتأهيلهم عن طريق الإفادة من الطب العقل كوسيلة للإبلا من الإدمان . وانتهت اللجنة إلى وجوب تعمل البوليس عن القبض على هؤلاء الممنين وتحويلهم إلى الأغصانيين الطبيين والاجتماعيين والنفسيين .

وقامت اللجنة ببحث عن الأمراض التناسلية بين الأحداث وتشعب هذه المشكلة . وتدل الأرقام على أن عدد المرضى بهذه الأمراض من الذين يتراوح سنهم بين ١٣ ، ١٩ : ٦٠,٠٠٠ كل عام منهم ٥٢,٠٠٠ بالسليلان و ٨,٠٠٠ بالزهرى . ويهدأ على هذه الأرقام عملت تقديرات تقريبية تبين أنها ٢٠٠,٠٠٠ من الأحداث يصابون سنوياً بالأمراض السرية ، وتدل هذه الأرقام على مدى شهور الاعتلاط الجنسي بين نسبة كبيرة من الشباب ، وعلى مدى تفهمهم الخلق ، ثم أشارت اللجنة وهي بصدد حديثها المسهب عن الأمراض التناسلية إلى أن الجهود الفردية وخاصة لعلاج مشكلة هذه الأمراض غير سديدة ، فليست هذه الأمراض إلا مظهراً واحداً لمشاكل متصلة من الواجب علاجها ككل ، وهذا استطاعت اللجنة أن تسد فراغاً كبيراً بقيامها بهذه الدراسة الكاملة الدقيقة للأمراض التناسلية وجناح الأحداث .

وقامت اللجنة بدراسة فاحصة للبرامج الترويحية والإفادة من وقت الفراغ ، فلاحظت أن هذه البرامج تشمل ميادين كثيرة ثقافية واجتماعية وجسمية وخلقية ، كما لاحظت أن الإمكانيات الحكومية يجب أن تنسج إذا ما أريد تحقيق مطالب الحاجات البشرية ،



يقوم هذا الباب بعرض مفصل أو مجمل
لأحدث وأهم الكتب الجنائية والتنويه بما يظهر
أو يرسل المجلة من مؤلفات .

عرض لكتاب « الجريمة والمجتمع »^(١)

تأليف الدكتور زكريا إبراهيم

نشر مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٥٨ - في ٢١٦ صفحة من الحجم الصغير

العلوم المهمة بالسلوك الإنساني بصفة عامة
والسلوك الإجرامى بصفة خاصة في خلال
الخمس والعشرين سنة الماضية .

أما المراجع العربية فقد كانت مجلة علم
النفوس مجلد ٤ عدد ٢ أكتوبر ١٩٤٨ هي
المراجع الوحيد الذى اعتمد عليه المؤلف .

وقد استخدم المؤلف أسلوبين رئيسين
للاستفادة من المراجع التى استند إليها . فن
ناحية ، نجد مثلاً على ذلك أن كل ما كتب
تحت عنوان « العقوبة فى القوانين الجنائية
الحديثة » (أنظر صفحتى ٢٧ - ٢٨ من الكتاب)
عبارة عن ترجمة تكاد أن تكون حرفية لبضعة
سطور من صفحتى ٢٨٢ و ٢٨٣ من كتاب
Social Pathology طبعة ١٩٥١ لبرفسور
ليمرت B.M. Lemert ، ومع هذا فلا نجد أية
إشارة إلى هذا المصدر .

ونجد أيضاً تحت عنوان « التعريف
الاجتماعى للجريمة » (أنظر صفحات ٢٨ -
٣٠ من الكتاب) أن المؤلف قد ترجم جملة
واحدة من كتاب Lemert المذكور مشيراً

كتاب « الجريمة والمجتمع » للدكتور
زكريا إبراهيم هو الكتاب الثالث الذى أصدرته
« مكتبة علم النفس » التى يشرف عليها الدكتور
محمد عثمان نجماى أستاذ علم النفس المساعد بكلية
الآداب جامعة القاهرة .

وقد تناولت هذا الكتاب وعنيت برغبة أكيدة
في تقديمه إلى القراء على أنه عمل جدى قد جاء
في أوانه . وزاد إحساسى بهذه الرغبة عندما
قرأت في التصدير الذى كتبه الدكتور نجماى
لهذا الكتاب قوله « وإنى على ثقة أن هذا الكتاب
القيم ، وما يحتويه من دراسات علمية هامة
ستفيد كثيراً من الباحثين في علم النفس وعلم
الاجتماع والقانون » .

وقد سجل المؤلف أنه قد اعتمد على ثلاثة
وعشرين مرجعاً أجنبياً . ولكن اعتماد المؤلف على
مراجع قديمة فى معظم الأحيان لا يتفق مع القول بأن
الكتاب يحتوي على دراسات علمية هامة ستفيد
كثيراً من الباحثين في علم النفس وعلم الاجتماع
والقانون . إذ الواقع أن المؤلف قد أغفل الكثير
ما سجلته المجهودات العلمية الحديثة في ميدان

(١) قام بهذا العرض الدكتور سيد عويس الباحث الأول بالمعهد القومى للبحوث الجنائية .

التي عرضت في أربعين ألف مسألة شهدها سبعون مليوناً من الأشخاص ٦٥ في المائة منهم من الأطفال والقتصر ولم يرد بالمقال أين أجرى هذا الإحصاء ولا من أجره ولا كيف تم إجراؤه . ومع هذا نجد المؤلف قد اعتمد عليه .

فإذا تعرضنا بعد هذه الملاحظات الخاصة بالشكل إلى ما تعرض له المؤلف من موضوعات نجد أنه في صفحة ١٦ من الكتاب يقول « وهكذا كانت المدرسة الإيطالية قد نظرت إلى الجريمة باعتبارها ظاهرة طبيعية » . والقول بأن المدرسة الإيطالية قد نظرت إلى الجريمة باعتبارها ظاهرة طبيعية قول تعوزه الثقة ويناقضه ما قاله المؤلف نفسه في نفس الصفحة من أن فرى Barico Ferri وهو أحد أعلام المدرسة الإيطالية « قد حرص على تأكيد أهمية العوامل الاجتماعية في السلوك الإجرامي ، مما دعا البعض إلى اعتباره من دعاة المدرسة الاجتماعية في الجريمة » . كما يناقضه أيضاً ما قاله المؤلف في صفحة ٦٧ من الكتاب من أن لومبروزو C. Lombroso لم يقف عند نظريته الأولى في الإجرام الوراثي بل حاول أيضاً أن يدخل في اعتباره بعض العوامل النفسية والاجتماعية » .

وقد أوضح فرى دون لبس في كتابه Criminal Sociology أنه ليس صحيحاً القول بأن المدرسة الوضعية (يقصد المدرسة الإيطالية) تؤكد أن الجريمة هي ظاهرة انثروبولوجية بحتة . أي ظاهرة طبيعية يرث عواملها المجرمون . والواقع أنه يمكن القول أن المدرسة الإيطالية قد اهتمت إلى أن الجريمة هي ظاهرة بيولوجية اجتماعية . وقد قرر هذا فرى وأوضحه في كتابه المشار إليه إذ يقول « أن الجريمة هي نتيجة العوامل الفردية Individual أو العوامل الأنثروبولوجية Anthropological والموسمات الخارجية Physical والعوامل الاجتماعية Social » . ويقصد فرى بالعوامل

إلى هذا المصدر . ثم نجده يعقب على هذه الجملة بقوله « ومعنى هذا أنه لا يمكن أن تكون ثمة جريمة إلا إذا توافرت الأركان الثلاثة الآتية . . . الخ) . ويتضح أن كل ما كتبه المؤلف بعد ذلك هو ترجمة حرفية لبضعة سطور من صفحة ١٥ من كتاب البر وفيسور سذرلاند Principles of Criminology . ولكن المؤلف لم يذكر هذا المصدر .

أما الأسلوب الثاني الذي استخدمه المؤلف بالنسبة للمراجع العربية أي بالنسبة للمقالات التي رجع إليها في عدد مجلة علم النفس المشار إليه . فإنه اعتمد على آراء كتبت في سنة ١٩٤٨ أي قبل صدور كتابه بعشر سنوات ، دون تغيير أو تطوير للمعلومات إذا دعت للضرورة إلى ذلك ، ودون تصحيح أو تمحيص .

ومن الأمثلة على ذلك نجد أنه إذا كان الدكتور مصطفى اسماعيل سويف مثلاً قد قال في مقاله « الجريمة والكمال الاجتماعي » المنشور في هذا العدد نقلاً عن « كتاب الإجرام في مصر » لمحمد البايلى طبعة سنة ١٩٤١ ، أن نسبة الإجرام في الوجه القليل مرتفعة بكثير عنها في الوجه البصري وذلك لأن المجتمع في الوجه القليل أشد تماسكاً ومن ثم كانت الجريمة في نظره أشد إيماناً في الإجرام . . . إذا كان الدكتور سويف قد قال هذا في سنة ١٩٤٨ فإن المؤلف يقول نفس القول سنة ١٩٥٨ . بالنسبة لا يزيد ولا ينقص . . . دون أن يحاول التعرف على مدى تطور نسبة الأجرام في الوجه القليل منذ سنة ١٩٤١ حتى سنة ١٩٥٨ .

ونجد أيضاً ، أن المؤلف قد أشار إلى مقال « السينا والجريمة » وهو مقال نشر بشير توتيع في عدد مجلة علم النفس المشار إليه (انظر صفحة ٨٨ من الكتاب) ، والشرط الثاني من هذا البحث منعم بالأرقام الإحصائية على ضوء إحصاء أجري في عام ١٩٣٨ عن نوع الأقاليم

ويبدو أن المؤلف عندما كتب الفصل الذي سماه مناهج البحث في الجريمة (انظر صفحات ٤٢-٥٧ من الكتاب) أراد أن يقول شيئاً ما عن مناهج البحث في الجريمة. وقد سجل المؤلف في كتابه أنه اعتمد في هذا الفصل على ثلاثة كتب منها كتابان طبع أولهما في سنة ١٩١٥ والثاني طبع في سنة ١٩١٦. فهو بذلك قد ضمن على القارئ إحاطته بنتائج المجهودات العلمية الجارية التي بذلت في ميدان مناهج البحث في الجريمة في خلال المدة من ١٩١٦ حتى الآن. على الرغم من أن المؤلف قد اعتمد على كتاب Scientific Social Surveys and Research المؤلفة بولين يونج Pouline V. Young طبعه ١٩٥٣ وهو المرجع الثالث الذي اعتمد عليه في كتابة هذا الفصل. إلا أنه لم يحاول الاستفادة منه سوى أنه ترجم بضعة سطور من الفصل العشرين من هذا الكتاب. ولو أن المؤلف قد استفاد من الفصول الأخرى من هذا الكتاب القيم وترك المرجعين الآخرين لزادت القيمة العلمية لفصل مناهج البحث في الجريمة.

والقارئ الموفق لما كتبه المؤلف في صفحة ٥٣ من الكتاب والذي يسجل فيه على نفسه أنه أخذه من كتاب The Individual Delinquent طبعه سنة ١٩١٥ الذي ألفه البروفسور هيل W. Healy على ضوء دراساته في شيكاغو، يجد أن المؤلف قد سجل آراء حديثة أخذ بها البروفسور هيل في دراساته في مؤسسة التقاضي بيكر ببوسطن Gudge Baker Foundation in Boston أي بعد أن ترك البروفسور هيل شيكاغو في سنة ١٩١٧.

والواقع أن كل ما فعله المؤلف هو أنه ترجم بضعة سطور في صفحة ٦٢ من كتاب البروفسور سنرلاند المشار إليه. وكان قد أشار البروفسور سنرلاند إلى كتاب البروفسور

الفردية أو الأنثروبولوجية تلك العوامل التي قام لومبروزو بتحليلها وتفسيرها. ويقصد بالموامل الخارجية المناخ وطبيعة التربة ودرجة الحرارة. . . الخ. أما الموامل الاجتماعية فيقصد بها فري كثافة السكان ونظام التربية والتعليم والظروف السياسية والاقتصادية. . . الخ

ويلاحظ أن فقد المؤلف لنظرية لومبروزو في صفحات ١٦-١٨ من الكتاب كان نقداً غير منصف. فقد اقتصر على نتائج بحث الدكتور جونز Charles Goring الذي دونها في كتابة The English Convict في سنة ١٩١٣. والذي خلص منها إلى أنه ليس ثمة « طراز جسمى » خاص يميز المجرم. وفات المؤلف أن يذكر الجواب اللازمة من نظرية لومبروزو وصاحبه فري وجاروفالو Garofalo مثل تحويل الاتهام من الجريمة إلى المجرم لدراسته وفهمه وكذلك رفض فكرة الإرادة الحرة وتطبيق الأسلوب العلمي على تحليل عوامل السلوك الإجرامي. وما ترتب على كل ذلك من أفكار وخاصة في محيط القوانين الجنائية لمعظم البلاد الأوروبية وغيرها من البلاد. . .

وما كتبه المؤلف في صفحتي ٢٤-٢٥ تحت عنوان « هل يمكن تعريف الجريمة ؟ » هو عبارة عن محاولة ضعيفة لتعريف الجريمة مثل قوله « تلك الظاهرة المعنوية التي هي ظاهرة بشرية (عادية) وإن كانت في الوقت نفسه ظاهرة (شاذة) قهستقيم بلونها المجتمع » ويقول داعياً إلى استكناه طبيعة الانحراف الإجرامي في شتى صوره « ليس من واجب الباحث الاجتماعي أن يقتصر على دراسة أسباب الجرائم وطرق علاجها بل من واجبه أيضاً أن يتم بدراسة طبيعة الانحراف الإجرامي. . . » وكان موضوع دراسة عوامل أو كما يقول المؤلف أسباب الجرائم وطرق علاجها شئاً لا يمت بصلة إلى دراسة طبيعة الانحراف الإجرامي.

قد تكون أخطاء مطبعية تكامل المؤلف عن تصحيحها فتجد المؤلف في صفحة ١٥ من الكتاب قد اعتبر سنّي ١٨٥٦ - ١٩٢٨ سنّي ميلاد ووفاء لومبروزو والحقيقة أنهما سنّا ١٨٣٦ - ١٩٠٩ . ونجد المؤلف في صفحة ٨٥ من الكتاب قد أخطأ اسم البروفسور تافت M. Taft وسماء Donald R. Taft .

وعندما تحدث المؤلف عن دراسة الفلد الصباء وأثرها على تفسير الجريمة في صفحة ٢٠ من الكتاب ذكر أسماء لبعض العلماء الذين اهتموا بهذا الميدان . وقد اعتبر ماريانو Mariano وروى فونيه Ruiz-Funes اسمين لماريانو وقد أكد هذا في فهرس الأعلام في صفحتي ٢٠٥ - ٢٠٦ من الكتاب . والواقع إنهما اسم واحد لعالم واحد وهو Mariano Ruiz-Funes الذي روج نظريته في أمريكا اللاتينية .

وهناك ملاحظات أخرى كثيرة على كتاب « الجريمة والمجتمع » ولكني أرى أن الملاحظات السابقة فيها الكفاية .

هيل كرجيج له . . فأشار كذلك إلى نفس المرجع . ويلاحظ القارئ عدم اهتمام المؤلف بالمجتمع المصري الذي يعيش فيه والذي يقدم له هذا الكتاب . فهو لا يتحدث عن المجتمع المصري إلا في مناسبتين . الأولى في صفحة ٣٤ من الكتاب عندما تحدث عن الطالب الذي قتل أستاذه لأنه منعه من الفس في الامتحان ، والثانية عندما تحدث في صفحة ١٧٠ من الكتاب عن ترقى أنظمة السجون في مصر .

وقد لاحظنا أن المؤلف في بعض الأحيان كان يذكّر اسم المرجع ولا يذكر رقم الصفحة أو الصفحات التي استقى منها معلوماته (انظر صفحات ٤٣ ، ٤٤ ، ٩٤ ، ١٧٣) . وفي بعض الأحيان كان يغفل ذكر المرجع كلية . مثال ذلك أنه عند ما تحدث في صفحتي ٢٢ ، ٢٣ من الكتاب عن معامل الجريمة ذكر بعض المعلومات عن المعاهد الروسية دون ذكر المصدر الذي أخذ عنه .

وهناك ملاحظات على بعض الأخطاء التي

مؤتمرات وندوات علمية

١- المؤتمر الثالث عشر لعلم النفس التطبيقي :

دعا الاتحاد الدول لعلم النفس التطبيقي لمعقد هذا المؤتمر بمدينة روما حيث افتتح رسمياً صباح الأربعاء ٩ أبريل ١٩٥٨ . وحضر هذا المؤتمر الأستاذ عبد الأحد جمال الدين عضو بعثة جامعة عين شمس بجامعة روما بصفته مراقباً عن المعهد القوي للبحوث الجنائية . وقد التقت كلمات الافتتاح في اليوم الأول عن أغراض المؤتمر وأقسامه الأربعة وعن تاريخ الحركة الدولية لعلم النفس وكيف تكونت الجمعية الدولية لعلم النفس وعدد مؤتمراتها وجهود التي بذلتها في هذا السبيل . وكان الموضوع الرئيسي للقسم الرابع الخاص بعلم النفس الجنائي والقضائي والعقاب هو : « علم النفس وتكوين القاضي » *Psychology in the formation of the judge* وقد تكلم فيها الأستاذ *Mira y Lopez* البرازيلي فبين أهمية علم النفس بالنسبة للقاضي وتحسن الرأي الذي يرى ضرورة أن يكون القاضي ملماً تماماً كافياً بعلم النفس وذلك لأنه قد أصبح الغرض من التشريعات العقابية الحديثة علاج المذنب وإصلاحه وليس مجرد عقابه والانتقام منه . لهذا أصبح ضرورياً أن يكون القاضي قادراً على فهم العوامل النفسية التي دفعت المجرم إلى ارتكاب جريمته ، وأن يبحث حالته وتاريخ حياته وعلى مدى ذلك يستطيع أن يتصرف حتى يبعد التوافق بين الجاني ومجتمعه . وبذلك يكون القاضي قد نجح في أداء

رسالته . وبغير هذا يمكن للقاضي أن يكون عادلاً ولكنه لا يكون منصفاً . فلم يعد القاضي مجرد آلة تطبق القانون تطبيقاً حرفياً ، ولا يمكن أن يكون قادراً على استيعاب كتب القانون أو ماهرًا في تلخيص الأحكام وإنما يجب أن تتوفر فيه صفة المعرفة بخصائص النفس البشرية . فعلى القانون أن يستعين بعلم النفس تماماً كما يستعين أن يستعين بالطب ، كما يساعد علم النفس على معرفة النقص التي يمكن أن توجد في القاضي نفسه وعلى معرفة ملكاته .

ولقد تكلم في الموضوع نفسه البرونسور *Gorpha* من فرنسا فأيد بشدة هذا الاتجاه وأضاف إلى رأي الأستاذ السابق أنه لا يطالب فقط بأن يكون القاضي الجنائي ملماً بعلم النفس الجنائي ، وإنما يجب أيضاً أن يكون ملماً بعلم النفس بصفة عامة وكذلك بعلم النفس التحليلي حتى يستطيع - فضلاً عن فهمه لنفسية الجاني - أن يفهم نفسية الشهود وتقدير قيمة الشهادات التي تأتي أمام المحكمة . وبين أن جهاز كشف الكذب ما هو إلا تطبيق لهذا الرأي وأنه يستعمل في ألمانيا بالنسبة لشهود أيضاً الذين يشك القاضي في أقوالهم .

وقد ناقش المؤتمر بعد هذا الموضوع الرئيسي سبعة موضوعات أخرى في ميدان علم النفس الجنائي . وقد اختتمت أعمال المؤتمر يوم الأحد الموافق ١٣ أبريل ١٩٥٨ حيث قام المشتركون في المؤتمر ببعض الزيارات المراكز التي تطبق

كذلك تكلم البروفسور « جان بيناتل » سكرتير الجمعية الدولية للعلوم الجنائية فتكلم عن أهمية دراسة الإنسان نفسه بواسطة علم الإجرام الكلينيكي وأن أي علاج للجريمة لا بد أن ينبع من دراسة الشخصية الإنسانية ، وأنه إذا ما تم ذلك فإن للشخص نفسه والإنسانية جمعاء مستقبل . كما أنه لا يجب أن يقف المجتمع موقفاً سلبياً حتى يرتكب الجاني فعلته ، وإنما يجب دراسة الأفراد الذين على وشك الانحراف حتى يمكن إنقاذهم وإنقاذ المجتمع من شرور الإجرام وقد ألقى في الندوة بحث عن « اختبار شخصية المجرم في المعهد القوي للملاحظة » وهو معهد جديد أسسه البروفسور دي توليو في مؤسسة Rebibia وهو مؤسسة عقابية تضم معهد الأندروبولوجيا الجنائية الذي يتولى فحص النزلاء وإجراء البحوث والدراسات العلمية .

وقد ألقى الأستاذ عبد الأحد جمال الدين في الندوة تقريراً عن « تطور البحث الجنائي في الجمهورية العربية المتحدة » أوضح فيه أن مصر - أعداً منها بالتطور الحديث في البحوث الجنائية - قد أنشأت المعهد القوي للبحوث الجنائية في أكتوبر ١٩٥٦ ليقوم بدوره الكبير في تطوير وسائل البحث العلمي والعمل في ميدان الجريمة في البيئة المصرية متبعاً في ذلك أحدث الوسائل العلمية ، كما أوضح التقرير تكوين المعهد واختصاصاته ونشاطه والأبحاث والدراسات التي يقوم بها .

وقد انتهت أعمال الندوة في صباح يوم ١٧ أبريل ١٩٥٨ بعد أن تلقى البروفسور دي توليو التهنئة تقديراً لجهوده كرائد من أكبر رواد علم الإجرام الكلينيكي ، وتقدير الندوة « لمعهد الملاحظة » كتجربة جديدة تمتنع أن تعمم في البلاد المختلفة .

ولقد انتهى اجتماع الندوة الدولية الأولى لعلم الإجرام الكلينيكي بتوصيات عامة أشير إلى أهميتها والأخذ بها وهي :

الوسائل النفسية فزاروا مركز التأهيل المهني لسائق القطارات وشرحت لهم الطريقة التي يجري بها اختيار المتقدمين للالتحاق بهذه الوظيفة نفسياً وطبياً بما يتفق ويتناسب مع مقومات الوظيفة . كما زاروا مركز الأبحاث النفسية والطبية لسلح الطيران وشاهدوا أحدث الأجهزة لاختيار الطيارين من الناحيتين الجسدية والنفسية ومن ناحية الأعصاب وقوة الاحتمال . كما زاروا مركز الفحص الفني والنفسى التابع للإدارة العامة لبوليس وهو مزود بأحدث الأجهزة العلمية التي تستعمل في اختيار رجال البوليس وفي توزيعهم على فروع التخصص المختلفة « مباحث - مرور - حدود ... الخ » وهم يفحصون فحماً دقيقاً لاختبار ملكاتهم « الإرادة - القوة - الصبر - التحمل - قوة الذاكرة » فضلاً عن الفحص الطبى العميق .

٢ - الندوة الدولية الأولى لعلم الإجرام الكلينيكي :

دعت الجمعية الدولية للعلوم الجنائية إلى ندوة عقدت في مدينة روما لمدة ثلاثة أيام من ١٥ إلى ١٧ أبريل ١٩٥٨ لمناقشة موضوع « الدراسة الكلينيكية للأجرام - أهدافها ووسائلها » . ولقد مثل المعهد القوي للبحوث الجنائية بالجمهورية العربية المتحدة في هذه الندوة الأستاذ عبد الأحد جمال الدين . وقد ألقى كلمات في الاجتماع الأول من الدكتور نيقرلا زالى رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة النقض والمدير العام للإدارة القضائية بإيطاليا ، والبروفسور « بيروبو » السكرتير العام للجمعية الدولية للقانون الجنائي وأستاذ القانون الجنائي بجامعة باريس الذي تكلم عن القانون الجنائي وعلم الإجرام فأعلن فشل القانون الجنائي التقليدى في منع الجريمة وأنه يجب الاعتراف لعلم الإجرام الكلينيكي بأهميته في محاربة الجريمة وبالدور الفعال الذي يقوم به في هذا الصدد .

أن توجه الجهود في نفس الوقت إلى شخص المحرم وظروفه .

٩- من الضروري الشروع في تنظيم معاهد للمعاملة والإصلاح الاجتماعي، بحيث يتم هذا التطور دون التعرض لمخاطر خطيرة أو غير مجدية. الإشراف على النتائج والإحصائيات المكمل

١٠- إن تطور العدالة الجنائية والإدارة العقابية مكمل بعلم الإجرام الكليتيكي الذي تفرضه قاعدة علمية تتفق والتواهي الخلقية ، هو في نفس الوقت مشر من الناحية الاقتصادية وذلك على اعتبار أنه سيؤدي إلى نقص حالات العود إلى ارتكاب الجريمة .

١١- للإشراف على النتائج المتحصلة من القواعد الجنائية من الضروري إنشاء إدارة مركزية تشرف على جمع المعلومات ، تساعد على إعداد الإحصاءات الكمية والكيفية المفيدة للبحث العلمي .

البحث العلمي

١٢- سيكون من واجب السنوات المتتالية التعمق في تفسير علم الإجرام الكليتيكي ، وبالأخص المتصل منه بالناحية النفسية «النسبية والشاملة» كما سيكون من الواجب تحديد مدى أهمية وإمكان التنبؤات المستقبلية .

١٣- يجب وضع مشروعات البحث على نطاق دولي طبقاً لقاعدة موحدة مع مراعاة الخصائص الفردية المحلية . وستكون هذه النتائج مع الزمن مجموعة المعارف العلمية تعتبر قاعدة حيوية لعلم الإجرام الكليتيكي .

التعليم

١٤- من المأمول فيه أن يقتضى بالمثال الذي قلتمته روما ، حرم يجرى التعليم الجامعي لعلم الإجرام الكليتيكي في أماكن تتبع المؤسسات العقابية .

١- إن علم الإجرام الكليتيكي يرتكز على تقارب علوم متعددة (بيولوجية ونفسية واجتماعية) ويتم هذا التقارب عن طريق الاعداد الكامل مع احترام الشخصية الإنسانية وكرامتها .

٢- ويفترض تعاوناً صريحاً وودياً من القانون الجنائي الذي يتميز في جوهره عن علم الأجرام الكليتيكي ، ويعترف الآن - بدون أى تحفظ - بأن رد الفعل الاجتماعي ضد الجريمة يجب ألا يأخذ بعين الاعتبار تصرف الجاني فقط بل شخصيته أيضاً .

٣- ولذا فإن من المأمول أن يدخل علم الإجرام الكليتيكي في «القواعد المتبعة» ولا يقتصر ذلك على مرحلة العقاب ، بل يمتد إلى مرحلة المحاكمة الجنائية ، وذلك على أساس قواعد خاصة يراعى في وضعها ظروف كل بلد .

٤- ومن المرغوب فيه أيضاً أن يراعى المشرعون تقرير إجراءات خاصة مقيدة للحرية كالمعاملة في نظام الحرية الكاملة أو نظام الحرية الجزئية والعلاج اللاحق، حتى تزداد قائمة القواعد التي يمكن تطبيقها من قبل السلطة القضائية .

٥- الفرض الاجتماعي لعلم الإجرام الكليتيكي هو حماية الجاني عليه ومنع الجريمة .

طرق البحث والمعاملة

٦- إن استخدام الطرق البيولوجية والنفسية والاجتماعية في نطاق علم الإجرام الكليتيكي يهدف إلى أن يبين - في الحالات الفردية - العوامل التي أغلقت بالتوازن بين القوى الدافعة للجريمة والقوى المانعة حتى يمكن تقرير معاملة مناسبة مبنية على هذه المعلومات .

٧- من الأساس الرابطة بين التصرف الإجرائي وتاريخ مرتكبه وبصفة خاصة الظروف الاجتماعية التي عاشها والتي لا يزال يعيشها .

٨- هذه المعلومات يجب أن تساعد على تحديد معاملة متطورة متبصرة، علماً بأنه يجب

الجنائية « أن تركز اتجاه المعهد الدولي لعل
الإجرام على علم الإجرام الكليتيكي .

١٩ - وأخيراً يجب أن يلفت النظر إلى
ضرورة قيام المعهد الدولي لعل الإجرام بإحصاء
من معاهد الملاحظة والمعاملة الموجودة في العالم ،
وأن يضمن نشره ليكون مرجعاً أساسياً .

نوصية ختامية

٢٠ - الندوة الدولية الأولى لعل الإجرام
الكليتيكي تؤمن بأن « التفكير في تكوين أخلاق
قوى للشباب في محيط أخلاق وعائل واجتماعي
سليم » سيكون رائداً للتشريع والسياسة الإدارية
في المستقبل . إذ أن التكوين الأخلاقي القوي
هو غير ضمان الوقاية من الجريمة .

١٥ - يجب أن يتوافر في المستقبل
لأساتذة القانون الجنائي وقضاة المحاكم الجنائية
وتجرباء علم الإجرام المعرفة بعلم الإجرام الكليتيكي
والتخصص فيه .

اشخاص القائمين بعلم الإجرام

١٦ - يلزم أن يعبأ ويجهأ المشتغلون
بتطبيق علم الإجرام الكليتيكي طبقاً لقواعد
تنظيمية سيكون من الأنسب وضع مبادئها في
المستقبل .

١٧ - بمجرد أن يشعروا في علمهم وعلى
ضوء تجاربهم يجب عليهم أن يضعوا قواعد أدبية
لعل الإجرام تسودها القيم الأخلاقية التي هي
أساس تطورنا الحضاري .

المعهد الدولي لعل الإجرام

١٨ - لتسهيل مقارنة التجارب على
نطاق علمي يطلب من « الجمعية الدولية للعلوم

اجتماعات دولية

عودته من نيويورك أن اللجنة ناقشت الموضوعات
التي وردت في جدول الأعمال واتخذت فيها
القرارات التالية :

١ - الأخذ بمبدأ اللامركزية في نشاط
قسم الدفاع الاجتماعي هيئة الأمم المتحدة وإسالة
الموضوعات المطلوب بحثها إلى المعاهد الإقليمية
والمحلية ومنها المعهد القوي للبحوث الجنائية
بالجمهورية العربية المتحدة ، ومعهد لاهور
بباكستان ، ومعهد دول أمريكا اللاتينية
في سانت بولو بالبرازيل ، بالإضافة إلى المعاهد
الأوروبية والهيئات المعنية بهذه المسائل على أن
تحتفظ هيئة الأمم المتحدة بوظيفة التوجيه
والتقادة .

اجتماع اللجنة الاستشارية للخبراء
لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين بهيئة
الأمم المتحدة .

دعت اللجنة الاجتماعية بالمجلس الاقتصادي
والاجتماعي هيئة الأمم المتحدة اللجنة الاستشارية
للخبراء لمكافحة الجريمة وبمعاملة المذنبين للإنعقاد
بمدينة نيويورك في المدة من ٥ إلى ١٥ مايو
سنة ١٩٥٨ . وقد اختير الدكتور عبد المنعم
الشافعي وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
بالجمهورية العربية المتحدة عضواً في هذه اللجنة
الاستشارية حيث حضر سيادته إجتماع اللجنة .
وقد أوضح الدكتور عبد المنعم الشافعي بعد

أن يكون عدد المشتركين في المؤتمر حوالى ٧٠٠ شخص وستحمل الدولة المضيفة بعض الأعباء المالية والإلتزامات بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة .

٤ - ذكرت اللجنة مع الأسف الظروف التي أدت إلى تأجيل إجتماع حلقة الدراسات الإقليمية للشرق الأوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين التي كان مقرراً عقده في دمشق عام ١٩٥٦ . وقد أبدت اللجنة رغبةًها في أن يتم عقد هذه الحلقة في أقرب فرصة حيث أن جميع الاستعدادات الخاصة بها والبحوث معدة ومستوفاة ، كما أبدت اللجنة رغبةًها في أن تعقد هذه الحلقة بدمشق كما كان مقرراً من قبل .

٢ - اختارت اللجنة بعض الموضوعات ليقوم بدراستها المكتب الفني لقسم الدفاع الاجتماعي بهيئة الأمم المتحدة مثل الأحداث المنحرفين والرعاية اللاحقة للمذنبين والخسائر الاجتماعية للمذنبين وعائلاتهم .

٣ - تقرر أن يكون المؤتمر الثاني لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين في عام ١٩٦٠ . وقد تقدمت انجلترا بدعوة المؤتمر للإعقاد في أراضيها في عام ١٩٦٠ كما تقدمت السويد بدعوة المؤتمر الثالث في عام ١٩٦٥ . ولا تزال سكرتارية اللجنة ترحب بعروض من أى دولة لعقد المؤتمر فيها ، كما أن اللجنة لم تقرر نهائياً مكان الانعقاد ريثما تسح الفرصة للنظر فيما يستجد من عروض من دول مختلفة . ويُنْتَظَر

بحوث

بحث « جرائم الثأر في مصر »

كانت مديرية أسوط تتميز بأهل نسبة من جرائم القتل للثأر فقد وقع الاختيار عليها ميداناً للدراسة .

ولقد قام بعض أعضاء اللجنة بدراسة استطلاعية الغرض منها التعرف على ظاهرة الثأر في المديرية ثم اختيار إحدى قرىها ميداناً للدراسة على أساس أنها مثال للطابع السائد في قرى المديرية . وقد قامت اللجنة بزيارة قرى المديرية التي تتميز بارتفاع نسبة جرائم الثأر فيها وذلك لاختيار أصح قرية للقيام بالبحث . وقد روعي في هذا الاختيار عدة اعتبارات منها ما يأتي :

١ - وجود حالات ثأر حية في القرية مع وجود هدوء نسبي يسودها حتى تستطيع اللجنة القيام بعملها في جو بعيد عن التوتر .

لما كانت جريمة القتل تعتبر من أخطر الجرائم التي تقع في مجتمع متحضر فقد اهتمت الهيئات العلمية في مختلف الدول بدراسة هذه الجريمة الوقوف على العوامل المصاحبة لها . ومن بين هذه الدراسات البحث الذي يقوم بإجرائه المعهد القومي للبحوث الجنائية بالجمهورية العربية المتحدة عن « جريمة القتل في مصر » . ولقد شكل المعهد في أول أكتوبر ١٩٥٧ هيئة من الاختصاصيين لاجراء هذا البحث حيث تفرع من هذه الهيئة لجان لدراسة فواح خاصة بظاهرة جريمة القتل في مصر بجانب التواصي العامة لها . وكان من ضمن هذه اللجان الفرعية التي شكلت لجنة خاصة لدراسة جرائم الثأر دراسة أنثروبولوجية حضارية وبدأت عملها في أوائل مارس ١٩٥٨ . ولما

أساساً على الملاحظة المباشرة وغير المباشرة بواسطة المقابلات الفردية والجماعية للأفراد والجماعات والمنظمات في المواقف المختلفة من حياتهم اليومية .

٢- للتأحية النفسية : دراسة عدد من الأفراد يحظون نسبة معينة من الأهالي من الجنسين ومن أعمار مختلفة . ويعتمد أساساً على الاختبارات النفسية الاسقاطية وبعض اختبارات الذكاء .

ومن تحليل النتائج المستخلصة من التأحيثين الأنثروبولوجية والنفسية يخرج البحث بدراسة متكاملة جماعية وفردية لما يسود المجتمع من ظواهر لها ارتباط بظاهرة الثأر .

وكأي دراسة ميدانية وأجهت اللجنة بعض الصعوبات في العمل في بادئ الأمر أساساً النظرة الأولى للأهالي بالنسبة لشيء لم يتعودوه . هذه النظرة المليئة بالأسئلة والتشكك وخاصة إذا كانت صادرة من مجتمع ريفي إزاء أفراد غريباء عليه . وقد ذللت هذه الصعوبة بعد أن وضحت اللجنة حقيقة مهمتها العلمية وطلبت من الأهالي معاودتها ، وبعد فترة قصيرة تجاوب الأهالي مع أعضاء اللجنة تجاوباً تاماً ووشراً .

وقد انتهى العمل الميداني في هذه المرحلة في ١١ يونيو سنة ١٩٥٨ ، وسيل ذلك فترة لتحليل البيانات والاختبارات التي أجريت .

٢- أن يكون تعداد السكان بالقرية مناسباً للقيام بالبحث فلا يكون كبيراً يتعذر معه الاطلاع بتفاصيل الدراسة . هذا بالإضافة إلى بعض الاعتبارات العملية الأخرى مثل إمكان الإقامة في منطقة البحث وقرب القرية من قرى أخرى مجاورة ومن طرق مواصلات سهلة .

وقد وقع الاختيار على قرية « بني سميع » التابعة لمركز « أبو تيج » مديرية « أسبوط » لتكون ميداناً للبحث . وهذه القرية تبعد خمسة كيلومترات عن المركز في الضفة الغربية للنيل وتبعد ثلاثة كيلومترات أخرى عن الجبل . ويبلغ تعدادها حوالي عشرة آلاف نسمة . وبالقرية عدد من حالات الثأر القديمة والحديثة بدأت منذ عام ١٩٢٨ . وليس للقرية عمدة إنما بها نقطة بوليس . ويشغل الأهالي بالزراعة وقليل منهم يشتغلون بالصيد .

وقد بدأ العمل الميداني في أول مايو سنة ١٩٥٨ حيث انتقل أعضاء اللجنة إلى منطقة البحث بعد وضع خطة العمل الميداني . وقد تناولت الدراسة ناحيتين :

١- التأحية الأنثروبولوجية : دراسة المجتمع دراسة شاملة وتحليله تحليلًا بنائياً وتلفيهاً مع التركيز على ظاهرة الثأر والعوامل المتداخلة في إحداثها . وهذه التأحية تعتمد

جمال

قضية البار

« حدثت وقائع هذه القضية عام ١٩٥٣ بالقدارة . وكانت وقائعها صفحة غريبة من سجل الجريمة في مصر . أربعة ساروا في طريق العلم شوطاً ولكنهم فقدوا في دوامة الخمر والنساء صوابهم فالخمر بهم الطريق . . إلى المشتة واليأس . »

جرجس الشهير بطاهر والذي تربطه به صداقة وثيقة قوية . وقابله وأفضى له بالسر ، ورحب طاهر بهذه الفرصة المتاحة الى متمكنه من أن ينتم بمباح الحياة التي لا يستطيع إلا أن يحياها بخياله ، فهو يعمل (عشاشي) بالسكة الحديد ، وراتبه المتواضع لا يمكنه من أن ينطلق في حياة اللهو كما يحب وهو . واستأجر جلال وطاهر شقة فاخرة بإسرة الشريفيين بها تليفون ومؤتة بأثاث فخيم ، ولم يلبث طاهر أن انقطع عن عمله هو الآخر وأخذ يفكر أن فيمن يشاركهما اللهو والمتعة . وتذكر جلال رفيق صباه أحمد عبد الله نصرى الذى زامله منذ أيام التلمذة بالمدرسة الابتدائية ، وتجاوزا في السكن بجى شبرا ، وفكر في أن يدعوهم ليشاركهما حياتهما الصاخبة .

أما طاهر فقد دعا صديقه أمين سرحان الذى تعرف به حديثاً ، وكان أمين طالباً ناشلاً فصل من المدرسة لتكرار مرات رسوبه فظل عاطلاً ، فلم يكن غريباً أن يقبل على الفور دعوته .

وتوجه طاهر وقابل أحمد نصرى في قهوة المواردى بشبرا وأخبره بالأمر وطلب منه أن

يحسبوا أن الحياة دمية كبيرة يستطيعون أن يلعبوا بها كيفما شاءوا ، ونسوا العاقبة وهم في غمرة الانشوة ، وسيطرت عليهم شهواتهم المارمة فلم يفكروا في ظلام المصير .

هكذا عاش جلال صادق وشلته . . طاهر شحاته وأحمد عبد الله نصرى وأمين سارى سرحان . كان زميلهم جلال صادق موظفاً بإحدى الشركات وكأما عز عليه أن تضع أيام عمره تحت عجلة العمل للترتيب وهو الذى طالما داعبت خياله الأمنيات في أن يحيا حياة أخرى ميسرة ليس فيها كد ولا شقاء ، ولكن كيف السبيل . ومن أين له بالمال يدفعه ثمتاً للملذاته ؟ . دارت هذه الأفكار برأسه ، وتناحيت أمام ناظره صور عديمة . لا يد أن يجد المال . وتذكر خزانة الشركة التى يعمل بها ، ما أيسر أن يعد يده ليحتس بعض النقود . وفكر في الأمر طويلاً ولكن كان الحنين إلى الملذات أقوى من إرادته . وفى غفلة من الموظفين احتس مائة وخمسة وعشرين جنياً من الخزائنة ، وترك عمله ليتفرغ لحوائه الجديدة . وأخذ يفكر كيف يتمتع بالنقود ، إن حياة اللهو تقتضى المشاركة . والنصرف ذهته إلى صديقه سينوت شحاته

(١) قام بتلخيص وقائع هذه القضية الأستاذ السيد يس السيد الباحث المساعد بالمعهد القومى للبحوث الجنائية .

نصرى خاف من خطورة الأمر إلا أنه اضطر إلى أن يتطلع بخاوفه خشية أن يبدو أمامهم جباناً ، واتفقوا على ارتكاب أول حادث في القلعة ، وحددوا لذلك موعد وأعدوا أنفسهم للمغامرة . ولكن أحمد نصرى سيطر عليه القزع واستبد به الخوف فسافر بعيداً عن القاهرة ، وفشلت الخطة لتخلفه إذ اضطروا إلى أن يرجعوا مغاربتهم .

وبعد ذلك بأيام اتصل أحمد نصرى بتليفونياً بالشقة ، فطلبوا منه الحضور وكانت الشقة كلها مجمعة . وما أن وصل حتى صاح فيه أمين سرخان يتهمه بالجبن . فاعتذر بأنه اضطر إلى مذادة القاهرة لعذر مفاجئ . وذكر له جلال صادق أن النقود نفذت وليس أمامهم إلا أن يقوموا بمغامرة هذه الليلة للحصول على نقود . ونظر أحمد نصرى حوله ووجد أعضاء الشقة جميعاً قد غلبهم الخمس فلم يستطع المعارضة ، وأعطاه جلال مسدساً وعدداً من الطلقات كما حمل كل من جلال وطارح مسدساً وغادروا للشقة جميعاً ، وكانت الساعة تقارب الثامنة مساء .

واختادوا حتى السكاكين للقيام بمغامرتهم ، ووصلوا إلى هناك ولكن لم ترقهم المنطقة ، واستقلوا الأتوبيس وترجلوا منه بشارع إبراهيم وأخذوا يتجولون حتى وصلوا إلى سينا سان جيمس . وطوّأت في ذهن صادق فكرة سلب إيراد السينا وسين عرض على رفاقة الأمر اعترضوا لعدم إمكان تنفيذه ، فالمكان مرمم بالناس ويستعذر عليهم الحرب . وتابوا سيرهم حتى وصلوا إلى شارع عبد الخالق ثروت ووبروا ببار مترنج ، وطلب جلال صادق من طاهر شحاته أن يدخل إلى البار ليستطلع جيو ويرى إن كان مناسباً للقيام بمغامرتهم . ولم يقب طاهر طويلاً وعاد بعد لحظات ليقول إنه مناسب تماماً لما اعترضوا للقيام به وأن هناك امرأة تجلس إلى البار . وطلب جلال من أمين سرخان أن

يصحبه ليشاهد الشقة ، وتوجها سوياً فانجهر بأثائها الفاخر وجوها التي أعد للتمتع .

واكتمل عقد الشقة وأخذوا يسهرون كل ليلة في الشقة ، يدخنون الخشيش ويحتسون الخمر ويلهون مع النساء . وأخذت الليالي تترى متتاهات وهم يتفتنون في اللهو والمجون ونسوا كل شيء إلا ملذاتهم .

وكان جلال صادق ينفق ببلخ وإسراف وأخذ المال ينساب من يديه ، وأعمته شهواته فلم يفكر في القدر وما سيأتي به القدر . وضجأة أفاق فإذا بيديه غلو من النقود وصدمته الحقيقة المروعة فقد أذنت حياتهم اللادوية بزوال ولكنه كان قد استشعر حلوة القلة واستمرأ طعم اللذة فكيف به يعود إلى جفاف الحريمان وهو قد فك عقال غرائزه وترك لها العنان تسرح أينما تشاء وتمرح كيفما تريد ، وفكر في الأمر طويلاً ليهتنى إلى حل يخرج به من المأزق .

وذات يوم دخل على أصدقائه وأخبرهم أن النقود قد نفذت ، وليس من سبيل إلا أن تنفخ الشقة ، أما إذا كانوا يرغبون في مواصلة سهراتهم والاستمرار في طوعم فعلهم أن يحصلوا على النقود بأي وسيلة حتى يتابعوا ما بدأوه . وشملتهم الحيرة وتساءلوا من أين يحصلون على النقود ؟ وكان ينتظر منهم هذا السؤال ، فلم يلبث أن أعرج لهم من دولاب بالشقة ثلاثة مسدسات ، فسأله عن سرها . فجلس بينهم يعرض عليهم الحل الذي انتهى إليه بعد تفكير طويل ، ماذا لو كانوا عصابة للسطو على الناس وابتزاز أموالهم على غرار عصابات أمريكا الإجرامية التي طالما شاهدوا مغامراتها على شاشة السينما ؟ إن ذلك كقول بأن يملأ جيوبهم نقوداً ، ويحملهم يصلون ما انقطع من ليالي اللهو .

وساد بينهم الصمت ، ولم تلبث أن ارتفعت أصواتهم وهم يؤيدون الفكرة ، ولكن عبد الله

ومقاطع الكلمات تخرج وكأنها تزحف من فـه .
« أصبر شويه » .

لم يكن يدري كيف يواجههم لو أنه نكص
ولم يسر إلى نهايته . وكيف له أن يتراجع
وهو زعيمهم ، وهو الذي دبر فكرة المغامرة
وعرضها عليهم وزودهم بالسلاح . وطلب كأساً
رابية ليستنفس بها عزه ويشد من أعصابه
التي أرغأها الفزع . وأحس بالحرارة في بطنه .
ونظر إلى أمين سرحان وطلب منه أن يذهب
ويحضر سيارة وينتظر بها لدى الباب .

نظر طاهر إليه نظرة حادة وكأنه يتجسس عليه .
ولم يكن هناك مجال للتراجع . وفجأة هب
واقفاً وتبعه طاهر وأحمد نصري وتوجهوا نحو
صاحب البار وشلت شاهرين مسلماتهم .
وصاح جلال : « ما حدش يتحرك » . كل واحد
يطلع قلوسه ويحسها على البار » .

وران على البار سكوت عيق وشمل الجالسين
ذهول شديد وتسمر في مقاعهم كأنهم دى
عنقطة . صاح أحمد نصري في عامل البار
ليسلمه نفوذ الخزانة . وبه عبد الفتاح دسوق
يده بحركة ميكانيكية ليخرج النقود . وكان
الجرسون واقفاً ينظر إليهم وقد شله للفزع
واتسمت عيناه من فرط الرعب . وانعقد لسانه .
والتفت إليه طاهر شحاته ولكنزه بمسده في كتفه ،
وأيقن الجرسون أن نهايته قد قربت ولم يشعر
إلا وهو يجرى نحو المطبخ لينجو بحياته .
وأسرع أحمد نصري يجرى وراءه ليلحق به
خشية أن يستغيث وأطلق عليه طلقة نارية من
مسده فسقط على الأرض مضرباً بلسانه .

وتصاعدت إلى أسباع نصري شجعة تنبئ من
خارج البار فأسرع نحو الباب وهو يصيح
في زملائه في فزع : « ياللا يا جلال إنت
وطاهر أسسن الناس جاينين » . فتراجعا إلى
الخلف نحو باب البار وهما يطلقان الرصاص .
كأنت الطلقات تقوى في عنق مجنون وهي
تخرج من مسلماتهم عمية قاتلة وسقط

يتوجه ليحضر سيارة أجرة وينتظر بها لدى
الباب ليستقلوها عقب ارتكاب الحادث .
ودخلوا إلى البار ، وجلسوا إلى منصة قريبة
من الباب وطلبوا خمرأ . كانت الأضواء
الخافتة تلقى بنورها على المناضد المتناثرة هنا
وهناك ، ولم يكن ثمة رواد كثيرين ، وإلى
البار جلست شلة مكونة من صاحب البار شارلز
هوبز وزوجته أليس هوبز ، وكان يجلس
معهما جورج تيلور صديق المائلة التي قدم
من إنجلترا . وكان شارلز وزوجته يرحبان به
بمناسبة قدومه للقاهرة وجلس معهما أيضاً شخصان
هما على محمد محمود وعبد الفتاح دسوق .

كان كل شيء هادئاً ، وأخذ جلال يحدق
في الجالسين وقد أمسك الكأس بين يديه وأخذ
يفكر فيما هم مقومون عليه بهد قليل . وشمر
بحسوف مفاجئ يتتوره فانتفض وطلب كأساً
ثانية ، وسأول أن يتجملد لثلاث يظهر بمظهر الجبان
أمام رفقاءه ولكن عيشاً كانت محاولته فلم يبق
في قلبه أثر من إقدام ولا ذرة من شجاعة .
والتفت إلى أحمد نصري وطلب منه أن يستدعي
أمين سرحان فلا حاجة بهم إلى السيارة . وبعد
برهة حضر أمين وجلس معهم وظلوا يحتسون
الخمر . وطالبهم الجرسون بالثمن مقدماً .
وشمر جلال أن هذا انتقاص من كرامته .
وقامت بينهما مشادة عنيفة . كان يصيح
ويسب ويرفع صوته . ولكنه اضطر أن يرضخ
أخيراً فنقده الثمن وهو يتوجه ويقسم ليستردن
النقود منه ثانية . ومضى الجرسون ولم يبق وزناً
لتهديده فلقد مرّت أذناه على أن تسمع صخب
السكاري وصياحهم وأصبحت جلبتهم جزءاً
لا يتجزأ من حياته لا يثيره ولا يذهب بروحه .
كانت عيون أعضاء الشلة معلقة بزعيمهم .
وأحسوا أن الجلسة قد طاللت . ونظر إليه طاهر
شحاته بصبر نافذ على يقين شيتاً ولكنه
كان يحب الخمر ولا يتحرك . وتحول إليه
طاهر يستحثه ، فرد عليه ولسانه يتعثر .

بالأمان ، فقد حزه الحادث حزاً غنياً وظل
يلدح الشوارع طوال الليل. لم يفضه طول التجوال
فقد كان فكره يسرح في عوالم أخرى. وسين
طلعت شمس النهار إشراقاً جليلاً وقرأ فيها
أنباء الحادث وعلم أن الجرس قد قتل. وتضاربت
في نفسه مشاعر متباينة ولم يشعر إلا وقمناه
تسوقاته إلى قسم البوليس ليسلم نفسه .

أما جلال صادق فقد ظل يجرى حتى وصل
إلى ميدان مصطفي كامل وكان يتعقبه جميع
كثير من الناس ، وكان يلتفت إليهم من
حين لآخر ويطلق عليهم الرصاص للإرهاب .
وعند شارع قصر النيل تصدى له (منادى)
سيارات واعترض سبيله ليمسك به فأطلق
عليه رصاصة واحدة أردته قتيلاً . وكانت
الضجة قد وصلت إلى سمع عسكري الفادورية
فجرى ليرى مصدرها ، ورأى جلال صادق
وهو يجرى ويطلق للرصاص فأسرع نحوه
وصلح فيه يأمره بالوقوف فلم يمثل ، فهده
بإطلاق النار عليه فوقف وهو يلهث
كالكلب المطارد . كان التنب قد فال منه ،
وطلقات الرصاص نفدت ، فرى مسله على
الأرض ولم يجد بداً من الاستسلام . وكان أمين
سرحان يجرى في شارع قصر النيل حين تم
القبض على جلال صادق فتابع جريه إلى ناحية
جريدة الأهرام حيث ألقى القبض عليه .

واستطاع طاهر شحاته أن يفلت ، واتصل
بالشقة تليفونياً فلم يجبه أحد فتوجه إلى المصرة
وأعطى الليلة يتفرج على مولد «الغريان» . كان
يريد أن ينسى الحادث وبشاعته ففطن نفسه بين
الجموع الصاخبة .

وفي الصباح قرأ أنباء الحادث في الجرائد
وأيقن أن ليس من سبيل للقرار فتوجه إلى القسم
وسلم نفسه .

واعترف اللجنة بارتكاب الحادث أمام
المحقق وأحيلوا للمحاكمة ووقفوا في قصص

شارل هوبز جريحاً وإلى جانبه محمد . على محمود
بعد أن أصابته رصاصة هو الآخر .

كان أمين سرحان قد أحضر السيارة وجلس
فيها منتظراً باقي الثلاثة غير بعيد من باب البار.
وسمع صوت الرصاص وصراخاً بداخل البار
فأمر سائق السيارة أن يتحرك ، وتحرك السائق ،
وفي هذه اللحظة كان أحمد نصرى وطاهر
شحاته ينتفخان من باب البار شاهرين
المسدسات وهرولا ناحية التاكسي ، وقفزا على
سلمه ، وأمر طاهر شحاته السائق بالإسراع ،
وحاول أحمد نصرى أن يفتح الباب فاستعصى
عليه. فأوقف السائق السيارة وقد استراب في
أمرهم فمالجه أحمد نصرى بطلقة من مسله
أصابته في رقبته فسقط وفروا هاربين وهم
يطلقون الرصاص . .

وفرق أعضاء المحافظة كل في اتجاه ،
كان كل منهم يجرى ولا يعرف إلى أين تسوقه
قدماء . وظل أحمد نصرى يطلق الرصاص
حتى نفدت الطلقات فوضع المسدس بجيبه
وظل يتابع الجري حتى وصل إلى شارع قصر
النيل ومنه إلى شارع سليمان واستقل الأتوبيس
إلى شبرا . وتوجه إلى منزله وظل به حوالى عشرة
دقائق ، ثم لم يستطع صبرا ففاده إلى المقهى
حيث اتصل تليفونياً بالشقة مرتين فلم يجبه
أحد فاستقل الأتوبيس وتربل منه عند
شارع الملكة وظل يسير في شارع مسيرو حتى
وصل إلى النيل فألقى المسدس في المياه . ولم
يستطع ككتير من المجرمين أن يخالف هذا
الدافع الخفى الذى كان يدفعه دفماً إلى مكان
الحادث ليرى ماذا حدث : كان به حينئذ
غلباً يسوقه إلى مسرح الجريمة ليرى النظارة
يتناقضون والشتار وهو يسدل . وصار حتى وصل
إلى البار فرأى جمماً من الناس أمامه وجمماً
آخر بشارع قصر النيل فأسرع بالابتعاد عن
المنطقة .

كانت نفسه قد غزاها القلق ولم يعد يشعر

هذا جلال صادق زعيم العصاة كان مقدراً له أن يعيش كأى مواطن شريف ولكن بريق المال أغراه فاختلس التقود وتأثر بالمغامرات الإجرامية الى طاماً وأما على شاشة السينما. لقد رأى حيلة المجرمين تعرض فى صورة شبه أسطورية ، فهم أبطال يعضون سيئاتهم بين اللهو والعبث ويرتكبون السرقات ويقتلون من يمترض سيئهم ويفلتون من قبضة البوليس ! ولكنه لم يقل . . فشتان بين الواقع والخيال . أما أحمد نصرى فقد كان يدرك منذ البداية خطورة المشروع الإجرامى الذى نظمه جلال صادق حتى لقد هرب من العصاة ولم يحضر فى الموعد الذى حددوه لارتكاب أول حادث ولكنه ضعف وعاد إليهم ، فقد كان يخشى أن يهكوا عليه إن جزع من مقاومة الشر وكان فى حاجة إلى أن يربط نفسه بشئ يشعر عن طريقه أنه أكثر أهمية وخطراً فكان فى ذلك نهايته . وأربط عنقه بحبل المشتقة .

وظاهر شحاته وأمين سرحان يفران بالمعوك فى صخور الجبان تكفيراً عن خطايات قصيرتهم الممتدة للزائلة وقروش زائفة من المال الحرام . وهكذا أدرك المجرمون أن الحياة ليست دمية كبيرة يلعبون بها كما يشاهدون ، وأن أرواح الناس لا يمكن أن تهرى بغير قصاص .

التهام ليسمعوا كلمة العدالة تنزل حادة بآثر لتقتص لروحي الضميرين البريئين وتأثر للجرى .

وساوى الدفاع عن جلال صادق وظاهر شحاته أن يدفع بأنهما غير مسئولين عن الأفعال المستندة إليهما لعل عقلية لازمتها أثناء ارتكاب الحادث . كما دفع أيضاً أن المتهمين جميعاً كافوا فى حالة سكر يفقه إدراكهم .

وطالب الدفاع عن المتهمين أحمد نصرى وأمين سرحان عرضهما على طبيب الأمراض العقلية للتعرف على مدى مسئوليتهم مع التسليم بأنه ليس بهما علة عقلية ، ولكن المحكمة لم تأخذ بما أثاره الدفاع ورفضت هذه الدفوع . وقبع المتهمين وراء القضبان يسمعون حكم المحكمة مرتعة فراقصهم خائرة عزيماتهم . ودوت الأحكام فى جنبات القاعة . . الإعدام لجلال صادق وأحمد نصرى والأشغال الشاقة المؤبدة لظاهر شحاته والأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة لأمين سرحان . .

كان هذا هو المصير المظلم الذى لاقاه أعضاء العصاة . لقد نال كل منهم قطاً من التعليم كان كفيلاً بأن يحنبهم الانزلاق إلى مهاوى الجريمة . ولكن عوامل كثيرة تضافرت وجمعت بينهم ودفعتهم إلى أن يكفوا العصاة .

مقالات باللغات الأجنبية

زيارات منتظمة أحد موظفي هذا المكتب لمقابلة السجناء وإيجاد عمل المفرج عنهم في مدى أيام قليلة .

وفي فيينا حيث يبلغ عدد سكانها مليون وسبعمائة ألف نسمة تقسم مكاتب العمل طبقاً للأعمال والمهن المختلفة . ويوجد في كل منها موظف مؤهل تأهيلاً خاصاً يختص بالعناية بالسجناء المفرج عنهم ويتم بموظف وموظفهم ، ولا يذكر شيئاً لصاحب العمل عن الحكم الصادر على العميل ، وثمة مشكلة صعبة هي إيجاد السكن ، وفي كثير من الأحيان لا يستطيع المفرج عنه العودة إلى بيئته القديمة ، فقد لا ترغب أسرته في عودته إليها ، أو قد تهين له العودة إلى السلوك الإجرامي . ولهذا يتم الاخصائي الاجتماعي بأمره العميل بالمعافاة على العلاقات الحسنة بينه وبينها ولتحسينها أو لاعادة تهيتها . ومن الصعب تحقيق تأهيل العميل إذا تملز ذلك ، إذ ليس في النمسا بيوتاً خاصة للسجناء الذين أمضوا مدة العقوبة ، أو أماكن تناسب المصابين أو الفهالين . ويساعد الاخصائي الاجتماعي مدير السجن في تخطيط وقت الفراغ وتنظيم المحاضرات والدروس والفصول الموسيقية والاهتمام بالمواهب والمناقشات المسائية والأفلام والبرقيات التثلية واختيار الكتب . ومن الصعوبات التي تواجه الاخصائيين الاجتماعيين أن معظم السجناء المركزيين تقع بعيداً عن المدن التي يقيم فيها عادة السجناء ، وبذلك يتعذر الاستمرار في عملية التأهيل التي تكون قد بدأت أثناء وجودهم بالسجن . وقد أدى نقص الإعدادات المالية وقلة الموظفين المؤهلين إلى قبول متطوعين مختارون بعناية ويدير بون تدريجياً لقيامهم بشؤون الرعاية اللاحقة.

ورجل الدين وأحد رؤساء العمل في السجن ، السجناء الجاهدين وأن يناقش كل منهم من الزاوية التي يختص بها . فعلى الطبيب أن يكشف ما إذا كان السجناء سليماً من الناحية الجسمية ونحالياً من المرض أو الضعف أو أي عائق جسمي حال دون قيامه بكسب عيشه .

وبعد أن تتم مقابلة الأشخاص الذين ذكرناهم مع السجناء ، تحدد خطة للعلاج يراعى فيها الصعوبات المتعلقة بعملية التكيف . ويستطيع الاخصائي الاجتماعي أن يقوم بمساعدة السجناء حتى يتمكن من أن يتكيف تكيفاً اجتماعياً حسناً ، وذلك باتباع أساليب فن خدمة الفرد . وبعد ذلك تبوؤ خطة العلاج يسيرة . ولا يطبق العلاج الفردي التحليلي والنمسا نظراً لما يحتاج إليه من مصاريف باهظة ومدة طويلة ، ويستعاض عنه بالعلاج الجمعي الذي أدى تطبيقه إلى نتائج مبشرة في كل من البلاد الانجليزية والأمريكية .

ومن الأهمية الكبيرة بالنسبة لعملية إعادة تكيف العميل أن يجد عملاً ومسكناً بمجرد الإفراج عنه ، ولهذا يتم الاخصائي الاجتماعي بهذين المطلبين اهتماماً زائداً . أما بالنسبة إلى العودة للعمل فتتعاون وزارتي العدل والشئون الاجتماعية بتخصيص مرشدين يلمحون بمكاتب العمل لقيام باختيار السجناء وإرشادهم ، لتحديد نوع العمل اللائم لكل منهم وللإفادة من البرامج التدريبية ، ويراعى في هذا الاختيار قدرة العملاء وفرصة حصولهم على عمل بعد الإفراج ، وعلى السجناء أن يملأ قبل الإفراج عنه بثلاثة شهور استمارة خاصة يساعده في ملأ بياناتها الاخصائي الاجتماعي ، ثم ترسل إلى مكتب العمل . ويقوم بزيارة السجناء

بعض مظاهر الاصلاح في سجون النمسا

للدكتور ولفجانج دوليش

وزارة العدل بفينا — النمسا

الأخوة ، الأخوات ، المعلمين ، الأصدقاء ،
الزوجات أو الأزواج ، الأطفال ، أصحاب
العمل ، وزملاء العمل .

ولا يمكن الحصول على هذه المعلومات خلال
استبصار واحد ، فضلا عن صعوبة ترجع إلى
كراهية العمل المتأصلة لموظفي السجن ومن بينهم
الاخصائى الاجتماعى ، ولهذا يجب تجنب أى
لمحة خشنة أو أمره مع العميل على أن الصداقة
الوثيقة التى قد تنشأ بين الاخصائى والعمل
ضارة بهذا العميل .

ويدعى السجن عادة إلى مكتب الاخصائى
ولكنه من المفيد أحيانا زيارته في زيارته أو في
عمله بالسجن ، ويجب ألا تفرض أى قيود
بالنسبة للاخصائى الاجتماعى تتعلق باتصاله
بالسجناء . وعلى الاخصائى الاجتماعى أن
يستكمل معرفته بشخصية عميله من طريق دراسة
جميع المستندات الرسمية وخاصة مستندات المحكمة
الجناحية التى صدر منها الحكم . ويجب أن يحول
للاخصائى الاجتماعى أن يتطلع على رسائل العميل
الصادرة منه أو الواردة إليه ، مع الاحتفاظ
بسرية الحقائق التى يعرفها أثناء وظيفته الرسمية .
ولا يمتدح التشريع النمساوى بحق الاخصائى
الاجتماعى في رفض الاذلاء بالشهادة أمام المحكمة
عن الحقائق التى أفصاها إليه العميل كما هو
الشان بالنسبة لرجل الدين ، ولهذا فإن افتقاد
هذا الحق الذى يتطلبه عمله ، يؤدي إلى وقوعه
في مواقف متناقضة .

ويجب أن يرى كل من مدير السجن والطبيب

ويبدو أنه من المعترف به في الوقت الحاضر
أن سلب الحرية كجزء السلوك الإجرامى ينبغي
أن يكون وسيلة لإعادة تكييف المذنبين ،
باستثناء حالات المحكوم عليهم بأحكام مؤبدة
أو بأحكام الحجز الوقائي لمدة غير محددة .
إن وزارة العدل الفيدرالية بالنمسا قد أدخلت
— بفرض تحقيق إعادة تكييف فعال — خطمات
اجتماعية في المؤسسات العقابية بقانون صدر
عام ١٩٥٢ ، ولستم ذلك يمين على الأقل
اخصائى اجتماعى مؤهل في كل سجن من
السجون المركزية الأربعة التى يودع بها المحكوم
عليهم بأكثر من سنة ، وكذلك في السجون
الملحقة بالمحاكمة العقابية في فيينا ولنز (النمسا
العليا) ومهمة هؤلاء الاخصائيين هي تحسين
كافة الجهود التى تؤدي إلى إعادة تكييف
السجين . وعلى الاخصائى الاجتماعى أن يتصل
بالسجين الجديد بعد دخوله السجن مباشرة ،
وأن يوضح له في هذه المقابلة الأولى أن المجتمع
لا يزال يعتبره عضواً من أعضائه وأنه يتوقع
عودته بعد الافراج ، وعليه أن يكتشف ما إذا
كان عمله يقبل الحكم الصادر عليه ، وأن
يوضح له أن ليس لديه أى سلطة لتغيير الحكم
أو لتأثير فيه ، كما يجب أن يكون مفهوماً
أن المذنب الذى لا يقبل الحكم الصادر عليه
لا يمكن إعادة تكيفه ، ثم يستمر الاخصائى
العمل ليتعرف على ماضيه وليكتشف العوامل
الإجرامية التى قد يتصف بها . ويهتم الاخصائى
بصفة خاصة بجميع أفراد بيئة العميل : الآباء ،

supervision of the governor. Even if the opposite arrangement i.e. the exempt position of the social worker might have some advantages Austria decided on making the social worker part of the prison-staff for the simple reason to avoid ill feelings on the part of other staff members.

Social Service in the penal institutions has been a full success. Many a governor who saw a social worker enter his institution full of misgivings would not miss him now under any circumstances.

It seems a deficiency, however, that the social workers cannot continue their work of rehabilitation begun during detention afterwards because of the fact that most of the central prisons are situated far out of the towns into which the majority of the released are bound to return.

Lack of qualified personnel as well as financial reasons led to accepting voluntary helpers for the aftercare. They were carefully selected and trained. A constant supervision by professional social workers helped to make this experiment work since it was begun a year ago.

The idea of this article is to show clearly the cooperation of all persons working for the rehabilitation. The time has been too short in order to prove the efficiency of this system. In spite of many a failure and of many disappointments for all persons concerned with this work the final success may be taken for certain.

is a specially qualified official who has to deal with the care of released prisoners. It is well understood that this official must not mention the conviction to the future employer. But at the same time he must take into consideration the inclinations of the ex-prisoner. Thus he must not find work on a farm for a man who was ravishing girls. For there he might repeat his offence since there are children on a farm and as a rule not properly supervised. Of course, in times of unemployment it is all the more difficult to find a job for ex-prisoners.

A similar difficult problem is the securing of a lodging. Many a time the released cannot return to his old surroundings. Sometimes his family does not want him anymore or his return to the former milieu might soon cause a relapse. Therefore the social worker must concern himself with his client's family in order to keep up good relations with the family, to improve or if necessary to reestablish them.

Where this cannot be achieved the rehabilitation becomes most difficult. There are not special homes for ex-prisoners. There are a few homes for men and women in Vienna but they are usually full up and really no suitable place for people of unstable character. In spite of this the social worker is sometimes glad to fix up one of his clients in such a home. In accordance with the resolution of Section III of the IPPC (International Penal and Penitentiary Commission) Congress, held in Berlin in 1935 the foundation of small transit-homes is to recommend for 20-30 ex-prisoners. Such a home should be established in a convenient part of a city. In Vienna e.g. one of the old very big flats could be turned into a home as described above. Ex-prisoners ought to stay in those homes not longer than three months.

There still remains an other task for the social worker in penal institutions. He helps the governor planning the leisure time by arranging lectures and courses, music and hobby-classes, discussions evenings as well as shows (theatre, films). If the social worker is not in charge of the library some influence should be given to him on the selection of books. Summing up one might say that the social worker should undertake all jobs connected with the management of leisure time.

In spite of the essential difference between the demands of a social worker and of the disciplinary staff both are subject to the

individual analytical treatment is not often applied. But apart from this individual treatment grouptherapy is also used. The results of this treatment in the Anglo-American countries are very promising. In Austria however we only just began applying these methods.⁽¹⁾

As it is of the greatest importance for the readaptation of the client to find a job and a lodging immediately after release the social worker has to concern himself intensively with these demands.

As to the re-entry of work the Ministry of Justice (the highest authority of prison administration) and the Ministry of Social Administration (the highest authority in all question concerning labour) agreed upon securing the cooperation of special employment advisers attached to every local employment exchange office for testing and advising prisoners. These employment advisers are supposed to test them from two points of view as to the type of trade they could be trained for during their detention :

1. with regard to their ability and
 2. with regard to the chance of getting a job after release.
- There are special difficulties in finding work for men who had before their imprisonment a profession (doctors, lawyers, teachers, clerks, civil servants etc.) which they cannot take up again after release as a result of their crime.

In regard to employment after release :

About three months previous to release every prisoner wanting help in finding a job has to fill in a so-called "employment information" assisted by the social worker. This questionnaire will be sent to this Employment Exchange where the prisoner will apply for a job after release. This questionnaire contains only particulars about training and previous jobs. A special official of the Employment Exchange visits regularly the prisons in order to interview those prisoners whose questionnaires he has in hand. In this manner it is possible to find suitable work for ex-prisoners within a few days. In Vienna the Austrian capital with 1, 6 millions of inhabitants the Employment Exchanges are divided according to the different trades and professions. In each of these 9 offices there

(1) See the author's Final Report as an UN Social Welfare Fellow in "Österreichisches Wohlfahrtswesen", Volume 1957, No. 4 and 5-6.

is harmful. The prisoner is usually brought into the social worker's office. Sometimes it is useful to see the prisoner in his cell or at his working place. There must not be any restrictions for the social worker in his contact with the prisoners.

The social worker has to complete his knowledge of the personality of his client through the study of all official documents especially of those of the penal court which sentenced the offender. The social worker is also entitled to see the incoming and outgoing correspondence of his client. Of course, he is bound to secrecy concerning all facts that he got to know in his official function. The Austrian legislation does not recognize the right of the social worker to refuse giving evidence before a court about facts which were entrusted to him by his clients as ministers are entitled to do. Lacking this right the social worker can slip into a contradictory situation.

The governor, the doctor, the minister, the foremen of works must also see the new comer, each in his own sphere. The doctor has to discover whether the prisoner has been bodily handicapped, either by disease, or weakness or by a physical impediment which circumstances made it impossible for him to earn his living or which made him the laughing stock of his environment creating thus inferiority complexes which he tried to compensate by a criminal act. An example can prove the above said :

A man who thought himself made fun of because of his cleft palate shot a taxidriver who was quite unknown to him in order to take revenge on society.

As soon as all the persons mentioned above have seen and interviewed the prisoner a plan of treatment is fixed taking into consideration all manifested difficulties of adaptability. Sometimes the social worker can help the prisoner to a better social adaptation by methods of case work.⁽¹⁾

Sometimes the necessity of a surgical treatment arises as strabotomy (operation of cutting eyeball muscle to cure squint), uranoplastic (repairing cleft palate) and skin plastic (removing disfiguring scars in the face). Now and again the plan of treatment is very simple.

Because of the long duration and the rather high expenses

(1) It can not be entered here into the techniques of social casework. Among the extensive bibliography one might refer to the standard-work by Gordon Hamilton : *Theory and practice of Social Case Work*, Columbia University Press.

Since every criminal act is manifesting lack of social adjustment neither every day's routine of the old prison with its solitary confinement during day and night nor other forms of prison-life even in communities can secure an atmosphere favourable to readaptation. An important progress was made with the foundation of open penal institutions which are facilitating the rehabilitation of offenders by encouraging their selfcontrol. However, the detention in open institutions is still an exception and the open institutions will not replace the closed prisons in the next future. In Austria only 10% of the convicted men are detained in open institutions.

For the purpose of securing a more efficient readaptation the Austrian Federal Ministry of Justice introduced Social Service into the penal institutions by decree in 1952. In order to achieve this aim in each of the four central prisons where sentences of more than one year imprisonment are served and in the prisons attached to the Penal Court in Vienna and Linz (Upper Austria) at least one specially qualified social worker was appointed.

The main task of these social workers is the furtherance of all efforts made for the readaptation of the prisoner. Immediately after reception the social worker has to contact every new comer in a so called "first interview". This "first interview" must show to the new comer that society is still considering him as a member and is expecting his return after release. By means of these interviews the social worker has to find out first of all whether his client does accept his sentence. There must not be left any doubt that the social worker has no authority to change or influence the sentence. It must be understood from the beginning that an offender who does not accept his sentence cannot be readapted. Having come to this understanding the past of the client has to be discussed in order to detect criminogenic factors. Special attention has to be paid to all persons of environment : parents, brothers and sisters, teachers, friends, wives or husbands, children, employers, colleagues and fellow workers. Of course, all this can not be found out during one interview. Very often the client is difficult to contact since the distrust against the social worker as a member of the prison-staff is quite commonly deep-rooted at the beginning. Therefore the social worker has to avoid any harsh and commanding accent. On the other hand, however, any intimacy

SOME ASPECTS OF PRISON REFORM IN AUSTRIA

DR. WOLFGANG DOLEISH

Department of Prison Administration

Vienna, Austria

The author is one of the directors in the department of prison administration in Vienna. He is also the secretary of the Austrian Society for Mental Health and member of the Austrian Society for Criminology and Penal Law. He has several publications in the field of social services in prisons, probation, after-care and juvenile delinquency.

Nowadays it seems to be generally acknowledged that deprivation of liberty as a consequence of criminal conduct should, besides the purpose of a general prevention, always consider the readaptation of the offender except in cases of life sentences or sentences of preventive detention for an indefinite period for these offenders who cannot be influenced by punishment and who form a danger to people and property.

If there is no need of producing a general preventive effect the readaptation should be achieved outside a prison. The difference between the treatment of an offender in liberty and his treatment inside a prison can be compared most significantly with the treatment of a sick person as out-patient and by hospitalisation. Possible forms of treatment of an offender in liberty are various legal devices⁽¹⁾ and above all the probation system which although of Anglo-American origin is progressing in Europe because of its convincing results.

(1) The conditional suspension of the criminal proceedings as such, the conditional suspension of formal conviction after the court has established the guilt of the accused, the conditional suspension of the imposition of sentence after the court has formally proclaimed the offender guilty, and — finally — the conditional suspension of the execution of a sentence already imposed.

(European Seminar on Probation, London 20-30 Oct. 1952. United Nations Publications, page 11).

يستخدم في الكشف عن الكثير من المواد السامة أو المواد المخدرة .

وأخيراً فإن التقدم في المنجية يتبعه في العادة تقدم في أسلوب ارتكاب الجرائم وإخفاء آثارها، وهذا بالتالي يجب أن يقابله باستمرار تقدم أكبر في وسائل كشف الجرائم وفي أساليب البحث الجنائي وطرق التعرف على المجرمين. ولن يتم ذلك إلا إذا اهتم المشتغلون بالبحث الجنائية بما تحرزه كافة أنواع العلوم من اكتشافات وانتصارات عليها تنير للطريق أمامهم ويهدهم سواء السبيل .

جرائم الاختصاب عن طريق التحليل اللطيف للمساحيق وأحمر الشفاه أو مستحضرات التجميل الأخرى التي قد تستخدمها المجرى عليها وتكون عالقة بجسم أو ملابس الجنائي أو المتهمة. هذا وقد استخدم أيضاً هذا الجهاز حديثاً في الكشف عن تزوير الوثائق والمحروقات وأوراق النقد وفي تقدير عمرها الزنى .

وهناك جهاز آخر هام وهو مطياف الأشعة تحت الحمراء أو الاسبكتروميتر وهو لا يقل أهمية عن الجهازين السابقين ويعتبر حجر الزاوية في الكيمياء الشرعية الحديثة حيث

التحليل الطيفي والبحث الجنائي

للدكتور أحمد مصطفى

الأستاذ بكلية العلوم - جامعة القاهرة

فباستخدام السبكتروجراف مثلا يمكن الكشف عن جرائم السرقات والسطو عن طريق تحليل أطيف المواد المتخلفة في مكان الجريمة أو المعلقة بجسم المني عليه ثم مقارنتها بما قد يوجد أو يعلق بالجناة أو المشتبه في أمرهم . كما يفيد أيضاً في الكشف عن حوادث التصادم عن طريق التحليل الطيفي للجويات والأصباغ أو الأثرية والقطع الزجاجية المتخلفة . كما أنه يفيد أيضاً في الكشف عن جرائم وحوادث الوفاة بالسموم المعدنية كاللاتيمون والباريوم والزرنيخ حتى بعد حدوث الوفاة بزمن طويل وذلك عن طريق إجراء التحليل الطيفي على عينات من الأحشاء أو العظام أو بصيحات الشعر أو الأظافر أو حتى مجرد تحليل عينة من التربة المدفونة بها الجثة .

علاوة على أنه يمكن الاستمارة بهذا الجهاز في معرفة السلاح الناري المستخدم في جريمة معينة من مجرد إجراء ثم مقارنة التحاليل الطيفية لكل من البارود أو الرصاصه بالسلاح الناري نفسه التي انطلقت منه هذه الرصاصه . هذا إلى جانب استخدامه في مجال الغش التجاري للبضائع والمنتجات والمجوهرات النفيسة وهو ما لا يتيسر بسهولة للتحليل الكيميائي العادي أو الروتيني .

أما السبكتروفوتومتر فهو الآخر يلعب دوراً كبيراً في الكشف عن الكثير من الحوادث والجرائم خاصة حوادث الاختناق والتسمم بالغازات السامة عن طريق التحليل الطيفي طيموجلوبين الدم ، هذا إلى جانب استخدامه حديثاً في إثبات

ليس هناك من شك اليوم في أن العلم الحديث قد خدم الأدلة المادية خدمة كبرى ، ولعل التحليل الطيفي للمواد هو الآن من أبرز ضروب العلوم الطبيعية والكيميائية استخداماً في مجال الكشف عن الجريمة والتعرف على المجرمين حيث ساهم بقدر كبير في استمداد وتحقيق الدليل المادي .

والطيف بالنسبة للمادة يعتبر كصيات الأصابع بالنسبة للإنسان ، فهو يميزها عن غيرها ويدل على وجودها في أي وسط توجد فيه ، فكل مادة ، أو ملح من الأملاح ، إذا سخنت لدرجة التوهج (يلهب شديد أو بشرارة أو قوس كهربى) ثم أضوى بها فتحة منظار الطيف فإنها تعطي طيفها الخاص الذي يدل عليها ويميزها عن غيرها من المواد والأملاح . وقد استخدمت هذه الطريقة بنجاح كبير في الكشف الكيميائي عن العناصر في مركباتها أو في المواد التي تدخل في تكوينها ، وهي طريقة حساسة ودقيقة إلى حد كبير إذ إنه يمكن بواسطتها الكشف عن أقل مقدار ممكن من المادة .

ونظراً لأن المواد التي تتخلف عند ارتكاب الجرائم تكون عادة بمقادير صغيرة جداً ، لذلك فقد حقق هذا النوع من التحليل انتصارات رائعة في مجال البحث الجنائي والكشف عن خبايا كثير من الجرائم التي كانت تعتبر سرّاً مغلقاً ، وذلك بفضل استخدام أجهزة التحليل الطيفي الحديثه التي أهمها السبكتروجراف والسبكتروفوتومتر .

is often soon aware who the criminals are. This is not the same, however, as having the necessary evidence to secure a conviction in Court. Accordingly, with the development of civilization there has been a development in scientific knowledge and in scientific instruments (compare above). This knowledge and these instruments assist the investigator to secure the conviction of the criminal. When the laboratory finds evidence indicating the innocence of a suspect, as often happens, this evidence may stop the continuation of the Court action. Even when the laboratory records negative findings, these findings are offered to the defence in case they may be of some value to them.

In many cases, the literature of the crime investigator has been greatly influenced by the medical examiner, thus neglecting in many texts of the large number of offenses which may involve physical evidence, e.g. spectroscopy, unrelated to medical science in the serious crimes of violence, homicide, poisoning, and so forth. An important clue material in these cases may be found in the laboratory.

In connection with the part played by spectroscopy in criminalistics, few words should be given with regard to the scientist. While the maintenance of law and order demands the most thorough investigation of articles submitted for examination for scientific evidence which favours the case of prosecution, the scientist must always bear in mind that his examination may affect the life, liberty or reputation of some citizen and he must perform his examination and draw his conclusions bearing this in the forefront of his mind. He must therefore make his examination sufficiently thoroughly so as to be certain that his findings will assist in ascertaining the truth of the matter whether it favours the prosecution or the defence.

Finally, simplified explanation to the magistrates will enable them to understand the forensic value of spectroscopic data, e.g., reflectance curves of coloured samples, as in many cases experts testified statements on colour of objects in evidence which has been made purely on the basis of visual comparison. The objection of an informed opposing counselor can readily show the weakness of such testimony.

In conclusion, it should be clear that the spectral theory, which requires an extended mathematical treatment, has been represented in a very elementary way in such a manner to enlighten the reader for the applied side of the spectroscopy in criminalistics. Moreover, when compiling this review, special use has been made of the important work of Nickolls, O'Hara, Kirk, Candler, Brode and Weisberger.

Absorption spectra are a standard method of estimating all the vitamins, but most of the absorption bands are in the ultra-violet and can be shown only with a quartz spectrograph. Barbiturates may be estimated quantitatively by their absorption band in ammonia solution. In the ultraviolet much the same methods are used to identify proteins, which are not easily characterised in any other way.

While the spectrophotometer is capable of identifying compounds which have well-defined absorption bands in the visible or ultra-violet regions, the infra-red spectrometer (Fig. III) identifies compounds because their absorption bands are in the infra-red region. These bands are due to bonds between the atoms composing the molecule and differ for different atomic groupings and also for combinations of atomic groupings in a molecule. An infra-red spectrum of a compound supplies considerable information concerning the molecular structure of the compound. Phenobarbitone shows the characteristic benzene ring absorption band which differentiates it from other barbiturates which do not contain a benzene ring in their structural formula.

Infra-red spectrometer makes available a satisfactory method for the examination of the vast numbers of oily substances or substances of closely related composition, e.g., oils, fats, waxes, petroleum products, polymers and resins, dyes and pharmaceuticals, all substances commonly encountered in forensic science.

As an example of the use of the infra-red spectrometer in solving a problem is the case of Gammexane. Of the isomeric hexachlorocyclohexanes (Gammexane) only the gamma isomer is effective as an insecticide. A determination of the hexachlorocyclohexanes present or of the chlorine content or physical separation is difficult and not quantitative. An examination of the infra-red spectrum and comparison with control mixtures enables the gamma isomer to be quantitatively determined.

The infra-red spectrum is found to be most useful in providing another method of dealing with the identification of narcotics.

SCOPE OF SPECTROSCOPY AS PHYSICAL EVIDENCE IN CRIME DETECTION. — The conditions of modern life - its mobility, its complexity and the congestion of population - have all increased the difficulty of convicting criminals by the methods which have been normally successful. By normal police methods, the investigator

Colour specifications of papers, by the help of the spectrophotometer, provides an additional means of tracing coloured stationary in document cases, as well as comparing papers and determining their age.

Fluorescent substances are generally added to gasoline, the identification of which could be effected by the use of the spectrophotometer. The complete colour picture provides a convincing proof.

Spectrophotometric methods have always played a big part in chemical analysis. In the most sensitive work the diphenylthiocarbazone and the hydroxyanthraquinones, commonly called dithizone, are used. Both these bodies form compounds with a whole series of metals; these are usually soluble in organic solvents and are so strongly coloured that they can be used to estimate quantities as small as a few micrograms.

Many complex organic bodies are difficult to estimate by routine chemical methods; when the substance is coloured measurement of the absorption at some wavelength where it absorbs strongly is a convenient technique. Even when the substance is not coloured, absorption bands may still be found in the ultra-violet or infra-red.

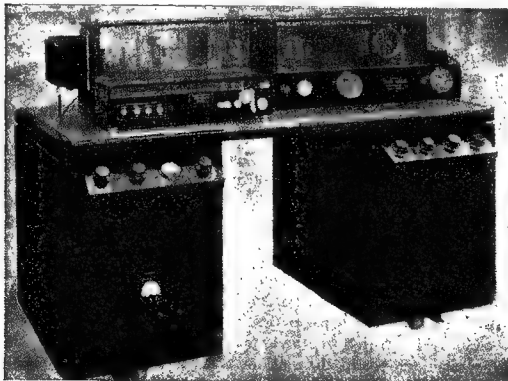


Fig. III — Infra-red spectrometer double beam.

A case of supplement valuable help of the spectrograph and the spectrophotometer colour analysis is the identification of lipstick and rouge. Whereas the first type of analysis will restrict the number of possible sources and which in general will not be conclusive as the composition of lipsticks may be similar the colours are usually distinct either because of a different dye or of different proportions of ingredients. This is very familiar in many crimes of violence in which a woman is involved lipstick or rouge is rubbed from the woman's face and adheres to some part of the assailant's clothing or person. Sometimes a handkerchief or cigarette is found at the scene of the crime which bears the marks of a lipstick. The identification of a lipstick is a difficult problem.

A colour comparison of fibres or hair found e.g., on a suspected vehicle in a hit-and-run case would give valuable information supplemented by that obtained with microscope.

Colour analysis of dyes can be made by means of the spectrophotometer. In spectrophotometry the transmission of the dye is measured as a function of its wave length. Two samples can be compared by means of these Transmission curves. One particularly useful application of the colour data of a dye is identification of detective dyes which are used to entrap thieves. Also when it is required to compare the colours of two cloths, for example, the operator has simply to determine the reflectance curves of two samples to establish the identity of the difference. It may be also possible to trace the origin of the samples by means of their colour spectra.

We are all aware of the difficulty of determining the chemical properties of inks and hence colour, being one of the most important physical property, constitutes a valuable mean in comparing or tracing ink. Thus a complete collection of inks together with their reflectance curves and colour specifications will be very useful in laboratory for comparison.

The effect of aging on the colour of inks on paper has been investigated. By means of the spectrophotometer data, it has been shown that washable inks remain practically the same in colour over a period of several weeks. Permanent inks, however, vary considerably in their colour changes. Some others remain unchanged over this period after achieving their maximum contrast lightness in the first hour.

to improve the product. Such identification will throw light on the difference between many commercial products in relation to their specifications.

On conclusion, the spectrograph solves two major problems: (a) analysis of evidentiary traces which are too small in quantity to be analyzed by the conventional chemical methods, (b) the characterization of a substance by means of its inevitable impurities, thus permitting, in a comparison of known and unknown samples, to establish with great certainty the common (or dissimilar) origin of two specimens.

APPLICATION OF THE SPECTROPHOTOMETER IN CRIMINALISTICS. — The ability to specify colours by means of spectrophotometric data offers many opportunities to the police laboratory in the way of tracing submitted samples. The following are some of the possible applications :

Haemoglobin is the red pigment which colours the blood corpuscles. In the lungs haemoglobin takes up oxygen forming a loose addition product; namely, oxy-haemoglobin. The space occupied by oxygen in haemoglobin molecule can be apparently filled by carbon monoxide in carbon monoxide poisoning, leading to the formation of carboxy-haemoglobin; the latter can no more take up oxygen. Measuring the percentage of carboxy-haemoglobin in the blood by the spectrometer established an accurate method for detection of carbon monoxide poisoning.

Oxyhaemoglobin shows in the spectrum a number of bands, two of which in the yellow and green are narrow and comparatively sharp. Carboxyhaemoglobin shows the same two bands slightly less distinct and shifted in position toward the blue. The shift can be shown to be proportional to the amount of the oxyhaemoglobin which has been replaced by carboxy-haemoglobin in an approximately straight-line relationship.

Blood testing could be carried out by the use of absorption spectroscopy. Characteristic absorption spectra are generally recorded for converted haemoglobin either to haemochromogen or even to a porphyrin, or in case the blood is fresh, the haemoglobin can be converted to methemoglobin or possibly reduced haemoglobin.

of the heavy metals, obtained from the viscera by suitable technique give an indication of the amount present. In a suspicious death, the viscera treated in this way, gave definite spectral lines due to antimony the strength of which suggested trace amounts. Quantitative chemical determination showed that antimony was present in amounts which are not lethal nor even large to suggest oral administration. These had led to the finding that the deceased had had a vaginal infection which had been treated with an ointment containing butter of antimony and sufficient of the latter had been absorbed through vaginal mucosa to be registered by the spectrograph.

Another case, a number of men became ill through eating cakes made with flour containing barium carbonate rat poison. After an illness, some died. Spectrographic examination showed strong spectral lines of barium in the viscera. In a case involving poisoned candy, it would be valuable to know if it contained all trace elements which were in the sample of poison removed from a suspect's house.

Moreover, the detection of a particular element, e.g., arsenic compound after long time of death in a homicide case, will be of a considerable assistance in the investigation. Samples are taken from remains of viscera, from the bones, from the hair, from the nails, from the shroud and of the earth under the body.

The spectrograph proves to be a valuable tool for the identification of stolen jewellery which are valuable articles and are not subject for destruction by chemical methods of analysis. The quantity necessary for spectroscopical examination is very small.

Traces of dusts in the turn-up of thieves' trousers, and of faults in steel resulting from sabotage may be examined by the spectrograph. So, too, may the traces of discharged powder and metal fragments blown out of firearms, as well as the traces of surface metal 'wiped off' on the clothing and harder parts, like bone, of the victim of a shooting affray. Traces of powder, of barrel metal and of tin hardened alloy jackets of the lead bodies of bullets may all be detected and used for comparison with a suspect weapon and suspect's remaining live ammunition - an advance of tremendous value to add to the efficacy of fire-arms detection.

The spectrograph plays a big role in detecting impurities and minor constituents present in many commercial products, some of which are accidental contaminants and some are deliberate additives

APPLICATION OF THE SPECTROGRAPH TO CRIMINALISTICS. — Spectroscopy, by extending the field of chemical analysis from macro to semimacro-quantities, is an unvaluable aid to criminal investigators, since the clue materials connected with a crime are most often available only in the limited amounts. Moreover, a considerable portion of the work of the spectroscopist in a police laboratory consists of making a comparison of the spectrogram of an unknown with that of a known. The following are some of the possible applications :

When a jimmy is suspected of having been used in a burglary, it is usually accompanied with paint scrapings from a window or a door. It is first necessary to compare the respective spectrograms of the paint on the jimmy with that of the paint from the window or door of the burglarized house.

The spectrograph will detect the most minute difference in the mixing of paints. A motorist who has collided with a bicyclist but denied that the paint scraped along his wing is off the bicycle, may be trapped. The two may be shown to be identical, not in coarse appearance, like colour, but in the finest details of chemical consistency. If the paint is of relatively rare type, such as one which used mercuric sulphide as a red pigment or zirconium oxide as a white pigment, the value of the clue material as evidence is increased because of the relatively uncommon occurrence of these substance as pigments. Moreover, identification of the trace elements of the smaller amounts of other pigments, usually added to the paints to bring the tint and capacity, may be a clue of accurate comparison.

Another type of the clue material which is submitted for spectrographic analysis is glass fragments at the scene of the crime and those found in the possession of the perpetrator. In a hit-and-run case by an automobile the known sample is not found at the scene but it consists of the pieces remaining in the broken headlight lamp, whereas if window glass is broken, the known sample is found at the scene. The spectrograph is of greatest value in these cases in demonstrating major differences in composition between two samples rather than in proving them to be the same as there is no great variation in the ultimate composition of glasses used for the same purpose.

The application of the spectrograph in identification of poisonous metallic substances has been well established. The resulting spectra

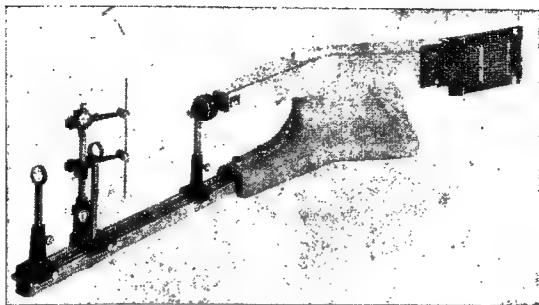


Fig. I — Hilger medium - size spectrograph (60cm).

SPECTROGRAPH. (Fig.I): It is an optical apparatus which produces images of a narrow slit. The characteristic light, emitted from a specific element in the form of luminous gas, entering the spectroscop through the slit is broken up by a prism into many component colours. The emergent light is photographed and the negative will show a series of black lines of varying intensity, known as the spectrum, and which has been called the 'fingerprint of a substance'.

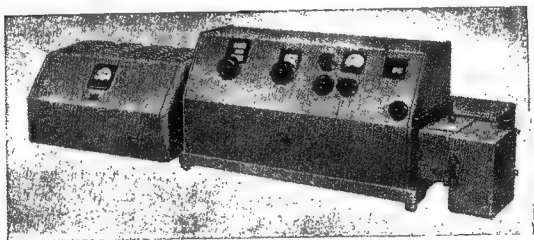


Fig. II. — Ultra-violet spectrophotometer.

SPECTROPHOTOMETER. (Fig.II): is an instrument designed to measure the intensity of the light transmitted or reflected by a substance at various wave-lengths. Light from a standard source is divided into two beams. The beams are dispersed into spectra from which narrow wave-length regions can be isolated. One of the beams is transmitted or reflected by the sample. A photoelectric cell or a photographic plate is used to record the transmitted or reflected beam and the direct beam.

around it, and the nucleus of the atom with the planetary electrons which revolve around it. The nucleus always contains a positive charge which is just balanced by the collective negative charge of all the planetary electrons.

There is a 'normal' state for an atom in which certain 'ground' conditions obtain, but when energy is imparted to the atom these conditions are disturbed. For example, if a substance is heated, the energy which is absorbed causes some of the electrons of the atom to 'jump' to orbits which are farther from the nucleus. When the atom returns to a less excited state or to the 'normal' states it radiates energy. The relation between the two energy states can be expressed by :

$$E_a - E_b = hu$$

E_a and E_b represent the energy values of state 'a' and 'b' respectively; "h" is a constant, known as planck's constant; and "u" is the frequency of e electromagnetic energy absorbed or radiated.

Thus, the spectrum, which is simply the ordered arrangement of emission effects according to the frequencies of light energy radiated by an atom returning from an 'excited' to its 'normal' state, should be characteristic for each element.

ABSORPTION SPECTRA. — The ordinary sample of material with which the police scientist deals reflects light of all wave-lengths. It is well understood that colored substances owe their colour to the fact that they absorb some but not all wave-lengths of light, thus transmitting those that are not absorbed and appearing to be that colour. Uncoloured substances also absorb radiation that is in the ultraviolet or infra-red regions of the spectrum rather in the visible. Every coloured substance has a characteristic absorption spectrum. If the absorption (or transmission) at series of wave lengths are plotted against the wave lengths, the absorption spectrum is measured, and the absorption curve is obtained. The height of the absorption curve is determined by the logarithm of the concentration of the coloured substance or the thickness of the layer through which the light passes. The shape of the curve can be used for the identification of the absorbing substance and the height of selected points on it indicates the concentration, if the thickness of the absorbing layer is constant.

SPECTROSCOPY AND CRIMINALISTICS

Prof. AHMED MUSTAFA

B. Sc., M. Sc., Ph. D., D. Sc.

Professor of Applied Organic Chemistry

Faculty of Science, Cairo University

The Author is the Head of Chemistry Department, Faculty of Science, Cairo University. He is a member of the Egyptian Academy of Sciences and the American Chemical Society. He received a Guest-Fellowship at M.I.T. and Columbia University and is also an honorary Research Associate at London University.

Evidence in criminal investigations may be divided in two broad categories : informational and physical. What of the modern scientific aids to crime detection, the laboratory resources ? These include many of the methods, mostly applications of quite ordinary scientific tests developed in other fields, which takes crime detection inside the laboratory. Among the instruments, which with no doubt provide valuable methods in criminalistics, are the spectrograph, the spectrophotometer, and infra-red spectrometer. Thus showing how far the members of the police laboratory have borrowed the theories and techniques developed in other sciences, namely spectroscopy, as a means of solving crimes.

All spectra may be divided into two types :

emission spectra, which arise from an excited source of energy;
absorption spectra, which have their origin in the absorption of energy by the substance in question.

Emission spectra may be further classified according to their origin, e.g., incandescent solids, excited molecules, and excited atoms (ions). The emission spectra of excited atoms (ions) are of greatest use in analytical work.

An approach to explain the origin of the emission spectra with which the criminalistician is concerned is to present the following very simplified picture of the modern atomic structure : Atoms of various elements differ in the combinations and spatial arrangements of the ultimate particles of atoms-electrons which carry a negative electrical charge, protons which are positively charged, and neutrons which carry no charge. A rough analogy may be drawn between the sun, together with the planets which revolve

BOARD OF DIRECTORS

Chairman

Mr. Hussein El-Shafci

Minister of Social Welfare and Labour.

Members

Mr. Hafez Sabeck

General Prosecutor.

Dr. El-Said M. El-Said

Rector of Cairo University.

Mr. Mahmoud I. Ismail

Counsellor, High Court of Cassation.

Dr. Abbas H. Rabii

*Assistant Under-Secretary of State,
Ministry of Justice.*

Mr. Aly I. El Zamzamy

*Director-General, Administration of Courts,
Ministry of Justice.*

Mr. Ibrahim Mazhar

*Assistant Under-Secretary of State,
Ministry of Social Welfare and Labour.*

Mr. Abd El-Aziz Mefreh

*Deputy-General, Department of Public
Security, Ministry of the Interior.*

Mr. Ahmad Z. Shoukry

*Director-General, Prison Department,
Ministry of the Interior.*

Dr. Mahmoud M. Moustafa

*Dean of the Faculty of Law, Cairo
University.*

Mr. Mahmoud H. Hagag

*Director-General, Identification Depart-
ment, Ministry of the Interior.*

Dr. Aly A. Rashed

*Professor, Faculty of Law, Ein Shams
University.*

Mr. Mohamad Fathy

*Professor, Institute of Criminal Science,
Cairo University.*

Dr. Mohamad Zaki

*Ex. Director-General, Identification De-
partment, Ministry of the Interior.*

Mr. Ahmad M. Khalifa

*Counsellor, Director of the National
Institute of Criminology.*

<p><i>Editor-In-Chief</i> Ahmad M. Khalifa <i>Director, The National Institute of Criminology</i></p> <p style="text-align: center;">*</p> <p><i>Executive Officer</i> Mohsen A.E. Ahmed <i>The Technical Secretary of the Institute</i></p>	<p>The National Review of Criminal Science 15, Kasr-el-Aly Str., Garden City, Cairo</p> <p style="text-align: center;">* *</p> <p><i>Issued three times yearly</i> March-July-November</p>	<p>Annual Subscription Three issues Fifty Piasters</p> <p style="text-align: center;">***</p> <p><i>Single Issue</i> Twenty Piasters</p>
--	---	--

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
**The National Institute of
Criminology
United Arab Republic
Cairo**

RESEARCH

Unification of Liberty - Restrictive Sentences
Le Cinéma et la Délinquance Juvenile

ARTICLES

- | | |
|--|-----------------|
| The Psychology of Recidivism | <i>Prof. A.</i> |
| L'être Humain Chez Les Prostituées | <i>Dr. A.</i> |
| Le Test de Dessin Chez Les Prostituées | <i>Dr. Sam</i> |
| Some Aspects of Prison Reform in Austria | <i>Dr. W</i> |
| Spectroscopy and Criminalistics | <i>Prof. A</i> |

STUDIES . NOTES . BOOK REVIEWS . NEW



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
معهد القومى للبحوث الجنائية
الجمهورية العربية المتحدة
القاهرة

البحوث

دراسة إستراتيجية لجرائم الرشوة في المجتمع المصري
الإستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجانحين
العلاقات الزوجية لنزلاء السجون

المقالات

بحث في القضاء الجنائي عند الفراعنة
الإجهاد في نظر المشرع الجنائي
الإتجاهات الدولية المعاصرة في علاج الأحداث
والوقاية من الانحراف (بالإنجليزية)
الدكتور رؤوف هـ
الدكتور حسن المرص
الدكتور لوبيرزاي

الأبواب

دراسات . آراء . كتب . أبحاث



المعهد القومي للبحوث الاجتماعية
القاهرة

مجلس الإدارة

الرئيس :

السيد الوزير حسين الشافعي

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

الأعضاء :

الدكتور السعيد مصطفى السعيد

الأستاذ حافظ سابق

الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل

الدكتور عباس حلمي ربيع

الأستاذ علي إبراهيم الزيزي

الأستاذ إبراهيم مظهر

الدواء عبد العزيز مفرح

الدواء أحمد زكي شكرى

الدواء محمود حمدي حجاج

الدكتور محمود محمد مصطفى

الدكتور علي أحمد راشد

الأستاذ محمد فتحي

الدكتور محمد زكي

الأستاذ أحمد محمد خليفة

مدير جامعة القاهرة

النائب العام

مستشار محكمة النقض

وكيل وزارة العدل المساعد للطلب الشرعى

المدير العام لإدارة المحاكم بوزاره العدل

الوكيل المساعد لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الوكيل العام للأمن العام بوزارة الداخلية

المدير العام لمصلحة السجنين

المدير العام لمصلحة تحقيق الشخصية

عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

الأستاذ بمعهد العلوم الجنائية - جامعة القاهرة

المدير العام لمصلحة تحقيق الشخصية سابقاً

مستشار - مدير المعهد

<p>الاشراك السنوى خمسون قرشاً مبرشاً عن ثلاثة أعداد</p> <hr/> <p>ثمان العدد عشرون قرشاً مبرشاً</p>	<p>المجلة الاجتماعية القومية</p> <p>١٥ شارع القصر العالى - جاردن سيتى - القاهرة</p> <hr/> <p>تصدر ثلاث مرات فى العام</p> <p>مارس . يوليو . نوفمبر</p>	<p>رئيس التحرير محمد محمد خليفة مدير لمهند</p> <hr/> <p>سكرتير التحرير دكتور حسن عبد الحميد السكرتير لى للمهند</p>
--	---	--

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة

بحوث :

- ١ دراسة استطلاعية بجرّام الرشوة في المجتمع المصري
٢٤ الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجنائين
٣٩ العلاقات اللزوجية لزلّاء السجون

مقالات :

- ٥٥ بحث في القضاء الجنائي عند القراعتة
٨٩ الإجهاض في نظر المشرع الجنائي
الانتهاكات الدولية المعاصرة في علاج الأحداث والوقاية من الانحراف (بالإنجليزية)

دراسات :

- ١٠٨ الجريمة في اتحاد جنوب أفريقيا

آراء :

- ١١١ مسئولية الصحافة في نشر أخبار الجريمة
١١٣ المرأة كتهمة أو شاهد

كتب :

- ١١٥ عرض لكتاب « جريمة أصحاب الأعمال »
١٢٠ قائمة بكتب ونشرات أهديت لمكتبة المعهد

أنباء :

- ١٢١ مؤتمرات وندوات علمية
١٢٣ منحة مؤسسة فورد في القانون الجنائي
١٢٤ بحوث

جرائم :

- ١٢٦ جوليانو الصقل

العدد الثالث

نوفمبر ١٩٥٨

المجلد الأول

دراسة استطلاعية لجرائم الرشوة في المجتمع المصري

قام بهذه الدراسة - كفريق - أعضاء قسم بحوث
الجريمة بالمعهد القومي للبحوث الجنائية (١)

مقدمة :

عرفت كل المجتمعات التاريخية في أكثر - إن لم يكن في كل - مراحل تطورها
صوراً عديدة من جرائم الرشوة . فظاهره الرشوة ظاهرة شائعة في المجتمع البشرى .
ولكن برغم أن ظاهرة الرشوة قد تمتد في بعض المجتمعات لتنتشر في أكثر ألوان
المعاملات بين الأفراد والجماعات فيها إلا أن العدد غير المنظور من جرائمها يمثل
الجانب الأكبر منها مما يجعلها تبدو في نظر البعض قليلة الأهمية .

من أجل هذا بدأ لأعضاء الفريق أن في القيام بدراسة استطلاعية لجرائم
الرشوة في المجتمع المصري تدعيماً للأسس التي يمكن أن تقوم عليها دراسات
ميدانية للظاهرة على اعتبار أن الدراسة الميدانية للظواهر هي أسلم الطرق إلى
تفهمها على نحو موضوعي ، وإسهاماً في الكشف عن ديناميات التنظيم الاجتماعي
في المجتمع المصري مما يعين على مباشرة قدر أكبر من الضبط فيه وتوجيهه في
المسالك التي يرى أن فيها تحقيقاً لتقلعه .

وفي الجداول التالية بيان لجرائم الرشوة في الإقليم المصري في خلال السنوات
العشر من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٦ من واقع الإحصاء القضائي الذي تصدره وزارة

(١) يود الفريق أن يبرر عن صادق التقدير الجهود التي بذلتها - من أجل هذه الدراسة -
بعض الهيئات التي اقتضى الأمر الرجوع إليها وكان لها أثر واضح في تيسير الدراسة وتذليل بعض
ما كان يواجهها من صعاب . ويخص بالذكر :

أولاً : إدارة الإحصاء بوزارة العدل .

ثانياً : نيابة أمن الدولة .

ثالثاً : مصلحة السجون : إدارتها العامة وإدارات بحرين القاهرة وضواحيها .

فقد أبدى المسؤولون فيها اهتماماً بالدراسة وتقديرًا لاحتياجاتها .

جرائم الرشوة في الإقليم المصري في السنوات العشر من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٦^(١)

السنة	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٧	الجرام
١ - جنابات حقيقية قدمت إلى غرفة الاتهام أو حفظت مؤقتاً.	٤١	٢٣	٦	١٢	٢٣	٩	١٢	١٠	٢٣	١٢	
٢ - جنج حقيقية قدمت إلى المحاكم.	—	—	—	٦٢	٢٧٤	٢٤٥	١٧٧	٢٢٧	٢٢٦	٢٣٠	

(١) مصدر هذه البيانات هو الإحصاء القضائي السنوي الذي تصدره وزارة العدل .

(٥) يلاحظ أن قانون المقربات عدل - فيما يتعلق بجرائم الرشوة - بمقتضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فأصبحت جرائم الرشوة - ما عدا بعض الصور الخاصة - جنابات .

العدل ، وغنى عن البيان أن بيانات هذا الجدول لا تشتمل على جميع وقائع الرشوة في المجتمع المصرى نظراً لأن العدد غير المنظور فيها يمثل جانباً كبيراً منها .

بعض الصور الاجتماعية لظاهرة الرشوة : ١

تكاد تجمع كل المصادر التى توفرت لنا فيها دراسات من ظاهرة الرشوة أن هذه الظاهرة - فى صورة أو فى أخرى - من الظواهر اللصيقة بالحياة فى كل المجتمعات فى جميع العصور .

فالحقيقة أن ظاهرة الرشوة قد وجدت فى جل المجتمعات وإن كانت تختلف من مجتمع إلى مجتمع وفى نفس المجتمع باختلاف مراحل تطوره فى جانبيه :
١ - حجم الظاهرة .

٢ - الصور الرئيسية التى تتمثل فيها .

وقد شاعت ظاهرة الرشوة فى الحضارات الشرقية القديمة وتمثل أكبر جانب منها - كما يرى البعض - فى شكل عطاء يقدمه أفراد الطبقات المغلوبة على أمرها فى الثروة والسلطان إلى أصحاب النفوذ فى المجتمع كله كالحكام والموظفين .
ويدل على هذا :

١ - وجود تشريعات كثيرة فى التراث القانونى لكل من هذه الحضارات تحرم الرشوة وتعاقب عليها .

٢ - انتشار معتقدات كثيرة من التراث الشعبى للطبقات المغلوبة فى هذه الحضارات يذهب إلى أنه لا يتصور وجود حاكم لا يرتشى .

٣ - تضمن البيانات السماوية والوضعية فى هذه الحضارات (كاليهودية الزرادشتية مثلاً) لأوامر ونواه تحرم تقديم أو قبول رشوة وتعاقب على التورط فى ذلك وتؤكد أنه دليل على الزيف والضلال .

أما فى الحضارة اليونانية القديمة فقد ساعد ازدهار روح الديمقراطية فى أثينا على أن يتوفر للمواطنين فيها نوع من التربية السياسية أثر بعمق فى تقوية إحساس المواطن الأثينى بولائه للمدينة ، ومن ثم كانت جرائم الرشوة نادرة الحدوث ،

وكانت العقوبات التي توقع على مرتكبها صارمة إلى حد بعيد .

* أما في الحضارة الرومانية القديمة فلم يتوفر للمواطنين نفس التربية السياسية التي توفرت للمواطنين في المجتمع الأثيني ومن هنا ضعف إحساس الروماني بولائه لمدينته . فشاعت الرشوة وتمثلت في صور كثيرة أهمها :

١ - أن يرشو الحاكم البارزين من أهل المدينة ليطلقوا يده في المناطق التي تدخل في نطاق سلطانه .

٢ - أن يرشو المرشحون لشغل الوظائف البارزة في المدينة المسؤولين عن التوظيف .

٣ - أن يرشو المرشحون لدخول المجلس النيابي جماهير الناخبين .
وأن تتابع التشريعات في الحضارة الرومانية لمحاولة القضاء على ظاهرة الرشوة فيها . وازدياد صرامتها يوماً بعد يوم ليدل على أنها كانت منتشرة هناك بشكل^{٢٢} يهدد الحياة الاجتماعية بالفساد .

وقد وجدت صور من جرائم الرشوة في المجتمع الإسلامي (في عهد النبي والصحابة على الأقل) مما دعا مصادر التشريع الثلاثة في هذا المجتمع وهي القرآن والسنّة وإجماع الفقهاء إلى تحريمها واعتبارها من جرائم التعازير تستحق عقاباً يترك أمر تقديره للقاضي تبعاً لحسامة الفعل .

وقد حاولت التشريعات الحديثة في كثير من المجتمعات أن تلم بشكل حاسم بكل صور الرشوة فتحرمها تمهيداً للقضاء عليها ، ولكن يؤخذ على هذه التشريعات أنها :

١ - تذهب إلى اعتبار رشوة الموظفين العموميين ومن في حكمهم جريمة يعاقب عليها كل من الراشي والمرتشي والوسيط إن وجد ، في حين أنها لا تنقف نفس الموقف من رشوة من ليست لهم صفة الموظفين العموميين ورشوة هؤلاء تنطوي - في حقيقة الأمر - على اضرار بمصالح الناس لا يقل عما يحدث في حالة رشوة الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

٢- نحاول أن نحرم كثيراً من صور الرشوة ، ولكن يدها لم تمتد لتشمل صوراً خطيرة من الرشوة مبتة بعض الشيء مثل تلك التي يقدمها نائب لأهل دائرته الانتخابية أثناء مدة عضويته في المجلس الذي أنتخب له في شكل خدمات لا تدعو حاجة ماسة إليها أو تعطيل بعض التشريعات قد يفيد خصوم لم منها .

الغرض من الدراسة :

لا نجد فيما يتسر لنا من مصادر - نعتقد أنها كل ما كتب بالعربية وأكثر ما كتب بالإنجليزية في هذا الصدد - من حاول أن يتناول هذه الظاهرة بالدراسة الموضوعية وعلى أساس أنها ظاهرة اجتماعية .

وكل ما توفر لنا من دراسات عن هذه الظاهرة هو أحد اثنين :

١ - دراسات فقهية تقوم على تحليل لفهم القانون المقارن أو القانون في مجتمع ما الرشوة كجريمة وموقفه منها وحكمه فيها بالنسبة لمركبيها .

٢ - آراء جانبية تحاول أن تتناول الظاهرة من جوانب معينة وتبلى فيها وجهات نظرها .

ويرغم ما ينطوى عليه كثير من هذه الدراسات من صواب فلها لا تفيد كثيراً في فهم العوامل التي تؤدي إلى خلق الظاهرة وتحدد شكلها وتبين اتجاهات تطورها في مختلف المجتمعات أو في مجتمع بالذات في مراحل تطوره المختلفة . ولا كانت جريمة الرشوة ظاهرة ينطبق عليها صفة الظاهرة الاجتماعية فإننا يمكن أن نقول :-

١ - إن جرائم الرشوة تختلف في شكلها ومدادها واتجاهاتها تبعاً لاختلاف المجتمعات ، وفي المجتمع الواحد باختلاف مراحل تطوره .

٢ - إن دراسة جرائم الرشوة في مجتمع ما يتطلب - ان أريد لها أن تدرس الظاهرة كما توجد فعلاً - أن تتناولها في كل الصور التي تظهر بها ، وفي كل القطاعات التي توجد فيها على أساس موضوعي .

ومن هنا نرى أن تكون هذه الدراسة لجرائم الرشوة في المجتمع المصري استطلاعية ترمي إلى التوصل إلى :

١ - تحديد أولى لحجم الظاهرة وأشكالها والقطاعات التي تظهر فيها واتجاهات تغيرها .

٢ - تحديد أولى للسمات البارزة للمواقف التي تظهر فيها هذه الظاهرة والظروف التي تساعد على وجودها .

٣ - تحديد أولى لأنسب منهج للبحث يمكن أن تقوم عليه دراسة موضوعية لهذه الظاهرة وأفضل الوسائل التي يمكن أن تبشر من خلالها الدراسة^(١) .

فإذا استطاعت هذه الدراسة أن تحقق ما ترمى إليه كانت عاملا في :

١ - إبراز وضع الظاهرة الحقيقي في المجتمع المصري .

٢ - توجيه اهتمام الباحثين إليها .

٣ - تهيئة الأساس الذي تقوم عليه دراسات مستفيضة عنها .

وقد اعتمد على المصادر الآتية في استخلاص الحقائق التي اتخذت مادة لهذه الدراسة :

١ - الإحصاءات التي يتضمنها الإحصاء القضائي الذي تصدره وزارة العدل في الأقليم المصري ، وذلك خلال السنوات العشر من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٦ .

٢ - ملفات القضايا التي أدين فيها متهمون في جرائم رشوة كانوا نزلاء سجون القاهرة وضواحيها لقضاء مدد العقوبات التي وقعت عليهم ، وذلك خلال المدة من أول يناير ١٩٥٨ حتى آخر أبريل ١٩٥٨ .

٣ - دراسات غير تفصيلية عن التاريخ الاجتماعي لكل من هؤلاء النزلاء الذين اختيروا مصادر للمعلومات في الدراسة .

مجال الدراسة :

وإذا كانت دراسة ميدانية للجرائم الرشوة في المجتمع المصري تحتاج - فيما تحتاج - إلى أن تتناول الظاهرة لا في قطاع معين من قطاعات المجتمع بل في كل هذه القطاعات ومن كل الجوانب لا من بعض الجوانب فمحسب ، فإن دراسة استطلاعية للظاهرة يمكن أن يكتفى فيها بالاعتماد على المصادر السابقة .

(١) ما زال يقوم الفريق - على ضوء الدراسة - بمحاولة تحليل هذا المنهج .

ومن هنا رءى أن تتخذ مصادر للدراسة أشخاص يتوفر فيهم :

أولاً : أن تكون قد صدرت ضدهم أحكام من محاكم مصرية في جرائم رشوة مما نص عليها في قانون العقوبات المصرى في :

١ - الكتاب الثانى الخاص بالجنايات والجنىح المضرة بالمصلحة العمومية في :

(١) الباب الأول الخاص بالجنايات والجنىح المضرة بأمن الحكومة

من الخارج .

(ب) الباب الثالث الخاص بالرشوة .

٢ - القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم الحقوق السياسية في المادة

٤١ (في فقرتها ٢ و ٣) الى نصت على جريمة الرشوة الانتخابية .

ثانياً : أن يكونوا من نزلاء سجون القاهرة أو ضواحيها في المدة التى تم

خلالها دراسة حالة كل منهم أى من أول يناير ١٩٥٨ حتى آخر أبريل ١٩٥٨ .

وقد تمت عمليات الحصر الأولى لمن يتوفر فيهم هذان الشرطان من نزلاء :

١ - سجن القاهرة العموى .

٢ - ليمان طرة .

٣ - سجن نرجال بالقناطر الخيرية .

٤ - المؤسسة العقابية للنساء بالقناطر الخيرية .

٥ - سجن المرج متوسط الحراسة .

وتم ذلك الحصر من واقع :

١ - محفوظات نيابة أمن الدولة فيما يتعلق بقضايا الرشوة .

٢ - ملفات النزلاء الموجودة في محفوظات كل من السجون الى أشرنا اليها .

وقد توقعنا أن تبلغ حالات النزلاء الذين يمكن أن يختاروا مصادر للمعلومات

في ضوء الشرطين اللذين أسلفنا ذكرهما ثلاثين شخصاً . ولكن العفو عن بعض

نزلاء المؤسسات العقابية في الأقاليم المصرى في فبراير سنة ١٩٥٨ أدى إلى الافراج

عن عدد من كان متوقعا أن يكونوا مصادر للمعلومات فاقصر البحث على ٢٣

ثلاثة وعشرين شخصاً .

- ١٣ في سجن القاهرة العموى .
- ٤ في ليمان طرة .
- ٣ في سجن الرجال بالقناطر الخيرية .
- ١ في المؤسسة العقابية للنساء بالقناطر الخيرية .
- ٣ في سجن المرج متوسط الحراسة .

ولا يعنى القول بأن الأشخاص الذين اختيروا مصادر للمعلومات في هذه الدراسة بلغوا ثلاثة وعشرين شخصاً ، أننا بصدد ثلاث وعشرين واقعة رشوة فإن من بين الحالات التى تناولتها الدراسة وقائع رشوة اشترك فيها أكثر من واحد من الثلاثة والعشرين .

فهناك مثلاً :

- ١ - قضية واحدة أدين فيها ٣ متهمون .
- ٢ - قضيتان أدين في كل منهما متهمان .
- ٣ - ١٦ قضية أدين في كل منها متهم واحد .

طريقة الدراسة :

وعلى ضوء التحليل الذى ارتضاه الفريق الذى قام بالدراسة للغرض منها باعتبارها دراسة استطلاعية حددت - بشكل أولى - الجوانب المطلوب جمع بيانات عنها فى عناصر ثلاثة :

١ - بيانات عن حجم الظاهرة واتجاهات تغيرها خلال السنوات العشر من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٦ . وتجمع هذه البيانات أساساً من الإحصاء القضائى الذى تصدره وزارة العدل .

٢ - بيانات عن الظروف المباشرة التى أدت إلى حدوث وقائع الرشوة فى الحالات التى اتخذت مصادر للمعلومات فى الدراسة وتجمع هذه البيانات أساساً من ملفات قضايا الأشخاص الذين أدينوا فى تلك الوقائع من نيابة أمن الدولة .

٣ - بيانات عن الملامح البارزة فى شخصيات الجناة والقطاعات التى يتمتعون

إليها في المجتمع ، والظروف التي عاشوا ويعيشون فيها . وتجمع هذه البيانات من هؤلاء الأشخاص أنفسهم وتكمل من أى مصدر متيسر يمكن أن يضيف إليها أو يصححها .

وقد أمكن تحديد هذه العناصر بمساعدة الخبرات التي توفرت من :

- ١ - الرجوع إلى الدراسات السابقة لظاهرة الرشوة وكانت كلها نظرية .
 - ٢ - مناقشة مذكرات عن نتائج الدراسة الأولية للاحصاءات ما توفرت منها من الإحصاء القضائي أو من غيره .
 - ٣ - مناقشة دراسة أولية لحالتى نزولين من اختيار ومصادر للمعلومات من واقع ملف قضيهما والمقابلات التي تمت مع كل منهما .
- وقد استبعدت - بعد مناقشات كافية - فكرة الفحص المستفيض لجوانب الدراسة المختلفة لأسباب أهمها :
- ١ - لأنها توفر بيانات أكثر مما تحتاجه الدراسة باعتبارها دراسة استطلاعية .
 - ٢ - أنها تحتاج إلى قدر من الوقت والمجهود والامكانيات لا تسمح بها ظروف الدراسة الحالية .

وإذا كان جمع البيانات من الإحصاء القضائي الذي تصدره وزارة العدل ومن ملفات قضايا الجناة في نيابة أمن الدولة قد تم دون أن تعطله صعوبات كبيرة فإن جمع البيانات من الجناة الذين اختيروا مصادر للمعلومات كان أمراً معقداً بعض الشيء . ولهذا حددت نقاط معينة تجمع عنها بيانات على أن يحصل على هذه البيانات من مقابلة أو أكثر يجريها الباحث مع الشخص ويكملها مما يتوفر لديه من حقائق من أى مصدر آخر يرتبط من قريب بالشخص المفحوص ، ويوضح ما تكشف عنه مما يورده من انطباعاته من مقابلاته للشخص . وقد تطلب هذا القيام بمحاولات عدة لتحديد دلالات العناصر التي اتفق على أن تجمع عنها بيانات وتحديد مفاهيم الألفاظ التي يجري التعامل بها في جمع وتقديم المادة .

أما العناصر التي اتفق على أن تجمع بيانات عنها فهي بالنسبة لكل شخص .

- ١ - بيانات أولية : النوع . السن . الديانة . الجنسية .

- ٢ - الحالة الاجتماعية تفصيلاً .

٣- الحالة التعليمية .

٤- الحالة المهنية والتاريخ المهني تفصيلا .

٥- الحالة الاقتصادية تفصيلا .

الدخل . الاحتياجات الفعلية وأوجه الصرف .

٦- الآثار التي ترتبت على ارتكاب الجريمة بالنسبة للشخص .

٧- اتجاهات الشخص بالنسبة للمستقبل .

وقد اتبع في عرض وتحليل البيانات التي توفرت من الدراسة ما يأتي :

١- عرضت المادة التي توفرت من الإحصاء القضائي عن حجم واتجاهات تغير جرائم الرشوة في المجتمع المصري خلال سنوات عشر انتهت في ١٩٥٦ ، ونوقشت بشيء من التفصيل وقورنت بإحصاءات أخرى واتفق على الاكتفاء بها لما يتوفر فيها من ضمانات الدقة والتبويب السليم .

٢- عرضت المادة التي توفرت عن كل من وقائع الرشوة التي تناولتها الدراسة في جلسة أو أكثر ونوقشت تفصيلا واستخلصت منها دلالات في حدود المطلوب .

بعض الظروف التي أحاطت بالدراسة وأثرت فيها :

هذا وقد أحاطت بعمليات الإعداد للدراسة والتخطيط فيها والقيام بها ظروف كان لها أثر في سير هذه العمليات وما تحقق منها من نتائج وهي ظروف كلفت مواجهتها بعض الوقت والمجهود وأهمها :

١- عدم توفر مصادر يمكن أن يستعان بها كخبرات أولية توجه العمل في مراحل الدراسة المختلفة سواء كان ذلك باللغة العربية أو باللغات الأجنبية .

فباستثناء الفصول المقتضبة التي وردت في بعض المصادر لم تنوصل إلى مراجع عن الظاهرة أو طرق دراستها .

٢- قصور الامكانيات التي خصصت للدراسة وقد بدا في جوانب أهمها :

(أ) أدى نقص المجهود البشري بالنسبة لاحتياجات الدراسة الفعلية إلى استبعاد فكرة فحص بعض نواح جانبية في الظاهرة .

(ب) أدى ضيق الوقت بالنسبة لاحتياجات الدراسة إلى استبعاد فكرة زيارة أسر وجهات عمل الأشخاص الذين اختيروا للدراسة ، وهي مصادر هامة

ليانات عن جوانب أساسية في الظاهرة .

(ح) أدى عدم وجود ملفات قضايا بعض المتهمين في نيابة أمن الدولة ، حيث تم الاطلاع على أغلب الملفات - وتعذر الحصول عليها في الوقت المناسب إلى فقدان مصدر هام للمعلومات .

(د) أدى وجود الحالات في السجن وفي ظروف لا يرتاحون إليها إلى خلق جو غير موات للمقابلات في أغلب الأحيان .

٣ - عدم وضوح فكرة البحث العلمى لدى بعض من تطلب العمل الرجوع إليهم . ولا ينفي هذا ما قدم من تسهيلات وما بذل من عون مشكور .

عرض للمادة التي توفرت من الدراسة :

رؤى أن يستفاد من المادة التي توفرت من الدراسة على النحو التالى :

١ - البيانات ذات الطابع الكمي أو التي يمكن أن تقدر كميا تجلحل وتحلل ويستفاد منها في توضيح البيانات الكيفية .

٢ - البيانات ذات الطابع غير الكمي : الملاحظات والانطباعات مثلا يستفاد منها في تعميق دلالة البيانات الكمية وفي القاء بعض الضوء على الظاهرة محل الدراسة ككل تتفاعل مقوماته المختلفة بشكل دينامى .

وقد تمثلت هذه المادة في صورتين أساسيتين :

١ - بيانات عن عناصر متواترة في كل الحالات محل الدراسة مما يسمح بعقد مقارنات فيها .

٢ - بيانات عن عناصر غير متواترة في كل الحالات محل الدراسة ،

ويتركز النوع الأول من البيانات على بعض الملامح العامة لشخصيات الجناة وطبيعة الفعل الذى صدر عن كل منهم والآثار التي لحقت بكل نتيجة له . أما البيانات من النوع الآخر فتدور حول الظروف التي عاش فيها كل من الجناة وأساليب حياته والظروف التي مهدت مباشرة لارتكاب الفعل .

أولاً : عرض البيانات الإحصائية

لتنظيم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة صممت استمارة خاصة تشمل البيانات التي حددت طبقاً لغرض هذه الدراسة .
وتم الحصول على هذه البيانات عن طريق استبارة جميع الحالات التي اختيرت للدراسة كما رجع إلى جميع ملفات القضايا التي توفرت في نيابة أمن الدولة .

ويلاحظ أن عدد الحالات التي توفرت لهذه الدراسة بلغ ٢٣ حالة مما جعل من الصعب بمكان القيام بإجراء تحليل للبيانات المجموعة على أساس أنها تمثل جميع جوانب ظاهرة الرشوة سواء من ناحية المتغيرات أو من ناحية الوحدات .
ولما كان غرض هذه الدراسة استطلاعياً يقف فيه التحليل عند حد عرض البيانات التي جمعت بطريقة تسمح باستكشاف بعض النواحي التي لها دلالات تساعد على إلقاء الضوء على الظاهرة ، وتساعد على بلورة دراسات أكثر عمقاً ، فالأمر يستلزم أن تعرض البيانات التي جمعت بحيث يتضح منها المدلولات التي تنطوي عليها دون حاجة إلى مزيد من التحليل .

ويتضح من البيانات العامة التي جمعت عن الحالات أن من مجموع الحالات البالغ عددها ٢٣ حالة هناك ٧ حالات أدينوا كراشين ، ١٢ حالة كمرتشين ، ٤ كوسطاء في جريمة الرشوة . من هذا نرى أن أكثر من نصف الحالات مرتشون .

ومن مجموع الحالات نجد ٢٢ ذكراً وحالة واحدة فقط كان الجنائي فيها أنثى ، كما أن جميع الجناة يتمتعون بالجنسية المصرية ولا يوجد بينهم أى أجنبي .
أما من حيث سن الجناة فيلاحظ أن جميعهم ما عدا حالة واحدة عمرهم أقل من ٤٥ سنة حيث يوجد منهم خمسة يقل عمر كل منهم عن ٣٠ عاماً ، ١٧ جاني يتراوح عمر كل منهم من ٣٠ - إلى أقل ٤٥ عاماً . وعلى هذا فإن أغلبية الجناة تتراوح أعمارهم بين سن ٣٠ - ٤٥ .

أما من حيث الديانة فمن مجموع الجناة يوجد ١٨ مسلماً ، ٥ مسيحيين .
وبالنسبة للحالة المدنية للجناة فمن مجموع الحالات يوجد ٨ جناة لم يتزوجوا بعد و ١٨ جانياً متزوجين ، من هؤلاء ٩ جناة تزوجوا مرة واحدة و ٥ جناة

تزوجوا مرتين ورجان واحد تزوج أكثر من مرتين : مع العلم بأن ٣ من هؤلاء المتزوجين طلقوا مرة واحدة وواحد من جميع المتزوجين طلق أكثر من مرة . أما بالنسبة لباقي البيانات التي تم جمعها عن الجناة في جرائم الرشوة في حدود مجال هذه الدراسة الاستطلاعية فهي كالآتي : -

١ - توزيع الجناة حسب عدد من يعلم كل منهم :

- ٥ لا يعرفون أحداً وكلهم غير متزوجين .
- ٥ يقول كل منهم شخصاً أو شخصين ، منهم ٤ متزوجون ، وواحد غير متزوج .
- ٤ يقول كل منهم ثلاثة أشخاص ، منهم ٢ متزوجان ، ٢ غير متزوجين .
- ٩ يقول كل منهم أكثر من ثلاثة أشخاص ، وكلهم متزوجون .

٢ - توزيع الجناة حسب الحالة التعليمية لكل منهم :

- ٧ لا يعرفون القراءة والكتابة منهم وسيط واحد ، ومرتشيان ، ٤ راشون .
- ٥ انتهوا من مرحلة الدراسة الابتدائية ، منهم وسيط واحد ، ومرتشيان ، وراشيان .
- ١١ وصلوا إلى المرحلة الثانوية أو الفنية المتوسطة ، منهم وسيطان ، ٨ مرتشون ، وراش واحد .

٣ - توزيع الجناة حسب مهنة كل منهم :

بالنسبة لمجموع الجناة :

- ١٧ يعملون في وظائف حكومية ، ٤ يعملون في مهن حرة ، واحد منهم يعمل في مهن غير مشروعة ، وواحد منهم متعطّل .

بالنسبة للراشيين :

- واحد يعمل في وظيفة حكومية ، ٤ يعملون في مهن حرة ، واحد يعمل في مهن غير مشروعة ، واحد متعطّل .

بالنسبة للمرشحين :

كلهم يعملون في وظائف حكومية .

بالنسبة للوسطاء :

كلهم يعملون في وظائف حكومية .

٤ - توزيع الجناة حسب الدخل الشهري لكل منهم :

يوزع الجناة حسب الدخل الشهري (من مختلف المصادر) لكل منهم على النحو التالي :

واحد دخله الشهري أقل من عشرة جنيهات ، ١٣ الدخل الشهري لكل منهم من عشرة جنيهات إلى أقل من عشرين جنيهاً ، ٥ الدخل الشهري لكل منهم من عشرين جنيهاً إلى أقل من ثلاثين جنيهاً ، واحد دخله الشهري فوق أربعين جنيهاً ، ٢ الدخل الشهري لكل منهما غير مبين .

٥ - توزيع الجناة حسب موقف كل منهم في التحقيق :

بالنسبة لمجموع الجناة :

٥ اعترف كل منهم - في جميع مراحل التحقيق - بالتهمة التي وجهت إليه .

١٨ أنكر كل منهم - في جميع مراحل التحقيق - التهمة التي وجهت إليه .

بالنسبة للراشدين :

واحد منهم اعترف في جميع مراحل التحقيق .

٦ أنكر كل منهم - في جميع مراحل التحقيق - التهمة التي وجهت إليه .

بالنسبة للمرشحين :

٣ اعترف كل منهم - في جميع مراحل التحقيق - بالتهمة التي وجهت إليه .

٩ أنكر كل منهم - في جميع مراحل التحقيق - التهمة التي وجهت إليه .

بالنسبة للوسطاء :

واحد منهم اعترف - في جميع مراحل التحقيق - بالتهمة التي وجهت إليه .

٣ أنكر كل منهم - في جميع مراحل التحقيق - بالتهمة التي وجهت إليه .

٦ - قيم الرشوة :

كانت قيم الرشوة على النحو التالي :

- ٣ حالات قيمة الرشوة في كل منها أقل من ٥٠ قرشاً .
- ٣ حالات قيمة الرشوة في كل منها من ٥٠ قرشاً إلى أقل من ١٠٠ قرش
- ١٠ حالات قيمة الرشوة في كل منها من جنيه إلى أقل من خمسة جنيهات
- ٢ حالتان قيمة الرشوة في كل منهما من خمسة جنيهات إلى عشرة جنيهات
- حالة واحدة قيمة الرشوة فيها من عشرة جنيهات إلى أقل من خمسين جنيهاً .
- ٢ حالتان قيمة الرشوة في كل منهما من خمسين جنيهاً إلى أقل من مائتي جنيه .
- إحالة واحدة قيمة الرشوة فيها ٢٠٠٠ جنيه :

٧ - علاقة الراشي بالمرتشي :

- ١٦ حالة لا توجد فيها علاقة بين الراشي والمرتشي .
- ٤ حالات العلاقة فيها بين الراشي والمرتشي أنه من المعارف حديق العهد .
- ٢ حالتان العلاقة فيها بين الراشي والمرتشي أنه من المعارف القدامى .
- إحالة واحدة العلاقة فيها بين الراشي والمرتشي أنه مرؤوس له .

٨ - علاقة الوسطاء بالراشين والمرتشين :

لم يمكن تبين هذه العلاقة على وجه التحديد .

ثانياً : عرض لبعض نماذج الحالات التي تناولتها الدراسة

حالة رقم ١

أخ وأخت كذلك . وقد أهتم به أبوه منذ ولادته وأخذ يقوم على تربيته حتى لا يصبح « ابن أمه » مثل أخيه الأكبر . وكان الأب يأخذ العميل معه في سهراته العابثة ولياليه الماجنة ، وبقدر ما أبغض الابن الأكبر فقد أحب الأب العميل لأنه « ابن أمه » .

وبدأ العميل يشرب الخمر مع أبيه وهو في سن الخامسة عشرة من عمره . ومن خلال مصاحبته لأبيه عرف كل أسرار وأصبح الأب مثلاً أعلى للعميل .

وعندما كان في المنيا أي عندما كانت سنة بين ١٤ - ١٧ تعرف العميل على جماعة من الأحداث في سنة من أبناء الموظفين والتجار والذين كانوا يجامرويه . وكان لأب أحدهم مخبر كانوا يستخدمون إحدى غرفه لتنفيذ مشاريعهم الماجنة مع بالعات الهوى وفتيات الطرق في المنيا . وكرر العميل الهرب من المدرسة ليقابل أعضاء « شلته » ليرسموا الخطط لتحقيق مآربهم غير المشروعة أو لمجرد السير في شوارع المدينة وطرقاتها على غير هدى .

وكان الأب يدافع عن ابنه ضد أية شكوى ضد سلوكه . بل كان يفتخر به بسبب تصرفاته الشائنة ، لأنه قد أصبح في نظره « راجل زى أبوه لازم يطلع حرك مش لبخة زى أخوه » .

وقد تلقى العميل دروسه الابتدائية في بنها أما دروسه الثانوية في سرجاج والمنيا وحصل على الشهادة الترخيمية عام ١٩٤٧ ولكنه فشل في الحصول على مجموع كافٍ للالتحاق

ولد العميل في عام ١٩٣٠ في بلدة دمهور ، لوالدين لا يزالان على قيد الحياة وينحدر الأب من أسرة تركية وقد تزوج أم العميل وهو في الأربعين من عمره ، وكان موظفاً بإحدى دوائر الإقطاعيين ثم تركها ، وتقلب في وظائف مختلفة ، أهلية وحكومية ، حتى انتهى به الأمر إلى أن يعمل في وظيفة باشكاتب في إحدى مصالح الحكومة . وقد تنقل بسبب ظروف عمله بين القاهرة ودمهور وسوهاج والمنيا ، واستقر به المقام أخيراً في القاهرة . ويتعامل الأب الخمر بكثرة في داخل البيت وفي خارجه ، وهو يحب الهوى والسر ، وكانت له علاقات جنسية كثيرة غير شرعية استمرت بعد زواجه . وقد أصبح الأب الآن على المماش ويتقاضى ماعاشاً شهرياً قدره ثلاثة عشر جنيهاً وكان له بعض عقار هوروث في مدينة القاهرة ولكنه فقدما كلها . الأب ذو شخصية متسلطة .

أما الأم فهي من أسرة مصرية ذات بعض الأواصر التركية وهي متدينة وتحافظ على مواعيد الصلاة . وتهدو الأم ضعيفة الشخصية أمام الأب بوجه خاص ، ويقول عنها العميل أنها لينة الجانب ولا تقاوم رغبات أبنائها كثيراً . وقد اهتمت الأم بالابن الأكبر للأسرة (وهو ليس العميل) ، وكان ذلك مصدر مشاجرات بين الأب وبين الأم من جهة وبين الأب وهذا الابن من جهة أخرى . وكان الأب يمتدح « ابن أمه » ، و « خدام » . والعميل هو الثالث في الترتيب بين إخوته وأخواته الأشقاء . فيكبره أخ وأخت ويصغره

الثلاث التالية إلى حد الغضب منه . ولكنه غضب سريع لا يدوم وقته بشع ساعات . وقد خطب العميل من خطب معتداً على أن أباه سيقوم ببلغ المهر .

وقد اضطر العميل إلى أن يتزوج زوجاً عريقاً من ابنة صاحب البيت ، ولم يعلم عن هذا الزواج أحد من أهلها أو أهله حتى أبيه . وفي أثناء إقامته في القاهرة اتصل العميل بشركاء أبيه في المقار وهم أولاد أعمامه وأمكنه أن يحصل منهم على مبلغ من المال يتراوح بين خمسة وعشرة جنيهات شهرياً فترة من الوقت . وحتى بعد الالتحاق بعمله الحكومي كان يحصل من أمه على مبلغ خمسة جنيهات مصرية شهرياً .

ويمكن القول أن العميل كان يحصل على مبلغ يتراوح ما بين خمسة وعشرين جنيهاً وثلثين شهرياً ، وكان فضلاً عن ذلك يعيش مع أسرته التي توفر شقة تحتوى على ثلاث غرف بإيجار شهري قدره ستة جنيهات ونصف جنيه ويدفع لإيجارها أبوه .

وفي أثناء عمله تردد على العميل أحد المتهمين في قضية تهديد ملفات من إحدى المصالح الحكومية ، تكررت زيارات هذا الشخص للسؤال عن سير قضيته ، وفي إحدى الزيارات سمع حديثاً بين العميل وأحد زملائه في النيابة حول الحياة الجنسية لها والمشاكل التي تصادفهما في سبيل تحقيق مجرمتهما وعلى الأخص توفير المكان الملائم لتفشل المهتم في قضية التهديد وعرض على العميل وزيله استمدها لتهيئة المكان الملائم ، وأعطاهما فعلاً مفتاح شقته . وارتاح العميل وزيله إلى هذا الحل السعيد فقد أصبح لهما مكاناً يقضيان فيه شهراتهما مع من يريدان من أصدقاء وصديقات .

ويقول العميل أنه وزيله في العمل

بكلية الطب ، فأعاد التقديم إلى الشهادة الترشيحية عام ١٩٤٨ ولكنه لم يحصل أيضاً على المجموع المطلوب ، وذهب إلى القاهرة وقدم أوراقه للالتحاق بمعهد المعلمين ولكنه سرعان ما ترك المعهد ليلتحق بالموظفة . والتحق فعلاً في فبراير ١٩٤٩ كاتباً بالدرجة الثالثة الكتابية بإحدى النيابات . كان عمله كاتب تحقيقات ، وكان أغلب عمله مكتيباً ، وكان لا يأكل وقت العمل . وكان أحياناً يحصل في غير أوقات العمل مع الحوادث ، وكثيراً ما كان يتهرب من هذا النوع من الأعمال . وكان العميل يعمل مع أحد زملائه بالعمل عند أحد المحامين نظير مكافأة تتراوح بين خمسة وعشرة جنيهات مصرية شهرياً .

ولما عاذه العميل إلى القاهرة ، واستقر بعض الشيء ، واصل مقارنته الدائرة مع من انتقل معه من أصدقائه وكذلك بعض أقربائه الشبان وبخسب ابن عائلته . وقد ساعد العميل على هذا أنه شاب وسيم فهو أبيض البشرة متوسط الطول ، نحيف نسبياً واسع العينين ، ذو شعر أسود فضلاً عن انفتاحه في تصرفاته ، وقد بدا هذا واضحاً في أثناء عملية المقابلة .

ويقول العميل في حشد كلامه من نشاطه الجنسي غير المشروع أنه لم تقلت من مطاردته أية فتاة أو سيدة تقع في طريقه سواء أكانت من الأقارب أم غير الأقارب ، لم تقلت منه قريباته ولا ابنة صاحب البيت ولا أخت أحد أصدقائه ولا فتاة من فتيات الجيران وكان يطارد البنات أيضاً وله عشيقات منهن .

وقد خطب أربع مرات وفسخها جميعاً . وفي أثناء إحدى هذه الخطوبات كانت له عشيقة بنى عليها من النقود ما يريد .

وقد كان موقف أبيه من فسخ خطوبات العميل موقفاً غير ثابت . فقد أيدته في فسخ الخطوبة الأولى بإعراضه عند فسخ الخطوبات

ووضعه في جيبه ثم دخلوا معه ليأكلوا ويشربوا فإذا بالشخص المتهم يستأذن ويتصرف وعلى أثره يدخل رجال البوليس الذين قاموا بتفتيش العميل وزميله وضبطوا المبلغ وقادوها إلى قسم البوليس .

واتهمت النيابة العميل بأنه قبل عطية أما زميله في العمل فتهمة هي طلب عطية لآخر . وينكر العميل واقعة الرشوة إنكاراً تاماً وإن كان يمتدح بأنه أخذ المبلغ المذكور على أنه دين على المبلغ . ويتهم المبلغ بأنه قصد أن ينتقم منه ومن زميله في العمل وذلك بسبب علاقة زميله غير المشروعة مع زوجته . ويقول العميل أن المبلغ من ذوي السوابق في قضايا الدعارة وأنه رجل لا أخلاق له ولا ضمير . وحكم على العميل بالسجن خمس سنوات وغرامة ألف جنيه مصري . وقد فصل من عمله . وكان نتيجة هذا أن انفصلت زوجته منه وتزوجت بآخر . ويزور العميل في السجن أبوه وأمه وأخوته أما أصدقائه فهم يسألون عنه أهله وهو يرفض زيارتهم له في السجن . وأهم مشروعات العميل بعد عروجه من السجن هي الانتقام من زوجته السابقة والعمل عند أحد المحامين كمساعداً قضائياً .

والشخص المتهم في قضية التبيد كثيراً ما قضوا معاً سهرات ماجنة . وكانوا يصرفون ما يصرفون ثم يقسمون المصاريف عليهم وكل واحد يدفع نصيبه . وكثيراً ما كان يدفع أحدهم مصاريف إحدى السهرات ثم يحاسب الآخرين ويأخذ نصيب كل منها .

وقد عرف العميل وزميله عن طريق الصدفة أن الشخص المتهم في قضية التبيد متزوج من بغي ، فقصم زميل العميل على الاتصال بهذه الزوجة جنسياً ويخبر في ذلك الأمر الذي أغضب زوجها غضباً شديداً كان أثره أن غير معاملته لها وذلك بأن أخذ منها مفتاح شقة وحرم عليها زيارته في منزله . ويقول العميل أنه على الرغم من تصرفات الشخص المتهم في قضية التبيد هذه معه ومع زميله فقد استمروا على قضاء السهرات سوياً وكأنه لم يحدث شيء بينهم .

ويقول العميل أنه دفع مصاريف إحدى السهرات وكان نصيب الشخص المتهم في قضية التبيد منها هو مبلغ ١٥٠٠ جنيه واحد وخمسة مائة . فلما طالبه بهذا المبلغ وعد بتسديده في اليوم التالي . وقابله العميل وزميله في اليوم التالي وأخذ منه المبلغ المشار إليه

حالة رقم ٢

انتهت بها إلى صحن الشام بالقناطر الخيرية. عبرت عما تحس به من مرارة من جراء ما انتهى إليه أمرها ولم يسبق لها أن تعرضت للظروف التي تعيش فيها كسبينة من قبل . وساعد هذا على أن يتحقق قدر من التعاون في المقابلات معها . ولدت في الواحات الخارجية لأبوين

سيدة في نهاية الحلقة الرايمة من عمرها وفي حالة تبدو متنافسة لسنها تميل إلى القصر بعض الشيء وهي أقرب إلى النحافة سمراء البشرة وعمل ذقنها وبهم .

تتحدث بلباقة وهذوه نسبين وإن كانت لا تستطيع ضبط مشاعرها عن الانطلاق حينما تعرض لظروف القبض عليها والإجراءات التي

حياة بسيطة نسبياً لا تلعب فيها إلى مدونة ولا تعرف أذناً خارج الواسات .

اتجهت إلى اكتساب الخبرات التي تعيشها التكيف مع البيئة التي تعيش فيها ، فشاركت علانية على ما أشرنا إليه في أعمال تجفيف بعض أنواع الفاكهة أو تغليل الزيتون .

عاشت على هذا النحو حتى بلغت السابعة عشرة من عمرها . تزوجت من شخص اختاره لها أهلها ولم تعارض هي في هذا الزواج أول الأمر . كان الزوج في حوالي الثلاثين ويعمل في الزراعة والري . حاول أن يرضيها ولم يتورط فيما يسمى إليها مباشرة ولم يكن يثق عليه في سلوكه العام أي عيب .

عاشت العميلة مع الرجل أسابيع خمسة . ثم أعلنت رغبته في الطلاق منه وأصررت على هذا الاتجاه . وكان أهلها من المروفة بحيث وافقوا على الطلاق دون ضجة ، وهي تذكر أن التقاليد في الواسات الخارجية تقضي ألا ترفض امرأة على زواج لا ترغب له ولا ترضاه .

تحررت من ذكر الأسباب التي دفعتها إلى طلب الطلاق من زوجها الأول هذا ثم عادت وفكرت هذا التصرف منها مع زوجها بأن الرجل لم يستطع أن يمارسها جنسياً .

طلقت من زوجها هذا ولم يمسح على زواجها منه إلا حوالي شهر . ولم تنجب منه إذ لم يتم بينهما جراح .

ضاق أخوتها الذكور الثلاثة بالحياة في الواسات الخارجية خاصة بعد أن أتيت لهم فرص العلم - عن طريق زائرين لموطنهم الأصلي - بما يجري في الحضر من أحداث وما يتطور فيه من فرص للعمل في مجال غير الزراعة وتربية الماشية وتجفيف بعض الفواكه . ضاق أخوتها الثلاثة بالحياة في الواسات الخارجية فنزحوا إلى السويس حيث يعيش بعض المعارف والأصدقاء .

ما زالوا حين يملأون بالزراعة وتربية الأغنام والأبقار . ويشغل العمل الزراعي في استئجار أكبر قطعة من الأرض يسمح المجهود البشري والقدر المتوفر من المياه استغلالها . فلا حدود تحول دون استئجار أراضي الصحراء المستنة في كل اتجاه . كان في حوزة الأسرة قطعة أرض - لم تستطع العميلة تحديد مساحتها بالتقريب - ثقل لها ما يكفها احتياجاتها من الأرز والشعير والقمح والزيتون وبعض الفواكه وأهمها البلح ويسمح بوجود فائض يباع في خارج الواسات .

لم تستطع أن تحدد عمر كل من الأبوين . وفي حديثها عن الأب أبدت تقديرها له لعطفه عليها وأخوتها ومعاملته الطيبة لأمها وتقانيه في العمل من أجل توفير حياة طيبة لهم جميعاً . وفي حديثها عن الأم شكرت فيها ستانها عليها واهتمامها بأمرها وأمر أخوتها وإخلاصها للأب وعلاقتها الطيبة به .

والعميلة كبرى أبناء خمسة ولدوا لأبويها (امرأتان وثلاثة رجال) . لا تذكر عن طفولتها الأول أو طفولتها المتكثرة شيئاً واضحاً ولم تتوفر لنا مصادر أخرى للمعلومات عن هاتين الفترتين من حياتها .

أما عن فترة البلوغ ومرحلة المراهقة فتذكر أنها مرتاً بهلوه ولم تتعرض خلالها لأزمات . كانت علاقتها بأبويها وأخوتها طيبة على وجه العموم وظلت على هذا النحو حتى تركت هي موطنها الأصلي ونزحت إلى السويس فانقطعت بينها وبين أهلها العلاقات إلا رسائل وهدايا تجعل إليها من أبويها بين الحين والحين .

عاشت فترة وجودها بالواسات حتى تزوجت تشارك أبويها وأخوتها في العمل في الأرض وفي تربية الأغنام والأبقار وتقضي معظم الوقت في إنتاج أدوات من صف التخل والخص .

مع زوجها بالسويس أن تشتري بما ادخرته البيت البسيط الذي كانت تسكنه مع زوجها وأولادها ويتكون من حجرتين وصالة ودورة مياه .

ولد العميلة من زوجها هذا سبعة أبناء أكبرهم فتاة متزوجة وفي حوالي العشرين من عمرها وأصغرهم طفلة عمرها سنتان .

وحدث أن وقع سوء تفاهم بينها وبين زوجها من جراء تنظيم عمليات بيع القول المدس واقسام النخل منه فأقسم الزوج حينئذ أن يتزوج . ولكنه أسس بالخطأ الذي تورط فيه بعد حين فحاولا رد هذا الميمن ففشلا وكان أمامهما أمران لا بد من الاختيار بينهما أن يتزوج ويقيم على العميلة أو لا يتزوج فيطلقها . فتزوج الرجل فتاة لم تبلغ العشرين من عمرها وكان هو قد أشرف على الخامسة والستين . وشجبه على ذلك حيوية يتمتع بها ساعدته على أن يتجنب أطفالا وهو شرف على نهاية الحلقة السابعة من عمره .

وباركت العميلة في اختيار الزوجة الجديدة وكانت من الباقية بحيث استطاعت أن تتفاهم معها وتجعل منها أقرب إلى أخت لها .

وتزوج أسرة العميلة الثلاثة وعاش كل في حياة مستقلة . ولما لم يستطيعها بذلك قدر من الجهد على نحو ما فعلت العميلة مع زوجها فقد ضاقت الحال بكل منهم بعد حين فشح المال في أيديهم وحاولوا الاعتماد على العميلة في قضاء ما يراهم من احتياجات . وساعدتهم هي في حدود غيبقة ، ولما أحست بوطأتهم عليها امتنعت عن ملهم بالمعون المالي وهو أمر أدى إلى توتر العلاقات بينهم وبينها وبث في نفوسهم شاعر الحقد عليها ودفهم إلى الدس بينها وبين زوجها الذي لم يوافقوا على زواجه منها وظلوا يعارضونه حتى آخر لحظة .

واضطر الأخوة أن يكتسبوا أموالهم من

وفي هذه الأثناء تقدم للزواج من العميلة رجل من معارف أهلها في نهاية الحلقة الخامسة من عمره . وكانت هي قد تقاربت على العشرين . ووافقت هي على الزواج ولم يعترض أبواها وعارض أخوها الزواج .

ثم زواجهما الثاني وأحست بالراحة مع هذا الزوج بعد أن عوضها بما افتقدته في زوجها الأول وأشاح في حياتها بعض الاستقرار . وأبدي زوجها رغبتة في أن يرحل عن الواحات الخارجية إلى حيث يجدان أبوابا للرزق غير ما ألفا ولوقتا من الحياة غير الذي تعوداه وأغراها استقرار حياة أسرة العميلة الثلاثة في السويس والحالة التي يعيشون فيها — بما يدل عليها ما كانوا يبحثون به إليها وأهلها من أبناء وهدايا — بالرحيل . فعزما أمرها وسافرا إلى السويس . وكان ذلك خلال الثمور الأول من زواجهما .

استفادت العميلة من الخبرات والمهارات التي توفرت لها خلال حياتها الطويلة في الواحات الخارجية في طرق أبواب الرزق تدرك دخلا غير قليل . فحاصيل الواحات الخارجية وخاصة الزيتون والبلح مواد يقبل عليها أهل المدن ويستهلكون منها كثيرا في كل حين . وإعداد القول المدس وببمه مع الخبز من الأعمال المربحة التي لا تحتاج إلا إلى القليل من الوقت والجهد مع بعض الصبر والاحتمال . وصناعة بعض الأدوات من صف النخل والخصوص عملية لا تتطلب كثيرا من المهارة وإن كانت تستلزم جلدا في التسويق .

كان هذا رأيها في هذه الأعمال وكان من العوامل التي دفعتها إلى العمل فيها بتفان وإخلاص .

وهكذا سارت حياة الزوجين في السويس يتعاون الزوجان معاً في العمل وتقتطع الزوجة بعض دخلها هي وكان يبلغ في المتوسط تسعة جنيهات شهريا .

واستطاعت الزوجة بعد مدة من إقامتها

تقول أن المسئول عن حراستها أبدى استعداده لقبول ما عرضته مقابل الإفراج عنها . وأفرج بالفعل عن أخ أصغر لها . كان مقبوضاً عليه مع أخيها الآخر ليذهب إلى البيت ليحضر بعض المال . وذهب الأخ إلى البيت وأحضر المال بالفعل وكان حوالي ٥٠٠ جنيه . قلمتها المسئول فامتنع هذا عن قبول المبلغ بحجة ضآلته مما اضطرها إلى أن تقدم له حلية من الذهب (كردان) كانت تزين به ويبلغ ثمنه ١٦ جنيه .

وارتاحت هي لقبول المسئول العرض فقدمت المال مع قطعة الذهب له . وفي نفس الوقت خرج الكين الذي أعده هو لها ليقبض عليها متلبسة بدرس رشوة على موظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته لإخلاء سبيلها .

وفي المراحل المختلفة التي مرت بها العملية منذ القبض عليها لم تتعرج أنوالها - كما تقول - مما قدمت لنا من بيانات .

اعترفت بالهتمة ولم تجد حامية يستغل الظروف التي كانت فيها وإغراء المسئول في مركز البوليس لها حل تقديم الرشوة في توضيح الدوافع الحقيقية للفعل الذي أدبنت من أجله . اعترفت في كل مراحل التحقيق والمحاكمة

وسمى عليها بالسجن لمدة عامين وبغرامة قدرها ٥٠٠ جنيه . هذا وقد برزت في قضية إخفاء المرسوقات التي حاول أخوها أن يلقفها لها . وأحس أخوتها بالراحة لما انتهى إليه أمرها . فلم يسأل أحد منهم عنها خلال مدة سجنها ولم يقدم أي منهم لها حوطاً .

وكان الزوج وفيما فزارها أكثر من مرة مع أبنائها الصغار وبمها بالمال اللازم لها ولم يبد منه ما يشير إلى أنه ينوي تطليقها . أما أبوها فلا نعلم ما إذا كان نياً الحكم عليها قد يلفها أو لا لم يلقها من أي منهم ما يشير إلى علمه بالأمر وموقفه منه .

طرق غير مشروعة : سرقة - تهريب بضائع . نصب . . إلخ واستعان أسلحهم بالإتجار في الأشياء المرسوقة على كسب ما يحتاجه من مال . وعاش أخوة العملية هذه الحياة حتى توصل البوليس في مدينة السويس إلى القبض على الأخ الأكبر الذي يتجرف المرسوقات . ودفع هذا الأخ عقده على أخته للعملية وغيرته منها - لما حققت لنفسها وأولادها وزوجها من استقرار مادي وتأذيدها منها لعدم مساعدتها له بالمال في أوقات حاجته - حلفاه إلى الإيقاع بالأخت العملية . فذكر في التحقيق الذي أجراه معه البوليس بعد القبض عليه أن أخته هذه تساعدته في إخفاء ما يتوفر لديه من مرسوقات ، وأنها تخفي بالفعل بعض الأشياء المرسوقة مع عملها بمصدرها .

قبض على العملية وسيقت إلى مركز البوليس حيث احتجزت بعض الوقت واضطربت هي كثيراً للقبض عليها إذ لم تمتد التعامل مع رجال البوليس أو النيابة أو القضاء . وأشفقت على أبنائها الصغار فلم يسبق لها أن تركتهم في رعاية أحد غيرها . وقلقت على مبلغ من المال تسخره في مكان ما بمسكنها وإنتابها وساوس من أن زوجها - أو زوجته الأخرى - قد يدفعه للفضول إلى البحث عن شيء بين حاجياتها الخاصة فيعثر على المال .

فتش منزلها فلم يعثر فيه على شيء مما ادعى أخوها أنها تخفيه فيلقتها هذه الأنباء فزادتها رغبة في أن يفرج عنها في الحال حتى تعود إلى بيتها في أقرب وقت مستطاع .

وألحت هي على رجال البوليس أن يفرجوا عنها . وأبدت استعدادها لأن تنفخ في سبيل ذلك كل شيء تقدر عليه على سبيل الكفالة أو الضمان أو الرشوة فهي لا تعرف حكم القانون في تصرف كهذا ولا يهملها سوى أن تغادر مكان الحجز إلى البيت .

نحن كثيراً إلى بيتها وزوجها وأولادها
 نيناها الخبياً ولا حيلة لها في كيد إختها لها
 كان مسلكتها في السجن . المؤسسة
 المقابلة للنساء « طيبا » ولم يأخذ عليها أى من
 المسئولين أخطاء .
 فهي عاجزة عن الانتقام .

CRIMES OF BRIBERY IN EGYPT

(A Pilot Study)

Bribery in one form or another is found almost in every human society. Although bribery prevails in some societies among individuals and groups, yet some people do not regard it as a social problem. This actually due to the high dark number of this crime.

The purpose of this study is to collect adequate data to shed some light on the volume, forms, and trends of bribery in Egypt, and to manipulate a research design that contributes to the advancement of further studies in this field.

This study made use of Judicial statistics issued by the Ministry of Justice, Court Records, and completed case histories as sources of information.

Judicial statistics were analysed to indicate the volume and trends of bribery in Egypt during ten years period, 1947 to 1956. Court records of bribery convicts who were at the time of the study - in the prisons of Cairo and its suburbs from January 1st. to April 30th. 1958, were carefully studied to obtain information needed to clarify associated situations which give rise to bribery. Brief case historie were obtained by interviewing the above mentioned convicts (23 cases) so that information regarding their personality traits in general and their social background would be presented.

Two selected case histories are presented in this article with brief description of other data analysed for the purpose of this study.

المراجع

1. Encyclopedia of Criminology. New York 1949. Bribery.
2. Encyclopedia of Religion and Ethics vol. III, New York. 1928.
Corruption. By R.H. Murray.
3. Encyclopedia of Social Sciences. vol. I, New York. 1944.
Bribery. By H.D. Lasswell.
4. Sutherland E. Principles of Criminology. New York. 1947.
5. Taft D. Criminology. New York. 1956.
6. Whyte W.F. Street Corner Society. Chicago U.S.A. 1956.

الاستجابات المنطقية

لدى مجموعة من الأحداث الجامحين

الدكتور مصطفى إسماعيل سويف

الدكتور مصطفى إسماعيل سويف حاصل على الدكتوراه في علم النفس ودبلوم في علم النفس الإكلينيكي من جامعة لندن. وقد ركز اهتمامه على الفرد في بيئته وتفاعله معها كإثنين من هذا البحث الذي أجراه الدكتور سويف وكتب عنه تقريراً نشره فيما يلي :

مقدمة :

من المشكلات المهمة التي تواجه الباحثين عند تطبيق بعض الاختبارات السيكولوجية ، وخاصة في ميدان الشخصية ، اتجاه بعض المستجيبين إلى انتخاب نوع معين من الاستجابة والثبات عليه في مواجهة معظم بنود الاختبار بغض النظر عن مضمون هذه البنود . مثال ذلك أننا قد نقوم بتطبيق اختبار يحتوي على ثلاثين بنداً ، وتنص تعليقاته على أن المستجيب يستطيع أن يختار بين ثلاث فئات من الاستجابة ، هي : « صحيح » أو « غير صحيح » أو « غير متأكد » . فنلاحظ أن بعض المستجيبين يغلب عليهم أن يستجيبوا لمعظم البنود بـ « غير متأكد » ، أو يغلب عليهم أن يستجيبوا بـ « غير صحيح » . وقد لفتت هذه الظاهرة نظر كرونباخ L. Cronbach الذي لاحظ أن هذا الميل الذي يبداه بعض الأفراد إلى تجميد استجاباتهم على هذا النحو أو على أي نحو آخر ، إنما يزداد كلما ازدادت بنود الاختبار صعوبة أو غموضاً^(١) . وأضاف إلى ملاحظته هذه أن المشكلة الرئيسية في هذه الحال هي أن نتبين

(١) أمكن تطبيق الاختبار المستخدم في هذه الدراسة على عينة الجامحين بفضل جهود الأستاذ يوسف فهمي وكيل دور التربية للأحداث بالجيزة ، وكذلك بفضل تعاون حضرات أعضاء هيئة التدريس بالدور .

البعض الأمريكيات يجهلون بعدد من الاستجابات المتطرفة أعلى بشكل جوهري مما يصدر عن الذكور الأمريكيين البيض (٢) . كذلك انتهى سوف (١٤) في بحث أجراه على عينة مصرية إلى الربط بين زيادة عدد الاستجابات المتطرفة وبين ارتفاع مستوى التوتر العام في الشخصية نتيجة لعبويتها في فئة اجتماعية ذات مركز هامشي^(١) في المجتمع العام ؛ فالمرهقون والإناث والمسيحيون أكثر ميلا إلى إصدار الاستجابات المتطرفة من الراشدين والذكور والمسلمين على التوالي . وقد كانت الفروق بوجه عام ذات دلالة إحصائية .

المشكلة :

والمشكلة التي نحن بصدد حلها في هذا البحث ، مشكلة مزدوجة على النحو الآتي :

أولا : هل يفوق الأحداث الجانحون الأحداث غير الجانحين من حيث تفضيل الاستجابات المتطرفة ؟ فإذا صح هذا الفرض فلنأخذ نستطيع أن نستدل منه على ارتفاع مستوى التوتر^(٢) العام في شخصية الجانح ، وربما أمكن القول بأن هذا الارتفاع أحد العوامل المساهمة في سلوك الجانح .

ثانياً : هل يختلف نمط الاستجابات المتطرفة عند الجانحين عنه عند غير الجانحين ، وإذا كان ثمة اختلاف فما دلالة السيكلوجية ؟

طريقة البحث ووسائله :

(١) الاختبار :

وصفه : الاختبار الذي تم تطبيقه في هذا البحث عبارة عن قائمة تحتوي على ٧٠ بنداً يشير كل منها إلى إحدى الخصائص التي يمكن أن تتوفر في

(١) الشخص الهامشي هو الشخص « الذي يقف على الحدود » . . بين جماعتين . فهو لا ينتمي إلى أية واحدة منهما أو هو على الأقل غير واثق من انتمائه « وهذا التعريف من وضع كورت ليفين K. Lewin (انظر ١٠ ص ٤٨٨) .

(٢) يمكن للقارئ المستزيد أن يطلع على التعريفات المختلفة لمفهوم التوتر ، وقد وردت في « قاموس المفاهيم العلمية » الملحق بكتاب « الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي » تأليف مصطفى سوف القاهرة : دار المعارف ١٩٥٥ . كذلك يمكن الرجوع إلى أيزنك (٥ ص ٢٩٩ - ٣٠٣) للإلمام بمجموعة البحوث التي استخدم فيها هذا المفهوم .

الأصدقاء الشخصيين . وقد أمكن الحصول على هذه البنود بتحليل عدد من المقالات عن الصداقة كلف بها ٢٠ شخصاً من المصريين (منهم ١٥ ذكور و ٥ إناث ، تراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٨ سنة) . وتحتوى معظم البنود على لفظ واحد فقط مثل : التعاون ، الصراحة ، الإخلاص ، الغرور ، الكذب . إلخ . وروعى فى ترتيب البنود فى القائمة أن يكون عشوائياً فلا يتبع خطة معينة حتى لا تتدخل هذه الخطة فى توجيه استجابات الأفراد توجيهاً خاصاً . ويحمل الاختبار تعليقات إلى المستجيبين بأن يقرروا على ضوء خبراتهم فى صداقاتهم السابقة ما إذا كانوا يعتبرون أية صفة من الصفات الواردة فى الاختبار : ضرورية : أى يجب توفرها فى الصديق وإلا فلا يمكن للصداقة أن تقوم . مرغوباً فيه : أى يحسن توفرها ، ولكن يمكن قبول شخص كصديق إذا لم تتوفر فيه .

لا قيمة لها : بمعنى أن شعورهم نحوها شعور بعدم الأثر سواء توفرت أم لم تتوفر .

غير مرغوب فيه : أى يحسن عدم توفرها ، ومع ذلك فمن الممكن قبول الشخص كصديق إذا توفرت فيه .

مرفوضة كلية : بحيث إذا توفرت فى شخص ما فلا يمكن أن تقوم بينهم وبينه صداقة .

وأعطيت لهذه الاستجابات المختلفة قيم رقمية على النحو الآتى :

ضرورية = + ٢

مرغوب فيها = + ١

لا قيمة لها = صفر

غير مرغوب فيها = - ١

مرفوضة كلية = - ٢

وعدد الاستجابات المتطرفة على هذا الاختبار هو عدد المرات التى يستجيب فيها المفحوص بـ + ٢ أو - ٢ (بغض النظر عن السلب والإيجاب ، وبغض النظر عن مضمون البنود) .

ثبات الاختبار :

لحساب معامل الثبات للاستجابات المتطرفة اخترنا طريقتين :

الطريقة الأولى هي طريقة .القسمه إلى نصفين (أى قسمة ال ٧٠ بنداً
 جميعاً إلى نصفين ، أحدهما يحتوى على البنود المرقمة ترقياً فردياً ، والآخر يحتوى
 على البنود المرقمة ترقياً زوجياً) وبحساب معامل ارتباط بيرسون بين عدد
 الاستجابات المتطرفة في النصفين تبين أنه يبالغ في حالة الذكور (بغض النظر
 عن العمر) ٠,٨٥ (ن = ١٠٠) . ويتصحح هذا المعامل (لتعويض الطول
 وذلك بتطبيق معادلة سيرمان - براون) أصبح ٠,٩٢ وفي مقابل ذلك كان
 معامل الثبات عند الإناث (بغض النظر عن العمر) ٠,٨٦ وأصبح بعد
 التصحيح ٠,٩٢ (ن = ١٠٠) . (أنظر (١٦) ص ٤١٥ ، (٧) ص ٣٨٠ - ٣٩٠) .
 والطريقة الثانية لحساب معامل الثبات هي طريقة إعادة تطبيق الاختبار ،
 وعلى أساس هذه الطريقة طبقنا الاختبار وأعدنا تطبيقه على نفس المجموعة من
 الأفراد بعد أسبوع ، فكان معامل الثبات ٠,٦٦ (ن = ٢٦ ، منهم ١٦ من
 الذكور و ١٠ من الإناث) .

موضوعية الاختبار :

من المعلوم أن تطبيق الاختبارات السيكولوجية - وخاصة استخبارات
 الشخصية - يتعرض دائماً للنقد القاتل بأن تزييف المفحوصين لإجاباتهم أمر
 ممكن وأنه ليس هناك ضمان يقيني ضد آثار هذا التزييف . ولا جدال في أن
 هذا النقد يمثل مشكلة منهجية حقيقية ، ولو أن البعض يبالغون في ضخامتها
 أحياناً إلى درجة التشكيك في قيمة الاختبارات كأدوات للبحث الموضوعي .
 وقد حاول عدد من الباحثين التغلب على هذه المشكلة بطرق متعددة لعل
 أشهرها في الوقت الحاضر الطريقة التي أتبعها مكنلي وآخرون Mckinley, J.C. *et al.*
 في تقليل درجة التزييف في إجابات المفحوصين بواسطة مقياس منيسوتا المتعدد
 الأوجه للشخصية المعروف باسم MMPI . وذلك بأن وضعوا المقياس K وهو مقياس

حساس للمدى رغبة الشخص في أن يعطى عن نفسه صورة أجمل مما هي أو أسوأ مما هي في الواقع (١٢) .

والمقصود إذاً من موضوعية الاختبار في بحثنا هذا هو التحقق من مدى استقلال اختبار « الصداقة الشخصية » عن رغبة المفحوص في تزييف إجابته . وللتحقق من ذلك وزع الاختبار على ٣٣٨ فتاة (من المراهقات المسلمات) . وكانت التعليمات تقضى بأنهن أحرار في أن يوقعن أو لا يوقعن بأسمائهن على الاختبار . وكان الغرض الذى قامت هذه التجربة لتحقيقه هو أنه إذا كان الاختبار من حيث هو مقياس للاستجابة المتطرفة سهل التأثير بالرغبة في التزييف فسوف تختلف إجابة الموقعات بأسمائهن عن إجابة الممتنعات عن التوقيع ، وسوف يكون لهذا الاختلاف غالباً اتجاه يمكن التنبؤ به ، وهو أن الموقعات سوف يحاولن تقديم صورة أفضل من تلك التى ستقدمها الفتيات غير الموقعات ، مما سيظهر في شكل درجة أفضل تحصل عليها الفتيات الموقعات . وعلى أساس هذا الفرض حلت النتائج ، فتبين أن عدد الموقعات كان ١٧٤ فتاة ، وعدد غير الموقعات ١٦٤ فتاة ، وبالمقارنة بين الوسيطين^(١) للاستجابات المتطرفة في هاتين المجموعتين تبين أن الفرق بينهما غير جوهري (النسبة الحرجة = ٠.٥) . ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نطمئن بدرجة لا بأس بها إلى موضوعية الاختبار الذى نحن بصددده ، وربما كان أحد العوامل الهامة المؤدية إلى هذه النتيجة أن المفحوص بهم أساساً بمضمون البنود وبالتالي بمضمون الاستجابة ، في حين أن الباحث بهم بشكل الاستجابة لا بمضمونها .

صدق الاختبار :

يورد جيلفورد J.P. Guilford (٨ ص ٣٤٢) عدداً من المرادفات لمفهوم صدق الاختبار السيكلوجي ، منها القدرة على التمييز ، والقيمة التنبؤية ،

(١) اضطررنا إلى استخدام الوسيطين في هذه المقارنة لأن التوزيع التكرارى للاستجابات المتطرفة في المجموعة الى لم توقع بأسمائها كان ملتوياً للتواء إيجابياً وكان هذا الالتواء جوهرياً (ت = ٢.٢٤) .

والتعلق ، وهذه المرادفات جميعاً تشير إلى التعريف الأصلي « للصدق »^(١) وهو أن يقيس الاختبار فعلاً ما يزعم أنه يقيسه (٧ ص ٣٩٤ ؛ ١٦ ص ٤٣٠) . ويرى أيزنك H.J. Eysenck (٦ ص ١٠٣) أنه من بين الطرق التي يمكن اتباعها للتحقق من صدق الاختبار طريقة الاتفاق مع توقع معقول . وقد أوضحنا في بحث سابق (١٤) كيف أن هذا الاتفاق قد توفر في حالة اختبار « الصداقة الشخصية » مما يدل على أنه على درجة لا بأس بها من الصدق .

(ب) صينة البحث :

المجموعة التجريبية :

طبق اختبار « الصداقة الشخصية » على مجموعة تتألف من ٥٣ شاباً من نزلاء دور التربية بالجيزة وذلك في خلال شهر مايو سنة ١٩٥٨ . وكانت أعمارهم تتراوح بين ١٥ و ٢١ سنة بوسيط قدره ١٧ سنة . ونظراً لما تبين في البحث السابق من أن الطائفة الدينية التي ينتمي إليها الفرد تؤثر في درجته على هذا المقياس فقد روعي أن تكون المجموعة متجانسة من هذه الناحية ، فكانوا جميعاً من المسلمين . ولما كان الاختبار يتطلب حداً أدنى من القدرة على القراءة والفهم اللفظي فقد روعي أن يكونوا جميعاً من طلبة السنتين الخامسة والسادسة ومن الحاصلين على الشهادة الابتدائية .

المجموعة الضابطة :

روعي في انتخاب المجموعة الضابطة أن تكون معادلة للمجموعة التجريبية من حيث مجموعة المتغيرات التي تبين من قبل أنها تؤثر في درجات الأفراد

(١) يستخدم الدكتور خيرى (١٦ ص ٤٢٠) لفظ « الصحة » كترجمة للفظ الإنجليزي « Validity » . غير أننا أثرنا استخدام لفظ « الصدق » لأن تعريفه كما ورد في كتب المنطق العربية يبدو أقرب إلى نقل المقصود باللفظ الإنجليزي نقلاً دقيقاً . فصدق القضية المنطقية هو مطابقتها للواقع .

(انظر : زكى نجيب محمود « المنطق الوضعى » القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥١ ، ص ١٩) وقال ابن سينا : « والتصدق هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة (الذهنية) إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقة لها » (انظر « الشفاء » لابن سينا ، تحقيق الأب قنوات ، محمد الخضيرى ، فؤاد الأهوانى ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٥٢ ، ص ١٧ ص ١٦) .

على الاختبار ، وهذه المتغيرات هي الجنس والسن ، والدين . فكانت المجموعة تتألف من ٢٨ شاباً من طلبة السنة الأولى بجامعة القاهرة . وكانت أعمارهم تتراوح بين ١٨ و ٢٠ سنة بوسيط قدره ١٩ سنة . ومعنى ذلك أن وسيط المجموعة الضابطة يقع ضمن فترة المراقبة المتأخرة كوسيط المجموعة التجريبية . .

(>) نتائج البحث :

حصلت المجموعة التجريبية على متوسط قدره ٢٩,٩ استجابة متطرفة (+ ١٠,٧٨) . كما حصلت المجموعة الضابطة على متوسط قدره ٣١,١ استجابة متطرفة (+ ١١,٣٦) .

وبمقارنة هذين المتوسطين نجد أن الفرق بينهما ليس له دلالة إحصائية (النسبة الحرجة = ٠,٤٦) . ومعنى ذلك أنه لا يمكن القول بأن هاتين العينتين تنتميان ، من حيث توتر الشخصية العام ، إلى جمهورين مختلفين .

وللإجابة على السؤال الثاني قسمنا الاستجابات المتطرفة لكل من المجموعتين إلى استجابات متطرفة موجبة (أى مجموع + ٢) واستجابات متطرفة سالبة (مجموع - ٢) . فبين أن الجانحين حصلوا على متوسط قدره ١٨,٤ استجابة متطرفة موجبة (+ ٩,٥) ومتوسط قدره ١١,٩ استجابة متطرفة سالبة (+ ٧,٥) . وفى مقابل ذلك حصل غير الجانحين على متوسط قدره ١٥,٢ استجابة متطرفة موجبة (+ ٨,٠) ومتوسط قدره ١٥,٩ استجابة متطرفة سالبة (+ ٦,٩) . ويتضح من هذه النتائج أن متوسط الميل الذى تبديه المجموعة الجانحة نحو التطرف بالموافقة يفوق متوسط ميلها إلى التطرف نحو الرفض . وتحليل الفرق بين المتوسطين أتضح أنه ذو دلالة إحصائية عالية (النسبة الحرجة = ٣,٩١)^(١) . هذا بينما تكاد المجموعة غير الجانحة أن تحصل على متوسطين متساويين فى التطرف بالموافقة والرفض .

(١) نظراً لما تبيناه من أن معامل الارتباط بين الاستجابات المتطرفة الإيجابية وبين الاستجابات المتطرفة السلبية لدى مجموعة الجانحين ليس له دلالة إحصائية (ر = - ٠,١٦) فقد استخدمنا فى المقارنة بين المتوسطين الصيغة الإحصائية الخاصة بالمقارنة بين متوسطين غير مترابطين (انظر ص ١٩٨) .

. وبالمقارنة بين متوسطى التطرف الإيجابى فى المجموعتين الجانحة وغير الجانحة نجد أن متوسط المجموعة الأولى أعلى من متوسط المجموعة الثانية ، ولو أن الفرق بينهما غير جوهري (النسبة الحرجة = ١,٦) . أما فيما يتعلق بالتطرف السلبي فقد حصلت المجموعة الجانحة على متوسط أقل من متوسط المجموعة غير الجانحة ، وكان الفرق بينهما ذا دلالة إحصائية (النسبة الحرجة = ٢,٤) .

ولكى يمكن الاطمئنان إلى قيمة هذه النتائج الأخيرة وإلى صلاحيتها لأن تحملها معنى سيكولوجياً كان لابد من حساب معامل الثبات للاستجابات المتطرفة الإيجابية والاستجابات المتطرفة السلبية كل على حدة . وباستخدام طريقة إعادة تطبيق الاختبار (بعد أسبوع) تبين أن معامل الثبات للتطرف الإيجابى ٠,٨١ (ن = ٢٦) ، وللتطرف السلبي ٠,٥١ (ن = ٢٦) .

مناقشات نتائج البحث :

تشير نتائج البحث إلى أن اختبار « الصداقة الشخصية » على درجة لا بأس بها من الثبات كقياس للميل إلى « التطرف فى الاستجابة » . ومن الجلى أن معامل الثبات كما يتحدد على أساس طريقة إعادة تطبيق الاختبار منخفض عن المعامل الذى يتحدد من خلال طريقة القسمة إلى نصفين (وهو ما يسمى أحياناً بمعامل الاتساق الداخلى) . وقد اعتاد المشتغلون بالقياس السيكلوجي أن يقابلوا هذه الظاهرة فى معظم اختبارات الشخصية ، ومن ثم فالاختبار الذى نحن بصدده لا يشذ فى هذا عن غيره من الاختبارات . أضف إلى ذلك أن معامل ثبات اختبار « الصداقة الشخصية » (كما هو محسوب بطريقة إعادة الاختبار) غير منخفض جداً كما قد يبلو لأول وهلة . ويكفى للبرهنة على ذلك أن تقارن بينه وبين معاملات الثبات المحسوبة بنفس الطريقة لعدد من الاستخبارات الداخلة ضمن واحد من أشهر اختبارات الشخصية فى الوقت الحاضر ، وهو « اختبار مينسوتا المتعدد الأوجه لقياس الشخصية » ((٩ ص ٧) ؛ فقد أورد كوتل W.C. Cottle معامل ثبات مقداره ٠,٦٦ ، لقياس الانهياط ، وآخر مقداره ٠,٧٢ ، لقياس الهستيريا ، وثالث مقداره ٠,٥٦ ، لقياس البرانونيا أو الدهان

الهدفائى ، وكانت الفترة التى انقضت بين تطبيق الاختبار وإعادة تطبيقه أسبوعاً .
 وأورد هولتز و برج وألسى J.D. Holzberg & S. Alessi معاملات ثبات لا تختلف
 عن ذلك فى حجمها وذلك لأربعة مقاييس أخرى داخل اختبار مينسوتا هذا ،
 مع أن المدة التى انقضت بين تطبيق هذه المقاييس وإعادة تطبيقها لم تتجاوز
 ثلاثة أيام .. كذلك أباح جيلفورد وآخرون (١٥) لأنفسهم أن يستخدموا فى
 دراساتهم التحليلية للتفكير الإبداعى بطارية من الاختبارات تتألف من ٥٣
 اختباراً تتراوح معاملات ثباتها بين ٠,٣٨ و ٠,٩٧ ، بمتوسط قدره ٠,٧٥ ، من
 هذه الأمثلة وغيرها نستطيع أن نطمئن إلى أن معامل الثبات ٠,٦٦ الذى أوردنا
 لاختبار « الصداقة الشخصية » ليس منخفضاً عن كثير من معاملات الثبات
 الواردة فى البحوث المنشورة .

على أن معامل الثبات الذى ينبغى أن يتوفر للاختبار السيكولوجى ليس له
 قيمة مطلقة أو حد أدنى مطلق ينبغى للمعامل ألا يهبط عنه ، إنما تتوقف القيمة
 المطلوبة على الأغراض التى سوف يستخدم من أجلها الاختبار . فإذا كنا
 نرى إلى تطبيق الاختبار تطبيقاً إكلينيكياً حيث نركز نظرنا على الفرد فالرأى السائد
 أن معامل الثبات ينبغى ألا يقل عن ٠,٩ (١٧) ، أما إذا كنا نهدف إلى
 تطبيق الاختبار بغرض البحث الخالص ، كأن تكون بصدد المحاولات الأولى
 للكشف عن وجود سمة معينة أو عدم وجودها فإن أى معامل ارتباط نتوصل إلى
 استخلاصه ينبغى ألا نغفله ما دام يختلف اختلافاً جوهرياً عن الصفر .
 على أننا من ناحية أخرى ، ينبغى لنا ألا نعتبره أكثر من نقطة بداية لسلسلة من
 البحوث هدفها تحسين المقياس والكشف عن علاقات السمة وطبيعتها .
 وبخلاصة أننا بصدد اختبار لا بأس به ، فى المرحلة الحاضرة من البحث ،
 من حيث الاتساق الداخلى والثبات .

وتشير نتائج المقارنة بين الجانحين وغير الجانحين إلى أنه لا فرق بينهما
 من حيث متوسط الاستجابات المتطرفة فى مجموعها ، الدالة على مستوى التوتر
 العام للشخصية . إلا أن الجماعتين نختلنان احكاماً جوهرياً من حيث نمط
 تنظيم الاستجابات المتطرفة . فبينما نجد نوعاً من الاتزان فى المجموعة الضابطة بين

التطرف في القبول والتطرف في الرفض نجد أن هذا الاتزان مفقود في المجموعة الجانحة . ومن الجدير بالذكر أن هذه النتيجة تلتقي في خطوطها العامة مع بعض النتائج التي انتهى إليها عدد من الباحثين ممن تناولوا موضوع التباين بين سمات أخرى في الشخصية . وتشير هذه النتائج في مجموعها إلى أن زيادة التباين بين سمات الشخصية (سواء السمات الوجدانية والعقلية) يغلب عليه أن يكون مقترناً بانخفاض القدرة على التوافق (انظر (١) فصل ١٤) .

ويلاحظ أن فقدان الاتزان في المجموعة الجانحة بين التطرف بالقبول والتطرف بالرفض يمتد في اتجاه معين ، فهي أكثر ميلاً إلى التطرف بالقبول كما أنها أقل من المجموعة الضابطة ميلاً إلى التطرف بالرفض . فإذا نظرنا إلى التطرف بالرفض على أنه مظهر من مظاهر قوة الأنا وقدرته على المقاومة^(١) فنعني ذلك أن الجانح يمتاز بأن مركز الشخصية لديه (وهو الأنا) ضعيف لا يقوى على المقاومة ، وبالتالي فهو سهل الانقياد ، لا يستطيع الصمود أمام المغريات المحيطة به . وربما كانت هذه الحقيقة أحد المتغيرات الهامة التي تساهم في سلوكه الجانح . فهو ضعيف الشخصية لا يقوى على الوقوف بمفرده ، مما قد يدفعه إلى ضرورة الارتباط بمجموعة معينة (هي العصابة) وامتصاص قيمها دون القدرة على الوقوف منها موقفاً نقدياً موضوعياً .

على أن هذا التأويل الذي تقدمه للدلالة السيكولوجية لانخفاض الميل إلى التطرف بالرفض ، يجب اعتباره مجرد فرض لا بد من إعادة التحقق التجريبي من صحته ، ذلك أنه ليس التأويل السيكولوجي الأوحده الذي يمكن أن نتناول به النتائج الإحصائية التي حصلنا عليها . بل هناك تأويل آخر يمكن لهذه النتائج نفسها . فربما كان انخفاض الميل إلى التطرف بالرفض بين الجانحين وما يدل عليه من ضعف في الأنا ناتجاً عن وجودهم في دور التربية أو عن كونهم يتلقون هناك نوعاً خاصاً من المعاملة ، أو ناتجاً عن العاملين معاً . ومن ثم فلا بد من تصميم تجربة جديدة للحسم بين هذا التأويل أو الفرض وبين الفرض السابق . وفي ختام البحث نرى أنه يلزمنا التنبيه إلى أن جميع النتائج السابقة يحسن بنا

أن نقبلها بخلر ، وذلك لسببين :

اولا :. صغر حجم الجماعتين ، التجريبية والضابطة ، واضطربنا إلى التسليم بتدخل بعض العوامل الانتخائية في انتقائها . غير أن ذلك لا يمنع من القول بأن هناك من الدلائل ما يوحي ببعض الاطمئنان إلى أن المجموعة الضابطة لا تختلف كثيراً عن الجمهور العام الذي استندت منه ، ويبدو ذلك بوضوح إذا ما قارنا بين متوسط الاستجابات المتطرفة فيها وبين متوسط الاستجابات المتطرفة كما حصلت عليه عينة سابقة أكثر عشوائية وتتألف من ١٣١ مراحقاً من المسلمين المذكور ، إذ حصلوا على متوسط قدره ٣٢,٤ (+ ١١,٤) ، (انظر ١٤) .

ثانياً : لم نعاذل المجموعتين التجريبية والضابطة من حيث المستوى الاجتماعي الاقتصادي . ومع أن بعض النتائج الأولية تشير إلى احتمال أهمية هذا المتغير (١٤) مع ذلك فإننا لم نعم بضبط هذا المتغير في بحثنا هذا ، والسبب في ذلك هو الصعوبة التي لمسناها في محاولة الحصول على بيانات يمكن الاعتماد عاها في هذا الصدد سواء من الجانبين ومن غير الجانبين .

لهذين السببين وما سبقهما ينبغي لنتائج هذه التجربة أن تظل داخل الحدود الالاقمة بها .

تلخيص :

في هذا البحث أمكن تطبيق استخبار « الصداقة الشخصية » على مجموعة من نزلاء دور التربية بالحيزة (ن = ٥٣) ومجموعة ضابطة (ن = ٢٨) . ويتكون الاستخبار من ٧٠ بنداً ، يجيب المفحوصون على كل منها إما بـ ٢ أو ١ أو صفر أو - ١ أو - ٢ . وتحسب درجة المفحوص في الاستجابات المتطرفة على أساس عدد المرات التي أجاب فيها بوضع + ٢ أو - ٢ . ودرجة المفحوص في الاستجابات المتطرفة الإيجابية هي عدد المرات التي أجاب فيها بوضع + ٢ ودرجته في الاستجابات المتطرفة السلبية هي عدد المرات التي أجاب فيها بوضع - ٢ والدلالة السيكولوجية التي نقرحها لما تعنيه الاستجابات المتطرفة في مجموعها هو

أنها تشير إلى مستوى التوتر العام في الشخصية . أما الاستجابات المتطرفة السلبية فهي مقياس لقوة الأنا وقدرته على المقاومة . وكان معامل الاتساق الداخلي للاستجابات المتطرفة في مجموعها ٠,٩٢ ، وكان معامل ثباتها ٠,٦٦ مع انقضاء فترة أسبوع بين التطبيق وإعادةه . وكان معامل ثبات الاستجابات المتطرفة الإيجابية ٠,٨١ ، والاستجابات المتطرفة السلبية ٠,٥١ ، وقد اتجه البحث إلى اختبار صحة فرضين محددتين : أولهما يتعلق بوجود اختلاف بين المجموعتين من حيث مستوى التوتر العام للشخصية . والثاني يتعلق بوجود اختلاف بين نمط تنظيم الاستجابات المتطرفة الصادرة عن كل من المجموعتين ولم يتحقق الفرض الأول . أما الفرض الثاني فقد تحقق ، وأوضحنا تفاصيله والنتائج التي يمكن ترتيبها عليه . وانتهينا إلى اقتراح تجربة جديدة ، للحسم بين تأويلين محتملين .

EXTREME RESPONSE SETS AND DELINQUENCY

By

Dr. M. I. SOUEF

Faculty of Art-Cairo University

A *Personal Friends Questionnaire* (14) was administered to a group of 53 juvenile delinquents detained in special "Homes for Education" at Giza. Their ages ranged from 15 to 21 years with a median of 17 years. The questionnaire was also administered to a control group comprising 28 university freshmen whose ages ranged from 18 to 20 years with a median of 19 years. The two groups were also matched for sex and religion, both being Moslem males.

This questionnaire is composed of seventy items, each of which is to be checked either + 2, + 1, - 1, or - 2. Extreme response scores were obtained by counting the number of times + 2 or - 2 were assigned by each subject. Corrected split-half reliabilities of the extreme response scores for males and females were 0.92 in both cases. Test-retest reliability over a week was 0.66 ($N = 26$). Corresponding test-retest reliabilities for positive and negative extreme responses each considered alone was 0.81 and 0.51 respectively ($N = 26$).

Product-moment correlations were computed between positive and negative extreme responses in the experimental and the control groups. In both cases the coefficient of correlation came out to be not statistically significant.

Two main hypotheses were considered for testing. First, that the two groups were expected to obtain different mean scores for extreme responses, thus indicating two different levels of general tension (14). This expectation was not fulfilled as the difference between the two means was not statistically significant. Secondly, the two groups were expected to differ regarding the pattern of extreme responses (i.e. how much positive and how much negative). This prediction was fulfilled. The control group obtained a mean positive extreme response score of 15.2 (\pm 8.0) and a mean negative response score of 15.9 (\pm 6.9). The corresponding means for the experimental group were 18.4 (\pm 9.5) and 11.9 (\pm 7.5) respectively. The difference in the latter case was highly significant ($t = 3.91$). Regarding extreme responses, therefore, the delinquent group was less negative than positive. The delinquent group was also less negative than the control group was ($t = 2.4$). The positive means obtained by the two groups were not significantly different from each other ($t = 1.6$). Theoretical implications are here discussed low "negativism" on the part of delinquents being suggested as possible indicator of low "ego strength".

مراجع البحث

1. ANASTASI A & FOLEY J.P. *Differential Psychology*, New York : Macmillan, 1956.
2. BERG, I A & COLLIER J.S. Personality and Group Differences in Extreme Response Sets, *Educ. Psychol. Meas.*, 1953, 13, 164-9.
3. BERG, I.A. The Reliability of Extreme Position Response Sets in Two Tests, *J. Psychol.*, 1953, 36, 3-9.
4. CHRONBACH, L.J. Further Evidence on Response Sets and Test Design. *Educ. Psychol. Meas.*, 1950, 10, 3-31.
5. EYSENCK, H.J. *The Structure of Human Personality*, London : Methuen, 1953.

6. —. *The Psychology of Politics*, London : Routledge & Kegan Paul, 1954.
7. GARRETT, H.E. *Statistics in Psychology and Education*, New York, London, Toronto : Longmans 3rd ed., 1950.
8. GUILFORD, J.P. *Psychometric Methods*, New York, London, Toronto : McGraw-Hill, 2nd. ed., 1954.
9. MATHAWAY S.R. & MCKINLEY J.C. *MMPI : Manual*, revised 1951, New York : Psychol. Corporation.
10. KRECH D. & CRUTCH FIELD R.S. *Theory and Problems of Social Psychology*, New York, Toronto, London : McGraw-Hill, 1948.
11. LEWIS N.A. & TAYLOR J.A. Anxiety and Extreme Response *Psychologh, Educ. Psychol. Meas.*, 1955, 15, 111-16.
12. MCKINLEY J.C. HATHAWAY S.R. and Meehl, P.E. The MMPI : VI. The K Scale, *J. Consult. Psychol.*, 1948, 12, 20-31.
13. RUNDQUIST E.A. Response Sets : A Note on Consistency in Taking Extreme Positions, *Educ. Psychol. Means.*, 1950, 10, 97-9.
14. SOUBIF M.I. Extreme Response Sets as a Measure of Intolerance of Ambiguity, *Brit. J. Psychol.*, 1958, 49.
15. WILSON R.C. GUILFORD J.P. Christensen, P.R. & Lewis, D.J. A Factor-Analytic Study of Creative Thinking Abilities, *Psychometrik* 1954, 19, 297-311.

(١٦) خيرى (السيد محمد) — الإحصاء ، القاهرة : دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٧ .

(١٧) سويف (مصطفى) — مهمة الإحصائى النفسى فى العيادة السيكولوجية ، مجلة الصحة النفسية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، م ١ ، ع ٢ ، ص ٣٢ — ١٠ .

العلاقات الزوجية للزلاوي السجون

عرض للدراسة نشرت في مجلة

The Journal of Law, Criminology and Police Science

Vol. 49 No. 1 (pp. 50-57) May - June 1958

نعرض هنا لدراستين استقصائيتين أجريتا بفرض التعرف على مدى الإبقاء على الروابط الأسرية أثناء فترة الإيداع ، ومدى استقلالها كوسيلة من وسائل تقويم التزليل وإصلاحه . قامت بالدراسة الإستقصائية الأولى مؤسسة جون هاوارد في سنة ١٩٤١ . وقام بالثانية في سنة ١٩٥٦ اثنان من العلماء تخصص أحدهما في الخدمة الاجتماعية والثاني في علم الاجتماع هما الدكتور يوجين زيمانس مدير مؤسسة جون هاوارد والدكتور روث كافان أستاذة علم الاجتماع بكلية روكفورد .

الغرض والمنهج والمجال :

الغرض من هذه الدراسات هو الوصول إلى التعرف على الأوضاع السائدة فعلا في المؤسسات العقابية بالولايات المتحدة من حيث مدى الإبقاء على الأواصر الأسرية وخصوصاً العلاقات بين الزوجين أثناء فترة الإيداع . وقد تمت كل من الدراستين عن طريق إرسال قائمة أسئلة صممت أحدها سنة ١٩٥١ والأخرى سنة ١٩٥٦ لاستبيان النظم والإجراءات المتبعة بصدد العلاقات والزيارات بين التزليل وزوجته أو أسرته . وتضمنت قائمة الأسئلة المستعملة سنة ١٩٥٦ سؤالا يقصد منه معرفة ما إذا كانت الزنية متجهة إلى تعديل تلك النظم في المستقبل القريب ، كما طلبت ممن أرسلت إليهم قوائم الأسئلة التعبير عن وجهة نظريهم واتجاهاتهم في هذا الموضوع وقياس ما إذا كانوا راضين عن الأوضاع الحالية أو غير راضين .

(١) قامت بعرض هذا البحث وكتابة التعليق الأستاذة ليل تكللا الباحثة بالمعهد القوي للبحوث

الجنائية .

وقد اقتضت كل من الدراستين ، من حيث المكان ، على استقصاء الأوضاع القائمة في الأجهزة الإصلاحية بالولايات المتحدة فقط^(١)، ولكنها شملت في هذه الحدود كل من المؤسسات الفدرالية ، ومؤسسات الولايات وكذلك المؤسسات المحلية - كما شملت المؤسسات ذات الدرجات المختلفة في الحراسة . وشملت كل من مؤسسات الرجال ومؤسسات النساء .

وقد تبين أن المشكلة التي تنصب عليها هذه الدراسات مشكلة هامة وخطيرة سواء من حيث العدد أو من حيث الأهمية ذلك أن :

حوالي نصف نزلاء السجون يكونون متزوجين وقت دخولهم السجن .
وإن نسبة كبيرة منهم يمتازون المراحل الأولى للزواج حيث تكون عمليات التكيف غير هينة ويزيدها الانفصال صعوبة .

وإن الفترة التي ينفصل فيها النزير عن أسرته خصوصاً في حالات المجرمين غير المحترفين تقل عن سنتين .

ولأنه وإن كان كثير من الزيجات ينتهي بالطلاق إلا أن هناك عدداً منها يظل قائماً ويستدعى الاهتمام بالإبقاء عليه .

نتائج الدراسات :

ستعرضنا بحيث تبين النظم والإجراءات المتبعة بصدد الزيارات في المؤسسات من حيث : عددها ، ومدتها ، والزيارة الأولى ، والمكان الذي تم فيه ، والغرض منها ، وإمكان تقييدها . وكذلك النظم المتبعة بصدد الإجازات المنزلية ، والزيارات الزوجية ، وبعد أن تعرض الأوضاع المتبعة لإزاء الزواج أثناء الإيداع ، نبين النتائج التي وصلت إليها الدراسات بخصوص المعاونات التي تتقبلها أسر النزلاء ، وننتهي بعرض الاتجاهات إزاء الوضع الحالي ومقترحات الباحثين .

(١) تكل هذه الدراسات دراسة أخرى ما زالت في سبيل الإعداد وتتناول موضوع العلاقات بين السجن وعائلته في عدد من البلاد الأخرى .

مدة الزيارات وعددها :

تسمح إدارات جميع السجون للأزواج - وكذلك لبعض الأقارب والأصدقاء - بزيارة نزلاتها . والقاعدة الغالبة في هذه الزيارات أنها قصيرة المدة وقليلة العدد .

ولا تدل الدراسات على أن السياسة المتبعة في سجون الرجال تختلف عنها في سجون النساء . ولم تدل كذلك على أن السياسة المتبعة في السجون تختلف حسب درجة حراستها .

وبين الجدول رقم ١ أن الصورة الغالبة للزيارات هي الزيارة التي لا تزيد مدتها عن ساعتين والتي تتم مرتين كل شهر .

ويلاحظ أن ٢٣ سجناً لا يسمح إلا بزيارة واحدة في الشهر وأن سجنًا واحدًا فقط يسمح بزيارة واحدة كل شهرين .

ومن جهة أخرى فإن ٤١ سجنًا يسمح بأربع زيارات أو أكثر في الشهر تكون مدتها أحياناً نصف يوم - أو قد تمتد حتى إلى يوم كامل .

وعلى أية حالة فإن هذه الزيارات الطويلة غير عادية وتعتبر استثناء من الأصل . ويلاحظ بصدد هذا الجدول أنه يعطى صورة عن النظم الأصلية الأساسية التي تطبق على غالبية المساجين ، أما فئة « الموثوق فيهم » "Trusties" والتزلاء الذين يعملون في مزارع ، فيسمح لهم عادة بزيارة مدتها أطول .

كما أنه يسمح للزوج (أو الزوجة) الذي يقطع مسافة طويلة ولا يصرح له إلا بزيارات متباعدة بأن يبقى مدة أطول في زيارته .

وقد أوضح بعض الإداريين في إجاباتهم سبب الزيارات القصيرة المدة والقليلة العدد . وكان من بين هذه الأسباب قصور الإمكانيات ، ذلك أن المؤسسات القديمة ذات العدد الكبير لا يوجد بها أماكن كافية أو أمكنة واسعة تسمح بزيارات متعددة طويلة المدة . وفي مثل هذه الحالات يتناوب التزلاء استعمال غرفة الزيارة على فترات متباعدة ولمدة قصيرة . كذلك كل من ينفذ

هذه الأسباب ، النقص الشديد في عدد الموظفين الذين يمكنهم القيام بواجب الملاحظة أثناء الزيارة .

ومن المحتمل جداً أن هذه النظم والإجراءات التي امتثلتها المسح تظل متبعة عاماً تلو عام من غير بيان سياسة محددة ومن غير أن يعاد النظر في تنظيمها .

الزيارة الأولى :

يختلف ميعاد الزيارة الأولى المصرح بها من سجن لآخر . ففي أغلب المؤسسات يمكن للتزير أن يستقبل زائريه حالا وبمجرد إيداعه . أما في البعض الآخر فلا يسمح بهذه الزيارة الأولى إلا بعد مضي مدة معينة تختلف من مؤسسة لأخرى . وبعض المؤسسات مثلاً يشترط مرور ٣٠ يوماً ، وتشترط مؤسسة واحدة فقط مضي ٦٠ يوماً .

وقد تبين من مسح سنة ١٩٥١ أنه من بين ٤٧ سجناً فإن هناك ١٩ سجناً تسمح بالزيارة الأولى خلال السبعة أيام الأولى و ١١ سجناً تسمح بالزيارة بعد مضي مدة تتراوح بين ٨ و ١٥ يوماً و سبع مؤسسات تسمح بها بعد مضي مدة تتراوح من ١٦ إلى ٣٠ يوماً ومؤسسة واحدة فقط تستلزم مضي ٦٠ يوماً . وقد جاءت تسع إجابات غير محددة بالضبط ولكنها استلزمته مرور فترة قبل السماح بالزيارة الأولى . وفي بعض الأحيان تحدد هذه الفترة بمرور فترة الحجز 'Quarantin'

غرفة الزيارة :

تبين من الدراسة الاستقصائية التي أجريت عام ١٩٥١ أن هناك صوراً مختلفة لغرف الزيارة . وأغلب هذه الغرف ما زالت بدون شك قائمة على حالتها منذ ذلك التاريخ .

وفي ١٧ غرفة من هذه الغرف يجلس النزلاء وضيوفهم متقابلين وبينهم مائدة طويلة ويفصلهم كذلك حاجز .

وفي ١٧ سجننا كان هذا الفاصل فاصلاً كاملاً يمتد من الأرض إلى السقف .

وتبين كذلك أنه في بعض الأحيان يجلس التزيل مع زائريه في مقصورة ، كما تبين أنه في حالة واحدة فقط يكون تبادل الحديث عن طريق التليفون .

كذلك اتضح أنه في ١٣ مؤسسة يجلس التزيل مع ضيوفه بلا حاجز يفصلهم أو بمجرد مائدة بينهما . بل أكثر من ذلك أن بعضهم يتقابل في الهواء الطلق في المنطقة التي تسمى Picnic Area .

وتبين أن مؤسسة واحدة لا تتبع نظام واحد بالنسبة للزيارات إنما نظم مختلفة فيمكن مثلاً للزلاء من فئة « الموثوق فيهم » استقبال زائريهم في مكان مفتوح بينما يقوم حاجز سميكة يفصل بين غيرهم من السجناء وزائريهم .

ووجد أن الصورة الغالبة أن يستقبل الزلاء ضيوفهم في نفس الوقت في نفس الغرفة وأن أحد هذه الغرف بأحد السجون كانت واحة بحيث تستوعب لاستقبال ١٧٥ زائراً في نفس الوقت بحيث تخلى يعد مضى ساعة ليدخلها (من أبواب مختلفة) زوار جدد وزلاء آخرين . وفي غرفة أخرى وضعت مائدة طويلة يبلغ طولها ١٢٠ قدماً بحيث يمكن أن يجلس حولها ٤٧ سجيناً وقيالهم ٤٧ زائراً . وأن غرفة أخرى مساحتها ٤٠ قدماً ٢٠ قدماً وضع بها مائدتان طول كل منهما ٣٠ قدماً (والفرض من كل ذلك بيان مدى الازدحام الذي تقاسى منه هذه الغرف والذي يمنع أى نوع من الحرية أو السرية في الحديث) .

وكان من بين النقاط التي حاولت دراسة سنة ١٩٥١ تبيانها استقصاء ما إذا كان للسجون حق احتضان زائريه أو مصافحته باليد .

واتضح أن ٢١ سجيناً لا تسمح مطلقاً بأي اتصال بدني ، وأن ٢٤ تسمح بالمصافحة أو الاحتضان متى كان غير مبالغ فيها ، كما تبين أن بعض السجون تسمح بهذه الامتيازات لفئة الموثوق فيهم فقط أو للزلاء الموضعين تحت أحد أدنى من الحراسة .

وبالنسبة لمراقبة الزيارات فقد اتضح من كل من دراسة سنة ١٩٥١ ،

ودراسة سنة ١٩٥٦ أن جميع الزيارات تخضع لرقابة دقيقة ليس بغرض مجرد الاستماع لما يدور من حديث بقدر ما هي لمنع تداول مواد ممنوع تبادلها .

الغرض من الزيارة :

تضمنت قائمة الأسئلة التي استعملت في دراسة ١٩٥٦ سؤالاً صمم لمعرفة الغرض الذي يرتأيه رجال الإصلاح هدفاً للزيارة — وكانت لإجابة هذا السؤال باختيار إحدى عبارات ثلاث هي :

— الحد من التوتر .

— العمل على استقرار الحياة الزوجية .

— أسباب أخرى .

وجاءت أغلب الإجابات بأن الغرض من الزيارات هو أحد الغرضين المبينين :

— الحد من التوتر بنسبة ٤٠ ٪ من مجموع الإجابات .

— العمل على استقرار الأسرة بنسبة ٣٥ ٪ .

وحددت ١٣ إجابة أسباب أخرى للزيارة فقررت أنها لرفع الروح المعنوية لدى السجين ، أو للعمل على تكييف العائلة بعد الإفراج ، وللإسهام في رسم خطط البارول ، أو لأسباب متعلقة بتنظيم أعمال التزير .

تقييد الزيارات :

تلجأ كثير من إدارات المؤسسات إلى حرمان نزلائها من الزيارات أو إلى تقييدها كوسيلة من وسائل حفظ النظام داخل المؤسسة .

.. الواقع أن هذه الوسيلة تتناقض مع ما تتطلبه السياسة الإصلاحية الحديثة من علاج وتأهيل . فمثل هذا الحرمان متى وقع عقاباً على سجين أظهر بعض المشاكل ، قد يزيد مشاكل هذا السجين تعقيداً بينما قد تكون الزيارات أحد الوسائل التي تمدّه بالثقة والأمان والاطمئنان والتي يمكن بذلك استخدامها في إصلاحه وتوجيهه .

وبالرغم من ذلك فقد بينت دراسة سنة ١٩٥١ أن من بين ٤٧ إجابة جاءت ثلاث فقط منها بأن الحرمان من الزيارات لا يستعمل كوسيلة من وسائل حفظ النظام .

ولا يمكن بيان أسباب الحرمان من الزيارات في صورة جداول نظراً لكثرة الإجابات المختلفة .

وعلى أي حال يمكن القول أن ١٨ مؤسسة تحرم نزلاءها الذين يوضعون في الحبس الانفرادي من الزيارة، وأن ١٢ سجنًا يستعمل الحرمان من الزيارة كعقاب للسجين لخرقه قواعد السجن .

أما مدة الحرمان فحددها كثير من الإجابات بما يتراوح بين شهر وستة أشهر .

وفي بعض السجون يتضمن إنزال السجين إلى الدرجة الثالثة حرمانه من استقبال زواره .

وتحرم السجون نزلاءها من الزيارة متى خرقوا قواعد الزيارات أو متى حاولوا تهريب أدوات محرمة إلى داخل السجن أو خارجه .

الأجازات المنزلية :

يكاد يكون نظام الزيارات المنزلية غير مطبق ولا يسمح للسجين بزيارة أسرته إلا في حالة مرض أو وفاة أحد أفراد أسرة السجين المباشرة وتسمح لجميع الولايات — ما عدا ست منها بالزيارة في هذه الأحوال^(١) .

وقد كان من بين أسئلة الكشف الذي استعمل سنة ١٩٥٦ سؤال مباشر متعلق بهذه الزيارات المنزلية وجاء رد واحد فقط بالإيجاب — من سجن ولاية مسيسي — وقد تضمن ذلك الرد بيان السياسة التي يتبعها السجن في ذلك الشأن

منذ سنة ١٩٤٤ والتي أطلق عليها اسم Holiday Suspension Program ومقتضى هذه السياسة أن في الفترة ما بين أول ديسمبر — وأول مارس

R.G. Koeninger, Handbook on the Inmate's Relationships with Persons (١)
from outside the Adult Correctional Institutions (American Prison Association, 1952)
p. 52.

تسمح إدارة السجن لثلاثمائة نزير بالذهاب إلى منازلهم لمدة عشرة أيام بشرط أن يكون النزير قضي في المؤسسة مدة لا تقل عن ثلاثة أعوام. وأن يكون حسن السلوك - ويتم اختيار النزلاء الذين يتمتعون بهذا الامتياز بكل دقة بحيث لا يمنع إلا للذين يستحقون التمتع به .

وقد بلغ عدد الذين تمتعوا بهذه الزيارات ٣,٢٠٤ نزيرلا من نزلاء سجن مسيسي وذلك خلال ١٢ سنة اتبع فيها هذا النظام (الدراسة الاستقصائية تمت سنة ١٩٥٦) ومن بين هذا العدد الضخم لم يتخلف عن العودة بعد انتهاء مدة الإجازة المصرح بها سوى ١٥ نزيرلا أمكن العثور على ١٢ منهم . وتعتقد إدارة سجن مسيسي أن هذا النظام أثبت نجاحه كما تقرر أنه عامل هام ووسيلة فعالة في الإبقاء على الروابط العائلية بصورة ناجحة .

الزيارات الزوجية :

والمقصود بها الزيارات الخاوية أو الزيارات التي تتم بين الزوجين وتوفر فيها الحرية البيتية ويعبر عنها بلفظ Conjugal visiting أو Private Conjugal visits ومع أن الدراسات الاستقصائية لم تتعرض لهذا النوع من الزيارات صراحة ، إلا أن كثير من أرسلت إليهم الكشف قاموا بالتعاقب عليها .

وقرر بعضهم أن هذا النوع من الزيارات ، الذي يتقابل فيه الزوجان تحت ظروف تكفل لهم الحرية والسرية وسيلة من الوسائل التي تدعم العلاقة الزوجية أثناء فترة الإيداع ، ومع ذلك فإن أياً من الإجابات لم يقرر صراحة وجوب تطبيق هذا النظام ، بل جاء في الكثير منها أن الرأي العام الأمريكي ما زال ضد هذه الفكرة التي قد يمكن تطبيقها في المستقبل إذا قامت على تخطيط سليم وإذا دعمها رأي عام سليم

(١) وما هو جدير بالذكر في هذا المقام القضية التي رفعها زوجة حكم على زوجها بالسجن في مقاطعة كولومبيا وطلبت فيها أن يسمح لها بأن تعيش بعض الوقت مع زوجها في السجن واستندت في ذلك إلى أن مقاطعة كولومبيا وإن كان لها أن تحكم على الزوج بالسجن بتهمة اقتحام منزل والسرقه للشدة ، إلا أنها ليس لها الحق في أن تجرم الزوجة من حقوقها الزوجية . وقد حكم في هذه القضية برفض طلب الزوجة .

وهناك وجهة نظر أخرى وردت في بعض الإجابات ومقتضاها أن هذه الزيارات الزوجية قد يكون لها أثر فعال في إحباط التوتر الذي تثيره الرغبات الجنسية وبالتالي في الإقلال من مشكلة الجنسية المثلية في السجون .

ولعل أبلغ ما ورد في الإجابات للرد على وجهة النظر هذه هو ما جاء من أحد العاملين في أحد السجون شديدة الحراسة حيث يقول :

« يظن كثير من الناس أننا إذا صرحنا بهذه الزيارات الخلوية بين التزلاء وأزواجهم فإننا نكون بذلك قد تخلصنا من كثير من المشاكل التي تثيرها الجنسية المثلية والتوتر الجنسي في السجون . والواقع أن خبرتنا تدلنا على أن هناك نوعين من التزلاء . الأول هم الأزواج الذين يتمتعون بعلاقات زوجية طيبة وتقوم علاقاتهم الأسرية على أسس راسخة ويكون كلا الزوجين في هذه العلاقة قد بلغ مرحلة كبيرة من النمو الوجداني السليم - هذا النوع من الأزواج يمكنه التغلب على الصعوبات الجنسية التي يثيرها الإيداع بالرغم من عدم قدرته على إشباع رغباته الجنسية . أما النوع الآخر من التزلاء الذين يعانون من المشاكل الجنسية ويسببون الجنسية المثلية داخل السجن فهم أولئك الذين لا يتمتعون بشخصية متكاملة راسخة ، والذين تكون لهم عادة مشاكل سابقة لإيداعهم ، أو الذين تعددت زيجاتهم ، وطالت مدة إيداعهم ، أو الذين يعانون من مشاكل دقيقة بدأت في سن مبكر ، أو الذين لديهم بعض مظاهر الشخصية السيكوباتية . وأمثال هؤلاء لا يمكن أن نعالج صعوباتهم أو أن نحد من المشاكل التي يثيرونها داخل السجن بمجرد الجمع بينهم وبين زوجاتهم . »

وبناء على ما ورد من إجابات خاصة بهذا النوع من الزيارات فإن صاحبي الدراسة الثانية يقران أن هذا النوع من الزيارات ما زال يحتاج للرعاية أوفى لبيان أغراضها وفوائدها والقدر الذي تسهم به فعلا في تقوية الروابط العائلية قبل أن يستنسخ بإدخالها بصورة تجدية في السجون الأمريكية .

.....

.....

الزواج أثناء فترة الإيداع :

يمنع الزواج أثناء فترة الإيداع في ٤٤٪ من سجون الرجال الشديدة الحراسة ، وفي ٥٦٪ من مؤسسات النساء الملحقة إدارياً بمؤسسات الرجال ، وفي ٢٩٪ من مؤسسات الرجال المتوسطة الحراسة وضعيفة الحراسة وفي ٢٦٪ من إصلاحيات النساء . ويمكن تفسير هذا الاختلاف بين النسبة في سجون الرجال شديدة الحراسة (٤٤٪) وفي سجون الرجال متوسطة الحراسة وضعيفة الحراسة (٢٩٪ فقط) أن هذا النوع الثاني من السجون يشمل عدداً كبيراً من النزلاء الشبان الذين يودعون فترات قصيرة .

أما سجون النساء بأنواعها فإن نزلاءها يكونون عادة متشابهين ، وعلى ذلك فلا داعي لاختلاف السياسة المتبعة في كل .

وفي الأحوال التي يصرح فيها بزواج التزيل فإن إبرام الزواج لا يعتبر حقاً للتزيل يقدم عليه متى شاء وكيفما شاء ، وإنما تحوطه كثير من القيود ولا يتم إلا بعد القيام بتحريرات كافية ، وبعد موافقة الجهات الرسمية .

ويندر أن يكون الغرض من مثل هذه الزيجات خلق علاقة زوجية جديدة بين رجل وامرأة وإنما يكون الغرض منها عادة تنظيم علاقة سابقة لإعطاء طفل الصفة الشرعية .

ولا يكون للأزواج الذين يعقد قرانهم أثناء الإيداع الحق أو الفرصة في أن يعيشا معاً .

معاونة أسرة التزيل :

لا يكاد نزيل السجون يمد أسرته بأي نوع من المساعدات المالية . ومع أن نصف مؤسسات الرجال أكدت أنه يمكن أن يستعمل التزيل كمكاسيه في السجن لإعالة أسرته إلا أن مكاسب السجناء هزيلة جداً وينفقها النزلاء عادة لتغطية مصاريفهم الثرية . وعلى ذلك فإن المبالغ التي يمكن أن تحول لأسرته تكاد تكون معدومة .

. وبالرغم من انعدام هذه المساعدة المادية فإن بعض السجون والمؤسسات تعمل على معاونة أسرة التزيل بتقديم بعض الخدمات إليها . وقد تبين أن $\frac{1}{4}$ سجون الرجال ، $\frac{2}{3}$ مؤسسات الرجال ، فقط $\frac{1}{4}$ (٣ من ٢٧) مؤسسات النساء تنظم برامج لمساعدة أسرة التزيل بحيث يمكن للمساعد الاجتماعي أو أحد موظفي السجون أن يقدم خدمات استشارية لها أو يرشدها في مشاكلها .

الاتجاهات الحديثة والآراء إزاء الوضع الحالي :

يعتقد باحثاً الدراسة الاستقصائية التي أجريت سنة ١٩٥٦ أن الاتجاه العام يسير نحو منح قدر أكبر من الحرية وفرض قدر أقل من الرقابة خصوصاً بالنسبة لزيارات النزلاء الذين يتمتعون بحد أدنى من الجراسة . ويعتقدان كذلك أنه كلما عملت السجون على الارتقاء بعملية التصنيف ، وعلى إيجاد التسهيلات والإمكانات المطلوبة لزيارة إزداد عدد النزلاء الذين يتمتعون بقدراً أكبر من الحرية في زيارات لا تسودها روح الكلفة أو الرسمية .

ومما يدل على هذا الاتجاه الجديد في سياسة الزيارات بعض أمثلة وردت في دراسة سنة ١٩٥٦ ، ومن هذه الأمثلة ما جاء بالنسبة لأحد السجون شديدة الحراسة التي يفصل فيها السجناء عادة عن زائريهم حاجز من الزجاج .

فقد جاء أن ٢٠٠ من نزلاء هذا السجن ، وهم أولئك الذين يعملون في مزرعة السجن ، يمكنهم استقبال ضيوفهم خلال فصل الصيف في المزارع وتحت الأشجار ويقدر أقل من الملاحظة . ومنها أيضاً ما سمح به سجن آخر شديد الحراسة لفئة « الموثوق فيهم » من أن يستقبلوا ضيوفهم في غرفة الاستقبال التي تباع فيها المنتجات اليدوية للنزلاء بينما النظام العام المتبع في هذا السجن هو فصل السجين عن زائريه بفواصل سميك .

ومن كاليفورنيا جاء التقرير الآتي :

« تشابه نظم الزيارات التي تتبعها سائر سجون الولاية بوجه عام من حيث القواعد والقوانين التي تحكمها ولا تختلف إلا حيث يحتم هذا الاختلاف

اعتبارات عمية مثل القيود التي تفرضها الأوضاع التشغيلية لمباني المؤسسة . وبوجه عام فإننا لا نضمن بأي مجهود ممكن للإبقاء على الروابط الزوجية وتشجيعها أثناء الزيارة ومن ذلك ما تتبعه مؤسسة الرجال في شينوا^(١) ، إذ تسمح لتلاقيها أن يتبادلوا طعام الغداء مع زوجاتهم في ظروف هادئة مريحة بخارج مباني المؤسسة . وتستند هذه القيود طبعاً في المؤسسات ذات الحراسة الأشد .

أما إصلاحيات النساء ، وهي تتبع عادة نظام الأكواخ ، فإنها تسمح بزيارات تقل فيها روح الكلفة عن الزيارات التي تتم في مؤسسات الرجال . وقد تضمنت دراسة سنة ١٩٥٦ استجواب ٧٥ شخصاً عما إذا كانوا راضين عن الإجراءات الحالية . وقد أجاب ٤٨ منهم بالإيجاب ، وأجاب ١٦ منهم بالنفي ، وامتنع ١١ منهم عن الإجابة .

وبدراسة أسباب عدم الرضا عن الوضع الحالي يمكن معرفة الاتجاه الجديدة التي تميل إليه الأفكار الجديدة . كان من بين الاعتراضات التي أثارها بعض الإداريين أسباب متعلقة بالقيود التي يفرضها قدم مباني المؤسسات ، أو التي ترجع إلى سوء عمية التصنيف بحيث يودع التزلاء الذين لا يازمهم إلا حدة أدنى من الحراسة مع أولئك الذين يحتاجون لحراسه مشددة وتسرى على الفريقين نفس القيود .

وأيدي بعض الإداريين اهتمامهم بالوسائل التي تؤدي إلى تقوية روابط العائلة بحيث تصبح عاملاً بنائياً لكل من السجين وعائلته وأقربائه بأنه في كثير من الأحوال يلزم تأهيل العائلة قبل أن يعود السجين إليها وأبطلوا أسفهم لنقص برامج الخدمة الاجتماعية وفن خدمة الفرد ، وهي البرامج التي يمكنها القيام بهذه المهمة بنجاح .

ورداً على ما إذا كان هناك أي خطط يقصد منها تغيير نظام الزيارات بين الزوج وزوجته في المستقبل القريب جاءت ٧٠ إجابة بالنفي من مجموع ٧٥ إجابة .

(١) مؤسسة شينوا لرجال مؤسسة مفتوحة في مدينة شينوا التي تبعد حوالي ساعتين من لوس أنجلوس ويعتبرها رجال الإدارة الإصلاحية من أكثر مؤسسات الولاية نجاحاً وعملاً مع الفلسفة الإصلاحية الحديثة .

مقترحات :

بعد دراسة موضوع العلاقات الزوجية للزلاء ، وبعد تفسير النتائج التي وصلت إليها الدراسات السابق الإشارة إليها يقدم الباحثان المقترحات الآتية :

١- يجب أن ينظر إلى الاتصالات بين النزير وزوجه على أنها حق للنزير ، وفي نفس الوقت ، وسيلة من وسائل تأهيله .

٢- لا يجوز أن تعتبر الاتصالات بين النزير وزوجه امتيازاً للزلاء ذوي السلوك الحسن فقط ويعاقب غيرهم بالحرم من مأوى .

٣- يجب أن تكون الزيارات والاتصالات على أوسع مدى تسبح به ظروف المؤسسة ووسائل التأهيل .

٤- يجب العمل على تعميم نظام الزيارة بلا حاجز بحيث يشمل جميع الزلاء الذين يمكن ائتمانهم .

٥- يجب العناية بعمليات التصنيف حتى تتناق كل فئة منهم المعاملة اللائقة بها ومنها نظم الزيارات .

٦- يجب أن تتوفر في المؤسسات أماكن مخصصة خاصة للزيارات ولذلك يجب أن تشمل المؤسسات الجديدة هذه الأماكن وأن يعاد بناء المؤسسات القديمة لهذا الغرض كلما أمكن ذلك .

٧- يجب القيام بتجربة نظام « زيارات المنازل » تجربة دقيقة . فيمكن أن تمنح أولاً لمن قرب موعد الإفراج عنهم ويكون لها عندئذ فائدتان الأولى أنها تكون بداية لعودة السجين لمنزله ، والثانية أنها تعطيه فرصة بنظم فيها حياته وينبحث فيها عن وظيفة تناسبه .

٧- يجب العناية بدراسة نتائج كل خطوة عند القيام بها .

٩- لا يقترح المؤلفان تطبيق نظام « للزيارة الزوجية » . وقد تبين من الدراسة أن هذا النوع من الزيارات لا يلاقى إلا تأييداً ضئيلاً وعلاوة على ذلك فإن العلاقات الجنسية تعتبر في الولايات المتحدة - جزءاً من علاقة زوجية شاملة وليست مجرد اتصال بدني قائم بذاته .

وفرق بين هذه « الزيارات المنزلية » التي يؤديها المؤلفان وبين « الزيارات الزوجية » فالأولى لها أثرها القيم في الإبقاء على العلاقات الشخصية والروابط الاجتماعية للزواج أما الثانية فإنها قد تؤدي إلى الحصول على بعض الراحة البدنية ولكنها لا تعود على النزول أو أسرته بأكثر من ذلك ولا تضيف إلى برامج الإصلاح جديداً له قيمته .

تعليق

تعالج هذه الدراسات مشكلة من أهم مشاكل السجن الحديث ، وهي مدى الإبقاء على الروابط الأسرية أثناء فترة الإيداع ، ومدى استعمالها كوسيلة من وسائل تقويم النزول وإصلاحه .

والعلاقات الأسرية تقوى روح السجين أثناء عملية الإيداع ويمكن أن تخلق فيه الرغبة في الانصلاح وتدفعه إلى الطريق الصحيح . وهي بجانب ذلك تعاونه بعد الإفراج في أن يتكيف مع المجتمع الذي يعود إليه . وفريق بين السجين الذي يعود لمجتمع تسوده روح العداوة للأسرة مفككة ، وبين السجين الذي يستقبله مجتمع مصادق وأسرة تربطه بها روابط متينة ، فترحب به وتعاونه وتقويه .

ويعالج المقال هذا الموضوع معالجة دقيقة وبطريقة علمية سليمة . فهو يعرض نتائج دراسات استقصائية لمعرفة الأوضاع الراهنة في السجون الأمريكية وهي دراسات قامت بها هيئات أو أشخاص لهم مكانتهم العلمية . ويدعم المقال كذلك ما لدى المؤلفين من خبرة طويلة في ميادين الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع .

ويلاحظ على هذه الدراسات أنها اعترفت بدور الخدمة الاجتماعية في السجون وما يمكن أن تقدمه في سبيل تقوية الروابط بين أفراد أسرة أودع أحد أفرادها في مؤسسة عقابية . وهذا الاهتمام دليل واضح على نمو مهنة الخدمة الاجتماعية في السجون واعتراف صريح بدور المساعد الاجتماعي في السجن .

ويلاحظ بصدد هذا المقال أنه أضيق مدني من مدلول عنوانه . فعنوان المقال هو « العلاقات الزوجية لنزلاء السجون » والعلاقات الزوجية علاقات متشعبة معقدة لها مظاهر كثيرة وما الزيارات والسماح بها إلا أحد هذه المظاهر . ومع ذلك فقد جاء المقال مركزاً على هذا المظهر من مظاهر العلاقات الزوجية - أي الزيارات - دون سواها .

وقد تعرضت الدراسات كذلك لأحد المظاهر الهامة للعلاقات العائلية والزوجية وهي إعالة رب الأسرة لأسرته من مكاسب العمل في المؤسسة . والتزام رب الأسرة بإعالة زوجه وأسرته هو - فيما أعتقد - من أهم مظاهر العلاقات الزوجية والأسرية . ولكن الدراسات اقتصرت على إعالة النزيل لأسرته من مكاسب العمل في السجن فقط ولم تهتم بدراسة دور النزيل في إعالة أسرته بوجه عام لمعرفة قلقه على إعالة الأسرة من موارد أخرى أثناء فترة الإيداع فقد يكون هذا الالتزام قائماً ومنفذاً بالرغم من الإيداع في السجن وبالرغم من أن مكاسب العمل لا تسمح بأن يعمل النزيل أسرته من هذه المكاسب ، وبالتالي فإن الشعور بالرابطة الذي يتولد عن تنفيذ هذا الالتزام يظل قائماً ويعمل على تقارب أفراد الأسرة بالرغم من أن مكاسب العمل بالسجن لا تكفي لإعالة أسرة النزيل .

ويلاحظ كذلك أن الدراسة أغفلت ، على ما يبدو ، مظاهر أخرى لهذه العلاقات منها المراسلات مثلاً ، ومنها مدني اشتراك الأب في رسم مستقبل أبنائه أو حل مشاكل الأسرة . وكذلك الدور الذي يقوم به المساعد الاجتماعي خارج السجن لمعاونة الزوجين وسائر أفراد الأسرة في تسوية المشاكل سواء كانت المشاكل التي تشوب علاقاتهم أو المشاكل التي تثيرها عمالية الإيداع .

ويلاحظ كذلك أن قائمة الكشوف التي استعملت سنة ١٩٥٦ كان الغرض منها استبيان « الاتصالات الأسرية لنزلاء السجون » ، ولكنها اقتصرت على استبيان العلاقة بين النزيل وزوجه أو زوجته وأبنائه . وهي بذلك لم تتعرض للعلاقة الأسرية بالمعنى الواسع أي العلاقات التي تقوم كذلك بين النزيل والديه وإخوته وأخواته - وجاءت الكشوف خالية من أي سؤال صمم بغرض معرفة مدى بقاء

هذا النوع من العلاقات أو إنقطاعها خلال سنى الإندفاع . ولكن هذا الوضع وإن كان من الممكن أن يبدو غريباً بالنسبة لأوضاعنا في المجتمع المصري حيث تقوى الاتصالات بين أفراد العائلة للدرجات بعيدة إلا أنه يتفق مع معايير الثقافة التي أجري بها البحث حيث يقتصر تعبير العلاقات العائلية على أفراد الأسرة المباشرة .

ويلاحظ كذلك أن هذه الدراسة وإن أطلق عليها دراسة « العلاقات الأسرية » إلا أنها اقتصرت على دراسة هذه العلاقات عندما يكون نزول المؤسسة الذي قيدت حريته من البالغين . أى أنها لم تتعرض للعلاقة بين النزلاء مؤسسة الأخذات وذويهم .

ويلاحظ أن موضوع هذه الدراسة مع أهميته وجملواه في إصلاح المنحرف ، إلا أنه لم يكن أبداً موضوع دراسة علمية سليمة لدينا . ولعل تقدم السياسة الإصلاحية ، والإيمان بقوة الأسرة في بناء المجتمع السليم ، وبالدور الذي تقوم به العلاقات العائلية في إصلاح المنحرف يقرب من أذهاننا فكرة القيام بدراسة هذا الموضوع في سجوننا المصرية . ومثل هذه الدراسة متى قامت ومتى حلت بياناتها وفُسرَت نتائجها يمكن أن تعطي صورة واضحة عن مدى هذه المشكلة لدينا ، كما أنها تمدنا بمتائج مقارنة في غاية الأهمية . خصوصاً وأن الدراسات المقارنة أصبحت الآن تأتي في المراحل الأولى للبحوث العلمية السليمة .

بحث في القضاء الجنائي عند الفراعنة

للككتور رؤوف عبيد
أستاذ القانون الجنائي - جامعة عين شمس

حصل الدكتور رؤوف عبيد على دكتوراه التلمذة في القانون من جامعة باريس ثم اشتغل قاضياً بضع سنين قبل أن ينقل إلى جامعة عين شمس حيث وصل إلى منصب الأستاذية .
ومن مؤلفاته : جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال
وجرائم التزييف والتزوير وشرح قانون الإجراءات الجنائية .
وضوابط تسبب الأحكام الجنائية في قضاء النقض المصري .

تمهيد :

ما أندر علماء القانون الذين تجاوزوا في دراساتهم التاريخية عصرى الإغريق والرومان إلى عصور أكثر قديماً كالعصر الفرعونى ، ولعل ذلك لأنه فاتهم أنه قبل تأسيس روما وأثينا بقرون كثيرة كانت مشكلات السياسة والقانون ترتفع بجانب مشكلات العلوم والأخلاق والدين إلى مستوى علوم أصيلة على ضفاف النيل .
وقد أسفرت الكشوف الأثرية في بلادنا منذ قرن مضى عن تجديد شامل لدراسة هذه الحقبة المتأخرة من التاريخ ، بفضل جهود علماء كثيرين أدت لدراسة التاريخ جليل الخدمات . نذكر منهم شامبوليون (١٧٩٠ - ١٨٣٢) الذى توصل إلى فك رموز اللغة الهيروغليفية . ثم قام خلفاء له - فى ضوء هذا الكشف الخطير - بعمل بحوث قيمة كان من شأنها أن أزاحت الستار عن ملك الفراعنة ، حتى أصبح تاريخهم كتاباً مفتوحاً لا تنقصه سوى بعض الصفحات ، ولكنه يعطينا مع ذلك فكرة تقريبية عنهم ، منذ مينا أول ملوكهم العربيين حتى كليوباترة .

وفى نطاق القانون على وجه خاص لا زال هذا الكتاب مشوباً ببعض النقص والغموض ، ولكنه يسمح لنا أن نقرر بأنه كان لدى الفراعنة شريعة متماسكة من

شرائع الحضارة، متغلغلة في كافة مناحى الدين والحكومة والأسرة والملكية والعمل والزراعة والعقاب معتبرة في نظر صفوة العلماء الذين أمعنوا فيها النظر قوية حية بقدر ما كان منظوراً إليها من الشعب بعين الاحترام والتقدير الديني .

ويعيننا في هذا البحث موضوع القضاء الجنائي في مصر الفرعونية باعتبار أنه يعد في نظر علماء كثيرين أصلاً حقيقياً من أصول الأنظمة القضائية المعاصرة في بلادنا وفي الخارج . فهو ليس مقطوع الصلة بها كما قد يتصور الإنسان لأول وهلة . هذه الآن حقيقة علية مقررّة قال بها أمثال المركيز دى باستوريه Marquis de Pastoret وريفيو Revillout وديبوا Dubois وغيرهم .

فيقول أولم في غير ما تردد « إن أولئك الذين يرون ويكررون أننا لا نعرف قوانين الشعوب القديمة كالمصرية مثلاً سيقرون بفضل الجهود التي بذلتها للعثور على تقنيات أساتذة كبار للعالم ، وأعني بهم أولئك الذين أسست شريعتهم شريعة اليونان ، التي أسست شريعة الرومان ، والتي أسست بدورها جميع شرائع الأمم الأوروبية ... »^(١) .

كما يقرر مسيو ريفيو « إن كل ما كان يظن أنه من أصل روماني في قانون الرومان Le Corpus juris مأخوذ من شرائع سابقة عليه فما يصدق عليه وصف تشريع بالمعنى الصحيح في الأئني عشر لوحة تقليد من مصر » . ويقول مسيو ديبوا في مقدمته عن تاريخ القانون الجنائي أنه « لكي نلمّ بالجانب الروماني الذي دخل إلى حد كبير في التشريع الأوروبي كان من المتعين علينا أن ندرس قانون عقوبات روما في أوجهه المختلفة منذ روميليس إلى جستنيان . ولم يفسر لنا التشريع الروماني تماماً إلا التشريع الإغريقي . وإذا كانت شعلة المعرفة في الفنون والعلوم قد لمعت لدى الإغريق ، فإن ذلك كان بفضل أضواء جاءت من الشرق . ، وخصوصاً من مصر لتضيء المهلد للإغريق »^(٢) .

كما يقرر مسيو بويه أيضاً « إن المشتغل بالقانون الروماني لا يسهه أن يغفل أوراق البردي السابقة على الغزو الروماني . بل أنه لا بد لإمكان دراسة

(١) تاريخ التشريع ج ١ صفحة ٤٨ - ٤٩ .

(٢) تاريخ القانون الجنائي بباريس سنة ١٨٤٥ ص ٥ .

التأثيرات المتبادلة مع النظم القانونية التي سادت في مصر من إجراء المقارنة ،
ولا بد للمقارنة من الإلمام بها ^(١) ..

لهذا كانت دراسة القانون لدى القراعة ذات قيمة علمية كبرى ، فهي
تعطينا في الواقع نموذجاً حياً لتطور الشرائع في الماضي نحو التقدم . كما توضح
الهدف من شرائع الحاضر وعلة وجودها . فضلاً عن أن من شأنها أن تمنح الثقة
بالنفس لشعب بجاد مكافح أذهل العللاء بتأصل روح النضال فيه ، لكي
يواصل نضاله في طريق التقدم والإرتقاء حتى يتوأ مكانه اللائق به تحت
الشمس ... ثم لا ينبغي أن نغفل دور هذه الدراسة في أن تمنحنا أبداً عناصر جديدة
لمشكلة قديمة ، ولكنها لا تفقد جدتها ، هي مشكلة التوفيق بين كفالة الحرية
الشخصية من جانب ، وبين المطالب المشروعة لكفالة أمن الجماعة من جانب آخر .

بعض مصادر التشريع الجنائي عندهم :

يقول ديودور الصقلي عن القراعة إن كهنة منف قالوا له إن الالهة
إيزيس هي التي وضعت لاجدادهم القوانين على وجه عام كيما يحل العدل محل
العدوان والرفق محل القوة الغاشمة ^(٢) . وقصة إيزيس هذه قصة ذات تاريخ
طويل يضيق المقام دون سردها .

إلا أنه من المحقق أنه كان لدى المصريين مجموعات قوانين قديمة قدم
تاريخهم . والمعروف منها يرجع إلى عهد مينأ أول ملوكهم (سنة ٣٢٠٠ ق . م
تقريباً) . كما صدرت قوانين أخرى في عصور مختلفة ، نذكر منها قوانين
متنوحب أحد وزراء سنوسرت الأول (سنة ١٩٧٠ ق . م تقريباً) وتعليمات
تحتس الثالث إلى وزيره رحي رع (سنة ١٤٨٠ ق . م تقريباً) .

على أن أجدر التقينيات الفرعونية بالذكر تلك التي أصدرها حور محب أول
ملوك الأسرة التاسعة عشرة (سنة ١٣٣٠ ق . م تقريباً) . وقد وجد هذا القانون

(١) القانون الروماني وأوراق البردي المصري .. مجلة مصر المعاصرة . القاهرة سنة ١٩٢٩

(٢) ديودور . مكتبة ديودور التاريخية ترجمة فودهورف طبعة ١٨٦٥ - ١٨٦٦ في أربعة

منقوشاً برمته على لوح حجري كانت مساحته خمسة أمتار طولاً وثلاثة عرضاً . وقد عثر العلامة ماسيرو Maspero في سنة ١٨٨٢ على جزء منه يعادل ثلث مساحته الأصلية فقط بجوار بوابة حوز محب في معبد الكرنك بالأقصر . كما عثر الباحثون على أجزاء منه في حالة أسوأ من هذا الجزء في معبد أبيلوس ، مما يشير إلى أن واضعه قد أذاعه بكافة الطرق في أنحاء المملكة . أما أجزاؤه الأخرى فقد ضاعت .

وتتضمن المادة الثانية عشرة من هذا القانون حضا للقضاة على ما يجب عليهم اتباعه . وتأمروهم أن يحكموا بين الناس بالعدل مع تحذيرهم من الاختلاط بعامه الشعب ، ومن الرشوة « ولا تأخذوا أية هدية من أحد . وإلا فكيف يمكنكم أن تحكموا بالعدل إذا كنتم أنتم أنفسكم جناة على القانون » . كما تتضمن المادة الثالثة عشرة منه ترتيباً لأنواع المحاكم ، تحطم معظم الجزء الخاص به ، للأسف الشديد .

وفيما عدا ذلك فقد أمكن معرفة تفاصيل التنظيم القضائي الفرعي من مصادر شتى أخرى مثل ما رواه بعض المؤرخين الإغريق الذين عاشوا في مصر وعاصروا الأنظمة الفرعونية في نهايتها . ثم من بعض النقوش التي على المعابد والقبور ، فضلاً عما ورد في أوراق بردى مختلفة موجودة حالياً في متاحف أوروبية شتى سنبينها فيما بعد .

هنا وقد رأينا أن نقسم البحث الحالي إلى مبحثين نعالج في أولهما قانون العقوبات عندهم ، وفي ثانيهما الإجراءات الجنائية .

المبحث الأول

قانون العقوبات

من أبرز النواحي التي تبين تقدم المصريين في فهم قواعد الحضارة أن العقوبات لم تكن توقع جزافاً عندهم . فلم تكن سلطة القاضي — ولا حتى ولي الأمر — مطلقة في اختيار العقوبة التي يراها هو مناسبة بغير قيد ولا شرط كلا . . . فقد أدركوا منذ القدم خطورة ضمانات الأفراد التي هي من أهم

مميزات الأمم المتحضرة والتي بغيرها هيايات أن تقوم للمواطنين كرامة أو تطيب لهم حياة تستحق أن تحمل هذا الاسم . ولذا فقد عرفوا هذا المبدأ الخطير ألا وهو مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، الذي عرفته أوروبا بعد الثورة الفرنسية لا قبلها ، ولم تعرفه أغلب الشرائع القديمة . فرسموا لكل جريمة عقوبة معينة معروفة مقدماً ، وإلا فلا عقاب .

(١) الإعدام :

يعتقد ديودور الصقلي أن الإعدام كان في العصور البدائية للقراعة عقوبة لجميع الجرائم ، إلا أنه سرعان ما اختفى هذا الوضع وقصر الإعدام على بعض الجرائم فحسب ابتداء من مينا أول القراعة لما وضعت أولى القوانين المكتوبة . وكان على نوعين : إعدام بسيط وإعدام مصحوب بالتعذيب . وكان أولهما مقررًا لبعضيان أوامر الملك ، ولاتستر على المؤامرات ضده ، وللقتل وللغيب في المقدمات والسحر ، وللأغتصاب ، ولخالفقة القوانين العلاجية ، وللحنث في اليمين وللبلاغ الكاذب ، ولبعض أحوال الكذب .

فأمن الملك ابن الشمس وظلها على الأرض كان يقتضى اعتبار كل عمل موجه ضده مستحقاً الموت ، ولو كان عبارة عن مجرد كتمان نبأ مؤامرة موجهة ضد الذات الملكية ، إذ كان الكتمان معتبراً من صور الاشتراك فيها مع فاعليها .

ومن باب أولى كان القيام بدور إيجابي في المؤامرة مستوجباً الإعدام . ويرى تاريخ القراعة في هذا الشأن نبأ مؤامرة حدثت لاغتيال روميسين الثالث ، ذلك أن زوجته الملكة « قى » علمت أنه قد أعترم أن يورث عرشه لأحد أبنائه غير الشرعيين دون أبنائها الوارث الشرعى له . فتكاثفت مع بعض ضباط الحرس وعلى رأسهم الأمير بنتارو ولي العهد على قتله ، حتى يخلص الملك لابنها . إلا أنه قبل تنفيذ المؤامرة عدل أحد أفرادها وأبلغ عن باقهم . فأعدم بنتارو وشركاؤه عدداً المتأثر الذي عدل فقد أحفته المحكمة من العقاب . وهذا الإحفاء انتقل إلى أغلب الشرائع القديمة فالجديثة . وتنص عليه أكثر من مادة من قانون عقوباتنا الحالي (راجع مثلاً م ٤٨ / ٤ ، ١٠١) .

وكانت المحافظة على هيبة الملك تقتضى فرض الإعدام على من لا يطيع أوامره وقد ورد في سفر الخروج (العهد القديم) أن فرعوناً قال لموسى « اذهب عني . احترز لا تر وجهي أيضاً : إنك يوم تر وجهي تموت » . وكان القتل العمد على وجه عام معاقباً عليه بالإعدام بغير تفرقة بين فاعل وأصلى وبين مجرد شريك . كما كان يعتبر مرتكباً القتل من يشاهد المحنى عليه بين يدي قاتله فلا يتقدم للإنتقاذ ، أو في القليل للتبليغ عن القاتل والشهادة ضده . ولم يكن القانون يفرق في عقوبة القتل بين الحر والرق ، وهي مساواة رائعة الدلالة لم يعرفها نظام من الأنظمة القديمة التي عرفت الرق . ومن هذه الوجهة كانت روما واثينا في أزهي أيام حضارتهما متخلفتين عن مصر . ولعل هذه الاستثناءات التي يقدمها التاريخ لنظرية التقدم الشامل المطلق ، والتي يرى البعض فيها ناموساً أزلياً من نواميس الطبيعة .

وكان الإعدام أيضاً عقوبة العيب في حق المقدسات sacrilège . وهذا طبعى لدى شعب عميق التدين . ومن صور هذا العيب قتل حيوان مقدس كالقط أو العجل أو الصقر أو الكلب . وكانت جميعها حيوانات مقدسة عندهم إلى حد أن بلوتارك ذكر أن سكان مقاطعتين متجاورتين أشعلا نار حرب ضروس بسبب مقتل كلب . كما يقرر ديودور أن الاتهام كان خطيراً إلى حد أن من كان من الأهالي يصادف جثة حيوان مقدس في طريقه يبعد عنها فوراً طالباً السلامة لنفسه ومبرراً ذمته من دمه .

ومن صور العيب في المقدسات أيضاً أن يتناول أحد الكهنة من الأطعمة المحرمة . أو أن يقرر أحد الأشخاص أن سيرابيس Serapis كان بشراً . أو أن يرشد أحدهم عن رعوته إلى مقبرة العجل أبيس . أو أن يقدم شخص متعجل قرباناً لآلهة بقر أو عجل أو أى حيوان آخر قبل أن يضع عليه الكهنة الختم المقدس (١) . ويتضح من يردي هارتول ورولان أن السحر كان محظوراً وعقوبته الإعدام . إذ ورد به أن تاجر ماشية يدعى هاي Hai حكم عليه بالإعدام لأنه استعمل

(١) ديودوت جزء ١ فصل ٣٧ فقلا عن تاريخ هيرودوت ترجمة فرنسية بمعرفة جيبييه في سنة ١٨٦٤ وأخرى بمعرفة ديلارشيه في سنة ١٨٧٩ .

صيناً سحرية . وسرق واصطنع أحجية للحب وتسبب بذلك في إحداث شلل في أعضاء أشخاص كثيرين . . وهذه الجرائم المنكرة التي تثير غضب كل إله وإلهة ، كما يقول البردى .

وتخطف النساء كانت عقوبته الإعدام إذا كان الجاني مصرياً بالأقل ، وكانت المجنى عليها حرة . وقد وجه بروتية Protée — وهو بحسب الراجح أحد رماصة الأسرة العشرين — إلى الإسكندر الذي أغوى هيلين القول الآتى « لا نرى أعتقد أنه من الأهمية بمكان ألا أقتل أجنياً سأتركك حياً ، ولكن لن أسمع لك باصطحاب السيدة ولا أموالها »^(١) .

وحسب مخالفة الطرق العلاجية كان عقابها أحياناً الإعدام . إذ كان الأطباء في ذلك الوقت — بحسب رواية هيرودوت — موظفين عموميين ويتقاضون رواتب معاومة ، وكانوا يعرفون التخصص في أمراض عضو معين كالعين أو الأسنان أو الرأس ، أو في أمراض معينة كالباطنية أو الولادة وأمراض النساء . وكان من أصول العلاج اتباع وصفات معينة قال بها الأقدمون الكبار ، وأودعها الكهنة في مخطوطات جامعة منسوبة إلى كبير الآلهة آمون . فإذا فشل الطبيب — رغم اتباع الوصفة المألوفة — فليس ثمة تريب عليه . وكذلك إذا نجح الطبيب في علاجه رغم عدم اتباعها . أما إذا تسبب خرق الأصول العلاجية في وفاة مريضه فالويل له ، إذ كان من الجائز أن يكون الموت مصيره هو أيضاً . فقد كان الطب علماً دينياً اشتركت إيزيس نفسها في صياغة ستة من كتب آمون المخصصة له .

وكان الإعدام أيضاً عقوبة الحنث في اليمين Parjure لأنه جرعة ضد الآلهة وضد البشر في نفس الوقت . كما كان البلاغ الكاذب معاقباً عليه بالإعدام إذا كانت الجرعة المبلغ عنها كذباً معاقباً عليها بالإعدام . ولعله في هذا النطاق دون غيره سمح الشارع المصرى لفكرة المعاملة بالمثل والأخذ بالثأر أن تجد لها تطبيقاً .

وكان كسب العيش بطرق غير مشروعة معاقباً عليه بالإعدام ، وكذلك تقديم إقرارات كاذبة عن هذه الطرق . وكان كل رب أسرة ملزماً بتقديم إقراره

(١) المرجع السابق ج ٢ فصل ١١٥ .

إلى قضاة محل إقامته في مبدأ كل عام .
 هذا عن أحوال الإعدام البسيط . أما عن الإعدام مع التعذيب فكان يتم
 بالحرق أو بالصلب . كما كانوا يعرفون التعذيب الأسوي لرفات الميت . والتعذيب
 بالنار كان عقاباً للزنا إذا حصل من سيدات الطبقة الأولى من المجتمع . ويقال
 إن الملك أحرق لهذا السبب عدداً كبيراً من النساء . ثم تطور التشريع إلى
 الاكتفاء بجذع أنف المرأة الزانية .

كما كان التعذيب بالنار عقاباً لجريمة قتل الأب أو الأم Parricide
 وكان يسبق التنفيذ ونز يدى المتهم عدة وخزات بآلة واخرة كرمز إلى أنهما هما
 اللتان قارفتا الفعل . ثم كان يقيد وثاق المتهم ويحرق حياً . وكان الهدف من
 التعذيب إستهشاع جريمة الأبى الذى تطاول على حياة من كان سبباً في وجوده .
 ومن أوجه التشابه التى تلفت النظر أن القانون الفرنسى كان إلى عهد قريب نسبياً
 يوجب في المادة ١٣ منه قطع اليد اليمنى لقاتل أحد والديه قبل تنفيذ الإعدام فيه .
 ثم ألغى هذا الإجراء بقانون صادر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٢ .
 وكان الإعدام صلباً يتخذ في الخوذة والمتمردين ويرجح أنه من أصل فارسى .
 قد أعدم بهذه الطريقة إيناروس Inaros ، أحد أحفاد ملوك مصر الوطنيين ، وقد
 علق على ثلاثة صلبان بأمر من ارتاكسيريس Artaxerxes .

تنفيذ الإعدام :

كان تنفيذ الإعدام علنياً كما يتضح من بعض المصادر الدينية ومما رواه
 ديودور وبلوتارك ، وفي مكان معد له خصيصاً . وطبقاً لبعض الآراء كان يعطى
 المحكوم عليه بخوراً أو شرباً مخففاً للتخفيف آلامه بدافع من شعور الإنسانى جدير
 بالتقدير . كما كان إعدام المرأة الحامل يؤجل إلى ما بعد الولادة ، وهو ما تجرى
 عليه الشرائع حالياً في البلاد المتحضرة ، ولكن بعد كم من الوقت ؟ . .

وكان تنفيذ الإعدام يوكل به إلى جنود يختارون خصيصاً من قبل رؤسائهم .
 وطبقاً لروايات أخرى كان يوكل به إلى أفراد طبقة دنيا من طبقات الشعب . أو
 كان يقوم بهذا الواجب الكريه بعض شهود الحادث .

إلغاء الإعدام ثم إعادته :

روى ديودور ان الإعدام ألغى أو عطل في العمل تحت حكمى اكتيزانس Actisanes وساكابوس Sacabos بتأثير المبادئ الإنسانية ، فاستعاضا عنه بالأشغال الشاقة . وكان يجري تشغيل المذنبين فى الأعمال العامة مقيدين بالسلاسل بعضهم إلى البعض الآخر . وبذا تمكن أولهما من إنشاء مدينة بأكملها ، كما تمكن ثانيهما من إنشاء مصارف وأنفاق متعددة . ولكن يبدو أن الإعدام سرعان ما أعيد من جديد وظل عقوبة مقررة حتى نهاية العصر الفرعونى .

(ب) العقوبات المقيدة للحرية والبدنية :

كان السجن معروفاً بطبيعة الحال . وكان المسجونون على وجه عام يشتغلون فى أعمال قاسية ، مثل استخراج الذهب عند حدود الحيشة ، أو فى بناء المعابد الشاهقة والقبور وحفر الترع . وكانت ظروف الحياة والعمل والتغذية للمسجونين مفرطة فى القسوة ، لا تمنحهم أملاً إلا فى موت أفضل لهم من الحياة على حد قول ديودور^(١) . كما يصف الفيلسوف الإغريقى لوسيان Lucien فى كتابه توكزاريس أو الصداقة ، حالة السجنون فى مصر وصفاً مؤثراً أليماً .

وكانت السجنون عبارة عن قلاع يقيد المسجونون فيها بالسلاسل . إلا أنها كانت على نوعين : سجون ملكية حيث كانت القسوة مفرطة ، وسجون للدولة وهى سجون استثنائية مخصصة لطبقات ممتازة أو لجرائم خاصة . وكانت المعاملة فيها أفضل من سابقتها .

وكان الننى معروفاً وعقاباً للقتل بغير عمد أى بخطأ من الجانى أو بإهمال^(٢) . كما كان معروفاً أيضاً بالجلد والسخرة والصوم الإجبارى . فكان زنا الزوج معاقباً عليه بألف جلدة ، وكانت السخرة عقوبة السرقة ، كما كان الامتناع عن التبليغ عن القتل العمد معاقباً عليه بالجلد والصوم الإجبارى معاً .

(١) - المرجع السابق كتاب ٢ فصل ١١٤ و ١١٥ .

(٢) - فيلوسترات : Vie d'Apollonis de Tyane كتاب ٦ فصل ٥ .

وكانت هناك عقوبات أخرى معبرة عن معان معينة مثل جلدع أنف المرأة الزانية لحرماتها من جمالها الذي كان سبباً في سقوطها . وبتر أعضاء التذكير للرجل المغتصب لامرأة حرة « إذ الاغتصاب يتضمن ثلاثة شرور خطيرة هي الإهانة ، وإفساد الأخلاق ، واختلاط الأنساب »^(١) ومثل قطع لسان الجاسوس الذي ينبيع أسرار الدولة . وبتر يدي من يقوم بتزييف نقود أو تغيير الأوزان^(٢) والمقاييس العامة ، أو تزوير المحررات .

وكان الأب قاتل ابنه لا يقتل فيه ، لأنه مصدر وجوده ، وله بصورة ما ، أن يسترد منه الحياة ثانية . ولكنه كان لا يفلت من العقاب بل يلزم بمعاقبة جثته ثلاثة أيام وثلاثة ليال فيشد وثاقه إلى جثته تحت رقابة لا ترحم ولا تسمح بالإفلات من هذا العذاب الأليم . وهو تعذيب رهيب بغير شك خصوصاً في طقس حار كطقس مصر كفيل بتأديب الأب القاتل وردع غيره .

(د) العقوبات المالية والأدبية :

كان قتل حيوان مقدس عن خطأ أو إهمال معاقباً عليه بغرامة يحدد الكهنة مقدارها ، بشرط أن يكون هذا الحيوان شيئاً آخر غير القط أو الصقر ، إذ أنه بحسب بعض الآراء لا يفلت الجاني في هذه الحالة الأخيرة من الإعدام . وكانت الغرامة أيضاً عقوبة وضع جثة بجوار أحد المعابد . واحتراف حرفة غير تلك التي يحددها القانون للإنسان أو التي يتوارثها عن آبائه . والشهادة الزور ضد ذكرى الميت أمام محكمة الأموات .

وكانت المصادرة العامة للأموال معروفة أيضاً بالأقل في حكم امازيس وAmasis وبطليموس فيلادلف Ptolemée Philadelphé وكانت توقع عن عصيان أوامر الملك . وينسب المؤرخون إلى أولهما — وكان قبل وصوله إلى العرش لصاً عريقاً — أنه استغل المصادرة كنزيرة ليسطو على أموال رعاياه^(٣) . كما كانوا يعرفون التجريد من الشرف ومن الرتب العسكرية كمعقوبات ضد

(١) ديودور المرجع السابق كتاب ١ فصل ٧٨ .

(٢) ديودور المرجع السابق كتاب ١ فصل ٦٠ .

الجنود الفارين من الجندية ، أو غير المطيعين لأوامر الرؤساء . ويعرفون في نفس الوقت رد الاعتبار إذا أبلى الجندي بلاء حسناً فيما بعد ومحا عاره بأفعال شجاعة وبطولة .

مناقشة لرأي غريب حول السرقة عندهم :

روي ديدودور الصقلي رواية غريبة لم يؤيده فيها أحد من البحاث عن السرقة عند القراينة . فقد ذكر أن القانون لم يكن - على الأقل في وقت من الأوقات - ينظر إليها كعمل مشين مستحق العقاب ، بل كان ينظم « حرفة السرقة » فيوجب على السارق أن يقيد اسمه عند « شيخ اللصوص » وبعد كل حادثة سطو يسلمه ما حصل عليه منها ، ويعطيه بيانات كافية عن زمان السطو ومكانه . وكان للمجنى عليه دائماً أن يسترد ماله المسلوب إذا قدم إلى شيخ اللصوص الأمارات الكافية على ملكيته له ويشترط أن يدفع له أتاوة تعادل ربع قيمته . وقد ابتدع الشارع هذا النظام عند ما عجز عن مكافحة تفشي السرقة « حتى أصبح الكل يسرق ففضل أن ترد الأشياء المسروقة مقابل أتاوة صغيرة على ألا ترد أصلاً »^(١) . هذه الرواية يستبعد معها تماماً جمهور المؤرخين ، وتنقضها شواهد جمّة . منها أنه من غير المتصور أن يتهاون شارع في السرقة وفي نفس الوقت يعلق على الملكية الفردية أهمية قصوى ويحيطها مع الحيازة بضمانات عديدة ، كما كان يفعل الشارع المصري ، ثم أنه كان صارماً في اتباع مبادئ الأمانة إلى حد إلزام رب كل أسرة بأن يقدم سنوياً إقراراً مفصلاً بوسائل عيشه حتى يطمع بشدة كل كسب غير شريف . ثم كيف يقبل نظاماً كهذا شارع لم يقرأ أبداً قانون الأقوى في أية صورة من صوره ؟ .

وأوراق البردى زاخرة بالحكايات عن السرقات ، وكانت العقوبات قاسية أئمة إلى حد أن هيرودت يروي أنه سمع من كهنة عين شمس قصة عن لص قبض عليه متلبساً بأمر من الملك فكان اللص يطالبهم بقطع رأسه قبل أن تقع عليه عين الملك .

وكذلك فإنه من غير المتصور أن السرقة التي تحرمها الشرائع قديمها وحديثها يمكن أن يتهاون في تحريمها في أى وقت من الأوقات تشريع صارم أملتة أخلاق أشد صرامة .

كل هذا يحمل على الاعتقاد بخطأ الرواية التي رواها ديودور ، وإنما ما مصدر هذا الخطأ ؟ . . يعتقد العلامة دى بو de Pawx أن ديودور اعتبر قانوناً مصرياً مجرد اتفاق ربما عقد مع بعض البدو الرحل الذين كانوا يسطون على قوافل المسافرين وأحياناً على القرى النائية رغم قسوة التشريع ، فكان شيخ لصوص الصحراء يتدخل من تلقاء نفسه وبدافع من صالحه الخاص لرد المسرقات على النحو الذي روى ديودور تفاصيله ^(١) .

ويبدو هذا التعليل مقنعاً إذا لوحظ أنه حتى في عصور حديثة نسبياً عقدت اتفاقات مماثلة مع بعض البدو في فيافي الشام ، ومع عصابات قطاع الطرق في أسبانيا وإيطاليا ، في صمت وكمّان ، دون أن تثير لدى أحد دهشة أو استغراباً . والمرجح أن عقوبة السرقة قد تطورت لدى الفراعنة بين الإعدام البسيط أو على الخازوق ، والسخرة الجنائية ، والسجن وجذع الأنف .

المبحث الثاني

الإجراءات الجنائية

كان لدى الفراعنة تنظيم دقيق للإجراءات الجنائية ينظم الدعوى والادعاء بها منذ التبليغ عن الواقعة إلى حين الحكم فيها . وكانت المحاكم منظمة تنظيمياً تدريجياً راتماً ، أشبه بالنظم الحديثة منه بالقديمة . وقد روى في تنظيمها وتشكيلها وإجراءاتها توفير ضمانات جمة لكفالة العدالة ، لم يجد لها البحوث نظيراً في شرائع الأمم التي تلقت إرث الحضارة عن الفراعنة .

وللإلمام بالقواعد التي كانت تنظم الدعوى الجنائية عند الفراعنة يحسن أن نتابع دراستها بحسب ترتيب طبيعي يقتضى أن نمر بمراحل الادعاء منذ وقوع

(١) بحوث فلسفية عن المصريين بالفرنسية ج ٢ ص ٢٢٦ .

الجريمة حتى الفصل فيها بحكم القضاء . ولذا فإننا سنعالجها هنا أيضاً على الترتيب الآتى :

- (أ) الاتهام والإحالة .
- (ب) التنظيم القضائى .
- (جـ) المحاكمة والتحقيق .
- (د) الأحكام والعفو عنها .

(أ) الاتهام والإحالة :

تميل قواعد الاتهام عند الفراعنة بحسب السائد إلى النظام الاتهامى Accusatoire دون نظام التفتيش والتحري Inquisitoire . فكانت تترك للأفراد كقاعدة عامة عبءُ بدء الدعوى .

ومن المؤكد أن شريعة الفراعنة عرفت نظام المدعى العام الذى يباشر الاتهام أمام القاضى كممثل لولى الأمر ^(١) . ويتضح ذلك من وجود وظيفة كتاب الملك ظهرت من ترجمة بعض الآثار الخاصة بالأسرة الثانية عشرة لقبه « نِم » ويعبر عنه بمردفات أخرى مثل « فم الملك » ولسانه . وقد وجد منقوشاً على قاعدة ذكرى شخص اسمه « انتف » يرجع إلى نفس الأسرة ولقبه « نِم ان سوتن » أى النائب عن الملك ما يفيد أنه كان يقوم بمقاضاة المجرمين ويعمل التحقيقات . وقد وصفته بعض الآثار أيضاً بأنه هو « الأمير العظيم نائب الملك فى التحقيقات القضائية ضد الأشخاص أو من أجل عقاب المجرمين » . وأنه هو الذى « يلقى أقواله الاتهامية ويحدد نصوص القانون فى حضورهم » ، وأنه هو القائم بأعمال التحقيق . وقد جاء فى هذا النقش أيضاً « أنه كان يعلم ما فى قلب الأمير له الحياة والصحة والقوة . إنه كان اللسان الذى يعبر عن كلام ساكن القصر . كان عين الملك وقلب رئيس بيت التعليم للبلاد بأجمعها علو الأشقياء معطياً السلام للرجل الهادىء ، معاقباً من يبيح عن الشجار ، مقاوماً الشرع فى

(١) راجع الدكتور حسن نشأت فى « شرح قانون تحقيق الجنايات » سنة ١٩١٨ فقرة ٢٤

السطو ، مستعملا العنف ضد من يستعمل العنف . . . فاحصاً كل من كان عدو قلب نفسه . الخوف منه كان عظيماً بين الأشقياء . وكان سيد الإرهاب لقطاع الطرق .

كما يوجد نقش يرجع تاريخه إلى الأسرة الثالثة نقشه شخص يدعى « أونا » يتحدث فيه عن نفسه قائلا « إن جلالة الملك اصطفاني بأن جعلني رئيس الدعوى التي أقيمت في الحريم ضد زوجته الملكة الأولى امتسى ... بجلالته استدعاني لأسمعها وحدي ، ولم يحضر هناك أى أمير أو رئيس أو موظف عال أو قاض ... وقمت بالتحريرات جميعها وحدي » .

ويقول العالم الفرنسى ريفيو عن نظام النيابة لدى الفراعنة أن وظيفتها كانت محددة تماماً في عهد الرمامسة « وإن المهمة التى كان يقوم بأدائها النائب عن الملك بالنسبة لتحقيق الجرائم سواء أكانت المحاكمة تجرى أمام المحاكم العادية أم غير العادية تشبه تمام المشابهة المهمة التى يقوم بها أمثاله في فرنسا بناء على قانون سنة ١٨٠٨ » .

وهذا النائب يذكر عادة بعد القضاة وقبل الكتبة إذا ذكرت اسماء هؤلاء . وذلك في جميع القضايا الجنائية سواء أجرت المحاكم بالطرق العادية كتلك المذكورة في بردى ابوت وامهرست ، أم بالطرق غير العادية كتلك المذكورة في بردى رولين وتورينو . وفي الحالين كان النائب يعين القضاة باسم الملك وكفوض من قبله ثم يضع نفسه بكل تواضع بعدهم في المرتبة . فهو كما يقال عنه في بعض النصوص « فم الملك الممنوح السلطة العظمى » تلك السلطة التى كانت تعين للقضاء من تشاء ولكنها تبقى للنائب المهام التى من خصائص السلطة التنفيذية بصفته حارساً يسهر على استتباب الأمن وعلى النظام العام ^(١) .

فالمصريون إذا عرفوا التمييز بين سلطى الاتهام والمحاكمة . ويقول المسير ريفيو عنهم في هذا الشأن « . . . إن في تمييزهم بين وظيفة الاتهام من جهة والقضاء من جهة أخرى لقياما بعمل عظيم ، عمل جهلته الرومان وجهله آباؤنا الأقدمون .

(١) ريفيو المرجع السابق ص ١٤٢٣ .

فيحق للمصريين أن يفاخروا بهذا العمل العظيم . . . ثم يضيف مداعباً « كما يحق ذلك للكونت ريال ^(١) ، رغم كونهم كالكونت ريال المذكور تركوا مجالا واسعا للاتهام الباطل كما فعل ذلك الروم والرومان ^(٢) .

والظاهر من نقوش القضايا الجنائية أن حق الاتهام كان إلى جانب ذلك عمومياً ، إذ كان لكل شخص أن يبلغ عن الجريمة التي شاهدها بنفسه سواء أوقعت عليه أم على غيره ، وسواء أكان مصرياً أم أجنبياً ، حراً أم عبداً .

كما كان من حق الموظفين العموميين ، بل من واجبه التبليغ عما يصل إلى علمهم من الجرائم . ومن الراجح أن حق الأفراد والموظفين العاديين كان مقصوراً على أية حال على مجرد التبليغ ، أو طلب تحريك الدعوى دون تحريكها بأنفسهم مباشرة ، أو السير فيها حتى النهاية .

وكان عبء الاتهام يقع بصفة أصلية على المجنى عليه في الجريمة ، أو على شهودها ، ولهذا « فإن الفكرة الاجتماعية في العقاب بإحلال العمل المنظم الهادئ للعدالة محل عتف العدوان الذي تمليه القوة ، لم تكن تخف على قدماء المصريين » على ما لاحظته ديودور ^(٣) . وإنما كان الاتهام الكاذب أمراً خطيراً معاقباً عليه بنفس العقوبة التي كان صاحب الاتهام يريد إيقاعها بنفسه . وكانت توجد هيئات بوليسية في أنحاء البلاد تسمى ماجيائي Magiai ، وكان رؤساؤها مكلفين بالإنباء عن الجرائم التي تصل إلى علمهم . وقد ورد في هذا البردي ما نصه « على رؤساء الغرب وقائد الماجيائي ورئيس المنطقة الكبير أن يرسلوا كتابة أسماء اللصوص إلى القضاة والرؤساء والضباط مع أمر بالضبط وتحقيق ما حدث ^(٤) » .

وكان النائب ثم هو الذي يحيل القضايا بنفسه إلى المحكمة ، وهو ما يجري عليه العمل الآن في كثير من الشرائع الحديثة ، بالنسبة للغالب من الجرائم . إلا أن الملك كان يتولى الإحالة أحياناً بنفسه . ومن ذلك مثلاً أن رمسيس الثالث اصطلح أمر إحالة إلى النائب ثم رداً على تقرير كان قد قدمه هذا الأخير

(١) هو مقرر قانون تحقيق الجنائيات القرنى الصادر في سنة ١٨٠٨ .

(٢) المرجع السابق ص ١٣٨٥ .

(٣) المرجع السابق كتاب ١ فصل ١٤ .

Revue archéologique De Paris 1ere serie 16 p. 261-275.

(٤)

ضد بعض المجرمين ، وقد ورد في أمر الإحالة ما يأتي :
«ارتأت جلالتى أن تتخذ الاجراءات ضد هؤلاء المجرمين مرهى الدنيا
بأجمعها الذين اشتركوا مع ناظر المواشى بنوبيان . وأن يستحضر هؤلاء المجرمون
أيا كانوا أمام القضاة .

وإني أضع هؤلاء الرجال أمام خزى الدنيا بأجمعها . . . ويلي ذلك اسماء أحد
عشر قاضياً معينين بأسمائهم ووظائفهم .

ثم يلى ذلك : «الكلام الذى قاله هؤلاء المجرمون أنا لا أعلمه . اقربوا لتفحصوهم
فى الحق ذاهبين وقاضين . قاتلين من أعضائهم من قتل منهم بأيديهم . لا علم لى
بهم أنا . وعاقبوا أيضاً الآخرين (شركاءهم) . أنا لا أعرفهم فى الواقع فاذهبوا
وحققوا بأنفسكم وقولوا ما توجبه ضمائرهم على ألسنتكم مع مراعاة أن لا تعاقب
قلوبكم إلا المستحق . من ارتكب جريمة فجروه على وجهه»^(١) .

(ب) التنظيم القضائى :

طبقاً لرأى المسيو ديـ بو De paux كان المصريون يعرفون مبدأ فصل
السلطات إلى حد أن الملك لم يكن يملك أن يفصل بنفسه فى الدعاوى المختلفة ،
بل كان الكهنة يملكون وحدهم سلطة القضاء بين الناس^(٢) . إلا أن هذا الرأى
أصبح مهجوراً ، وعلى العكس من ذلك كان حق القضاء بين الناس من
اختصاص الملك بنفسه بصفة أصلية Justice retenue ، كما كان يفوض
الغير فى استعماله Justice déléguée . فكان الملك يجمع بحسب الأصل
بين سلطة القضاء إلى جانب سلطتى التشريع والتنفيذ . وكان يملك
مباشرتها جميعها بحسب الأصل بغير أى تدخل من الكهنة إلا إذا شاء
هو استشارتهم فى تفسير النصوص ، فقد كانوا وحدهم يقدرون على
قراءة حروفها الهيروغليفية . والدولة الفرعونية كانت — فى جوهرها —

(١) شاباس : متون مصرية ص ٨ وروينيوس ١٤٢٧ والموسوعة الجنائية للمرحوم الأستاذ
جنتلى عبد الملك ج ٥ ص ٤٨٨ .

(٢) دى بو : بحوث فلسفية عن المصريين المبحث التاسع .

دولة زمنية ، ولم يكن الكهنة فيها طبقة نبيلة أو ممتازة وكان الدين مستقلا عن أنظمة الحكم والإدارة ، إذاً صرف النظر عن المباشرة المادية لطقوس الديانة الملكية . ولذا يتعين علينا أن نعالج التنظيم القضائي عندهم على مرحلتين نعالج في الأولى نظام قضاء الملك بنفسه ، وفي الثانية القضاء بتفويض منه للغير :

فأما عن قضاء الملك بنفسه ، فهذا طبيعي إذ كان الملك معتبراً القاضي الأعلى للبلاد ، ثم تخلى عن سلطاته إلى أيدي موظفين هم حكام الأقاليم Nomarques . تشير إلى ذلك نقوش ولوحات على معبد الكرنك بالأقصر تمثل الآلهة وهي تسلم إلى فرعون شارة القيادة الحربية ، والصوبحان شارة السلطة المدنية ثم العصا رمز السلطة العقابية . وآمون قاتلاً لرسيس « تسلم آلة الحصاد لإخضاع الدول الأجنبية ، وقطع رؤوس الأشرار » (١) .

وكان من بين الألقاب الكثيرة للملوك ألقاب « سيد العدالة ، والشمس الحارسة لها وسيد العدالة والحقيقة » (٢) . كما كانت أدعية الكهنة في المعبود والهياكل أمام الشعب وفي حضور الآلهة تتضمن الإشادة بمآثر الملك « المعتدل العادل ، المترفع عدو الكذب محب الخير المسيطر على عواطفه ، الذي يوقع على المذنبين عقوبات أقل مما يستحقون » (٣) .

فضلا عن ذلك فإن التاريخ يسجل الفراعنة أنهم لم يقصروا في واجباتهم كقضاة في القضايا الهامة ، فأصدروا فيها أحكاماً تتفاوت في درجاتها من حيث العدالة . فهو يسجل لبوخوريس Bocchoris أن أحكامه البارعة العادلة ظلت بمثابة مبادئ حية حتى بعد غزو الرومان . ولنقرح أنه اكتسب حب شعبه بعدله ومساواته بين الناس . وليسيرينوس Mycerinus أنه أنفق جزءاً هاماً من ثروته في تعويض أشخاص خسروا دعاوهم أمامه رغم اقتناعه بأن الحق في جانبهم ، ولكن كان القانون يقيده بالحكم ضدهم .

وعلى العكس من ذلك يأخذ التاريخ على امازيس أنه كان يوقع العقوبات

(١) شامبوليون (فيجياك) مصر القديمة ص ٥٦ .

(٢) شامبوليون : خطابات مكتوبة عن مصر والنوبة ص ٩٦ وما بعدها .

(٣) ديودور المرجع السابق كتاب ١ فصل ٧٠ .

المالية بلا حساب للإثراء على حساب الشعب . وعلى سبيل الأول أنه ملأ السجون بأشخاص كثيرين لمجرد الاشتباه في أنهم تملأوا من طغيانه . وعلى فرعون أنه سجن عدداً من النساء في قرية لأن نفسه المريضة صوّرت له أنهن قد ارتكبن وزر الحياة الزوجية ، ثم أمر بإحراق القرية بهن . وأعلى خوفه من شيء الهرم الأكبر أنه كان يحكم بالأشغال الشاقة لأوهى الأسباب حتى يترك للأجيال اللاحقة شوامخ مثيرة تم عن شدة بأسه . وعلى أبريس Apries أنه أمر بجدع أنف وأذن وزيره باتاربemis لأنه فشل في مهمة كلفه بها لئلا يجنوده عند ما ثاروا عليه بقيادة امازيس . . . كل هذا ناطق بأن الملك كان له حق القضاء بنفسه إذا شاء في الدعاوى الهامة .

أما عن القضاء بتفويض من الملك إلى الغير فقد كان ضرورة لاغنى عنها مع اتساع رقعة الإقليم وتزايد الدعاوى الجنائية والمدنية باستمرار . ويتضح من بردي برلين Hieratique أن أحد أمناء المالية المدعو ميرينتنس Mernitens كان مفوضاً بالقضاء . وفي بردي آبوت وتورينو صدر التفويض بالقضاء إلى لجنة ملكية . وبحسب وقائع أخرى صدر التفويض إلى بعض الكهنة من القداى أو الحكام أو الرؤساء الكبار . أو في كلمة أولئك الذين يوصفون بأنهم من « قادة الرجال » بحسب تعبيرهم . بل أنه كان للمحاكم منذ أوائل الدولة القديمة إدارة خاصة سميت « بالإدارة القضائية » تولى رياستها منذ الأسرة الخامسة الوزير الأكبر . ولكن لم تكن لهذا الوزير مع ذلك رئاسة المحكمة العليا التي ستتكمّل عنها فيما بعد ، بالأقل في عهد الأسرة الرابعة « وإنما كان يرأسها رئيس أسرار الملك ، كما أنها كانت مكونة من كاتمي أسرار الملك ، وهكذا كان لكل من الوزير الأكبر والمحكمة العليا اختصاصات قضائية منفصلة . إلا أن اختصاص الوزير كان غير معلوم بالضبط . فرغم اعتبار الوزير ممثلاً للملك كان الملك يتولى القضاء العالى بواسطة كاتمي أسرار . وفي هذا مظهر من مظاهر سيادة الملك المطلقة » (١) .

(١) الدكتور عبد الفتاح سايرداير « محاضرات في تاريخ القانون المام » القاهرة ١٩٥٥

وكانت توجد بغير نزاع محاكم مستقرة لكل منها اختصاص إقليمي ونزوي محدود ، بعضها عادي والآخر استثنائي بعد أن استتب النظام القضائي ورسخت أقدامه .

. وأول المحاكم العادية محاكم الإقليم Nomes . وقد كان في كل إقليم واحدة منها يباشر فيها القضاء رئيس الإقليم Nomarque الذي كان يحمل لقبين مجتمعين أولهما المدير « آدج مير Adj-Mer » وثانيهما رئيس القصر العظيم أي المحكمة Inira-bet-ouret وذلك حتى الأسرة الرابعة . ثم أصبح لقبه بكل بساطة القاضي الحاكم ساب آدج مير Sab-adj-mer .

ويساعد رئيس الإقليم في مباشرة القضاء في إقليمه قضاة آخرون وكتبة يعينهم الملك مباشرة . وتعرض على محكمة الإقليم جميع المنازعات الجنائية والمدنية على حد سواء . إلا أنهم كانوا بحسب الظاهر يفرقون في التشكيل بين المحاكم المدنية والجنائية . فثلا كان يرأس المحكمة المدنية في طيبة رئيس كهنة آمون ومعه تسعة من الكهنة من رتب مختلفة . أما المحكمة الجنائية فقد كان يرأسها رئيس من المدنيين « دجا » يجلس معه موظفان عاليان كساعدين ، ونائب الملك « نم » ممثلاً للاتهام . وكانت توجد قضايا ذات مواضيع مشتركة بين الجنائية والمدنية وعندئذ كانت تجتمع المحكمة الجنائية على التشكيل السابق بما فيها النائب مضبافاً إليها ثلاثة من القضاة المدنيين برأسة رئيس كهنة آمون ^(١) .

إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى أن محاكم الأقاليم كانت كلها تتمتع بمثل هذا التشكيل الضخم سواء أكانت تفصل في قضايا مدنية أم جنائية . والبيانات المتصلة بهذه النقطة لا زالت قليلة غامضة .

ومن المحاكم العادية أيضاً محاكم الشرطة وكانت توجد في كل مدينة واحدة منها . وكان اختصاصها مقصوراً على عقاب الأخطاء الصغيرة المتعلقة بمخالفة النظام والجرائم الخفيفة ^(٢) .

وعلى رأس المحاكم العادية كانت توجد في طيبة محكمة عليا تشكل من واحد

(١) الموسوعة الجنائية ج ٥ صفحة ٤٨٧ .

(٢) هيرودوت كتاب ٣ فصل ٥ .

وثلاثين قاضياً بحسب رواية هيرودوت . حين ذكر ديودور وأفلاطون أن عددهم كان ٣٦ . وذكر باين أنهم ٤٨ . والمهم أن عددهم كان دائماً بعدد أقاليم البلاد ولا يستبعد أن يكون عددهم قد تغير من عصر إلى آخر بحسب تغير عدد الأقاليم^(١) . وكانت كل من البروشيات الدينية الثلاث الكبرى طيبة ومفيس وعين شمس تقدم ثلث أعضائها . ثم يجتمع الأعضاء جميعاً ليختاروا من يرونه أجدرهم بالتقدير ليرأسهم . ويرى بلين أن رئيسهم كان بالضرورة أكبرهم سناً بحكم القانون، ولكن يرى ديودور أن الرئيس كان ينتخب بأغلبية الأصوات .

وكان الرئيس يتقاضى راتباً يتجاوز بكثير رواتب زملائه . وتميز رقبته قلادة من ذهب بها تمثال صغير من حجر كريم لإلهة الحقيقة ساتا Saté ذات العينين المغلفتين . وكانت توضع أمام الأعضاء ثمانية كتب بها القوانين المعمول بها في البلاد .

ويقول باوتارك أنه قبل تسلم القضاة مهام مناصبهم كان الملك يطلب منهم أن يقسموا ميثاقاً بعدم إطاعة أوامره لو أنه طلب منهم يوماً ما يخالف العدالة^(٢) . وتظهر رسومهم بلا أيدٍ للإشارة إلى نزاهة أيديهم ، وبأعين تتجه إلى أسفل للإشارة إلى أنهم ما كانوا يحفلون بأى إنسان أو بأى شئ .

كما يقول ديودور إن اجتماع هذه المحكمة ما كان يقل فضلاً وإشراقاً بحال عن انعقاد مجمع حكماء أثينا أو مجلس شيوخ اسبارطة . فكانت تلعب دوراً هاماً في الحياة القضائية للبلاد وتمثل ناحية من أزهر النواحي في نظمها العامة . ولكن ما اختصاصها على وجه التحديد ؟ . . .

يرى هيرودوت أنه كان مقصوداً على القضايا الهامة التي تنشب بين أفراد الطبقات الأولى من الشعب ولكن ديودور وأغلب الباحث عینوا لها دوراً أخطر من ذلك بكثير هو دور محكمة القضاة العالی بالنسبة لحاكم الأقاليم . فهي تشبه في علة وجودها محكمة النقض في أيامنا الحالية . تشير إلى ذلك شواهد جملة مثل

(١) وهذه المحكمة تسمى أحياناً محكمة الستة إذ كانت مكونة بحسب رأى البعض من ست دوائر . وبحسب البعض الآخر من ستة مستشارين . وقد يكون الفرضان معاً صحيحين .

(٢) تاريخ إيزيس وأوزوريس . ترجمة ريكارد ص ٣٥٥ .

الضمانات الضخمة التي روعيت في تشكيلها وارتفاع عدد أعضائها إلى قرب الأربعين، والسمعة الكبيرة التي كانت تحيط بها والآهة التي تحف بجلستها . وخصوصاً ما روعى في تشكيلها من أن تكون ممثلة — بأعداد متساوية — للبروشيات الدينية للبلاد: طيبة ومفص وعين شمس، مما يشير إلى أنها لا بد أن تكون جهة قضائية عليا لحاكم الأقاليم . وذلك بصرف النظر عن احتمال اختصاصها إلى بجانب ذلك بقضايا الطبقة الأولى من الشعب، فلا تعارض بين الاختصاصين . وإنما اختصاصها كقضاء عال يرجع هذا الاختصاص الأخير وحده ، بحسب ما أسلفنا من شواهد .

أما المحاكم الاستثنائية ، فمنها محاكم الجيش والمحاكم المنزلية ومحاكم التجار الإغريق ، وكذلك المحاكم الدينية التي تحاكم ذكرى الأموات .

فقد كان للفراصة تقنين خاص بالسلك الحربي لا نعرف عنه إلا القليل . وكانت هناك محاكم خاصة تطبق هذا التقنين على أفرادها . وفي بردى تورينو (وهو من عهد الإغريق) تظهر هذه المحكمة مشكلة من أحد قادة الحرس الملكي رئيساً ، ومن قائدين آخرين (بوليمون وهيراكليد Polémon Héraclide) وأحد مديري الأقاليم ، وضابط في البلاط من الدرجة الثانية (بانيكيس Paniscus) وضابطين آخرين غيرهم كأعضاء . وذلك لحكمة ضابط يدعى بلزيس Bélisis وقد قضت بإعدامه لاختلاسه ذهباً من قصر ساردانبال Sardanapale بعد الاستيلاء على نينيف Ninive .

والمحاكم المنزلية تمثل ناحية طريفة من نواحي الحياة الفرعونية . وكان يرأسها رب الأسرة شخصياً أو من ينوب عنه ليفصل في الجرائم الخفيفة التي تقع من اتباعه أو عبيده . وفي حفريات بنى حسن وجدت مجموعة لوحات تمثل تفاصيل المحاكمة منذ تقديم الشكوى ضد المتهم إلى اعتقاله فإتهامه فاستجوابه فدفاعه فالحكم عليه بتنفيذ الحكم ، الذي ما كان يتجاوز الضرب بالعصا . ولعله كان لهذه المحاكم المنزلية منزلة مساوية للمحاكم الإقطاعية في أوروبا في القرون الوسطى . وكانت مخالفة بعض الالتزامات المدنية في العهد الإقطاعي الفرعوني ترتب جزاءات لها طابع جنائي أو تأديبي . ولعل بعض هذه الجزاءات كان يصل

الحكم به من المحاكم المتزلية . ففي بعض النقوش الفرعونية نجد طائفة من رجال الموكل يضربون الوكيل الذي لم يقدم حساباً دقيقاً عن إدارته لشئون موكله . ومنها ما يشير إلى أن السيد كان من حقه أن يأمر بضرب أتباعه من الزراع والعمال (١) ولعل الحكم بهذه العقوبات التأديبية كان يصدر من المحاكم المتزلية .

أما محاكم التجار الإغريق فتتمثلها على وجه خاص محكمة نوكراتيس Naucratis . وكانت تشكل من قضاة إغريق فحسب لتفصل في دعاوى تجارهم الجنائية والتجارية . فكانت تشبه إلى حد ما المحاكم المختلطة التي ألغيت منذ سنة ١٩٤٩ ، مع فارق هام هو أن محاكم التجار الإغريق كانت منحة لهم من الفراعنة يمكنهم إلغائها في أى وقت ، فلم تكن تمس في شيء سيادة الدولة كما تفهمها الدول الحديثة .

وكذلك كانت محاكم ذكرى الملوك الأموات محاكم استثنائية تمحص حياتهم فتسمح بدفهم في المقابر الدينية أو لا تسمح بحسباً تراه في شأنهم من الناحية الخلقية .

ويعتقد ديودور أنها كانت تحاكم ذكرى الأموات جميعاً فتمنحهم حق الدفن في المثوى الديني أو تمنعهم عنهم حسبما يترأى لها بعد فحص حياة المتوفى من الناحيتين الخلقية والدينية . وكان كل مواطن من حقه أن يتهم الميت وأن يكشف عن أخطائه وخطاياها ، وإلا حكم عليه عند الكذب بغرامة فادحة (٢) . ذلك حين يعتقد بعض المؤرخين أن هذه المحكمة أسطورة لا تمثل الواقع نبتت في ذهن هيرودوت من اعتقاد المصريين بمحاكمة الميت بعد وفاته بمعرفة اثنين وأربعين قاضياً سماوياً ، فأخذ الأسطورة على أنها حقيقة واقعة لعبت دوراً فعلياً في حياة المصريين .

إلا أن الرأي الصائب في شأن هذه المحكمة على ما يبدو قال به شامبوليون الكبير مكتشف الحجر المشهور . فهو يؤكد أن هذه المحكمة حقيقية عاشت

(١) راجع الدكتور شفيق شحاتة . تاريخ القانون الخاص في مصر . الطبعة الخامسة فقرة ٩٤

ص ١١٦ .

(٢) المرجع السابق كتاب ١ فصل ٩٢ .

بين نظمنا الفرعونية ولكنها لم تكن تحاكم ذكرى الأموات جميعاً لاستحالة ذلك مادياً ، بل كانت تحاكم ذكرى الملوك فحسب . فتبحث فيها إذا كان الملك الميت جديراً بشرف المثوى الدنيى المعد له ، أم لا ، بحسب ما يبين من تحقيق أسلوب حياته . فكانت رمزاً أو صورة أرضية لمحكمة السماء التى كان المصريون يعتقدون أنها تحاكم بعد القيامة البشر أجمعين ^(١) .

ويذكر شامبايون تأييداً لهذا رأى وصفاً للنقوش التفصيلية الموجودة على قبر رمسيس الخامس ؛ وللكتابات التى بجانبها . وهى تمثل صور القضاة الاثنين والأربعين ، وأمامهم محام يترافع عن ذكرى الملك . وكل قاض منهم يحقق فى ناحية واحدة فقط من حياته وكانت الكتابة مقسمة إلى اثنين وأربعين عموداً تتضمن كلها اعترافات سلبية . ومنها مثلاً :

« أيها الإله ، إن الملك ابن الشمس معطى العدالة ، بتأييد من آمون ، لم يرتكب شراً ، ... لم يلحد ... لم يحتد ... لم يكن كسولاً ... لم يخنس شيئاً من الأموال المخصصة للآلهة ... لم يكذب ... لم يكن متحرراً ... لم تلوثه النجاسة ... لم يهز رأسه أبداً عند سماعه كلمة صدق ... لم يلق الكلام جزافاً ... ولم يسمح لفعل ردىء أن يدخل قلبه ... »

فللشك فى وجود هذه المحكمة لا محل له ، بل — طبقاً لما لاحظته شامبليون — يصبح الشك فى مدى حريتها فى التقدير فى ظل نظام استبدادى كان يجعل من الملوك أشباه آلهة . فكان قرارها محض أمر شكلى ، باستثناء حالة ما إذا كانت الأسرة المالكة قد تغيرت بوفاة الملك ولعله لهذا السبب تبدو أسماء بعض القراعنة وقد نحيت من جدران المعابد أو شوهت ، حين ظلت أسماء الملكات على حالها كما تركتها يد الرسام . فمن يدرى ربما كان التشويه من آثار المحاكمة ؟ .

ونشير أخيراً إلى محكمة خاصة مشكوك فى وجودها . فإنه بحسب رأى سترابون Strabon كانت هناك محكمة فى قصر التيه أو اللابيرانته Labiranthe فى إقليم ارزينويت Arsinoite فإن هذا القصر الفخم المشيد على ضفاف بحيرة موريث قرب الفيوم (قارون فى الراجح) كان معداً للقضاء ، وقد رآه هيرودوت ووصفه . وقد

اندثر هذا القصر تماماً ولم يترك أى أثر ينم عليه. وتعدر حتى الآن تحديد سبب بناء قصر غامض ما كان يمكن للإنسان التجول في أبنائه بغير أن يفضل طريقه فيه. والروايات في شأنه كثيرة ، فحين يجعل منه البعض محكمة كما رأينا يجعل منه البعض الآخر قصراً ملكياً ، أو قبراً للملك مورييس ، أو معبدًا لعبادة الشمس^(١).

(٢) المحاكمة والتحقيق :

كانت إجراءات المحاكمة كتابية . وفي تعليل ذلك يقول ديودور إنه كان في رأى المصريين أن المحامين يزيدون القضايا غموضاً . يخطبهم وأن من فن الخطابة وسحر الإشارة ودموع المتهم ما قد يجز القاضى إلى غض الطرف عن القانون والحقيقة .

« ظن قداماء المصريين أن أحسن الطرق للفصل في الدعوى هو أن تقدم بالكتابة ويبعد عنها رونق الكلام . وبهذه الطريقة لا يصبح لأصحاب القرائح الحاضرة أية مزية على من كانوا يطغى الفهم . والمتمن من الرجال لا يتفوق على الجاهل . ولا الكاذب الجسور على محب الحقيقة المتواضع . الكل يتمتع بحقوق متساوية، ويترك من الزمن ما يكفي ليتمكن المدعون من عرض ظلاماتهم والمتهمون من الدفاع عن أنفسهم والقضاة من تكوين رأى لهم^(٢) » .

وكان المدعى يحرر بنفسه أو بواسطة وكيل عنه عريضة الاتهام مبيناً فيها الوقائع المستندة إلى خصمه الذى اعتدى عليه ، أو الذى شاهده يعتدى على الغير ويسرد فيها أدلته ويطلب فيها بالتعويض اللازم . وكان على المدعى عليه بعد اطلاعه على العريضة أن يرد على كل وجه من أوجه اتهامه إما بالإنكار ؛ وإما بأن يوضح أنها ليست أفعالا إجرامية . وبعدئذ كان على المدعى أن يقدم عريضة ثانية يرد فيها على المدعى عليه من جديد^(٣) .

(١) بلين Plin, Histoire naturelle كتاب ٣٦ فصل ١٨ ترجمة ليتريه Littre

(٢) مكتبة ديودور التاريخية ترجمة فرذهوفر Ferd-Hoefer باريس ١٨٦٥ - ١٨٦٦

(٣) راجع توبنسن: دراسة لتاريخ القانون في الشعوب القديمة بالفرنسية - باريس ١٨٦٩ -

وكانت المحاكمة علنية تتلخص إجراءاتها فيما يلي :

يستحضر المتهم في الجلسة فيشرح رئيسها التهمة مبيّناً ماهيتها ، ذاكراً تاريخها ، ثم يتداول القضاة ويصلرون حكمهم .

وكان يقوم بتحرير المحاضر كتبة يدخلون في تشكيل المحكمة ، ويدنون البيانات باختصار شديد إذا كانت المحكمة غير عادية ، فيذكرون جميع الإجراءات التي تمت وأقوال الشهود والمتهمين والعبارات التي ترد على أسئلة أعضاء المحكمة ^(١) .

وكان من وسائل التحقيق سماع الشهود واستجواب المتهم بعد تحليفه ميمناً ، أو بعد تعذيبه ، والمعاناة والوسائل السحرية Oracles . كما كانوا يعرفون الحبس الاحتياطي .

فكان على الشهود والمتهمين أن يحلفوا ميمناً بالآلهة ، أو بحياة الملك ، أو برأسه أو بالأماكن أو بالحیوانات أو بالنباتات المقدسة . وفي ورقة البردي « أبوت » يقسم أحد المتهمين اليمين بعد أن يلمس أنفه وأذنيه ويضع يديه على رأسه قائلاً « بحق الله الموجود . . . » كما نجد صيغة اليمين في بعض القضايا كالآتي :

« يقول حارس المواشي المدعو مسمن : بآمون ، بالملك ، أن ما أقول لفرعون هو الحق . أنا لا أحبذ الكذب . وإذا قلت كذباً فلتقطع أنفي وأذني وأرسل للأشغال الشاقة بأثيوبيا ^(٢) » .

وكان القسم أمراً خطيراً لفرط تدين الشعب . وكان الحنث فيه يتقاضى عقوبتين : أولاًهما : أرضية وهي التعذيب ، والثانية سماوية وهي انتقام الآلهة ^(٣) ، الذي لا يلبث أن ينال كل حاثت يمينه مهما أفلت من الأولى .

(١) ديفيو المرجع السابق ص ١٤٢٩ وما بعدها .

(٢) ديفيو ص ١٤٠٤ و ١٤٣١ .

(٣) والاعتقاد بقوة سماوية تلحق حتماً بكل حاثت يمينه أمام المحاكم لازال اعتقاداً سائداً في العالم أجمع حتى الآن لدى المتدينين .

وكان التعذيب وسيلة قانونية للتحقيق كما كانت الحال في أوروبا حتى نهاية القرون الوسطى . فعلى جلوران معبد الكرنك توجد لوحة تمثل جنديين مصريين يضربان أسيرى حرب كيمياء يوحنا بما يعرفانه عما يفعل الأعداء . كما يذكر الفيلسوف لوسيان في كتابه « توكراريس أو الصداقة » أن لصوباً أتهموا بسرقة في معبد أنوبيس عذبوا على العجلة لانتزاع اعترافات كاملة منهم ^(١) ويذكر بلين Plinie من جانبه ، وهو يشيد بشجاعة المصريين وإصرارهم الذى لا يتزعزع ، أنهم كانوا يفضلون الموت تعذيباً عن أن يكشفوا سراً من أسرارهم .

ويتضح من بردى أبوت Abbott أن المحكمة استعانت بالخبراء في معاينة المقابر المسروقة . كما كانت المحاكم تعرف معاينة محل الواقعة وفحصه وإثبات حالته ^(٢) .

أما الاستعانة بالوسائل السحرية Oracles فقد كانت تقتضى اصطحاب المتهم إلى معبد من المعابد حيث تكون قدسية المكان كفيلة بكشف الحقيقة . ويكون ذلك عادة بصمدور صوت عال من مصلر غير واضح يفصل في الخصومة بين المتهم وخصمه . ويلاحظ هيرودوت أن الكهنة هم الذين كانوا يفضلون في الخصومة بهذه الطريقة الملتوية ، وكثيراً ما كانت هذه الوسائل تخطى بطبيعة الحال .

ولذا يقال إن أمازيس خبر هذه الطريقة عند ما كان لصاً يشار إليه بالبنان قبل أن يصل إلى العرش . فلم يعد يحترم بعد وصوله إليه سوى الآلهة التى كانت لا تخطيء فراستها معه فعاقبته عند ما استوجب العقاب . وكان على العكس من ذلك يحتمر من الآلهة تلك التى ألف منها الخطأ في الحكم ^(٣) .

(١) فصل ٢٧ .

(٢) هذا البردى عثر عليه الدكتور ابوت ووجد الآن في المتحف البريطانى وهو مكون من ست صفحات ويعد من أهم الوثائق في القضاء الجنائى عند الفرعنة . تجد ترجمة كاملة له قام بها مشاباس Chabas وأخرى قام بها ماسيرو Maspero في مؤلف الدكتور حسن نشأت السابق الإشارة إليه ص ٣٣ - ٤٨ مع التعليق عليها .

(٣) هيرودوت كتاب ٢ فصل ١٧٤ .

وكان الحبس الاحتياطي معروفاً عند المصريين . وقد ورد عن يوسف الصديق أنه أمر بحبس إخوته بعد اتهامهم لاستجوابهم عند الطلب ^(١) . كما يروي هيرودوت أن المتهمين كانوا في مصر يحبسون احتياطياً إلى حين الحكم عليهم ^(٢) .

(د) الأحكام والعفو عنها :

بعد تلقى مذكرات الخصوم والاستنارة الكافية في موضوع الدعوى بما بين يدي المحكمة من شتى الوسائل ، في جو هادئ ممل بين خصمين تكون قد احتدمت الخصومة بينهما إلى آخر مدى — إذ كان الأمر في الغالب أمر حياة أو موت بالنسبة لإحدهما — تتداول المحكمة في سرية ، ثم تصدر حكمها في جو قاتم رهيب لا يقطع رهبة أو حركة أو صوت . فلم يكن للانفعالات أول للعواطف أن تعرف طريقها إلى الظهور في الجلسة ، أو إلى التأثير في الحكم .

ويظهر أنه كان من ضمن طقوس النطق بالحكم أن يلمس رئيس الجلسة الخصم الذي كسب الدعوى بتمثال آلهة الحقيقة ساتا Saté المعلق بقلادة رقبتة للأشارة إلى أنه قد كسب الدعوى ، إذ الحق في جانبه .

ويتضح من بردي هاريس أن نسخة رسمية من الحكم كانت تتلى علناً . وربما كانت تتلى مذكرات الخصوم . ويقوم بالتلاوة أحد موظفي المحكمة . وكانت الأحكام تسجل في سجل خاص من سجلات حاكم الجهة .

وكان هناك نظامان للعفو عن الأحكام أولهما عفو الآلهة ، وثانيهما عفو الملك . وكان عفو الآلهة يحل على المتهم إذا تمكن قبل الحكم عليه أو قبل تنفيذ العقوبة من الالتجاء إلى حامي أماكن معينة لها حرمة خاصة فلا يمرؤ أحد من رجال السلطة العامة على اقتحامها . وكان نجاح المتهم في الوصول إليها يعتبر قرينة على أن الآلهة قد أرادت العفو عنه ، بشرط أن يظهر توبته وأسفه على ما بدر منه . ومن هذه الأماكن حرم معبد آمون إله هذا التشريع الذي أوحى به . كما

(١) بلين المرجع السابق كتاب ١٧ فصل ١٦ .

(٢) المرجع السابق .

يشترط في المتهم أن يهب نفسه للآلهة وإن يطبعه الكهنة بطابع مقدس. ومن هذه الأماكن أيضاً أن يصل المتهم إلى تمثال الملك ويرى نفسه تحت قدميه ، فقد كان ذلك منه كفيلاً في عهد البطالسة بحمايته من الدعوى الجنائية وجعل إجراءاتها محض أمر صوري ^(١) .

أما عفو الملك فقد كان يصلح في أحوال نادرة ، بخطاب عفو منه . ومن ذلك عفو ومسيح الثاني عن المسجونين الذين كان سلفه الظالم قد اعتقلهم وملاً بهم السجون . وعفورا مبرزينيت عن لص قديم كان قد اختلس مبالغ طيبة من الأموال الأميرية ثم اختاره هو صهرأ له فيما بعد ^(٢) .

هذه هي الخطوط الرئيسية للقضاء الجنائي عند الفراعنة في شطريه العقابي والإجرائي . وقد أبى المقدونيون نظمه على حالها في الحملة . وأضافوا إليها بعضاً من أنظمتهم الخاصة . فثلاً أنشأوا محاكم جديدة منها ما هو مستقر في مكانه ، ومنها ما هو متنقل من مكان إلى آخر ، ويقول ريفيو إن القضاء الجنائي ظل طيلة عصر البطالسة في يد محاكم رؤساء الأقاليم ، كما كانت الحال في العهد السابق وإن كان هؤلاء الرؤساء قد أصبحوا من المقدونيين ^(٣) .

ولا استولى الرومان على مصر في السنة الثلاثين قبل الميلاد كان يديرها مدير عام ينوب عن إمبراطور روما . وكان له حق القضاء الأعلى في جميع المسائل الجنائية والمدنية . فكان يحتجز المأم منها ليفصل فيه بنفسه تاركاً الباقي للجهات القضائية العادية . ولم تظهر الكشوف الأثرية حقيقة ماهية النظم القضائية في ذلك العصر ، ولكن المعتقد أن المحاكم بقيت على حالها في الحملة ، وأن الدعوى الجنائية بقيت بأيدي رؤساء الأقاليم ، وإن كان هؤلاء قد أصبحوا من الرومانيين . ثم دخل عمرو بن العاص مصر في السنة العشرين من الهجرة فدخلت مصر

(١) بلين المرجع السابق كتاب ٢٢ فصل ١٠ .

(٢) هيرودوت كتاب ٢ فصل ١٢١ .

(٣) المرجع السابق ص ١٤٨ ويراجع رويو Felix Robiou «مذكرات في الاقتصاد السياسي وإدارة مصر في عهد البطالسة» باريس سنة ١٨٧٥ ص ٢٢٣ وما بعدها .

فى الإمبراطورية العربية وحلت الشريعة الإسلامية محل القوانين التى كانت سائدة فى البلاد .

وتطورت حال القضاء بعد ذلك وزادت صلات مصر بالخارج ، فاتجه تشريعنا على وجه عام إلى شرائع أوروبا مقتبساً الكثير منها ، وهو ما يتضح من مراجعة القوانين التى صدرت منذ قانون الانتخابات فى سنة ١٨٤٤ حتى الآن . ولكن يمكن القول بأن هذه القوانين ولو كانت أجنبية المصدر إلا أنها قد تأقلمت بروح البلاد تدريجياً وتطورت مع الوقت فأصبحت فى الحملة تطابق أخلاقها وعاداتها الحديثة، ونبت عنها فقه وطنى واضح له اتجاهات مشتركة وخصائص تميزه عن غيره من الفقه الأجنبى .

وهذه هى سنة الله فى خلقه . ألا تجد فى أية أمه تشريعاً وطنياً صرفاً . بل إن الشرائع المعاصرة كلها إن هى إلا ثمرة تطور بطنى ، وتجارب قرون طويلة كانت الإنسانية بالجمعها حقلاً لها ، حتى انتهت كلها إلى الأخذ بأنظمة مختلفة ، متعددة المصادر والأصول ، متطورة مع ظروف العصر والبيئة . وبفضل ازدياد الصلات بين الأمم الحاضرة وتنوعها أصبح التفاعل بين شرائعها فى ذروتها لا يتوقف ولا ينقطع . فكلها الآن يتبادل على نحو أو آخر التأثير على نطاق واسع لم يعرف التاريخ له مثيلاً . حتى ظهرت اتجاهات مشكورة تطالب بمزيد من التقارب ونقط الالتقاء فيما بينها . وهى اتجاهات لا يسع الباحث المنصف إلا أن يرجو لها المزيد من النجاح ، فإنها من علامات التقدم ، ودوافعه الفعالة ، ومن أسباب التفاهم والسلام المنشود بين الشعوب .

كلمة ختام

الأنظمة الفرعونية فى الميزان

إذا كانت الكشوف الأثرية قد أزاحت الستار عن الكثير من النظم الفرعونية إلا أن هذا لا يبنى أن هناك أسئلة متعددة لا زال يعوزها الجواب . فما هو عقاب السرقة على وجه التحديد فى العصور المختلفة ؟ وماذا كانت بالضبط الجرائم

المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة؟ وماذا كان حكم الشروع والعود؟ وهل كان تفريد العقوبات معروفاً ، أم كانت العقوبات محددة ؟ وهل كان يجوز الجمع بين العقوبات وفي أى نطاق ؟ وهل عرفوا التقادم أم لا ؟ وما قواعد المحاكمة على وجه التحديد ؟ وما إجراءات الطعن فى الأحكام وأحواله ؟ . . . الخ .

إلا أن الجواب الذى عرفت من أنظمتهم تستحق فى الختام أن توضع فى بوتقة الاختبار للحكم لها أو عليها . يؤخذ على الشارع المصرى أحياناً أنه لم يكن كثيراً بالبحث عن نظرية علمية نيرة . ولم يستهدف تحقيق العدل أو المساواة بقدر ما استهدف الإبقاء على أنظمة الحكم والحرص على التقاليد الدينية .

فالعبد كان نداءً لسيده فى عقاب القتل ، حسناً ، ولكن لم يكن بدافع من مبدأ ولا عاطفة ، بل لضمان حرصه على حياة سيده فقط . فإذا اختفى هذا الاعتبار فسرعان ما تختفى المساواة إلى حد أن اغتصاب المرأة الحرة يكون معاقباً عليه بالإعدام حين يصبح اغتصاب الرقيق غير مستوجب إلا الدعوى المدنية وحدها . وهذا عدم مساواة يعيب التشريع .

ومثل آخر . كان تنفيذ الإعدام فى المرأة الحامل يؤجل إلى ما بعد الوضع بدافع من الشفقة على الجنين البريء ، ومراعاة لمبدأ شخصية العقوبة . ولكن متى تعلق الأمر بمؤامرة ضد الدولة أو الملك ، فالويل للجانى ولأمه ولإخوته ولأولاده . . فالظاهر من بعض الروايات أنهم كانوا مهددين جميعاً بالعقاب ^(١) .

وكان الإعدام يطبق على نطاق واسع : فهو عقوبة العيب فى المقدمات ، والكسب غير المشروع ، والخنث فى الإيمى ، ومخالفة القوانين العلاجية ، والكذب فى الإقرار عن وسائل المعيشة . . . هذا كثير ويعبر عن روح من القسوة المفرطة تلك التى أوحى بالتشريع .

وتشريع كالفرعونى تمليه اعتبارات السياسة والدين ، وتشويه شوائب القسوة والتناقض والتمييز بين الناس ، مقضى عليه بالفشل . والدليل على ذلك أن شعباً كالمصرى القديم عرف عنه أنه خجول مطيع قنوع ، ألف أن يتحمل فى صمت

عبء استبداد ثقيل من ناحية ملوكه وكهنته قدم إلى اكتيزانس وساكابوس Actisanes, Sacabos حشوداً من الجناة قدرت أن تشيد مدينة بأكملها، وأن تحضر الرع والمصارف الكثيرة .

انتقادات تحوى جانباً من الحق ، ولكن هذا لا يكتفى . . . إذ ينبغي حتى يكون الحكم عادلاً أن نتفادى— على قدر الإمكان — نظرة مجردة إلى هذا المدي . فمن المبالغة بغير ريب أن نتطلب في تشريع يرجع إلى خمسة آلاف سنة أو أكثر قبل عصرنا بروز نظرية نيرة ، وبيناناً عقابياً علمياً وإنسانياً في نفس الوقت :

فإليك مثل بسيط . يقال إن هذا القانون كان يسلم إلى الجلاد أسرة المحكوم عليه في جريمة ثورة على الدولة أو الملك ، مهدراً مبدأ شخصية العقوبة ، ولكن هل نسى القائل أن شخصية العقوبة مبدأ حديث كانت تهدره شرائع أوروية أحدث كثيراً من شريعة الفراعنة ؟ . . . ففي فرنسا مثلاً في ظل النظام القديم كان التآمر على الملك أو الدولة معتبراً من الجرائم الوحشية ومعاقباً عليه بإعدام الجناني ، ومصادرة أمواله وأموال أفراد أسرته مع إبعادهم من البلاد^(١) .

وينطوى على مبالغة واضحة أيضاً القول بأن التشريع المصري القديم لم يكن يراعى إلا اعتبارات السياسة والدين . هذه الاعتبارات كان لها أثرها فيه بغير نزاع ، ولكن اعتبارات العدل والإنسانية وصالح الجماعة كانت أيضاً واضحة الأثر .

فثلاً استبعاد فكرة العين بالعين ، والانتقام الفردي من العقاب . والمساواة بين الحر والرق في عقاب القتل العمد . وإلغاء الإعدام أصلاً في عصر أو أكثر ، وتأجيل إعدام المرأة الحامل إلى حين الوضع . وإعطاء المحكوم عليه بالإعدام مخدراً قبل التنفيذ . والاكتفاء بالتجريد الأدبي للعسكريين . ثم إنشاء مجموعة من المحاكم على أسس متماسكة وترتيب تدرجي في جميع أنحاء المملكة ، محورها محكمة عليا واحدة في طيبة . واشتراك السلطة القضائية مع الملك في تعيين قضاتها . مع تكملتها بمحاكم أخرى للعسكريين وللتجار الإغريق . ثم تشكيل المحاكم

(١) دوندييه دي فابر دوروس في القانون الجنائي . القسم الخامس ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ص ١٠ .

قضاة متعددين . والعين التي كانوا يؤدونها للملك بألا يطيعوا أوامره لو أنه طلب منهم يوماً ما يخالف الحق والعدل . وعنائيتهم بأن يتطلبوا في القضاة نظافة اليد . وعدم اكترائهم بأى إنسان أو بأى شئ وتحرير محاضر مفصلة بما يدور في الجلسات علام يدل كل هذا ، إن لم يكن على الحرص على توفير قضاء عقابى عادل مياسك ؟ . . .

وإذا كان هذا الشارع القديم — الذى يختفى عصره في ليل الزمن الرهيب — قد اخطأه التوفيق أحياناً فله عذره . هذا فضلاً عن أن بعض عناصر التقدير والمقارنة لا زالت تعوز الباحث حتى الآن . ولكن ما امكن الحصول عليه منها يعد كافياً ، في نظر علماء الغرب وفلاسفته ، لأن يعتبروا شريعة القراعنة متفوقة بكثير وبغير أى تردد — على شرائع أخرى قديمة لحقتها بيضج قرون . فقد بهرتهم نواحي الجمال فيها مثلما بهرتهم الحضارة العلمية والفنية عندهم وأكثر مما بهرتهم لدى أى شعب من الشعوب التاريخية الأخرى ذات الحضارة المندثرة .

أما إذا قورنت بالشرائع الحديثة بدت أوجه نقص كثيرة فيها بطبيعة الحال ، دون أن تنفى مع ذلك ما عرف عن أصحابها من مآثور حكمهم بين أُمم العالم القديم كلها . أو أن تتال من عميق فهمهم لحاجيات الهيئة الاجتماعية وصحيح خبرتهم بفن السياسة والحكم .

وقد تنبأ آمون — إله هذا التشريع — باندثار هياكله الباذخة أمام ناموس التطور فضى يقول « سيأتى وقت تغادر فيه الآلهة الأرض صاعدة إلى السماء ، تاركة مصر مثواها القديم محرومة من محبة الإله لها ، كما تصبح هذه الأرض التي قدسها المعابد والهياكل مغطاة بقبور الموتى ليس إلا . فيا مصر . . . ويا مصر لن يبق لك غير قصص غامضة لا يصدقها الخلف ، وكلمات منقوشة على الحجر تروى الإشفاق عليك ^(١) .

نعم لقد انحسر عنها مجدها العريق ، لتروح — إلى حين — في سبات عميق ثم تعود « فتسترد فيها بعد كل جلالها ، وتتلقى في حب وإكبار تحية الأمم الحديثة

عندما تتحنى احتراماً لأهلها الأولى ، عميدة الجنس البشرى » ، على حد تعبير محاضر فرنسي في ستراسبورج منذ سنة ١٨٧٨^(١) . كلمات تمس الصميم من قلب كل مصري يشعر بأن بلاده قد نهضت اليوم فعلاً ، لتستعيد من جديد أداء رسالتها - في عزم ومضاء - بين أمم الحضارة والقانون ، محوطة بالتقدير ، متطلعة إلى مستقبل مشرق للإنسانية جمعاء بفهم أكثر عمقاً لمعانى الحضارة والقانون .

ESSAI SUR LA JUSTICE PENALE DE L'EGYPTE PHARAONIQUE

Par

DR. RAOOF EBEID
Professeur à la Faculté de Droit
Université, Elin-Chams

Rares sont les juristes qui songeaient à dépasser dans leurs recherches sur l'histoire de droit l'époque Grecque ou Romaine pour aborder celle de certains pays plus antiques, comme l'Egypte. En effet depuis un siècle les glorieuses découvertes de certains égyptologues éminents ont complètement renouvelé l'étude de cette étape reculée de l'histoire.

Dans le domaine du droit ces découvertes permettent d'observer qu'une législation pénale détaillée était soigneusement construite. Elle est considérée par des juristes de premier ordre comme à l'origine de la législation grecque, qui est à l'origine de celle des Romains qui est à son tour l'origine principale du Code Napoléon, duquel fut emprunté, dans son ensemble, le Code pénal égyptien actuel.

Cet essai sur la justice pénale de l'Egypte Pharaonique donne le lecteur une vue d'ensemble sur son droit pénal aussi bien que sur ses règles de l'instruction pénale.

Dans une première section consacrée au droit pénal, il dresse un tableau des faits incriminés par les Pharaons, et leurs peines. Ainsi cette section traite les sujets suivants :

- a) La peine capitale (les crimes punis de la peine capitale, son execution, son abolition et son rétablissement).
- b) Les peines corporelles et privatives de liberté.
- c) Les peines pécuniaires et morales.

Dans une seconde section consacrée à l'instruction pénale en general, cet essai traite les sujets suivants : —

- a) Les règles de l'accusation et du renvoi.
- b) L'organisation judiciaire dans la lumière de la distinction entre la justice retenue par le roi, et celle déléguée par lui aux tribunaux ordinaires et exceptionnels.
- c) Le jugement et l'instruction, notamment les moyens de preuves connus par les égyptiens.
- d) Les arrêts, et la grâce.

L'essai a comme conclusion une appréciation générale des institutions repressives Pharaoniques par rapport aux autres institutions antiques, et aux quelques conceptions plus modernes concernant le crime et le châtiment.

الإجهاض في نظر المشرع الجنائي

للككتور حسن المرصفاوي
مدرس القانون الجنائي - جامعة كنفجة

عمل الدكتور حسن المرصفاوي في وظائف النيابة والقضاء وحصل على الدكتوراه في القانون الجنائي عام ١٩٥٤ ونقل على أثر ذلك مدرسا بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية . وقد وضع عدة مؤلفات في شرح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية .

١ - مقدمة :

تناولت أقلام المفكرين والأطباء والساسة ورجال الدين موضوعاً حيواً وهاماً هو تحديد النسل ، ونظر كل منهم إليه من ناحية تخصصه ثم أدلى برأيه . فعنى به المفكرون من حيث كونه دراسة لظاهرة اجتماعية تستأهل البحث ، إذ فيها ينتهى إليه الرأي أكبر الأثر في تكوين الجماعة ، وبجته الأطباء على هدى فرص النجاح في تنفيذه لو قدر وأخذ برأى من يقول بتحديد النسل بطريقة الإجهاض ، وأما رجال الدين فقد وضعوه تحت مقياس التحريم والتحليل ودرسوا مختلف الفروض التي تعرض بشأنه . وأخيراً فإن أهمية البحث بالنسبة لاساسة جليلة لما في تأثير ازدياد أفراد الأمة أو نقصانهم على قوتها واقتصادياتها .

ولما كان للمسألة خطورتها فقد حق لرجال القانون بلورهم أن يجعلوها موضوعاً لبحثهم . وأخطر ما يثور في هذا الصدد هو اتخاذ الإجهاض وسيلة لتحديد النسل ، ذلك لأن القانون قد حرم فعل الإسقاط ، بل جعل منه جناية إذا ما توافرت شروط معينة نص عليها .

وجريمة الإجهاض قد تقع لأسباب تتعلق بالشرف كالتخلص من الحمل سفاحاً أو من زنا ، أو لضرورة توجبه كما إذا كان الحمل خطراً على حياة الأم ، أو أصيب الأب بمرض وراثي يؤثر على الجنين فيقتله . ولكن أهم أسباب

الإجهاض ما كان مرجعه الظروف الاجتماعية والاقتصادية .

ولو رجعنا إلى الإحصائيات القضائية لوجدنا أنها تخلو في سنوات عديدة من ذكر جريمة الإجهاض ، بيد أن هذا لا يعنى ندرة ارتكاب الجريمة أو انعدامها ، بل لأنها في الغالب تجرى في الخفاء ، وليس من صالح أحد الإبلاغ عنها . ومن ناحية أخرى فإن جريمة الإجهاض لا تنكشف إلا إذا أفضيت إلى وفاة الأم ، وحينئذ تكون الجريمة البارزة هي الجرح المفضى إلى الموت ومن ثم لا تظهر جريمة الإجهاض في الإحصائيات .

ولما كان الهدف من جريمتي الإجهاض وقتل الأطفال من السفاح واحداً ، هو ألا تظهر ثمرة الحمل بين الأحياء بل قد لا يكون الالتجاء إلى قتل الطفل إلا بعد فشل وسائل الإسقاط فإن في ذكر إحصائيات قتل الأطفال من السفاح ما يدل على أهمية الإجهاض . في الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة كان عدد جنائيات قتل الأطفال من سفاح خلال العشر السنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٦ على التوالي ١٦٧ - ١٢٦ - ١٣٧ - ١٢٨ - ١١٨ - ١٣٩ - ١٤٣ إلى ١٣١ - ١٢٩ - ١٣٨ .

ومن أمثلة الإحصاءات عن جرائم الإجهاض في البلاد الأخرى ، كانت نسبة الإجهاض إلى الولادة في ألمانيا ٠,٧٧٪ ، خلال عام ١٩١٣ ، ثم ارتفعت أثناء الحرب العظمى الأولى حتى وصلت في سنة ١٩٢٣ إلى ٣,٤٨٪ . وفي إنجلترا كانت حالات الإجهاض التي أبلغت عنها السلطات تقدر بنحو ٠,٠٣٪ من حالات الولادة سنة ١٩٣٧ ثم ارتفعت إلى ٢٠٪ في عام ١٩٤٨ .

٢ - تعريف الإجهاض :

إن أول ما ينبغي العناية به هو تعريف المراد بالإسقاط أو الإجهاض على وجه محدد ، لأنه في هذا النطاق يثور بحث قيام أو إنعدام المسؤولية الجنائية . الإجهاض هو إخراج الحمل من الرحم في غير موعده . الطبيعي عمداً وبلا ضرورة بأية وسيلة من الوسائل . ويعرفه رجال الطب الشرعي بأنه خروج متحصل الحمل في أى وقت من مدة الحمل وقبل تكامل الأشهر الرحمية .

ولم يفرق القانون في الإجهاض الجنائى بين خروج الطفل ميتاً أو حياً ، وما إذا كان قابلاً للحياة بعد ولادته أو يموت لعدم تكامل نموه :

وبالتعريف السابق يجب توافر عدة شروط حتى يعد الفعل إجهاضاً :

(١) فيشترط انفصال الجنين عن الرحم وخروجه منه . ولذا إن اقتصر الأمر على مجرد محاولة إنزال الجنين دون أن تتحقق هذه النتيجة عد الأمر شروعاً ، ينطوى أو لا ينطوى تحت العقاب وفق النصوص القانونية ، ذلك أن من التشريعات ما ينص صراحة على عدم العقاب على الشروع في الإجهاض كالقانون المصرى ، ومنها ما يترك المسألة للقواعد العامة فى القانون ، ومنها ما ينص على عقابه .

والذى يتبادر إلى الذهن فور سماع كلمة الإسقاط هو إخراج الجنين بغير حياة بما دعا البعض إلى القول بأنه فى الحالة التى ينفصل فيها الجنين ويبقى حياً - كما إذا كان الإجهاض بعد سبعة شهور من الحمل - يتنى وصف الجريمة عن الإجهاض ، ويعتبر الفعل شروعاً فيه ، الأمر الذى لا عقاب عليه فى القانون المصرى . وقد قضت محكمة النقض البلجيكية فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٤١ بأن جريمة الإجهاض لا تقوم إذا ترتب على الفعل ولادة الطفل حياً ، فالعنصر المميز للإجهاض أن الفكرة فيه وضع عقبة فى سبيل حياة الطفل حتى لا يرى النور .

يبد أن هذا رأى يخلط بين الغاية التى يريد الفاعل تحقيقها وبين فعل الإسقاط فى ذاته . فبلا شك غاية المسقط هو إزالة كل أثر للحمل ، وحياة الجنين بعد انفصاله عن الرحم تنافى تلك الغاية ، ولكنها لا تنفى فعل الإسقاط . وأن هناك انفصالاً بين الجنين والرحم فى غير الموعد الطبيعى وبغير ضرورة . وهذه الحالة تشابه من يرتكب جريمة سرقة مال ييغى من ذلك إطعام أطفاله ، فإن قبض عليه بعد وقوع فعل الاختلاس حقت عليه عقوبة جريمة السرقة وإن لم تتحقق غايته بإطعام صغاره .

فيتحقق الإسقاط ما دام هناك انفصال الجنين عن الرحم ولا يؤثر فى هذا أن تثبت وفاة الجنين فعلاً قبل الإسقاط .

(ب) ويتعين أن يتم انفصال الجنين في غير موعده الطبيعي ، لأن إخراج الجنين في الموعد الطبيعي يعد في حقيقة الحال ولادة .

وقد تتور الصعوبة في الحالة التي يخرج فيها الجنين حيا لتعرف ما إذا كان الفعل يعد إجهاضاً أم ولادة طبيعية ، ولا سيما إذا كان الحمل في الشهر السابع . وقد رأينا فيما سلف أن انفصال الجنين حيا لا ينشئ قيام جريمة الإجهاض . وهذه الحالة المرجح فيها إلى الوقائع ذاتها فهي التي تكشف عن قصد مرتكب الفعل وقت أن قارفه .

(ج) ويجب أن يكون فصل الجنين قد تم عن عمد ، أى هدف الفاعل بوسائله إلى الإجهاض . ولهذا لا ينطوى في دائرة التجريم الإجهاض الطبيعي ، وهو الذي يحدث بغير تدخل لإرادى من أى فرد ، وله أسباب متعددة قد ترجع إلى الأم كمرضها بأمراض سرية أو حمى أو إصابتها بصدمة عصبية أو غضبها ، كما قد يكون منشؤه أمراضا عضوية في الجنين ذاته لإصابته بمرض موروث كالزهرى ، أو يكون سببه موت الجنين نفسه داخل الرحم .

(د) ويتعين أخيراً أن لا يكون إسقاط الجنين قد قضت به الضرورة إعمالاً للقواعد العامة في قانون العقوبات ، ويسمى الإجهاض في هذه الحالة إجهاضاً صناعياً .

وحتى تقوم تلك الضرورة ينبغى أن لا تكون هناك وسيلة لدفع الخطر الناشئ عنها إلا بالإجهاض ، وأبرز أمثلتها قتل الجنين إذا كان في بقاءه خطورة على حياة الأم نفسها ، والصورة التي يموت فيها الجنين داخل الرحم قبل الولادة . وهذه الصور نجد لها سنداً في القاعدة الشرعية بأن الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر .

وإذا تم فصل الجنين عن الرحم قامت جريمة الإسقاط بصرف النظر عن الوسيلة التي قد يلجأ إليها الفاعل . وكتب الطب الشرعى زاخرة ببيان وسائل الإجهاض الجنائى وهي تنحصر في أنواع ثلاثة : أولاً وسائل العنف التي تقع على الجسم ، وثانياً استعمال العقاقير ، وآخرها استعمال العنف الموضعى الذي يقع على أعضاء التناسل . ومن أمثلة النوع الأول - وهو يقع عادة في الأيام

الأولى من الحمل - الرياضة البدنية العنيفة والصعود والتزول من سلم بكثرة وارتداء أحزمة ضاغطة والسقوط والوثب من أعلى واستعمال حمامات ساخنة جداً ، وتؤدي جميعها إلى إجهاض المرأة ذات الحساسية الشديدة . وأما الطريقة الثانية فتأديراً ما تؤدي إلى الإسقاط إلا في حالة الحساسية الشديدة كالصورة السابقة . والعنف الموضعي يتمثل في ثقب الأغشية الجنينية ، فتحصل انقباضات رحمية تسفر عن الإجهاض .

ولكن متى تعتبر المرأة حاملاً ، أى كيف يتحدد وقت الحمل الذى يعد الفعل من بعده إسقاطاً ؟

لقد تكفل الطب بإثبات الأدوار التى يمر بها الجنين ، ففي الشهر الأول للحمل لا يزيد وزن الجنين على جرام واحد بوجه التقريب وليس به ما يميزه ، وحوالى أوائل الشهر الثانى تبدأ نواة التعظم فى بعض أجزاء الجسم فى الظهور . واعتباراً من الشهر الثالث تأخذ باقى أجزاء الجسم فى التخلق تدريجياً حتى الشهر التاسع أى موعد الولادة :

وذكر القرآن الكريم الأطوار التى يمر بها الجنين فى قوله تعالى « ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ، فخلقنا المضغة عظاما ، فكسونا العظام لحما ، ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين » .

ويتضح بأجلى بيان أن فى قوله تعالى « خلقنا المضغة عظاما » ذكر للجنين حيناً تبدأ فيه نواة التعظم ، وهذه يبدأ ظهورها فى الشهر الثانى ، بل قد تتقدم عن هذا مدة من عشرة أيام إلى خمسة عشر يوماً .

وإذن فأطوار الجنين السابقة على وجود العظم أى النطفة والعلقه والمضغة كلها توجد فى الشهر الأول وقبل نهايته أحياناً ، الأمر الذى نخلص منه إلى أنه بمجرد التلقيح يبدأ الحمل فعلاً وتعد المرأة حاملاً ، ويكون كل إخراج لحملها مكوناً لفعل الإسقاط .

ولا شك فى أن تقدم العلوم الطبية مكن من الكشف عما إذا كانت المرأة حاملاً من علمه ، سواء أكان الحمل فى أيامه الأولى أم فى الأشهر

الأخيرة ، لا سيما في الصورة التي يؤدي فيها الإجهاض إلى الوفاة ، فتشريح الجثة وتحليل المتحصلات يقطع بوجود الحمل من عدمه . على أنه لا يجوز القطع بأن الشيء المعروض للبحث هو متحصل حمل إلا إذا وجد به بعض أجزاء من بيضه كأجزاء من جنين أو مشيمة أو أغشية جنينية ، ويجب على الطبيب الكشف أن يكون ملماً بهيئة الأغشية الرحمية الكاذبة التي يخرجها الرحم في حالات عسر الطمث ، حتى يميزها جيداً عن الأغشية الجنينية .

وإتماماً لهذا البحث يثور التساؤل عن المقصود بلفظ امرأة ، وهي التي وردت في نص المادتين ٢٦٠ و ٢٦١ من قانون العقوبات المصري .

فأول ما يتبادر إلى الذهن فور سماع لفظ امرأة هو السيدة أى الأنثى الثيب ولا يرد بالخاطر الفتاة العذراء ، فهل يقتصر المراد باللفظ على الأولى فلا تنطوي تحته العنراء أم إنه يشمل الاثنين معاً ؟

وأهمية هذا البحث تبدو في أن الأخذ بأحد النظريتين تختلف نتيجته عما إذا أخذنا بالرأى الآخر . فمن المسلم به من الناحية الطبية إمكان حمل الفتاة العنراء مع بقاء وصف العذرية ، كما أنه يمكن إحداث الإسقاط في الأيام الأولى للحمل مع بقاء الفتاة عذراء ، فإن قيل إن المرأة هي السيدة ، لكانت الصورة السالفة بعيدة عن متناول القانون .

وفي رأينا أن هذه المسألة لا يرجع فيها إلى تفسير لغوي للفظ امرأة ، ولا إلى ما قد يفيد العرف من اللفظ ، وإنما العبرة بالحكمة من تجريم فعل الإسقاط وهي في نظرنا توجب إعمال النص بالنسبة للإسقاط الذي يحصل لأى أنثى ، سواء قيل إن الحكمة هي المحافظة على حياة الأم أو على الجنين ، فإن هذا أو ذاك لا يؤثر فيه كون الحامل فتاة عذراء أو امرأة ثيب .

وأخيراً ينبغي التفرقة بين جريمة الإجهاض على الوجه آنف البيان وجريمة قتل الأطفال ، فلو أنهما قد يتحدان في الباعث عليهما أحياناً ، إلا أن الأخيرة منهما لا تتأق إلا بعد ولادة الطفل وتنفسه نسيم الحياة . وبعد أن كانت التشريعات القديمة تسوى بين الإجهاض وقتل الأطفال ، فإن التشريعات الحديثة تجعل الأولى أخف وزناً من الثانية ، ذلك لأن هناك فرقاً بين حياة الجنين التي لم تتحقق بعد ، وحياة الطفل وقد صارت حقيقة واقعة ، فضلاً عن أن الضرر

الذى يلحق المجتمع في الصورة الأولى أقل منه في الصورة الثانية .

٣ — تطور نظر المشرع الجنائي إلى الإجهاض :

لا بد بصدد بحثنا من تعرف الاتجاهات العامة في مختلف التشريعات التي تناولت جريمة الإجهاض دون دراسة تفصيلية لأركانها القانونية ، إذ أن من شأنها الكشف عن كيفية نظرة الشعوب للإجهاض ، فمن المعلوم أن القانون هو انعكاس لحاجات مجتمع معين ومنبعثة من داخله ، وعلى ضوء ما تبينه تلك التشريعات نستخلص ما يمكن أن يفيدته تشريعنا الوضعي .

بيد أنه يتعين قبل هذا بيان ما كانت عليه الحال في العصور القديمة وفي الشرائع الدينية إكمالاً للفكرة التي يمكن أن نستخلصها من نظرة التشريع إلى الإجهاض .

عرفت جريمة قتل الأطفال قبل الإجهاض ، فقد كان من الميسور للإنسان البدائي التخلص من الطفل المولود حديثاً ، ولكنه ما كان يدري كيف يكون التخلص منه قبل ولادته ، لأن الأمر يتطلب منه دراسة طبيعة المرأة والحمل ، وهو ما كان يحمله .

وكانت الفكرة في العصور القديمة هي اعتبار الأبناء ملكاً للوالدين ، ولذلك ما كان يتصور في قتل الطفل الحديث العهد بالولادة أو إجهاض المرأة الحامل أية جريمة بالنسبة لهما وإنما تتوافر في حق الغير إذا ارتكبهما . ولما نشأت الدول وتضاربت مصالحها آمنت بأن قوتها مبنية على تعداد أفرادها وأنه كلما زاد كانت أقدر على الفتح والسيطرة . ومن ثم فقد اهتموا بالمحافظة على النسل وحرماً الإجهاض الذي يقع على المرأة الحامل . حقيقة إنه لم يغيب عن أذهانهم ما في فعل الإسقاط ذاته ويجرداً من مجافاة للأخلاق التي يجب أن يتحلى بها الفرد ، إلا أن ظروف المجتمعات في تلك الآونة تجعلنا ندخل اهتمام الدولة بزيادة عدد سكانها من بين الأسباب الأساسية لتحريم الإجهاض . ولقد اتسمت عقوبة هذه الجريمة بالشدّة ، واختلف قدرها حسب الفاعل لها ، وما إذا كان هو المرأة الحامل أم آخر غيرها .

وكان الرومان يطلقون لفظ إجهاض (avortement) على الولادة قبل

موعداً ، وشمل اللفظ الإجهاض الجنائى الذى يتم بتدخل إرادة أخرى . ولقد كان الإجهاض شائعاً بين الرومان وإن لم يعرف على وجه التحديد متى نقرر العقاب عليه ، ومع هذا فمن الفلاسفة من كان يراه مسموحاً به ما دام الجنين لم يصل بعد إلى مرحلة الحياة والإحساس .

وكانت العقوبة المقررة للمرأة التى تجهض نفسها هى النفى ، وروعى الباعث على الجريمة فترفع العقوبة إلى الإعدام إذا كان الباعث على الإجهاض جرمغم ، كأم تتأمر مع الورثة لقاء مبلغ من المال تتلقاه منهم معجلاً لحرمان الزوج ثمرة زواجه ، وفعلأ أعدمت زوجة لثبوت هذا الأمر قبلها . وأما الشريك فى جريمة الإجهاض فكانت العقوبة المقررة له هى النفى إلى إحدى الجزر ومصادرة أمواله إن وقفت الجريمة عند حد الشروع ، فإن تمت أو توفيت الأم رفعت العقوبة إلى الإعدام .

واعتبر اليونان فعل الإجهاض جريمة ، فلقد أدين شخص فى أثينا لإجهاضه امرأة بواسطة تعاطى بعض الأدوية ، وعوقب من أجل ذلك . ولم يعرف قدر العقوبة بيد أنها لم تكن عقوبة الإعدام . وكان الإجهاض غير معاقب عليه إلا إذا تكون الجنين وكان قابلاً للحياة ، على أنه أجاز الإجهاض كوسيلة لإيجاد التوازن فى السكان ، وكان هذا الإجراء مقبولاً باعتباره وسيلة لتنشئة الأطفال فى مستوى معقول .

ولقد تعرض علماء الشريعة الإسلامية عند بحث الإجهاض لصورتين اتفقوا فى إحداها واختلفوا فى الأخرى .

أما اتفاقهم فهو فى الحالة التى تدب فيها الحياة بالجنين ، فإسقاطه يعد جريمة يستحق مرتكبها عقوبة دنيوية فضلاً عن العقوبة الدينية فى الآخرة ، قولاً منهم بأن هذا الفعل فى حقيقته يعتبر نوعاً من الوأد .

واختلفوا بشأن الصورة التى لا تكون الحياة فيها قد دبّت فى الجنين حين يتم هذا بإفساد اللقاح أو إسقاط الجنين فى أى طور من أطواره قبل أن تنفخ فيه الروح ، وقدرت مدة النفخ بمائة وعشرين يوماً . فذهب البعض إلى أن هذا نوع من الجناية تتزايد كلما تقدم تطور الجنين فى أدواره الأولى حتى تدب

فيه الحياة ، وهي جناية ليس لها حد مقرر شرعاً . وذهب آخرون إلى إباحة إسقاط الحمل مطلقاً قبل أن تنفخ فيه الروح أى قبل مضي مائة وعشرين يوماً على النطفة بعد استقرارها في الرحم .

ولقد نص في التوراة على أن الجنين لا يتكوّن إلا في اليوم الحادى والأربعين من حصول التلقيح إذا كان ذكراً ، وفي اليوم الحادى والثمانين إذا كانت أنثى . وكانت عقوبة الإجهاض لدى العبرانيين شديدة ، فيقضى بغرامة تحكيمه يقررها الزوج أو المحكمون ، فإذا أدى الأمر إلى الوفاة كانت العقوبة الإعدام .

وأما القانون الكنسى فتغلب عليه الصفة الدينية . والمعروف أن الدين المسيحى يعتبر الإجهاض فى مرتبة القتل سواء أدبت الحياة فى الجنين أم لم تظهر بعد . وكانت الكنيسة تحجز استئصال المبايض بما يقرب على هذا من عقم دائم ، ولكنها حرمت قتل الطفل فى بطن أمه أو أثناء الولادة ولو ترتب على ذلك موت الأم . ولقد فرق القانون الكنسى بين حالتين الأولى منهما أن يكون الجنين قد دبّت فيه الحياة وحينئذ يعتبر الإسقاط قتلاً يستحق فاعله عقوبة الإعدام ؛ والأخرى أن لا تكون الحياة قد دبّت فيه فلا يعدو مادة لا روح فيها ، فيعتبر الإسقاط جريمة بسيطة تفرض لها عقوبة مالية . ثم اختلف الأطباء والفقهاء حول المقياس الذى به يعرف متى تدب الحياة فى الجنين ، فقبل بعد أربعين يوماً من الحمل وقبل بعد الستين ، ورأى ثالث بعد ثلاثة أشهر ، وتغلب رأى الأوسط ، ولكن الصعوبة كانت قائمة حول تحديد الوقت الذى يعتبر أن الحمل قد بدأ فيه .

وكان القانون الفرنسى القديم يعاقب على الإجهاض بغير التفرة التى أخذ بها القانون الكنسى ويقرر عقوبة الإعدام . ولقد أثارت قسوة العقوبة فلاسفة القرن التاسع عشر وطالبوا بالتخفيف منها . ولذا بعد أن قامت الثورة الفرنسية ووضع قانون العقوبات سنة ١٧٩١ نص فيه على تجريم فعل من يجهض المرأة الحامل وجعلت عقوبته السجن لمدة عشرين عاماً . بيد أن العقاب كان يلحق الفاعل فقط دون المرأة الحامل ، ولم يكن يفرق بين رضاها بالإجهاض أو اعتراضها عليه كما لم ينص على عقوبة للشروع فى الجريمة الأمور التى

كانت محلا لنقد الفقهاء والباحثين ، لا سيما وأن القوانين الأجنبية في ذلك الوقت كانت خالية من مثل تلك النصوص .

ثم سؤى مشروع قانون العقوبات الفرنسى سنة ١٨١٠ بين الإجهاض وجريمة قتل الأطفال ، على أن مقرر القانون في ذلك الوقت أوضح الفرق العميق بين الأمرين ، فصدر القانون وأصبحت عقوبة قتل الأطفال هى الإعدام وأما عقوبة الإجهاض فهى السجن .

ولقد كانت عقوبة الإجهاض فى قانون سنة ١٨١٠ شديدة لدرجة أن الحاكم تخرجت من القضاء بها وأفلت عدد كبير من مرتكبيها من تحت طائلة العقاب . وكان لهذا الأمر أثره فى رأى العام ، حتى أن بعض الأطباء قال إن وقائع الإجهاض عددها خمسمائة ألف فى السنة ، وأضاف آخر بأنه يقدرها بخمسمائة يوميا . وجاء بتقرير رسمى أن حالات الإجهاض تتراوح بين ٣ إلى ٨ ٪ فى المستشفيات العامة ، أما فى دور الولادة الخاصة والمنازل فترتفع النسبة من ١٩ إلى ٣٧ ٪ . هذا كله فى الوقت الذى يدل فيه التعداد على نقص السكان . ولقد دلت الإحصائيات القضائية سنة ١٩٠٦ على أن من بين ٧٣٦ قضية حفظت ٧١٣ . وفى سنة ١٩١٣ حفظت ١٠٦٩ قضية وقدمت ٨٩ قضية للمحاكمة فيها ٢٨٧ متهمة قضى ببراءة ١٩٣ منهم . وفى سنة ١٩١٦ حفظت ٨٥٨ قضية ، وقدمت للمحاكمة ٤٥ قضية . ومن بين ٩٦ متهمة أدين ٣٩ وقضى ببراءة ٥٧ . فضلا عما تقدم فإن الإعلان عن وسائل الإجهاض وأماكنه لم يكن ينطوى تحت العقاب ، ولذا كان يجوز عرض تلك الوسائل للبيع رغم العلم بأنها تستعمل فى الإجهاض .

ولذا - وإزاء النقص فى السكان - قدم مشروع لمجلس الشيوخ الفرنسى عام ١٩١٢ بفرض رقابة على العيادات المعدة للإجهاض وتقرير عقوبة على بيع وسائل الإجهاض وأقره مجلس الشيوخ ، بيد أنه لقي معارضة فى مجلس النواب .

وتوفيقاً بين الآراء أخذ من المشروع الأول بعض المواد الخاصة بمنع بيع المواد المانعة من الحمل والمجهضة ، وبهذا صدر قانون ٣١ يولية سنة ١٩٢٠ .

وكان النقد الذى وجه إليه بقاء العقوبة الشديدة التى تؤدى إلى الحكم بالبراءة عندما يتمحرج القضاء من النطق بها ، ولهذا أدخل تعديل فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ جعل من الإجهاض جنحة لتتلافى ذلك العيب . ولم يمس التعديل الذى حصل سنة ١٩٣٩ بهذه القواعد .

٤ - حكم الإجهاض فى بعض التشريعات الجنائية :

(أ) يعاقب قانون العقوبات السويدى الصادر سنة ١٨٦٤ على الإجهاض يستوى فى هذا أن تقوم به المرأة بنفسها أو تقبل أن يجريه الغير عليها . فإذا فعله هذا الأخير بغير رضا من جانب المرأة شددت العقوبة . كما يلحقه التشديد إذا وقعت الجريمة مسبقة بإصرار بعكس ما لو تمت فى لحظة من أوقات الغضب .

(ب) ويحيز القانون الفنلندى الصادر سنة ١٨٨٩ الإجهاض إذا كان من شأن الحمل أن يسبب ارتباكات خطيرة فى حياة الأم ، أو لظروف خاصة بها .

(ج) ويحرم القانون السويسرى فعل المرأة التى تجهض نفسها ومن يساهم معها فى الجريمة ، وتشدد العقوبة إذا انتفى رضاها سواء بإكراهاها على الإجهاض أو بالجهل به ، وكذلك إن أسفر الفعل عن وفاة الأم . وأجيز الإجهاض إذا كان فى الحمل خطورة على حياة الأم .

(د) ويعاقب القانون الهولندى الصادر سنة ١٨٨١ على الإجهاض الذى يقع على المرأة الحامل سواء أجرته بنفسها أو بواسطة غيرها ، وتشدد العقوبة إذا أدى الفعل إلى موت الأم أو تم بغير رضاها أو أجراه أو ساعد فيه طبيب أو قابلة أو صيدلى .

(هـ) وكذلك يعتبر الإجهاض فى بلجيكا جريمة سواء قامت به المرأة أو أجراه غيرها ورضيت به ، على أن تشدد العقوبة إذا تم الإجهاض بغير رضا المرأة أو أدى إلى وفاتها أو كان الفاعل طبييا أو جراحا أو قابلة أو من فى حكمهم . ولا يعاقب على الشروع فى الإجهاض إلا إذا كان الفعل جنائيا .

(و) وعقوبة الإجهاض فى إنجلترا شديدة سواء أكان الفعل واقعا

من المرأة أو من غيرها . كما يحرم فعل من ينتج الوسائل المؤدية للإجهاض .
وفي حالة الشروع إذا تبين أن المرأة غير حامل تكون عقوبة الفاعل مخففة .

(ز) ويحرم القانون الألماني فعل المرأة التي تجهض نفسها أو تقتل الجنين
في الرحم ، وكذلك من يقوم ، مع رضاء المرأة الحامل ، بإعطائها أو إرشادها
عن وسائل الإجهاض .

(ح) وفي النمسا كل امرأة ترتضى اتخاذ وسائل الإجهاض يعد
فعلها جريمة ، وتعاقب إذا وقف فعلها عند حد الشروع . وتوقع العقوبة على
كل من يقوم بإجهاض المرأة بغير علمها أو كرهاً عنها ، وتشدّد العقوبة إذا
ما تعرضت حياة الأم أو صحتها للخطر .

(ط) ويعتبر الإجهاض في إسبانيا جنحة تعاقب من أجله المرأة التي
تجهض نفسها أو ترضى بذلك . فإذا كان الباعث على الإجهاض هو إخفاء
العار خفضت العقوبة .

(ي) ويعاقب القانون الإيطالي المرأة التي تقوم بإجهاض نفسها أو بواسطة
آخر ، فإذا أدى الأمر إلى وفاة الأم شددت العقوبة ، وتزداد شدة إذا كان
سبب الوفاة استعمال وسائل غير المتفق على اتخاذها . وكذلك تشدد العقوبة
إذا كان الإجهاض بغير رضاء المرأة ، وتزداد شدتها إذا أدت هذه الحالة إلى
وفاتها . وإذا كان المجهض هو الزوج أو طبيب أو من يمثله شددت العقوبة ،
وفي الصورة الأخيرة يحرم الجاني من مباشرة المهنة لمدة محددة ، ونص المشرع
على ظرف مخفف في الصورة التي يتخذ فيها الإجهاض للتستر على شرف
المجهض أو أى فرد من أفراد عائلته .

(ك) ويعاقب القانون البولوني الصادر سنة ١٩٣٢ على الإجهاض الذي
تقوم به المرأة أو ترضى به، ويحرمه غيرها . وتشدّد العقوبة إذا تمت الجريمة
بغير رضاء المرأة . ويعفى الطبيب من العقوبة إذا قام بالإجهاض في إحدى
صورتين ، الأولى في حالة الضرورة بالنسبة لصحة المرأة الحامل، والأخرى
إذا كان الحمل نتيجة لإحدى جرائم الاغتصاب أو هتك العرض .

(ل) وتتميز جريمة الإجهاض في الدانمرك بأن عقوبتها خفيفة ، بل أجاز إعفاء المرأة من العقوبة عند توافر أسباب معينة حددها القانون .

(م) وفي تشيكوسلوفاكيا تعنى المرأة من العقاب إذا لم تكن متروجة ، ونص على تشكيل لجنة يعهد إليها التصريح بإجراء الإجهاض الطبي .

(ن) وبموجب القانون الصادر في استونيا سنة ١٩٢٩ لا عقاب على المرأة التي تجهض نفسها إذا كان حملها في الثلاثة أشهر الأولى .

(س) وكان القانون الروسى الصادر سنة ١٩٠٦ يعاقب على الإجهاض الذى يقع من الأم أو من غيرها ، ويرفع العقوبة إذا كان الإجهاض قد تم بغير رضاها أو كان الفاعل طبيباً أو قابلة . وفي هذه الصورة يحوز حرمان الفاعل من مزاوله المهنة لمدة مؤقتة مع نشر الحكم في الجرائد .

وفي سنة ١٩١٧ صدر قانون ألغى العقاب على الإجهاض ، ومن ثم أصبح فعلاً مباحاً ، ثم في عام ١٩٢٠ حرم إجراء عمليات الإجهاض إلا في المستشفيات الحكومية ، فكان العقاب يلحق كل من يقوم بالإجهاض من مكان غير مؤهل بالاستعداد الطبي اللازم ، أو إذا كان مؤهلاً فإنه يجرى الإجهاض في ظروف غير صحيحة ، كما يلحق العقاب بمرتكب الإجهاض إذا تم بغير رضا المرأة أو أدى إلى وفاتها .

وفي عام ١٩٢٢ قصر الإجهاض على الأحوال التي تدعو إليها ضرورة صحية أو يخشى فيها من انتقال المرض إلى الطفل بالوراثة أو يكون الحمل قد حصل نتيجة اغتصاب أو خداع ، أو يكون واقعاً على قاصر غير متروجة ، أو حاصل من رجل له سلطة على امرأة ، أو على امرأة غير متروجة تعيش بمفردها ولا عمل لها وتقاسى ظروفًا مادية شديدة ، أو على زوجين عاطلين عن العمل مدة طويلة ولا تساعدهما ظروفهما على تربية الأطفال . وفي سنة ١٩٢٧ حرم الإجهاض بعد الشهر الثالث من الحمل . وأخيراً في عام ١٩٣٦ عادت روسيا إلى اعتبار الإجهاض جريمة معاقباً عليها في غير أحوال الخطر على صحة الأم أو خوف انتقال الأمراض الوراثية إلى الأطفال ، على أن لا تجرى العملية في هذه الأحوال إلا في المستشفيات الحكومية أو في دور الولادة .

(ع) وفي الأرجنتين يجوز للطبيب أن يقوم بالإجهاض في حالات الضرورة، كوقاية الأم من خطر على صحتها ، أو إذا كان الحمل نتيجة اغتصاب .

(ف) ويحرم قانون عقوبات سيام الصادر سنة ١٩٠٨ فعل المرأة التي تجهض نفسها أو توافق على ذلك ، وكل من يقوم بالإجهاض . وتشدد العقوبة إذا وقع الإجهاض من طبيب أو قابلة أو مقابل مكافأة أو بغير رضا من المرأة الحامل. ولا عقاب على الشروع في الإجهاض الذي يقع من المرأة أو غيرها

(ص) ويحرم قانون الجمهورية الصينية الصادر سنة ١٩٣٥ فعل المرأة الحامل التي تجهض نفسها أو تترك الغير يجهبها ، ويشدد العقوبة على الفاعل في حالة ما إذا كان غرضه تحقيق ربح ، أو تم الفعل بغير رضا المرأة أو أدى إلى وفاتها ، بل حتى ولو أسفر عن مجرد جراح بالغة . ويعنى القانون الفاعل من العقاب إذا اقتضت الإجهاض ضرورة . ولا يعاقب على الشروع في الإجهاض إلا إذا كان بغير رضا المرأة الحامل ويلحق العقاب كل من يقوم بواسطة الكتابات أو الرسوم أو غير ذلك من الطرق بالإرشاد علانية عن الوسائل أو المواد المخصصة للإجهاض . وكذلك من يعرض علانية خدمات غيره في هذا الصدد .

(ق) ويعاقب قانون أيسلنده الصادر سنة ١٩٥٠ المرأة التي تجهض نفسها على أنه يجوز إذا توافرت ظروف مخففة خاصة أن تعفى من العقاب . ويعاقب الشريك في الجريمة ولو وقعت بناء على رضا المرأة . وتشدد عقوبته إذا قصد الربح أو أدى الأمر إلى وفاة المرأة أو كان الإجهاض بغير رضاها .

(د) ويحرم القانون اليوناني الصادر سنة ١٩٥٠ فعل المرأة التي تجهض نفسها وكذلك من يجهبها سواء رضيت بذلك أم لا .

وكذلك الشأن بالنسبة لقانون جرينلاند الصادر سنة ١٩٥٤ . والقانون البلغاري الصادر سنة ١٩٥١ .

(ش) ويعاقب القانون العراقي على الإسقاط سواء قامت به المرأة الحامل بنفسها أو قام به غيرها ، وسواء رضيت به المرأة أو لم ترض . وتختلف العقوبة في كل صورة عن الأخرى . ويشدد القانون فيها إن أسفر الفعل عن وفاة الأم أو متى كان المسقط طبييا أو من في حكمه . ولا يعاقب القانون على الشروع

فى الإجهاض إذا كان الفعل قد تم برضاء المرأة ، أما إن انتفى الرضاء أو وقع من طبيب أو من فى حكمه تقوم الجريمة ، لأنه فى الحالة الأولى لا يقع ضرر حقيقى ، فليست هناك فائدة عامة أو خاصة من فرض العقوبة .

(ت) ويعاقب القانون السورى المرأة التى تجهض نفسها أو ترضى للغير بإجهاضها ، وكذلك كل من يقوم بالإجهاض . وتشدد العقوبة إذا انتفى رضاء المرأة أو أدى الأمر إلى وفاتها ، أو كانت الوفاة نتيجة استعمال وسائل أشد مما رضيت به المرأة الحامل . وتستفيد المرأة التى تجهض نفسها محافظة على شرفها بعقوبة مخففة ، وكذلك من يقوم بالإجهاض محافظة على شرف إحدى فروعها أو قريباته حتى الدرجة الثانية . ويعاقب القانون كذلك على البيع أو العرض للبيع أو الاقتناء بفرض البيع لكل الوسائل المانعة من الحمل أو المجهضة . وتشدد عقوبة جريمة الإجهاض إذا كان المسقط طبييا أو من فى حكمه ، وتشدد كذلك بالنسبة للبائع إذا اعتاد على ذلك مع غلق محله ، ويترتب على حكم الإدانة منع المحكوم عليه من مزاولة المهنة .

(ث) ويجرم القانون اللبى فعل المرأة التى تجهض نفسها أو ترضى بالإجهاض . وتشدد العقوبة على الفاعل إذا تم بغير رضاء المرأة أو أدى إلى وفاتها أو نتج عنه أذى شخصى جسيم أو خطير أو إذا كان الفاعل طبييا ومن فى حكمه . وتخفف العقوبة فيما بين النصف والثلثين وإذا ارتكب الإجهاض صيانة لمرض الفاعل أو أحد ذوى قرباه .

٥ - الإجهاض فى التشريع المصرى :

أما التشريع المصرى فإنه يعاقب على الإسقاط العمد سواء وقع من المرأة على نفسها أو وقع من غيرها عليها ، وتشدد العقوبة إذا استعملت وسائل العنف على المرأة الحامل أو كان المسقط طبييا أو جراحا أو قابلة أو صيدليا ، ولا يعاقب على الشروع فى الإسقاط .

والقواعد المستقرة فقها وقضاء فى مصر أن الإسقاط لا يعاقب عليه إلا إذا تعمد الفاعل النتيجة ، وهذا يتطلب بداهة سبق علم الفاعل بأن المرأة حامل ، ولهذا إن كان اعتداء الفاعل قد قصد به مجرد المساس بالجسم دون

إسقاط الجنين ولكن هذه النتيجة تحققت فإنه لا يسأل إلا عن جريمة ضرب أو جرح على حسب الأحوال .

وإذا كان الإسقاط متعمدا ولكن أوجبه الضرورة فإن المسؤولية ترتفع عن عاتق الفاعل تأسيساً على المادة ٦١ من قانون العقوبات ، إذ أريد بالإجهاض دفع خطر حال على المرأة لا يمكن دفعه بوسيلة أخرى ، ولم يكن لها دخل في حلوله . ويتمثل هذا في الصورة التي يكون فيها الغرض من الإجهاض إنقاذ حياة الأم ، وهي مسألة متروكة لرجال الطب ثم تقدير القضاء .

وتشدد العقوبة إذا ما التجأ المسقط في سبيل تحقيق غرضه إلى وسائل العنف في حين أنه لو كانت الأم هي التي اتخذت وسائل العنف لعوقبت بأخف منه ، ولقد رد الحكم الصادر في ٩ مايو سنة ١٩١٢ من محكمة أسيوط الابتدائية (المجموعة الرسمية سنة ١٣ ص ١١٧) علة التفرقة إلى أن فعل الشخص يتناول الإضرار بشخصين الأم والجنين ، في حين أنه في الحالة الثانية إن كان للأم أن تؤذى نفسها فليس لها إيذاء الجنين ، لأنه أمر ينطوي تحت نص القانون .

وكذلك يشدد القانون العوبة إذا توافرت في الفاعل صفة خاصة تجعله على علم بالوسائل المؤدية إلى الإسقاط ، وهو الطبيب ومن في حكمه . وقد أضيفت القابلات إلى القانون سنة ١٩٠٤ لتوافر العلم لديهن بذلك .

٦ - خاتمة :

عنيّا بذكر مختلف القواعد التي أخذت بها كثير من التشريعات في العالم ابتغاء أن نستقرئ منها المسائل الكلية التي تفيد فيها نحن بصدد من بحث . والذي يمكن استخلاصه مما سلف عرضه أن الشعور الإنساني والعاطفة الدينية لا يرتضيان إجهاض المرأة بعد الحمل ، ويعتبرانه جريمة في حق الدين والمجتمع معاً . بيد أن هذه العقيدة لم تبق ثابتة على مرور الزمن ، وإنما تناولتها يد التعديل تحت ضغط الظروف أو لأسباب اقتضاهاها المقام في ذلك الوقت على خلاف في التشريعات المتعددة .

فن القوانين ما قصر التجريم على فعل من يقوم بإجهاض المرأة الحامل دون أن يمتد العقاب إليها شخصياً ، والبعض منها يحرم فعل الاثنين معاً . وكذلك نجد من التشريعات ما يخفف العقوبة على المرأة الحامل إذا قامت بالإجهاض وأحاطت بها ظروف دفعها إليه كستر عارها ، في حين أن غالبية القوانين لا تعنى بالنص على هذا السبب صراحة تاركة الأمر لتقدير القاضي . ويكاد يكون الإجماع منعقداً على تشديد العقوبة على مرتكب الإجهاض إذا توافرت فيه صفات خاصة تتعلق بعمله وتمكنه من العلم بوسائل الإجهاض ، كالطبيب ومن في حكمه على ما سلف ذكره ، لأن الأصل هو أن يكون استعماله لما حصل عليه من علم في غير مجال الإجرام .

كما أن تشديد العقوبة يلحق الفاعل إذا حرم الأم من الجنين على غير إرادتها ، كما في صوري الإكراه والحداع ، إذ فيه اعتداء على الأم وعاطفتها فوق المساس بالجنين ذاته. ويلحق التشديد كذلك من أدت وسائله إلى موت الأم . وإذا أوجبت الضرورة إسقاط الحمل ، خرج مرتكبه عن دائرة التجريم عملاً بالقواعد العامة في المسؤولية الجنائية ، وإن عني بعض القوانين بالنص على ذلك صراحة .

هذا عن قواعد التجريم ، ولكن التعمق والتقصي في أسباب صدور التشريعات يكشف لنا عن ظاهرة أخرى أساسية في هذا البحث ، وهي أن أحكام الإجهاض — تخفيفاً وتشديداً — تنبع من ظواهر اجتماعية واقتصادية في الدولة . وأجلى مثال لهذا هو التشريع السوفيتي فلقد مر بعدة أدوار تبعاً لسياسة الدولة في التحديد من النسل أو الإكثار منه ، تحقيقاً لأهداف نرى إليها . ويتمثل هذا في إجازة الإجهاض إذا كان الحمل لم يبلغ مدة معينة ، لأنه يميز التحديد من النسل على أن لا تتعرض حياة الأم للخطر .

ونحن نرى أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية — لا سيما بالنسبة للإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة — توجب معاودة النظر في جريمة الإجهاض بشكل تراعى فيه الناحية الدينية وضمان صحة الأم بتنظيم تضعه الدولة لتحقيق به خطورة النتائج التي تترتب على بقاء جريمة الإجهاض بوصفها الراهن في التشريع .

وهذا الأمر ينبغي أن يتضمن الأحكام التالية :

- ١ - يجوز لإجهاض المرأة الحامل إذا زاد عدد الأولاد في الأسرة على ثلاثة .
ويشترط رضا الأب والأم - إن كان الرجل على قيد الحياة - لإجراء الإجهاض .
- ٢ - يكون الإجهاض بمعرفة طبيب إخصائي .
- ٣ - توضع قواعد محددة لضمان تنفيذ الشرطين السابقين .
- ٤ - ويمنع إجهاض من تجاوز حملها الشهر الثالث ، لما في هذا من خطورة على حياة الأم .
- ٥ - وبعد إضافة القواعد السالفة إلى القانون ، تبقى أحكام الإجهاض الواردة في قانون العقوبات على ما هي عليه ، لتطبق فيما عدا ما تقدم .

L'AVORTEMENT EN DROIT PENAL EGYPTIEN

Par

DR. H. MARSFAWI

Faculté de Droit - Université d'Alexandrie

L'importance de cette étude se manifeste en ce qui concerne la relation entre l'avortement et la limitation des naissances. Très souvent on a recours à l'avortement comme un moyen pour atteindre ce but. La loi considère l'avortement comme un délit plus ou moins sérieux. Peut-on donc étudier ce délit à la lumière des développements sociaux et économiques ?

Le point de vue des législations anciennes et modernes varient à l'encontre du délit d'avortement selon les circonstances sociales, économiques et politiques. Presque toutes les législations punissent l'acte d'avortement. Mais les divergences de vues se réfèrent aux éléments constitutifs de délits, les conditions de responsabilité ou encore selon le degré de peine déterminée à l'égard de chacun des participants au crime. Même s'il existe certains régimes qui ont détaché de l'acte d'avortement son caractère criminel, ils ont renoncé à cette généralisation en établissant certaines conditions qui déterminent l'existence de l'infraction.

La législation égyptienne, en particulier, considère l'avortement comme un crime et n'édicte la non-responsabilité que selon les règles générales comme par exemple en cas de nécessité.

Toutefois, étant donné l'accroissement disproportionnée de la population en Egypte, à cause de la limitation de la surface de terre exploitée et l'insuffisance du développement industriel, nous pouvons considérer le cas d'avortement licite sous les conditions suivantes :

1. Le nombre d'enfants dans la famille devrait dépasser le nombre de trois.
2. Le consentement des époux s'ils sont vivants ou de la femme en cas du décès du mari serait exigé.
3. l'avortement devrait être avant l'échéance de trois mois de conception.

* * *

الجريمة في اتحاد جنوب أفريقيا

أسبابها وكيفية مواجهتها

Crime in South Africa

موجز مقال الدكتور روبرت وليامسون

The Journal of Criminal law, Criminology & Police Science

Volume 48, N. 2 (pp. 185-192) July-August 1957.

النسبة المئوية للجنايات	عدد الجنايات فقط	الجرائم عامة الجنايات والجناح والمخالفات	الجماعات السلالية
٤	١٠,٥٧٣	٥٦,٣٧٣	أوروبيون
٥	٤٥,٣٠٠	٨٦٨,٠٠٧	أفريقيون
١,١	١١,٤٨١	١١٤,٠٨٠	مولدون
٣	١,١١٥	٢٤,٩٢٨	آسيويون
٠,٠٠	٢١	٠٠٠	غير معين
	٦٨,٥١٠	١,٠٦٣,٣٨٨	المجموع

مقدمة :

تتم ظاهرة الجريمة في اتحاد جنوب أفريقيا بتقدها الشديد ؛ بسبب كثرة العناصر والسلالات التي ينتمي إليها سكان الاتحاد . وتقسم هذه العناصر إلى أربع جماعات رئيسية :
١ - الأوروبيون : (وهم مناصفة بين الإنجليز والهولنديين) . وعددهم ٢,٦٤٣,١٨٧ نسمة .

٢ - البانتو Bantu : وهم الأفريقيون الأصليون . ويبلغ عددهم ٨,٥٣٥,٣٤١ . ويقتنون المدن ، ومساكن الغلاسين المنتشرة على حدود أراضي الأوروبيين .

٣ - المولدون : وهم موليد زيمبات غنطقة بين الأوروبيين والأفريقيات . وعددهم ١,٠٢,٣٢٣ نسمة .

٤ - الآسيويون : وأغلبهم من الهند ، ويبلغ عددهم ٣٦٥,٥٢٤ نسمة .

وبين الجدول التالي مجموع الجرائم بوجه عام ، والجنايات بوجه خاص ، وتوزيعها بين الجماعات السلالية في حكومة الاتحاد وذلك من الإحصاء السنوي الرسمي لسنة ١٩٥٢ .

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الجنايات بين المولدين ، فإن هذه الدراسة تركز اهتمامها على مشاكل « البانتو » لاعتبارين :

- لأنهم أهل البلاد الأصليين .
- وتتكون منهم الغالبية الغالبة من السكان حضارة البانتو :

- وتتم حضارة البانتو الأصلية :
- تنظيم سياسي دقيق ، يؤكد سلطات واسعة لرئيس القبيلة .
- نظام تعدد الزوجات ، وإباحة العلاقات الجنسية قبل الزواج .
- الزراعة وقطعان الماشية قوام الاقتصاد ،

(١) قام بتلخيص هذا البحث الأستاذ مكرم سمعان خليل الباحث المساعد بالمعهد القوي للبحوث الجنائية بالقاهرة .

ثانياً : القوانين الجنائية العادية .

أسباب الجريمة :

كثير من أسباب الإجرام في اتحاد جنوب أفريقيا ، يماثل أسبابه في المناطق الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية .

أولاً : وأهم هذه العوامل سياسة « التمييز العنصري » التي أدخلت بها السلطات منذ ٣ قرون ، وتفاقم أمرها بقوانين العزل والتمييز لسنة ١٩٤٨ . وتمثل الجوانب غير الإنسانية ، لهذه السياسة فيما تمارسه الدولة من الضغط والاضطهاد للشعوب الملونة في الكتاب . وفي الجوازات الكثيرة التي تحد من حركة الأفريقيين والمولدين وتعرّضهم عن الأوروبيين . مثل :

● الشارات التي تشير إلى تخصيص كثير من الأماكن العامة البيض فقط .

● تضييق مجالات العمل ، باستثناء الأعمال الدنيا قليلة الأجر ، والتجاري والمراوغة في دفع الأجور .

● الإسكان في محسكرات منزلة ، ومضايقات الكشف عن « جوازات المرور » .

● قلة عدد المدارس المخصصة لهم (مدرسة لكل ٤٣٠ أوروبي مقابل مدرسة لكل ١٠٨٥٠ أفريقي) وتحميهم عبء دفع مصروفات باهظة لانخفاض نصيب الطالب الأفريقي من ميزانية التعليم (١١٦ دولاراً للأوروبي مقابل ٢١ دولاراً للأفريقي) .

● الاشتباه السياسي والاتهام بالشيوعية . وقد تمررت إلىهم الشيوعية كوسيلة لمواجهة سياسة التمييز العنصري وغير ذلك كثير من التشريعات التي تخالف المبادئ الأولية لحقوق الإنسان ، مثلما يحدث لأمتالهم في الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً : ويعد الصراع الحضاري Culture Conflict من العوامل الرئيسية في إجرام الأفريقيين . فالكثيرون من البانتو النازحين من الأعراس نحو المدن ، يواجهون فيها حضارة جديدة ومغايرة تماماً

والتعامل والتسويق يقوم على « المبادلة » .

● سيادة القيم والتقاليد القبلية ، وعبادة الأسلاف .

وقد طرأت عليها الحضارة الأوروبية المعقدة التي تعمل على أن تتجه بنظم البانتو إلى :

● تحطيم أسلوب الحياة القبلي تحت ضرورة الهجرة والانتقال إلى مراكز العمل أو لعدم استقرار المعالة بينهم .

● إلغاء نظام تعدد الزوجات ، وتضييق نطاق الأسرة .

● الأخذ بأسلوب الحياة الحضرية

● إشاعة الزعم بتفوق العنصر الأوروبي ، ووضع البانتو في مركز أدنى .

● انتهاج سياسة العزل والتمييز العنصري التي أشاعت الاضطراب في أنحاء الاتحاد .

القانون الجنائي :

تتأثر قوانين الاتحاد عمومياً باتجاهات القانونين : الروماني - الهولندي والإنجليزي اللذان يتسمان بمجمود نظمهما .

والقوانين الجنائية في الاتحاد نوعان :

أولاً : قوانين دستورية ، وتشمل عدداً لا حصر له من مواد معدة لتنظيم السلوك المباح للبانتو ، مثل قوانين :

● تنظيم إنتاج المشروبات الكحولية الوطنية

● وأشدها خطورة ، قوانين المرور التي

تحد من حركة البانتو في ميادين العمل والتعليم والإسكان . ومخالفات هذه القوانين تشمل ٧٠٪ من جرائمهم .

ويجى تقضى بأن يحمل الأفريقي عدداً من « جوازات المرور » في تنقلاته المختلفة :

ليعود مريضاً في بلدة أخرى ، أو في البحث عن عمل ، أو الخروج بعد ساعة حظر التجول .

وقد يستثنى من بعضها ، بعض المشهود لهم بحسن سلوكهم ، وكبار السن ، والمتقنين .

ولى اعتناء على البيض يقابل بمقوبات غليظة غير عادلة - كما هو الشأن في أمريكا - في حين أن الاعتناء الداخل بين الأفريقيين يكاد لا يشير ائتياءاً . والفلسفة العقابية السائدة في الاتحاد ذات شقين :

- ١ - العقاب الرادع لغير البيض .
 - ٢ - الاتجاه الإصلاحى للأوروبيين .
- لذلك تنتشر المقوبات البدنية حتى الاعدام ، وتنفذ بقسوة ضد أهل البلاد والمولدين عموماً . أما مواجهتهم لمشكلة جناح الأحداث فهى مواجهة قاصرة بسبب قلة ضباط المراقبة الاجتماعية ، وقصص بيوت الكفالة مما أدى إلى التوسع في إرسال الجنائين إلى المؤسسات العقابية
- ٤ - السجنون : تشرف على سجون الأفريقيين هيئة غير مدربة . ولا يتبع أى إجراء لتضيف النزلاء لشدة ازدحام السجون . وحالة السجنون عموماً سيئة للغاية ؛ فلا رعاية صحية فيها ، والتغذية سيئة ، والحاجات الأساسية مهمة ، ولا يوجد أى نظام لاعداد السجنون للحياة الاجتماعية ، فضلاً عن عدم تقديم أى رعاية لاحقة لمن يفرج عنهم .

خاتمة :

خلاصة الأمر : النظام الاجتماعى المختلط في اتحاد جنوب أفريقيا يضع العقوبات والصعوبات أمام عملية تطبيع البانتو والمولدين . وتشمل المجتمع مخاوف دائمة بسبب التوترات الناشئة عن الصراع القائم بين البيض والمولدين . وينبغى أن تستجيب حكومة الاتحاد للنداءات الإنسانية التى يدعو إليها في إصرار بعض المتقدمين لإصلاح :

- القوانين الجنائية .
- نظام قوات الأمن .
- سلطات الاتهام والقضاء الدافع .
- إجراءات المحاكمة .
- توحيد الفلسفة والجهاز العقابي لكي يتجه كلاهما نحو علاج المجرم وإعادة تأهيله .

لخصارتهم ؛ تتميز بسرعة الحركة ، والعلاقات الثانوية غير المباشرة ، ويقوم التسويق فيها على التثقل . فلا تفيدهم أساليب الحياة القبلية وتقتصر قدرتهم عن التكيف السريع مع مواقفها المعقدة ، فيقبلون أنهم ملقبون أزاء هذه القيم الجديدة والقوانين الغربية .

ويعانى الأفريقى كثيراً من الصد والحزمان لأن الحاجيات والريجات الجديدة والملحة التى أثارها فيه الحياة الحضرية ، يحول فقره وعوزة دون إشباعها . وكانت ٨٤٪ من حالات الطلاق بسبب الهجرة بحثاً عن العمل والاضطرار إلى الإقامة في معسكرات العزل ، حيث تشبع بينهم الجنسية المثلية ، في حين يكثر البقاء والمواليد غير الشرعيين في المدن .

معاملة المجردين :

- ١ - قوات الأمن : وتشغل وظائف الرؤساء من أدنى الطبقات الأوروبية ، وتتخذ القوات العاملة من الأفريقيين ، نظير أجور ضئيلة .
- ٢ - القضاء والمحاكم : يشغل الأوروبيون وظائف القضاء والمخلفين ، وتصدر أحكامهم متأثرة بسياسة الحكومة ، وتتماز غالباً لصالح البيض .

ولا تؤمن الدولة حق الدفاع المتهم إلا في حالة احتمال الحكم بإعدامه ، وغالباً ما يتجاهل القضاء هذا الحق ، بل يرفضون إجابته إذا طالب به المتهم .

أما المحامون فهم غالباً غير مدربين ، ويتقاضون أجوراً تافهة .

- ٣ - المقوبات : توقع المقوبات بحسب تقدير القاضى وتبعاً لاعتبارات :

- المنصر الذى يتنى إليه المتهم .
- ودرجة خطورة الجريمة .

مسئولية الصحافة في نشر أخبار الجريمة

ذلك معارك دامية ضد رجال السياسة والقضاء الذين كانوا يستأثرون بالميدان كله ويهيمنون الصحافة بأنها تسطر كل ما يريدون الاحتفاظ به . وقد خلقت تلك المعارك القديمة جروحاً لم تنسل بعد في علاقة الصحافة برجال السياسة والقضاء . وليس من المبالغة في شيء القول بأن الجزء الأكبر من قصة إقامة صرح الحرية البريطانية قد تركز حول الصراع الذي خاضته الصحافة بمناقشة الأمور التي كان رجال السياسة والقضاء يفضلون الاستئثار بتدبيرها ، وإن الشعب ما كان ليظفر بما ظفر به من حرية لو أن النصر كان حليف رجال السياسة والقضاء في معركتهم مع الصحافة .

أما بالنسبة لعلاقة الصحافة بالقضاء ، فإنه من الخطأ افتراض أن الصحافة في إنجلترا لا تستطيع أن تنتقد قاضياً أو أن تنتقد ما يحدث في المحكمة . ولكننا لا يسعنا إلا توجيه النقد إلى القانون ذاته فهو يمنح سلطات واسعة للقضاة ، وغير مثال على ذلك القانون المتعلق بإهانة المحكمة Contempt of Court فإنه هذا القانون قاس ويحمل اختصاص القاضى في التصرف إذا تعلق الأمر بإهانة المحكمة تحكيمياً غير محدود لدرجة أن مجلس العموم أقرى منة

إن العلاقة بين نشاط الصحافة وبين القضاء تمر اليوم بأزمة في إنجلترا ، فبينما نجد القاضى السابق ديننج Denning يصف الصحافة بأنها حارس العدالة الأمين ويعلن أن علائقية إجراءات المحاكمة تعتبر من المبادئ الأساسية التي يجب احترامها ما لم يوجد ما يدعو إلى السرية ، فإننا نواجه حقيقة مضمونها أن الحكومة البريطانية قد شكلت لجنة لتقرر ما إذا كانت إجراءات التحقيق الأولى في الجرائم الهامة يجب أن تستمر في علائقتها أم أن من الضروري إحاطتها ببعض القيود .

والواقع أن القيود التي تحكم الصحافة في إنجلترا شديدة باهظة بالنسبة لتلك التي تحكم الصحافة في الولايات المتحدة . ولكنها لم تكن محل منازعة في الماضي طالما كان الاعتقاد سائداً بأن هذه القيود تساهم في إقامة صرح العدالة البريطانية بضمان محاكمة عادلة لكل متهم في أى جريمة .

على أنه يحسن بنا العودة قليلاً إلى الماضي لعقد مقارنة بين أوجه نشاط الصحافة : كان ظهور الصحافة على المسرح متأخراً من الوجهة التاريخية ولذا كان عليها أن تشق لها طريقاً لتثبت وجودها وقد خاضت في سبيل

(١) عن كلمة ألقاها المستر برى هوكينز المحرر التقضائى بصحيف بيفر بروك في اجتماع قسم القانون الجنائى بجمعية المحامين بالولايات المتحدة الأمريكية في صيف ١٩٥٧ بلندن .

يمكن أن تضر أو تؤثر في الدعوى ، بل إن هناك حكماً أصدره القاضي هـ. هـ. فيز *Mr Justice Humphreys* يقرر فيه أنه لا يجوز أن ينشر في الفترة ما بين صدور حكم الإدانة وبين نظر الاستئناف أى معلومات قد تصل إلى علم القضاة الذين سينظرون الدعوى في الاستئناف مما يحتمل منه أن تؤثر في عدالتهم أو في تقديرهم السليم للدعوى المروضة ، فالدعوى لا تعتبر في تلك الفترة متجنية ويمكن أن يعتبر نشر المعلومات غير الصحيحة إهانة للمحكمة .

وأخيراً . . فإن لدينا من الأدلة ما يجعلنا نؤكد أن نشر أخبار الجريمة يعتبر رادعاً للجريمة ، لأنه يجعل التذير بأن الجريمة لا تفيد . فالصحافة والإذاعة والتلفزيون يمكن - إذا استخدمت بمهارة وحكمة - أن تساهم مساهمة فعالة في منع الجرائم وكشفها ، ذلك أن تكرار نشر أخبار القبض والمحاكمات والأحكام في الصحف يوماً بعد يوم يحدث بعض التأثير على النفوس الميالة إلى الإلجام . كما أن نشر أخبار الجرائم يساعد في القبض على مرتكبها إذ يسمح بتداول أوصافهم الشخصية على نطاق واسع مما يعرضهم لجيش من المتطوعين للقبض عليهم . كما أن ذلك يعرقل تحركاتهم إذا كانوا هاربين . وقد حدث في لندن أن قبض على قاتل خلال ساعات من ارتكابه لجريمه ، وكان الفضل في ذلك لنشر صورته في الصحف إذ تعرف عليه سائق سيارة أجرة كان قد أوصله إلى مكان ما فأرشد عنه .

وقد يرى البعض أن كتابة المقالات عن الجريمة قد يعلم جيلاً جديداً من المجرمين ويهدم الوسائل التي يستخدمها المجرمون المهرة في ارتكاب جرائمهم ، ولكن الأرقام الإحصائية المأخوذة من مكتب السجلات الجنائية تثبت أن مقابل كل مجرم في هذه البلاد ألفاً من المواطنين

١٩٠٦ ضرورة إتخاذ إجراء لتعريف هذا الاختصاص وتعليمه . ولكن هذا القرار لم يتخذ شكل القانون بعد رغم مرور ما يزيد على خمسين عاماً على صدوره .

ويرى بعض القضاة في الوقت الحالي ضرورة منع نشر أخبار التحقيق الأول وذلك بفرض ضمان تحقيق المحاكمة العادلة . والواقع أن منع نشر تلك الأخبار يجب ألا يترك لتسكك القضاة وإنما يجب أن يصدر بقانون . فن حق الجمهور أن يعلم ما يجري داخل المحاكم ، ونشر أخبار القضايا هو حماية للجمهور من إساءة استعمال السلطة . وإن من سمات المجتمع الحر أن يكون مثلو السلطة فيه قابلين للنقد كغيرهم من الأفراد ، ولا يتحقق هذا طبعاً إلا بضمان الحرية للصحفيين .

والحقيقة أن مبدأ الذي يحكم الصحافة أو يجب أن يحكمها هو أن « نشر الأخبار للجمهور هو ثقة عامة » فالحرر عند ما يكتب قصة تؤثر على مصالح الناس وتنشر الجريدة هذه القصة ، فإنه في الحقيقة يقول للقارئ : هذه هي الحقيقة بقدر ما نعلم : وهذه هي الحقائق الصحيحة ، ويمكنك أن تبني حكمك على أساسها . وهل هذا فإن حرية المحرر يجب أن تتوقف على قدرته على استخدامها لتحقيق الصالح العام .

والواقع أن هناك فارقاً كبيراً بين نشر أخبار الجريمة في إنجلترا وبينه في الولايات المتحدة . فبينما نجد أن الصحف الأمريكية لديها الحرية في أن تقول ما تشاء عن المتهم وتنتشر عن سوابقه وماضيه الإجرامى الكثير ، فإن الصحف الإنجليزية لا تملك أن تشير أى إشارة إلى أى جريمة سابقة للمتهم مهما كانت تافهة ، فإنه منذ بدء مطاردة المتهم وحتى وقت القبض عليه وخلال محاكمته وإلى أن يضع القاضي يده السوداء لينطق بالحكم فإن الشفاعة يجب أن تغلق وأعمدة الصحف يجب أن تغلق من أى حقيقة

رجال البوليس يقول متحدثاً إلى لجنة الجريمة في واشنطن « إنني لا أتفق مع هؤلاء الذين يقفون دائماً ضد نشر أخبار الجريمة ، فإن في الحقيقة أطالب بالتوسع في نشر أخبارها لكي توضع الجريمة في مكانها المناسب ، وتتكشف للناس بكل ما فيها من رعب وقذارة وعمد وعصيان ، وبهذه الطريقة فقط يمكن إيقاف الجمهور من سباته لينتدب موقفاً إيجابياً . »

ولا يسمى في ختام هذا إلا أن استمير التشبيه الذي شبه به مصدر أمريكي الحرر الذي يبحث عن الحقيقة من مصادرها الأصلية بالجنتي الذي يسير في كتيبة الحق متقدماً الصفوف شاهراً سيفه ليصل إلى الحقيقة التي تحرر الناس .

»

الذين يحترمون القانون ، أليس من المنطق إذن حماية الأولوف من المواطنين حتى لو عاظرنا مجرم يتبعه عدة مجرمين مقلدين ؟ ثم ما جدوى مهارة المجرم إذا كانت الضحية في حالة من اليقظة والاستعداد ؟ ويشمر الكثيرون بأن الصنادير يجب أن تحجب عنهم الحقائق المتعلقة بالجريمة ، وأن أخبار الجريمة يجب أن تمنع عن الصحافة ، وأن البرامج البوليسية يجب أن تستبعد من التلفزيون . ولكننا لا نستطيع أن نكافح مشكلة اجتماعية عن طريق إغلاق عيوننا عنها . ولن يمكننا أن نعلم النشر ونربيه عن طريق إخفاء النشر وأقصائه عن طريقهم . ولا يمثل هذا الرأي وجهة نظر الصحافة فحسب فإن المسترجح . إدجار هوفر وهو أحد كبار

المرأة كتهمة أو شاهد

Women as Defendants or Witnesses

R. GRASSBERGER مؤيد لمرأة لروالته جراسبرجر

International Criminal Police Review

وعلى ذلك فلكي يكون الشخص محققاً ناجحاً يجب أن يعترف بضعفه إزاء ذلك الموقف وذلك بأن يحاول أن يتحكم في مشاعره حتى لا يدفع لمثل هذا التأثير وسيلة إلى نفسه بل ويجب أن لا تتغلب نظراته إلى المرأة حيث أنه كونها طرفاً في التحقيق ، وهذا يتحقق من طريق تقييم تصرفات المرأة أثناء التحقيق إلى حد ما ، كما في حالة مشها من التفتيش أو الجلوس في أوضاع مقربة ، وهو بدوره يجب أن لا يثير من الطريقة التي يتبعها عادة في التحقيق ، كما يحذر عليه أن يكون بمحضور الشهود بصفة سرية بل يحسن أن يكون بمحضور الشهود وذلك حتى يتجنب المشاكل الحالية أو المستقبلية التي قد تنجم من جراء ذلك .

تقتصر مهمة الادعاء أصلاً على الرجال ، أما النساء فقد يكون لهن دور في الاتهام أو الشهادة . والمرأة وهي أضعف بطبيعتها من الرجل في نواحي مختلفة إلا أن الطبيعة قد زودتها من ناحية أخرى بوسائل تمكنها من التأثير على الرجل تأثيراً يوقه تحت سيطرتها ، وهي بالتالي قد تتغلغل هذا سبيل التحقيق أغراضها . والمحقق كأي رجل آخر قد يقع تحت تأثير المرأة إذا ما مثلت أمامه في إحدى هذه الأدوار ويتبين ذلك من التغيرات التي تطرأ عليه حيث أنه فهو يحاول الاعتدال في جلسته ، إصلاح رباط عنقه ، تغيير أسلوبه في الحديث وفي مواجهتها ، وهذا بالتالي قد يؤثر في موضوعية التحقيق .

تضحى في سبيل ذلك ، أما إذا تحولت العاطفة إلى كراهية فقد يصل بها الأمر إلى الرغبة في التخلص نهائياً من الطرف الآخر أيما كانت الطريقة التي تحقق بها رغبتها .

وعلى ذلك إذا بدأت المرأة تتأثر بشخص المحقق فيجب حينئذ اتخاذ بعض التحفظات حتى لا تنأى في هذا الأمر كتجليدها من ذكر التفاصيل التي لا داعي لها وبصفة خاصة في حالة إبداء الأقوال الكاذبة التي تؤدي إلى التناقض في الشهادة وبالتالي إلى عرقلة إجراءات التحقيق ويسهل على المحقق اكتشاف تلك الأكاذيب نظراً إلى أنها قد ترجع إلى حالات عقلية غير طبيعية وذلك كما إذا تعلق الكذب بوقائع ثابتة أصلاً لا يحتاج إلى دليل لتأييدها .

ويرى هانز جروس أن دورات الحيض قد تؤثر على مدى نمو الحالة العقلية لدى المرأة فهي قد تبذل جهداً في سبيل إخفاء ما تشعر به من آلام وهذا مما يكسبها خبرة من وراء تحكمها في ذلك وبالتالي تصبح أشد قدرة على إخفاء مشاعرها وأفكارها .

ويظهر أثر هذه الاضطرابات التي تتعرض لها المرأة بوجه خاص - عند بلوغ سن اليأس بما يؤثر على موقفها إذا استدعيت كشاهدة أو متهمة إذ أن تلك الاضطرابات النفسية والسلوكية التي تصاحب فترات الحيض والحمل والرضاعة تجعل المرأة سريعة التأثر والانفعال بل وقد تؤدي إلى تقوية روح الأثرة وسب الذات لديها وقد يكون هذا هو السبب في تمييز امرأة فيا تبديه من بيانات وخصوصاً إذا ما وساحت أن تتجنب . وبالإضافة إلى ذلك فإن المرأة حينما تشعر أنها فقدت جاذبيتها ذلك السلاح الذي تعتمد عليه للتغلب على ضعفها أمام الرجل تصبح أشد حيلة في تحريف الحقائق في حالة إبداء الشهادة .

والمرأة يمكنها أن تستثير الرجل بطريق البكاء ، فهو سلاح قوي لديها يمكنها أن تحقق به ما عجزت عن تحقيقه بالوسائل الأخرى التي لجأت إليها والمحقق حينئذ يجب أن يتثبت فيا إذا كان هناك انفعال جلي أم أن الأمر لا يتعلق بمجرد التصنع في البكاء . وتوجد بعض الدلائل التي قد تفيد في بيان ذلك ، ففي حالة التصنع تجلب المرأة عادة إلى الصياح وتنبى سوء نظرها وبالاقتة من ظلم واضطهاد ، وقد يكون هذا مصحوباً بحركات غير طبيعية .

في مثل هذه الحالات يستحسن إيقاف التحقيق حتى تعود المرأة إلى حالتها الطبيعية - كما وأن مواساة المرأة ومحاولة التفاهم معها في حالة الانفعالات الجدية مما يفيد التحقيق إلى حد كبير وذلك لما تكون عليه حينئذ من ضعف يسهل التأثير عليها .

والمرأة قد تجلب إلى البكاء في بعض المواقف حين تحاول إخفاء الحقيقة وتلغيق الأدلة إذ يهيجها ذلك وفقاً للتفكير والتدبير . ولكن البكاء قد يكون وسيلة لتصميم بعض النواحي النفسية المكبوتة وإخفاء أثرها على المرأة . وعند ذلك يكون الاستجواب أكثر نجاحاً .

ويختلف التكوين البيولوجي للمرأة عن الرجل كما يبدو في عمليات الحيض والحمل والرضاعة وذلك نظراً لاختلاف دور كل منهما في الحياة . ويؤثر هذا التكوين الخاص على حالتها النفسية فتصبح حادة المزاج ويسهل استثارتها وقد يدنها هذا في سهولة إلى شهادة الزور بل وقد يصل هذا الأثر إلى تعرض المرأة لاضطرابات نفسية قد تنتهي بالاصابة بمرض عصبي يؤثر على شخصيتها بوجه عام .

وأن وظيفة المرأة في انجاب الأطفال قد يكون السبب في كونها أقوى من الرجل بالنسبة إلى العاطفة الجنسية ، ففي حالة الحب نجدها



عرض الكتاب « جريمة أصحاب الأعمال »

White Collar Crime

تأليف أدوين سيزرلاند EDWIN H. SUTHERLAND

نشر مكتبة دريدن بنيويورك The Dryden Press, New York 1949

عما قد جرى لبعض السبيل للفرار من وجه العدالة. كما أنه في دائرة العمل فإن اختلاف القوانين والإجراءات والسلطات التي تتولى الفصل في الأفعال التي تقع مخالفة لقوانين العمل ؟ هذا الاختلاف ليس من شأنه أن يؤثر في الصفة الإجرامية للفعل .

لذلك فإن الفرض الأساسي من هذا البحث هو محاولة فقد النظرية السابقة وذلك إذا ثبت وجود ما أطلق عليه الباحث White Collar Crime أي جريمة أصحاب الأعمال طبقاً لتعريف الذي أعطه به . إذ يرى أنها الجريمة التي يرتكبها شخص ينتمي إلى طبقة اقتصادية معينة ويشغل مركزاً اجتماعياً وله مكانة ، وذلك في دائرة عمله . فهو يستبعد الجرائم المادية التي يرتكبها هؤلاء .

منهج البحث :

اتبع الباحث الأسلوب الإحصائي . فقد لجأ إلى الحصول على سجلات خمسة وثلاثين اتحاداً في الولايات المتحدة . وكان أساس الاختيار هو حجم الاتحاد ونوع التخصص . إذ أن سبعين منها متخصصين في التجارة والصناعة والتأمين ، بينما الأخرى قائمة بشئون المنفعة العامة في الولايات المتحدة والحكومة الفدرالية . والمقصود بالاتحادات في هذا المجال هو أنها أشخاصاً ممنوعة تضم عدة متخفين في نوع معين

« الفقر والعوامل الشخصية والاجتماعية المرتبطة به هو العامل الأول إن لم يكن العامل الوحيد الذي يدفع إلى السلوك الإجرامي . »

هذه هي النظرية التي أخذ بها البعض نتيجة الأبحاث التي أجريت والتي تبين من خلالها ارتفاع نسبة الفقر وذلك بين الأشخاص الذين أدينوا في القضايا المختلفة . والباحث بدوره يرى أن هذه النظرية لا تقوم على أساس سليم ، إذ أن هذه العوامل لا تكفي لتفسير السلوك الإجرامي ، فقد اتضح من الإحصاءات الجنائية أن ٨٥٪ من الأحداث الجنائيين كانوا ذكوراً في حين أن كلا الجنسين كانا في نفس المستوى الاقتصادي ، كما توجد مناطق يسودها الفقر ومع ذلك فنسبة الجرائم فيها ليست مرتفعة ، وأن بعض الجماعات هاجرت إلى المدينة حيث يرتفع المستوى الاقتصادي ومع ذلك لم يتبين ازدياد نسبة الجرائم بينهم ، كما أجريت بعض الدراسات لبيان نسبة الجرائم في دائرة العمل ولم يتضح وجود أي رابطة بين فترات الكساد وارتكاب الجرائم عموماً أو جرائم الأموال بصفة خاصة .

ويرى الباحث كذلك أن الإحصاءات الجنائية لا تمثل حقيقة الواقع . وهذا يرجع إلى اختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية

(١) قام بهذا العرض الأمانة أمال عثمان الباحث المساعد بالمعهد القوي للبحوث الجنائية .

ورأى بمسؤولية الاتحادات تبعاً لذلك بصرف النظر عن اختلاف الإجراءات وطبيعة الجزاءات الموقعة حيث أوسع ذلك إلى ما يتسع به أصحاب الأعمال عن ثقافة وغفوة وتقدير الرأي العام لهم . ومن ثم فقد تناولت فتنة الآراء المعارضة كاللّي يتجه إلى ضرورة القصد الجنائي والتي يقضى بعدم مسؤولية الأشخاص المنعوية . وانتهى إلى أن هذه الجريمة التي يرتكبها أصحاب الأعمال والتي تتعلق بمسئلتهم لا تقع إلا عدية كما أنها في طبيعتها جريمة منظمة (١) . وقد أبان أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين جريمة السرقة .

١ - أدينت بعض الاتحادات أكثر من مرة .

٢ - لا تعبر الأحكام الصادرة عن النسبة الحقيقية للجرائم في تلك الطبقة .

٣ - يبدو التشابه في مدى تقدير واحترام الخيانة في الحالتين للقانون والحكومة والقائمين على الأمر .

٤ - ارتكاب هذه الجريمة قلما يؤثر على مركز صاحب العمل وذلك في حياته العملية .

٥ - إن اختلاف القوانين والإجراءات يبدو أثره على مدى اعتقاد كل من الفتنتين في إلحاق الصفة الاجرامية عند ارتكاب كل من هذه الجرائم .

٦ - اختلاف نظره الرأي العام إلى كل من خالف القانون في الحالتين .

٧ - المهني عليه يختلف في الجرميتين .

وتبين للباحث أن نسبة ارتكاب الجرائم

(١) يعرفها Alfred R. Lindenmull بأنها الجريمة التي تقتضى تعاون أو مساعدة عدة أشخاص أو جماعات لنجاح تنفيذها وهي تكون عادة جريمة مهنية وقد يكون التنظيم مرئياً وعاماً كما قد يكون غير رسمي قد يكون نهائياً كما قد يوضع له نظاماً خاصاً والتزامات وقد تجمع بين جماعات محدودة أو واسعة النطاق .

من التخصص سواء كان هؤلاء أفراداً أو شركات أو اتحادات أصغر نطاقاً ، وذلك تحقيقاً للسياسة الاحتكارية .

وقد تبين من اطلاع الباحث على هذه السجلات أن المجموعة الأولى قد صدر ضدها ٨٩٠ حكماً بينما يبلغ عدد الأحكام التي صدرت ضد المجموعة الأخرى ٧٦ حكماً . وهو يستعمل اصطلاح «حكم» بمعنى واسع يشمل إلى جانب الأحكام التي تصدرها المحاكم الجنائية والمدنية تلك القرارات التي تصدرها المحاكم واللجان المختصة .

وقد تناول تحليل تلك الأحكام وتفرغ في البيانات في جداول إحصائية . وأهم ببيان القوانين التي غرقت أحكامها ، والوسائل المختلفة التي اتبعت للوصول إلى ذلك ، والدافع إلى هذا السلوك وتاريخ صدورهما ، وعدد الأحكام التي صدرت قبل كل اتحاد والفرق بين الاتحادات في هذا الأمر .

نتائج البحث :

اتضح من تحليل تلك الأحكام أن القوانين التي خولفت أحكامها ترجع أساساً إلى قانون Sherman Antitrust Law الصادر سنة ١٨٩٠ وهو يحس حق المنافسة الحرة والنظام الاقتصادي الذي يقوم على حرية العرض والطلب . وقد لحق صدور عدة قوانين أخرى تحمي نفس الحق مثل تلك التي تمنع قيود التجارة وتخضع في الأسعار والتمويه في الاعلانات وإغفال حقوق العمال والاحتيايل في مزاوله العمليات المالية وتلك التي تحمي براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر والقوانين والنظم التي تصدر أثناء فترة الحرب .

وقد عرف الباحث الجريمة بأنها كل فعل ضار يحرمه القانون ويتولى التولية توقيع الجزاء على مرتكبه . وفي ضوء هذا التعريف تناول تلك الأفعال التي نسبت إلى الاتحادات وانتهى إلى أنها في طبيعتها لا تختلف عن الجرائم العادية

إلى أنهم جميعاً ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع الأمريكي.

- وإن كثيراً من موظفي الحكومة كانوا يشغلون مثل تلك المراكز بل إن الكثير يأمل في الحصول على ذلك عند تركهم الخدمة .

- كما وأن العمل له نفوذ كبير في أمريكا بل إن نجاح السياسة الحكومية ومن بمساعدة أصحاب العمل حيث تتركز الثروة في أيديهم .

ومن الظروف المساعدة كذلك سوء التنظيم الاجتماعي . ويقصد به دور المجتمع في وقوع الجريمة . . . إذ أن تعقيد السلوك في العمل وفتيته يجعلان من المتأخر الوقوف على حقيقته وبالتالي يصعب اكتشاف تلك الجريمة . كما وأن تغيير النظم الاجتماعية يستتبع عادة تغييراً في أنظمة العمل كما يحدث مثلاً في حالة تغيير النظام الاقتصادي السائد من نظام يقوم على المنافسة الحرة إلى النظام الاحتكاري حيث يمر رجال الأعمال بفترة من عدم اليقين كما تمر الحكومة والشعب بنفس تلك الفترة مما يبدو أثره في مدى رقابة الرأي العام على ما يجري في دائرة العمل .

وما انتهى إليه الباحث كذلك وجود ارتباط بين المستوى الاقتصادي للاتحاد ونوع ونسبة الإحكام الصادرة ضدها ، أما عن تفسيره لهذه الظاهرة فيتلخص فيما يأتي :

١ - مخالفة هذه القوانين لم تحدث اعتباطاً بل ترى الاتحادات من وراءها إلى تحقيق أغراض اقتصادية وعلى ذلك فإن عدم اختلاف الحالة الاقتصادية يجعل استجابات هذه الاتحادات في سبيل تحقيق أغراضها متقاربة . كما أن تهيئة الفرص لمخالفة القوانين كلما دعا الأمر إلى ذلك تكون واحدة إلى حد كبير .

٢ - والمخالفة الاقتصادية أثار كذلك في تحديده الاتحادات الأخرى التي يتعامل معها

تختلف طبقاً للمدى اتساع نطاق الاتحاد . إذ أن هذا يوفر له بعض المزايا كما في المساعدة على اخفاء معالم الجريمة وفي اختيار الجرائم التي يكون فيها احتمال التبليغ أقل سبباً وتلك التي يصعب فيها الإثبات .

وانتهى الباحث إلى تأييد تلك النظرية التي يأخذ بها معنى « المخالطة الفارقة Differential Association » وتقوم على أساس أن نوع الجريمة وأساليب ارتكابها يختلف طبقاً لما يوجد من فروق بين الجماعات . وفي سبيل تبرير ذلك درس تاريخ حياة بعض رجال الأعمال حيث تبين له أن الشخص قد يكون متتمياً إلى أسرة طيبة وأن تنشئته الاجتماعية كانت سليمة وحيث يبدأ حياته العملية وبالتالي فإن الأمر يقتضي اختلاطه بجماعات أخرى فتتجدد نفسه مدفوعاً إلى ارتكاب جرائم معينة وذلك إما اجباراً من رب العمل أو لارضاها أو محاكاة لزملائه وهكذا ، كما تبين أن الدافع إلى تلك الجريمة غالباً ما يكون لتحقيق أغراض اقتصادية .

ومن الأدلة التي أستند إليها كذلك أن هناك ظروف تساهم على ارتكاب هذه الجريمة . إذ أن طبقة أصحاب الأعمال بعيدة عن فقد الهيئات العامة المدمرة من الرأي العام مثل الصحافة وغيرها نظراً إلى أن المستويين في تلك الهيئات غالباً ما يكونون من نفس المستوى الثقافي لأصحاب الأعمال القامحين على أمر تلك الاتحادات كما أنها تحقق أرباحاً من وراء الإعلانات والخدمات التي تؤديها تحقيقاً لأغراض تلك الاتحادات وقد تشترك هذه الهيئات بالفعل في هذه الجرائم . وأصحاب الأعمال كذلك في مأمن من نقد رجال الحكومة .

- إذ توجد بين أغلب هؤلاء وبين أصحاب الأعمال علاقات صداقة أو قرابة .

- وهم عادة يثقون فيهم ويقدرتهم نظراً

بالفرضيين في آن واحد ، إذ أن الجماعة وسيلة للتعليم ، أما الهيات الشخصية فهي من حصيلة هذا التعليم .

التعليق

هذه الجريمة تعتبر فكرة جديدة ظهرت في أمريكا بصفة خاصة . يعتقد البعض بوجود هذا الخط من الإجرام بينا يرفض الآخرون الأخذ بهذه الفكرة . أما في مصر فيمكننا أن نذكر أنها تكاد تكون غير معروفة . كما أنها ليست فكرة قانونية إذ أن سياسة التجريم تنجم إلى الاقمال في حد ذاتها دون أن يكون للظروف الاجتماعية أو الاقتصادية محل في الاعتبار . فإذا كان القانون الجنائي يتطلب ثوائر عنصر مقترض بالنسبة لبعض الجرائم مثل جريمة الرشوة فهي لا تقع إلا من موظف عمومي أو من حكمه وهؤلاء يختلفون في المركز الاجتماعي والحالة الاقتصادية .

أما عن تحديد هذه الجريمة فلا يزال محل خلاف بين المؤيدين لتلك الفكرة . يرى البعض أن المقصود هو تلك الأفعال التي يرتكبها الأشخاص الذين يرتدون بياقة بيضاء والتي يتضمن خروجاً عن قوانين العمل (١) . ويتوسع آخرون في ذلك حيث يدخلون كافة الجرائم التي يرتكبها رجال الأعمال والمشتغلين بالسياسة وأصحاب المهن (٢) . وهناك رأي آخر يذهب إلى أن هذا الاصطلاح على الأفعال المخالفة للقانون التي سأل عنها الشركة وذلك في دائرة العمل (٣) . والباحث في تحليده لهذه الجريمة يرى أنها تلك التي يرتكبها شخص ينتمي إلى طبقة اقتصادية معينة ويشغل مركزاً اجتماعياً وله مكانة وذلك في دائرة عمله . وقد أراد اثبات وجود هذه الجريمة

الاتحاد . فقد وجد تقارب بين نوع وعدد الأحكام التي صدرت قبل الاتحادات التي تعمل في صناعة واحدة .

(١) فقد تلجأ مثل هذه الاتحادات إلى الاتفاق فيما بينها تحقيقاً لبعض الأغراض كما في حالة توسيع الحقن .

(ب) إذا استعملت إحدى الاتحادات وسيلة غير قانونية وحقت من ورائها أو بالحق فإن هذا قد يلغى غيرها في نفس الصناعة إلى اتباع هذه الطريقة .

(ج) الاتحادات المتخصصة غالباً ما تكون تابعة إلى جماعة مهنية تتولى تمثيل وتوحيد السياسة المتبعة وقد تكون من بينها تلك الوسائل الفنية وغير الفنية لمخالفة القوانين .

هذا وقد قارن الباحث بين الظاهرة وما تكون عليه جرائم الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقة واحدة ، فالزواج مثلاً قلما يرتكبون جريمة كما أن من يزاولون أعمالاً غير فنية لا يلجأون عادة إلى التفتش في الإعلانات . إذ أن مراكزهم لا تولعهم لهذا السلوك .

كذلك استطاع الباحث أن يصل إلى أن اختلاف هذه الجرائم لا يرجع إلى الهيات الشخصية ، إذ أن بعض الاتحادات خالفت قوانين دون أخرى على الرغم من أن أصحاب العمل هم أنفسهم ولم يتغيروا ، كما وأن البعض قد خالف قوانين معينة منذ فترة طويلة وظل على هذا الاتجاه على الرغم من تغيير أصحاب الأعمال فيها . أما عن السبب الذي دفعه إلى تناول هذا الفرض فيرجع إلى أن البعض ، وقد ثبت أن اختلاف الجماعات يقتصر على تفسير اختلاف الجرائم دون أن يصل إلى سبب وقوعها ، لذلك رأى أن يأخذ بالفرض الخاص بالهيات الشخصية كعامل مفسر لذلك .

أما الباحث فيرى أن هذا الفرض غامض وليس من الجمل بيان هذه الهيات الشخصية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار — كما يتعلم الأخذ

(١) Calwell Criminology-Paul

W. Tappan.

(٢) Ibid. J. P. Shaloo

(٣) Ibid, Hartung

الضرورية لمدة أربعة أشهر إذا فرض وكان متوقفاً في خلالها عن العمل وذلك دون أن يلجأ إلى طلب المساعدة من أحد . ويحق لنا التساؤل عما إذا كان الفقر الذي يقصده الباحث هو الحالة التي يكون فيها الشخص أقل من هذا المستوى حيث تدفعه حيثته الحاجة إلى ارتكاب الجرائم .

وقد يكون لشخص في حالة اقتصادية جبرية ولكن لا يشغل هذا المركز الاجتماعي ويرتكب جرائم في دائرة عمله ، فما معيار التفرقة في هذه الحالة وما الفرض منها ، كما أن الباحث في تفسيره المادة التي جمعت رأى أن يأخذ بفكرة المخالفة القارية . وهو يصد شرح ذلك يرى أن رجل الأعمال قد يرتكب تلك الأفعال في بداية حياته العملية ، فما هو مستوى هذا المركز الاجتماعي الذي يشير إليه ؟

والباحث يعتبر متنبها لهذه الفكرة إذ لا يرد الإشارة إلى هذه الجريمة أو إلى الجريمة المنظمة في أي موضوع إلا ويكون مقترناً باسم الباحث فهذا الكتاب يعتبر المرجع الأول بالنسبة لتلك الجريمة ورغم ذلك فإن تعريفه لهذه الجريمة غامض وذير محدد حل النحو الذي أشرنا إليه . ولما كانت هذه الفكرة غير متفق عليها كما أن الخلاف لا زال قائماً حول تمييز هذا النمط من الاجرام لذلك رأينا أن نتخذ الترجمة التي تتفق مع المدعى التي يقصده الباحث في خلال هذا البحث وهي « جريمة أصحاب الأعمال » .

أما عن البحث بوجه عام فإن المنهج المتبع كان سليماً للغاية فقد بدأ في المقدمة بذكر الفرض من هذا الكتاب ثم عرض للمشكلة التي توصل إليها من نتائج بعض الأبحاث التي أجريت وعلى أساس ذلك وضع بعض الفروض التي نفى وجودها . فذكر أن هذا البحث من شأن أن يثبت ما إذا كان محققاً في وجهه نظره منه . وقد اتبع الأسلوب الإحصائي فتناول تحليل تلك

وذلك لتأييده وجهة نظره التي تقوم على أساس أن النظرية التي ترجع السارق الاجرامى إلى الفقر والموال الشخصية والاجتماعية المرتبطة به ليست كافية . وفي سبيل الوصول إلى ذلك فقد تناول تحليل تلك الأسكام التي أدينت فيها الاتحادات التي اشتراها . وفي الفصل الثالث أخذ يبحث في طبيعة تلك الأفعال ولماذا بما أدى إلى التعرض لفكرة المسؤولية الجنائية والأشخاص المنوية وانتهى إلى تأييد الرأي الذي يأخذ بهذا الاتجاه . وهذا مفاده أنه يحدد نطاق تلك الجريمة بالأفعال التي يرتكبها مثار الاتحاد ويسأل عنها الشخص المعنوي . فهو بذلك يستبعد تلك الأفعال التي تكون في دائرة العمل وتنضم مخالفة للقانون وذلك إذا كانت المسؤولية شخصية كما في حالة الخروج عن حدود التفويض فعل أي أساس إذا يقيم التفرقة بين الحالتين ؟

وإذا كان الباحث يقصد أن الطمع وليست الحاجة هو ما ينعج إلى ارتكاب الجريمة محل الاعتبار ، فهو على هذا الأساس قد تقع من أي شخص دون التقيد ببطيئة اجتماعية معينة ما دامت ليست الحاجة هي التي تمنع إلى الاجرام . كما أن الطمع يسبب ارتكاب جرائم أخرى غير مخالفة تلك القوانين التي تحمي الصناعة والتجارة ، كما في حالة الطبيب الذي يستغل معلوماته الفنية في قتل رئيسه فهو يختلف عن الشخص العادي الذي قد يقبل على ارتكاب هذه الجريمة بوسيلة أخرى .

والفرض الأول في هذا البحث هو أن الفقر ليس هو العامل الأساسي الوحيد الذي ينعج إلى الاجرام ، ولم يحدد الباحث المقصود بالفقر أو هذه الطبقة الاقتصادية التي يشير إليها الباحث والتي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجريمة . وقد اكتفى بأن أورد معياراً ، إذ يقول أن مستوى الكفاف هو ما يكون الشخص عنده قادراً على أن يقوم بتفقاته

وتحديد المفاهيم المختلفة التي أوردتها وبصفة خاصة ذلك التعريف الذي يأخذ به بشأن هذه الجريمة .

وأخيراً نرى أنه كان من الأفضل أن يرد البحث تحت عنوان « الجريمة والعمل » على أن يكون الغرض الأساسي هو المخالفة الفارقية وأثر ذلك في ارتكاب الجرائم . وأن يتناول بالتفصيل البحث في المسؤولية الجنائية والأشخاص المنعوية . إذ هي إحدى صور هذه الجرائم التي تقع بهذا الصدد وهذه المشكلة لا تزال محل خلاف .

الأحكام ثم تفريغ البيانات في جداول إحصائية وصل ضمو ذلك أخذ يفسر تلك البيانات واستخلص منها النتائج التي انتهى إليها .

وبما يأخذ على الباحث هذا الصدد أنه قد تناول في أغلب أجزاء الكتاب شرح القوانين المختلفة التي خولفت من حيث صدور تلك القوانين والغرض منها وما أدخل عليها من تعديلات والطرق المختلفة التي كانت تتبع لمخالفة أحكامها . هذا بينما تناول القروض والمشكلة وتفسير البيانات وذكر النتائج في إيجاز . في حين أنه كان يجب ربه أن يوجه الأهمية الأولى نحو توضيح المشكلة والقروض

كتب ونشرات أهديت لمكتبة المعهد

- ١ - تقرير عن حالة الأمن العام بالإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة عن عام ١٩٥٧
 - ٢ - نشرات إحصائية قضائية عن الإقليم السوري منذ عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٦ .
 - ٣ - شريعة الحرب في الإسلام
 - ٤ - حياق والتحليل النفسى
 - ٥ - التربية الأخلاقية
 - ٦ - الانثروبولوجيا الاجتماعية
 - ٧ - المدونة الجنائية (جز ١ ، ٢)
 - ٨ - قضاء الأحداث علماً وعملًا
 - ٩ - أصول الإجراءات الجنائية
 - ١٠ - مشروع الخدمة العامة سنة ١٩٥٧
- الرئيس محمد المعراوي
تأليف فرويد وترجمة مصطفى زيور وعبد المنعم الملوحي
تأليف إميل دوركايم
ترجمة الدكتور السيد محمد بنوى
ومراجعة الدكتور على عبد الواحد وافي
تأليف ايفانز بريشارد
وترجمة الدكتور أحمد أبو زيد
الأستاذ محمد إبراهيم خليل وكيل النائب العام
الدكتور سعلوى بسمو
الدكتور حسن المرصفاوى
قسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب بجامعة القاهرة

أنبل

مؤتمرات وندوات علمية

ثالثاً : وسائل تنفيذ قواعده الحد الأدنى في معاملة

نزلاء السجون .

رابعاً : الاتجار بالرقيق الأبيض واستغلال

دعارة الغير .

وستخصص محاضرات عامة لمناقشة

موضوعات مما يكون ذا صلة بدراسات الحلقة

وأساليب استفادة الدول العربية من المعونة الفنية

للأمم المتحدة في هذا المجال .

ويقصد من عقد هذه الحلقة إلى :

١ - وضع سياسة عامة ذات أغراض

وبرامج تطبيق واضح .

٢ - التنسيق بين مختلف الجهود التي

يتطلبها تنفيذ هذه السياسة .

٣ - تبادل المعلومات المرتبط بالموضوعات

التي تعرض للمناقشة .

٢ - المؤتمر الدولي الخامس للدفاع الاجتماعي

دعت الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي

إلى عقد المؤتمر الدولي الخامس للدفاع الاجتماعي

في مدينة استوكهولم بالسويد واشترك في هذا

المؤتمر ٣٣ دولة حلاوة على الهيئات العلمية

والمنظمات الدولية المختلفة . ومثل الأستاذ عادل

يونس الهامى العام لدى محكمة النقض وقتذاك

والمستشار الحالى بمحكمة النقض ، الجمهورية

العربية المتحدة في المؤتمر المذكور .

وقد قدم الأستاذ عادل يونس تقريراً عن

مراسل تكوين الأحداث الجانحين في الأقليم

المصرى تناول فيه هذه المشكلة مقارناً بينها وبين

١ - الدورة الثانية لحلقة مكافحة الجريمة

ومعاملة الجانحين

ينتظر أن تعقد في دمشق خلال شهر

مارس القادم الدورة الثانية لحلقة « مكافحة

الجريمة ومعاملة الجانحين » وكان قد تم

عقد الحلقة الأولى في القاهرة سنة ١٩٥٣ .

ويعتبر في عقد هذه الحلقة إدارة المعونة

الفنية بهيئة الأمم المتحدة ويشترك فيها ممثلون

للحكومات العربية وممثلون لهيئات غير حكومية

بالبلاط العربية .

ويشمل جدول أعمال هذه الحلقة الموضوعات

الآتية :

أولاً : جناح الأحداث :

١ - التوصل إلى إجراءات محددة لمكافحة

جناح الأحداث مع الاهتمام بمناهج وأساليب

مكافحته في المناطق الحضرية ، وخاصة باعتباره

ناتجاً عن نمو المجتمع الحضرى والاهتمام بإمكانيات

الربط بين برامج تنسيق وتطوير المجتمع وبرامج

مكافحة جناح الأحداث في المناطق الريفية .

٢ - إدخال نظام المراقبة القضائية في

معاملة الأحداث الجانحين .

ثانياً : العمل في السجون :

١ - تحقيق التكامل بين العمل في السجون

وبين الانتاج في المجتمع .

٢ - تطبيق توصيات مؤتمر جنيف ١٩٥٥

عن العمل في السجون .

التدابير من المرونة بحيث يمكن استبدالها بمعرفة الجهة التي أمرت بها في خلال فترة العلاج .

ويجب أن يدرك القائمون بتطبيق هذه التدابير خطورة مهمتهم وأن يشاؤوا على ذلك بما يناسب مع أهمية وظائفهم وأن يؤمنوا على معاشهم .

ويجب أيضاً إنشاء نظام خاص للبالغين من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ سنة وأن تمتد المصونة الاجتماعية للطفل وذويه ولو كان الطفل في سن الحضانة الأولى .

وأوصى المؤتمر بضرورة تطبيق مبادئ علم الاجرام وتعاليم الدفاع الاجتماعي الحديثة في حق البالغين أيضاً واقتباس ما يناسبهم تمثيلاً مع المبادئ المقررة .

وقد وضع الأستاذ عادل يونس تقريراً عن هذا المؤتمر تناول فيه هذه التوصيات بالتحليل مقارناً إياها بالأوضاع التشريعية والتطبيقية في الأقليةين الثمالي والجنوبي ، وقادى بضرورة رفع سن النضوج الجنائي إلى ١٨ سنة والنهاية في الوقت نفسه بشتين الشبان البالغين وتقرير معاملة خاصة لهم يمتزج فيها الحزم بالترية والقصر بالتهذيب على أن تقصر هذه المرحلة على طائفة الشبان من ١٨ - ٢١ سنة فقط وعدم مسايرة توصيات المؤتمر إلى نهايتها من حيث مناداتها بامتداد هذه المعاملة حتى سن ٢٥ سنة . إذ يكفي في هذه المرحلة تطبيق مبادئ تفريد العقاب التي تسير عليها التشريعات الحديثة ومنها التشريع القائم في الجمهورية العربية المتحدة .

٣ - المؤتمر الثاني لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين لعام ١٩٦٠

أرسلت الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة كتاباً للمعهد القوي للبحوث الجنائية تطلب منه أن يمدّها بالبحوث والتقارير والمستندات

مشكلة إجرام الأحداث ثم عرض لمسألة النضوج الجنائي وطوائف الأحداث المختلفة وراحل معهم ثم تناول مرحلة الشباب وما تحتاج من عناية وتقويم .

وقد أصدر المؤتمر التوصيات الآتية :

١ - يجب الإقرار بوجود مراحل النمو لدى الفرد والتي تتميز بعلامات ذات طبيعة متغيرة يستشف منها مدى تقدم النضوج النفسي والطبي والاجتماعي لديه . وتبدو أهمية الأسرة ، وما يختلط بها من بيئات ثانوية أخرى كالمدرسة والعمل ، في مراحل نمو الحدث إلى أن يصل إلى من البلوغ مجتازاً في طريقه مرحلة المراهقة ومرحلة الشباب التي تمتد إلى ٢٥ سنة ، وتتطلب رعاية خاصة تتفق ومشكلاتها الحيوية (البيولوجية) والاجتماعية .

كما يجب الاهتمام بالتطورات الفردية التي تطرأ في كل مرحلة وعلاجها علاجاً فردياً وفقاً لحاجة الفرد .

٢ - لما كانت الدول لا تسير على وتيرة واحدة بالنسبة إلى نظم حماية الأحداث والمؤسسات التي ينطأ بها ذلك وهل تكون قضائية أو إدارية أو مزيجاً من النظامين . . . غير أنه مهما اختلفت هذه النظم ، فإنه يجب الاهتمام بالتأهيل المهني والتجربي في هذا الميدان وضمان الاستقلال والطبائنية في العمل لمن يقومون بهذا الدور وتعليم تلك الهيئات بخلق الثقافة القانونية مع إجراء الفحص الطبي والنفسي والاجتماعي للحالات موضوع المحاكمة . وتفتح سبل العلم في قرارات تلك الهيئات ضماناً لحقوق الأحداث وذويهم .

٣ - يجب الاهتمام بتحديد المعايير التي يتم على أساسها اختيار تدابير العلاج وبتقنينها على أن يتكون للسلطة المختصة بتطبيقها حرية واسعة من حيث الاختيار . كما يجب التوسع في البحوث الفنية لتكشف خير وسائل العلاج عن طريق إنشاء معاهد ارشادية . وأن تكون هذه

٢- بيانات عن السياسات المقترحة لمكافحة الجريمة التي توثقت عن عملية التحضر عل أن تشمل السياسات المركزية والمحلية فيما يتعلق بهجرة الأحداث إلى المراكز الحضرية من المناطق الريفية .

٣- بيانات عن أثر البرامج الخاصة في هذه المشكلة مع وضع تقييم ذاتي وبيانات إحصائية تكمّل أثر هذه البرامج .
وبذلك يمكن للأمانة العامة الاستفادة من هذه البيانات في إعداد التقرير العام للمؤتمر .

ولقد شكل المعهد القوى للبحوث الجنائية لجنة من السادة : دكتور حسن الساعدي ودكتور الفؤاد سعيد ودكتور سيد عويس والأستاذ محمد خيرى لوضع خطة للبحوث السابقة المقترحة من الأمانة العامة وسيقوم قسم بحوث الجريمة بالمعهد بجمع البيانات اللازمة لهذه البحوث وينتظر الانتهاء منها في أول يناير ١٩٥٩ وهو الموعد المحدد من الأمانة العامة لطية الأمم المتحدة لتسليم هذه البيانات .

المتصلة بموضوع المؤتمر الثانى لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الذى سيعقد عام ١٩٦٠ . وقد عقد المؤتمر الأول فى جنيف عام ١٩٥٥ بناء على قرار الجمعية العمومية لطية الأمم المتحدة بشأن عقد مؤتمر دولى كل خمسة أعوام عن مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين . وقد اجتمعت لجنة من الخبراء فى مايو سنة ١٩٥٨ بنيويورك حيث وضعت خطط المؤتمر الثانى الذى سينتارل موضوع العلاقة بين التحضر والجريمة وذلك لما قد يصاحب التغير الاجتماعى والتقدم الاقتصادى من زيادة فى الجريمة . ولقد أشارت الأمانة العامة فى خطابها إلى أن الطريقة المرضية لإعداد الموضوع هو أن تقوم هيئات ومعاهد البحوث فى مناطق متعددة من العالم ببحوث لغرض جمع :
١- بيانات عن اتجاهات الجريمة فى الفترة من عام ١٩٤٨ - ١٩٥٨ وذلك فيما يتعلق بجنيتها وبطبيعتها والمذنبين مع العناية بالتغيرات التى صاحبت عملية التحضر وبيان مدى العلاقة بين هذه العملية والجريمة .

منحة مؤسسة فورد فى القانون الجنائى

وكلاء النيابة ورجال الصحافة وكبار رجال البوليس ، وقد تم فعلا تقديم هذه البرامج للفئتين الأولتين ، ودامت كل منهما مدة ستة أيام .
٥- تنظيم مؤتمر يجمع قضاة المحاكم الجنائية .

وتعمل هذه البرامج على تدريب المشتغلين بالمسائل الجنائية ، كما تهيء لهم فرص الاستفادة من خبراتهم المختلفة ، وهى إلى جانب ذلك تقدم خدمة هامة هى تفسير الجريمة والقانون الجنائى لرجال الصحافة ، وهم الذين يمرضون ظاهرة الجريمة على الجمهور ويعلقون على نواحيها المختلفة .

منحت مؤسسة فورد لكلية الحقوق بجامعة فورت وسنن منحة قدرها ٣٠٠,٠٠٠ دولار لتصرف فى الأوجه المتعلقة بالقانون الجنائى خلال خمسة سنوات وتستعمل هذه المنحة على الوجه الآتى :

- ١- إضافة أستاذ فى علم القانون الجنائى إلى هيئة التدريس بالكلية .
- ٢- منح أجازات دراسية لخريجي كليات حقوق الولايات المتحدة والبلاد الأخرى .
- ٣- تهيئة فرص التدريب العملى لمن يتنون لتدريس مواد القانون الجنائى .
- ٤- تنظيم دراسات قصيرة الأمد للمحاميين

مبحث

بحث حالات « الطلبة الذين ارتكبوا جرائم القتل »

لوقائع الجريمة وظروفها ولا بساتها وصورتين فوتوغرافيتين البياى وأوصافه والعلامات المميزة له وتقارير عن الفحوص المختلفة التى تم إجرامها هذه الحالات وهى :

(أ) الفحص الطبى :

- ١ - فحص طبى عام .
- ٢ - فحص الخلد .
- ٣ - فحص نيورولوجى عام .
- ٤ - فحص . B.E.G.
- ٥ - مقاييس أبعاد الجسممة .
- ٦ - أشعة لعظام الجسممة .

(ب) الفحص الطبى النفسى :

- ١ - الحصول على تاريخ مفصل لحياة الحالة منذ الطفولة .
- ٢ - دراسة ظروف الجريمة نفسها .
- ٣ - دراسة الحالة طبياً ونفسياً .
- ٤ - محاولة الوصول إلى العوامل الديناميكية التى أدت إلى وصول الحالة إلى موقف الاجرام .

(ج) الفحص النفسى :

- ١ - اختبار رورشاخ .
- ٢ - اختبار . T.A.T
- ٣ - اختبار وكسلر بلغوى .
- ٤ - اختبار سيكولوجى إكلينيكى .

(د) الفحص الاجتماعى النفسى :

- ١ - دراسة الحالة اجتماعياً .
 - ٢ - دراسة بيئة الحالة .
- وينتظر أن تنتهى هذه الفحوص لجميع الحالات التى تم حصرها فى القريب العاجل .

لما كانت جريمة القتل تعتبر من أخطر الجرائم التى تقع فى مجتمع متحضر فقد اهتمت الهيئات العلمية فى مختلف الدول بدراسة هذه الجريمة للوقوف على الدوافع المصاحبة لها . ومن بين هذه الدراسات البحث الذى يقوم بإجرائه المعهد القومى للبحوث الجنائية بالجمهورية العربية المتحدة عن « جريمة القتل فى مصر » . ولقد شكل المعهد فى أول أكتوبر ١٩٥٧ هيئة من الاختصاصيين لإجراء هذا البحث حيث تفرع من هذه الهيئة لجان لدراسة نواح خاصة لظاهرة جريمة القتل فى مصر بجانب النواح العامة لها . وكان من ضمن هذه اللجان الفرعية التى شكلت لجنة خاصة لدراسة حالات الطلبة الذين ارتكبوا جرائم قتل أو شروع فيه لما لهذه الدراسة من أهمية حيث أن مرتكبى هذه الجرائم مشغوفون ارتكبوا جرائم عنف فى سن مبكرة وبطريقة تعتبر إلى حد ما جديدة .

وقد بدأت هذه اللجنة عملها فى أواخر شهر يناير ١٩٥٨ ويرتكز البحث على دراسة حالة جميع الطلبة الذين حكم عليهم فى جرائم قتل أو شروع فيه دراسة شتى من جميع النواح طبياً وطبياً نفسياً ونفسياً واجتماعياً . والفرض من هذه الدراسة ليس الخروج بتعميمات من نوع أو آخر بل جمع ما يمكن جمعه من الحقائق المتصلة بهذه الحالات لتكون تحت نظر العلماء والباحثين لإجراء التحليلات المختلفة عليها . وقد تم حصر ١٥ حالة من حالات الطلبة كما شكلت ثلاث فرق لبحثهم مكيفة من طبيب نفسى وأخصائى نفسى وأخصائى اجتماعى نفسى بجانب ثلاثة من الاختصاصيين الأطباء . وقد أعد لكل حالة ملف خاص يشمل ملخصاً

تحديد نوع آلات الكتابة

نحدد آلة كتابة بالذات .

ويقصر هذا البحث على الخطوة الأولى وهي محاولة التوصل إلى كيفية تحديد نوع الآلة الكتابة على أن يستكمل البحث في وقت آخر .

وقد تم حصر أنواع الآلات الكتابة باللغة العربية الموجودة بالإتقان المصرى والحصل على صورة من سروف وأرقام وعلامات كل نوع منها بحيث يبلغ عددها عشرين نوعاً .

ويجب أن تمت دراسة سروف آلات الكتابة التي تم حصرها وجد أن لكل حرف من حروف الآلات الكتابة مقام معين لا يختلف في الآلة ذات النوع والحجم الواحد ولكن يختلف مقامه بالنسبة للأنواع الأخرى . وعلى هذا الأساس أجريت دراسة سروف آلات الكتابة وأمكن استخلاص عدد من الحروف توفرت فيها مميزات خاصة إذا ما اكتمل عددها عند دراسة محرر من المحررات أمكن معرفة نوع الآلة التي استخدمت في كتابته على أن يكون المحرر أصلاً وليس صورة فوتوغرافية أو فوتوكوفي كما يستحسن أن لا يكون صورة بالكرتون .

وتتم طريقة القياس هذه بتكرير كل حرف أو رقم أو علامة على حدة بواسطة ميكروسكوب بمعدل يتراوح بين خمس مرات وخمس عشر مرة ، ثم يصور ويقاس بالمليستر من منتصفه ، وتقارن نتيجة القياس للحروف والأرقام والعلامات المختارة من مادة المحرر بتلك التي أعدت كدليل لكل نوع من أنواع الآلات الكتابة .

من الأمور التي تشغل بال الأجهزة البوليسية والقضائية في مكافحة الجريمة استفادة المحرمين مما وفره التقدم الآلى من إمكانيات منها استعمال الآلة الكتابة في كتابة المحررات في جرائم التزوير والتهديد والقذف وسوا ذلك الفتنة والشغب والجرائم المخلة بأمن الدولة وما إليها ، اعتماداً على ما كان شيع من أنه لا توجد غواص دقيقة تميز آلات الكتابة بعضها عن بعض .

ومن هنا حرص الباحثون في ميدان المباحث الجنائية على محاولة التوصل إلى طرق تمكن من الكشف عن مصدر المحرر في مثل الجرائم التي سبق الإشارة إليها .

وهذا ما دفع قسم المباحث الجنائية بالمعهد القومى للبحوث الجنائية إلى القيام ببحث « تحديد نوع آلات الكتابة » .

والثابت أن ثمة فروقا أساسية بين آلات الكتابة المختلفة ، يرجع بعضها إلى اختلاف بين أنواع آلات الكتابة في الحروف والأرقام والعلامات بسبب اختلاف تصميم كل نوع والصلب المستخدم في صياغة أجزائه ، ويرجع البعض الآخر إلى اختلاف في آلات النوع الواحد بسبب عوامل ترد إلى ظروف صناعة كل والعوامل الخارجية التي تحيط باستعمالها .

ولتحقيق شخصية آلة كتابة بالذات لابد من حصر ما يأتي :

١ - العلامات والمميزات العامة التي توضح نوع الآلة الكتابة .

٢ - العلامات والمميزات الخاصة التي

جرائم

جوليانو الصقلي^(١)

« كانت حياته أسطورة أعادت إلى الأذهان ذكرى فروسية المصور الوسطى . كان يرتدى ثوب اللص الشريف الذي يأخذ من الأغنياء باليمين ليحطب الفقراء باليسار . ولكن الأسطورة اختنقت وهي في عنفوان زهوها وانطلاقها ، ومات جوليانو صريعاً بالرصاص ، وكان مصرعه إعلاناً للناس أن بشاعة الجريمة لا يسترها شيء ولا تتستر وراء شيء . »

عندما فاجأه اثنان من الكارابينيري فابتسم قائلاً : « أنتم في كل مكان يا رجال البوليس . » ولكن الكارابينيري لم يستلمحوا الدعاية ، خاصة وأنه لم يستطع أن يعطي بياناً شافياً من كيفية حصوله على النقيب ، وقالوا له في جفاء : « لقد أنذرت من قبل ، ولكنك لم تردع ، أنت مقبوض عليك . »

وأجاب توريدو بهدوء : « هل تعتنون فعلاً ما تقولون ؟ »

وفجأة وقبل أن تكون لحراسه فرصة للحركة أخرج مسلماً وأطلقه على أحدهما فخر صريعاً وأسرع بالحرب إلى التلأل .

ومنذ ذلك التاريخ في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٩ أصبح سلفاتور جوليانو — المشهور باسم توريدو في اللهجة الصقلية — خارجاً من القاذون ، وخطا بذلك أول خطواته في طريق الجريمة ليصبح أسطورة حية ، وكان عمره آنذاك واحداً وعشرين عاماً .

وفي السنوات الست التالية قدر عدد القتل — الذين صرعوا برصاص جوليانو ورجال

كانت الجبال المزروعة بالبرتقال في شمال حربي صقلية تعاني من أشعة شمس الصيف بينما كان توريدو يأخذ طريقته إلى البيت . وقد اعتاد توريدو الشاب القيام بالرحلة الدائرية التي تستغرق أربعة وعشرين ميلاً من قرينته « مونتيبيري » إلى مدينة « باليرمو » حيث يعمل كاتباً في إدارة الكهرباء . ولكنه هذه المرة كان يقود أتاناً استماره وحمله بجوال من النقيق .

وكانت هناك أzone شديدة في النقيق في هذه المنطقة ، وكان يبعه في السوق السوداء يدور ربحاً وفيراً .

وفي اليوم السابق صادر الكارابينيري (وهي فرقة من البوليس مسلحة تسليحاً خاصاً) جيولا آخر كان يحاول تهريبه إلى أسرته . فقد كانوا يعلمون أن أسرته من الفقر بحيث لا تملك أرضاً تنتج تمكماً ، ولكنهم أطلقوا سراحه بعد أن أنذروه . ولكنه لم يردع وما هو اليوم يقوم بمحاولة أخرى .

كان توريدو على مرمى البصر من مونتيبيري

(١) قام بتلخيص وقائع هذه القضية الأستاذ السيد يس السيد الباحث المساعد بالمعهد القوي للبحوث الجنائية .

أخذ الأهبة لشن هجمات خاطئة على نطاق واسع ، وكان يأمل في الاستيلاء على أموال كافية ليحصل على أحدث الأسلحة والذخائر .

وكان جوليانو يتمتع بمقدرة فائقة على رسم الخطط وتوقيت تنفيذها بدقة بالغة ، حتى أن رجال عصابته كانوا ينحدرون من الجبال كالبرق ، ويختطفون أحد الملوك الأثرياء ويرجعون إلى مخبئهم دون أن يشعر بهم أحد . وبلغت جرأتهم حداً كبيراً حتى أنهم اختطفوا بعض القساوسة من قلب باليرمو عاصمة صقلية وهي المدينة التي يربو تعداد سكانها على نصف مليون شخص . وكان (الحلوان) الذي يفرض لإطلاق سراح كل شخص اختطف يتراوح بين ١٠٠٠ جنيه و ٣٠٠٠ جنيه أو أكثر . وبث جوليانو جواسيسه في كل مكان حتى اعتبرت التوالت الرسمية أن له صلات وثيقة مع بعض رجال البوليس .

ولكن هذا وسعه لم يكن ليفوته من القبض عليه بواسطة الآلاف من رجال البوليس الذين كانوا يتتبعونه . فقد ساعده على ذلك مقامه في التلأل الجرداء التي تحيط بقرية مونتيبيري والتي ترتفع إلى أكثر من ثلاثة آلاف قدم والمليئة بممرات متعرجة تحيط بالكهوف بجوانبها ، ويعرف جوليانو كل شبر فيها . وكثيراً ما نصب جوليانو كائن بمئة لرجل البوليس وكان يحاصروهم بالبنيران المنطلقة من البنادق سرية الطلقات والمخاض الرشاش .

وكانت هذه السنين المبكرة هي الفترة الرومانتيكية من حياة جوليانو ، فقد كان يتعجب إلى مواطنيه الذين شاقهم حياه الفسوك ودمائه ومشيته . . مشية الواثق من نفسه . وكان مواطنوه ما زالوا يعتبرونه السلطات الإيطالية سلطات أجنبية .

وكان جوليانو يهوى كتابة الخطابات للمشاهير . فقد أرسل عدة خطابات إلى الرئيس السابق ترومان يطلب منه تحرير صقلية من الطغيان.

عصابته المسلمين - بحوالي مائة جندي بوليس إيطالي ، وخمسة وثلاثين من المثنيين .

ورغم ذلك كله فقد احتفظ جوليانو بمكانته كبطل معبود ، يحبه ويقلده الآلاف المؤلفة من الفلاسطين الذين رأوا فيه رمزاً جديداً للكفاح من أجل استقلال صقلية .

ولعله من قبيل المبالغة أن يقال أن إنساناً يمكن أن يكون أسطورة أثناء حياته ، ولكن إذا قلنا ذلك عن جوليانو فلن نكون مبالغين . فقد أقام من نفسه - منذ أن ملك طريق الإجرام - « نموذجاً عصرياً » « لروين هود » يسرق من الأغنياء ليعطي الفقراء .

وقد شاعت في المناطق الريفية قصص شتى عن الأراميل المعجزة اللائي وجدن لفافات من أوراق البكنوت على عتبات ديارهن قبل الوقت المحدد الذي كان يمينه الملك القضاة ليلقوا بهن في عرض الطريق . وقصص أخرى عن الأطفال المفقودين الذين أعادهم إلى ديارهم شخص غريب وصم ، وعن المرضى المعوزين الذين تلقوا بالبريد أدوية باهظة الثمن من مصدر مجهول .

وعند ما هرب جوليانو لأول مرة لم يكن إلا خارجاً عن القانون ككثيرين غيره . فقد كانت الجبال التي تحيط بقرية مونتيبيري تحمي عشرات غيره من بينهم المارابون من الخدمة العسكرية ، والمهربون ، والقتلة وقطاع الطرق . ولا يعلم أحد بالضبط كيف ولا متى نجح جوليانو في جمع شمل هؤلاء المجرمين المتفرقين في عصابة واحدة تولى زعامتها .

وقد علمت السلطات العسكرية المتحالفة بنشاطه قبل نهاية سنة ١٩٤٣ ، حيناً أخذ يكون عصابته ، ويجمع شتات الرجال المتنافرين ليصبحوا قوة محاربة فعالة . وكان يدرهم ساعات كل يوم حتى انتظمت صفوفهم وبلغت قدرتهم على إصابة الهدف حداً كبيراً من النقة والإحكام .

وفي شريف عام ١٩٤٤ كان جوليانو قد

ضحاياه ، وتتمتع من كونه أصبح أداة في يد بعض العناصر المشبوهة في صقلية .

ومن الواضح أنه لولا الاخلاص والولاء الذي كان يكتنه له سكان منطقته ومساعدتهم إياه ، لما استطاع أن يصمد أكثر من ستة شهور . والواقع أننا نستطيع أن نعرف لماذا فاضر الناس چوليانو إذا استقرنا الوقائع التاريخية .

فقد تولى النزاة على صقلية من اليونانيين والرومان والعرب وأخيراً الإيطاليين وكلهم استولوا على خيرات الجزيرة دون أن ينال الأهالي شيئاً مقابل كدهم وشقايمهم . فضلا عن قلة من ملاك الأراضي تسيطر على كل أراضي الجزيرة وتستمع بأموالها التي تنفقها في روما وميلان .

وهكذا كانت هناك فجوة كبيرة بين القلة الثرية والكثرة الفقيرة ولهذا رأى الأهالي في چوليانو رمز تحريرهم من نير الاستبداد .

وفي بداية عام ١٩٤٦ كان چوليانو على استعداد لأن يتحمل الجيش الإيطالي كله . وبلغت المبالغ المنقوعة في نظير إطلاقه سراح المختطفين ما لا يقل عن ألفين من الجنيهات أسبوعياً . واستطاع أن يحصل على دخل كبير نظير تأجير أفراد عصابته لأى سياسى يريد أن يقتال أحد خصومه .

وكان يعلم أن كثيراً من ذوى النفوذ يبدلون مجهوداً كبيراً لكيلا يقبض عليه خوفاً من اقتضاح أمرهم لو أسلك به البوليس .

ومرت الأيام ومضى إلى غير رجعة غرام چوليانو بالسخرية من رجال البوليس ، وصل محله خوف قاتل . فقد أصبح يخاف من الخيانة ولم يكن خوفاً عادياً بل إنه وصل إلى مرتبة المحس . وكان يقتل بغير رحمة كل الأشخاص الذين يشك فيهم .

وفي ليلة مريمة من ليالى شهر إبريل سنة ١٩٤٦ انحدر أفراد عصابته إلى قرية سانسيريلو واقتحموا بيوت كل من اعتقدوا أنهم من جواسيس البوليس . وعند ما رحلت

وأرسل خطاباً آخر - بعد الانتخابات الإيطالية - إلى الوزير الراحل السنيور دى جاسبرى قائلا إن الفقراء ما زالوا يمانون من سوء الحال كما كانوا أبداً .

وقد رصد وزير الداخلية السنيور ماريو شلبا جائزة قدرها خمسة آلاف جنيه لمن يأتي برأس چوليانو ، فلم يكن من چوليانو إلا أن أعلن عن ضعف الجائزة لمن يأتي برأس الوزير . وكان كثيراً ما يصدر إعلانات يطلب فيها متطوعين لمصاحبة في مقابل خمسين جنيهاً شهرياً للفرد وهو مبلغ يعادل ثلاثة أضعاف مرتبات رجال البوليس الذين كانوا يجمعون في أثره . ولعل من سمحيات القدر أن چوليانو حاول مرة أن يتطوع في البوليس فرفض طلبه لصغر سنه . وكان چوليانو في طقوله متفتناً دمث الأخلاق ، يكن استقاماً عميقاً للعلاقات العائلية . وقد بدت دماثة أخلاقه واضحة جلية في معاملته النساء ، فمتى ما كان رجاله يقطعون الطريق على إحدى سيارات الأوتوبيس كانوا يعفون النساء من التفتيش ولا يترصضون لمن .

وما ساعد على انتشار أسطورة چوليانو مظهر الفتوة التي كان يتمتع به . فقد كانوا يعتبرونه أعظم رجال صقلية وسامة حتى أن صورته طبعت ووزع منها الآلاف ، بل إن الأمر تعدى ذلك إلى نظم الأناشيد التي وضعت لتفتن ببطولته . ولكن وكما يحدث دائماً وجدت الحقيقة طريقها خلال الأسطورة .

ولا يستطيع أحد أن ينكر معاملته الطيبة للفلاحين واستمراره الشديد للنساء . ولكن سيامة « روبن هود » التي كان يتبناها تبدو على حقيقتها حين تلقى عليها نظرة فاحصة . فقد كان يسرق الملايين من الأغنياء ليعطي الآلاف للفقراء ولكن أين ذهب الباقي ؟ لقد وجد طريقه إلى جيب چوليانو نفسه .

ولقد كانت القصص الرومانتيكية التي تروى عنه تتجاهل الوحشية التي يقبل بها

وأعيد تنظيم فرق البوليس التي كانت تطاردوه وأعلنت لتقضى على العصاية نهائياً. وأراد جوليانيو أن يقلل من أهمية التنظيمات الجديدة ؛ أو لعله أراد أن يهدئ روعه وأن يصرف ذهنه عن احتياك القنص المايل عليه ، فواصل نشاطه بمساة شديدة لم تكن له من قبل .

وأصبحت جرائم جوليانيو أمراً لا يمكن السكوت عليه بحال من الأحوال .

وشن البوليس على عصاية جوليانيو حرباً لا هوادة فيها . ففي ١٩ أغسطس احتقل البوليس ٩٣ رجلاً وامرأة من المشقة في أنهم من يعطون على جوليانيو ويدعون له يد المساعدة . وكانت هذه خطوة أولى لها ما بعدها .

وفي ٢١ أغسطس عقد قواد الجيش الإيطالي مؤتمراً في روما لمناقشة المشكلة ، فقد أصبح جوليانيو يهدد سلطان الحكومة ذاتها ويظهرها في صورة المايزه عن حماية النظام والأمن . وتقرر تكوين قوة من ثلاثة آلاف جندي للقضاء على جوليانيو تحت إمرة الكولونيل أوجو لوكا انجليري في حرب المصايات . وبدأت المعركة عند جوليانيو وكان شعارها « هاتوا جوليانيو حياً أو ميتاً » .

وانتشر آلاف الجنود في شعاب الجبال شاهرين حراجم ، كل ذلك من أجل عصاية لم يزد أفرادها أبداً عن خمسين شخصاً وربما لم يبق منها في ذلك الوقت إلا عثرون .

وفي فجر ١٤ أكتوبر احتقل البوليس جوليبي كاكيتلا اليه انتهى لجوليانيو في أحد البيوت بقسوى باليرمو بعد معركة استعملت فيها المدافع الرشاشة . وصقب ذلك بقليل ظهرت كل مخايف المصاية وأخذ البوليس يقبض على أعضائها بالتدرج .

ولكن ماذا كان مصير جوليانيو ؟ لقد تعددت الروايات التي تحكى سر مصرعه . ولكن الرواية المؤكدة أنه في صباح ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ قتل جوليانيو وكان عمره آنذاك سبعة

العصاية عثر السكان الذين عقد الفرع الستهم على كومة من الخشب في الساحة الرئيسية للقرية وبجانها ورقة بخط جوليانيو مكتوب فيها : « إن أرواح الجواسيس لا تصعد إلى السماء » .

وسوالى ذلك الوقت حصلت صقلية على الاستقلال الذاتي تحت لواء الجمهورية الإيطالية الجديدة . ولكن هذا لم يرض نيلاه المفزعة من الملاك المترفين الذين كانوا يطمحون إلى مزيد من القوة . ويرتدون إلى الاستقلال الكامل لأغراض ذاتية أنانية . هؤلاء النبلاء هم الذين - في آخر الأمر - قبل جوليانيو أن يبيعهم خلساته . وهكذا اخذ مواطنين الفلاحين الذين نصبوه بطلا .

وفي أول مايو ١٩٤٧ ظهر نلير مفزع يعلن عن سادة جوليانيو الجدد . فقد هجم أفراد عصايته على مجموعة من العمال وعائلاتهم كانوا ينتظرون الاستقبال بعيد أول مايو الذي نظمته الشيوعيون في قرية « بورتيللا دلا جسترا » هناك باليرمو ، وقتلوا أربعة عشر شخصاً ما بين رجل وامرأة وطفل ، وجرح عثرون .

واهتر البوليس الحادث الشيع فأقدم على عمل ساذم . فبعد أيام قليلة جرد حملة على مونتيبيرو ليدفعوا رجال المصاية للخروج إلى اللراء . وصدر أمر بمنع التجول في المدينة وانتشر عشرات من مخبري البوليس في المناطق المجاورة متتكرين في زى فلايين وتجار . ولكن لم يمض وقت طويل حتى ظهر فشل الحملة في أداء مهمتها .

وفي هذه الأثناء كانت نظرة جوليانيو لنفسه باعتباره منقذ صقلية قد زادت لدرجة كبيرة ، وزاد اعتقاده برسالته المقدسة . وخلال عامي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ لعب جوليانيو دور نابليون الصنبر وأخذ يصدر مراسيم بتوقيعه .

وكان البوليس ما زال يجد في أثره ، ونجما ذات مرة بمعجزة في سبتمبر ١٩٤٩ . فقد هاجم عصايته ألف من رجال البوليس وكانوا على بعد مائة ياردة منه ، ولكن خبرته بمناورات الجبال أنقلته في اللحظة الأخيرة واستطاع الهرب .

وعشرين عاماً فقط . مصرعته وصاصات الكتابين
أنطونيو بيرينزى من فرقة الكارينييرى الذى تعقبه
حتى مصرعه .

وهكذا انقضت . حياة المجرم العتيد
الذى ركب القورور حتى رأى فى نفسه
فابليون وموسولوى ، وكان يظن أنه بمسطيع
أن يستمر فى جرائمه أبداً ، ينهب المتاع

ويسرق الأموال ويقتل الأبرياء زاعماً أنه نصير
الفقراء .

ولكن إن كانت امتدت أيامه فلأجل ،
وجاء مصرعه عبرة لكل من تسول له نفسه أن
يتنكب الطريق السوى ويظن أن سارقاً من
البطولة الزائفة يجب ما وراءه من جشع ونذالة
وسفك دماء .



لنمو لا فترة متقطعة الاتصال بغيرها من مراحل حياة الفرد .

ومن الاتجاهات التي تؤثر على طرق معاملة الأحداث (ومنها تحديد السن ورفعها والتساهل مع المتحرفين الصغار) عدم الاعتماد بأن المهم هو الفعل الذي ارتكبه الحدث ولا نوعه ولا طبيعته ولا الانحرافات التي أقدم عليها ، ولكن المهم هو شخصية الحدث وظروفه .

وهذا ادعاء باطل فشخصية الحدث ، وما يقدم عليه هذا الحدث من أفعال متكاملان لا يمكن الفصل بينهما . وما تصرفات الإنسان إلا تعبير عن شخصيته واتجاهاته ويجب ان تؤخذ طبيعة هذه التصرفات محل الاعتبار ، وأن نتناولها بالدراسة عند ما ندرس الحدث وظروف حياته .

٥ - وهناك انتقاد كبير يوجه إلى هذا الاتجاه لرفع سن الأحداث وهو انتقاد متعلق بالنواحي السكانية ذلك أن التماذي في رفع سن الأحداث في بعض البلاد المتخلفة ، التي ينخفض فيها متوسط عمر الفرد عنه في البلاد المتقدمة يؤدي إلى انطباق وصف الحدث قانونياً على نسبة كبيرة جداً من السكان وتكون هذه النسبة الغالبة غير مشوالة عن أفعالها وتصرفاتها . فمثلاً إذا رفعنا سن الحدث قانوناً إلى ٢٥ سنة فإن حوالي ٢٢٪ أو ٢٣٪ من السكان الذين يزيد عمرهم عن ١٠ سنوات سيعتبرون ناقصي الأهلية - وفي البلاد التي يقل فيها متوسط عمر الفرد عن ٤٠ - ٤٥ فإن ٥٠٪ من سكانها سيصبحون ، بحكم القانون ، غير مشواين عن أفعالهم وعن الأضرار التي تنجم عن اعتبار أكثر من نصف السكان ناقصي الأهلية وفي حاجة إلى رعاية .

ويرى كاتب المقال أنه يجب أن نستعمل في مواجهة مشكلة الأحداث والانحراف كافة الوسائل التي تهدف للعلاج ومنها العقاب وأننا يجب ألا ننظر للحدث على أنه وحدة مستقلة قائمة بذاتها إنما على أنه عضو في جماعة وألا نعمل على إجابة مطالبه الشخصية بقدر ما فنسعى لارشاده إلى التواءم مع الجماعة .

عائلية ومع ذلك يعتبرهم القانون قاصرين غير مدركين ! ويلاحظ كذلك أن بعض البلاد التي تتشابه في ظروف ثقافتها تختلف في تحديد هذه السن فمثلاً نجد أنه بينما تحدد الأردن سن ١٨ كحد أقصى لسن الحدث تتخذ العراق سن ١٥ سنة معياراً لذلك .

ويرى الكاتب أن اختيار هذا السن (١٨) يعد تمثيلاً مع الأوضاع الحديثة السائدة ، أكثر من كونه نابعاً من ظروف تلك البلاد ومقتضياتها .

٢ - سيؤدي هذا الاتجاه إلى رفع سن الأحداث كذلك إلى الاعتقاد السائد أن الفرد الذي لم يبلغ سنًا معيناً لم يبلغ بعد النضج الكامل والوعي الاجتماعي السليم الذي يجعله مسئولاً عن أفعاله ، ولكن الواقع أن مسألة النضج هذه مسألة نسبية ، وهي كسائر العوامل التي تحدد شخصية الأفراد تختلف من ثقافة لأخرى .

والوصول إلى مرحلة النضج لا تحدد سن معين ولكنه عملية مستمرة تتوقف على عوامل كثيرة ولا يمكن القول إنها تتم بمجرد الوصول إلى العام العاشر أو الحادي عشر أو الثامن عشر من حياة الفرد وهي تتوقف على ظروف الشخص وخبراته أكثر من توقفها على سنه .

٣ - كذلك يقوم هذا التحديد على الاعتقاد بأن الأحداث يعيشون في « عالم خاص بهم » والكاتب يهاجم بشدة هذا الاعتقاد ، ويرى أننا بهذا الادعاء نمنع الصغار من التعود على تحمل المسئوليات وتعاونهم على مقابلة رغباتهم في أقصر مدة ومن أقرب طريق ، بينما الحياة لا تهبأ لهم ذلك . . . ومن هنا ينشأ تعارض بين ما تعود الصغار وبين ما عليه اتباعه - وهو في فشله في حل هذا التعارض بطرق سليمة فإنه يتجه إلى الخروج منه بالانحراف .

ويرى الكاتب أن بعض النظريات النفسية الحديثة والتشريعات تبالغ في هذا الاتجاه في اعتبار السنوات الأولى لحياة الفرد هي التي تحدد طريق حياته ، وأنه بناء على ذلك فعلينا أن نشبع رغباته في هذه السنوات الأولى حتى يشعر بالاشباع العاطفي والوجداني في حياته المقبلة .

ويرى الكاتب أنه من الأفضل أن يعامل الفرد منذ بدء حياته على الأساس الذي يجب أن ينتهجه في حياته وحسب الأوضاع التي تحتمها الظروف العملية ، وذلك بأشباع القدر اللازم من حاجاته فقط - أي اعتبار الطفولة مرحلة تؤهله

الأطفال متأخري النمو ، ومحدودي الذكاء ، واليتيمى ، والمشردين ، وذوى العاهات .

٢ - إن التكيف مسألة نسبية تختلف من عصر لآخر ومن ثقافة لأخرى ومن نظام سياسى لآخر - والإنسان مطالب بأن يتكيف مع قيم عديدة وأوضاع مختلفة . والتكيف بجانب ذلك عملية مستمرة تتجدد كل يوم بتجدد المواقف التى يعيش فيها الفرد ويواجهها ولا يمكن القول ان على الفرد أن يتكيف مع جميع المواقف متى يعتبر ذا نفسية سليمة .

٣ - إن فى كل شخص قدراً معيناً من عدم التكيف - ولا يمكن القول إن الفرد السليم هو الذى يتواءم كلية مع محيطه - وهناك فرق بين التكيف الكامل ودرجة التكيف الواقع فعلاً - فالأول هدف وغاية والثانى هو الذى يحدد مدى نجاحنا فى محاولات التكيف وفرق شاسع بين الاثنين .

٤ - إن عدم التكيف هذا ليس نقيضه أو عيباً بل أنه كثيراً ما كان الدافع إلى تغيير المواقف وتعديل الظروف ، والسعى وراء مجتمع أفضل - فالمسألة إذن ليست تكيف وحسب ولكن العبرة هى بدراسة الموقف الذى يراد التواءم معه وعدم الإقبال على هذا التواءم إلا إذا كان فيه نفع للفرد والجماعة - فالتكيف غير الواعى يعد انقياداً وهو يعوق التقدم ويشجع على الخنوع .

ثانياً : الاتجاه الثانى :

وهو الاتجاه إلى رفع سن الحدث قانوناً :

ويلاحظ أن هذا الاتجاه يزداد قوة واتساعاً ولكن يؤخذ عليه الأمور الآتية :

١ - إن تحديد هذا السن تعسفى إلى حد كبير وهو فى الواقع لا يدل على نضوج الشخصية واكتمالها أو عدم نضوجها واكتمالها .

والسن الذى تتجه أغلب الدول إلى تحديده الآن هو الثامنة عشر - وهو السن الذى تنص عليه قوانين أغلب الدول ومنها مثلاً فرنسا ، الرويج ، وئابلاند ، كولومبيا ، النمسا ، المكسيك ، سويسرا ، تركيا والأردن . وفى بعض هذه البلاد كثيراً ما يكون للأفراد الذين تقل سنهم عن ١٨ سنة حق الزواج وتكوين علاقات

الاتجاهات الدولية المعاصرة فى علاج الأحداث والوقاية من الانحراف

للأستاذ لويىزراى

مدير قسم الدفاع الاجتماعى - هيئة الأمم المتحدة

يرى كاتب المقال أن أربعة اتجاهات أساسية تحتاج ميدان علاج الأحداث : —
الأول : ويعتبر الانحراف نوعاً من أنواع سوء التكيف .

الثانى : وينادى برفع سن الحدث قانوناً بحيث تطبق قوانين وقواعد الأحداث
على عدد أكبر من الأفراد .

الثالث : ويرى أن أنجع الطرق للحد من الانحراف والوقاية منه هى زيادة
برامج الرعاية الاجتماعية .

الرابع : ويؤيد تدخل محاكم الأحداث ومؤسسات الرعاية الاجتماعية فى
حياة الأسر وحياة الأفراد .

وقد تناول المؤلف الاتجاهين الأولين بالدراسة والنقد .

أولاً : الاتجاه الأول :

يفسر هذا الاتجاه انحراف الأحداث بأنه نمط من التصرفات واعتبره نوعاً
من أنواع سوء التكيف وأن الأحداث المنحرفين ما هم إلا صغاراً غير
متكيفين .

ويرى الكاتب أن هذا التعبير رغماً من سهولته وتوافقه مع النظريات الحديثة
فى تفسير السلوك الإنسانى إلا أنه يثير عدة مشاكل أهمها :

١ — إن لفظ غير متكيف 'Maladjusted' له مبدلوات متعددة لا يقتصر
استعماله على الأطفال الذين ارتكبوا فعلاً يخالف القانون ولكنه يطلق كذلك على

ANNEX I.

COUNTRY	CENSUS YEAR	POPULATION		PERCENTAGE	
		AGED	AGED	of (1) to (2)	SOURCE
		10-24 (1)	10 & more (2)		
Belgium	1957	1,911,882	7,341,447	26.04	1955 DYB*
Denmark (excl. Faeroe Isles.)	1950	904,024	3,469,294	26.06	
France (preliminary tabulation based on 5% sample of census)	1954	8 626,480	35,556,560	24.26	„
Italy	1951	12,246,515	38,955,860	31.44	1956 DYB
Spain	1950	7,685,647	22,969,716	33.46	1955 DYB
Sweden	1950	1,326,783	5,842,311	22.71	„
Switzerland	1950	984,130	3,910,804	25.16	„
United Kingdom	1951	9,877,378	42,210,048	23.40	„
USA (excl. armed forces outside continental US & civilians absent for extended periods)	1950	33,217,694	121,334,105	27.38	„

(*) Means United Nations Demographic Yearbook

6. For the countries not so well prepared, the new approach to the problem of delinquency or crime, would be that of (a) dispensing with the theory of maladjustment and replacing it by a legal concept of delinquency and (b), dispensing with the classification by ages. For our purpose, age is not more than the chronological expression of a particular personality at a certain moment. Maturity and responsibility, although related to age, as a time element, are more connected with personality, and also environment than with anything else. Briefly, treatment, covering a great range of techniques and measures, including punishment seems to be the answer. This treatment should be aimed, not at the satisfaction of the individual needs of the minor, but at his social rehabilitation. Therefore, it would not consider him as a separate entity, but as forming part of the group or society and governed by as system of values applicable to every one.

Finally, the writer is aware that in some respects this paper is controversial. His main purpose has not been to convince everyone, but simply to raise the question of the revision of the present approach to the problem of juvenile delinquency. There is little doubt that this approach has failed. Perhaps there are other approaches than that suggested here. Anyway, as long as there is no concise and clear definition or concept of juvenile delinquency, as long as the anarchic theory of "maladjustment" prevails, it will be extremely difficult to prevent or treat something the exact nature of which nobody knows.

As a result of existing historical circumstances, minors were placed outside the reach of criminal law, under a protective and rehabilitative system. Despite some variations the purpose of many a penitentiary system for adults is similar. Eventually both systems that of juveniles and that of adults will merge and a different system with mixed and new characteristics shall be applicable to juvenile as well as adults. In those countries in which both systems are already well developed there is no reason for not making of both of them a single one applicable as stated to minors as well as to, adults. No more artificial distinctions by age would be necessary. Only a lower limit of age, determined in accordance with national characteristics, would be required. Beyond it, minors and adults would be treated alike, i.e. according to the circumstances of their respective cases. They would be subjected to a treatment including a variety of techniques and measures.

Only prejudice might consider this merging of systems as a regression. Actually, although scientifically disguised, the present dual system is a regression. It is based on a distinction of personalities that of the minor and the adult, which is purely artificial. There is only one personality in everyone, only an external world for each of us, and there is no separate system of values for minors and adults. The present dual system has failed and will still fail because it artificially opposes two groups of persons, two "personalities" two systems of values, briefly two worlds which do not exist.

The system suggested, although monistic in character and purpose, does not imply either that the personalities of offenders would be regarded as identical or that their treatment would be uniform. In evaluating personalities, the system of values, as well as the act or offence committed, play a role. Persons should not any more be judged only by what they are, but also by what they do. In fact, both aspects are inseparable.

The system suggested here seems to be far more in accordance with the nature of things than any of the existing ones. It is true, however, that at present only a few countries would be prepared for it. In any case, for a variety of reasons which cannot be examined here, the trend is already in this direction.

countries" more than anywhere else, juvenile people have become more and more isolated. It might be said that although part of the family, they are not an element of the family. This isolation has been greatly promoted by exaggerated or unnecessary protective policies for minors. Undue protection does not unite but separate.

4. Consequently, as a sociological concept emanating from a fundamental system of values, that of juvenile delinquency has to be determined by law and confine itself to acts that, if committed by an adult would constitute criminal offences. As a legal concept, it is not more conventional than any other one, including psychiatric concepts. The tendency of some experts to dispense with legal concepts by exaggerating the psychological or psychoanalytical aspects of human behaviour has already had a disruptive social effect, that of transforming an explanation in a justification, but to explain a particular kind of behaviour does not mean that it is automatically justified. The justification comes from the prevailing system of social values of which the most important are protected by law. This however should protect them in a human and flexible way in order to avoid social revenge and adapt the legal provision to the circumstances of the individual case. Legally, smoking without permission, truancy, wandering in the night on railroad yards, being incorrigible and the like will not be considered as being juvenile delinquent behaviour. Their consideration as such has greatly contributed to the present inflation of juvenile delinquency in many a country.

5. If juvenile delinquency is limited, as it should be, to the commission of a criminal offence, there will not be any reason to maintain the distinction between delinquency and criminality.¹ Such a distinction is not only obsolete, but at present unjustified. The same applies to the different classifications by limits of age which in fact are more arbitrary than the legal definition of juvenile delinquency they try to avoid.

(1) As general concepts, there is no difference between them in many countries of Europe and Latin America, where the terms delinquent and delinquency apply to minors as well as to adults.

mentation of theories, like that of maladjustment make people unnecessarily helpless.

Finally we would like to submit the following conclusions :

1. Sociologically, the theory of maladjustment which tries to explain by means of a unitary concept a variety of phenomena does not explain any of them. One of the mistakes it makes is that of identifying what is psychologically abnormal with what is sociologically abnormal. In one way or another, everyone is somewhat maladjusted, sometimes seriously, without necessarily requiring social service assistance. In fact, there is or should be a healthy amount of maladjustment in everyone in which, because it allows initiative, freedom and some non-conformity, society is particularly interested.¹

2. Not all juvenile delinquents are maladjusted, nor do all maladjusted juveniles become delinquents. Furthermore, the fact that a person is physically or mentally handicapped or retarded or that he is neglected does not mean that he becomes automatically maladjusted and should be labelled accordingly. In other words, the problem is not anymore that of applying a general theory of maladjustment but that of determining whether in a particular condition a person is in need of treatment. This may be required whether or not the person is maladjusted.

3. Juvenile people do not constitute a group apart. As already stated, there are no different worlds for different groups of ages. Therefore, the satisfaction of individual needs, juvenile or otherwise, should be made in accordance with the system of fundamental social values and should be measured by these, and not in accordance with the individual wishes of the minor or the postulates of doubtful theories. Unfortunately, and for a variety of reasons which cannot be examined here, in the "highly developed

(1) Viewed from a social worker's or medico-psychological point of view, the majority of great men would have been considered as maladjusted and in need of social assistance for the purpose of "adjusting" them. The same would apply at a lower level to many a successful man or woman. The question arises to what extent an unlimited use, and therefore abuse, of welfare policies does not make anemic what would otherwise be stronger, and more original and worthwhile personalities.

potentially maladjusted people, especially considering that services for more fundamental and real needs were lacking.

3. FINAL REMARKS.

The writer has little doubt that the present approach to the problem of juvenile delinquency is in many respects wrong. To begin with, juvenile delinquency is regarded as a psychological phenomenon typical of young people who form a group apart, secondly, the fundamental social values as a source of moral and social guidance, and therefore of social responsibility, are frequently ignored and replaced by materialistic concepts among which that of needs is considered particularly important; and thirdly, in the so-called Western Countries, juvenile delinquency is far less a problem of factors, as these are usually understood, than one of individual and collective attitudes, i.e. a process of learning in which the more and more widespread materialistic attitude among those who preach one thing and do another plays a definite role.

As long as the present approach is maintained, the existing programmes and policies, especially those concerning with social services will yield scanty results. This criticism does not mean that welfare policies, especially mental health services, should not be maintained and even increased. They are particularly needed in certain countries, but they should be devoted not to the implementation of unilateral social or scientific theories but to facilitate the role that young people is expected to play in accordance with an accepted system of values. Although inflated by the use of a limitless concept of juvenile offenders, juvenile delinquency is still a serious problem in many countries and may become a serious one in others. Unsatisfied needs or tension and conflict are not by themselves determining factors of delinquency. Actually, in one way or another, tension and conflict have always been historically present in human existence. What is happening is that for a variety of reasons instead of making people stronger and more independent we are making them more vulnerable than before. The imple-

treatment is not to "adjust" a personality, but to enable a person to live in society without further conflicts with the Law. Therefore, personality would be an empty concept unless it is related to that of person and the latter in turn to the concept of Society. Consequently, in the selection of measures to be applied, including the correct psychological point of view, the *actus rea* and the *mens rea* play a role which cannot be discarded.

e) *Some demographic considerations.*

Finally, from a demographic point of view, the progressive raising of the upper age limit and the inherent assumption that people below it are potentially maladjusted or lacking maturity, raises some interesting questions. If as suggested the upper age limit were raised to 25 years, Annex I indicates the percentages of the total population over 10 years of age that in a selected group of countries would be considered, in accordance with the trend described here, as potentially maladjusted or immature with respect to criminal offences and for that matter with respect to the non fulfilment of any kind of duty or obligation. These percentages run from 22% to 33%. The social consequences of such a policy are fairly obvious. The proportions of the population assumed to be lacking in social and legal responsibility would be still greater — over 50% — in countries where the life expectancy is below 40 or 45 years of age. The writer still remembers, the case of an expert who was entrusted with the task of drafting a *Code on Minors*, in an under-developed country. Being equipped with modern theories he fixed the upper age limit at 21 years. As a result calculations showed that more than 50% of the total population over 10 years would be legally considered to be potentially maladjusted and immature and in need of counselling and other kinds of assistance. A substantial number of these people were already married and most of them had children and were normally engaged in various activities and professions. For generations back people had lived in this way without too much harm. It became evident that the country concerned, like many others could not afford the organization of all the services needed to adjust such a huge number of

order to prevent present and future tension and conflict, will in itself lead to one of the greatest conflicts he is bound to experience that of passing without transition from a rather "wild" period to what is expected to be a more reasonable one.

- d) *The personality of the minor, not the character of the act committed by him, is the only element to be considered in the selection of measures to be applied.*

Closely related to the questions already examined is the theory that in the selection of measures to be applied to juvenile and young offenders, their personality is all that matters, whereas the *actus rea* and *mens rea* of the particular offender is in principle of no importance.¹

This point of view, corresponds to the theory that juveniles and young adults live in a world of their own and that whatever they do against themselves or any other people outside their world is of no consequence. It would be difficult to find anything more in disagreement with what we understand by personality and with the governing system of social values in any society.

Personality is not something isolated which develops in a vacuum or in a test-tube. It is closely related to a particular environment which is reflected in the behaviour of the person concerned. As a structure, personality is the result of two variables, one having a bio-psychological character and the other an external character constituted by the environment. In different degrees both variables shape the personality but the personality in its turn and in different degrees, acts on these two variables. Because of this tri-dimensional relationship we cannot consider the personality as an entity by itself or as something independent from the acts, whatever they are, of the person whose personality is under consideration. Therefore, to understand the latter the *actus rea* as well as the *mens rea* are important. Furthermore, what has to be treated is not a personality but a person, and the aim of the

(a) See among the large number of proponents of this theory *Plans to Reform the Swiss Juvenile Penal*, by Erwin R. Frey, in *The British Journal of Delinquency*, VII, 3, 1957, 231-241.

widely accepted in some countries, where it has permeated not only, the family, but also the educational system, and broadly speaking even the whole social system. It is enough to say that without denying the formative and therefore important character of these five years and putting momentarily apart the fact that there are other years which also have a formative character the policy of separating child and adult's worlds has been and is still one of the most powerful contributing factors to juvenile and young adult delinquency. The idea that after living in a world of their own and being treated accordingly, juvenile people will all of a sudden become adapted to the adult's world is quite illogical, but apparently in more than one aspect psychology and psychiatry are divorced from logic. The artificial separation of these two worlds especially by stressing as the main guiding principle the satisfaction of ones own needs and wishes in order to ward off the everpresent possibilities of tension, anxiety and conflict has been the cause, among other things, of the "asphalt jungle" in some large cities and of serious increases in delinquency in smaller places. It is useless to delude oneself by saying that after all these boys and girls still constitute only a minority. In sociology, as in other fields, minorities play a decisive role and set patterns of life which in turn are modified by new minorities. On the other hand, it would be something bordering on social irresponsibility to wait until a social problem affects the majority of a particular group before dealing with it, especially when the minority is strong and active enough to disturb community life.⁽¹⁾ While juveniles should not be treated as adults — among other reasons because not all adults can be treated as such — they should be taught that eventually they will become adults and will as a general rule be treated accordingly. Therefore, the life of the juvenile must not be a wild and irresponsible one where every whim or wish is tolerated or satisfied but the preparatory stage to adulthood. Curiously enough, the satisfaction of all the juvenile's needs in

(1) According to F.B.I.'s reports in the United States, for example, the arrests of persons under the age of 18 in 1,120 cities increased by 9,8 percent in 1957 as compared with 1956.

equality which does not exist; that of having more or less the same amount of immaturity. This conclusion is as conventional as any other one.

Being the result of a long process, maturity is not exactly determined by any particular *limit* of age. Some minors are not only far more mature than other minors, but also more mature than some adults. Living conditions, more than the chronological passing of years, may have a decisive role in the development of maturity or for that matter, of immaturity. Furthermore, although structurally conceived, maturity is not uniformly developed and is unevenly distributed.

c) *Minors live in a world of their own.*

The reasoning that because minors live in a world of their own they should be treated as a group apart and therefore in a different, mostly protective, way is nothing more than an aspect of the trend under consideration. As such, the criticism already expressed in the foregoing remarks is partly applicable here. More specifically, it can be said that the statement that children live in a world of their own is somewhat misleading if by this is understood that this world of their own is the only or the primary one to be considered and that therefore they should be treated accordingly. Actually, every person lives in a more or less personal world. This, however, does not mean that he is not part of a more external and broader world in which he is expected to act and move in accordance with certain fundamental rules and values.

Sociologically, the important thing is not to stress the differences between these two worlds, but to combine, as far as possible, both of them, especially by bringing into the personal one as many as possible of the fundamental values governing society. Unfortunately, under the influence of some schools of thought, which consider that the first five years of the child's life are the decisive ones and that, to avoid frustration and conflict, all the needs of the child should be satisfied, the child's world has come to be regarded as the primary one around which the other should revolve. This is not the place to discuss this psychoanalytical conception

are historical concepts. The historical evolution of their respective significance does not necessarily mean that they are arbitrary, unless they are imposed by a ruling minority or represent a particular ideology. These changing concepts within a single country and from country to country apparently annoy those experts, mostly medico-psychological experts, who think in terms of unitary psychological or psychiatric definitions or of a common psychological denominator of human life. This denominator plays the role of linking all other activities dealing with juvenile delinquency. Such a point of view overlooks that unless overgeneralizations are accepted, there is no common denominator; that psychiatric and psychoanalytical terms are as conventional as, if not more conventional, than any other term; that social life cannot be explained only by psychological terms and understood and governed accordingly, and that delinquents are regarded as delinquents and therefore singled out, not because bio-psychologically they are different, but because sociologically their behaviour is different. In sort psychological abnormal and sociological abnormal are not interchangeable terms. Finally a word on the so-called distinction between being caught or not. It stands to reason that the latter are as delinquent as the former. Apparently, what lies behind the criticism under consideration is that since some delinquents have not been caught, those who have been should not be regarded as such because bio-psychologically there is no difference between the two groups.

b) *Lack of maturity below a certain age.*

Another of the main reasons given for raising the upper age limit more and more is the lack of maturity. No doubt there is a relationship between age and maturity, but while in the past, it was accepted as obvious that as a general rule the greater the age of a person was, the greater was the maturity, nowadays, under "progressive scientific" trends, it is assumed that the older the persons age is, the lesser is his maturity.

By placing in one category the child, the juvenile and the young adult offender, the supporters of this trend assume an

With respect to the criticism that the definition of juvenile delinquency is also arbitrary because the distinction between delinquent and non-delinquent is quantitative and not qualitative and therefore psychologically there is little if anything to distinguish between the juveniles who has been caught as an offender and those who have not been, much could be said if time and space allowed.¹ All we need to say here is that the distinction between quality and quantity is of little, if any, value when related to the complex structure of the human personality in which more than just psychological elements are involved. To what elements are the concepts of quantity and quality related? Even assuming, as Bovet does, that the feeling of insecurity is the psychological common denominator of any criminal tendency, and logically according to his own reasoning of any non-criminal behaviour, to what aspects of this insecurity are quantity and quality related? After all, is not insecurity merely a generic term to express a condition caused by a variety of elements and circumstances? If so, where should we apply the criteria of quantity and quality? The fact is that as far as human personality is concerned, quality is quantity and vice versa.

Secondly, the legal definition of juvenile delinquency in no case pretended that the juveniles covered by it were psychologically or otherwise different from the others. It meant simply that by committing a criminal offence, the delinquent was being singled out in accordance with a prevailing system of values. In other words, social human behaviour has always a signification which is determined by these values. Sometimes the causal explanation of a particular behaviour, in our case an offence, is justified by the system of values governing society and sometimes not. This implies that crime and delinquency, like honesty, loyalty, honour, etc...

although biologically valid cannot be accepted from a sociological point of view. To the writer the prevailing materialistic conceptions in the handling of the social problems of crime and delinquency is to a great extent responsible for the failure of the programmes and policies directed towards the prevention of crime and delinquency and the treatment of offenders.

(1) See, among others L. Bovet, *Psychiatric Aspects of Juvenile Delinquency*, W.H.O., Geneva, 1951.

psychological conceptions considered to be "progressive". In other words, through imitation, theories not adequately supported by facts and experience, are accepted, imported and transplanted without due regard for national characteristics and needs. Apparently even in the field of delinquency, prevailing trends are to a certain extent fashion trends.

This imitative influence explains better than anything else the widespread acceptance of 18 years as the upper age limit by countries differing in their ethnical, cultural, social, economic, and religious characteristics. For example, among the countries that have adopted that age limit are Norway, France, Thailand, Colombia, Austria, Mexico, Jordan, Switzerland and Turkey. When the writer asked why the age of 18 had been chosen, the reason given more often than not was that the adoption of the age limit corresponded with the present recognised trend. Only seldom was the writer fortunate enough to find a reference to national surveys or studies supporting this upper limit of age frequently in opposition to long standing rules and practice. In some of these countries people of less than 18 years of age are frequently married and legally considered as fully mature for marriage yet because of the new trend they are treated as people who as a rule lack maturity or are maladjusted. Why are persons minors until the age of 15 in Iraq and 18 in Jordan? The reason given in Jordan was that 18 was the prevailing trend. Briefly, what is the validity of this widespread trend in favour of 18 years as the upper age limit and for that matter of a more uniform limit at 21 and even 25 years?¹

(1) Another question would be why countries like Brazil, with such an ethnical variety, has a uniform age limit? By the same token, are the efforts to achieve a uniform age in India really justified?

The uniform limit of 18 years was supported in a rather unusual tone and manners in international Congresses, by Dr. Y. Roumajon, from Paris. At the recent Vith. International Congress for Social Defence, Stockholm, August 1958, according to him the 18 years limit is based on anatomical and radiological considerations. This rather astonishing conclusion was that full development of the skeleton is reached in every minor in every country at the age of 18. The setting-up of groups like that of young-adults (18-25) recommended by a majority at the mentioned Congress seems to the writer an artificial and legalistic creation. The theory of successive stages adopted by the Congress

quantitative and not qualitative.

With respect to the two first reasons, so closely related, it can be said that the fact that definitions correspond to historical moments is something undeniable which applies not only to legal definitions, but also to any other kind of them including medico-psychological definitions. Each historical juncture represents a particular kind of knowledge and experience and according to the nature of the knowledge and experience legal and social concepts, among others, are formulated and eventually accepted. It is true that occasionally there is a gap between the concepts already formulated and accepted and the new knowledge and experience provided by the branches of learning dealing with these accepted concepts. When this happens, it is claimed that some of the existing legal or social formulations are obsolete, conventional or arbitrary. Sometimes the claim is correct, often it is not or it is premature. Experience shows that some psychologists and psychiatrists have occasionally claimed more than they were able to substantiate and that quite often what has been maintained by a group of them has been denied by another. Psychology and psychiatry like any other disciplined branches of study, are in themselves not enough to change some prevailing legal or social concepts. These concepts, although legal or social, are not formalistic but are based on a wide variety of knowledge and experience. Briefly, psychological and psychiatric knowledge and experience although important in many respects, are not the only to be considered in the formulation of legal and social concepts. These reflect in many respects the characteristics of each society which account for the differences between them in the different countries. The psychologists and psychiatrists who have criticized these concepts seem to forget that even psychology and psychiatry are not free from national characteristics.

Consequently, the variety of legal definitions criticized reflects or should reflect the appraisal of national characteristics such as beliefs, traditions, and habits all of which have a dynamic and changing character. Unfortunately, this natural variety is slowly replaced in many a country by the overgeneralization of medical

and maladjustment are not interchangeable terms. A so-called well adjusted person may be as anti-social as a so-called maladjusted one.

- d) The prevailing functional concept of maladjustment is the result of an organic conception of society which is in turn the result of a materialistic concept of life, and of the excessive interference of some branches of study and professions in the formulation of social theories and remedies.
- e) Complete adjustment does not make persons better nor for that matter, does it make societies better organized.¹ Contrary to widespread belief, crime and delinquency are not exactly expressions of social disorganization, but rather accurate expressions of the structure, characteristics and purposes of a particular society.

2. THE RAISING OF THE UPPER AGE LIMIT.

During the last decade, the tendency to raise the upper age limit has become more and more pronounced. This constant raising of the limit has led to an artificial division of people by age: children below a minimum limit; juvenile delinquents; young adult offenders and adult offenders. Substantially, the reasons given for this expansion are the following: (a) arbitrariness of the legal definition of juvenile delinquency; (b) lack of maturity below a certain age; (c) minors live in a world of their own; and (d) the personality of the minor and not the nature of the act committed by him is the only thing to be considered.

a) *Arbitrariness of the legal definition of juvenile delinquency.*

It has been maintained that any legal definition of juvenile delinquency is arbitrary because it represents nothing more than a prevailing concept at a certain historical moment; because countries vary in their definition of juvenile delinquency and because the difference between delinquent and nondelinquent is

(1) About "well organised" Societies with high rates of destructive acts see Fromm op. cit.

accepted patterns of life.¹ Whether or not these are considered as sub-cultures, is irrelevant here.² On the other hand, the fact that crime, and delinquency are manifestations of adjustment does not make them more acceptable than if they were manifestations of maladjustment. Sociologically and this is one of the great virtues of restricting crime and delinquency to what is defined as such by law, adjusted as well as maladjusted persons may or may not need assistance or treatment.

c) *Conclusions.*

From the foregoing, the following conclusions may be drawn :

- a) As a term, maladjustment is at least as arbitrary as any conventional legal definition of delinquency without offering the guarantees of the latter. As a theory, it tries to embrace too many individual or social conditions, and fails to explain any of them satisfactorily. Psychologically, it implies the weakening, if not the nullification of human personality. Politically, it restricts freedom and offers solid ground for the introduction of conformism and authoritarian ideologies and systems.
- b) Everybody is in one way or another "maladjusted". Life and behaviour are continuous and dynamic processes requiring from everyone a constant effort. This means that all of us are, in different degrees, maladjusted or unadjusted. Human beings cannot be permanently adjusted. Since both life and behaviour are dynamic, there is always a normal, natural and healthy gap between striving for better adaptation and perfect adaptation. The latter is only an ideal.
- c) Human dissatisfaction has been one of the most important forces of human progress. The fact that a person is not satisfied as regards certain of his needs, emotional or otherwise, does not necessarily mean that he is antisocial. Antisocial behaviour

(1) Although attractive, the thesis of "abnormal adjustment" by bringing in such a controversial term as "abnormal" still tends to make the question under consideration more confusing.

(2) Culture is neither uniform nor equally distributed. Therefore, the term "sub-culture" seems to have a rather dubious scientific value.

With respect to the satisfaction of needs as a pre-requisite to adjustment, the first question to be raised is, which are the needs that if not satisfied, will lead to maladjustment? These may range from a variety of material needs to emotional, moral and educational needs. To what extent should all these changing needs be satisfied in order to prevent maladjustment? If satisfied at a certain moment, will this satisfaction ensure permanent adjustment? Obviously, no. The satisfaction of the needs under consideration will be a permanent process, and there will therefore be a no less permanent maladjustment. Actually, experience shows firstly that a reasonable satisfaction of these needs will not prevent either crime or delinquency, and secondly, that people with unsatisfied emotional or other needs do not necessarily become delinquent or criminal.

In short, it seems that although related to certain activities of human behaviour, conformity, participation, socialization, expectations, satisfaction of needs and the like cover a too wide range of modalities and aspects to be reasonably regarded as the basic elements of any sociological theory, such as that of maladjustment. Their acceptance would lead us to regard as maladjusted the person who refuses to participate in racial or religious persecutions or prejudices or in antidemocratic ideologies or movements prevailing in a particular community or society. In these and similar conditions and in accordance with the maladjustment theory, it would be quite in order to use the services of social workers and or psychiatrists to reform such a person. Briefly, conformity, participation, and the like must be viewed in a reasonable perspective.

In the writer's opinion, crime and delinquency are not expressions of maladjustment, but rather the opposite. In many varied ways, crime and delinquency reflect, sometimes very accurately, the prevailing patterns of life in a group, community or society. Therefore, rather than being the result of the traditional criminogenic factors or of what is called by some "abnormal adjustment", they are "natural" or "spontaneous" forms of adjustment to some

The answer to these questions is determined by this consideration: the fact of being part of a group or society does not necessarily mean acceptance of all the prevailing values in such a group or society but only of those having a fundamental governing character in our case those usually reflected as provisions of criminal law. Outside this, and other fundamental rules, persons have a wide sphere of action within which no compulsory conformity or acceptance is required. There are however social groups or societies, not always necessarily in underdeveloped countries, in which, for a variety of reasons, the requirements concerning conformity, acceptance, participation, identification and expectation are considerably extended. These requirements are mostly artificial, imposed by indirect social pressure and their social, moral and democratic value is sometimes highly questionable. In such instances, people have to make continuous efforts in order to "adjust" themselves to the new and somewhat artificial requirements or expectations. This happens especially in those groups or communities where knowledge, techniques and organizational power are directed toward the reinforcement of the pre-eminence of the group as the source of all good, over the individual. In these and similar cases to be socially adjusted or integrated is regarded as essential.¹

The fallacy of the theory of maladjustment becomes evident if we ask ourselves these questions: Which are the expectations that should be complied with? All parental, family, professional, religious, and cultural expectations or only some of them, and if so, which? Which requirements are most important? How should the requirements be formulated in order to be understood? Why should persons failing or even refusing to meet some requirements or expectations automatically be labelled as maladjusted? Why should a person who expressed his non-conformity with technological change and all that it implies be considered no less automatically maladjusted?²

(1) See: *The Sane Society* by Erich Fromm, London 1956, and *The Organization Man* by W.H. Whyte Jr., New York 1957.

(2) Technological change, expectations of society and socialization of the person are the three always recurring basic elements of the theory of maladjustment.

sometimes essentially different. The fact of being physically handicapped does not necessarily mean inability to adjust oneself to a certain environment. It will depend, among other things, upon the kind of handicap, the character of the person concerned and the environment itself. The same applies to the orphan, the abandoned, the delinquent and all others. Does this variety of situations justify a standardization of behaviour and judgement? Briefly, to what extent does the fact of needing help or assistance in a variety of circumstances authorize such generalization of the maladjustment? In going through the literature on maladjustment one forms the impression that those abusing the term are aiming more at enlarging a professional activity than at clarifying scientifically a particular condition.¹

b) *Requirements.*

According to the prevailing trend, maladjustment is the result of the failure to identify oneself with the aims and purposes of a particular group or society, or of the inability to participate actively in conformity with these aims and purposes or again of unsuccessful attempts to achieve individual goals or meet the expectations of a group or society.²

There is no doubt that the fact of being part of a group or society requires of everyone a certain amount of conformity, acceptance, participation and perhaps achievement. With respect to identification and expectations, we think that they have very little, if anything, to do with adjustment.

The question involved is twofold, first what is the nature of these requirements and secondly what is their extent? Does conformity mean conformity with everything and if so, should it be understood as a total or only as a relative conformity?

(1) As a recent example of this impression see some of the statements and conclusions made at the Seminar on *L'application des principes du casework dans l'examen et le traitement des enfants socialement inadaptés*, Bruxelles, 1957.

(2) Among others, examples of typical definitions of maladjustment may be found in *Mental Health in Modern Society* by Ernest W. Burgess, and *Toward a Social Psychology of Mental Health* by M. Jahoda, in *Mental Health and Mental Disorder*, edited by A.M. Rose, London, 1956.

the greater is the loosening of family ties the greater is the expanding of the concept of juvenile delinquency.

According to the prevailing trend juvenile delinquency embraces not only the juvenile who has committed a criminal offence but also the one in need of care or protection or who has committed any anti-social act. A further step, at present widely accepted, has been that of maintaining that if after all juvenile delinquency is not more than a form of maladjustment this term and not that of delinquency should be considered as the departing point of all policies and programmes dealing with any form of maladjusted behaviour. To what extent this identification and overgeneralization of concepts is correct is one of the purpose of this paper. Our contention is that by using such a vague and elusive term as that of maladjustment very little if anything has been gained in the prevention of crime and the treatment of the juvenile offender.¹

a) *Heterogeneity of the term.*

According to contemporary prevailing opinion, especially among social workers, the term "maladjusted children" embraces the physically handicapped, the mentally subnormal, the retarded, the abandoned, the disturbed, the nonintegrated, the deviated, the maladjusted, the orphaned, the vagrant, the juvenile beyond control and the delinquent.²

Although the conditions enumerated in the previous paragraph seem to have something in common, there is little doubt that separately and grouped in various categories they are different,

(1) The difficulties of the term maladjustment have been pointed out, *inter alia* in the report *Education and Mental Health* by W.D. Wall, UNESCO, Paris, 1955 pp. 235-248 where, however, *Delinquency* is placed under *Maladjusted Children*.

(2) According to the *Report of the Committee on Maladjusted Children*, London H.M.S.O. 1956, p. 3. the term "maladjustment" was first used in the 1920's. If this is the case, there is no doubt about the success of the term. As more recent "creations" already circulating in more than up-to-date papers, the following should be mentioned: "para-maladjusted" and "pre-maladjusted". What they mean is hard to ascertain. With respect to "unadjusted" and "maladjusted", while certain authors regard them as interchangeable terms, others make a distinction. This has been made in *Social Welfare in India*, New Delhi, 1955 where two different chapters deal respectively with "Services for the Unadjusted" and "Services for the Maladjusted", the former embracing only beggars. The distinction seems to be open to serious criticism.

or protective activities would prevent the success of scientific and preventive methods used in the prevention of delinquency is open to serious criticism. It would highly desirable if to find a formula ensuring a reasonable amount of protection against protective programmes and policies based on such a vague term — as we shall try to demonstrate later — as that of “maladjustment”.

1. PROGRESSIVE IDENTIFICATION OF DELINQUENCY WITH OTHER FORMS OF BEHAVIOUR.

Under the impact of a variety of theories children and juveniles came gradually to be regarded as something apart, as a separate group of persons unable to distinguish, because of their general lack of maturity, between right and wrong. In some countries, however, some exceptions were made to this general assumption. Thus, juvenile offenders were in principle, held responsible when the wrong committed was a serious one.¹ Later by a series of generalizations, mostly by the transformation of clinical cases into general theories, juvenile delinquency was explained either as the inevitable result of some unsatisfied needs or internal factors. Will, knowledge, judgement and other related faculties were ignored and replaced by purely emotional or affective situations. Tension, hostility, lack of schools, or recreational facilities, poor living conditions, broken homes and the like were offered according to the professional or scientific inclinations of the theoreticians as general explanations of delinquency. As a result of all this, the definition of delinquency as any act which if committed by an adult would constitute a criminal offence was regarded as arbitrary, conventional or artificial. Curiously enough it would seem that

(1) At the other end of the scale are the exceptions whereby it is legally assumed that a juvenile is not responsible for any murder he may commit and that below 14 years of age he cannot “legally commit” rape. Although rape is one of the most controversial types of crime, contemporary experience shows that the raping of a girl can be committed by a boy below this age with full knowledge of what he is doing. As Pearce has aptly stated this assumption is contrary to medical science. For a sexually aggressive boy to know that the law positively protects him if he commits rape comes near to condonation and to be found not guilty merely encourages him. See, J.D.W. Pearce, *Juvenile Delinquency*, London, 1952, p. 244.

INTERNATIONAL TRENDS IN THE PREVENTION AND TREATMENT OF JUVENILE DELINQUENCY

by

PROFESSOR MANUEL LOPEZ-REY

Chief of the Section of Social Defence, United Nations*

In the writer's opinion the following are the prevailing trends in the field of juvenile delinquency :

1. Progressive identification of delinquency with other forms of behaviour, more particularly with maladjustment;
2. Progressive raising of the upper age limit of people considered as juvenile offenders;
3. Widespread belief that the intensification of welfare policies and programmes constitutes by itself the most adequate programme for the prevention of juvenile delinquency; and
4. Increasing intervention by juvenile courts, social welfare agencies in individual and family life.

The limits imposed to this paper prevent the writer from examining all four trends here. Therefore only the two first will be considered. With respect to the other two suffice it to say that although social services are undoubtedly needed and their setting-up encouraged it would be erroneous to conclude that the multiplication of social services will prevent by itself crime and delinquency. Without trying any generalization, it can be said that in certain countries where highly developed social services are operating juvenile delinquency is increasing. This increase cannot be explained by the growing of juvenile population. With respect to the increasing intervention by juvenile courts and social welfare agencies in individual and family life it can be said here that the assertion that any legal or judicial limitation to welfare

(*) The opinions expressed are those of the author and not necessarily those of the Secretariat of the United Nations.

'THE NATIONAL INSTITUTE OF CRIMINOLOGY — CAIRO.

BOARD OF DIRECTORS

Chairman

Mr. Hussein El-Shafci

Minister of Social Welfare and Labour.

Members

Dr. El-Said M. El-Said

Rector of Cairo University.

Mr. Hafez Sabeck

General Prosecutor.

Mr. Mahmoud I. Ismail

Counsellor, High Court of Cassation.

Dr. Abbas H. Rabii

*Assistant Under-Secretary of State,
Ministry of Justice.*

Mr. Aly I. El Zamzamy

*Director-General, Administration of Courts,
Ministry of Justice.*

Mr. Ibrahim Mazhar

*Assistant Under-Secretary of State,
Ministry of Social Welfare and Labour.*

Mr. Abd El-Aziz Mefreh

*Deputy-General, Department of Public
Security, Ministry of the Interior.*

Mr. Ahmad Z. Shoukry

*Director-General, Prison Department,
Ministry of the Interior.*

Mr. Mahmoud H. Hagag

*Director-General, Identification Department,
Ministry of the Interior.*

Dr. Mahmoud M. Moustafa

*Dean of the Faculty of Law, Cairo
University.*

Dr. Aly A. Rashed

*Professor, Faculty of Law, Ein Shams
University.*

Mr. Mohamad Fathy

*Professor, Institute of Criminal Science,
Cairo University.*

Dr. Mohamad Zaki

*Ex. Director-General, Identification Department,
Ministry of the Interior.*

Mr. Ahmad M. Khalifa

*Counsellor, Director of the National
Institute of Criminology.*

<p><i>Editor-In-Chief</i> Ahmad M. Khalifa <i>Director, The National Institute of Criminology</i></p> <p><i>Executive Officer</i> Mohsen A. E. Ahmed <i>The Technical Secretary of the Institute</i></p>	<p>The National Review of Criminal Science 15, Kasr-el-Aly Str., Garden City, Cairo</p> <p>* * *</p> <p><i>Issued three times yearly</i> March-July-November</p>	<p>Annual Subscription <i>Three issues</i> Fifty Piasters</p> <p>* * *</p> <p><i>Single Issue</i> Twenty Piasters</p>
--	---	--

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by
The National Institute of
Criminology
United Arab Republic
Cairo

RESEARCH

Illegitimate Children

Statistical presentation of the problem in Egypt

ARTICLES

- | | |
|---|----------------------|
| L'auteur et les participants à l'infraction | Dr. M. M. Moustafa |
| Le régime du jury dans la justice pénale | Mr. Adel Tounis |
| Socio-analysis of personality | Dr. Hassan El-Saady |
| Le sérum de vérité et le polygraphe | Mr. A. M. Khalifa |
| Considérations sur la criminologie | Prof. B. Di Tullio |
| Towards a synthesis of the causes of crime | Prof. R. Grassberger |

STUDIES . NOTES . BOOK REVIEWS . NEWS . CRIME





مكتبة
Bibliothèque Alexandrina



0535417

